ترجمان

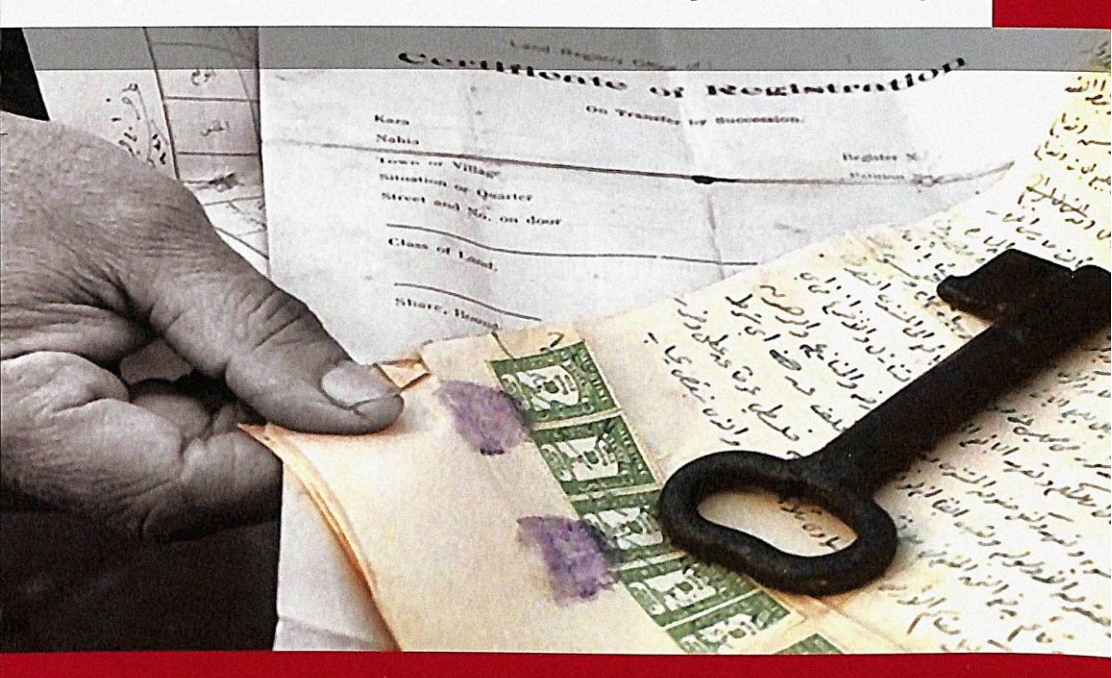
تحرير: آري كنودسن و ساري حنفي

اللاجئون الفلسطينيون في المشرق العربي

الهوية والفضاء والمكان

ترجمة: ديما الشريف

مراجعة وتقديم: جابر سليمان



المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

اللاجئون الفلسطينيون في المشرق العربي

الهوية والفضاء والمكان

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عمومًا، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية خصوصًا.

تستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب على السواء، من الافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

تسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري والتعليم الجامعي والأكاديمي والثقافة العربية بصورة عامة.

اللاجئون الفلسطينيون في المشرق العربي

الهوية والفضاء والمكان

محررا النسخة الإنكليزية

آري كنودسن وساري حنفي

ترجمة

ديما الشريف

مراجعة وتقديم

جابر سليمان

المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

اللاجئون الفلسطينيون في المشرق العربي: الهوية والفضاء والمكان / محررا النسخة الإنكليزية آري كنودسن وساري حنفي؛ مراجعة وتقديم جابر سليمان؛ ترجمة ديما الشريف.

430 ص.: إيض.، جداول؛ 24 سم. - (سلسلة ترجمان)

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 387-411) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-013-0

1. اللاجئون الفلسطينيون في الشرق الأوسط. 2. المخيمات - البلدان العربية. 3. النزاع العربي الإسرائيلي. 4. فلسطين - تاريخ - الاحتلال الإسرائيلي، 1948- 5. الفلسطينيون - الهوية. أ. كنودسن، آري. ب. حنفي، ساري. ج. سليمان، جابر. د. الخطيب، ديما. هـ. السلسلة.

305.89274056

هذه الترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب

Palestinian Refugees Identity,

Space and Place in the Levant

Edited by Are Knudsen and Sari Hanafi

عن دار نشر

Routledge, a member of the Taylor & Francis Group, 2011.

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن

اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر



شارع رقم: 826 - منطقة 66

المنطقة الدبلوماسية - الدفنة، ص. ب: 10277 - الدوحة - قطر

هاتف: 44199777_00974 فاكس: 44831651_00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب - شارع سليم تقلا - بناية الصيفي 174

ص. ب: 4965 - 11 - رياض الصلح - بيروت 2180 1107 - لبنان

هاتف: 8 - 1991837 - 00961 فاكس: 1991839 - 00961

البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org

الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

الطبعة الأولى

بيروت، كانون الثاني/ يناير 2015

شكر وتقدير

قُدّمت بحوث هذا الكتاب في ورشة عمل بعنوان «حيوات الفلسطينيين في المشرق العربي: من الهجرة الجماعية إلى المنفى»، عُقِدَت في مدينة بيرغن/ النرويج (أيلول/ سبتمبر 2007). وضمّت اللجنة العلمية المنظمة لهذه الورشة: آري كنودسن وساري حنفي وجابر سليمان وميّ جيوسي. وكانت ورشة العمل تلك، والتحضيرات للطبعة الإنكليزية من الكتاب ثمرة تعاون بحثي طويل ومنتج بين معهد كريستيان ميكلسين (Chr. Michelsen CMI/ Institute) والمؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية «مواطن». موّلت الوكالة النرويجية للتعاون والتنمية (Norad) هذه الورشة، كما موّلت ترجمة هذا الكتاب إلى العربية.

المحتويات

القسم الأول
المكان والإدارة والمحلّة

القسم الثاني
التحضُّر المديني والمكان والسياسات

القسم الثالث
الحقوق المدنية والوضع القانوني وجبر الضرر

القسم الرابع
الذاكرة والقدرة والتدامج

قائمة الأشكال والجداول

الأشكال

الجداول

المساهمون

آري كنودسن: كبير الباحثين في «معهد كريستيان ميكلسين» CMI، حائز الدكتـوراه في الأنثروبولوجيا الاجتماعية مـن جامعة بيرغن (2001). يعمل منسّـقًا علميًا لوحدة التعاون في «المعهد» مع المؤسسـة الفلسطينية لدراسة الديمقراطيـة (مواطن) والمدير المسـاعد لبرنامج الهجرة القسـرية. ونشـر مؤلفات عن التيارات الإسلامية بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والإسلام السياسـي في فلسطين، والعنف السياسـي في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية اللبنانية. وبالتعاون مع فلسـطينيين، أخرج فيلمًا وثائقيًا عنوانه: «نهر البارد إذ يحكي» (2010). يقوم بعدد من مشـروعات البحـوث في لبنان عن الهجرة القسرية والإفلات من العقاب وحفظ السلام.

جابر سـليمان: باحث فلسـطيني مقيم في لبنان. التحق خلال السـنة الأكاديمية 1997 - 1998 ببرنامج دراسـات اللاجئين في جامعة أكسفورد. منسـق فريق الخبراء اللبناني ـ الفلسـطيني في «مبادرة المساحة المشتركة» (Common Space Initiative) التي تعمل بالتنسـيق مع لجنة الحوار اللبناني ـ الفلسطيني (LPDC) وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) على تعزيـز العلاقات الفلسـطينية ـ اللبنانية وحقوق اللاجئين الفلسـطينيين في لبنان. أحد مستشاري «شـبكة السياسات الفلسـطينية» (Palestinian Policy Network). عمل مستشـارًا للبرنامج الفلسـطيني لليونيسف في المخيمات الفلسطينية في لبنان ثلاث سنوات (2007 - 2010). ناشط في حركة العودة الفلسطينية وعضو مؤسس في مجموعة «عائدون» ومركز حقوق اللاجئين/

عائدون. شـــارك في عدد مـــن المؤتمرات والندوات الأكاديمية ومشـــاريع البحـــث عن اللاجئين الفلســـطينيين التي نظمتها بعـــض الجامعات المعنية ومراكـــز البحوث الأجنبية والعربية المتخصصـــة وبعض المنظمات الدولية ذات الصلة. له عدد من المقالات والدراســـات عن اللاجئين الفلســـطينيين آخرها: «In search of Information about Refugee Property» (بالاشتراك مع إيليا زريق)، في كتاب:

Compensation to Palestinian Refugees and the Search for Palestinian, edited by Rex Brynen & Roula El-Rifai (London: Pluto Press, 2013).

جلال الحســـيني: باحث فلســـطيني مقيم في الأردن، حائز الدكتوراه من «المعهد العالي للدراســـات الدولية والتنمية» (IHEID) في جنيف عن أطروحة بعنوان «الأبعاد السياســـية للأونروا». يعمل باحثًا في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى (IFPO) في عمّان، ومستشـــارًا لعدد من مراكز البحث المحلية والدولية في قضايا التنمية السياسية والاقتصادية/ الاجتماعية في منطقة الشرق الأوسط. يُنسّق برامج أكاديمية عدّة، من ضمنها برنامج لمدة خمس سنوات عن الشتات الفلسطيني. نشـــر عددًا من المقالات والتقارير الأكاديمية في مجلات علمية وعلى شبكة الإنترنت، منها مساهماته في كتاب: *Les Palestiniens entre Etat et Diaspora*، من منشورات (Karthala) 2011.

جولي بيتيت: أستاذة ورئيسة قسم الأنثروبولوجيا ومديرة دراسات الشرق الأوســـط والدراسات الإســـلامية في University of Louisville. عضو في هيئة تحرير «برنامج الشرق الأوسط للأبحاث والمعلومات»، وعضو في هيئة تحرير *PARC*، وكانت محررة مســـاعدة لموسوعة *Encyclopedia of Women and Islamic Cultures*. تركّـــز أبحاثها على التهجير الفلســـطيني ومخيمات اللجوء والفضاء والهوية وسياسة إغلاق الضفة الغربية. نشرت كتابَين: *Gender in Crisis: Women and the Palestinian Resistance Movement*, and *Landscape of Hope and Despair: Palestinian refugee camps*.

روزماري صايغ: عالمة أنثروبولوجيا ومؤرخة شـــفوية تعيش في بيروت، وهـــي متخصصـــة بدراســـات اللجـــوء الفلســـطيني. صاحبـــة كتـــاب

الفلاحون الفلسطينيون: من فلاحين إلى ثوّار[*] (The Palestinians: from Peasants to Revolutionaries)؛ وأعـــداء كُثُر: التجربة الفلســـطينية فـــي لبنان (Too Many enemies: The Palestinian Experience in Lebanon)، وأصوات: نساء فلسطينيات يروين التهجير (Voices: Palestinian Women Narrate Displacement).

ريـــكاردو بوكو: أســـتاذ علم الاجتماع السياســـي فـــي «المعهد العالي للدراســـات الدولية والتنمية» (IHEID) في جنيف. حائز الدكتوراه من «معهد الدراسات السياسية» في باريس. تتمحور اهتماماته البحثية حول دور منظمات المســـاعدات الإنسانية الدولية وآثار برامجها الإنســـانية والتنموية في سياقات النـــزاع وما بعد النزاع. رئس بين عامي 2000 و2007 فريقًا (موّلته وكالات عدة تابعة للأمم المتحدة) لمراقبة تطور الأوضاع المعيشـــية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة. ورئس بين عامي 2004 و2007 مشروعًا بحثيًا مشتركًا مع «الأونروا» عن اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وفي عام 2009 تولّى تحرير عدد خاص من فصلية دراسات اللجوء (Refugee Survey Quarterly) عن «الأونروا واللاجئين الفلسطينيين بعد 60 عامًا» (منشورات جامعة أكسفورد).

ســـاري حنفي: رئيس قســـم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في الجامعة الأميركية في بيروت، حائز الدكتوراه في علم الاجتماع من «معهد الدراسات العليا للعلوم الإنســـانية - باريس». محرر مجلة إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع. عضو المكتب التنفيذي للجمعية الدولية لعلم الاجتماع (International Sociological Association). عمل ســـابقًا أســـتاذًا زائرًا فـــي جامعة بواتييه وفي مجموعة Migrintern البحثية (جامعة بواتييه في فرنســـا)، وفي جامعتي بولونيا ورافينا (إيطاليا)، وزميلًا زائرًا في معهد كريســـتيان ميكلسين CMI (بيرغن في النرويـــج)، وكان مديرًا لمركز اللاجئين والشـــتات الفلســـطيني «شـــمل» في فلسطين (2000 - 2004)، و«كبير الباحثين» في مركز الأبحاث الفرنسية الذي يتخذ من القاهرة مقرًا له. من كتبه: The Power of Inclusive Exclusion: Anatomy of Israeli Rule in the Occupied Palestinian Territories (co-edited with A.Ophir and M. Givoni, 2009)؛ وبـــروز النخبـــة الفلســـطينية المعولَمـــة: المانحـــون

[*] صدر بالعربية بعنوان: «الفلاحون الفلسطينيون من الاقتلاع إلى الثورة»، (مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1980).

والمنظمات الدوليـــة والمنظمات غير الحكومية المحلية (حرّره مع ليندا طبر، بالعربية والإنكليزية).

سيلفان بيرديغون: باحث فرنسي درس في المعهد العالي (Ecole normale supérieure) ومعهد الدراسات العليا للعلوم الاجتماعية في باريس. أعدّ أطروحة الدكتوراه في قسم الأنثروبولوجيا في جامعة جون هوبكينز في بالتيمور. يركز بحثه المنشـــور في هذا الكتاب على أخلاقيات وسياسات علاقات القربى في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في مدينة صور، حيث عاش بين عامَي 2006 و2008.

شهيرة سامي: عملت باحثة في برنامج Jarvis Doctorow للعلاقات الدولية وحل النزاعات في الشرق الأوسط في كلية St Edmund Hall وقسم السياسات والعلاقـــات الدولية في جامعة أكســـفورد. صدر لها كتـــاب: *Reparations to Palestinian Refugees: A Comparative Perspective*. عملـــت مستشـــارة لـــدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، وAdam Smith International، وشبكة CARIM في معهد الجامعة الأوروبية في فلورنسا، وشبكة حقوق الإنسان الأورو ـ متوسطية (EMHRN). وقبل عملها في جامعة أكسفورد، أمضـــت عامًا محاضِرة في الجامعة البريطانية في مصر فور نيلها الدكتوراه من جامعـــة Exeter في عام 2006. وكانت مســـؤولة تحديد وضعية اللاجئين في المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في القاهرة، وصحافية في *Al Ahram Weekly*، وأستاذة مساعدة في جامعة الإسكندرية. تركزت اهتماماتها البحثية علـــى التعويضات في مرحلة ما بعد النزاعات، إضافة إلى سياســـات التهجير في الشـــرق الأوســـط. توفيت في 21 آذار/ مارس 2012 بعد معاناة طويلة مع المرض.

عباس شـــبلاق: كاتب وأكاديمي درّس القانون وعلم الاجتماع في مصر وبريطانيا. زميل باحث في مركز التنمية الدولية في جامعة أكســـفورد. ركّز في السنوات الأخيرة على قضايا الهجرة والتهجير وانعدام الجنسية. أحد مؤسسي «مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني» (شمل). وكان أول مدير له في رام الله. صدر له: كتاب عن **الهجرة الجماعية لليهود العراقيين**؛ وكتاب الفلســـطينيون

في أوروبا: إشكاليات الهوية والتكيف؛ نشر مقالات عدة عن ظاهرة الحرمان من الجنسية في العالم العربي، وعن اللاجئين الفلسطينيين والتسوية السياسية في الشرق الأوسط.

فيليب ميسلفيتز: أستاذ في حقل التمدّن الدولي في جامعة شتوتغارت في ألمانيا. أنجز تحصيله الدراسي في جامعة كيمبردج وجمعية الهندسة المعمارية في لندن (Architecture Association London)، ونال الدكتوراه في الهندسة والتمدّن من جامعة شتوتغارت. درّس في London Metropolitan University وفي جامعة الفنون في برلين. عضو مؤسس في فريق الباحثين المعماريين «Urban Catalyst» الذي يتخذ من برلين مقرًا له. عمل باحثًا في قسم التمدّن في آسيا وأفريقيا وأميركا اللاتينية (SIAAL) في جامعة شتوتغارت، وعُيِّن مديرًا لـ«المشروع البحثي التجريبي لتحسين مخيم الفوار»، وهو مشروع تعاون بين «الأونروا» وجامعة شتوتغارت (2006-2008). وعمل بالنيابة عن «التعاون التقني الألماني» (German Technical Cooperation) (GTZ) منسقًا لمشروع معايير الدعم الاستراتيجي في إطار برنامج الأونروا الخاص بتطوير المخيمات في سورية والأردن والضفة الغربية وتحسينها.

ماريا هولت: محاضِرة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة Westminster في لندن. نالت الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة يورك في عام 2004، وكتبت بشكل مكثف عن تجارب نساء مسلمات في حالات النزاعات العنفية، والأشكال المجندرة للصراع العربي - الإسرائيلي، وأثر الحركات الإسلامية في النساء العربيات. أجرت دراسة إثنوغرافية عن النساء الفلسطينيات اللاجئات في لبنان في شأن الذاكرة والهوية والتغيير 2006 و2007. وفي عام 2006 نشرت نتائج مشروعها الأحدث عن التاريخ الشفوي للسنوات الأخيرة للحكم الاستعماري البريطاني لجنوب اليمن.

محمد كامل درعي: باحث في المركز الوطني الفرنسي للأبحاث العلمية (CNRS). يعمل باحثًا مقيمًا في مجموعة Migrintern البحثية (جامعة بواتييه في فرنسا). عمل باحثًا في المعهد الفرنسي للشرق الأدنى (IFPO) في دمشق

(2006-2010). يركّز عمله بشكل رئيس على اللجوء واللاجئين في الشرق الأوسط، والهجرات الجديدة وإعادة التنظيم الجيوبوليتيكية في المنطقة، والهجرة والممارسات العابرة الحدود الوطنية بالنسبة إلى اللاجئين القادمين من الشرق الأوسط. يقوم منذ عام 1996 بأبحاث ميدانية على فئات اللاجئين المختلفة في لبنان وسورية والسويد، إضافة إلى مسار التحضُّر لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

منال قُرطام: تخرّجت في جامعة «المنار» في تونس بشهادة في القانون الدولي والعلوم السياسية (2003)، وحصلت في عام 2007 على الماجستير من جامعة القديس يوسف في بيروت عن رسالتها التي حلّلت فيها أشكال الحياة الفلسطينية المختلفة في لبنان، ودور الفاعلين في إدارة المخيمات (المنظمات غير الحكومية ومديرو «الأونروا» واللجان الشعبية). انخرطت خلال السنوات العشر الأخيرة في قضايا اللاجئين والعمل الإنساني. تعمل مسؤولة عن برنامج (Program officer) للتنمية الدولية في السفارة النرويجية في بيروت. وعملت سابقًا منسّقة لبرامج الشباب في جمعية «المساعدات الشعبية النرويجية» في لبنان، وهي منظمة إنسانية تعمل في أكثر من 30 بلدًا، وقبل ذلك كانت مساعدة برامج في «مؤسسة التعاون» (Welfare Association) في لبنان، وهي منظمة فلسطينية للتنمية غير حكومية.

مقدمة الطبعة العربية

اللاجئون الفلسطينيون في المشرق العربي

«لاجئون مقيمون»

جابر سليمان

طال الشـتات وعافت خطونـا المدن   وأنـت تمعن بعـدًا أيهـا الوطن

ارجـع فديتك إن قبرًا وإن سـكنًا   فدونـك الأرض لا قبر ولا سـكن

(من قصيدة «طال الشتات» للشاعر الفلسطيني مريد البرغوثي)

هذه المقدمة ليسـت بديلًا من مقدمة الطبعة الإنكليزية لهذا الكتاب التي تشرح بنيته العلمية وتُعرّف بالمساهمات المختلفة التي يتضمّنها، والتي تُحدد موقعه في حقل دراسات اللاجئين عمومًا واللاجئين الفلسطينيين خصوصًا، بل إن غرضهـا تقديم الكتاب إلى القرّاء العرب فـي حُلّته العربية الجديدة. وفي هـذا الصدد قمـتُ بمراجعة النص العربـي المترجم ومقابلتـه على الأصل الأجنبي لضمان الدقة العلمية وسـلامة المصطلحات والمفاهيم المستخدمة، لكنني أبقيت على هذه المصطلحات والمفاهيم بلغتها الأصلية لتمكين القارئ الراغـب في المقارنة أو الرجوع إليها بلغتهـا الأصلية. وعمدتُ إلى تحديث الأرقـام المتعلقة بأعداد اللاجئين وتوزعهم في دول المشـرق العربي لتكون

متطابقة مع الواقع الحالي. كما أضفت هوامش إلى المقدمة الأصلية وإلى بعض فصول الكتاب، لم تكن موجودة في النص الأصلي، لتصحيح بعض المعلومات والمعطيات غير الدقيقة، أو شرح بعض المفاهيم. ويُشار هنا إلى أن النصوص التي تعود إلى كتّاب عرب راجعها أصحابها بعد ترجمتها وتحريرها، ومنهم من حذف أو عدّل.

سنناقش في ما يلي بعض القضايا والمسائل التي عالجها مؤلفو الكتاب ونبني عليها، فضلًا عن تحديث الأرقام المتعلقة بديموغرافيا اللجوء الفلسطيني منذ صدور الطبعة الإنكليزية في عام 2011. وفي هذا السياق سنُلقي مزيدًا من الضوء على ديموغرافيا النكبة واللجوء ونشوء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين؛ خصوصية اللجوء الفلسطيني وسماته المشتركة مع حالات اللجوء الأخرى التي عرفها عالمنا المعاصر؛ الحماية الإقليمية والدولية للاجئين الفلسطينيين ووضعهم القانوني وموقعهم الخاص في النظام الدولي للاجئين. كما سنُلقي نظرة إجمالية محدثة إلى واقع اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة وفي فلسطين؛ وسنُعالج المقاربتين الرئيستين اللتين حكمتا نظرة صنّاع القرار الإقليميين والدوليين إلى قضية اللاجئين: المقاربة الإنسانية والمقاربة الحقوقية/ السياسية. وأخيرًا سنُناقش مسألة تمثيل اللاجئين الفلسطينيين وسُبُل مشاركتهم في الأطر التمثيلية لمنظمة التحرير الفلسطينية وفي العملية الوطنية، بوصفهم فاعلين سياسيين وأصحاب حقوق لا مجرد متلقّين سلبيين للمعونة الإنسانية.

أولًا: ديموغرافيا النكبة واللجوء

نشأت مشكلة اللاجئين الفلسطينيين قبيل عام 1948 وبعده نتيجة الحرب الإسرائيلية - العربية وقيام «دولة إسرائيل» (1948) على أكثر من 78 في المئة من أراضي ما كان يُعرَف بفلسطين الانتدابية آنذاك، وطرد الأغلبية العظمى من السكان الفلسطينيين وتهجيرهم وتحويلهم إلى لاجئين في الدول العربية المضيفة وفي داخل وطنهم. وبحسب تقديرات الأمم المتحدة والحكومة البريطانية بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المُقتَلعين من

مدنهم وقراهم الأصلية في فلسطين الانتدابية الذين لجأوا إلى الدول العربية المحيطة بفلسطين بين 726 ألفًا و810 آلاف لاجئ. وبخلاف مزاعم إسرائيل بأن هجرة الفلسطينيين من وطنهم كانت طوعية، يؤكد عدد من الأكاديميين المعنيين بدراسة الهجرة أنها كانت قسرية نتيجة ما قامت به إسرائيل آنذاك من تطهير عرقي وإجلاء للسكان بالقوة والترهيب والمجازر والتهديد بارتكاب المزيد من المجازر[1].

تفاقمت تلك المشكلة مع استمرار تدفق موجات اللاجئين وتزايد أعدادهم عندما تمكّنت إسرائيل لاحقًا من الاستيلاء بالقوة على ما بقي من أرض فلسطين التاريخية، أي الضفة الغربية وقطاع غزة في حرب 1967. وعلى الرغم من تلك النشأة غير الملتبسة لتاريخ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين تنكر إسرائيل الجذر التاريخي لتلك النشأة وتتعامى عنه السياسات الأميركية والغربية الداعمة لها من خلال تجاهل تداعيات النكبة الفلسطينية في عام 1948 والتعامل مع إحدى نتائجها المتمثلة في حرب 1967. والأنكى من ذلك أن بعض الفلسطينيين والعرب تبنّى هذه المقاربة المجزوءة وغير القانونية للمشكلة في أعقاب توقيع اتفاقيات أوسلو، وأصبحت تلك المقاربة جزءًا لا يتجزأ من الخطاب السياسي لما يسمى «عملية السلام» التي لا تستحق حتى اسمها. وتكرّست هذه المقاربة وتجسّدت لاحقًا في نصوص ما سُمّي «المبادرة العربية للسلام» في عام 2002.

تسببت السياسات الإسرائيلية الكولونيالية المُطبّقة ضد الفلسطينيين في فلسطين المحتلة منذ عام 1948 في تهجير المزيد منهم وتحويلهم إلى لاجئين في داخل وطنهم، كذلك تسببت السياسات والممارسات ذاتها المُطبّقة في الضفة الغربية وغزة المحتلتين منذ عام 1967 في تدفق موجات جديدة من اللاجئين الفلسطينيين إلى دول الجوار وبلدان الانتشار البعيد حتى بلغ عددهم في فلسطين وخارجها اليوم أكثر من ثلثي الشعب الفلسطيني.

---

(1) يؤكد مارك تيسلر أن أسطورة الهجرة الطوعية أصبحت الحجة الرئيسة لعدم قبول إسرائيل تحمّل المسؤولية ولو جزئيًا عن إيجاد مشكلة اللاجئين، علاوة على الاعتراف بحقهم في العودة، انظر: Mark Tessler, *A History of the Israeli-Palestinian Conflict*, Indiana Series in Arab and Islamic Studies (Bloomington: Indiana University Press, 1994).

يرى روبين كوهين أن في حين أدى قيام دولة إســرائيل بقرار من الأمم المتحدة إلى تأســيس «وطــن» لليهود ضحايا الاضطهاد النــازي في أوروبا، تســبب ذلك، في الوقت نفسه، في تشتيت الشــعب الفلسطيني وتحويله إلى شعب من اللاجئين وفي إيجاد دياسبورا قسرية لضحايا الاقتلاع صنّفها كوهين في كتابه دياســبورات كونية ضمن ما سمّاه «دياسبورات الضحايا»[2] (Victim Diasporas).

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المســجلين في مناطق عمليات الأونروا الخمس حتى 31/ 3/ 2013 بحسب إحصاءات الأونروا نفسها (5,311,555) لاجئًــا يتوزعــون علــى النحو التالــي: الضفــة الغربيــة (901,040)؛ غزة (1,276,041)؛ لبنان (476,566)؛ سورية (563,699)؛ الأردن (2,121,209). وغني عن القول إن هذه الأرقام لا تشمل أعدادًا من اللاجئين غير المسجلين في ســجلات الأونروا أو المواطنين الفلســطينيين من السكان الأصليين في الضفة الغربية وقطاع غزة[3].

ثانيًا: خصوصية اللجوء الفلسطيني

إن حالة اللجوء الفلســطيني هي الأطول والأكبر بين حالات اللجوء في العالــم منذ تطور النظام الدولي للاجئين في أعقــاب الحرب العالمية الثانية. ويُطلِق «المســح العالمي للاجئين» (World Refugee Survey) تســمية «لاجئو المخيمــات» أو «اللاجئون المحتجــزون» (Warehoused) على تلك الفئة من اللاجئيــن المقيمين الذين يطول أمد لجوئهــم (Protracted Refugees)، والذين يظلون في الأغلب محرومين من حقوق الإنسان الأساسية في بلدان اللجوء، مثل حال الأغلبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في البلدان

(2) انظر: Robin Cohen, *Global Diasporas: An Introduction* (London: UCL Press, 1997), pp. 31 and 51.

(3) انظر: United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), «Registration Statistical Bulletin,» Department of Relief and Social Services, UNRWA HQ (Amman), The First Quarter (1/2103), 2013.

العربية المضيفة. ويميّز هذا المســح تلك الفئة من فئتين أُخريين من اللاجئين يُســميهما «لاجئو الطــوارئ» (Refugees in Emergency) و«لاجئو الترانزيت» (Refugees in Transit) أو «اللاجئون العابرون»[4].

على الرغم من خصوصيــة حالة اللجوء الفلســطيني وفرادتها، إلا أنها تتشــارك بهذه الدرجة أو تلك مع باقي حالات اللجوء والانتشــار في العالم بملامــح وخصائص عامة يحددها كوهين في كتابه المذكور ســابقًا كما يلي: «التهجير من الوطن الأم بطريقة دراماتيكية في أغلب الأحيان؛ ذاكرة جماعية خصبة ومُثقَلة بالنوستالجيا وحكايات الحنين إلى أرض الوطن الأم؛ ميل شديد إلى تزيــن حياة الماضي في أرض الأباء والأجــداد؛ وعي إثني حاد بالهوية يدوم ويستمر فترة غير محدودة؛ عدم تقبّل المجتمعات المضيفة، في الأغلب، وجود اللاجئين بين ظهرانيها، في حين أنهم غالبًا ما يتمكّنون من تطوير نمط حياة خلّاقة وغنية ومتميزة تُساهم في إثراء الحياة في المجتمعات التي تتسامح مــع وجودهم؛ والأهم من ذلك كله نشــوء وتطوير حركة عــودة قوية تتمتع بموافقة ودعم جماعيين»[5].

يبــدو واضحًا أن الخصائــص المذكورة تنطبق بدرجــة أو بأخرى على «الدياسبورا» أو «الشتات الفلسطيني». ويعتبر كوهين نفسه أن «الدياسبورات» اليهودية والفلسطينية والإيرلندية والأفريقية والأميركية تشكل أساسًا لِما يُسمى «دياسبورات الضحايا»[6].

لكن مصطلح «دياســبورا» يظل مثار جدل لدى بعض الأكاديميين العرب والفلســطينيين. فعلى ســبيل المثال ترى بسمة قضماني أن هذا المصطلح إشــكالي وينطوي على بعض الغموض، كذلك تعوزه الدقة حين يجري اســتعماله في الحالة الفلســطينية. وتعتقد قضماني وغيرها ممــن يتحفّظون عن اســتخدام المصطلح في الســياق الفلســطيني أن «الشــتات الفلســطيني» ظاهرة جديدة وحديثة نســبيًا، كمــا يرون في

---

(4) انظر مقدمة الطبعة الإنكليزية.

(5) انظر: Cohen, pp. 26-29 and 100.

(6) انظر: Cohen, pp. 31 and 51.

استخدامه هنا قبولًا ضمنيًا بتشتت المجتمع الفلسطيني. لذا فإنهم يميلون إلى التمسك بإطلاق صفة أو وضع «اللاجئ» على الفلسطينيين المُقتَلعين من وطنهم تعبيرًا عن التمسك بحقهم في العودة إلى الوطن الذي اقتُلِعوا منه قسريًا[7].

من جهة أخرى يرى اللغوي وأستاذ الترجمة إبراهيم مهوّي أن كلمة «دياسبورا» في الواقع أقوى دلالة في التعبير عن الحالة الفلسطينية من الكلمة العربية «شتات»، حيث يلاحظ أنها ارتبطت في الأصل بمفهوم الألم والاقتلاع عبر استخدام القوة، وهذا ما خبرته عبر التاريخ مجموعات «دياسبورات الضحايا» على غرار الفلسطينيين[8].

بين هذا الرأي وذاك هناك من يقبل تطبيق مصطلح «دياسبورا» على الفلسطينيين المستقرين خارج الوطن العربي، ويجادلون ضد تطبيقه على من يعيش منهم في الدول العربية المضيفة المجاورة لفلسطين. وفي هذا الصدد يؤكد إيليا حريق، على سبيل المثال، أن مشاركة هؤلاء الفلسطينيين محيطهم العربي في اللغة والدين والإرث الثقافي، وكونهم يشكلون أغلبية في بعض البلدان، الأردن مثلًا، فإن ذلك كله يجعل من الصعب اعتبار مجتمعات الفلسطينيين في البلدان العربية «مجتمعات شتات»[9].

ثالثًا: الحماية الدولية والإقليمية للاجئين الفلسطينيين

نظرًا إلى خصوصية اللجوء الفلسطيني الممتد منذ أكثر من ستة عقود، هناك نوعان من الحماية المطلوبة للاجئين الفلسطينيين على المستويين الإقليمي والدولي: الأول، الحماية الموقتة (Temporary Protection) وهي الحماية اليومية التي تكفل الحقوق الأساسية للاجئين الفلسطينيين في البلدان

---

(7) انظر: عباس شبلاق، محرر، الفلسطينيون في أوروبا: إشكاليات الهوية والتكيف (القدس؛ رام الله: مؤسسة الدراسات المقدسية ومركز اللاجئين والشتات الفلسطيني/ شمل، 2005)، ص 17.

(8) المصدر نفسه، ص 17.

(9) المصدر نفسه، ص 18؛ في مفهوم الشتات انظر أيضًا: جولي بيتيت، «رسم خرائط العنف والتهجير ومخيّمات اللاجئين، فلسطين والعراق،» الفصل الأول من هذا الكتاب.

المضيفة من دون المساس بوضعهم القانوني كلاجئين. والثاني، الحماية المرتبطة بالحلول الدائمة (Durable Solutions) التي تعني التوصل إلى حل دائم لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين وفق مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، خصوصًا قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (1948) المتعلّق بحق عودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم الأصلية التي اقتُلعوا منها قبل عام 1948 وبعده، وكذلك القرار رقم 3236 (1974) الذي يربط بشكل وثيق حق العودة بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني.

1 ـ الحماية الدولية

الحماية الدولية تعني الحماية الواجب تقديمها إلى الأفراد والجماعات وفق القانون الدولي، في موازاة الحماية الواجبة في القوانين الوطنية. وتوجد أشكال من الحماية الدولية منها حماية اللاجئين والمحرومين من الجنسية الواجبة على الدول والمنظمات الدولية على السواء. وتطور هذا الشكل من الحماية ليصبح جزءًا من النظام الدولي لحقوق الإنسان الأكثر شمولًا. بخلاف المهاجرين الأجانب الآخرين، لا يستطيع اللاجئون، خصوصًا المحرومين من الجنسية مثل اللاجئين الفلسطينيين، اللجوء إلى سلطات بلدانهم طلبًا للحماية. لذلك فإن الحاجة الملحّة إلى الحماية هي ما تُميّز اللاجئين والمحرومين من الجنسية من غيرهم من المهاجرين الأجانب.

ما هي الهيئات الدولية المسؤولة عن حماية اللاجئين الفلسطينيين؟ هناك ثلاث هيئات دولية معنية بمسألة الحماية:

ـ **لجنة الأمم المتحدة للتوفيق في شأن فلسطين** (UN Commission for Palestine (UNCCP)): أنشئت بموجب القرار 194 (11/ 12/ 1948)، وبناء على توصية سابقة للوسيط الدولي في فلسطين الكونت برنادوت (16/ 9/ 1948). وهي آلية فريدة هدفها البحث عن حلول دائمة لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين الذين شُرّدوا من وطنهم في عام 1948، وتقديم الحماية الواجبة إليهم من خلال صيانة حقهم في العودة وما يرتبط به من حقوق، خصوصًا حق استعادة الممتلكات (Restitution)، وفقًا للقرار 194. ومن

الناحيــة العملية توقفت اللجنة عن عملها في البحــث عن حلّ دائم في عام 1952 واقتصــر عملها منذ ذلك التاريخ فــي مكتبها الفني على حصر أملاك اللاجئين وتقدير قيمتها.

ـ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR): أُنشئت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 428 (1950/12/14). وهي الهيئة الأســاس المُخوّلة حماية اللاجئيــن في أنحاء العالم كلها. لكن صلاحياتها في حماية اللاجئين الفلســطينيين محدودة وفقًا للمادة (7C) من نظامها الأســاس، حيث تقتصر على من يعيش منهم خارج مناطق عمليات الأونــروا الخمس المعروفة. وتُعتبَر المفوضية في منزلة الآلية لتطبيق اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين. واستثنت الفقرة الأولى من المادة (1D) من هذه الاتفاقية اللاجئين الفلســطينيين من مزايا الحماية التي توفّرها لباقي اللاجئيــن في العالم، حيث تنص تلك الفقرة على ما يلي: «لا تســري هذه الاتفاقية على الأشخاص الذين يتلقون حاليًا الحماية أو المساعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة غير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين»، وذلك في إشارة واضحة إلى اللاجئين الفلسطينيين الذين يتلقّون المساعدة من الأونروا. بيد أن تدخّل المفوضية لحماية اللاجئين الفلسطينيين خارج مناطق عمليات الأونروا ظلّ محدودًا في أي حال، كما جرى في حالة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من الكويت وليبيا، أو هُجّروا من العراق، وكما هو جارٍ اليوم في حالة اللاجئين الفلسطينيين المهجرين من سورية.

ـ وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى «الأونروا» (UNRWA): أُنشــئت بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحــدة رقــم 302 (1949/12/8) من أجــل: «تنفيذ برامــج الإغاثة والتشــغيل للاجئين الفلســطينيين بالتعاون مع الحكومــات المحلية، وفقًا لتوصيــات اللجنة الاقتصاديــة للــدرس (Economic Survey Mission). ولا تتضمن صلاحياتها تقديــم الحماية القانونية للاجئين الفلســطينيين، حيث تقتصر علــى تقديم بعض الخدمات التعليميــة والصحية والاجتماعية التي يُمكن اعتبارها نوعًا من الحماية الإغاثية ليس أكثر. باختصار تفتقر «الأونروا»

إلى صلاحيات حماية قانونية وسياسية واضحة مثل تلك التي يكفلها نظام المفوضية السامية.

2 ـ الحماية الإقليمية

نظريًا، هناك معاهدتان إقليميتان تتعاملان مع وضع اللاجئين في العالم العربي عمومًا: الإعلان الخاص بحماية اللاجئين والمهجرين داخليًا في العالم العربي (1992) الذي يمنح طيفًا واسعًا من حقوق الحماية لهؤلاء الأشخاص، والمعاهدة العربية المنظمة لوضع اللاجئين في البلدان العربية (1994)[10]. لكن، للأسف لم تدخل أي من المعاهدتين المذكورتين حيّز التنفيذ العملي. إذًا يبقى هناك بروتوكول الدار البيضاء (1965) (Casablanca Protocol) الذي يتعلق مباشرة بمعاملة اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية، والذي يطرح مسألة الحماية الموقتة للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة، والذي يعتبر إحدى المحاولات الإقليمية المبكرة في مجال حماية اللاجئين.

يدعو البروتوكول في مواده الخمس إلى ضرورة معاملة اللاجئين الفلسطينيين، مع احتفاظهم بجنسيتهم الفلسطينية، معاملة رعايا الدول العربية الأعضاء في جامعة الدول العربية في ما يتعلق بحق العمل والتوظيف والحق في مغادرة إقليم الدولة التي يقيمون فيها والعودة إلى هذا الإقليم والحق في الحصول على وثائق السفر وتجديدها وحرية الإقامة والحركة بين الدول العربية الأعضاء في الجامعة العربية.

منحت معايير هذا البروتوكول اللاجئين الفلسطينيين نظريًا، وإن لم يكن عمليًا دائمًا، نوعًا من الحماية الموقتة في الدول العربية إلى حين عودتهم إلى وطنهم. ويرى بعض القانونيين أن الحقوق الممنوحة للاجئين الفلسطينيين بموجب هذا البروتوكول أضيقُ نطاقًا من تلك الحقوق التي تكفلها اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين عمومًا. واختلفت مواقف الدول العربية في

---

(10) لمزيد من الشرح في شأن المعاهدات الإقليمية لحماية اللاجئين، انظر: Jaber Suleiman, «Trapped Refugees: The Case of Palestinians in Lebanon,» RSC Working Paper Series no. 64, University of Oxford: Refugee Studies Centre, 2010, pp. 13-15.

شأن إيداع هذا البروتوكول، كما تباينت مواقفها بخصوص تطبيقه في الممارسة العملية[11].

الخلاصة، أن غياب الحماية الملائمة للاجئين الفلسطينيين لدى معظم سلطات الدول العربية المُضيفَة وانهيار عمل لجنة الأمم المتحدة للتوفيق، والحماية المحدودة التي تُقدّمها «الأونروا» والتدخل المحدود للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، أدّى ذلك كله إلى وجود ثغرات حادّة في الحماية الدولية والإقليمية الواجب تقديمها إلى اللاجئين الفلسطينيين. ولا يوفر المجتمع الدولي حاليًا أي هيئة دولية تتمتع بتفويض واضح وصريح يكفل حماية دولية منتظمة وشاملة لحقوق اللاجئين الفلسطينيين جميعهم. هذا الواقع يعني أن ما يُقارب ثلث لاجئي العالم عمليًا من دون حماية منهجية وملائمة.

رابعًا: واقع اللاجئين الفلسطينيين في المشرق العربي

نظرة عامة

تتفاوت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في بلدان المشرق العربي من بلد إلى آخر في ما يتعلق بأوضاعهم المعيشية والقانونية. لكن الثابت في الأمر تداخل العوامل السياسية بالأوضاع القانونية والمعيشية، ما أثر إلى حدّ كبير في مكانة اللاجئين الفلسطينيين في المجتمعات المضيفة ورفاههم الاجتماعي. ففي حين مُنحوا في بعض البلدان حقوق مواطنة كاملة، أو تمتعوا بطيف واسع من الحقوق، لكن أدنى من سقف حقوق المواطنة الكاملة، حُرموا في

(11) من الجدير ذكره أن عدد الدول العربية التي حضرت اجتماع الملوك والرؤساء العرب في الدار البيضاء في المغرب آنذاك لم يزد على 12 دولة. وتباينت مواقف الدول من البروتوكول على النحو التالي: (أ) دول أودعت البروتوكول: الأردن، الجزائر، السودان، العراق، سورية، مصر، اليمن. (ب) دول أودعت البروتوكول بتحفظ: لبنان، الكويت، المملكة الليبية. (ج) دول لم تودع البروتوكول: المملكة العربية السعودية، المملكة المغربية. (د) دول لم تحضر اجتماع الدار البيضاء: تونس. (هـ) دول انضمت إلى ميثاق جامعة الدول العربية بعد توقيع البروتوكول ولم توقعه في ما بعد: البحرين، قطر، سلطنة عمان، الإمارات العربية المتحدة، موريتانيا، الصومال، جيبوتي، فلسطين.

بلدان أخرى من معظم حقوق الإنســان الأساسية، أو خضعَ الحدُّ الأدنى لِما تمتّعوا به من حقوقٍ لتقلّبات السياسة وأمزجة أنظمة الحكم المتعاقبة.

في لبنان، مثلًا، تُعامل التشريعات اللبنانية اللاجئين الفلسطينيين بوصفهم أجانــب، بل «فئة خاصة» من الأجانب محرومة من بعض الحقوق التي يتمتع بها الأجانب أنفســهم، وفق شــروط محددة، مثل حق الملكية العقارية. هذا الواقــع يُحرمهم معظم الحقــوق الاقتصادية والاجتماعيــة والثقافية والمدنية المعترَف بها للاجئين بحسب القانون الدولي. ويلفت بعض القانونيين الدوليين إلى الهوّة الشاسعة بين الأعراف الدولية في شأن اللاجئين في القانون الدولي وتلك المعمول بها فــي القانون اللبناني، الأمر الــذي يطرح ضرورة مواءمة التشريعات اللبنانية والمعايير الدولية وتأسيس وضع قانوني خاص باللاجئين الفلسطينيين في لبنان يُميّزهم من الأجانب[12].

يتعرّض الفلســطينيون في لبنان بشكل عام إلى أشكال عدة من التهميش (Marginalization): التهميش المكاني (Spatial) الذي حوّل المخيمات الفلسطينية إلى جزر شــبه معزولة عن محيطها السكاني تقوم باحتواء اللاجئين بوصفهم مصــدر خطر وتهديد محتمليــن للمجتمع المضيــف. والتهميش الاقتصادي (Economic) الــذي يفــرض قيودًا صارمــة على حق الفلســطينيين في العمل والضمان الاجتماعي، كذلك التهميش المؤسساتي (Institutional) الذي يستبعد الفلسطينيين من مؤسسات الحياة الاجتماعية والثقافية[13].

غالبًا ما ارتبــط هذا التهميــش للمجتمع الفلســطيني بتاريخ من العنف والتهجير. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن المجتمع الفلسطيني في لبنان تعرّض لتهجير داخلي متواصل بســبب الاعتداءات الإسرائيلية المتعاقبة على لبنان (1978، 1982، 1993، 1996، 2006)، وبســبب الحروب الداخلية

(12) لمزيد من التفصيلات؛ انظر: W. Said, «The Obligations of Host Countries to Refugees under International Law: The Case of Lebanon,» in: N. H. Aruri, ed., *Palestinian Refugees: The Right of Return* (London: Pluto Press, 2001), pp. 132 and 148 (FN 34).

(13) لمزيد من النقاش في شأن تهميش المخيمات واعتبارها «فضاءات استثناء»؛ انظر: ساري حنفي، «إدارة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسورية (نهر البارد واليرموك)،» الفصل الثاني من هذا الكتاب.

أيضًا مثل الحرب الأهلية (1975 - 1991) وحرب المخيمات (1985 - 1987)، وآخرهـا حرب مخيم نهر البارد (2007) الذي دمّـره الجيش اللبناني وهجّر سـكانه. وحتى الآن لم تكتمل عملية إعماره على الرغم من الوعود المتكررة للدولة اللبنانية بإنجاز الإعمار من خلال التعاون مع المجتمع الدولي.

الجدير ذكره، أنه لم يجرِ أي تحسن على واقع عمل الفلسطينيين في لبنان منـذ أن أقرّ البرلمان اللبناني في جلسـته العامة في 17/ 8/ 2010 القانون رقم 129 الذي عـدّل المادة (9) من قانون العمل اللبنانـي، والقانون رقم (128) الـذي عدّل المادة (59) مـن قانون الضمان الاجتماعـي. وجاءت التعديلات ملتبسـة ولم ينتج منها رفع القيود المفروضة على عمل الفلسطينيين بالكامل، إذ ظلت ممارسـة المهـن الحرة محظورة عليهم، ولم يسـتفيدوا مـن التعديلات المتعلقة بقانون الضمان إلا من فرع واحد من فروع صندوق الضمان الاجتماعي، وهو صنـدوق تعويضات نهايـة الخدمة. وفـي أي حال لم يدخـل القانونان المذكـوران حيّز التنفيذ حتى الآن على الرغم من مرور أكثر من أربع سـنوات على صدورهما، في انتظار صدور مراسيم وآليات إنفاذهما من الهيئات المختصة.

تعتبرُ جولي بيتيت أن المجتمع الفلسـطيني في لبنان يسـعى إلى توطيد نفسـه باعتباره أقليةً (Minority) معترفًا بها، مـن أجل مواجهة آليات التهميش الداخلي والإهمال الخارجي. وتعتبر هذا المسـعى شكلًا من أشكال مقاومة المزيد من الإقصاء عن الحياة العامة في لبنان، والمزيد من التهجير إلى بلدان أخرى، حيث يصبـح الاحتفاء بالاختلاف عن الآخر أو «الغيرية» (Otherness) استراتيجية للبقاء في ظل ظروف قاسية ومُحبِطة[14].

في سورية، قبل اندلاع الأزمة في عام 2011، كان المجتمع الفلسطيني هناك من أكثر مجتمعات اللاجئين الفلسـطينيين في المشرق العربي استقرارًا واندماجًا فـي مجتمعهم المضيف، حيث تمتع اللاجئون الفلسـطينيون بوضع قانوني مميز منحهم طيفًا واسـعًا من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية تكاد تقترب من حقوق المواطنة الكاملة مع احتفاظهم بجنسـيتهم الفلسطينية. وتجاوز

---

(14) انظر: Julie Peteet, «From Refugees to Minority: Palestinians in Post-War Lebanon,» *Middle East Report*, *200* (July- September 1996).

هذا الوضع القانوني المميز سقف الحقوق التي منحتها اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين أو تلك التي نصّ عليها بروتوكول الدار البيضاء.

يُعدّ القانون رقم 260 الذي أقره مجلس النواب السوري، ووقعه رئيس الجمهورية السورية في عام 1956 الإطار القانوني العام الذي ينظم حقوق اللاجئين الفلسطينيين في سورية، والذي يمارس الفلسطينيون من خلاله حياتهم اليومية على أساس المساواة شبه التامة مع المواطنين السوريين في الحقوق والواجبات. ويعتبر هذا القانون التشريع الأبرز من بين التشريعات السورية كلها ذات الصلة، حيث يجري الرجوع إليه لتأويل عدد من التشريعات السورية الأخرى المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين في سورية[15].

حافظت الدولة السورية منذ ذلك التاريخ على هذا الوضع القانوني المميز. ودعا عدد من القانونيين ورجال السياسة إلى اعتماد النموذج السوري في التعامل مع الفلسطينيين في دول عربية أخرى، خصوصًا في لبنان الذي يرتبط فيه منح حقوق الإنسان الأساسية للاجئين الفلسطينيين بفزاعة التوطين وبهاجس الخوف من الإخلال بالتوازن الديموغرافي الدقيق في البلد، تحسبًا من أن يؤدي منح الفلسطينيين تلك الحقوق إلى توطين فعلي لهم في لبنان.

بعد اندلاع الأزمة الراهنة في سورية تعرض الفلسطينيون، كغيرهم من السوريين لتأثيرات مُدمّرة في نسيج مجتمعهم، خصوصًا في المخيمات، وفي رفاههم الاجتماعي وأوجه حياتهم اليومية المختلفة، ما اضطرهم مثل كثير من السوريين إلى الهجرة في داخل سورية بحثًا عن الأمان، أو إلى الهجرة خارجها بحثًا عن سقف آمن وفرص حياة أفضل. وهكذا تعرض الجيلان الثاني والثالث للنكبة للتهجير الداخلي واللجوء إلى خارج البلد الذي وُلِدوا وترعرعوا فيه، ولم يعرفوا وطنًا آخر غيره. وأصبحت لهم حكايات مع الهجرة واللجوء كجيل النكبة الأول سيروونها لأبنائهم وأحفادهم. ومن اضطر منهم إلى الهجرة إلى خارج سورية تعرّض لصنوف من المعاناة والتمييز في البلدان

(15) تنص المادة الأولى من القانون 260 على ما يلي: «يعتبر الفلسطينيون المقيمون في أراضي الجمهورية العربية السورية بتاريخ نشر هذا القانون كالسوريين أصلًا في جميع ما نصّت عليه القوانين والأنظمة النافذة المتعلقة بحقوق التوظيف والعمل والتجارة وخدمة العلم مع احتفاظهم بجنسيتهم الأصلية».

المجاورة التي لجأوا إليها موقتًا. وغامر بعضهم بحياته وحياة أطفاله في قوارب الموت بحثًا عن أوطان جديدة، فمنهم من وصل إلى بر الأمان، ومنهم من ابتلعته الأمواج ولم يبلغ الشواطئ الأوروبية للبحر المتوسط.

في الأردن، يُقدّر عدد اللاجئين الفلسطينيين بحوالى ثلاثة ملايين ونصف مليون نسمة، يتوزعون على فئتين: الفئة الأولى التي يحمل أفرادها الجنسية الأردنية ويُقدّر عددهم بحوالى 2.5 مليون، والفئة الثانية ممن لا يحملون الجنسية أو «الرقم الوطني» ويُقدّر عددهم بحوالى المليون، منهم 300 ألف من أبناء قطاع غزة، والباقي من أبناء الضفة الغربية ممن شملهم قرار فك الارتباط بين الضفتين الذي أعلنه الملك حسين في عام 1988، والذي جرّد في ليلة وضحاها ما يقارب المليون ونصف المليون مواطن أردني من أصول فلسطينية من جنسيتهم الأردنية التي حصلوا عليها في عام 1949 وحوّلهم إلى مواطنين محرومين من الجنسية.

تتفاوت الأوضاع المعيشية والقانونية والتحديات التي يواجهها اللاجئون الفلسطينيون في الأردن من فئة إلى أخرى. ويواجه الأردنيون من أصل فلسطيني تحديات المواطنة والهوية والاندماج ويتعرّضون للتمييز في المعاملات الحكومية وفي الحصول على الوظائف العامة وفرص التعليم والخدمات الأخرى، نتيجة تطبيق ما يُسمى «الأردنة»، ويعيش هؤلاء تحت وطأة الإحساس بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية. من جهة أخرى، يعيش أبناء الضفة الغربية المقيمون في الأردن الذين يمتلكون «البطاقات الصفراء» ويتمتعون قانونًا بالجنسية الأردنية، هاجس سحب الرقم الوطني وجوازات السفر الأردنية منهم، خصوصًا أن ما يسمى تيار الحركة الوطنية الأردنية يطالب بأن يشملهم قرار فك الارتباط المذكور. أما أبناء قطاع غزة فهم الأكثر حرمانًا وتهميشًا ومعاناة. وتتصدر سلّم أولوياتهم قضايا الحصول على فرص العمل والتعليم، أي مسألة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية[16].

---

(16) لمزيد من التفصيلات؛ انظر: عريب الرنتاوي، «الفلسطينيون في الأردن وإعادة بناء منظمة التحرير،» ورقة قدمت إلى: ندوة إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية التي نظمها المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية/ مسارات (اسطنبول، 19 - 2012/12/21).

في الضفــة الغربية وقطاع غزة هناك حكاية أخـرى حيث تختلف تفصيلات واقع اللاجئين بســبب الالتبــاس الكبير الناتج من اتفاق أوســلو منذ عام 1993 والمتمثل في الصلاحيات المحدودة لســلطة الحكم الذاتي على الأرض والسكان معًا، وبسبب اســتمرار الاحتلال الفعلي المقنّع بأشكال مختلفة في الضفة الغربية، وحتى في قطاع غزة من خلال استمرار الحصار الإسرائيلي وآليات الهيمنة والتحكم عن بعد في الحياة اليومية للفلســطينيين في قطاع غزة وتعميق معاناتهم المعيشية، وصولًا إلى العدوان المباشر عندما تقتضي الضرورة (عدوان تموز/يوليو 2014).

بعد عام واحد من توقيع اتفاق أوسلو، أي في عام 1994، انتقلت شؤون الإدارة المدنية في المناطق المحتلة إلى الســلطة الفلسطينية الوليدة، ما أعفى إسرائيل من الأعباء المالية المترتبة عليها باعتبارها دولة احتلال، ومن المسؤولية عن تقديم الخدمات العامة للســكان الواقعين تحــت احتلالها، وبذلك نيطت بالســلطة الفلســطينية مهمات الدولة المضيفة للاجئين، أسوة بالدول المضيفة الأخــرى، لكن من دون أن يكون هناك وجود لدولة فعلية. ومنذ ذلك التاريخ عمدت إســرائيل أكثــر من مرة إلى تأخيــر أو حتى منع تســليم مواد الإغاثة الإنســانية التــي تقدمها الســلطة الفلســطينية أو المنظمات الدولية للســكان الفلســطينيين. وأعاقت سلطات الاحتلال بشكل متعمّد عمل فرق المساعدات الإنسانية، الأمر الذي حرم اللاجئين من الحصول على الرعاية الصحية الملائمة والطعــام والخدمات الأخــرى، منتهكة بذلك قواعد القانــون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنســاني. ومنذ عام 2006 تفرض إسرائيل حصارًا مشــدّدًا على قطاع غزة الذي تتألف أغلبية ســكانه من لاجئــي عام 1948. وعمدت قوات الاحتلال بشــكل متكرر إلى مهاجمــة المرافق العامة بما فيها المؤسسات الطبية وشبكات المياه والصرف الصحي ومحطات الكهرباء والغاز وغيرها. وبذلك عملت إســرائيل على حرمان الفلســطينيين من الوصول إلى الخدمات الأساسية وزيادة اعتمادهم على المساعدات الدولية الإنسانية.

غني عن القول إن الســلطة الوطنية الفلســطينية محدودة السيادة والقدرة على ممارسة سلطة حقيقية على مواردها مع تبعية شديدة للمساعدات الخارجية التي تقدر بما يساوي 25 في المئة من الناتج المحلي في عام 2010، كما ورد

في تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا التابعة للأمم المتحدة[17]. ذلك كله أثر ويؤثر في الأوضاع المعيشـية للفلسـطينيين، خصوصًا اللاجئين الذين تبلغ نسـبتهم 50 في المئة من سـكان الضفة الغربية و 75 في المئة من سـكان قطاع غزة. من جهة أخرى تؤدي المساعدات الدولية وجهد المجتمع الأهلي دورًا ملموسًـا في رفع مستوى المؤشـرات الصحية والتعليمية، بينما الوضع الاقتصادي والفقر والبطالة وتوافر خدمات البنية التحتية من مياه وصرف صحـي متراجعة جدًا لارتباطها العضوي بحالة الاحتلال، كما ورد في التقرير المذكور نفسه.

لا ننسى في هذا السياق فشل عملية سلام أوسلو في إنهاء الاحتلال بعد مرور 20 عامًا على انطلاقها، وانهماك القيادة الفلسطينية عوضًا عن ذلك في مهمات بناء «الدولة» والسعي إلى الاعتراف بها عضوًا في الأمم المتحدة بينما لا تزال تحت الاحتلال.

خامسًا: مقاربتان في شأن قضية اللاجئين

تـدل التجربـة التاريخية للاجئين الفلسـطينيين على وجـود مقاربتين متمايزتين تعاملت بهما الأطـراف المعنية مع هذه القضية: **الأولى**، المقاربة الإنسـانية (Humanitarian Approach) التي تُغلّب الجانب الإنسـاني لمشكلة اللاجئين على جانبها السياسي، حيث تنظر إلى اللاجئين باعتبارهم مجموعة بشـرية محرومة وبحاجة إلى نوع من الحمايـة الإغاثية لا الحماية القانونية والسياسية التي يكفلها القانون الدولي للاجئين عادة، بما في ذلك حقهم في العودة إلى وطنهم الأصلي. وتعززت هذه المقاربة في أعقاب اتفاق أوسـلو وإطلاق ما سُـمّي بعملية السـلام. وتدعو هذه المقاربة إلى تحسين شروط حياة اللاجئين، وتنطوي على دعوة ضمنية لدمجهم في المجتمعات المضيفة وتوطينهم فيهـا. وتتغاضى هذه المقاربة عن حق عودة اللاجئين إلى بيوتهم وممتلكاتهم الأصلية التي اقتُلعوا منها منذ عام 1948. وفي أحسن الأحوال

(17) الإسكوا، «تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية 2011: الأهداف الإنمائية في زمن التحول: نحو تنمية تضمينية شاملة،» 29 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

تقرّ بعودتهم عند قيام «الدولة الفلسطينية» الموعودة، وفقًا لإملاءات عملية السلام. والثانية، المقاربة السياسية ـ الحقوقية (Rights-based Approach) التي تعتبر أن جوهر مشكلة اللاجئين «سياسي ـ حقوقي» وتنظر إليهم باعتبارهم أصحاب حقوق وليسوا مجرد موضوع للإغاثة الإنسانية. وتربط هذه المقاربة حق العودة وحقوق الإنسان الأساسية ربطًا وثيقًا، ومن ضمنها الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وتجد فيها وسيلة لتخفيف معاناة اللاجئين وتمكينهم من العيش بكرامة في مجتمعات اللجوء إلى حين عودتهم. وبذلك فإنها تفك الارتباط مع ثقافة سياسية ساذجة سادت الساحة الفلسطينية فترة من الزمن مؤدّاها أن المعاناة والبؤس وشظف العيش في المخيمات يُعتبر المحرك الأساس للنضال والثورة، على اعتبار أن هذا كله جزءٌ من ضريبة التحرير والعودة. وبالتالي، فإن هذه المقاربة تنظر إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بوصفها «رصيدًا» (Asset) أساسيًا يُمكّن اللاجئين من الحفاظ على الوضع القانوني للجوء وعلى مقاومة مشروعات الدمج والتوطين والتمسك بحقهم في العودة.

تتمسك هذه المبادرة بدور «الأونروا» وتحرص على ضرورة استمرارها في تأدية هذا الدور لأنها تُعبّر عن المسؤولية السياسية والأخلاقية للمجتمع الدولي في إيجاد حلّ لمشكلة اللاجئين والتزامه ضرورة حلّها وفق مبادئ القانون الدولي. في هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن ديباجة القرار رقم (302/ 1949) الذي أنشأ «الأونروا» يذكّر بأحكام الفقرة رقم (11) من قرار الجمعية العامة رقم (194/ 1948). وفي السياق ذاته أكّدت الفقرة رقم (5) من القرار (302) ضرورة استمرار إغاثة اللاجئين الفلسطينيين، من دون الإجحاف بأحكام الفقرة (11) من القرار (194)[18].

إذا ما وضعنا هاتين المقاربتين في السياق الوطني الفلسطيني العام، نجد أن بعض الأطراف الفلسطينية الرسمية التي انخرطت في عملية السلام تساوقت بهذا القدر أو ذاك مع المقاربة الأولى، في ما يتعلق بنظرة رعاة عملية السلام

---

(18) في هذا الخصوص، انظر: ريكاردو بوكو وجلال الحسيني، «ديناميّات المساعدة الإنسانية والسياسة المحلّية والإقليمية: لاجئو فلسطين، حالة دراسية،» الفصل الثامن من هذا الكتاب.

الدوليين إلى حلّ مشـــكلة اللاجئين. بينما حظيت المقاربة الثانية بدعم حركة العودة الفلســـطينية ولجانها في العالم. ووفرت بعض مراكز البحث المرتبطة بهذه الحركة مثل «مركز حقوق المواطنة واللاجئين/ بديل» (فلسطين) و«مركز حقـــوق اللاجئين/ عائدون» (لبنان) ثقافة قانونية رصينة ربطت مفهوم الحماية الموقتة بمفهـــوم الحلول الدائمة المبنية على الحقـــوق، وفقًا لمبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

في السياق الوطني الفلســـطيني ذاته تبرز الحاجة إلى ربط هذه المقاربة السياسية الحقوقية وتعزيزها بجملة من الأسس والثوابت الوطنية التي حكمت النظر إلى قضية اللاجئين في الفكر السياســـي لمنظمة التحرير، وذلك قبل أن تتعرض تلك الأســـس والثوابت للاهتزاز في مجرى التحولات التي شهدتها المنظمة منذ تأسيسها. من هذه الأسس المهمة: وحدة قضية اللاجئين، انطلاقًا من وحدة الأرض والشـــعب؛ الارتبـــاط الوثيق بين حق العـــودة وحق تقرير المصير لردم الفجوة القانونية بين تشتت الشعب الفلسطيني ووحدته القانونية؛ التمسك بحق العودة باعتباره حقًا فرديًا مبنيًا على حرية اختيار اللاجئ، وحقًا جماعيًا يرتبط بحق تقرير المصيـــر باعتباره قاعدة إلزامية في القانون الدولي؛ تأكيد ارتباط حق العودة بالحق في التعويض وجبر الضرر (Reparation) والحق في اســـتعادة الممتلكات (Restitution) باعتبارها حقوقًا متلازمة لا يغني أحدها عن الآخر.

سادسًا: اللاجئون والتمثيل والمشاركة السياسية

إن اهتـــزاز المكانـــة المركزية لقضيـــة اللاجئين الفلســـطينيين في الفكر والممارســـة السياسية في منظمة التحرير الفلسطينية يستدعي ضرورة التمسك بالأسس والثوابت الوطنية المذكورة أعلاه في التعامل مع مسألة اللاجئين في أي استراتيجية نضالية فلسطينية قد تنتج من عملية إعادة بناء المنظمة المتعثرة. تُطرح كذلك أهمية تمكين اللاجئين الفلســـطينيين، خصوصًا في الشتات، من المشـــاركة الفاعلة في هـــذه العملية الوطنية، وفي إعادة صوغ الاســـتراتيجية النضالية المقبلة، بما يضمن حماية حقوقهم الثابتة غير القابلة للتصرف.

إن تعزيز موقع فلسطينيي الشتات ودورهم في عملية إعادة بناء المنظمة والحفاظ على حقوقهم يتطلّب:

ـ إعادة بناء مؤسسات المنظمة وإصلاحها، وبشكل خاص المجلس الوطني الفلسطيني من خلال انتخابات ديمقراطية تشمل تمثيل اللاجئين الفلسطينيين في الشتات.

ـ رفض المقاربة التقليدية التي تتعامل مع اللاجئين الفلسطينيين بوصفهم متلقين سلبيين للمعونة الإنسانية، وعوضًا من ذلك تطوير مقاربة بديلة حقوقية/ سياسية تعتبر اللاجئين الفلسطينيين عمومًا، ولاجئي الشتات خصوصًا، أصحاب حقوق وفاعلين سياسيين جديرين بالمشاركة في العملية السياسية والتمثيل في النظام السياسي، أي النظر إليهم باعتبارهم قوة اجتماعية تؤثر في السياسة، تمامًا مثلما تؤثر السياسة في حقوقهم ومصائرهم.

ـ التمسك الحازم بحق العودة والتوقف عن اعتباره موضوع مساومة ومقايضة لدى المفاوض الفلسطيني ضمن معادلة الدولة مقابل التخلي عن العودة.

ـ من الضروري أن تحافظ أي مبادرة فلسطينية لقيام الدولة على الحقوق الثابتة غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، وفي مقدّمها حق العودة وحق تقرير المصير، وتجنّب القيادة الفلسطينية استخدام أي لغة قانونية وسياسية يُفهم منها أن قيام الدولة في حدود المناطق المحتلة عام 1967 يعني تطبيقًا لحق تقرير المصير.

ـ الحفاظ على المكانة التمثيلية لـمنظمة التحرير الفلسطينية والحرص على إبقائها في قمة الهرم السياسي الفلسطيني، مع إبقاء السلطة والدولة في قاعدة الهرم إلى حين تحقيق الأهداف الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير.

في الختام، تثير مسألة قبول الجمعية العامة للأمم المتحدة دولة فلسطين عضوًا مراقبًا في الأمم المتحدة (Non-member State) في أيلول/ سبتمبر 2012 عددًا من التساؤلات والمخاوف والهواجس المتصلة بقضية اللاجئين

وحقوقهم: من هم السكان الذين سيتم الاعتراف بهم مواطنين في هذه الدولة؟ هل هم سكان الضفة الغربية وقطاع غزة؟ وماذا عن الفلسطينيين في الشتات ووضعهم القانوني؟ وما مصير الفلسطينيين في فلسطين 1948، وهل هم خارج عداد الشعب الفلسطيني؟ وماذا عن حقهم في تقرير المصير باعتبارهم جزءًا أصيلًا من الشعب الفلسطيني؟ وأكثر من ذلك: كيف ستحافظ الدولة على حقوق اللاجئين في داخل الضفة الغربية (50 في المئة) وقطاع غزة (70 في المئة) وعلى وضعهم القانوني عندما يصبحون مواطنين في الدولة؟ وماذا عن مصير «الأونروا» في مناطق عملياتها الخمس وولايتها على اللاجئين الفلسطينيين؟ وغيرها من التساؤلات التي تبقى رهن التطورات المتعلقة بالقضية الفلسطينية عمومًا، وبقضية اللاجئين خصوصًا.

عود على بدء

طال شتات الفلسطينيين، وضاقت بهم الأرض بما رحبت، وتفرقت بهم البلدان والمدن والأصقاع في جهات الأرض الأربع. لكن الفلسطينيين لا يزالون متشبثين بحلم العودة إلى وطنهم، أحياءً أو أمواتًا. ألم يحلم إدوارد سعيد ومحمود درويش وناجي العلي وإبراهيم أبو لغد وهشام شرابي وشفيق الحوت وغيرهم من الفلسطينيين بأن يعودوا إلى مسقط رأسهم ويُدفَنوا في ثرى فلسطين؟!

ظلت فكرة العودة طوال العقود الماضية التي أعقبت النكبة القوة المحركة للنضال الفلسطيني المعاصر، بدءًا من النضال السري الصامت في مخيمات اللجوء في حقبة الخمسينيات والستينيات، مرورًا بصخب البنادق ثم أفولها وصمتها المحزنين في دهاليز المفاوضات، فالعودة فكرة متأصلة في الوجدان الشعبي الفلسطيني. وتكرست فكرة التعارض الرمزي بين العودة وواقع اللجوء في وجدان الفلسطينيين في المنافي الذين ما انفكوا يُعبّرون عنها في أغانيهم ومواويلهم وحكاياتهم الشعبية. إنها الحلم الذي أضحى جزءًا من ذاكرة جماعية خصبة من الأحزان والمعاناة المشتركة.

مقدمة الطبعة الإنكليزية

آري كنودسن وساري حنفي

فـــي عام 2010 كان قد مضى 62 عامًا على النزوح الكارثي للاجئين من فلسطين ونشوء قضية اللجوء الفلســـطيني، أو ما اصطلح على تسميته «النكبـــة». ومنذ ذلك الوقت بقيت هـــذه القضية من دون حل، على الرغم من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة المطالبة بعودتهم. وعلى الرغم من ستة عقود من النضال المســـتمر من أجل حقوقهم، فإنّ الحقيقة المرّة هـــي أنّ اللاجئين لم يتمكنوا من العودة إلى وطنهـــم، ولم ينالوا الحقوق المدنية الأساسية في بعض الدول المضيفة. واليوم، يوجد أكثر من خمسة ملايين[1] لاجئ في المشـــرق العربي، عدد كبير منهم، خصوصًا المقيمين في المخيمـــات، يعانون الفقر، ويفتقدون الحقوق المدنية، ويعيشـــون في صراع سياسي واجتماعي كبير.

فـــي أطـــول قضيـــة لاجئين فـــي التاريـــخ الحديث، يجـــد اللاجئون الفلسطينيون أنفسهم عالقين بين المنفى والاغتراب بصفتهم «غير مواطنين» في الدول المضيفة. يســـلّط هذا الكتاب، من خلال تقديـــم مقاربة إقليمية

---

(1) بلغ عدد اللاجئين المسجلين في سجلات الأونروا في مناطق عملياتها كلها (5,311,555) حتى 31 آذار/ مارس 2013 [المحرر].

انظر: United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), «Registration Statistical Bulletin,» Department of Relief and Social Services, UNRWA HQ (Amman), The First Quarter (1/2103), 2013.

لمجتمعات اللاجئين المعاصرة، الضوء على تنوُّع طرائق عيش الفلسطينيين في المشـــرق العربي، ويدرس أسبابها. ويهدف بشـــكل أساس إلى تحويل الانتباه، وإن لم يكن بشـــكل شـــامل، عن الماضي المتمثل بنشـــوء قضية اللاجئين الفلســـطينيين، وعن المســـتقبل المتعلّق بالحلول المحتملة لتلك القضية، أو التوجهات الجديدة في عملية السلام، ليلفت إلى واقع اللاجئين في الوقت الحاضر. لذلك يعالج ظروف معيشتهم وطرائق إدارتهم مخيماتهم وتحسينها وإعادة إعمارها، ويعالج أيضًا الإدارة الإنسانية لأزمتهم. وإذا كان التاريخ يقع ضمن الإطار التحليلي الذي يقدمه هذا الكتاب، فسيكون ذلك مـــن خلال إظهار علاقة النســـب بين الفضـــاءات المتعددة والمؤسســـات فحســـب، وإذا كان هناك من حضور للمستقبل، فمن خلال التنبؤ بتأثيرات الوضع الحالي في ذلك المستقبل.

تناولت مجموعة كبيرة من الكتب موضوع اللاجئين الفلســـطينيين في الوضع المأســـاوي الحالي على أنه مرآة لمستقبل غامض يبدو أنّه سيكون كارثيًا، حيث ينظر فيه إلى مجتمعاتهم باعتبارها أزمات إنسانية وقوى تهدد الاســـتقرار، وإلى المخيمـــات باعتبارها مختبرات لشـــتى أنواع الإســـلام السياسي. في الوقت نفســـه، يقرأ عدد من تلك الكتب المستقبل على نحو تأملي (العـــودة بوصفها الخيار الوحيد) وتراه جزءًا من الحاضر، وكأن هذا الخيار تم الاتفاق عليه وأصبح بالنتيجـــة ضرورة تاريخية وحيدة، وأمرًا لا مفر من حدوثه.

وضـــع بيار بورديو تعليقًا لاذعًا عن مثل هذه الأوهام، قائلًا: «يكتشـــف المرء كيف أنّ انعدام القـــوة والحيلة، بتدميره الإمكانات الكامنة، يحول دون الاســـتثمار في الرهانات الاجتماعية ويولّد الأوهام. وهنا يبدو أنّ فك ارتباط جـــرى بين الحاضـــر والمســـتقبل، مثلما يظهر مـــن خلال مشـــاريع يرعاها «المهاجرون العاطلون عن العمل في فرنســـا»، وهي مشاريع منقطعة بالكامل عن الحاضر ويكذّبها هذا الحاضر على الفور»[2].

---

(2) P. Bourdieu, *Pascalian Meditations* (Oxford: Polity Press, 2000), pp. 221-222.

أولًا: اللاجئون الفلسطينيون: نظرة إقليمية عامّة

تختلف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية للاجئين بحسب الدول المضيفة (الجدول (1)). من زاوية قانونية، يستضيف لبنان حصرًا لاجئين مصنفين قانونيًا «أجانب عديمي الجنسية»، ولا تعترف الدولة بأي مسؤولية عنهم[3]. وتنحصر هذه المسؤولية بـ«وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى» (الأونروا)، المسؤولة عن توفير مسكن ملائم وشروط العيش للاجئين. ويعيش أكثر من نصف اللاجئين الـ425 ألفًا المسجلين لدى «الأونروا» في لبنان في مخيمات رسمية أنشأتها وتديرها «الأونروا» (12 مخيمًا) وفي مخيمات «غير رسمية»[4]. يستفيد اللاجئون المقيمون في المخيمات «الرسمية» من حزمة ضئيلة من الخدمات والرعاية (تعليم ورعاية صحية...)، وهذه الخدمات غير كافية مقارنة مع احتياجاتهم الحالية[5]. وتشير الدراسة الأكثر إحاطة حتى الآن في شأن الشروط الحالية لحياة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات اللبنانية إلى أنّ اللاجئين يعانون بطالةً متفشيةً وظروفَ عيش سيئةً وصحةً متردّيةً ومستويات تعليم منخفضةً وارتفاعًا في الأمية[6].

يسجّل لبنان أعلى نسبة من اللاجئين المقيمين في المخيمات (51 في المئة) من بين الدول المضيفة للاجئين الفلسطينيين كلها. ولدى لبنان أعلى نسبة من اللاجئين الذين يعيشون فقرًا مُدقعًا، وممن هم مسجّلون في برنامج «العسر الشديد» لـ«الأونروا». بشكل عام، ثلث اللاجئين المقيمين في المخيمات اللبنانية مصنّفون فقراء نتيجة السياسات اللبنانية الجائرة التي صُمّمَت خصّيصًا لإبقاء اللاجئين عالقين في داخل مخيمات مكتظة وقذرة، حيث لا مهرب منها

---

(3) S. Haddad, *The Palestinian Impasse in Lebanon: The Politics of Refugee Integration* (Brighton: Sussex Academic Press, 2003).

(4) بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا في لبنان (476,566) حتى 31 آذار/مارس 2013 [المحرر]. انظر: UNRWA, «Registration Statistical Bulletin».

(5) M. Abbas [et al.], «The Socio- economic Condition of Palestinians in Lebanon,» *Journal of Refugee Studies*, vol. 10 (1997), pp. 378-396.

(6) O. F. Ugland, ed., *Difficult Past, Uncertain Future: Living Conditions among Palestinian Refugees in Camps and Gatherings in Lebanon*, Fafo Report; no. 409 (Oslo: Fafo, 2003).

إلا بمغادرة البلاد. وهذا أحد الأسباب وراء الاعتقاد بأنّ الرقم الحقيقي للاجئين الذين يعيشون في البلاد هو نصف الأرقام الرسمية (انظر الجدول (1)).

التدبير الأكثر تطرفًا المعتمَد للتمييز بحق الفلسطينيين هو التدبير الذي يمنعهم من تولّي الوظائف ومن حق التملك والسعي إلى تحصيل التعليم العالي. الفلسطينيون في لبنان ممنوعون من العمل في أكثر من 70 مهنة رفيعة ووضيعة، بالتالي وصل بهم الأمر إلى تشكيل طبقة مسحوقة دائمة. وكونهم عرضة لعزل اجتماعي قاسٍ[7]، أصبح الهم الأكبر لديهم الحفاظ على هويتهم كلاجئين[8].

يُعتبر الأردن الدولة العربية الوحيدة تاريخيًا التي أعطت حقوق المواطنة للاجئين الفلسطينيين، والنسبة المئوية للاجئين المقيمين في المخيمات الأردنية أدنى بكثير (30 في المئة) من نسبتهم في لبنان (51 في المئة). في سورية، هناك حوالى 450 ألف[9] لاجئ فلسطيني، ربعهم تقريبًا يعيش في مخيمات تديرها «الأونروا»، وما يناهز 100 ألف يعيشون في مخيمات غير رسمية (انظر الجدول (1)). يملك اللاجئون الفلسطينيون حق العمل في سورية، وينالون تقديمات اجتماعية، لكن لا يمكنهم التصويت في الانتخابات[10]. لذا، وضع اللاجئين في سورية مزيجٌ من وضعهم في لبنان (لا حقوق مدنية ولا سياسية) ووضعهم في الأردن (حقوق مدنية وسياسية كاملة). مع ذلك، يتشارك اللاجئون الفلسطينيون في سورية البؤس بشكل متساوٍ مع المواطنين السوريين، ويعيش ربعهم تقريبًا تحت الخط الرسمي للفقر، فيما يعيش 22 في المئة منهم مع خط الفقر[11].

---

(7) U. Halabi, «The Legal Status of Palestinians in Jerusalem,» *Palestine-Israel Journal*, vol. 4 (1997), <http://www.pij.org/details.php?id=505>.

(8) L. Khalili, «Grass-Roots Commemorations: Remembering the Land in the Camps of Lebanon,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 34 (2004), pp. 6-22.

(9) بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين في سجلات الأونروا في سورية (536,699) حتى 31 آذار/مارس 2013. [المحرر]. انظر: UNRWA, «Registration Statistical Bulletin».

(10) L. Blome-Jacobsen, ed., *Finding Means: UNRWA's Financial Crisis and Refugee Living Conditions* (Oslo: Fafo, 2003), vol. I.

(11) Refuge Studies Centre (RSC), *Children and Adolescents in Palestinian Households: Living with the Effects of Prolonged Conflict and Forced Migration – A Regional Study* (Oxford: RSC; University of Oxford, 2001), p. 10.

الجدول (1)
توزيع اللاجئين في المنطقة حتى عام 2009

منطقة العمليات	المخيمات الرسمية	اللاجئون المسجلون (في المخيمات)	اللاجئون المسجلون (المجموع)
الأردن	10	338.000	1.951.603
لبنان	12	227.776	422.188**
سورية	9	125.009*	461.897
الضفة الغربية	19	193.370	762.820
قطاع غزة	8	495.006	1.073.811
مجموع الوكالة	58	1.374.161	4.671.811

المصدر: الأونروا: <http://www.unrwa.org>.

ملاحظات

* الجدول لا يشمل اللاجئين المقيمين في اليرموك في دمشق، وهو مخيم غير رسمي (سكانه الفلسطينيون أكثر من 100 ألف).

** قُدّر العدد الفعلي للمقيمين بـ 275.000.

بحسب الإحصاء السكاني لعام 2007 (PCBS)[12]، كان عدد سكان الضفة الغربية حوالى 2.35 مليون شخص، ربعهم تقريبًا لاجئون مسجلون في «الأونروا»، ويقيم جزء كبير منهم في مخيمات (180 ألفًا) (الجدول (1)). في قطاع غزة، يبلغ مجموع السكان 1.42 مليون نسمة، منهم حوالى مليون شخص من اللاجئين المسجلين في «الأونروا» الذين يعيش نصفهم تقريبًا في مخيمات. يشمل اللاجئون المسجلون في «الأونروا» المهجرين داخليًا في حربَي 1948 و1967 والمتحدرين منهم. تؤمّن حُزمة ضئيلة من الخدمات والرعاية لهؤلاء (تدريس ورعاية صحية... إلخ)، وهذه حزمة غير كافية نظرًا

(12) The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), «Releases the Final Results of Gaza Strip Census 2007,» 2009. <http://www.pcbs.gov.ps/desktopmodules/newsscrollEnglish/newsscrollView.aspx?ItemID=813&mID=11170>.

إلى احتياجاتهم الحالية. مع ذلك، هناك نسبة تقترب من المعايير العالمية لأعداد من يرتادون المدارس، ودرجة عالية من الأمية بين الأجيال الشابة (تحت سن الـ35)، خصوصًا بين اللاجئين المسجلين في «الأونروا»، ممن يتيح لهم وضعهم كلاجئين حق التعليم الابتدائي المجاني[13].

في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يعيش ثلثًا مجموع الفلسطينيين تحت خط الفقر، والأسر المعدومة تعيش على مزيج من الدعم غير الرسمي (التحويلات من الخارج والتسهيلات الائتمانية المحلية والزكاة) والمساعدة الرسمية (مساعدات غذائية ومساعدات مادية نقدية وتبرعات) التي تُقدّمها «الأونروا» والمنظمات الفلسطينية غير الحكومية ووزارة الشؤون الاجتماعية[14]. بشكل عام، تضطرّ الأسر الفقيرة إلى العيش في منازل ضيقة مع عدد كبير من الأزواج الذين يعتمد كثير منهم على القلة القادرة على توفير لقمة العيش، ما يُترجَم بنسب عالية جدًا من «الإعالة».

ثانيًا: أزمات اللاجئين في المنطقة

حُكمَت الدول العربية منذ استقلالها بقوانين طوارئ أسست دومًا لـ«حالة الاستثناء». والشكل الخاص لتكوين الدول في هذه المنطقة أنتج أشكالًا مختلفة من المواطنة، ومن حالات اللجوء وانعدام الجنسية.

وسط حالات من الفقر الشديد المترافقة مع تفجر القمع الحكومي المتكرر والصراعات والتهجير وفضاءات الاستثناء (مثل مخيمات احتجاز اللاجئين العراقيين وبعض مخيمات اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948)، أصبحت المخيمات مراكز تمرُّد وعصيان داخلية ومقاومة للتدخل الخارجي. وعلى الرغم من الاختلافات الأساسية المستمرة في ما بين هذه الدول، فإنها تُبدي حالات ومظاهر مختلفة في أثناء انتقالها من «حكم القانون» (Rule of Law) إلى «قانون الأحكام» (Law of Rules).

---

(13) J. Pedersen, S. Randall and M. Khawaja, eds., *Growing Fast: The Palestinian Population in the West Bank and Gaza*, Fafo Report no. 353 (Oslo: Fafo, 2001).

(14) A. Knudsen, «Crescent and Sword: The Palestinian Hamas,» *Third World Quarterly*, vol. 26, 2005.

تاريخيًا، كان للصراعات الكولونيالية والإقليمية والإثنية في المشرق العربي تداعياتٌ جديّةٌ في توليد أشخاص مهجرين داخليًا، أي نازحين (IDPs) ومهاجرين (Migrants) ولاجئين. وتاريخيًا أيضًا، كانت الحدود بين الدول العربية غير مُحكمَة، بالتالي كان اللاجئون قادرين على التنقل بينها بسهولة. هكذا، استقبلت هذه الدول موجات من اللاجئين كمقيمين موقتين وتعاملت معهم من خلال نظام متسامح بحذر، كما حصل مع 800 ألف فلسطيني في عام 1948، ومليون عراقي في أعوام التسعينيات، فضلًا عن 2.4 مليون عراقي آخرين منذ عام 2003، ومليون سوداني منذ التسعينيات.

مثلما لاحظ موندت (Mundt) وفيريس (Ferris): «مع بعض الاستثناءات، مثل أفغانستان في الثمانينيات وبوروندي، تميل النزاعات المعاصرة إلى توليد أشخاص نازحين (IDPs) أكثر مما توجد لاجئين. هكذا، هناك 4.7 مليون مهجَّر داخلي في السودان، و 686 ألف لاجئ فقط، بينما يتراوح عدد المهجرين داخليًا في تركيا بين 954 ألفًا ومليون و 200 ألف مهجّر داخليًا، مقابل 227 ألفًا و 232 لاجئًا فقط»[15].

لا تزال أزمة الأشخاص المهجرين داخليًا واللاجئين المستمرة تُثقِل كاهل الدول النامية لأنها تستضيف ثلثَي مجموع اللاجئين في العالم. فضلًا عن ذلك، تملك أربع دول عربية مضيفة (العراق والأردن والسودان وسورية) النسب الأعلى من اللاجئين مقارنةً مع مجموع سكانها. في المنطقة، يمكن التمييز بين ثلاث موجات من اللاجئين: موجة لاجئي الطوارئ ولاجئي الترانزيت «اللاجئين العابرين» واللاجئين الذين يطول أمد لجوئهم. ويكاد اللاجئون الفلسطينيون جميعهم يُصنفون في الخانة الثالثة. في منطقة المشرق العربي، وعلى الأغلب، يبقى اللاجئون الذين يستقرون زمنًا طويلًا من دون حقوق مدنية، ما يثير بالتالي تحديات اجتماعية وسياسية رئيسة. وأطلق «المسح العالمي للاجئين» على هذه الفئة تسمية «لاجئو المخيمات» أو «اللاجئون المحتجزون»[16] (Warehoused Refugees): «الحجز هو إبقاء

(15) A. Mundt and E. Ferris, *Durable Solutions for IDPs in Protracted Situations: Three Case Studies* (Canberra: Relief Web, 2008), p. 2.

(16) المسح العالمي للاجئين (World Refugee Survey) هو مسح سنوي لأوضاع اللاجئين عبر العالم تقوم به اللجنة الأميركية للاجئين والمهاجرين (U.S. Committee For Refugees And Immigrants) [المحرر].

اللاجئين ولمدد طويلة في أوضاع تتميز بتقييد الحركة والبطالة القسرية والاعتماد على الآخرين - حياتهم مُعلّقة إلى أجل غير مسمى - في ظل انتهاك حقوقهم الأساسية بموجب معاهدة عام 1951 للأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين، حيث تسجّل حالات فاضحة وفظيعة من الاحتجاز الجسدي إلى أجل غير مسمى في المخيمات. وسواء كانوا مقيمين في مخيمات أم لا، يظل اللاجئون محتجزين عندما يُحرَمون من الحرية الضرورية لمواصلة حيواتهم الطبيعية»[17].

هذا ما يعكسه تشديد ميشال أجييه (Michel Agier) على أن «صيغة المخيم» (The Camp Formula) تدل على «الإدارة الإنسانية لأكثر فئة بشرية لا تخطر على بال أحد وغير مرغوب فيها من بين جميع سكان الكوكب»[18]. تشكّل بعض المخيمات شكلًا اجتماعيًا مكانيًا (Socio-spatial) جديدًا فريدًا من ناحية تركيبته لتتحول إلى ملاذات إنسانية (Humanitarian Sanctuaries) مجردة من أي معنى، بالتالي يمكن اعتبارها بمنزلة «لامكان»[19] (Non places). من أصل أكثر من 8.5 ملايين لاجئ محتجز في مخيمات عبر العالم (حتى 31 كانون الأول/ ديسمبر 2007)، أكثر من ثلاثة ملايين وسبعمئة ألف لاجئ يقيمون حاليًا في المنطقة العربية أو يتحدرون منها. لهذا السبب، فإنّ احتجاز اللاجئين سمةٌ بارزة بشكل خاص في المنطقة العربية. في الواقع، يشكّل اللاجئون الفلسطينيون حالة اللجوء الأطول والأكبر في العالم[20]. وهذا أحد الأسباب من أجل فهم لماذا تُشدّد بعض مساهمات هذا الكتاب على مخيمات اللاجئين باعتبارها المكان الرئيس الذي يعيش فيه هؤلاء اللاجئون.

---

(17) M. Smith, «Warehousing Refugees: A Denial of Rights, A Waste of Humanity,» in: M. Smith, ed., *World Refugee Survey 2004* (Arlington, VA: US Committee for Refugees and Immigrants, 2004), p. 38.

(18) M. Agier, «Between War and City: Towards an Urban Anthropology of Refugee Camps,» *Ethnography*, vol. 3 (2002), p. 320.

(19) Agier, p. 323. See also: M. Augé, *Non- Places: Introduction to an Anthropology of Supermodernity* (London: Verso, 1995).

(20) United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), *The State of the World's Refugees: Human Displacement in the New Millennium* (Oxford: Oxford University Press, 2006), p. 112.

في المجال الدولي، يمكن لأوضاع اللجوء المستدام أن تشكّل تحدّيًا أمنيًا بالنسبة إلى الدول المضيفة، حيث توجد مخيمات مسلحة، وتولّد صراعًا[21]. في مختلف الأحوال، يبقى استقرار الدول العربية مهدَّدًا ليس بفعل الوجود الكثيف للاجئين في المنطقة، بل بسبب الطريقة التي عاملتهم بها الدول المضيفة. إنّ عمل الفيلسوف الإيطالي جيورجيو أغامبن[22] يلقي الضوء على الطريقة التي أرست فيها الدولة «السيّد» (Sovereign) وفق مصطلحات أغامبن، «حالة استثناء» تصبح بموجبها أحكام الدستور إما مقوّضة أو معلّقة. ومع مرور الوقت، يصبح الوضع الموقت والمُعلّق ترتيبًا مكانيًا دائمًا للهيمنة[23]. من هنا، يُصبح الاستثناء هو القاعدة، وبالتالي، يُصبح الوضع الوجودي «الأنطولوجي» (Ontological) للسكان اللاجئين باعتبارهم مواطنين قانونيين، مُعلّقًا إلى أمد غير محدَّد. فلدى «السيّد» القدرة على تحويل فئات السكان اللاجئين جميعهم إلى أشخاص مجردين من الجنسية. ولإعطاء بعض الأمثلة الحديثة، يمكن الحديث عن مرسوم انتزاع الجنسية الذي طال أكثر من مليوني فلسطيني يعيشون في الضفة الغربية، ممن كانوا يحملون الجنسية الأردنية (1992)، والطرد الجماعي للاجئين الفلسطينيين من ليبيا (1997) والعراق (2005 و2006)، وغياب الحقوق المدنية والاجتماعية/الاقتصادية للاجئين الفلسطينيين في لبنان. وكلها أمثلة للجوء إلى الاستثناء من «السيّد» لتعليق العمل بصفة المواطنة لفئات غير مرغوب فيها من عامة الناس. من هنا، فإنّ «حالة الاستثناء» تُطبَّق إما من خلال القوانين أو من خلال السلطة التنفيذية. على سبيل المثال، تُعطي مصر، بشروط معينة، الأطفال المولودين لوالدين محرومين الجنسية، الجنسية المصرية، لكن في حال كان الوالد فلسطينيًا فاقدًا جنسيته، يُحرَم أولاده من الجنسية المصرية[24]. في لبنان، قامت

---

(21) S. K. Lischer, *Dangerous Sanctuaries: Refugee Camps, Civil War, and the Dilemmas of Humanitarian Aid* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2005).

(22) G. Agamben: *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1998), and *State of Exception* (Chicago: University of Chicago Press, 2005).

(23) R. Lentin, ed., *Thinking Palestine* (London: Zed Books, 2008).

(24) عادت السلطات المصرية وسمحت مؤخرًا للمرأة المصرية المتزوجة من فلسطيني بمنح جنسيتها لأبنائها، على عكس ما هو عليه الوضع في لبنان حتى اليوم [المحرر].

السلطات بتعديل قانون الجنسية ومنحت المواطنية لـ100 ألف مقيم محرومين من أي جنسية (مصنفين «أجانب»)، لكن استُبعد الفلسطينيون عمومًا من هذا القرار[25].

هكذا طوّر النظام الكلاسيكي للدولة ـ الأمة حقوقًا للمواطنين، لكن ليس للبشر. ومثلما أشارت حنة أرندت (Hannah Arendt) باكرًا في مطلع الخمسينيات، لا مكان للإنسان خارج إطار الدولة ـ الأمة[26] (Nation State). هناك «حقوق مواطنين» لا «حقوق إنسان». في الديمقراطيات الليبرالية ترتبط الحقوق المدنية بالإقامة الدائمة. في المقابل، في الدول العربية فإنّ الجنسية هي المفتاح لنيل الحقوق المدنية. إنّ الحق في المواطنة في تلك الدول بمنزلة الحق الأساس الذي تنبثق منه الحقوق المدنية والطبيعية الأُخرى. كي تمتلك حقوقًا مدنية، عليك أولًا أن تكون مواطنًا. لا يملك اللاجئون والمحرومون من الجنسية «الحق بامتلاك الحقوق» جريًا على مقولة أرندت، وهؤلاء يملكون «مكاسب» نابعة من وضعهم الوجودي فحسب كأشخاص يعتمدون على سلوك الشرطة والأجهزة الأمنية إزاءهم. هذه القضية ليست محصورة بالمشرق العربي، إذ إنّ أعداد اللاجئين المُستثنين من الحماية القانونية تزداد في الدول الأوروبية، لكن هؤلاء يبقون في الأحوال كلها خاضعين للسلطات البيروقراطية[27]. هناك، يبقى اللاجئون معرّضين حتى بعد نيلهم الجنسية لتجريدهم منها، حيث إن أي نشاط جُرمي أو خاضع

---

(25) A. Knudsen, «Widening the Protection Gap: The «Politics of Citizenship» for Palestinian Refugees in Lebanon, 1948-2008,» *Journal of Refugee Studies*, vol. 22 (2009), pp. 1-20.

في عام 1994 أصدرت السلطات اللبنانية مرسوم التجنيس رقم (5247) الذي تم بموجبه منح الجنسية اللبنانية لنحو 100 ألف من المحرومين من الجنسية ومكتومي القيد ممن يقيمون على الأراضي اللبنانية. وكان من ضمن هؤلاء أبناء القرى الفلسطينية الشيعية السبع التي يعتبرها لبنان قرى لبنانية في الأساس تمّ إلحاقها بفلسطين بموجب معاهدة «نيوكمب ـ بوليه» المعقودة بين بريطانيا وفرنسا في عام 1922. وكان التبرير اللبناني الرسمي لهذه الخطوة هو تمكين سكان تلك القرى من استعادة جنسيتهم اللبنانية. ولكن مثل هذا التبرير لا يخفي بالطبع حسابات التوازن الطائفي التي حكمت معايير التجنيس وفق المرسوم المذكور. واستفاد من مرسوم التجنيس أيضًا أهالي 24 قرية من أهالي قضاء الحولة [المحرر].

(26) H. Arendt, *Origins of Totalitarianism* (New York: Meridian, 1985).

(27) R. Salih, *Gender in Transnationalism: Home, Longing and Belonging among Moroccan Migrant Women* (London: Routledge, 2008).

للمساءلة القانونية يُعرّضهم لخطر سحب المواطنة منهم وترحيلهم قسريًا إلى بلدهم الأصلي.

ثالثًا: موقع هذا الكتاب في دراسات اللاجئين

يعكسُ جزء كبير من الأدبيات الصادرة بالإنكليزية عن اللاجئين الفلسطينيين سوء الطالع الذي ابتُلي به تاريخ فلسطين والفلسطينيين. من هنا، ركّزت بعض المدارس على المعاناة[28] والتراجيديا والظلم[29] باعتبارها موضوعات تجد جذورها التاريخية في التطهير الإثني لفلسطين[30] وفي الكارثة اللاحقة التي ألمّت باللاجئين المتمثلة بالنكبة[31]. وعلى العكس من ذلك، تنفصل مدارس أكثر حداثة عن أجندة البحث تلك لتصوّر مخيمات اللاجئين باعتبارها أرضية خصبة للتطرف الديني والتشدد[32]. على الرغم من ذلك، يتمحور مجال «دراسات اللاجئين»[33] أساسًا حول المسائل القانونية[34] والتهجير القسري[35] وجبر الضرر[36]، وقبل كل شيء «حق العودة» إلى

---

(28) R. Sayigh, *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon* (London: Zed Books, 1994).

(29) B. N. Al-Hout, *Sabra and Shatila: September 1982* (London: Pluto Press, 2004).

(30) I. Pappe, *The Ethnic Cleansing of Palestine* (Oxford: Oneworld, 2006).

(31) A. H. Sa'di and L. Abu- Lughod, eds., *Nakba: Palestine, 1948, and the Claims of Memory* (New York: Columbia University Press, 2007).

(32) B. Rougier, *Everyday Jihad: The Rise of Militant Islam among Palestinians in Lebanon* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2007).

(33) L. Malkki, «Refugees and Exile: from «Refugee Studies» to the National Order of Things,» *Annual Review of Anthropology*, vol. 24 (1995).

(34) L. Takkenberg, *The Status of Palestinian Refugees in International Law* (Oxford: Clarendon Press, 1998).

(35) K. Grabska and L. Mehta, eds., *Forced Displacement: Why Rights Matter* (Houndmills: Palgrave Macmillan, 2008).

(36) R. Brynen and R. El- Rifai, *Palestinian Refugees: Challenges of Repatriation and Development* (London: I.B. Tauris, 2007), and M. Dumper, ed., *Palestinian Refugee Repatriation: Global Perspectives* (London: Routledge, 2006).

فلسطين[37]. كذلك هناك دراسات خاصة باللاجئين المقيمين في مخيمات بلد بعينه مثل لبنان[38] والضفة الغربية وغزة[39] وفي مجتمعات الشتات بشكل أعمّ[40]. وتشدّد دراسات حديثة على نظرة الدول المضيفة تجاه اللاجئين الفلسطينيين[41]، إضافة إلى ميثولوجيا «اللجوء» في ما يتعلق بالمحافظة على هوية اللاجئ الفلسطيني وفرادتها[42].

يلتزم هذا الكتاب المدرسة المذكورة أعلاه في شأن اللاجئين، لكنه يفتح أيضًا آفاقًا مهمة جديدة للبحث، في حين أنه يتحدى أبحاثًا قديمة. يفتح القسم الأول من هذا الكتاب «المكان والإدارة والمحلة» نقاشًا نقديًا في شأن أبعاد مفهومية مفتاحية، كاشفًا النقاب عن المصطلحات الجديدة الخاصة باللاجئين والهجرة ودراسات الشتات. تشرح مساهمة جولي بيتيت (Julie Peteet) الترابُط الموجود بين المتخيلات الإثنية والطائفية للشرق الأوسط والتهجير المعاصر في فلسطين والعراق، حيث تحلّل بيتيت في بحثها إعادة تشكيل الحيّز البشري والأشكال المكانية الجديدة للاحتواء التي تُنتِج وتُعيد إنتاج الهوية، وتُساهم في مقاومة التهجير. هناك خطاب جديد اليوم يترافق وغياب مخيمات جديدة في منطقة المشرق العربي، يقول بإيجاد نقاط تجميع (Collection Points) ومستوعبات أو مصائد (Catch Basins) لاستيعاب اللاجئين بدلًا من مخيمات اللاجئين، اختُرعت تقنيات تهجير وحيّزات بشرية جديدة،

(37) N. H. Aruri, ed., *Palestinian Refugees: The Right of Return* (London: Pluto Press, 2001).

(38) J. Peteet, *Landscape of Hope and Despair. Palestinian Refugee Camps* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2005).

(39) L. D. Lybarger, *Identity and Religion in Palestine: The Struggle between Islamism and Secularism in the Occupied Territories* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007).

(40) ساري حنفي، هنا وهناك: نحو تحليل العلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، 2001)، و S. Hanafi, «Rethinking the Palestinians abroad as Diaspora: The Relationships between the Diaspora and the Palestinian Territories,» in: A. Levy and A. Weingrod, eds., *Homelands and Diasporas: Holy Lands and Other Places* (Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2005), and H. L. Schulz and J. Hammer, *The Palestinian Diaspora: Formation of Identities and Politics of Homeland* (London: Routledge, 2003).

(41) Haddad, *The Palestinian Impasse.*

(42) R. Bowker, *Palestinian Refugees: Mythology, Identity, and the Search for Peace* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2003).

بهدف تفريغ أزمة اللجـوء في المنطقة من محتواهـا. ومتابعة للقضايا التي طرحتها بيتيت، يبحث ساري حنفي عن فهم جديد للأبعاد المكانية والسياسية التي تحكم مخيمات اللجوء. فبعد دراسته مخيمات اللجوء في لبنان وسورية، يُحاجّ حنفي أنه يجدر بنا إعادة فحص البنى المتعلقة بإدارة المخيم «الحوكمة»، لا مـن منظور أمني، بل من زاوية الفصل (Segregation). هكذا يصبح الفصل المفهوم المركزي في النقاشات في شأن التركيز المكاني للخطر الاجتماعي، وفي شـأن الإدارة المدينية/ المحلية. في حين تتعامل سورية مع المخيمات مثل أي بقعة سـكنية أخرى، يُنظر في لبنان إلى مخيمات اللاجئين باعتبارها «جزرًا أمنيـة»، وتُعامَل باعتبارها «فضاءات اسـتثناء» (Spaces of Exception) تجعلها أشبه بمختبرات للسيطرة والمراقبة. هذا ما يمنع الفلسطينيين المقيمين فـي مخيمات لبنانية من إرسـاء بنى إدارة فاعلة للمخيمـات. وفي ظل هذا الغياب شـبه التام للإدارة التقليدية، برزت أطر حكوماتية أو «حوكمة» بديلة بين سكان المخيمات، نجحت إلى حد بعيد في تنظيم سلوك سكان المخيم. وتتعمّق روزماري صايغ أكثر في مسـألة المكان والهوية في مساهمتها التي تُحلل فيها هوية مخيم اللجوء، مسـتخدمةً روايـات محاصَرين من مخيمي جنيـن وشـاتيلا. تُظهر صايغ كيف أن هـذه الروايات تشـكلت بفعل تعدُّد المناخات السياسية التي يعيش فيها أبناء الشتات. وتشير إلى أن المقيمين في المخيمات يمتلكون حسًـا متميزًا بكونهم «جماعة» تتشـارك ظروف القمع والتهميش والفقر نفسـها. وتدعـو صايغ إلى تمثيل أكثـر واقعية للجمهور الفلسـطيني بما يسمح بدراسة الدور السياسـي لـ«المحلي» في زمن الأزمة الوطنية. ومثلما تذهب إليه مسـاهمة صايغ، يؤثر الشكل المكاني في الهوية، ما يؤدي إلى تغير سريع.

مالت دراسة مخيّمات اللجوء نحو التعاطي مع موقع المخيم على اعتبار أنه ثابت، بينما تملك المخيمات علاقـة دينامية مع محيطها المديني. يُبحث هذا الموضوع بشـكل أكثر تفصيلًا في القسـم الثاني مـن الكتاب «التحضر المديني والمكان والسياسـات»، حيث تغيّر عملية التمدن أو التحضر وإيجاد مخيمات/ مدن، أو مدن/ مخيمات البيئة المجاورة لمخيمات اللاجئين والبيئة المبنية داخل المخيمات. أولًا، تدرس مساهمة محمد كامل درعي مسار تمدن

مخيمــات اللاجئين في بيروت وتحضرها، وهي التــي على الرغم من كونها مهمّشــة ومعزولة لا تــزال مترابطة مع محيطها المديني من خلال الأشــكال المختلفة للحركيــة المكانية والاقتصادية. يطمس هذا الأمر، بالاشــتراك مع الحضور المتزايد لمجموعات أخرى من اللاجئين والنشاط الاقتصادي الجديد حــدود المخيمات، ما يجعلها جزءًا من المدينة بمعنى تحوّلها إلى «مخيمات مدينية» (City/ Camps).

يناقش فيليب ميسلفيتز (Philip Misselewitz)، **ثانيًا**، من خلال نقله النقاش في شأن التمدن والتحضر من «الخارج» إلى «الداخل»، الدروس المستخلصة من مشــروع تشــارُكي هادف إلى إعادة تعريف البيئة المبنية في مخيم الفوّار للاجئين في الضفة الغربية. على امتداد عقود عدة، أنتج التحوُّل غير المدروس للبيئة العمرانية، «مخيّمات حضرية» معقدة وغامضة (مدن/ مخيمات) /Camp (Cities، هي في آن معًا مكتظة وشبيهة بمدن الصفيح، على الرغم من أنّ لديها مراكز تجارية وأسواقًا وجوارًا. إنّ عملية التطوير التشارُكي للمخيم كانت في الوقت عينه صعبة وصراعية، لكنها ســاعدت في إعادة تعريف علاقة السكان بـ«الأونــروا» وببرامج المســاعدات المفروضة من الخــارج لمصلحة عملية صناعة قرار أكثر تشاركية.

ثالثًا، تُعالج المساهمة الأخيرة في هذا القسم الدمار المادي لمخيم اللاجئين وتداعياته السياسية السلبية. وفيها يحلل آري كنودسن (Are Knudsen) التداعيات السياســية لتدمير مخيم نهر البارد (لبنان) في عــام 2007 بهدف إعادة تعريف العلاقات السياســية بين اللاجئين وممثليهم السياسيين والدولة. ويُظهر كنودسن كيف أن التداعيات السياســية للأزمة رسّخت الانقسام السياسي الثنائي للمشهد اللبنانــي، وأنتجت طريقتيــن متناقضتين في فهم الكارثة، وكيفية حلّها. يســعى كنودسن ليؤكّد أنّ كارثة نهر البارد استُغلت من أجل مكاسب سياسية. هذا لأن المشــكلة الفلســطينية (التي تعرف أيضًا باســم ملف اللاجئين) مسألةٌ سياسيةٌ حساســة، والقدرة على السيطرة على الحوار الوطني في شأن هذه المسألة تعتبر رصيدًا سياســيًا. تبقى هذه الفوائد أكبر في المدن ذات الأغلبية الإسلامية السُنّية حيث تحظى القضية الفلســطينية بتعاطف «الشــارع» السُــني، ولأن النظر إلى الموضوع من زاوية السيطرة على «ملف اللاجئين» يعتبرُ مكسبًا تكتيكيًا.

إنّ مســألة الحقوق المدنية والمواطنة والحرمان من الجنسية أمر حاسم في فهم ســبل العيش المعاصرة للاجئين. بشــكل عام، إنّ حيوات اللاجئين الفلســطينيين مقيَّــدة بعوائق قانونية تســتثنيهم عمدًا من مكاســب المواطنة، وتبقيهم في حالة حرمان من الجنسية. إن مشكلة الحرمان من الجنسية إحدى أكبر المشــاكل التي تواجه اللاجئين، وفي القسم الثالث من الكتاب «الحقوق المدنيــة والوضع القانوني وجبــر الضرر»، يدرس عباس شــبلاق، أولًا، أثر الحرمان من الجنســية في اللاجئين الفلسطينيين، وفي تجاربهم وسُبُل عيشهم وحركيتهم داخل المنطقة وخارجها. تفحص هذه المساهمة المفاهيم المتغيرة للمواطنة في الخطاب السياســي الفلســطيني، وبين اللاجئين أنفســهم. يقدّم شبلاق تحليلًا نقديًا لأشكال متعددة استُخدمت فيها المواطنة من الأطراف المعنية لتحديد مصير فلســطينيين عاديين، وللتأثير في حل مشكلة اللاجئين. ويســتنتج أن الحرمان من الجنســية كان لــه أثرٌ عميق فــي حركة اللاجئين الفلسطينيين ورفاههم وسُبُل عيشهم، ومنعهم من دعم أنفسهم.

يفتح نقل النقاش في شأن الحقوق المدنية إلى مستوى المقارنة الإقليمية رؤى جديدة للفوائد المنظورة لوضع اللجوء بالنسبة إلى مشكلة الحرمان من الجنســية، ونقص الحماية القانونية للاجئين. وفي هذا الســياق يبحث جلال الحســيني وريكاردو بوكو (Riccardo Bocco)، ثانيًا، كيف أثّر الوضع القانوني الممنوح من الدول المضيفة في اللاجئين الفلسطينيين. وبشكل أكثر تحديدًا، يفحص تحليلهما الدقيق لقاعدة بيانات مســتمدة من مسح أُجري في خمس من مناطــق عمليات «الأونروا» (الأردن ولبنان وســورية وقطاع غزة والضفة الغربية) كيف أنّ الوضع القانوني للاجئين شكّلهم و«نظّمهم» كمجموعة، وفي المقابل، كيف جعلهم ينظرون إلى وضعهم باعتبارهم منفيّين في هذه الدول. ووجد الباحثان أن هناك استياءً واسع النطاق من خدمات «الأونروا»، وانتقادًا قاســيًا لحرمانهم من الحقوق المدنية من الدول المضيفة، وأن من شأن إعادة تقويم أحادي لـ«حق عودة» اللاجئين أن يكون سببًا محتملًا لانعدام الاستقرار.

يُعتبَر حق العودة، تحديدًا في الســياق الفلسطيني، مقدّسًا وحقًا غير قابل للتصرف. أحد الأســباب التي تجعل من قضايا التعويض وجبر الضرر مسائل شــديدة الحساســية أنّه يُنظر إلى هذه القضايا كأنها تقويض لحق العودة. في

المســاهمة الثالثة والأخيرة في هذا القسم، تدرس شــهيرة سامي المقاربات الجديدة للتعويض وجبر الضرر والاعتذارات الرســمية المستخدمة في حقل العدالــة الانتقالية، وتقــدم نظرة عامة إلى الممارســة الدولية فــي ما يتعلق باســتخدام التعويــض والاعتــذار، وتتفحّص مســألة جبر الضــرر للاجئين المهجرين، وتحديــدًا الحلول العدة لتطبيق حق العودة والتوطين واســتعادة الممتلــكات والتعويض. ومن دون إطلاق أحكام مســبقة عــن أي من هذه الحقوق الأساسية، تدعو سامي إلى اعتماد مقاربة أوسع لجبر الضرر، تحديدًا أهمية تقديم «اعتذار» رسمي يعترف بالمسؤولية عن آثام الماضي كجزء أساس من تصويب الظلم التاريخي بحق اللاجئين الفلسطينيين.

المنفى الممتد يؤدي إلى ولادة ممارســات اجتماعية وثقافية جديدة مثل أهمية الذاكــرة، وإعادة صوغ مفهوم العائلة والهويــات الذاتية الجديدة. هذه الموضوعات يُعالجها القســم الرابع «الذاكرة والقــدرة والتدامج» الذي يُدقّق بالوسائل التي اعتمدها اللاجئون في المنفى الممتدّ والاحتجاز (Warehousing)، عن طريق إعادة تعريف معنى علاقات القربى وبنية العائلة والســرد المجندَر. **أولًا**، يدرس ســيلفان بيرديغون (Sylvain Perdigon) الترابط بين وضع اللجوء، وعلاقة القربى واستراتيجيات الزواج بين أبناء مخيم للاجئين في منطقة صور. ومن خلال مراقبة مفصّلة لســرديات اللاجئين وتاريــخ حيواتهم تلتقط هذه الدراســة الإثنوغرافية الحساســة الاســتراتيجيات الفردية والعائلية المعتمدة للزواج والمســتخدمة لمواجهة العقبات الاجتماعية والسياســية الكثيرة التي تواجه اللاجئين المقيمين في المخيم والتغلّب عليها في نهاية المطاف. ومثلما يوضــح بيرديغون، يُعيد اللاجئون بشــكل خــلّاق تعريف علاقــات القربى والواجبــات المترتبة عنها من أجــل إيجاد مركب من تلك العلاقات شــبيه بـ«شــجرة العائلة» (Familyscapes) التي تحمل في ديناميتها شــواهد على قوة اللاجئين وإرادتهم. وهذا، بحســب بيرديغون يجعل نظرية أغامبن (Agamben) في شأن «حالة الاستثناء» إشكالية في العمق، بما أن المخيم أوجدَ نسيجًا غنيًا بشكل استثنائي لاستراتيجيات هدفها حلّ تحدّيات المنفى المطوَّل.

تعالج ماريا هولت (Maria Holt)، **ثانيًا**، هذا الموضوع بشكل أوسع حيث تنقُل النقاش إلى موضوع إرادة اللاجئات وقوتهن. مساهمتها عبارة عن تحليل

دقيق لسـرديات النساء من أجل تكوين المكان واسـتخدام الذاكرة من نساء يسـعين إلى الهرب من يأس الحاضر. تحاجّ هولت أن «الشتات الفلسطيني» وهـو من نوع «الشـتات الضحية» (Victim Diaspora)، طـوّر نوعًا محددًا من الهويـة المجندرة (Gendered) والعابرة الأجيال (Generational) في آن. السـرد النسـائي للقصص مفتاحٌ لتشكيل هوية النساء، وهذا السرد، من خلال جندرة الماضـي، يحتضن ذاكرة الأزمنة والأمكنة الأخـرى باعتبارها مصادر للراحة والحمايـة للمحرومات منهن، خصوصًا في سـياق الانعـدام المزمن للأمن والاستقرار، وبالتالي يمكن اعتبار ذلك سردًا جماعيًا من أجل البقاء.

ثالثًا، تُحلل منال قُرطام دور الفاعلين المحليين في المسـار التعاوني في مخيم شاتيلا (لبنان). وتعرضُ حالة دراسية مثيرة للاهتمام عن التنظيم الذاتي والإدارة الذاتية حيث يُنشِئ سكان المخيم لجنة لتحسين ظروف الحياة الصعبة في المخيم، وينصّبون قيادة ديمقراطية منتخبة بالاقتراع الشعبي. تصف قُرطام انهيار هذه المبادرة الإصلاحية الشـعبية في مواجهة تهديدات القوى التقليدية الممسـكة بزمام السـلطة في المخيم. وبشـكل أعمّ، تُظهر الدراسة مشكلة مواجهـة الأنماط التقليديـة لإدارة مخيمات اللاجئين فـي لبنان التي، وعلى الرغم من اسـمها «البـرّاق» (اللجان الشـعبية)، لا تمثل الصوت الشـعبي ولا المشـاعر الشـعبية، إنما هي قواعد لسـلطة خاصة لزعماء سياسيين غير محليين.

القسم الأول

المكان والإدارة والمحلّة

الفصل الأول

رسم خرائط العنف والتهجير ومخيّمات اللاجئين (فلسطين والعراق)(*)

جولي بيتيت

مقدمة

تُعتبر حـــالات التهجير الجماعية والصدمات المترافقة معها وسياســات التنقــل وانعدام التنقل، حالات مزدوجة للعنف الخرائطي الذي تكشّــف في الشــرق الأوسط على امتداد القرن الماضي. وتشــير هذه الحالات إلى نظرة ضمنية وصريحة أحيانًا إلى منطقتنا، تكون فيها الانتماءات والهويات الإثنية ـ الطائفيــة المتخيَّلة، وربما القبلية، متماثلة مع مناطــق محدَّدة. ميدانيًا، يوحي ذلك أنّه في حين لا تزال الصيغة التي تجمع بين المكان والمناطق والهويات والثقافات غير ناجزة في التفكير الأنثروبولوجي، فهذا يعني أنها لا تزال فعليًا مشروعًا سياسيًا واعيًا ومكتملًا. الاجتياحات والاحتلالات بمشاريعها القائمة على التفكيك محاولات لإعادة رســم الجغرافيــا المحلية والإقليمية، وإعادة صوغ مساحات وطنية وإثنية ـ طائفية جديدة، وفرض هيمنة خارجية، وسحق فكرة المقاومة.

تسير هذه المشــاريع على قدم وساق في العراق وفلسطين، كلّ بحسب المتغيّرات المحلية وأشكال العنف الخاصة به. في كلا المشروعين (فلسطين

(*) أرغب في تقديم الشكر والامتنان إلى المركز الأميركي للأبحاث الشرقية (ACOR) في عمّان/ الأردن، والمركز الفلسطيني الأميركي للأبحاث (PARC)، وجامعة لويزفيل على دعمهم السخي.

والعراق) ولّد النبض الإقليمي والمشاعر عددًا كبيرًا من الأشخاص المهجَّرين. هؤلاء هم المظهر البشري الناتج من فرض فضاءات وحدود وكيانات اجتماعية متخيَّلة. في الواقع، وفي الحالتين الفلسطينية والعراقية، يمكن الحديث عن كارثة إنسانية.

هذا الفصل استكشافٌ أوّلي للترابُط بين المشاريع الإثنية ـ الطائفية والمتخيّلات، وإنتاج التهجير وأدوات الاحتواء المكانية. في العراق، حُرّكت مفاهيم الطائفية والإثنية والقبلية من قوات الاحتلال الأميركية على اعتبار أنها كيانات مُدرِكة وجودها ومتجانسة اجتماعيًا، من دون التوقف عند طابعها المرن والعفوي تاريخيًا وظرفيًا. في العادة، يفرّ اللاجئون أو يُطرَدون ويُمنعون من العودة لأنهم لا يتلاءمون مع الشروط الوطنية للاندماج. وتُنتج موجات المهجّرين من خلال أشخاص يفرون من تفكك الدولة وتَجزّئها إلى مكوّنات إثنية ـ طائفية أو وطنية. حالات التهجير تلك يمكن التعامل معها باعتبارها عيّنة لتشخيص المُندَمِج في الجسد السياسي، ومَن يظل خارجه، ولفهم إعادة ترتيب المكان والبيئة السكنية.

بكلام آخر، إنّ حالاتِ النزوح المستمرة عدسةٌ يُمكن من خلالها تتبُّع التخيُّلات في شأن الأمكنة والكيانات الاجتماعية والانتماء في المنطقة. في حالة العراق، يبدو التهجير والنزوح جزءًا من إعادة تكوين الدولة ومفهوم العراق؛ أما في حالة فلسطين فينطوي على إضعاف السكان وتدمير بناء الدولة الفلسطينية واستيعاب توسّع دولة الاحتلال. الموجة الحالية التي لا مثيل لها من اللاجئين في المنطقة تحصل في وقت تتقلّص فيه الفئة المعترَف بها دوليًا من اللاجئين[1].

عادت مالكي (L. Malkki) إلى عمل ماري دوغلاس (Mary Douglas) عن التصنيف البشري، وتحديدًا إلى مفهوم «خارج المكان» (Matter- out- of- place) على مستوى الدولة والمواطنية وفئات الانتماء[2]. إنّ حالة اللجوء تنبثق

(1) R. Zetter, «More Labels, Fewer Refugees: Remaking the Refugee Label in an Era of Globalization,» *Journal of Refugee Studies*, vol. 20 (2007), pp. 172-192.

(2) M. Douglas, *Purity and Danger: An Analysis of the Concepts of Pollution and Taboo* (London: Routledge and Kegan Paul, 1966), and L. Malkki, *Purity and Exile: Violence, Memory, and National Cosmology among Hutu Refugees in Tanzania* (Chicago: University of Chicago Press, 1995), pp. 7-8.

مـــن العنف الذي ينطوي عليه مســـار تصنيع المكان والانتمـــاء وتحديدهما، وتشـــكّل رفضًا للتصنيف وترابطه المكاني. وتميّـــز مالكي بين مفهوم «خارج المكان» في العوالم الطبيعية وفي العوالم البشرية: «الناس تعود لتصنّفك». إنه لأمر إلزامي أن نسأل عن الأقليات العراقية ـ المندائيين واليزيديين والطوائف المســـيحية المتعدِّدة وغيرهـــا ـ وما الذي يحصل لها، ومـــا الذي يلائمها أو لا يلائمها في العراق الجديد؟ وهنا يحتاج الأمر إلى مزيد من التحقيق لمعرفة واقع العراق، أيّ النصوص يعتمد عليها في السياســـة والتخطيط الأميركيّين؟ يمكـــن للعمل الإثنوغرافي مع اللاجئين العراقيين أن يســـاعد في توضيح آلية اتخاذ القـــرار في ما يتعلق باللجوء والمشـــاعر حيال الهويـــات والانتماءات «البدائية» (Primordial).

كان الشرق الأوسط مُنتجًا رئيسًا للاجئين لفترة طويلة[3]. وبحلول مطلع عـــام 2007 ولّد الشـــرق الأوســـط 5 ملاييـــن و931 ألف لاجـــئ من بين 13.948.800 هو مجموع اللاجئين في العالم كلّه[4]. كما تتميز هذه المنطقة بكونها موطنًا لإحدى أطول أزمات اللجوء في العالم، أي اللجوء الفلسطيني، ففيها تـــرك اللاجئون آثارًا يتعذّر محوها، حيث بدّلوا بشـــكل جذري الفضاء الحضري والسياسات، وكذلك مفاهيم المواطنة وتصنيفات الانتماء.

لبعض الدول تواريخ معقّدة لجهة توليد موجات أساســـية من اللاجئين، أوحتى لجهة بنائه على أيدي المهجرين أنفسهم. إنّ التبادل السكاني اليوناني ـ التركي والمجـــازر الأرمنية وحملات الطرد الجماعـــي بحقهم ميّزت العقود

(3) خلال القرن الماضي، لم تنحصر أسباب التهجير بالصراعات فحسب، بل تسببت بها أيضًا مشروعات تنموية، وكوارث بيئية ومشروعات توطين. انظر: S. Shami, «Mobility, Modernity and Misery: Population Displacement and Resettlement in the Middle East,» in: S. Shami, ed., *Population Displacement and Resettlement. Development and Conflict in the Middle East* (New York: Center for Migration Studies, 1994).

كما أن المنطقة منخرطة بشكل كبير في نوع آخر من التهجير أو الهجرة، فهي تستورد مئات الآلاف من العمال. وفي هذه المنطقة، تصدّر بعض الدول عمالًا محليين (على سبيل المثال اليمن ومصر) إلى دول نفطية. ولشمال أفريقيا وتركيا تواريخ مهمة في تصدير العمال إلى دول أوروبية.

(4) World Refugee Survey, «Refugees and Asylum Seekers Worldwide,» Table 2, Washington DC: US Committee on Refugees, 2007.

الأولى من القرن الماضي. ونتج من تأسيس إسرائيل في عام 1948 أكثر من 750 ألف لاجئ فلسطيني وتأسيس دولة إسرائيل باعتبارها دولةً يهوديةً. الأردن على سبيل المثال، كان بدءًا من أواخر القرن التاسع عشر بلدًا مضيفًا لموجات عدة من المهجرين الشركس، إلى اللاجئين الفلسطينيين في أعوام 1948 و1967 و1991، وفي مرحلة متأخرة لما يُقدَّر بمليون لاجئ عراقي. وللأردن تاريخ باهر في مساعدة اللاجئين. وخلال حرب الاستقلال في الجزائر هجّر الفرنسيون نحو مليوني شخص. وفي لبنان ولّدت الحرب الأهلية والاجتياحات الإسرائيلية المتتالية خلال العقود الماضية مئات الآلاف من الأشخاص المهجرين داخليًا، وكان التقسيم والفصل على الأُسس الطائفية موضوعًا أساسيًا خلال الحرب الأهلية.

في العقود القليلة الماضية لم يكن العراق بمنأى عن ظاهرة التهجير القسري، حيث هرب مئات الآلاف من الأكراد من العنف واضطرابات الحرب العراقية ـ الإيرانية وحرب الخليج وحملات النظام الدموية ضدهم. وفي محاولة إجراء هندسة ديموغرافية يتبيّن أن النظام البعثي دمّر الآلاف من القرى الكردية وطردَ الأكراد من شمال البلاد، وأسكنَ مواطنين عربًا في مكانهم، حيث يُواجه العرب أنفسهم اليوم ضغطًا لمغادرة هذه القرى. غادر مئات آلاف العراقيين بلدهم في العقدين الماضيين هربًا من الحروب والعقوبات وعنف الدولة. كذلك أدّى الاحتلال الأميركي وتسريعه دورة العنف الطائفي والإثني إلى هجرة جماعية غير مسبوقة مترافقة مع أبعاد طائفية ملحوظة، تحديدًا بين الأشخاص المهجّرين داخليًا.

جديد التهجير الجماعي وإعادة الإسكان اليوم الاستطرادية (Discursive) والتصنيف المكاني والتنظيمي، ما أدى إلى الصمت في ما يخص المهجرين العراقيين وعدم تصنيفهم لاجئين، وغياب مخيمات اللجوء والحد الأدنى من المساعدة الإنسانية إليهم، والتنصل من المسؤولية، الأمر الذي عزز الانتماءات الطائفية والقبلية والمناطقية والقيادية والهُوياتية. وفي المقلب الفلسطيني، يسود الصمت في شأن حجز الفلسطينيين ومنع تنقّلهم في ظل السياسة الإسرائيلية القائمة على إغلاق المناطق وإقفالها، والدمار الاقتصادي الذي نتج من ذلك، الأمر الذي كان يُراد منه الدفع نحو تقليص عدد السكان، وبالتالي

تسـهيل توسيع حدود دولة الاحتلال وسـيادتها. الثابت في هذه المرحلة هو التقسـيم المتخيل والفعلي للمنطقة إلى جيوب (Enclavization)، وفق خطوط إثنيـة ووطنية وطائفيـة، والصمت عن «انعدام المسـاواة والكلفة» التي على الأغلب ترافق الإمبراطورية، مثلما تلاحظ كاثرين لوتز[5].

يبدأ هذا الفصل باستكشـاف الأزمة الحالية للاجئين العراقيين، ثم ينتقل إلى القضية الفلسـطينية بحثًا عن الترابطات والأبعاد الإقليمية الناشئة المتعلقة بالتهجير. إنّ أزمـة المهجرين العراقيين الحالية والبـطء في تقديم ردّ دولي مُعبِّـر، تُنذرُ بإعادة صـوغ مفهوم جديد للاجئ وللجهـاز المكاني والإداري للمخيم، وللاسـتجابة الإنسـانية لحالات الطـوارئ ذات النطاق الواسـع. المحاولات الأخيرة الهادفة إلى إعادة رسـم خريطة المنطقة جيو ـ سياسـيًا وصوغ فضاءات سياسـية جديدة جعلت العراق ميدانًا مُرعبًا للقتل على نطاق واسع، وولّدت تهجيرًا غيرَ مسـبوق. بطريقة مماثلة، فإن السياسة الإسرائيلية القائمـة على إقفال الأراضـي المحتلة وإغلاقها ما يُعيق حركة الفلسـطينيين كثيرًا، إضافة إلى آثارهـا المدمرة في الاقتصاد والرعاية الصحية والتعليم، قد تكون مميزة للمرحلة الأخيرة من مراحل استعمار فلسطين.

أولًا: جيوب ومعازل

على الرغم من أنه بات أمرًا مكررًا، لكنه جدير بالذكر، أن العراقيين يشكلون الموجـة الأكبر من المهجرين منـذ اندلاع أزمة اللاجئين الفلسـطينيين في عام 1948. في حالتَي تفتيت العراق وفلسـطين يُلاحَـظ وجود فرز طائفي وتحديد للأمكنة وحرية التنقل والحقوق. في مثل هذه الجغرافيا الجديدة الناشـئة، تبقى السـيطرة على الموارد والثـروات في باطن الأرض (النفـط والمياه) وما فوقها (المسـاحات المخصصة للقواعد العسكرية والمسـتعمرات والتحكم بالأجواء والممرات المائية والحدود) أمرًا حيويًا لسلطات الاحتلال من أجل تثبيت قوتها وإحكام سـيطرتها. والأكثر أهميـة من ذلك، أنّ الدولة الإسـرائيلية والاحتلال الأميركي للعراق ولّدا أعدادًا كبيرة من اللاجئين المُهمّشين ـ وإن لم يكونوا حقًا

(5) C. Lutz, «Empire is in the Details,» *American Ethnologist*, vol. 33 (2006), p. 594.

غير مرئيين على نطاق واســع ـ في أخبار هذه النزاعات خارج المنطقة. ما يميّز هذين المشروعين الرؤية التي تنظر إلى المكان بوصفه مكانًا وطنيًا وإثنيًا ـ طائفيًا.

إنّ مفهوم القرن العشــرين القائل بـ«دولة للجميع، والجميع في الدولة»[6] (state for everyone and everyone in a state) أُعيد صوغه بشكل عنيف في العراق وفلســطين بشــكل: «كلٌّ في معزله، ولكلّ واحد معــزل» (Everyone in his/her Enclave and an Clave for Everyone). إنّ النظرة المتخيَّلة عن فسيفســاء الشــرق الأوســط التي ترى أن المجموعــات الإثنية والطائفية مخصصّــة بأمكنة معينة، وتتصوَّرهــا بأنّها محــدَّدة ومنســجمة ومتّحدة إلى حــدّ ما، نظرةٌ مُســتقاة من المســاهمات الاستشراقية والأنثروبولوجية المُبكرة[7] عن المنطقة، ومن صهيونية تنبــذ التعايش في نظــام اجتماعي تعدُّدي لمصلحة نظــام تمييز عنصري وتفوُّق ديموغرافي عرقي[8]. في حالتَي العراق وفلســطين، يُضفي نظام الفصل القسري المفــروض من خلال عنف التطهير الإثني ـ الطائفــي والتهجير، والحواجز التي تعــوّق الحركة والتفاعل، على تلك الفضاءات المتخيلة أشــكالًا مادية. ليســت الطائفــة والعرق والقبيلة قدرًا محتمًا، بل تولَّد من خلال عملية تاريخية: التكوين وإعــادة التكوين. وتندرج عوامــل الحرب والتهجير والعلاقــات الدينية للدولة والتدخلات الخارجية، إضافة إلى عوامل أخرى، في هذه العملية التاريخية بشكل بارز. وعندما تُبنى فرضيات في شــأن الهويات والحدود الطائفية، يرى شامي[9] أنها «تتناوب في المبالغة أو فــي التقليل من أهمية التوترات الاجتماعية والتعبئة السياسية» المبنية على هذا التصنيف الذي يحجب كيفية إنتاج وإعادة إنتاج الهوية والحدود. وتداول الإعلام والخطاب الرسمي الأميركيان مفاهيمَ الطائفة والقبيلة والعرق بشــكل استراتيجي واســتطرادي على اعتبار أنها مكوّنات أساسية للنظام

---

(6) A. Aleinikoff, «State- Centered Refugee Law: from Resettlement to Containment,» in: E. Daniels and J. Knudsen, eds., *Mistrusting Refugees* (Berkeley: University of California Press, 1995), p. 257.

(7) R. Patai, *The Arab Mind* (Long Island City, NY: Hatherleigh Press, 2007).

(8) A. Soffer, «Demographics in the Israeli-Palestinian Dispute,» Policy Watch/ Peace Watch #370, Special Forum Report, Washington; DC, The Washington Institute for Near East Policy, 2002.

(9) S. Shami, «Mosaic Societies: Problems of Terminology and Perception,» *Encyclopedia of Women and Islamic Cultures*, vol. 2 (2005), p. 573.

الاجتماعي المحلّي. وفي الخطاب الأميركي في شأن الحرب على العراق، أُلحقت عبارة «قبيلة» بـ«السُنّة». نسّقت القوات الأميركية مع «قبائل سُنّية» وعبّأتها ووزعت المال عليها باعتبارها قوة لمواجهة التمرُّد (مثل مجالس الصحوة). وقد تكون القوات الأميركية زوّدت بالسلاح والمال مجموعات بالكاد يمكن اعتبارها كيانات اجتماعية وسياسية[10]. وفي أوساط صنّاع السياسة الأميركية والنقّاد، صيغَت هذه الفئات الاجتماعية بوصفها «موغلة في القِدَم»، وأنها «أزليةٌ» ومصدرٌ لـ«الكراهية القديمة». لا شكّ في أن إعادة تنشيط مدارس بحثية نقدية في شأن الطائفية وتجلياتها التاريخية أمرٌ مطلوب في وقتنا الراهن لإعادة صوغ مفهوم القبيلة. في سبعينيات القرن الماضي، بلغت استكشافات الطائفية في المنطقة ذروتها، ومن ثمّ انحسرت. ويجزم الخطاب الأميركي والسياسات الأميركية الحالية والإعلام والفهم الشعبي بالفعل بوجود بُنية ومشاعر إثنية وطائفية وقبلية في العراق المعاصِر. وتدعو لوتز[11] إلى مشروع مشترك لوضع نظرية عن الإمبراطورية ولتتبّعها إثنوغرافيًا، ما من شأنه أن يلفت إلى «التصنيع الثقافي للقيمة» (cultural making of value) للاعتراف بالوجه الإنساني للإمبراطورية، بدلًا من حصر التركيز على نطاق واسع بأسسها السياسية ـ الاقتصادية.

في العراق، البلد الذي كان يعيش توترات طائفية ضمنية، لكن من دون أن يعرف تاريخًا مفتوحًا ومديدًا من الصراع الطائفي، أدّى احتلاله الذي كشف عن خطوط تماس انفجرت كعنف ذي أساس طائفي محسوب بشكل مدروس، إضافة إلى العنف المستمر ضد المدنيين العراقيين من قوات الاحتلال، كلّ ذلك أدّى إلى دفع ملايين الأشخاص[12] إلى ترك منازلهم والبحث عن ملجأ

---

(10) هذا ما يشير إليه أيدن ساوثهول (Aiden Southall) في السياق الأفريقي كـ «تعريف عبر الوهم» أو التطبيق الخاطئ لمصطلح «قبيلة» عادةً على «نطاق واسع، ما يصبح معتمدًا بشكل دائم لمصلحة الحكام ومقبولًا في النهاية من الشعب نفسه». انظر: A. Southall, «The Illusion of Tribe,» in: P. Gutkind, ed., *The Passing of Tribal Man in Africa* (Leiden, Netherlands: E.J. Brill, 1970), p. 45.

(11) Lutz, p. 59.

(12) تفيد التقديرات أنّ 4.7 ملايين شخص هُجّروا؛ 2.7 مليون هم أشخاص مهجرون داخليًا وأكثر من مليونين هم لاجئون في الدول المجاورة. انظر: United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), «The Continuing Needs of Iraq's Dispalced,» 26 February 2008. <http://www.unhcr.org/iraq>.

آمـن خارج العراق أم في داخله. وللمفارقة، قد يكون مسـتوى العنف الذي بُذل لصوغ الفضاء الطائفي مؤشـرًا إلى مدى مرونة واختلاط وانفتاح النسيج المجتمعي العراقي، بمعنى التعايش الإثني ـ الطائفي.

في خطوة تُذكّر باتفاقية سايكس ـ بيكو التي قسّمت المنطقة بين فرنسا وبريطانيـا قبـل حوالى قرن من الزمـان، تقدّم جوزف بايـدن في خريف 2007، وكان حينها عضوًا (سـيناتور) في مجلس الشيوخ الأميركي بقرار غير ملزم لتقسيم العراق، ووافق عليه آنذاك 75 عضوًا مقابل معارضة 23 داخل المجلس. وبرهنت السياسـة الأميركية وسلوكها الدافع نحو تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق شـبه مسـتقلة، جهلًا متعمَّدًا بتاريخ الدول التي تمت تجزئتها: الهند ـ باكستان وفلسطين ـ إسرائيل وإيرلندا ودول أخرى، مع الاضطرابات الديموغرافية والخسـائر في الأرواح وانعدام الاسـتقرار الطويل الذي يمكن للتقسـيم أن يتسـبّب به. هل هناك أي سابقة تاريخية لتقسـيم العـراق، وإن كان الأمر كذلك، هل يمكن وهـل يجب إحياؤها اليوم؟ إن المناطـق الطائفية والإثنية المقترحة تؤكد من جديد وجود رؤية في شـأن فسيفساء إقليمية، وفي الوقت نفسـه تُلقي شكوكًا في شأن فكرة هوية عراقية أكثر شمولًا.

في هذا السـياق تقدّم أبو سـمرا[13] ملاحظة اسـتفزازية تقوّم بموجبها التهجير الناتج من أعمال القـوات الأميركية والعراقية باعتباره «ظاهرة قصيرة الأمد، بينما تنظر إلى التهجير الذي تسـبّبت به الطائفية كاتجاه طويل الأمد». إنّ اللجوء إلى التفسـيرات البدائية عن «الأحقاد القديمة» من شأنه أن يُضفي قوّة ومعنى أزليّين على فهمنا الصـراع. ويمكن أن يدفعنا إلى الميل لاعتباره حتميًا، ما يُحرف الانتباه عن تحليل سياق الصراع. يمكن ضمّ التهجير العراقي إلى التهجير الأرمني والفلسـطيني والكردي في إطار مآسٍ إنسانية تُعيد رسم خريطة المنطقة الديموغرافية والسياسية والجيو ـ اجتماعية، وتساهم في صوغ الوقائع الإثنية ـ الطائفية.

---

(13) D. Abou Samra, «Military- Induced Displacement,» *Forced Migration Review*, Iraq special issue (June 2007), p. 37.

أوجد الاحتلال الأميركي للعراق مجموعة من الظروف أدّت إلى إحدى أكبـر موجات تدفق للاجئين منذ عقود، وإلى حالة طوارئ إنسـانية تجاهلتها الولايـات المتحدة، وتعاطت معها بتغطية إعلامية دون المسـتوى المطلوب وسـط تردد من المجتمع الدولي بالتحـرك. يُمكن تحديد ثلاث موجات من التهجير في العراق: **الأولـى** بدأت مع تفكيك الدولة وعملية اجتثاث البعث. حينهـا، تُرك عشـرات الآلاف عاطلين عن العمل، وسُـرّح الجيش. وترافق انطلاق هذه الموجة مع الانعدام الكلي لحكم القانون وتفشّي حالات الخطف مـن أجل الفدية من أصحاب المال. في عام 2004 أدت العمليات الأميركية لمكافحة التمرد إلى **الموجة الثانية** التي تسببت بهرب جماعي لتفادي العنف. وفي عـام 2005 كانت موجة **ثالثة** مـن الهاربين من التطهيـر الإثني وفِرَق الموت. شكّل أصحابُ الكفاءات المهنية والتكنوقراط والمديرون جزءًا كبيرًا من هؤلاء اللاجئين - تشير بعض التقديرات إلى أن نسبة اللاجئين طالت أكثر من 40 في المئة من طبقة أصحاب الكفاءات المهنية - وهذا لا يُبشـر بالخير بالنسبة إلى إعادة بناء العراق واستقرار مستقبله ونموّه.

بحلول ربيع 2007 أصبح عددُ اللاجئين العراقيين مذهلًا؛ وتفيد التقديرات أنّ مليون عراقي اجتازوا الحدود إلى الأردن (بين 750 ألفًا ومليون شخص)، ما يمثل حوالى 15 في المئة من سكان الأردن، وإلى سورية (بين 1.5 مليون و 1.6 مليون)، ما يعني حوالى 10 في المئة من سـكانها، وعشـرات الآلاف إلى مصر (100 ألف) ولبنان (40 ألفًا) وإيران (54 ألفًا) ودول الخليج (200 ألف) وتركيا (10 آلاف)[14]. وبالإجمال، حوالى سُدس أو 15 في المئة من سكان العراق إما لاجئـون أو مهجرون داخليًا. وفي مخالفة لأحكام القانون الدولي في شـأن حق طلب اللجوء، تقفل الدول المجاورة حدودها بشكل متزايد أمام العراقيين الساعين إلى اللجوء. أما في داخل العراق فيقدَّر عدد المهجرين بحوالى مليونَي شخص[15].

---

(14) انظر: United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), «Statistics on Displaced Iraqis around the World,» April 2007. <http://www.unhcr.org>.

(15) في السياسات الجديدة للتهجير، الأشخاص المهجرون داخليًا هم الذين يهربون من ديارهم من دون اجتياز الحدود الدولية، ارتفع عددهم من 1.2 مليون شخص في عام 1992، إلى أكثر من 20 مليونًا في عام 2006، وهذا رقم يفوق عدد اللاجئين بشكل ملحوظ.

منذ شـباط/ فبراير 2006 أصبح مليون و37 ألفًا و615 عراقيًا مهجّرين داخليًا، بمعدل 80 ألفًا إلى 100 ألف شـخص شـهريًا؛ لا يشمل هذا الرقم الأشخاص المهجرين داخليًا قبل هذا التاريخ[16]. ومع تصاعد التطهير الإثني ـ الطائفي الوحشـي، بحث الناس عن ملجأ لهم في مناطق يسود فيها مذهبهم. وهكـذا تحوّلت الأحياء والمناطـق الكوسـموبوليتية أو «المختلطة»[17] إلى أماكن متجانسة مذهبيًا بشكل قسـري. مثلما كان الحال في رواندا والبوسنة، كانـت معدلات الزواج المختلط بين الطوائـف والإثنيات في العراق مرتفعة نسبيًا ـ وهنا يدور الحديث عن السُنّة والشيعة والأكراد. ما الذي يحصل لهذه العائلات العابرة الحدود الإثنية والطائفية عندما تُجنّد طائفة من مذهب محدد سياسـيًا، وعندما يتحول هذا الواقع إلى وسـيلة لتخصيص المكان والموارد والهوية والحماية؟ إضافة إلى ذلك، العراق وطن لعددٍ من الأقليات: التركمان واليزيديين والأرمن والمسيحيين والمندائيين... وغيرهم.

بحسب تقرير نشرته «منظمة الهجرة الدولية» (IOM)، أقل من 1 في المئة من الأشخاص المهجرين يعيشون في مخيمات، مع قليل من الرعاية الصحية أو الكهرباء، والحد الأدنى من تسهيلات الصرف الصحي والإمدادات الضئيلة من الطعام والماء. تسمّي منظمة الهجرة الدولية المخيمات الصحراوية المقفرة والبائسة تلك «الملاذ الأخير»[18].

اللاجئـون العراقيون خارج البلاد متمركزون في العواصم العربية: عمّان ودمشـق وبيـروت والقاهرة، وعلى الأغلب هم يعيشـون حاليًا بشـكل غير قانوني. كدول لجوء أول، اسـتقبل الأردن وسورية حصة الأسد منهم، ونالا

(16) «Iraq: Number of IDPs Tops One Million, Says Iraqi Red Crescent,» UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 9 July 2007.

(17) لفهم دقيق لمصطلح «مناطق مختلطة»، انظر: B. Al-Mufti, «Mixed Areas: A Dangerous Term,» Middle East Report, no. 239 (2006), p. 28.

(18) معظم هذه المخيمات موقتة ـ على الأغلب كانت تبقى أسابيع أو شهورًا قليلة ريثما يجد قاطنوها مساكن أفضل منها، فتقفل. بعض هذه المخيمات مواقع عفوية أوجدها المهجرون داخليًا في مبانٍ شاسعة أو مدارس ـ وتأوي أعدادًا قليلة جدًا تتراوح بين 30 و100 عائلة. وتؤمن مواقع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) في العراق (حوالى 7 مواقع) المساعدة والمأوى والاستشارة القانونية، لكنها لم تنشئ مخيمات.

القليل من المســاعدة من الولايات المتحدة ومــن المجتمع الدولي. انتقدت «المفوضية الســامية للأمــم المتحدة لشــؤون اللاجئيــن» (UNHCR) نقص المســاعدة الممنوحة لهذين البلدين اللذين يتحمــلان عبء أكثر من مليونَي لاجــئ[19]. في كلا البلديــن، حُمّلت البنية التحتية ما لا طاقــة لها به، إذ إن اكتظاظ اللاجئين كان قد اســتهلك أصلًا إمدادات المياه والكهرباء والإسكان والتعليــم والرعاية الصحية المحدودة، هذا باســتثناء الحديث عن التوظيف. إضافــة إلى ذلك، لدى الدول العربية المضيفة قلــق أمني، ما حدّ من دخول طالبي اللجــوء. على الأغلب يُحكى عن اللاجئيــن العراقيين بصفة كونهم «ضيوفًــا»، بدلًا من لاجئين، وهذا مصطلح بات مســتهلكًا في اللغة العربية. تستدعي هذه التسمية الالتزام بآداب الضيافة العربية من المضيف والضيف في آن. ففــي حين أنّ المضيف ملزَم بتأمين احتياجات الضيف، يُفترض بالضيف أن يعــرف متى يغادر وأن يكون قادرًا على توقُّع مدى اســتطاعة المضيف أن يساعد وإلى متى. أقفل الأردن وسورية حدودهما أمام العراقيين الساعين إلى اللجوء بحجة نقص المساعدة من المجتمع الدولي وعجز مواردهما المحدودة عــن تحمل مثل هكذا عبء. كذلك فإن الدول المضيفة واعية طبيعة التهجير العراقي طويل الأمد، وتخشــى حضورًا مطولًا للاجئين شبيهًا بما حصل مع الفلسطينيين بعد عام 1948.

في الوقت الذي يتردّد صدى المهجرين إقليميًا، ظلّت قضيتهم في الخارج غير مرئية وبلا صوت مسموع. هذا ما يثير مسألة المخيم باعتباره وسيلة مكانية. يمكن للاجئين أن يشــكلوا في المخيمات تجمعًا سكانيًا محدد المعالم مكانيًا، وقد تصبح هذه المخيمات أماكن يُعاد فيها إنتاج الهوية الوطنية بملامح جديدة. مثلما كان حال الفلسطينيين في العقود الأولى للجوء، فإنّ اللاجئين العراقيين، بالــكاد، مرئيون على الســاحة الدوليــة. والأكثر أهميّــة أن الولايات المتحدة والمجتمــع الدولي ظلا صامتين إلى حد بعيــد في مواجهة هذه الموجات غير المســبوقة من تدفق اللاجئين، رافضين حتى فترة متأخرة جدًا مجرد الاعتراف بوجود حالة طوارئ إنســانية. يثيــر هذا الأمر النقاش في شــأن مجموعة من

---

(19) S. Raghavan, «U.N. Decries Neglect of Iraqi Refugees,» *The Washington Post*, 7/7/2007.

المسائل، من الضروري استكشافها في الدراسات المتعلّقة بالتهجير. على سبيل المثال، تنظر المنظمات الإنسانية بإيجابية إلى شبه غياب مخيمات اللاجئين العراقيين. ولربما سيُعاد التفكير في إقامة المخيمات عند حصول أزمات لجوء مستقبلًا، تحديدًا المخيمات في المناطق الحضرية المكتظة.

ثانيًا: أمكنة للاحتواء

قد يكون غياب مخيمات اللاجئين العراقيين في الدول المضيفة مثل الأردن أو سورية، بالتزامن مع عبور ملايين العراقيين الحدود الدولية، مؤشرًا إلى تحوُّل في سياسة وممارسات النظام الدولي تجاه اللاجئين (إضافة إلى كونه مؤشرًا إلى الجذور الحضرية لأغلبية المهجرين ـ كان العراق حضريًا بما يقارب الـ 75 في المئة). يجدر إدراج هذا في سياق ملاحظة كيف أن نسبة الضحايا من المدنيين للحروب المعاصرة تناهز الـ 90 في المئة. ومن باب المقارنة كانت نسبة الضحايا من المدنيين في الحروب مقارنةً مع الضحايا غير المدنيين معكوسة قبل 100 عام[20].

يمكن للخيارات المكانية لإيواء المهجرين وإدارتهم أن تتراوح بين المخيمات والملاذات الآمنة ومراكز العبور/ الترانزيت، وصولًا إلى مراكز الإغاثة المفتوحة، وهذه أماكن يمكن أن توفر للاجئين الحماية والإغاثة. سعى اللاجئون العراقيون إلى اللجوء بنسب مرتفعة إلى مناطق حضرية، وإلى حيث يفرّ اللاجئون الأكثر فقرًا بشكل متزايد، حيث ينفذ مال من طالت هجرته منهم لفترة من الزمن، بالتالي يبحث هؤلاء عن مأوى في الأجزاء الأفقر من المدينة التي يلجأون إليها. تفيد تقارير منظمات اللاجئين والمنظمات غير الحكومية بوضوح وباستمرار أن العراقيين لن يذهبوا إلى مخيمات. وعلى الرغم من أن المخيمات ليست أماكن أصيلة بالنسبة إلى المهجرين، وانتُقِدَت على نحو وافٍ لاحتجازها اللاجئين، يستطيع هؤلاء اللاجئون داخل هذه المساحات إعادة صوغ معنى وجودهم. المخيمات تجعل اللاجئين مقروئين ومرئيين

(20) B. Turner, *Vulnerability and Human Rights* (University Park, PA: Pennsylvania State University Press, 2006).

علــى صعيد المــكان، لكن ليس بالضــرورة مرئيين في الضميــر أو الذاكرة العالمية. إن كانت الدول غير راغبة في تأمين الملاذ الآمن لهم وتقفل حدودها أمامهــم، وإن كانت «المفوضية الســامية للأمم المتحدة لشــؤون اللاجئين» تُعارِض إنشــاء مخيمات لأنّها مُكلفة ويمكنها أن تصبــح دائمة، فهل يمكن للمخيمات أن تختفي؟ وإن اختفت، هل سيُصبح اللاجئون غير مرئيين أيضًا؟ من دون مخيمــات، هل يكون اللاجئون معرَّضيــن لأن يصبحوا غير مرئيين ومنفيين ومشــتّتين بدلًا من أن يكونوا كتلة واحدة واعية لذاتها مع احتمال أن يكون لديها صوتٌ وهوية موحّدتــان؟ نحن بحاجة إلى فحص تداعيات هذا التوجه على حقوق اللاجئين وصوتهــم وهويتهم. من المهم ملاحظة أنه في حين يمكن للمخيمــات أن تحوي وتحكم اللاجئين بطرائق قمعية، توفّر هذه المســاحات الصغيرة، حيث يترك اللاجئون عليها بصماتهم، فضاءات لصوغ شــخصيات جديدة وأماكــن يمكن الانطــلاق منها نحو تشــكيل تنظيمات سياســية[21]. قد يكون هناك ســبب آخر لغياب المخيمات، مثل الخشية من تفســير وجودها على أنــه اعتراف بالطبيعة طويلة الأمــد لأزمة اللجوء. على الرغم مــن ذلك، يجب الاعتراف أن ظروف الحياة بالنســبة إلى اللاجئ في مناطق حضرية، على الأغلب تكون أفضــل بكثير من ظروف عيش مقيم في مخيم، حيث لا تغيب الحياة الجماعية هناك. في الأردن وســورية، اللاجئون العراقيون مندمجون بنسب متفاوتة في النسيج الحضري، خصوصًا في أسواق العمل. في ســورية، لدى اللاجئين العراقيين حياةٌ اجتماعية زاخرة بالشبكات الاجتماعيــة، المطاعم والأندية والمزارات الدينية. مع حلول تقنيات التواصل الحديثة، لم يعد اللاجئون منقطعين بالضرورة عن ديارهم.

في حين قد يشــكّل اللاجئون العراقيون «مدنهــم العراقية الصغيرة»، أو مناطق ذات كثافة كبيرة، علينا أن نســأل إلى أي مدى يمكنها أن تجسد إعادة إيجــاد عوالــم جيــو ـ اجتماعيــة، وحتــى أن تقــوم جذريًا بــدور متحوّل (Transformative) في هذه العملية. حين يكون اللاجئون منتشــرين في مناطق

(21) L. Hammond, *This Place will Become Home* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004), and J. Peteet, *Landscape of Hope and Despair: Palestinian Refugee Camps* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2005).

حضرية مثل عمّان أو دمشــق، قد يغيّرون الجغرافيــا الحضرية للمدن، تمامًا مثلمــا فعل الفلســطينيون في بيــروت وعمّان. فعلى عكس مــا يحصل في المخيمات، المســاحات العراقية ليســت محددة ولا معزولــة عن المجتمع المحيط الواسع، ولا محددة كأمكنة مخصصة للمهجرين دون غيرهم. يجدر تضمين الأجنــدة البحثية مواضيع تتعلق بفهم كيف تــؤدي الطائفية دورًا في اســتقبال اللاجئين، وما إذا كان تأمين المساعدة لهم من منظمات طائفية يولّد ولاءات وهويات طائفية. على ســبيل المثال، تفيد تقارير أن لاجئين عراقيين شــيعة مُنعوا من دخول الأراضي الأردنية علــى خلفية انتمائهم المذهبي. في لبنان، شُجّع المسيحيون العراقيون على طلب المأوى والمساعدة في المناطق ذات الأغلبية المســيحية في شــرق بيروت. في بعض الحــالات، قد تضمن منظمــات إغاثية طائفية وصولًا أكبر إلى خدمات الإغاثة مقارنةً مع تلك التي توفرها «المفوضية الســامية للأمم المتحدة لشــؤون اللاجئين». يجب وضع غيــاب المخيمات في ســياق عمليات وممارســات عالمية تتعلــق باحتواء اللاجئين. في تسعينيات القرن الماضي، تجسّد إجماع عالمي على ممارسات حكوميــة أكثر تقييدًا بهدف منــع حركة اللاجئين. وفي حيــن أقفلت الدول حدودهــا أمام اللاجئين، برزت وســائل مكانية جديدة لاحتــواء المهجرين: المــلاذات الآمنــة والممرات الآمنــة والمناطق الوقائية والمســاحات الآمنة والمناطق المحميّة. الانتقال من المخيمات إلى الملاذات الآمنة إلى التشــتُّت الحضري يطرح السؤال: هل ســتصبح مخيمات اللاجئين من الآثار الدارسة في القرن العشرين؟ أي أشكال مكانية جديدة ستحل مكانها، هذا إن وُجدَت؟ ما دور السياســات والخطابات الأمنية التي هيمنت على تشــكيل السياسات الحكومية في المنطقــة وعلى الصعيد العالمــي؟ إنّ إدارة المخيمات مكلفة وتشــكل عبئًا كبيرًا على الدول المضيفة وتجسّــد احتمال زعزعة استقرارها. وســط إرهاق اللاجئين، والاعتراف الســائد لدى الغــرب وفي العالم خلال العقدين الماضييــن أنه يمكن لتجمعات اللاجئين أن تزعزع اســتقرار الدول المجاورة، أصبح انعدام الرغبة في استضافة اللاجئين أكثر انتشارًا.

منذ إنشــاء «المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين» تم التركيز علــى ثلاثة حلول لمشــكلة اللاجئين: دمجهــم محليًا وإعادة

توطينهم وعودتهم إلى وطنهم. بالنسبة إلى اللاجئين العراقيين تتعاطى «المفوضية» حتى الآن مع خيار إعادة توطينهم على اعتبار أنه الخيار المُفضَّل، على الرغم من انعدام الرغبة لدى الولايات المتحدة وأوروبا في استقبال أي عدد ذي أهمية من اللاجئين. لماذا خيار العودة إلى الوطن ليس مطروحًا على جدول الأعمال بالنسبة إلى اللاجئين العراقيين، وأين يمكن أن يُعاد توطينهم؟ في الخريطة الاستعمارية الحالية في فلسطين والعراق قد يترافق الاحتواء المكاني بشكل لافت مع حركة تنقل متفاوتة وغير منتظمة.

يصف باومان[22] التنقل بأنه، تراتبيًا، «العامل المرغوب الأقوى»، و«البضاعة غير الموزعة توزيعًا عادلًا». أصبح من الضروري القيام بدراسات لفحص الوسائل التي تُنتج من خلالها حرية التنقل وعدم انتظامها المعقَّد وكيف تتقاطع مع مسألة الاحتواء التي تستدعيها. العراق وفلسطين يشكلان وجهين لعملة التنقل: هُجّر ملايين العراقيين قسريًا، ما يُساهم في إيجاد مساحة طائفية، بينما تم احتواء الفلسطينيين وتقييد حرية تنقّلهم قسريًا، ما يتسبب في نهاية المطاف بالهجرة من فلسطين بمعدل ما، أو على الأقل بنزوح من مناطق ريفية إلى مراكز حضرية مختارة. إنّ مفهوم حرية التنقل والهرميات المبنية في شأن احتمالات هذه الحرية تبدو ظاهرة للعيان اليوم في الضفة الغربية وقطاع غزة، أكثر من أي مكان آخر، حيث حرية التنقل مقيدة جدًّا. إن الجدار ونقاط التفتيش والحواجز والأسلاك الشائكة وأبراج المراقبة كلّها وسائل للحدّ من حرية التنقل والسيطرة عليها ولفرز السكان والفصل في ما بينهم؛ هذه العوائق المادية تترافق مع إجراءات إدارية للحدّ من حرية التنقل، مثل حظر التجوال ونظام الأذونات. وأدرك ب. تورنر[23] أن «حقوق الإنسان في عالم معولَم، هي بشكل متزايد، حقوق التنقل الاجتماعية والجغرافية، حيث كان ذلك أحد الدروس المهمة لسقوط جدار برلين في عام 1989». إن الاستراتيجية الإسرائيلية في الضفة الغربية استراتيجية متعدّدة

(22) Z. Bauman, *Globalization: The Human Consequences* (New York: Columbia University Press, 1998), pp. 2 and 9.

(23) Turner, *Vulnerability*, p. 8.

الجوانب، عسكريًا وقانونيًا وعسكريًا. والتنقل حقّ نادر يوزّع وفق خطوط وطنية وإثنية ـ طائفية، يكاد يخضع كلٌّ بعدٍ منها للسيطرة الإسرائيلية. حرية التنقُّل أمر ملموس يتمتّع به بعضهم، ويُمنع عن بعضهم الآخر. تعبُر السياراتُ الإسرائيلية نقاط التفتيش بإيماءة ودودة وابتسامة، بينما تصطفّ سيارات الفلسطينيين في طوابير طويلة بانتظار نيل الإذن الإسرائيلي للمرور. يتعرّض الفلسطينيون على امتداد المنطقة للتجاوزات والحرمان ـ من العنف الممارَس ضدهم في العراق، ووضعهم المتردّي في مخيمات مقفرة وبائسة على الحدود العراقية ـ الأردنية، محرومة إلى حدّ كبير من المساعدات، إلى الغزيّين العالقين على الحدود بين قطاع غزة ومصر، إلى اللاجئين في لبنان المهجرين من مخيم نهر البارد، إلى منع التنقل القسري والحجز المفروضَين على ملايين الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة.

لم يتّبع الإسرائيليون سياسة طرد جماعية محددة زمنيًا من شأنها أن تجعل الفلسطينيين لاجئين، بل لجأوا في المقابل إلى استراتيجيات أخرى كسياسات الإقفال، لتشجيع تغييرات ديموغرافية بطيئة وتدريجية تولّد مهاجرين بدلًا من لاجئين. ويتزامن ذلك مع توجه عالمي إلى إنكار وضعية اللجوء وفوائدها التي يجب أن تطال الجميع، ولحصرها بقلة منتقاة. إنّ سياسة الإغلاق وتحويل قطاع غزة والضفة الغربية إلى جيوب ومعازل (Enclavization & Exclavization)، ليست إلّا استراتيجيات لتقطيع أوصال ما تبقّى من فلسطين ومنع التواصل الجغرافي في ما بينها. في هذه الجيوب والمعازل الآخذة في التقلص، الشبيهة بالسجون التي يصفها الفلسطينيون بالسجون المفتوحة أو المخيمات، يصبح السكان أسرى. هذا المخيم الحديث، أو السجن، يُكرّس من خلال إقفاله بالجدران الإسمنتية والأسوار ونقاط التفتيش ونظام الأذونات، وتجسّد كلها الفصل والعزل. ظهرت متخيّلات مكانيّة جديدة لاحتواء الهاربين من العنف في العراق، وتجسدت في طروحات إنشاء مناطق عازلة ونقاط لتجميع اللاجئين تكون «مصفاة» (Catch Basins)، المقصود منها أن تكون أماكن فارغة من أي مضمون بالنسبة إلى اللاجئين «لامكان» (Non-place)، وأن تكون موضوعًا جديدًا بلا أي مضمون (Non-subject)، تجسّد فكرة اللاجئ «غير المرئي». إنّ هذه «اللاأمكنة» تعبير مكاني عن الواقع المعلّق لهؤلاء الناس في ما يتصل بحقوقهم.

يوضح ف. تورنر[24] طابع الأشخاص المعلّقة حقوقهم بالقول: «هم أشخاص، فجـأة لم يعودوا مصنفين، وفي الوقت ذاته ليسـوا مصنفين بعد». يدعو بولّاك وبايمان[25] إلى إنشاء مناطق عازلة داخل العراق كي «تؤدي دور المصافي» التي من شـأنها الحؤول دون تمدّد المهجرين إلى الدول المجاورة وإمكان زعزعة الاستقرار فيها. ويشيران أيضًا إلى أنه لو أُنشئت مخيمات للاجئين خارج العراق لكان جرى «تسـليح اللاجئين واسـتغلالهم» من الـدول المضيفة. كذلك فإن احتواء اللاجئين داخل العراق يقلّص الحقوق القانونية التي قد يطالب بها هؤلاء فـي حال عبروا حدودًا دولية[26]. تبدو هذه الاقتراحات المكانية كأنها تنويعات للملاذ الآمن (Save Heaven). في حين قد يصعب تفادي استخدام الاستعارات المائية ـ الموجات والتدفقات والفيضانات وأمواج المد والجزر والسيول وبحر مـن الناس... لوصف الأثـر المحتمل للتهجير الجماعي في الدراسـات التي تتناول اللاجئين، عرفت هذه الاسـتعارات في العراق منعطفًا جديدًا مع مفهوم «المصفاة» الهيدروليكيـة (Hydraulic Catch Basins) و«مفعـول التمدّد» (Spill-over effect). بحسـب معجم *Webster* فإنّ المصفاة «وسـيلة تصفية توضع على مدخل تقاطع للصرف الصحي لمنع المواد الصلبة من دخول المجارير وسدّها». فـي هذه الصورة الهيدروليكية، يبدو العراقيـون مجازيًا مرادفًا لمياه المجاري. يمكن لـ«المصافي» أن تُنشـأ في مناطق حدودية قـرب المطارات في العراق، وبالتالـي يمكـن أن تؤمن من الأميركييـن. داخل هـذه «المصافي» لن يكون للاجئين حماية دولية ولا ضرورة لوجود هيئة دولية كي تتحمّل هذه المسؤولية. الهدف من إنشـاء «مصافٍ» منع حركة عبور الحدود، والأكثر أهمية من خلال ذلك، أن القوات الأميركية ستتمكن من احتواء اللاجئين ونزع سلاحهم والإبقاء على سـلميتهم. هناك، باعتبارهم غير لاجئين، وأقرب إلى منتج بيئي ثانوي، لا يصبح هؤلاء مسألة غير سياسية فحسب، بل أيضًا يصعب حتى اعتبارهم مسألة إنسانية. وبذلك تنتزع منهم حقوقهم القانونية كلها.

(24) V. Turner, *The Forest of Symbols: Aspects of Ndembu Ritual* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1967), p. 96.

(25) K. Pollack and D. Byman, *Things Fall Apart: Containing the Spillover from an Iraqi Civil War* (Washington, DC: Brookings Institution, 2007), pp. 44-45.

(26) Ibid, pp. 44-45.

ظهرت وسيلة مكانية جديدة للفصل في بغداد، حيث بُني جدار إسمنتي ظاهريًا، بهدف الحد من العنف، وواقعيًا لإعاقة حرية التنقل بين قطاعات النسيج الاجتماعي ـ المكاني الذي بات يكتسب طابعًا «سُنيًا» و«شيعيًا»، مثلما حصل بالنسبة إلى الجدار الإسرائيلي المُشيَّد في الضفة الغربية لتشديد الفصل.

ثالثًا: إعادة الترميز: تعويذة الأمن

لا يثير اللاجئون تعاطفًا كبيرًا في وضع يُخلط فيه بينهم وبين المجرمين، هذا الوضع يُضخّم إذا كان هؤلاء مسلمين. ظهر اللاجئون العراقيون في زمن تغيير دراماتيكي لمفاهيم اللاجئين والأشكال الجديدة للاحتواء وغياب الاستجابة الدولية لتلبية حاجاتهم. ولّدت أشكالٌ جديدة من الحروب وتفكك الدول والتطهير العرقي وانعدام الرغبة المتزايد عند الدول في استقبال اللاجئين طرائق جديدة لتعريف المهجَّرين وطرح مشكلتهم. لم يعد اللاجئون أيقونات للشفقة بحاجة ماسة إلى المساعدة. إن الربط الحالي بين اللاجئين والمسائل الأمنية يعود إلى ما قبل هجمات 11 أيلول/ سبتمبر، على الرغم من أن هذه الهجمات فاقمت بالتأكيد إضفاء الطابع الأمني على تدفقات اللاجئين. في الإطار السياسي لعالم ما بعد الحرب الباردة، لم يعُد اللاجئون مرحّبًا بهم في أوروبا والولايات المتحدة، كما لو أن ذلك تسجيل لانتصار أيديولوجي على الشيوعية. وفي حين بدأ الرأي العام يطالب بوضع حدود للهجرة، ضاقت أبواب اللجوء. عُرقلَت موجات اللاجئين من خلال تضييق إجراءات الدخول واللجوء من جهة، واستحداث إجراءات جديدة لاحتواء اللاجئين في أماكن إنتاجهم من جهة أخرى. مع حروب التسعينيات في البلقان والعراق، ظهر الاحتواء باعتباره مقاربة جديدة للتهجير. من شأن احتواء المهجرين في ملاذات آمنة أو منتشرة على نطاق واسع داخل حدود الدولة، أن يجعل تصنيفهم كأشخاص مهجرين داخليًا أمرًا ممكنًا، وأن يحمي سيادة الدول المضيفة المحتملة، وأن يُقلل كذلك من احتمال زعزعة الاستقرار الإقليمي الذي قد تتسبب به تدفقات كبيرة للاجئين. إضافة إلى ذلك كله، يخفف الاحتواء من الحاجة إلى ردّ دولي على الأزمة.

هل علينـا إضفاء مفهوم «اللاجئين» على المهجرين داخليًا، أم اعتبارهم «مهاجرين قسرًا» (Forced Migrants)، أم أن نُضفي عليهم صفة من يعيشون في المنفى والشـتات (Diasporic)، مثلما يفعل الأكاديميون[27] على نحو متزايد؟ وما التداعيات القانونية والإنسـانية والسياسية لمثل عملية إعادة المفهمة هذه (Re-conceptualization)؟ وهل أنّ تصنيف اللاجئين باعتبارهم مهاجرين قسـرًا يُميّع الالتزام الدولي في ما يتعلق بتأمين الدعم والحماية والحلول المستدامة لهم؟ قد تصف الهجرة القسرية الوضع الحالي للهجرة التي تتداخل فيها فئات اللاجئين والمهاجرين قسـرًا، لكنها مع ذلك لا تملك القدرة للتحريض على الفعـل أو التدخل لمصلحة المهجرين داخليًا. ما الذي يحصل للفلسـطينيين الذين يغادرون الضفة الغربية بسبب تأثيرات الجدار في سُبُل عيشهم وتعليمهم ورعايتهم الصحية... هل هم ببساطة مهاجرون ينضمون إلى الشتات، لا وزن لهم ولا صـوت وغير مرئيين من دون أي اعتراف دولـي بهم؟ التجديد في المصطلحات يجب أن يراعي الأنماط والأشكال الجديدة للتهجير. على سبيل المثال، تتشكل فئة جديدة من الأشخاص المهجرين داخليًا في الضفة الغربية يناهز عددُهم الخمسين ألفًا، إنهم السـكان الذين يعيشون في منطقة التماس (المنطقة الواقعة بين الجدار والخط الأخضر) ممن تُقيّد حرية تنقلهم وقدرتهم علـى الوصول إلى أراضيهم بشـكل متزايـد من خلال نظـام الأذونات، ما يضطرهم إلـى الانتقال إلى مناطق أخرى في الضفـة الغربية. يبدو أن النمط الـذي يتّبعه هؤلاء السـكان يقوم على انتقال بعض أفـراد العائلة إلى مناطق أخـرى فيما يبقى بعضهم الآخر في المكان نفسـه. وتفيد التقارير أن ما يقدَّر بـ 20 في المئة من سكان «المناطق المغلقة» ينقلون سكنهم إلى أماكن أخرى فـي الضفة الغربية[28]. إنهـا فترة غموض والتباس، حيـث تتحدى الأوضاع الجديدة للهجـرة المصطلحات التقليدية الموجودة. من جهة، نشـأ المفهوم الحديـث لـ«اللجوء» في القرن العشـرين من التهجير الذي سـببته الحرب

(27) لنقد مفهوم الشتات الفلسطيني، انظر: J. Peteet, «Problematizing a Palestinian Diaspora,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 39, no. 4 (2007), pp. 627-646.

(28) Badil, *Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons (2006-2007)* (Bethlehem: Badil Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, 2007), p. 21.

والقوميات الإقصائية، ومن جهة ثانية، نشـأ بسـبب البـروز اللاحق للأنظمة الإداريـة التي تراقب وتحصي وتتحكم بمصير هـؤلاء المهجرين على اعتبار أنهم فئة قانونية وموضوعات للتدخل. وفي الاسـتخدام، كانت حالة اللجوء في حدّ ذاتها تسـتدعي التدخل الدولي من أجل إيجاد الحلول. والسؤال: هل يثير مفهوم فئة «المهاجرين قسرًا» دعوات للتدخل في نهاية المطاف؟

في السياق الأوسـع لعالم ما بعد هجمات 11 أيلول/ سبتمبر بات يُنظر إلـى المهجّرين بدرجة أقل وفق منظومة الحقوق التي يضمنها القانون الدولي والمعايير الإنسانية، حيث تعاظمت النظرة إليهم باعتبارهم مسألة أمنية. يُذكّرنا إسـمير[29] أنّه يمكن للأمن أن يكون «ثقبًا أسـود» حيث «تسـقط الأشـياء وتختفي»، إنه «مصطلح سـحري قادر على امتصـاص أي محتوى». ومثلما تجمع الولايات المتحدة في نسـق واحد مجموعة واسـعة مـن التنظيمات المسلحة تبدأ بـ«حزب الله» وصولًا إلى تنظيم «القاعدة»، فإنّ بعض المحلّلين يصنّف اللاجئين في خانة واحدة مع آخرين. على سـبيل المثال، يشير محللا معهد بروكينغز (Brookings institute) بـولّاك وبايمان[30] إلى الصعوبات التي واجهتها الولايات المتحدة في إيقاف «تدفق الأشخاص الخطرين عبر الحدود العراقية... لاجئون ورجال ميليشـيات وغزاة أجانب وإرهابيون». بكلام آخر، اللاجئون اليوم هم مرادف للإرهابيين[31]. ويشير المحللان أيضًا إلى اللاجئين العراقيين باعتبارهم «ناقلي الصراع»[32] (Carriers of Conflict). ويشير مصطلح «الناقـل» إلى الكائن الحامل للمرض والمسـبب لـه، تمامًا مثلما حصل مع الهايتيين مـن طالبي اللجوء في الولايات المتحـدة الذين صُنفوا على أنهم حاملو مرض نقص المناعة المكتسـبة (AIDS). اللاجئـون الذين كانوا محطّ

---

(29) S. Esmeir, «Introduction: in the Name of Security,» *Adalah's Review*, vol. 4 (Spring 2004), p. 3.

(30) K. Pollack and D. Byman, «Iraq Runneth Over: What Next?» *Washington Post*, 20/8/2006. <http://www.brookings.edu>.

(31) في الرسوم الكاريكاتورية المعنونة Doonesbury، المحترمة والمنتشرة على نطاق واسع لغاري ترودو (Gary Trudeau)، يلحق إرهابي بـ راي (Ray) من العراق. عندما يُسأل عنه يجيب: «قال إنّه لاجئ». انظر: *Courier- Journal*, 21/8/2007.

(32) K. Pollack and D. Byman, «Iraqi Refugees: Carriers of Conflict,» *The Atlantic Monthly* (November 2006). <http://www.brookings.edu>.

اهتمام ودعم باتت صورتهم اليوم تتماهى مع المجرمين المحتملين والإرهابيين الذين قد يزرعون عدم الاستقرار، مثلما كان يُنظَر إلى اللاجئين الفلسطينيين في خمسينيات القرن الماضي باعتبارهم «جاهزين للتجنيد في الحركة الشيوعية»، وبعدها كمخرّبين وأخيرًا كإرهابيين، ما سمح بالنجاح في التهرُّب من الاعتراف بأزمة اللجوء الفلسطيني[33].

في لبنان، تصوّر المخيمات كأنها «جزر أمنية» وأمكنة خارجة على سلطة القانون وسيادة الدولة. اعتُبر الفلسطينيون مسألة أمنية حتى قبل عقود من تجريم اللاجئين بشكل عام، وقبل «أمننة» السياسة، أي إخضاعها لـ«المفهوم الأمني». في الأردن، خلال أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات، وصمت المخيمات بشكل استطرادي باعتبارها أماكن تخريبية وخارجة على حدود الدولة. بعد خسارة قوات المقاومة الفلسطينية ونزع سلاحها من الجيش الأردني، أصبح يُنظر إلى المخيمات التي لا تزال مُراقبة ومُدارة جيدًا من النظام الأردني، على أنها أماكن مسالمة لكن مع احتمال دائم بأن تصبح مجددًا بؤر تخريبية، وبالتالي هناك حاجة إلى إحكام السيطرة عليها بشكل دائم. في لبنان، حالما أضحى «الضيوف» الفلسطينيون عبئًا، بعدما طالت إقامتهم واستنفدوا مرحلة ضيافتهم، وبعد أن نظّموا أنفسهم سياسيًا، أصبحت مخيماتهم في نظر السلطات مراكز محتملة للتخريب. وبدا أن الدولة العضوية باعتبارها كيانًا مُوحدًا في الأردن ولبنان، مهدَّدة بسبب المخيمات التي صُنفت في خانة الأمكنة الملوَّثة إن لم تكن المُعدية[34].

في ترميز اللاجئين باعتبارهم مخربين محتملين، فإنّهم يتداخلون ويختلطون مع الإسلاميين والإرهابيين والمجرمين ليصبح الجميع كتلة واحدة لا تمييز بين مكوّناتها. هكذا وبكل بساطة أصبح اللاجئون العراقيون غير مرئيين، حتى إنهم لم يعودوا يُحتسبون من ضمن الحصيلة البشرية لخسائر الحرب. صرّح السفير

(33) Peteet, *Landscape of Hope*, p. 67.

(34) قد يكون خطاب التلوُّث انتشر أكثر في لبنان لأن السكان كانوا لبنانيين بعكس الأردن، إذ إن أكثر من 50 في المئة من السكان خارج المخيمات كانوا فلسطينيين. تصوّر السرديات الفلسطينية الأردنيين البدو كمجسدي أعنف سلوك إزاء المقاتلين والمدنيين الفلسطينيين خلال الهجوم العسكري للنظام الأردني في عام 1970 ضد المقاتلين الفلسطينيين، المعروف بـ«أيلول الأسود».

الأميركي الأسبق لدى الأمم المتحدة جون بولتون أن «لا علاقة إطلاقًا» للاجئين العراقيين بالغزو والاحتلال الأميركيَّين. وشدد بولتون على أن «واجبنا كان يملي علينا تزويدهم بمؤسسات جديدة ومنحهم الحماية، ووفينا بالتزامنا، لا أظن أن علينا واجب التعويض عن مصاعب الحرب»[35].

فئة اللاجئين تتقلّص، وهذه السمة «وضع اللاجئ» تتوافر لقلة منتقاة فحسب[36]. تعود فكرة عدم تصنيف اللاجئين الفلسطينيين ووقف أو إضعاف عمليات «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى» (UNRWA) إلى عقود ماضية. وفي تطور جديد، هناك حركة يُعمَل عليها لمنح صفة «اللجوء» ليهود عرب استوطنوا في إسرائيل؛ بكلام آخر، يُعَد هذا تصنيفًا بمفعول رجعي (50 عامًا). صدرت قرارات عن مجلسي النواب والشيوخ الأميركي تدعو إلى شمل اللاجئين اليهود في أي حلّ يتعلق بوضع اللاجئين الفلسطينيين. يهدف هذا التكتيك التصنيفي إلى تمييع خصوصية تجربة الفلسطينيين، وإعادة صوغها باعتبارها جزءًا من تبادل سكاني، وضمان أن تُواجَه أي محادثات مستقبلية في شأن التعويضات والتوطين بمطالب «لاجئين» يهود[37]. وصدرت دعوات تطالب «الأونروا» وباستمرار، بإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين بدلًا من إبقائهم في المخيمات. قال لي مسؤول كبير في الأمم المتحدة: «وحدهم الإسرائيليون المتطرفون من يدعون لإنهاء دور الأونروا. يُدرك العقل الأمني الإسرائيلي والحكومة أن الأونروا ضرورة لأنه من دونها، سيكون على إسرائيل تأمين احتياجات المخيمات الواقعة في الأراضي المحتلة». في الواقع، تعفي «الأونروا» إسرائيل من المسؤولية.

يحدّد شبح أو هاجس فلسطين، المعروف في عالم المساعدة الإنسانية بـ«الفلسطنة» (Palestinianization) تلك السياسات والاستراتيجيات إزاء اللاجئين جزئيًا، فضلًا عن تقلّص فئة اللاجئين في الشرق الأوسط. محليًا، توضح الذاكرة الجماعية لعامَي 1948 و 1967 الفروقات الدقيقة في ما يتعلق باستقبال

(35) الاقتباس من: N. Rosen, «The Flight from Iraq,» *The New York Times Magazine*, 13 May 2007, pp. 74 and 78.

(36) Zetter, «More Labels».

(37) M. Radler, «US Senate Takes up Issue of Jews who Fled Arab Lands,» *The Jerusalem Post* (2004). <http://www.jpost.com>.

ومعالجة وتصنيف المهجَّرين. وتخشى الحكومات أيضًا فقدان السيطرة على العملية. لم يعطِ الأردن وسورية العراقيين الذين دخلوا حدودهما بحثًا عن ملجأ صفة اللاجئين؛ كلا البلدين يؤدي دور المضيف لعدد كبير من اللاجئين الفلسطينيين، حيث يبدو المجتمع الدولي عاجزًا عن إيجاد الحلول المستدامة لهم. وبوصفها حالة نموذجية من حالات اللجوء (Paradigmatic) تُعطي حالة اللاجئين الفلسطينيين دروسًا في مجال الإدارة الدولية للتهجير. يشير عاملو الإغاثة إلى «فلسطنة» أزمة لجوء ما عندما يُخشى أن تكون طويلة، وحين يظهر أن الحلول المستدامة غير قابلة للتحقيق. لالتقاط عمق الأزمة ويأس اللاجئين يشير اللاجئون العراقيون إلى أنفسهم مثل «الفلسطينيين الجدُد»، وهذا ابتهالٌ ذو صدى في المنطقة. تقدم حالة اللاجئين الفلسطينيين درسًا قيّمًا طويل الأمد في ما يتعلق بالثمن الإنساني لإعادة رسم خرائط الأقاليم وتفكيك المكان من أجل تمهيد الطريق لمشاريع وفضاءات سياسية جديدة.

هناك احتمال أن يصبح اللاجئون العراقيون «الأزمة الجديدة للشرق الأوسط» بالطريقة نفسها التي كان عليها الفلسطينيون على مدى عقود، ما يشكل مادة لتعبئة المشاعر ضد الإدارة الأميركية والولايات المتحدة عمومًا. لو كان لدى اللاجئين العراقيين مخيمات لكانت سُلّحت وسُيّست مثلما كان حال اللاجئين الفلسطينيين في وقت ما، لكان مرجّحًا أن يشكلوا تهديدًا للاستقرار الإقليمي. تمكّنت المخيمات الفلسطينية ومخيمات الأفغان في باكستان وتلك التي كانت موجودة في أميركا الوسطى في أعوام الثمانينيات، بمن فيها من لاجئين منظمين سياسيًا ومعبّئين ومجندين للمقاومة العسكرية، من أن تؤدي أحيانًا لا دائمًا دور القواعد للتدريب وإطلاق الحركات المقاتلة.

في كتابها الحائز جائزة مُدانون تكرارًا؟ (*Condemned to Repeat?*) أوضحت تيري (Terry) بعناية كيف أن مخيمات اللاجئين أو الملاذات الإنسانية، مع دلالاتها على اعتبار أنها «مدنية وعمومية وحيادية»، يُمكنها «أن توفّر مزايا للتنظيمات المسلحة على الملاذات العسكرية النقية» كون الأخيرة «مسلحة وسرية وسياسية»[38]. في حين أن اقتراحات تيري لا تدعو بالتأكيد إلى

---

(38) F. Terry, *Condemned to Repeat? The Paradox of Humanitarian Action* (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2002), pp. 9-10.

التخلص من مخيمات اللاجئين، إلا أنه يمكن اســتخدام ملاحظاتها في دعم هكذا مشــاريع للتخلُّص من هذه المخيمات. بموازاة الخشية من «الفلسطنة» تكمن وراء ملاحظات تيري الفائــدة الظاهرة في البحث عن البدائل المكانية وغير المكانية للمخيمات. قد يكون هناك عامل آخر، وهو أن إقامة المخيمات تعني الاعتراف بأنّ التهجير سيكون طويل الأمد. وهنا نتساءل: مع تزايد إفقار اللاجئين، وما لم تُزَد المســاعدات لهم بشــكل كبير، إلى متى سيظل الأردن وسورية قادرين على استضافتهم؟

يرى أجييه[39] أن اللاجئين تشــكّلوا بفعل الحــروب التي تنتج موجات اللجوء، ومن خلال الاســتجابات الإنسانية التي تتعامل مع تجمعات السكان المهجرين. ناقشــتُ في مكان آخر أن «الأونروا» أدّت دورًا محوريًا في إنتاج وإعادة إنتاج هوية فلســطينية في لبنان. وكتب أجييه أن «المخيمات المصنفة على أنها رســمية يُقال أنها تحوي كلها 87.6 فــي المئة من اللاجئين الذين تتابعهم المفوضية الســامية للأمم المتحدة لشــؤون اللاجئين». ويعلّق بشكل مثير للانتباه بأن المخيمات ودعم الـمفوضية «موزعان بشكل غير عادل حول العالم» مع كون المخيمات «أكثر شيوعًا في أفريقيا وآسيا». في الواقع، تشكل المخيمات «مســاحة كونية» للإدارة الإنسانية لشؤون المهجرين، هؤلاء الذين لا مكان لهم في النظام العالمي[40].

هل من مساحات للتعبير عن الإنسانية في غياب المخيمات؟ وكيف يمكن حينها توزيع المســاعدة الإنســانية وتأمين الحماية؟ هل بإمكان «المصافي» أن تُصبح الملاذات الآمنة الجديدة؟ وإن كان الأمر كذلك، ماذا سيحلّ بحق طلب اللجوء؟ سؤالٌ حساسٌ يتعلق بدور مؤسسات الإغاثة وبمجموعة الخبرات التي تُنتِجها. وتؤدي «الأونروا» باعتبارها مؤســســة إغاثيــة دورًا محوريًا وتحوّليًا في تشكيل هوية اللاجئين الفلسطينيين بطرائق متعددة. على سبيل المثال، إن تلقيهم المساعدات الإغاثية واستهلاكها وفّر لهم وسيلة لتأكيد هوياتهم.

(39) M. Agier, «Between War and City: Towards an Urban Anthropology of Refugee Camps,» *Ethnography*, vol. 3 (2002), pp. 317-341.

(40) Ibid, p. 320.

تؤدي الـمفوضية دورًا رئيسًا باعتبارها وكالة رائدة من خلال تقديم بعض الخدمـات والحماية، وتجنيد المانحين. سـورية والأردن بلدان غير موقّعين الاتفاقية الدولية في عام 1951 المتعلقة باللاجئين، وكلاهما يسـتعجلُ عودة اللاجئين. صنفت الـمفوضية اللاجئين «بداهيًا» (Prima facie). ورفض الأردن أن يُسـميهم لاجئين، وفضّل اعتبارهم ضيوفًا، وهو مصطلح ذو مغزى ثقافي في اللغة العربية، ثم اعتبرهم حاملي تأشـيرة دخول، ثم نظر إليهم على نحو متزايد بوصفهم مهاجرين غير شرعيين؛ هناك 20 ألف منهم فقط مسجلين في الـمفوضية كطالبي لجوء، وذلك يعود أساسًـا إلى القلـق الحقيقي من أن يصبحوا أصحاب حقوق ومرئيين.

أصرّ الفلسـطينيون دومًا على التسـجيل في قيـود «الأونروا» لأن ذلك يحفظ حقهم في فلسطين ويعيد إنتاجه، ويوثّق للظلم الذي لحق بهم، والأهم من ذلك كله، أنه يؤكد التسـجيل في قيود «الأونروا» ويسـتدعي المسؤولية الدولية. في غياب المخيمات وأي نظام محدد للمسـاعدات، هل تصبح حالة اللجوء شرطًا فرديًا للحياة، أو هل تملك القدرة على أن تكون شرطًا لتحديد شـكل هوية تشـاركية جديدة؟ ما الدور الذي سـتؤدّيه الفئات المختلفة في السياسـات المحليـة والإقليميـة؟ والأبرز، حيـن يسـتوطن اللاجئون بين المواطنين، فإنّ التمييز بين الفئتين يمكن أن يصبح مصدرًا للتوتر؛ حيث تتسبب تدفقات اللاجئين في رفع تكاليف السـكن والمواد الغذائية، وستشكّل ضغطًا ملموسًـا على الخدمات؛ وحيث إن المنظمات الإنسـانية تدعم اللاجئين لا المواطنين. الفئات لا تحدّد الحاجة، بل علاقة الفرد بالدولة وبالهوية القانونية فحسـب. كيف سيعاد تشـكيل المسـاحات الإنسانية في الشـروط العالمية الجديدة للصراع؟ كيف سـتؤثر التجربتان الفلسطينية والعراقية في التصوُّرات عـن اللاجئين والأشـخاص المهجَّريـن داخليًا والمخيمات والمسـاعدات الإنسـانية؟ اختفى الحيّز الإنساني تقريبًا في العراق بسبب مشكلات عملياتية متعلقة بالوضع الأمني. قد تكون المنظمات الإنسانية في العراق وفي الأمكنة كلها بصدد خسـارة صفة الحياد بشكل متزايد، إذ على الأرجح يُنظَر إليها من مسـتحقّي خدماتها على أنها متواطئة مع قوات الاحتلال. في الحالة العراقية، وعلى الأغلب تقدم القوات الأميركية والأطراف المتعاقدة معها خدماتها على

أنها إنسانية، ما يضفي غموضًا في شأن الفوارق بين النشاطين العسكري والإنساني. هذا ما يضع الوكالات الإنسانية الحالية وكوادرها البشرية في خطر، في وقت تصبح ادعاءاتها بالحياد موضع شكّ. كان للهجمات على منظمات الإغاثة وعمالها أثر حاسم في طريقة عمل المنظمات غير الحكومية في العراق، وفي تحديد الاتجاهات المستقبلية. في مواجهة الهجمات، نقلت المنظمات الإنسانية الدولية مكاتبها وكادرها البشري رفيع المستوى إلى الكويت والأردن، حيث تباشر عملها الذي بات يوصف أنه «تحكم عن بُعد».

إنّ مصطلح «إنساني» (Humanitarian) بحد ذاته يمكن أن يكون موضوع انتقاد. في أواخر الستينيات وعلى امتداد السبعينيات أصرّ الناشطون الفلسطينيون على أن اللاجئين لم يكونوا مسألة إنسانية بل قضية سياسية؛ واستُخف بعمليات التدخل للمساعدة الإنسانية التي على الأغلب خُلطت مع العمل الخيري، على اعتبار أنها تنزع الطابع السياسي عمّا كان في الأساس مسألةً سياسية. في الأحوال كلها، وحتى يومنا هذا، يصرّ الفلسطينيون على أن التسجيل في «الأونروا» ونيل بطاقات الإعاشة فعلٌ يشير إلى المسؤولية الدولية تجاههم، ويشكل اعترافًا بخسارتهم[41].

رافق الاحتلال الأميركي صمتٌ مقلقٌ لا يكاد يصدق في شأن مأساة ملايين العراقيين. لم يعترف الرئيس بوش آنذاك علنًا لا باللاجئين ولا بالأشخاص المهجرين داخليًا. في حين احتلّت الأنباء اليومية للحرب صدارة الأخبار، وكانت مأساة اللاجئين والمهجرين في الوقت ذاته إحدى أقل الأزمات الإنسانية استحواذًا على التغطية الإعلامية منذ عقود. كان من شأن الاعتراف بأكثر من أربعة ملايين مهجر عراقي أن يعني تسليمًا بالعنف الذي فاق الخيال والفوضى التي ولّدها الاحتلال، وإقرارًا بأن الأمر لم يقتصر على خسارة الحرب، بل إن هذه الحرب أطلقت العنان أيضًا لأزمة إنسانية هائلة تتحمل الولايات المتحدة مسؤوليتها الرئيسة. تعرض مالكي[42] التناقض بين التعميم

(41) Peteet, *Landscape of Hope*.

(42) L. Malkki, «Speechless Emissaries: Refugees, Humanitarianism, and Dehistoricization,» *Cultural Anthropology*, vol. 11 (1996), pp. 386-387.

الواسع النطاق في القرن العشرين لـ«الصورة البصرية المرئية للاجئين» ـ كنوع من «نمط معرفي متحرك عنهم» و«أداة رئيسة في بلورة خيال اجتماعي عابر الأوطان في شأن حالة اللجوء» من جهة، وندرة السرديات المتعلقة باللاجئين من جهة ثانية. مع ذلك، لا يوجد في الغرب، وتحديدًا في الولايات المتحدة، إلا عددٌ قليل من الصور البصرية لمهجرين عراقيين أو لاجئين فلسطينيين أو لهؤلاء المحتجزين في المعازل، وتكاد أصواتهم تكون غير مسموعة، بل غائبة. يمكن إقامة مقارنة مذهلة بين المهجرين من كوسوفو والعراقيين الأكراد الذين هُجروا في عام 1991، وأخيرًا المهجَّرين من دارفور[43]. تمّ التعاطي مع دارفور باعتبارها أزمة لاجئين كلاسيكية من أزمات القرن العشرين. لماذا؟ لأن خطر هجرة أبناء دارفور بأعداد كبيرة إلى الغرب ليس كبيرًا، وفي ظل خطاب «الحرب على الإرهاب» فإن النظام السوداني الذي يوصم أنه «عربي» و«إسلامي» مسؤول، ما يجعل من توزيع اللوم والمساءلة أمرًا منطقيًا من وجهة نظر «الحرب على الإرهاب»، ويجعله أمرًا مقنعًا من وجهة النظر السياسية. غطت حملةٌ من الصمت والتعتيم على الفلسطينيين المحاصرين خلف الجدار، وعلى تفكيك العراق، وتشتيت فئة كبيرة من سكانه، وإعادة هندسة خريطته الجغرافية الاجتماعية، بشكل يكاد يكون غير مسبوق.

خلاصة

تتصرف الولايات المتحدة وإسرائيل والدول العربية بطرائق تهدف إلى الحد من أعداد اللاجئين. تولّد سياسات الإغلاق والإقفال الإسرائيلية مهاجرين و/ أو أشخاصًا مهجرين داخليًا، سيتم الادّعاء أنهم غادروا بمحض إرادتهم. لا يزال المهجرون العراقيون اللاجئون غير مُعترَف بهم كلاجئين في المنطقة ولدى الإدارة الأميركية. قد تكون إعادة اللاجئين إلى وطنهم الحل الأمثل لأزمات اللجوء. لكن حتى اليوم في الشرق الأوسط لم يُبحث جديًا في إعادة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم من المجتمع الدولي. ومن الواضح

(43) من أجل نظرة ذات طابع تحقيقي عن مكانة الحملات من أجل دارفور في الولايات المتحدة، انظر: M. Mamdani, «The Politics of Naming: Genocide, Civil War, and Insurgency,» *London Review of Books*, vol. 29 (8 March 2007).

أن جهد المفوضية السامية لإعادة توطين اللاجئين العراقيين لا يزال حتى الآن من دون أفق، ومن دون ضخٍّ مكثف للمساعدة، ربما تكون القدرة الاستيعابية للأردن وســورية وصلت إلى ذروتها. حينها، يُطرح السؤال في شأن قدرتهما سياسيًا على استيعاب لاجئين جدد. في عام 2007 استقبلت الولايات المتحدة عــددًا قليلًا منهم يُقدَّر بـ 7000 لاجئ، بينمــا وافقت الدول الأوروبية على اســتقبال عدد أكبر نسبيًا، لكن الأعداد التي استوعبت لم تكن كافية لإحداث فارق كبير بالنسبة إلى الأعداد المتزايدة للاجئين العراقيين.

يمثل المهجّرون العراقيون رمزًا للفسيفســاء المتخيلة وللكارثة الإنسانية التي ولّدتها. إنّ الشــكل المكانــي للتهجير العراقي والاســتجابات وردات الأفعال عليه تُنبئ بولادة اتجاهات جديدة في سياسة اللجوء. إن عدم الاعتراف بالتهجير العراقي يشــير إلى إعادة تعريف المصطلح بشــكل متزايد، ما يؤدي إلى تقليص حق اللجوء والحماية والمساعدة. بكلام آخر، سيتضاءل أكثر فأكثر عدد الأشخاص القادرين على طلب اللجوء.

يشــدد زيتر[44] على أنّ فئة اللاجئين تتضــاءل وتُصبح مع الوقت «حالة مقدّرة عاليًا» وجديرة بالســعي للحصول عليها. يبدو العمل جاريًا على إيجاد وســائل مكانية جديدة عدا عن المخيمات والملاذات الآمنة. أكثر من ذلك، ربمــا لن يكون هناك أماكن خاصة بالمهجريــن فيما هم يذوبون في المناطق الحضرية المحيطة مع اعتراف قليل بوضعهم، هذا إن وُجدَ مثل هذا الاعتراف. من شــأن عدم الاعتــراف هذا أن يُخفت صوت اللاجئيــن ويجعل الأطراف المعنية المفترض أنها تتحمل المسؤولة عنهم غافلة عن احتياجاتهم. قد يكون غياب الاســتجابة المنسَّــقة والمتناغمة للأزمة الإنســانية العراقية مؤشرًا إلى التحول التدريجي من الاهتمام بحقوق اللاجئين، إلى تغييبهم بشــكل متزايد وإقصائهم على أســاس انتقائي. في حين لا يــزال بعض المهجرين مغيّبًا ولا تكاد تُســمع أصواتهم (العراقيون والفلســطينيون والصوماليون... وآخرون)، وذلك مقارنة مع غيرهم من اللاجئين الذين يحتلون صدارة المشــهد بشــكل مرئي (سكان كوسوفو ودارفور).

---

(44) Zetter, p. 16.

الفصل الثاني

إدارة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسورية (نهر البارد واليرموك)(*)

ساري حنفي

مقدمة

تصوّر بعضُ المنظمات الإنسانية وبعضُ الفاعلين السياسيين المخيمات باعتبارهـا أماكنَ مكتملةً وجاهـزةً للتعامل مع اللاجئين. لكن حين تُصبح المخيمات الفضاء الموقت للاجئين الذين يسكنون فيها منذ أكثر من ستين عامًا، مثل حالة اللاجئين الفلسطينيين طويلة الأمد، تتحوّل المخيمات حينها إلى مناطق عشوائية يصعب حكمها.

يُحاول هذا الفصل أن يوضح العلاقة بين السلطة والسيادة والفضاء العام في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسورية من خلال دراسة أساليب الإدارة داخل المخيمات. تُحيل عبارة «أساليب الإدارة» (Mode of Governance) إلى كيفية إدارة المخيم في ما يتعلق بالعلاقات مع السلطات القانونية للدولة المضيفة والبلديات المحيطة بالمخيم، والعلاقات بين المجموعات داخل المخيمات وطريقة حل النزاعات والمشكلات اليومية. يعرّف «برنامج الأمم المتحدة الإنمائي» (UNDP) «الإدارة» بأنها الاستقلالية تجاه المؤسسات الرسمية وغير الرسمية منها: «إنّ الإدارة هي ممارسة النفوذ الاقتصادي والسياسي والإداري

(*) أشكر مركز عصام فارس في الجامعة الأميركية في بيروت الذي أمّن تمويل هذا البحث. وأتقدم بالشكر الخاص إلى نزار شعبان لإجرائه جزءًا من المقابلات في مخيم نهر البارد.

لإدارة شؤون أي دولة في المستويات كلها. يتضمن ذلك تقنيات ومسارات ومؤسسات تُعبّر من خلالها المجموعات والمواطنون عن مصالحهم، ويُمارسون حقوقهم القانونية، ويُنفّذون واجباتهم ويتوسطون في حل خلافاتهم»[1].

يؤكد هذا الفصل أهمية الجانب غير الرسمي من الإدارة الذي استوحي من مفهوم فوكو في شأن «الحاكميات» (Governmentalities)، أي «كيف نُفكر تجاه حكم الآخرين وحكم أنفسنا، من خلال مجموعة من السياقات بالغة التنوع»[2]. هكذا يزوّدنا هذا المفهوم بأداة تحليلية إضافية تساعدنا في فهم السلطة كأمر يُوزّع بدلًا من أن يكون مُسقَطًا من الأعلى.

يسعى هذا الفصل إلى إعادة دراسة مسألة الإدارة، لا من الزاوية الأمنية، بل من زاوية العزل والفصل (Segregation). إذ أصبح العزل أو الفصل مفهومًا مركزيًا في نقاشات التركيز المكاني للخطر الاجتماعي، وفي شأن الإدارة المحلية/ المدينية. وأجادل هنا في أنّه بينما اتخذت السلطات السورية قرارًا استراتيجيًا منذ عام 1948 لدمج المخيمات الفلسطينية في نسيج المدن المحيطة بها، فعل لبنان العكس تمامًا. اعتُبرت المخيمات في لبنان «جزرًا أمنية»، وعوملت بوصفها فضاءات استثناء ومختبرات تجريبية للسيطرة والمراقبة.

بينما نبحث في طريقة إدارة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وسورية سنركز على مخيم نهر البارد (في شمال لبنان) ومخيم اليرموك (في دمشق). ويرتكز هذا الفصل بشكل أساس على العمل الميداني والملاحظات المباشرة والمقابلات مع قادة المخيم وسكانه، التي أجريتها في مخيم نهر البارد وغيره من مخيمات لبنان بمساعدة فريق بحثي في الفترة 2008-2009، وفي مخيم اليرموك بين آذار/ مارس وتموز/ يوليو 2009.

---

(1) United Nations Development Programme (UNDP), *Governance for Sustainable Human Development* (New York: UNDP, 1997), pp. 2-3.

(2) M. Dean, *Governmentality: Power and Rule in Modern Society* (London: Sage Press, 1999), p. 212.

للمزيد من التفصيلات عن تمظهر نوعي الإدارة، انظر: S. Hanafi and T. Long, «Governance, Governmentalities, and the State of Exception in the Palestinian Refugee Camps of Lebanon,» *Oxford Refugee Studies*, vol. 23 (2010), pp. 134-159.

إدارة المخيم: فاعلون عدة

يؤدي عددٌ من الفاعلين دورًا في إدارة مخيمات اللاجئين الفلسطينيين. في سورية، تسيطر الدولة على المخيم بإحكام، عبر أجهزة معينة: «الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب» (GAPAR). وعلى العكس من السيطرة التقليدية للدولة في سورية على المناطق العشوائية، ومن ضمنها المخيمات، يختلف الوضع في لبنان كليًا، حيث توجد شبكة معقدة من بُنى السلطة (في المخيمات) تتألف من لجان شعبية ولجنة أمنية وموظفي «وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة» (الأونروا) ووجهاء المخيم والفصائل السياسية والاتحادات والتنظيمات الشعبية التابعة لمنظمة التحرير الفلسطينية (عمال، نساء، مهندسون... إلخ) والمنظمات المجتمعية القاعدية[3] والمنظمات غير الحكومية[4] ورابطة علماء فلسطين (ائتلاف من الأئمة المقربين من حركة حماس). وتختلف أهمية هذه القوى من مخيم إلى آخر، ومن منطقة إلى أخرى. في كل مخيم يفرض القادة تدابير تتغير باستمرار، وتكون نتيجة التغيير الدائم في ميزان القوى بين المجموعات المختلفة تلك. لكن اللجنة الشعبية تبقى من بين أكثر أجهزة الحكم المحلي أهميّة في مخيمات لبنان. ومن المهم ملاحظة أن توصيف اللجان بأنها «شعبية» قد يكون مضللًا لأنّ أعضاءها ليسوا منتخبين، لكنّه يعكس قوة إحدى المجموعات أو الفصائل مقابل الأخرى. تلخص الجداول (2-1) و(2-2) مختلف الفاعلين في عملية إدارة المخيمات وأهميتهم، بحسب تصنيف من أجريت معهم المقابلات.

بدلًا من وجود حاكم واحد، تُدار المخيمات من خلال نسيج من عدد من الحكام بشكل جزئي. يتضمن ذلك الحكام الحقيقيين (السلطتين اللبنانية

(3) بعض هذه المنظمات/المراكز الاجتماعية القاعدية هي بشكل رئيس شبابية أو نسائية، وكذلك مراكز إعادة تأهيل للأشخاص المعوّقين. أنشأت الأونروا هذه المنظمات في الثمانينيات لكنها أصبحت اليوم شبه مستقلة تمويليًا.

(4) في عدد من المخيمات، يعتبر الدور الاجتماعي للمنظمات غير الحكومية أهم من دور الفصائل السياسية. لكن بعض تلك المنظمات مرتبطة بفصائل سياسية. وعبّر بعض ممن أجريت معهم المقابلات عن مناخات من عدم الثقة تجاه المنظمات غير الحكومية. وفي غضون ذلك تؤدي حماس دورًا اجتماعيًا في المخيمات بشكل متزايد.

والسورية) وشبكة من الفاعلين الذين يُساهمون في إدارة المخيم. يصبح هذا الوضع أكثر تعقيدًا حين يؤخذ دور الأونروا بالاعتبار. هنا، أرغب في استخدام مفهوم «السيادة الوهمية/المخفية» (Phantom Sovereignty)، لوصف موقف الأونروا الحساس وتحليله في سورية ولبنان.

الجدول (2 - 1)

الفاعلون في إدارة المخيم

	سورية	لبنان
السلطة الرئيسة	اللجنة المحلية المعيّنة من «الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب»	اللجنة الشعبية المنزوعة الشرعية
السلطة الرئيسة الثانية	لجنة التنمية المعيّنة من «الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب»	الفصائل: فتح أو حماس
السلطة ـ المخفية	الأونروا	الأونروا
القوى الإسلامية	حماس واتجاهات إسلامية سورية	حماس واتجاهات إسلامية لبنانية

الجدول (2 - 2)

التطور التاريخي للفاعلين في إدارة المخيم

القادة التاريخيون	سورية	لبنان
الخمسينيات والستينيات	اللجنة المحلية و«الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب»	قبل السبعينيات: الاستخبارات العسكرية اللبنانية

يتبع

تابع

السبعينيات	اللجنة المحلية و«الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب»	منظمة التحرير الفلسطينية
الثمانينيات	اللجنة المحلية و«الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب»	الفصائل القريبة من سورية واللجنة الشعبية
التسعينيات	اللجنة المحلية و«الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب»	الفصائل واللجنة الشعبية

يُذكّرنا ميشال فوكو أن السلطة المنبثقة من ممارسة السيادة ليست المهمة، وإنما نتائج السلطة المتولّدة من تقنيات الحكم... هكذا فإن الأونروا، على الرغم من أنها لم تؤسَّس لتحكم المخيم، ولا هي تدّعي ذلك، تُعتبر الحاكم في نظر كثيرين من سكان المخيم. ويتجلّى هذا في الدور الملتبس الذي يؤديه موظفو الأونروا المسؤولون عن الخدمات، إذ يشغلون منصبًا قياديًا في التحكم بالعلاقة بالسكان في المخيمات... ففي السابق، كان بإمكان هؤلاء أن يقطعوا المعونة (الإعاشات) عن الأفراد الذين لم يستجيبوا لنظام الوكالة. وكانت الأونروا قد دأبت على تعيين هؤلاء الموظفين من داخل المجتمع بعد التشاور والحصول على الموافقة الشفوية من الزعامات القروية والعائلية. وأدّت هذه السياسة خدمةً مزدوجةً، إذ سعت الأونروا إلى اكتساب الشرعية والقبول من خلال تعيينها ممثلًا من النخبة الجديدة للمخيم ليصبح مسؤولًا عن المخيم. ومنذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين قامت الأونروا بتعيين أفراد من النخبة الجديدة في المخيم، وكذلك المتعلمين من سكان المخيم (مهندسين ومدرّسين وصيادلة...) الذين عُرف عنهم تاريخيًا أحيانًا نشاطهم السياسي وعلاقتهم الجيدة مع المجتمع[5].

(5) تجدر الإشارة إلى أن الأونروا عملت على تجنب تعيين أفراد عرفوا بانتماءات سياسية واضحة خوفًا من اعتراض إدارة الاحتلال الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

فــي المقابــلات التي أجريت لهذا البحث، أشـــار ســـكان المخيم إلى هذا الموظف، مسؤول الخدمات، بلقب «مدير المخيم»، مع أن وظيفته الرسمية تقتصر في الواقع على تسهيل الحصول على خدمات الأونروا. إلا أن انخراطه في معالجة مسائل أخرى مع اللجان المحلية في المخيم، أو جهات مسؤولة أخرى، مستخدمًا موقعه الوظيفي في الوكالة يوحي بريادية هذا الموقع. وأظهرت المقابلات بوضوح الفجوة بين الدور الذي يتوقعه منه الناس وعمله الفعلي. وينجم عن هذا الالتباس، الدور التاريخي الذي أدّاه مســؤولو الخدمات هــؤلاء، ليس بتزويدهم الخدمات للاجئين فحســب، لكن بإدارة عدد من مظاهر حياة اللاجئين وتنسيقها (أداء دور الوســيط في النزاعات التي تنشــب في الأحياء وتنســيق العلاقات مع البلديات المجاورة ومع مختلف الفصائل السياسية) أيضًا. نتيجة ذلك، يرى مديرو المخيم أنهم يحتلون مركزًا حاكميًا من دون التصرف وفقًا لذلك.

إن الالتباسَ الذي يحدث في شــأن دور مسؤولي الخدمات في المخيم دليلٌ على الالتباس في شــأن دور الأونروا عمومًا. إذ يعتبر عددٌ من ســكان المخيم، على ســبيل المثال، الأونروا واللجان الشــعبية مســؤولة عن غياب النظام في المخيمات. تســاءلت إحدى القاطنات فــي المخيم وهي تُعبّر عن غضبها تجاه لا فاعليتها (الأونروا واللجان): «إلى من يمكن أن أشتكي عندما يبني جاري طبقة ثانية وثالثة من دون أن يترك أي حيّز ملائم لبيتي؟». استخدم عددٌ من الذين أجريت مقابــلات معهم كلمات مثل الفوضى والفلتان الأمني والعشــائرية لوصف الحالة في المخيمات، ولاموا الأونروا واعتبروا تراخيها السبب الرئيس وراء ذلك.

أولًا: الحالة اللبنانية: فضاء الاستثناء[6]

سوف أعتبر التطورات الجديدة المتعلقة بالمخطط الجديد لإدارة مخيم نهر البارد نقطة الانطلاق في مناقشــة رؤية السلطات اللبنانية حيال مخيمات

(6) كتبت بعض أجزاء من هذا القسم مع إسماعيل الشيخ حسن، انظر: ساري حنفي وإسماعيل الشيخ حسن، «إعادة إعمار مخيم نهر البارد وحكمه،» مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة 20، العدد 78 (ربيع 2009)، ص 39 – 52.

اللاجئين الفلسطينيين عمومًا. وبالفعل، شكلت أزمة مخيم نهر البارد فرصة لإنشاء علاقة جديدة بين السلطات اللبنانية والفلسطينيين في الوقت الذي أظهرت فيه الفصائل الفلسطينية التقليدية الضعف في إدارة الأزمة.

في حالة نهر البارد، تتكوّن الأطراف الفاعلة من: اللجان الشعبية (المكوّنة من ممثلين عن الفصائل الفلسطينية بالمبدأ، إلا أن الأغلبية فيها لفصائل التحالف المعروفة باسم تحالف القوى الفلسطينية، وتعتبر تاريخيًا قريبة من سورية) ولجان الأحياء ومجموعة من الوجهاء البارزين ورجال الدين وبعض الجمعيات الأهلية[7]، ويشكل نهر البارد حالة خاصة للبحث في شأن كيفية قيام اللجان والهيئات والمبادرات الشعبية، إضافة إلى مجموعات المناصرة، بتوحيد الجهد للانخراط في عملية إعادة الإعمار، ما ساهم في الاضطلاع بدور أكبر في المشهد العام للمخيم. في المقابل، عمل فريقٌ لبناني بشكل أحادي على تحضير وثيقة لمؤتمر الدول المانحة الذي انعقد في فيينا في 23 حزيران/ يونيو 2008. وأظهرت الأزمة حالة الضعف والوهن التي تعانيها الفصائل الفلسطينية. وإذا ما أخذنا برأي آري كنودسن[8] القائل إن الدولة اللبنانية تستخدم ملف اللاجئين الفلسطينيين لأغراض داخلية، وبهذا تكون قد قرّرت، كما سيُبيّن لاحقًا، التأسيس لنموذج جديد من الحكم في المخيمات يقوم حصرًا على مبادئ قوى الأمن الداخلي اللبنانية القائمة على السيطرة والمراقبة، متجاهلة تمامًا المشكلات الحياتية الحقيقية في المخيم، ومن دون التشاور أو التعامل مع الأطراف الفاعلة الحالية في مخيم نهر البارد[9].

---

(7) تشمل تلك المنظمات غير الحكومية: مركزًا للبرامج النسائية يُدار من المجتمع المحلي، مركزًا شبابيًا وبعض المنظمات غير الحكومية الناشطة في مخيم نهر البارد، ومنها النجدة وبيت أطفال الصمود ومؤسسة غسان كنفاني الثقافية وجمعية خالدية الوطنية وبرنامج إعادة تأهيل المعوّقين المحلي.

(8) A. Knudsen, «Acquiescence to Assassinations in Post-Civil War Lebanon?» *Mediterranean Politics*, vol. 15 (2010), pp. 1-23.

(9) يُظهر آري كنودسن في دراسته كيف أن الخلاف السياسي اللبناني في التعامل مع الأزمة رسّخ الانقسام في المشهد السياسي الداخلي، وأنتج مقاربتيْن متناقضتيْن في فهم الكارثة وسبل حلّها. ويعتبر كنودسن أن أزمة نهر البارد استُغلت لتحقيق مكاسب سياسية، هذا لأنه يُنظر إلى «ملف اللاجئين» باعتباره مسألة سياسية حسّاسة، إذ إن القدرة على التحكم بالحوار الوطني في شأن هذا الموضوع تُعتبر مصدر قوة سياسية. ولا بدَّ من أن تنعكس مكاسب كهذه بشكل أكبر على المدن ذات الأغلبية السنّية حيث المسألة الفلسطينية تعتبر أقرب إلى الشارع السُنّي، وبالتالي فإن الظهور بمظهر القادر على التحكم بـ«ملف اللاجئين» يعتبر نجاحًا من الناحية التكتيكية. انظر الفصل السادس من هذا الكتاب.

قام فريق حكومي متخصّص بمساعدة مستشارين بتحضير وثيقة قدّمت في مؤتمر فيينا المنعقد من أجل موضوع نهر البارد في 23 تموز/ يوليو 2008.

1 ـ وثيقة فيينا

رعى مؤتمر فيينا كلٌّ من الحكومة النمساوية ولبنان وجامعة الدول العربية والأونروا والاتحاد الأوروبي. شاركت الحكومة اللبنانية جزئيًا في تجميع مواد «وثيقة فيينا» وصوغها من خلال التعاون مع لجنة الحوار اللبناني ـ الفلسطيني ومستشاريها، ومع ما عُرف لاحقًا باسم المكتب الفني لإنعاش وإعادة إعمار مخيم نهر البارد (RCC) التابع لمكتب رئيس الحكومة. وتجمع «وثيقة فيينا» بين دراسات فنية عدة كانت قد أعدّتها الأونروا ولجنة إعادة إعمار مخيم نهر البارد والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والبنك الدولي وشركة خطيب وعلمي، بهدف تقديم رؤية موحّدة شاملة لإعادة إعمار المخيم وتكلفة المشروع. وعلى الرغم من موافقة الفلسطينيين رسميًا على الوثيقة، قام الممثلون السياسيون الفلسطينيون بدور رمزي في عملية إعدادها الفعلية، نظرًا إلى افتقار منظمة التحرير الفلسطينية إلى هيئات فنية تستطيع القيام بدراسة كهذه، والمشاركة في وضعها وإعدادها. وملأت هذا الفراغ جزئيًا مبادرات متعدّدة صادرة عن منظمات أهلية فلسطينية وعن خبراء قاموا بدور فاعل في جمع البيانات والضغط من خلال وسائل مختلفة رسمية وغير مباشرة، إضافة إلى اتّباع آليات تشاركية متعدّدة. أما المضمون السياسي للجزء المتعلق بالأمن والإدارة في هذه الوثيقة فيشكّل حالة مغايرة تمامًا، إذ أعدَّت الحكومة ومستشاروها تلك المقاطع بشكل كامل وحصري، وفي غياب أي جهة أو مشاركة فلسطينية.

تقترح «وثيقة فيينا» ما يلي: «تأسيس بنية إدارة شفافة وفاعلة في مخيم نهر البارد، ويشمل ذلك تحقيق الأمن وسلطة القانون داخل المخيم من خلال الشرطة المجتمعية (Community policing)» (ص 46). وتطالب الوثيقة المانحين بتقديم الإمكانات المادية (5 ملايين دولار) من أجل: «التدريب والمساعدة التقنية لقوى الأمن الداخلي (اللبنانية) بهدف إدخال نظم الشرطة المجتمعية إلى مخيم نهر البارد» (ص 48).

تمضي الوثيقة لتُبين أن: «تطبيق مبدأ الشرطة المجتمعية داخل بيئة مخيم نهر البارد يستوجب وجود قوى أمن داخلي (لبنانية) داخل المخيم تعمل على تقليل المخاوف والحساسيات الموجودة قبل نزاع مخيم نهر البارد وبعده، فهذا النوع من ضبط الأمن يشجع على المشاركة وحل النزاعات. وإن هذه التدابير الأمنية الخاصة بمخيم نهر البارد متفق عليها مع منظمة التحرير الفلسطينية [...]. وإن بناء الثقة بين قوى الأمن الداخلي وأهالي مخيم نهر البارد سيشجع أهالي المخيم على أن يكونوا داعمين بشكل أفضل ومشجعين على التبليغ عن مشكلات المخيم والأمور الأمنية. وسيشارك ضباط الشرطة في أكثر من نشاط اجتماعي (خطط شبابية وبرامج اجتماعية) لتعزيز العلاقات مع أهالي المخيم. فالشراكة الوثيقة بين عناصر قوى الأمن الداخلي والمجتمع ستساهم في جعل مخيم نهر البارد بعد إعادة إعماره مكانًا أكثر أمانًا، وستشجع على تعميم نموذج ناجح للأمن في المخيمات الفلسطينية الأخرى في لبنان. وسيتعرف كوادر قوى الأمن الداخلي إلى التاريخ السياسي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وتدريبهم على أن يتفهموا بصورة أعمق الخصوصيات الثقافية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني. كما ستتدرب هذه الكوادر على حل النزاعات وعلى مهارات التواصل».

مع أن المجتمع المدني الفلسطيني راوده الشعور أن وثيقة كهذه كانت قيد الإعداد، فإن الوثيقة المذكورة لم تُعلن إلّا قبل أيام قليلة من بداية مؤتمر فيينا، عندما طُبعت ووزِّعت على الدول المانحة. واطّلعت الممثلية الفلسطينية في لبنان على الوثيقة في الوقت الذي اطلع عليها المانحون الآخرون. وخصّص مبلغ قيمته 5 ملايين دولار أميركي لتدريب قوى الأمن الداخلي؛ وبوشر التدريب من فريق أميركي خاص في منتصف عام 2009 بحسب ما نصت عليه «وثيقة فيينا» ومؤتمرها.

2 ـ حين تُختزل الإدارة بالأمن

على الرغم من إيجاز المقطع الخاص بالإدارة في «وثيقة فيينا»، لكن يعكس بوضوح استمرارية وتعزيز منهجية التعامل مع المخيمات من زاوية أمنية، حيث وضع صانعو السياسة اللبنانيون ومستشاروهم، من دون استشارة

الأهالي، التصوّر الموجود في الوثيقة، وسوّقت الوثيقة تحت شعارات الشراكة والشـرطة المجتمعية. فمن المعروف أن مفهوم الشـرطة المجتمعية وشرطة الأحياء يقـوم، مثلما تطبق في بعض الدول، على أسـاس أن تفاعل الأهالي ودعمهـم عاملان مسـاعدان في ضبط الجرائـم والتعرّف إلى المشـبوهين واحتجاز الإرهابيين وإبلاغ رجال الشـرطة بالمشكلات التي تحدث. وبما إنه لم يسـبق الوثيقة أي تشـاور مع المجتمع أو أي طلب للتعاون، فسّـر بعضُ المشـاركين في المقابلات معنا في نهر البارد أن المخطط هو شـرطة «ضد الإرهاب» (Counter in surgency policing) وليس له علاقة بالشرطة المجتمعية. واقتـرح بعضُهم الآخـر أن هذا النوع من توفير الأمـن لا يمكن تطبيقه على مجتمع لاجئ محروم من حقوقه المدنية الأساسية.

أظهرت المقابلات المكثفة التي أجريناها مع السـكان أن الجزء المتعلق بالإدارة من «وثيقة فيينا» أدّى إلى ردة فعل قوية وسـلبية في أوساط المجتمع المحلي. ونشـرت عريضـة موجّهة مباشـرة إلى رئيس الـوزراء آنذاك فؤاد السنيورة من المئات من سكان المخيم[10]. أوضحت العريضة وبشكلٍ واضح رفـض الموقعين اقتصار اهتمام الحكومة على الجانب الأمني في التعامل مع المخيم، وكذلك رفض سياسـة الحكومة المتعلقة بالإدارة. وبسـبب التبعات السياسـية لوثيقة فيينا تضررت أي احتمالات شـراكة أو نقاش مع المجتمع المحلي في المستقبل. وأخيرًا، على الرغم من أن «وثيقة فيينا» توضح بشكل رسـمي أن صوغها تمّ بالتعاون مع منظمة التحرير، إلا أنّه لم يكن هناك فعليًا أي تفاهم أو توافـق بين مختلف الفصائل داخـل المنظمة على الاقتراحات الـواردة فيها بخصوص السياسـات. وانتظرت المنظمة حتى أيلول/ سـبتمبر 2009 لتعي ما حصل، حين شكلت فريقًا قويًا برئاسة مروان عبد العال الذي طلب تغيير قواعد اللعبة من أجل شراكة شفافة.

تعالجُ «الوثيقة» في الرؤية ووجهة النظر مخاوف الأجهزة الأمنية اللبنانية فحسب. على سـبيل المثال، غُيّبت اللجنة الشـعبية بشكل ملحوظ كمحاور لـ«الشرطة المجتمعية». واختزلت الوثيقة واقع ما قبل نشوب الأزمة، وقفزت

---

(10) نُشرت في صحيفتين يوميتين: الأخبار، 24/ 1/ 2009، والسفير، 24/ 1/ 2009.

عن مختلف الفاعلين الذين أدّوا دورًا حينها، إضافة إلى اللجنة الشعبية، مثل مجموعة الكفاح المسلح واللجنة الأمنية والفصائل السياسية واللجان المحلية والوجهاء والاتحادات المهنية المختلفة والمنظمات غير الحكومية المحلية، وبكلمات أخرى الهيئات كلّها التي تفاعلت وتنافست من أجل المصلحة العامة للمخيم.

من الواضح وجود مشكلات كبيرة في هذا النمط من الإدارة الرسمية وغير الرسمية في المخيمات تتضمن صراعات وممارسات فساد، لكن هذا الأمر لا يبرّر استبعاد هؤلاء الفاعلين المحليين. إن إنشاء شراكة حقيقية فلسطينية ـ لبنانية يجب أن ينطلق من الاحترام وبناء وتطوير البنى السياسية والاجتماعية المحلية في المخيم، وذلك من أجل تطوير آليات تفاعل مع اللبنانيين تكون واضحة وشفافة. ولا يمكن التوصل إلى مثل هذه الشراكة من خلال تعليم ضباط قوى الأمن الداخلي اللبنانية «التاريخ السياسي للاجئين الفلسطينيين في لبنان... والخصائص الثقافية والاجتماعية»، مثلما ورد في «وثيقة فيينا».

الأكثر أهمية في الواقع، اعتبار أن تطبيق الأمن يعني ببساطة مجرد إحضار فرقة شرطة «جديدة». هذا في حين أن البحوث المتعلقة بعمليات إعادة الإعمار ما بعد الحرب[11] والتجربة الحقيقية لهذه العمليات تعزز الحجة القائلة إنّ الأساس المتين لعملية إعادة إعمار ناجحة ما بعد الحرب يتضمن إعادة بناء البيئة المكانية، وإعادة إطلاق الدورة الاقتصادية، وتأسيس لجان للحقيقة والمصالحة، وإرساء أسس ومبادئ الإدارة الجيدة. من خلال مثل هذه المقاربة الكلية يمكن لمخيم نهر البارد أن يتخطى التحديّات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي يواجهها في مرحلة ما بعد الأزمة، كذلك يمكن من خلالها إرساء علاقة فلسطينية ـ لبنانية مُستدامة. لكن بدلًا من ذلك فإن ما حصل كان الحفاظ على الوضع السابق للأزمة والمتمثل في: الحواجز الاعتباطية والأسلاك الشائكة والرقابة على حركة الدخول والخروج من المخيم من خلال طلب أذونات لكل سكان المخيم الفلسطينيين واللبنانيين.

(11) GTZ, «Promoting Good Governance in Post-Conflict Societies,» (Unpublished Report, Commissioned by Ministry for Economic Cooperation and Development, 2004).

بعد فترة قصيرة من انتهاء المعركـــة، وافق مجلس الوزراء على بناء قاعدة عســكرية على تخوم المخيم القديم. في شـــباط/ فبراير 2009 أصدر المجلس مرســومًا جديدًا لبناء قاعدة بحرية على شاطئ المخيم. واستمرت لجنة الحوار اللبناني ـ الفلســطيني وقــوى الأمن الداخلي بالترويج لبناء مخفر للشـــرطة في المخيم القديم. ولرسم صورة أوضح، فإن الكثافة السكانية في المنطقة المذكورة تُعتبَــر الأعلى في العالم، مع 1700 مبنى محشــور فــي 190000 متر مربع، ويعيش فيها 20000 لاجــئ. كان هناك خيارات أخرى، أكثر معقولية واحترامًا للمجتمع المحلي، خيار وضع مخفر الشرطة على تخوم المخيم مثلًا، لكن هذا القرار رُفض من الحكومة اللبنانية ومن لجنة الحوار اللبناني ـ الفلسطيني. ويبدو الأمر بيانًا سياســيًا لتأكيد ســلطتهم (الحكومة واللجنة) المطلقة على المخيم. الدول الأخرى التي تستضيف لاجئين فلسطينيين تفضل إبقاء مخافر الشرطة على تخوم المخيمات، ففي عمّان/ الأردن بعد الإصرار على بناء المخفر في وســط المخيم عادوا ونقلوه إلى طرف المخيم بسبب إحراقه المتكرر من السكان.

أدخل اقتراح مؤتمر فيينا بشكل أحادي فاعلًا جديدًا في المخيم، والسؤال الأســاس هنا، لماذا يجب إدخال الشــرطة اللبنانية إلــى المخيم؟ ولماذا تمّ تخطي الاتفاقات الموقعة؟ إذا كانت مهمة الشرطة محاربة الجريمة، فإنّ مخيم نهر البارد لم يكن غيتو موبوءًا بالجريمة، والجرائم كلها التي حصلت هناك تمّ احتواؤها، وحوكم المخالفون للقانون. إذا كانت الشــرطة تعني السيطرة على قوات «فتح الإسلام»، يمكن للمرء حينها أن يتساءل لماذا فشلت قوى الأمن الداخلي اللبنانية والجيش في توقيف مجموعة مسلحة كانت مكاتبها وقواعدها ومراكز تدريبها ومنازلها موجودة بشــكل أســاس خارج حدود المخيم، في مناطق لبنانية تحت السيطرة، قبل اندلاع المعارك. ليس القصدُ اتهام السلطات اللبنانية بما حدث، لكن التركيز على حقيقة أن أمن المخيم ليس نتيجة غياب قوات الشرطة اللبنانية. إحدى أبرز المشكلات المتعلقة بالأمن والشرطة طبيعةُ التنســيق وآلياته بين الأطر الفلســطينية وأجهزة الدولة اللبنانية، في ما يتعلق بالمخيم وجــواره. منذ انتهاء مفعول اتفاق القاهرة (1969)، بقيت شــروط التعاطي بين الطرفين مبهمة في أفضل حالاتها. المخيم فضاء معلق قانونًا وفي حالة استثناء، حيث يخضع لحكم الاستخبارات العسكرية.

أ ـ نزع الشرعية عن اللجنة الشعبية

لم يكن نزع شرعية اللجنة الشعبية الذي قامت به الدولة اللبنانية ممارسة أو سياسة جديدة، إذ أظهرت المقابلات التي أُجريت مع أعضاء اللجنة الأمنية في مخيم نهر البارد غياب الغطاء السياسي الخارجي لهم، وكشفت عن كيفية تعاطي الاستخبارات العسكرية اللبنانية معهم باعتبارهم مجرد مخبرين ومنفذين لأوامرها. قال أحد أعضاء اللجنة: «حين يقع أحد ساكني المخيم في مشكلة، أو يعتدي على شخص آخر، وتقوم اللجنة الأمنية بسجنه، يمكنه أن يقيم دعوى قضائية أو يهرب ليصبح في حمى الدولة. سُجنت ثلاث مرات من الحكومة... أنا أعمل من أجل شعبي! لا مشكلة لدي طالما أنا أخدم شعبي. لكن حين تعمد الدولة سجني ثلاث مرات بسبب شكاوى، فحينها ماذا أفعل؟ ذات مرة ادّعى سارق عليّ وسُجنت بسبب ذلك».

يبدو واضحًا دور الدول اللبنانية في إيجاد فراغ أمني داخل المخيم من خلال إضعاف البنى الأمنية المحلية. تستخدم الاستخبارات العسكرية اللبنانية وقوى الأمن الداخلي اللجنة الأمنية حين تكون بحاجة إلى خدماتها، مثل تسليم أشخاص معينين إلى السلطة، لكنها في المقابل لم تمنحها الاعتراف اللازم أو الموارد الضرورية باعتبارها قوة بلدية محلية. لا تزال قوى الأمن الداخلي تلجأ إلى تجنيد «مخبرين» محليين يستخدمون علاقاتهم مع الأجهزة الأمنية للتأثير والترهيب. بعد هذه الأزمة في مخيم نهر البارد زادت تلك الممارسات، واستهدفت بشكل محدد الشباب المحرومين.

أظهرت دراسات ميدانية أُجريت في مخيمات عين الحلوة والبداوي ونهر البارد أن غياب لجنة شعبية تتمتع بشرعية عائقٌ كبير. تاريخيًا، كانت اللجان الشعبية تعتمد على الدعم السياسي والمالي لمنظمة التحرير الفلسطينية والفصائل السياسية المختلفة. لكن ومنذ انتقال قيادة المنظمة من لبنان إلى تونس في عام 1982، أصبحت مواردها المالية قليلة مع مرور الوقت. هكذا، ومع تحوّل المخيمات إلى واحدة من المناطق الأكثر كثافة سكانية في العالم فقدت اللجان الشعبية تدريجًا قدرتها على التعامل بشكل فاعل مع المخيمات وساكنيها.

لا تأتي «وثيقة فيينا» على ذكر توفير الموارد أو بناء القدرات أو المساعدة في تقوية دور اللجان الشعبية. في مخيم نهر البارد، لا يمكن للجنة شعبية مجردة من القوة سوى تأدية دور رمزي في إعادة الإعمار التي يشارك فيها بشكل رسمي ومباشر مجموعة من المنظمات غير الحكومية الدولية ووكالات التنمية ووكالات الأمم المتحدة ووكالات حكومية.

في شباط/ فبراير 2009 أطلقت منظمة تعاون إيطالية (International Habitat) مشروع ربط نظام الصرف الصحي في مخيم نهر البارد الجديد بشبكة بلدة المحمّرة المجاورة. عقدت لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني اجتماعات عدّة من دون إقصاء اللجنة الشعبية التي دُعيت في نهاية المفاوضات إلى التوقيع، لكنها رفضت. واشتكى بعضُ قادة المجتمع المحلي من أنّ عددًا من المشروعات التي تقترحها مكاتب التعاون والمنظمات الدولية لا تتلاءم مع لائحة الأولويات في المخيمات. في عدد من الحالات، يكون الدافع وراء بعض المشروعات اعتبارات تقنية، مثل نوع الخبرة المتوافرة لدى مكاتب التعاون هذه، أو قدرتها على إنفاق منح صغيرة لا تُغطي كلفة مشروعات بنى تحتية كبيرة. في حالة أخرى، اقترحت منظمة تعاونية إيطالية تأمين تجهيزات صرف صحي للتخلص من النفايات، حيث يتشارك في المشروع بلدية المحمرة واللجنة الشعبية في مخيم نهر البارد. لكن بما أنّ اللجنة لا تتمتع بشخصية قانونية في القانون اللبناني، لم يكن ممكنًا تحضير العقد للملكية المشتركة[12].

عدا عن النقص في وسائل العمل المتاحة، فإنّ غياب الخبرة ونزع الشرعية الممنهج عن اللجنة الشعبية من الدولة اللبنانية يجعلها تعاني مشاكلات أساسية على مستوى التمثيل. في الستينيات والسبعينيات والثمانينيات كان معظمُ اللاجئين ملتزمًا بحزب أو فصيل سياسي ما، وكانت تتوافر لدى اللجان الشعبية إلى حدٍ ما عملية ديمقراطية تنتخب بموجبها قاداتها. كانت اللجان الشعبية تضم أشخاصًا من الفصائل السياسية المختلفة في كل مخيم، وبالتالي كانت تمثل سكان المخيم. أكثر من ذلك، كان هناك

(12) في نهاية الأمر، رفضت اللجنة الشعبية أن تكون شريكًا في المشروع. والسبب الرئيس كان اقتناعها بأنّ مشروعات مماثلة تهدف إلى تقويض سلطتها وتعزيز موقع البلدية.

عضويــة مخصصة لعضو من الاتحادات الشــعبية وآخر مــن نقابات المهن الحرة، مثل مهندس أو معلم. لكن مع التهميش الشديد للفصائل وسياساتها والتقليــص الكبير في أعداد المنتســبين إليها، لم تعد اللجان تمثل ســكان المخيم بشــكل ملائم، وأصبحت شــرعيتها مقوّضة مــن داخلها. ومؤخرًا، أُسســت لجنة في مكتب منظمة التحرير في بيروت لإصلاح اللجان الشعبية في لبنان، ووضعت خطة مبدئية لذلك.

ب ـ نقد السيادة المبنية على الأمن

على الرغم من أنه يُمكن وبكل سهولة مقارنة المخيمات في لبنان بالمدن في ما يتعلق بحجم الســكان (بين 10000 و80000 شخص)، لكنّها خلافًا للمدن تُــدار المخيمات من دون بنى بلدية. وتبيّــن لنا من خلال المقابلات كيف يســتخدم الناس أحيانًا تعابير وكلمات تعني العشــوائية والفوضى. قال ضابط رفيع المستوى في قوى الأمن الداخلي «المخيمات ليست من مسؤولية الدولة اللبنانية». يقال ذلك في الوقت الذي يستبعد فيه سكان المخيمات من مجال التخطيط البلدي وتأمين الخدمات في حين يتم شــملهم في موضوعي الأمن والضرائــب[13]. هذا النوع من التطبيق المتناقض للقانون يميّز فضاءات الاســتثناء، خصوصًا في كشــف كيف تُحدد بنى الســلطة العلاقة بين فضاء المخيم وفضاء المدينة. وبينما يتمتــع اللاجئون، وفق اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين، بحق العمل من دون الحصــول على إجازة عمل، يُمنع اللاجئون الفلســطينيون في لبنان من ممارسة أكثر من 70 مهنة، ويُطلب منهم الحصول على إجازة عمل حتى من أجل ممارسة المهن اليدوية[14].

بعــد أكثر من ســتين عامًــا وثلاثة أجيــال، لا يمكن اعتبــار اللاجئين الفلسطينيين في عداد فئة «الأجانب» التي تتألف في لبنان من مهاجرين موقتين. وبعــد أن اختُــزِل وضعهُــم إلــى مجــرد أشــخاص بحاجــة إلــى مأوى وطعــام، انتقلت عمليــة إدارة حياتهم العارية (Bare Life) إلى أيدي الشــرطة

(13) يدفع الفلسطينيون الضرائب المتعلقة بالتجارة، ورسوم العمل، مثل أي مواطن لبناني.

(14) لا تنطبق اتفاقية عام 1951 على اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في مناطق عمليات الأونروا بموجب المادة 1D من الاتفاقية [المحرر].

والجيــش من جهة، وإلى منظمة غوث غير سياســية، مثل الأونروا، من جهة أخرى. حافظت الدولة اللبنانية على الوضع القائم (Status quo) بشــكل معين من خلال اللعب على ثنائية الشمول/ الاستبعاد أو الضم/ الإقصاء (Inclusion / Exclusion)، وتداخل القانوني بالسياسي... والعكس صحيح. إذًا، بينما يُستبعد اللاجئون الفلسطينيون من نظام الامتيازات والحقوق، يُشمَلون في نظام الأمن باعتبارهــم رعايا يخضعون للســيطرة والمراقبة الدائمة، تحت ســتار إلزامية القانون والضرورة السياســية. أكثر من ذلك، صدّقت الدولة اللبنانية القوانين الإنســانية الدولية، وكذلك مراســيم جامعة الدول العربية التي تتعلق بقوانين حقوق الإنسان، لكن عندما يتعلق الأمر باللاجئين الفلسطينيين تنتهك اللبنانية هذه القوانين والقواعد القانونية وتتجاهلها في أحســن الأحوال. تطبقُ الدولة اللبنانية حالة الاستثناء بالوسائل كلها، وتحديدًا من خلال اللجوء إلى القانون، وبشــكل أساس عبر تقديم المسائل السياســية على أنها قانونية. وعندما نشط اللاجئون الفلســطينيون وطالبوا بمنحهم الحقوق المدنية الأساســية بوصفهم لاجئين، ادّعت الحكومة أن المســألة لا تتعلق بالقانون، بل بالبنية السياســية للبلد، وبالتوازن الدقيق بين المجموعات الطائفية.

في الوقت الذي يجب أن تكونَ فيه مسألة الإدارة في المخيمات جزءًا من مسؤولية الدولة اللبنانية، لا يمكن القيام بذلك من دون سكان المخيم والمنظمات واللجان والفصائل والشــبكات. ومن المفهوم أن تأسيس بنى تمثيلية حقيقية ليس طموحًا سهلًا بالنسبة إلى شعب يعيش قسم منه تحت الاحتــلال، بينما يعيش القســم الآخر في الشــتات، في عــدد من الدول المضيفــة. وفيما لا يوجد أي حلول أو نماذج محددة وواضحة، وأن قدرًا كبيرًا من الموجود على الأرض تشــوبه العيــوب، إلا أنه يوجد أيضًا إرث غني من الممارســات داخل المخيمات يمكن التعلم منها، أو البناء عليها والانطــلاق منها. بعد كارثة كبرى مثلما حــدث في مخيم نهر البارد، كان يؤمل أن يكون هناك دافع جدي لتقويم واعٍ لسياســات وممارسات سابقة (وحالية)، وتحقيق دقيق يتناول الظروفَ التي أدّت إلى الأزمة. لسوء الحظ، لا لجنة الحوار ولا الدولة اللبنانية مســتعدتان للاعتــراف بحقيقة التمييز المؤسســاتي والقانونــي الممارس ضد الفلســطينيين. وإلى أن يُســاوى

الفلسطينيون باللبنانيين، لا يمكن أن يكون هناك تعاون أو شراكة، وبالتالي سيصبح تدمير مخيم البارد ببساطة فصلًا كارثيًا آخر من فصول الوجود الفلسطيني الصعب في لبنان.

شكّل تأسيس لجنة الحوار اللبناني ـ الفلسطيني في عام 2005 خطوة إيجابية أولى بعد سنوات من الصراع، وذلك من أجل محاولة وصل ما انقطع بين الطرفين[15]. لكن في السنوات التي انقضت منذ عام 2005 لم تقم الدولة بأي تقدم ملحوظ في هذا المجال. إنّ الخلل الكبير في الدولة اللبنانية ـ التي شهدت في السنوات الماضية تظاهرات واحتجاجات كبيرة وحربًا شنّتها إسرائيل وعنفًا مذهبيًا وحكومة تمت مقاطعتها وخلافات سياسية وفراغًا رئاسيًا وحكومتين مثيرتين للجدل ـ منعها من المبادرة إلى إصلاح مطلوب بشدة في سياساتها. وعلى العكس من ذلك تركت الفلسطينيين بيد الأونروا لتطعمهم، والجيش ليراقبهم حتى يجد البرلمان، أي الجسم الحكومي الوحيد القادر على تشريع إصلاحات ذات معنى، الوقت الملائم للتدخل في الموضوع.

للأسف، يشير الوضع في المستقبل المنظور إلى أن الدولة اللبنانية ستستمر في استثناء الفلسطينيين من الحقوق والامتيازات التي يجب أن يتمتعوا بها باعتبارهم مقيمين في لبنان، في الوقت الذي تعتبرهم تهديدًا أمنيًا، وكـ«شيء» يجب احتواؤه وتعريضه لأشد أنواع السيطرة والمراقبة. نتيجة ذلك، ستستمر التوترات بين اللبنانيين والفلسطينيين في التصاعد، وستستمر الفصائل في نضالها داخل المخيمات، و«حالات الاستثناء» تلك ستبقى تشكل تهديدًا للسيادة والأمن اللبنانيين. وهذا الوضع أشارت إليه بجدارة «مجموعة الأزمات الدولية» (International Crisis Group) في تقريرها الحديث تحت عنوان «تعزيز الاضطراب وعدم الاستقرار»[16].

---

(15) R. Brynen, *Building a Better Relationship: Palestinian Refugees, Lebanon, and the Role of the International Community* (Canada: International Development Research Centre (IDRC), 2009).

(16) S. Atrache, «Nurturing Instability: Lebanon's Palestinian Refugee Camps,» Middle East Report no. 84 (2009). <http://www.crisisgroup.org/en/regions/middle-east-north-africa/israel-palestine/084-nurturing-instability-lebanons-palestinian-refugee-camps.aspx>.

على الرغم من ذلك، سيستمر الفلسطينيون في لبنان في التكيف بطرائق مميزة من خلال العودة إلى تاريخهم المشترك وتجربتهم المشتركة باعتبارهم لاجئين ومن خلال اللجوء إلى القوة المحفزة للوطنية الفلسطينية، ومن خلال الاعتماد على القيم والأعراف الأخلاقية والمعنوية القوية التي دعّمها الخطاب الإسلامي في السنوات الماضية، ومن خلال ذلك كله سيتمكنون من إدارة شؤونهم بأفضل طريقة ممكنة في غياب أي حكومة حقيقية وشرعية.

ثانيًا: الحالة السورية: مخيم اليرموك كفضاء طبيعي

على عكس لبنان، يتمتع اللاجئون الفلسطينيون في سورية بالحقوق المدنية والخدمات ذاتها التي يتمتع بها المواطنون السوريون، وهم مندمجون اجتماعيًا أكثر من اللاجئين الفلسطينيين في أي دولة مضيفة أخرى[17]. يخضع وجودهم في سورية للقانون 450 الصادر في 25 كانون الثاني/ يناير 1949، المتعلق بإدارة شؤون اللاجئين الفلسطينيين وتأمين حاجاتهم. أتاح هذا القانون تأسيس «مؤسسة اللاجئين الفلسطينيين العرب» (PARI) (Palestinian Arab Refugee Institution) تحت مظلة وزارة الداخلية السورية. ولاحقًا، استبدل اسم المؤسسة إلى «الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب» (General Authority for Palestinian Arab Refugees (GAPAR))، وأُتبعت لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

لكن واحدًا من أهم القوانين المتعلقة بتنظيم وضع الفلسطينيين في سورية هو القانون 260 الصادر في 7 تشرين الأول/ أكتوبر 1956 الذي يمنح السكان الفلسطينيين تقريبًا المكانة ذاتها الممنوحة للمواطنين السوريين، وينص على أن الفلسطينيين المقيمين في سورية تقع عليهم الواجبات والمسؤوليات ذاتها الواقعة على المواطنين السوريين، على الرغم من أنهم لا يُمنحون الجنسية أو الحقوق السياسية. مُنح اللاجئون الفلسطينيون في سورية حقوقًا مماثلة في

---

(17) ساري حنفي، هنا وهناك: نحو تحليل العلاقة بين الشتات الفلسطيني والمركز (رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، 2001).

مجـالات التعليم[18] وحيـازة الملكيـات[19] العمل والتوظيـف[20] والتجارة والخدمة العسكرية، مع احتفاظهم في الوقت ذاته بجنسيتهم الفلسطينية.

1 ـ الوضع الحضري

يُعتبر اليرموك المخيم «غير الرسـمي» في دمشـق، يسـكنه أكبر تجمع لاجئين فلسطينيين في سورية. يبعُد 8 كلم عن وسط دمشق، لكنّه يبقى داخل حدود العاصمة الإدارية، ويندمج فيها. حتى كانون الأول/ ديسمبر 2008 كان يوجد 144312 لاجئًا مسجلًا في اليرموك، أي ربع الفلسطينيين (453000) المقيمين في سورية آنذاك، حيث يعيش ربعٌ آخر منهم في المخيمات الرسمية المعترف بها من الأونروا.

تبدو ظـروف العيش في اليرموك أفضل منها في أي مخيم آخر للاجئين الفلسطينيين في سورية. يوجد بين سكان المخيم أطباء ومهندسون وموظفون في القطاع العام وعمال وباعة متجولون. يقول أحد سـكان المخيم «مخيمنا خمس نجوم مقارنة بمخيمي جرمانا وخان الشـيخ». لا يعج المخيم النابض بالحياة بالسـكان الفلسـطينيين فحسـب لكن بمهاجرين ولاجئين عراقيين. ويسـاهم السـوريون القاطنون في المناطق المحيطة في نشاط المخيم، وهم يسعون إلى الصفقات المربحة في متاجر الألبسة. يقول أحدهم: «يمكنك هنا أن تشـتري لبـاس عروس بنصف السـعر الذي تدفعه في سـوقي الحميدية والصالحية (منطقتان تجاريتان في وسط دمشق)».

---

(18) على الرغم من أن معظم الفلسطينيين في سورية يتلقى تعليمه الابتدائي والإعدادي في مدارس الأونروا، إلا أنهم يكملون تعليمهم الثانوي في المدارس الحكومية السورية. الانتساب إلى الجامعات والمعاهد السورية مفتوح أمام الفلسطينيين الذين يعاملون معاملة المواطنين السوريين. انظر: Laurie A. Brand, *Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State* (New York: Columbia University Press, 1988), p. 623.

(19) يتمتع اللاجئون الفلسطينيون في سورية بحق امتلاك أكثر من مصلحة أو مؤسسة تجارية والحق في استئجار العقارات. وتتوسع تلك الحقوق لتشمل الحقوق التجارية وإدارة الأعمال. كذلك يُسمح لهم بالانتساب إلى التعاونيات والنقابات المهنية.

(20) لا يحتاج الفلسطينيون في سورية إلى إجازات عمل ـ يمكنهم العمل في الإدارات الحكومية، ويجب على الرجال منهم تأدية الخدمة العسكرية (في جيش التحرير الفلسطيني الخاضع للقيادة السورية).

مع مرور الوقت، حسّن ســاكنو اليرموك منازلهم ووسّعوها. وفق مسح أجراه «معهد العلوم الاجتماعية/ فافو» (FAFO)[21] في عام 2003 فإن 90 في المئة من سكان اليرموك يعيشون في شقق[22]. في عام 2005 كان معدل سعر ســوق العقارات في اليرموك 2400 ليرة سورية (450 دولارًا أميركيًا) للمتر المربع[23]، وهذا ســعر مقارب لذلك الموجود في المناطق الريفية. وهناك 8 في المئة فقط من الشقق مستأجرة.

يتميز المخيم بالمباني الإسمنتية والشوارع الضيقة. متوسط حجم العائلة 4.4 أشــخاص و12 في المئة مــن المنازل تعتبر «مكتظــة»، ويعرِّفها غوف وهيــوز[24] (Gove and Hughes) بأنّها المنازل التــي يعيش في كل غرفة منها ثلاثة أشخاص على الأقل. لكن عبّر بعض من استُطلِعت آراؤهم في المخيم عن شــعور ذاتي بالاكتظاظ (الإدراك الشخصي بعدم وجود مساحة كافية في المنزل) بســبب عدم وجود حدائــق عامة أو ملاعب للأطفــال في الجوار. بالفعل، فإنّ الشــوارع تعتبر ملاعب الأطفال، ما يجعــل الحي صاخبًا جدًا. هناك ثلاث طرق رئيســة فــي المخيم، على جوانب كل منهــا المتاجر وفيها ســيارات الأجرة والباصــات الصغيرة. أكثر من ذلك، أصبــح اليرموك ملجأً للآلاف من اللاجئين العراقيين الوافدين حديثًا.

2 ـ الفاعلون الإداريون: اللجنة المحلية فاعل رئيس

تعتبر البلدية الفاعل الأســاس في إدارة مخيم اليرموك، وهي تشبه غيرها من البلديات مع اســتثنائين: الأول، أنّ بعض القواعــد الحضرية المطبقة في

---

(21) تعاون معهد العلوم الاجتماعية «فافو» مع مكتب الإحصاء المركزي الفلسطيني في سورية (فرع دمشق الذي يقع تحت سلطة مكتب رام الله) في القيام بمسح اللاجئين الفلسطينيين في سورية. وتم إجراء مسح متعدد المواضيع للعائلات في مخيمات اللجوء السورية كلها ومناطق أخرى حيث يسكن لاجئون فلسطينيون في عام 2003.

(22) L. B. Jacobson, «Housing and Infrastructure,» in: Å. Tiltnes, ed., *Palestinian Refugees in Syria: Human Capital, Economic Resources and Living Conditions*, Fafo Report 514 (Oslo: Fafo, 2006).

(23) Ibid, p. 35.

(24) W. Gove and M. Hughes, *Overcrowding in the Household: An Analysis of Determinants and Effects* (Toronto; New York: Academic Press, 1983), p. xvii.

المخيم مختلفة عن تلك الموجودة في البلديات المجاورة؛ والثاني أنّ مجلس البلدية غير منتخب ويخضع بشــكل كبير لحــزب البعث. يدير بلدية اليرموك اللجنة المحلية. وتخضع البلدية لأســباب سياســية لـ«الهيئة العامة للاجئين الفلســطينيين العرب» التي كان مديرها العام في البداية رئيسًا للجنة. بعد عام 1989، أصبح رئيس البلدية يُسمى من وزارة الإدارة المحلية التي تُشرِف على عمل اللجنة. لكن ظلّ المدير العام «للهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب» يحتفظ بســلطته في تعيين أعضاء في اللجنة المحليــة بعد موافقة فرع القيادة القطرية الفلسطينية في حزب البعث. الجدير ذكره أنّ مصطلح «بلدية» موجود في مخيم اليرموك فحســب، إذ لا يوجد في المخيمات الأخرى في ســورية ســوى مكتب «الهيئة العامة للاجئين الفلســطينيين العرب» الذي يُنسّــق مع «الأونروا» والبلديات المحيطة.

يختار ســكان المخيم أعضاء اللجنة المحلية، منتميــن كانوا إلى حزب البعث أم مُقرّبين من النظام، وعادة ممن يحملون شهادة جامعية. اللجنة المحلية الحالية فيها خمسة مهندسين ومحام ومدرس. هذه النخبة الجديدة التي تسميها ياسمين بواغا[25] (Yasmine Bouagga) «نخبة ربطات العنق» مختلفة عن النخب التقليدية والوجهاء والمخاتير. من بين الأعضاء الســبعة هؤلاء، خمسة ينتمون إلى حزب البعث والعضوان الآخران المستقلان اختارهما الحزب ذاته.

تاريخيًــا، يعتبر رئيس البلدية مســؤولًا أمام المدير العــام «للهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب» وحده، لكن بسبب الفساد الموجود في البلدية، تُشرف محافظة دمشــق على عمل اللجنة المحلية. ومصدر التمويل الأساس للجنة هو وزارة الشؤون المحلية من خلال الضريبة البلدية.

باســتثناء بعض الحالات الشــاذة، المخيم مبنيٌّ وفــق مخطط توجيهي. ولهذا السبب فإنه يتصل بالبنية التحتية السورية ومن ضمنها المجارير والمياه والكهرباء ونظم الاتصالات. نفّذت البلدية عددًا من المشاريع المتعلقة بالبنى

(25) Y. Bouagga, «Le Camp de réfugiés peut- il faire cité? Réflexions sur la politique dans un camp palestinien de Syrie en cours de réhabilitation,» Proceedings of Colloque Asiles, EHESS-IRIS, 2-4 September 2008.

التحتية ومن ضمنها شق الطرق وتحسين الأرصفة وإنارة الشوارع والحفاظ على المساحات الخضراء. وتُشرف لجنة بلدية خاصة على إنشاء مدافن جديدة في المخيم وإيجاد التمويل اللازم لشراء الأرض. وتؤمن الفصائل الفلسطينية، فتح وحماس، معظم التمويل، ويؤمّن الباقي من رجال الأعمال.

على عكس المخيمات الأخرى في سورية، أو خارجها، وجود الدولة واضح جدًا في مخيم اليرموك، ويمكن إدراكه ليس من خلال الرموز (الملصقات، وصور الرئيس الأسد والأعلام) فحسب، لكن من خلال تدخل الدولة في أشكال الحياة كلها في المخيم أيضًا. في عام 1996 افتتحت وزارة الثقافة السورية «المركز الثقافي العربي» في المخيم. وتكمن أهميته في وجوده في مخيم اليرموك باعتباره مماثلًا للمراكز الموجودة في الأحياء السكنية الأخرى. ويوجد تسع مدارس ثانوية تابعة لوزارة التعليم[26].

مثلما الحال في مخيمات أخرى، أسست «الهيئة العامة للاجئين الفلسطينيين العرب» لجنة للتنمية الاجتماعية في مخيم اليرموك في عام 2005: «لجنة التنمية والخدمات»، لكنها ليست فاعلة كثيرًا. في الواقع العملي تقوم البلدية بوظيفة هذه اللجنة، بينما في المخيمات الأخرى تتمتع لجان التنمية والخدمات بدور أكثر أهمية.

عبّر المستطلعون من سكان المخيم عن ارتياحهم لطريقة عمل بلدية اليرموك. وتمنوا لو أن اللجنة المحلية كانت منتخبة وليست معينة، لكنهم كانوا واقعيين في ما يتعلق بتوقعاتهم. قال طبيب شاب: «في الأحوال كلها الانتخابات المحلية السورية يسيطر عليها حزب البعث أيضًا. ويتم «فلترة» المستقلين قبل قبولهم كمرشحين».

اتهم بعضُهم أعضاءَ اللجنة المحلية بالفساد، أو ببساطة الاهتمام بتحقيق مكاسب خاصة، وادّعى أن بعض رخص البناء تُعطى لأفراد بعينهم دون آخرين، على الرغم من مخالفتها قواعد البلدية. في الحقيقة، هناك شخصان كانا عضوين في اللجنة المحلية مسجونين بتهم الفساد.

---

(26) Kh. Fadhel, «Requalification d'un espace d'un camp: L'exemple du camp de refugiés Palestiniens d'al-Yarmuk à Damas,» Unpublished Paper (2008).

3 ـ فاعلون ثانويون

هناك فاعلــون آخرون يســتثمرون في فضــاء المخيمــات الاجتماعي والسياســي، لكنهم لا يؤدون دورًا في إدارة المخيم. وهذا ما سنناقشه في ما يلي.

تؤدي الأونروا دورًا أساسيًا في تأمين الخدمات في المخيم، لكنها ليست منخرطة فعليًا في قضايا الإدارة. على سبيل المثال، مدير المخيم ليس معروفًا من الناس، ما يجعل مخيم اليرموك مختلفًا عن المخيمات الأخرى في سورية والدول المضيفــة. وخدمات الأونروا في المخيم مهمة جــدًا، ففي ما يتعلق بالتعليم لدى الأونروا 28 مدرســة بفترتين دراســيتين، موجودة في 14 مبنى مدرسيًا، وتخدم 23438 تلميذًا. إضافة إلى ثلاثة مراكز صحية تستقبل 24639 معاينة في الشهر، ومركز لتوزيع الغذاء لحالات العسر الشديد. وساعد برنامج «شــبكة الأمان الاجتماعي» (Social Safety Net) (SSN) 17470 شخصًا (6464 عائلة)، وفي حزيران/يونيو 2010 أنشــئ برنامج القروض الصغيرة للمساندة الاجتماعية. وترعى الأونروا مراكز نسائية ومراكز التأهيل المجتمعي.

على عكس ما فعلته الأونروا التي اســتعانت تاريخيًــا بالوجهاء القدامى وأعطتهم دورًا أساسيًا في إدارة المخيم في مناطق عملها الأخرى (غزة والضفة الغربية)، كانت السلطات السورية مهتمة أكثر بإيجاد نخب جديدة، كما سنرى لاحقًا. استخدم السوريون زعماء العائلات الكبيرة كي يكونوا مخاتير، والمختار عادةً يعــرفُ الناس، لكن دوره بيروقراطي من دون ســلطة حقيقية. ولا يعني ذلك أن البنية القبلية والعائلية ليست موجودة. في أيار/مايو 2009 قُتِل رجل (من قرية الجاعونة) على يد شخص من حي آخر، بعد أن تعاركا. أدّت الجريمة إلــى خلاف بين الجماعتيــن اللتين ينتمي إليهما القاتــل والقتيل، ما أدى إلى تدخل الشــرطة التي بقيت موجودة في المنطقة شــهرًا كاملًا من أجل حماية الســكان القاطنين في منطقــة القاتل (حي الصفورية) مــن أي انتقام محتمل. وكذلك أفادنا شــرطي أن هذه الحوادث تعتبر نادرة فــي مخيم اليرموك. من تكلمنا معهم كانــوا مصدومين من إحياء التضامن القبلي في المخيم بشــكل مفاجئ، فمع اســتفحال الفقر يؤدي عدم الاستقرار والظروف الخطيرة الناتجة

منه إلى أن يصبح لعلاقات القربى أبعاد جديدة. وأدّى المخاتير والشيوخ دورًا أساسيًا في تخفيف التوتر، مثلما سنرى لاحقًا.

تعتبر المنظمات الشعبية في منظمة التحرير الفلسطينية فاعلة في المخيم، وتؤدّي دورًا محدودًا في الإدارة. فالاتحاد العام للمرأة الفلسطينية أُسّس في عام 1972، وشُكّلت لجان محلية في مخيمات اللجوء كلها. بعد الاجتياح الإسرائيلي للبنان في عام 1982 أمّن الاتحاد مساعدات (طعام وملبس ومأوى) للفلسطينيين الذين هربوا من لبنان ولجأوا إلى المخيمات في دمشق. وفي عام 1983، في أعقاب الانشقاق عن حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، بدأت الفصائل المنشقة في سورية تحل تدريجًا مكان «فتح» وفصائل منظمة التحرير، وأسست «اتحادًا جديدًا» للمرأة الفلسطينية في مخيم اليرموك. لكن لم تحظ تلك الفصائل سوى بمساندة شعبية ضئيلة[27].

يقع مركز فرع سورية لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في مخيم اليرموك، ويدير ثمانية مراكز صحية، وثلاث عيادات خارجية، وثلاث مستشفيات، ويؤمن خدمات للفلسطينيين المسجلين وغير المسجلين، وللسوريين الذين لا يملكون تأمينًا صحيًا. وتؤمن الجمعية بعض الخدمات الاجتماعية، مثل تسويق الصناعات الحرفية التي ينتجها اللاجئون (التطريز)، وتأمين فرص توظيف للفلسطينيين، وتدريب مهني للنساء[28].

تمنح سورية الفصائل الفلسطينية حيّزًا محدودًا للنشاط في السياق السوري خارج الإطار القانوني، بهدف التدخل في الشؤون الفلسطينية الداخلية، داخل سورية وخارجها، لكن هذا التساهل لا يُمنح للفصائل كلها بالقدر ذاته. أُعطيت «طلائع حرب التحرير الشعبية ـ قوات الصاعقة»، باعتبارها جزءًا من حزب البعث، حيزًا واسعًا للعمل، فيما حماس والجهاد الإسلامي وفصائل أخرى منشقة عن المنظمة وموالية (مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة، وفتح الانتفاضة) تحظى بحيز أقل بكثير، تليها المنظمات اليسارية الأكثر حرمانًا (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وحزب

---

(27) Brand, p. 634.

(28) التقرير العام لسنة 2003، الهلال الأحمر الفلسطيني/ فرع سورية.

الشعب). أما بالنسبة إلى حركة «فتح» فطلبت منها السلطات السورية أن تحافظ على حضور قليل[29]. اشتكى قادة الفصائل الفلسطينية من أن الشباب غير مهتمين بالانتساب إلى فصائلهم، وأكدت مقابلات مع بعض الشباب هذا الأمر.

أبقت منظمة التحرير الفلسطينية بعض تنظيماتها الشعبية فاعلة إلى حد ما في سورية، مثل منظمة الشباب الفلسطيني والكشاف الفلسطيني. ولا يُعتبر فرع سورية من الاتحاد العام لعمال فلسطين (الذي أُسس في عام 1965) فاعلًا، إذ يشارك في احتفالات وأعياد وطنية فحسب، إلى جانب نقابات فلسطينية وسورية أخرى.

تُظهر حالة مخيم اليرموك أن المخيمات بحد ذاتها ليست مواقع تخريبية قائمة خارج حدود سلطة الدولة، ولا تشكل تهديدًا أمنيًا. حين يكون الفلسطينيون عرضة للتميز الممنهج والتهميش الحضري، تُصبح تجمعاتهم مسألة إشكالية من وجهة النظر الأمنية فحسب.

تتولى السلطات السورية تأمين البنى الرسمية والضرورية للإدارة في مخيم اليرموك ـ البنى التي حلّت مكان النخب التقليدية المؤلفة من الوجهاء (زعماء العائلات) والشيوخ. اليوم أصبح مخيم اليرموك جزءًا من النسيج الاجتماعي لمدينة دمشق. وحتى حين يتفرد المخيم بمميّزات إدارية واجتماعية وديموغرافية وسياسية واقتصادية مختلفة، فإنّ حدوده مع محيطه تبقى ضبابية وغير واضحة بشكل متزايد. كان الاندماج المكاني للمخيم مع المنطقة المحيطة به سهلًا بسبب الاندماج الاجتماعي والاقتصادي العام للمجتمع الفلسطيني في المجتمع السوري. على سبيل المثال، ليس من النادر وجود حالات زواج بين سكان مخيم اليرموك وسوريين. حدث الاندماج بسبب سياسات التمكين السورية، وقبول اللاجئين اجتماعيًا، وبسبب جهد الفلسطينيين الإيجابي لإدماج أنفسهم في الفضاءات المدينية والاجتماعية والاقتصادية لمضيفيهم. لكن ماذا عن الفضاء السياسي؟

---

(29) أدّى التدخل السوري في لبنان في عام 1976 إلى مواجهات بين منظمة التحرير الفلسطينية والجيش السوري في لبنان، وفي عام 1983، حاولت سورية السيطرة على الفصائل الفلسطينية كلها تقريبًا، خصوصًا فتح.

في ســورية، مثلما في الأردن ومصر، يختبر الفلســطينيون أنواعًا كثيرة من المصاعب، فحين يحاولون المشــاركة في النشاط السياسي، يعتبر هذا تدخلًا في الشــؤون الداخليــة والمحلية. كتــب مريد البرغوثــي في ســيرته الذاتية رأيت رام الله[30]: «الغريــب هو الشــخص الذي يجدد تصريح إقامتــه. هو الذي يملأ النماذج ويشتري الدمغات والطوابع. هو الذي عليه أن يقدم البراهين والإثباتات. لا تعنيه التفاصيل الصغيرة في شؤون القوم أو سياساتهم «الداخلية» لكنه أول من تقــع عليه عواقبها. قد لا يُفرحه ما يفرحهم لكنّه دائمًا يخاف عندما يخافون. هو دائمًا «العنصر المندسّ» في المظاهرة إذا تظاهروا حتى لو لم يغادر بيته في ذلك اليوم»[31]. لكن في ســورية (مثل لبنان والأردن) شكلت الانتفاضة الثانية فرصة لبعض المنظمات الفلسطينية لتحشيد الشعب الفلسطيني وتعبئته في تلك الدول.

4 ـ حماس: حاكمية إسلامية[32]

حتــى الآن، ركز هذا الفصل على الفاعلين في الإدارة المؤسســاتية في لبنان وســورية، أصحاب سلطة حقيقية كانوا أم وهمية (الأونروا)، لكن غياب بنى الإدارة الرســمية في لبنان، والطبيعة المتسلطة للدولة في سورية شجعت أنواعًا أخرى من الحاكمية.

في لبنان، بعد رحيــل قادة منظمة التحرير الفلســطينية في عام 1982، أصبحت اللجان الشــعبية والأمنية الموجودة شبه مشلولة، ولاحقًا على أيدي الأجهزة الاســتخباراتية اللبنانية ـ السورية اســتُبدلت بأخرى موالية لسورية، لكنها ظلت ضعيفة واعتبرت غير شــرعية ومن دون مــوارد مالية خاصة بها تقريبًا. لم يكن مسموحًا لتلك اللجان بتطوير برامج شرطية فاعلة خاصة بها، أو المشــاركة في وظائف أمنية قانونية. هكذا، وفي ما يتعلق بإدارة شــؤونهم اليومية، لجأ ســكان المخيم إلى بنى جديدة بديلة غير رســمية من الحاكمية وضبط الأمن والتكيّف الذاتي من أجل الحفاظ على السلم والنظام.

---

(30) للاطلاع على النص العربي الأصلي مثلما ورد أعلاه؛ انظر: مريد البرغوثي، رأيت رام الله، تقديم إدوارد سعيد، ط 3 (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2008)، ص 7 [المحرر].

(31) M. Barghouthi, *Saw Ramallah* (New York: Anchor, 2003), p. 3.

(32) كُتب جزء من هذا القسم مع تايلور لونغ، انظر: Hanafi and Long, «Governance».

الجو الإسلامي المحافظ في المخيم، مع المراقبة الدائمة من الفصائل، نجح في ردع أغلب أنواع الجرائم التي قد توجد في أحياء لبنانية مماثلة، على الرغم من أنّه في الوقت ذاته دفع بعض الفصائل الأخرى على ما يبدو إلى ارتكاب جرائم من نوع آخر، على سبيل المثال، ومثلما يكرر ساكنو مخيم نهر البارد، استقبل مجتمعهم منظمة «فتح الإسلام» لشهور عدة بين ظهرانيهم، لأن أفراد المجموعة بدوا أتقياء وورعين وساهموا بدور فاعل في منع الجريمة والترويج لأخلاق إسلامية فاضلة: «المخيم أرض خصبة، وإذا رميت بذرة هناك ستنمو من تلقاء نفسها. ما يتكلم عليه الشيوخ من جوٍّ دينيٍّ في المخيم موجود فعلًا، والبيئة المحافظة تميل لنبذ الجريمة».

بتفصيلات أكثر، يقول أحد شيوخ المخيم: «أنا كنت ممن وافقوا على بعض إنجازات فتح الإسلام، خصوصًا حين نكون نتحدث عن التعاطي مع السكارى. وحقيقة أن بناتنا أصبحن يتجولن من دون أي إزعاج من أحد. ذلك كله كان إيجابيًا».

أكد عددٌ من الشهود في مخيم نهر البارد حقيقة أنّ بعض الأئمة تغاضوا عن وجود «فتح الإسلام» في المخيم خلال خطبهم في المساجد يوم الجمع. على سبيل المثال، في إثر صدامين مسلحين بين السكان ومقاتلي «فتح الإسلام» في ربيع عام 2007، تدخل إمامان على الأقل للتوسط لمصلحة «فتح الإسلام»، باعتبارهم «أتقياء وصالحين»، مثلما قال بعض السكان. يُرحّب بالمجموعات الإسلامية في المخيمات إلى حد ما لقدرتهم على الحفاظ على النظام الاجتماعي في غياب أي سلطات تنظيمية أخرى. ولأنّه لا وجود لسلطة فلسطينية يعترف بشرعيتها وسيادتها الفلسطينيون واللبنانيون في الوقت ذاته، اضطرَّ الفلسطينيون إلى تبني وسائل بديلة ـ لكن أقل فاعلية ـ للحفاظ على النظام العام في المخيمات. يجب دراسة هذه الظاهرة بالتوازي مع إعادة إحياء الإسلام السُنّي المحافظ أيضًا في السنوات الماضية في المدن اللبنانية القريبة من المخيمات. في طرابلس، القريبة من نهر البارد والبداوي، وصيدا القريبة من عين الحلوة، كانت مجموعات مثل الجماعة الإسلامية وغيرها من الجماعات السلفية المحلية تتنافس مع السلطات البلدية، وبشكل أقل مع قادة المخيم العلمانيين لوضع أسس المساعدة الاجتماعية. يقول أحد شبان مخيم

البداوي عن ذلـك: «هناك مدارس في طرابلس يـدرس فيها عددٌ من طلاب المخيم، مثل مدارس الهداية الإسلامية التابعة للشيخ عبد الله الشهال ومؤسسة الصحابة الإسلامية ومدارس الجماعة الإسلامية (الأخوان المسلمون) والجامعة الإسلامية التي انتقلت إدارتها اليوم إلى حركة حماس».

ولّدت مظاهر الإسـلام المحافظ والمديني وتجلياتـه الجديدة في لبنان، وبسبب القرب من المخيمات، انطباعات مختلفة لدى كثيرين من الفلسطينيين. عملت تلك الأطراف الإسـلامية الفاعلة من طريق الترحيب بسكان المخيمات في وسـطهم الاجتماعي، وقبول الفلسـطينيين في معاهدهم الدينية، والترويج الشعبي للفضائيات السعودية المحافظة مثل محطات «إقرأ» و«المجد» و«الناس» على توفير أطرٍ مرجعية جديدة للفلسطينيين لمناقشة أوضاعهم. نتيجة ذلك، بدأ فلسـطينيون كثر في التحوّل إلى مرجعيات إسـلامية، بدلًا من منظمة التحرير الفلسطينية أو أي سلطات سياسية أخرى، بحثًا عن أجوبة عن أسئلتهم ولالتماس المساعدة. على سبيل المثال، قال مشارك في إحدى مجموعات العمل: «في ما يتعلق بأمور الزواج والطلاق والمشـكلات بين الجيران، وحتى تلك السياسية، شهدنا تدخلًا من أئمة المساجد الذين أدّوا دورًا كبيرًا في تهدئة الأمور».

بسبب عدم إمكان اللجوء إلى السلطات البلدية أو الفلسطينية العليا، ومن أجل حلّ المشـكلات، دُفع سـكان المخيم للبحث عن الوساطات بأساليب فردية جدًا، كتلك التي سـبق ذكرها. وبات سكان المخيم يعتمدون أكثر على المفاهيم المشتركة للفضيلة والأخلاق ـ خصوصًا الإسلامية ـ من أجل تعزيز شـأن معايير التصرف السليم. نتيجة ذلك، مُنِحَ الأئمة والشيوخ وغيرهم ممن يعتبرون أشـخاصًا «ذوي أخلاق عالية» مثل الوجهاء حيّزًا كبيرًا من السـلطة التي كانت قبل عشـرين عامًا حكرًا على منظمات سياسية علمانية مثل منظمة التحرير الفلسطينية.

في سورية، تحتكر الدولة السياسة[33]، ترافق ذلك مع عمل حزب البعث على عدم تسـييس الناس وفصلهم عن السياسة، خصوصًا الإسلاميين منهم.

---

(33) L. Wedeen, *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbol in Contemporary Syria* (Chicago: University of Chicago Press, 1999), p. 45.

في هذا الإطار، ليس سـهلًا على فصائل فلسطينية مثل حماس القيام بنشاط سياسـي. لكن توصّل النظام والفصائل الإسـلامية إلى إبرام صفقة واضحة: ما دامت تتوافق سياسـة حركة حماس مع سياسة سورية الخارجية، فلا ضير من أن تُمنح الحركة حيزًا لممارسة العمل السياسي[34]. تُجنّد حماس جماعة مـن المؤمنيـن من خلال المسـاجد، من أجـل تمويل المقاومة ومسـاعدة الفلسـطينيين الرازحين تحت الاحتلال. أدّى ذلك إلى نتائج جيدة، إذ أغدق بعضُ رجالِ الأعمال السـوريين بسـخاء على حماس. أكثر من ذلك، وعلى الرغم من اتفاق حماسْ مع السلطات السورية، لا تزال الحركة تؤدّي دورًا في تأطير المعارضة الإسـلامية خارج المخيمات[35]. يحضر مواطنون سـوريون مهرجانات حماس واحتفالاتها خارج مخيم اليرموك. بالفعل، أصبح للمخيم مكانة مركزية في السياسة السورية الداخلية.

تسـتثمر حماس مبدئيًا رأسمالها السياسـي المحدود من خلال قنوات اجتماعية، عوضًا عن القنوات السياسية العلنية. نتيجة ذلك، وفي الوقت الذي تُدير فيه البلدية المخيم، تحتل الحاكمية الإسـلامية المسـرح الاجتماعي. لا تمتد قوة حماس الاجتماعية إلى المستوى الأصولي المتعلق بالأخلاق والنظرة إلى العالم فحسـب، بل تتجلى أيضًا، في مصطلحات أكثر تحديدًا في مجال السـيطرة والمراقبة الحقيقية. إذًا، أصبحت حماس والنسخة الرسمية السورية من الإسلام (التي يُروّج لها من خلال قنوات معينة مثل «معهد الأسد لتحفيظ القرآن») الفاعلين الرئيسين في نوع الحاكمية الإسلامية تلك.

حماس ليست حركة تحرّر وطني فحسب، إنها حركة تنشئة اجتماعية دينيـة[36] (Religious re-socialization). علـى سـبيل المثال، ترعى حماس بشكل منتظم أعراسًـا جماعية. في إحدى تلك المناسبات التي جرت في اليرموك زُفّ 382 ثنائيًا. لبس العرسـان الأوشحة الدينية وحملوا الأعلام الفلسطينية في أثناء جلوسهم أمام 10000 مدعو. تهدف مثل هذه الأعراس

(34) L. Blin, «Les Mutations du nationalisme des réfugiés palestiniens. L'exemple de Homs, Syrie,» Master II de Sciences politiques, Paris, 2008, p. 48.

(35) Ibid, p. 59.

(36) Ibid.

إلى مســاعدة الأزواج الشــبان على تحمل النفقات المرتفعة للزواج التي تجبر كثيرين على تأجيله.

أنشــأت حماس في ســورية ولبنان منظمات موازية للجان الشــعبية التابعة لمنظمة التحرير الفلســطينية ومارســت جوانب من النشــاط الذي كانت تقوم به المنظمة. بهذا المعنى، تبدو التفســيرات المحددة للإسلام (ليس في مجال الشــريعة فحســب، بل أيضًا في مجال الأخلاق)، كأنها بدأت تقوم بدور «عقلية الحكم» (Mentalities of Governance) أو الحاكمية، بالنســبة إلى سكان المخيم. أجرى الأنثروبولوجي مايكل جنسن بحثًا عن فريق حماس لكرة القدم في غزة، ولاحظ كيف أنّ عملية «إيجاد مسلمين صالحين على المستوى الفردي» تتحقق بالتدريب والتهيئة الجسديين للفرد مــن خلال الرياضة، وكانت هذه «العناية بالذات» (Care of the Self) تميّز المرء بأنه إسلامي[37]. اعتمد لاعبو كرة القدم الذين تواصل معهم جنسن أســاليب جديدة في ارتداء اللباس وفي الكلام على أنفســهم، ما يُميّزهم أخلاقيًا من باقي الفلسطينيين في غزة.

الأمر مثلما يُذكّرنا روز بأننا «من خلال إصلاح الذات والعلاج وتقنيات تغيير الجســد وإعادة التشــكيل المحسوبة للحديث والمشــاعر، نقوم بضبط أنفســنا عبر التقنيات التــي يطرحها الخبراء الروحيين»[38]. الإســلاموية التي صاغتهــا حماس، وكعلم روحي بالمعنى الحرفي للكلمة، غيّرت الطريقة التي يبني من خلالها عددٌ من الشــبان الفلســطينيين إدراكهم أنفسهم. ودفعت إلى الواجهــة فكرة أنّ «اقتصاد الأخــلاق» (Economy of Morals) بإمكانه أن ينظم المجتمعات فــي غياب الهرميات التقليدية، وبالتالي يصبح تراكم الرأســمال الأخلاقي طريقة للبروز والتميّز من الأقــران، وأخيرًا طريقة لفرض الاحترام والسلطة في المخيم.

---

(37) M. Jensen, *The Political Ideology of Hamas: A Grassroots Perspective* (London: I.B. Tauris, 2009), p. 5.

(38) N. Rose, *Governing the Soul: Technologies or Human Subjectivity* (London: Routledge, 1990), p. 10.

الخلاصة: ثلاثة نماذج من الإدارة

في هـذا الفصل، قدّمتُ أطروحتين عامتين: الأولى أن الدولة في سـورية قامـت بجعل فضاء المخيم طبيعيًا، وتعاملت معه كأي منطقة سـكنية، بينما في لبنان توجد أزمة إدارة مستفحلة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، حيث تفشي الفصائليـة والزبائنية والصراع المذهبي والطابع القمعي للأمن اللبناني والمراقبة وغياب الإدارة المركزية والسـلطة القضائية الفلسـطينية، ذلـك كله يؤدي إلى اسـتمرار منع الفلسطينيين من تأسيس بنى إدارية فاعلة. والثانية، في شبه الغياب للإدارة التقليدية برزت أنواع حاكمية بديلة بين سـكان المخيم، نجحت بشكل ملحوظ في تنظيم سلوك سـكانه. وأكدتُ أن أنواع الحاكمية تلك ساعدت في تأمين سير العمل اليومي في المخيم، وساهمت في بروز الإسلاموية وانتشارها.

تُعتبر حاكمية حماس الحاكمية الإسـلامية الأبرز في المخيمات، لكنها ليسـت الوحيدة. كان مخيما اليرموك وعين الحلوة من بين الأماكن التي جنّد منهـا الزرقاوي مقاتليه في العراق، مثلما فعلت «فتح الإسـلام» لاحقًا. لكن هؤلاء المجندين لم يكونوا يؤمنـون، بالضرورة، بأيديولوجية الجهاد العالمي التي يُجسّدها تنظيم «القاعدة»، لكنهم تبنوا أنماطًا جديدة من العمل والتكتيك. أظهـرت مقابلاتنا مع بعض الرجال الذين حاربوا مـع «القاعدة» في العراق، بشـكل واضح معارضتهم المشـروع الأميركي في المنطقة لا القيم الغربية. هؤلاء الأشخاص المهمشـون والمتعلمون والمنتمون إلى الشريحة الدنيا من الطبقة الوسـطى ـ لا الفقراء المحرومون ـ مرتبطون بـ«القاعدة» بشـكل غير وثيق، أو أنهم ببسـاطة يتعاطفون مع أفكارها. بعبارات أخرى، فإن السـياق الطويـل المهـزوم المتداخل مع الإسـلام المحافظ الذي ينتشـر من خلال الفضائيات السـعودية، وتأثير المسـاجد والخطاب السياسـي للمجموعات الإسلاموية (ومن ضمنها حماس والجهاد)، يشكل خلفية تسمح بانتقال سلس مـن المواطنية العادية إلـى التمرد من أجل قضية عالميـة، ألا وهي محاربة الهيمنة الإسرائيلية ـ الأميركية في المنطقة.

فعليًا، عرض هذا الفصل ثلاثـة نماذج من الحاكمية في المخيمات: أنموذج تحويل المخيمات السورية إلى حيّز مكاني «طبيعي» مقابل أنموذج

الاستبعاد أو الإقصاء وغياب أي إدارة رسمية في مخيمات لبنان، ثمّ أنموذج الإدارة المستقبلي الأكثر حذاقة، والمقتبس من أشكال السيطرة والمراقبة المتطورة.

في سورية، على الرغم من أن المخيمات تعتبر في الخطاب الرسمي السوري كيانًا سياسيًا مستقلًا، فإن السلطة ذاتها انضمت بشكل غير رسمي إلى عملية التطبيع المكاني للمخيم، وهذا واقع يُظهره السكان في حياتهم اليومية. لا يعني ذلك أن الفلسطينيين في مخيم اليرموك تخلوا عن روابطهم مع فلسطين أو حق العودة. إن الجدران في هذا المخيم مليئة بالرسومات والشعارات التي تذكّر بفلسطين والشهادة والمقاومة. تحدثت خديجة فاضل[39] عن اللعبة المزدوجة للفاعلين في المخيم، سوريين كانوا أم فلسطينيين، وكون اليرموك مخيمًا غير «رسمي» لأنه مثال على كيفية ممارسة اللعبة. وأفضل ما يعبر عن هذه اللعبة المزدوجة الطريقة التي توسم بها السلطات السورية بطاقات هوية الفلسطينيين السوريين، بأنها «هوية موقتة لفترة غير محددة». لا يعني ذلك أن الفلسطينيين في سورية يشعرون بما يسميه كامبريزي[40] «عدم الاستقرار الموقت» (Temporal incertitude). يقرأ الفاعلون الاجتماعيون الذين قابلناهم خارطة القوى في المنطقة بشكل جيد. وفيما يستمرون بالمطالبة بحق العودة، فهم يؤسسون وجودهم في المخيم كأنّهم سيعيشون فيه إلى الأبد.

من أجل فهم حضور أنموذج الإدارة في لبنان ومستقبله سأستعين بعمل فوكو[41]. يتحدث فوكو عن نوعين من القوة التي برزت بين القرن السابع عشر ونهاية القرن الثامن عشر، ردًا على علاج المصابين بالجذام والطاعون. كان علاج الجذام من خلال منطق الفصل/ العزل (Segregation)، والاستبعاد/ الإقصاء (Exclusion) والاحتجاز (Confinement)، حيث يُطرَد المصابون بالجذام من المدينة ويُحتجزون في مستعمرات للجذام من خلال قوانين وقواعد معينة،

(39) Fadhel, «Requalification d'un Espace d'un camp».

(40) L. Cambrézy, *Réfugiés et exilés. Crises des sociétés, crises des territoires* (Paris: Éditions des Archives Contemporaines, 2001).

(41) M. Foucault, *Discipline and Punish: The Birth of the Prison* (New York: Vintage Books, 1995), pp. 198-200.

ويُحوّلون إلى أشخاص غير مرئيين من خلال «منفى مسيّج» (Exile Enclosure)، ثم يُتركون للموت في وسـط مجموعات لا جدوى مـن التمييز في ما بينها. على العكس من ذلـك، أدّى الطاعون، باعتباره مرضًا مُعديًا وينتشـر ويقتل الناس بسـرعة، إلى إجراءات واستجابات مختلفة مبنية على التقسيم المكاني (Spatial partitioning)، أي الفصـل المتعدد والعـلاج الفردي. كانت الأحياء والشـوارع والمساكن تحت ملاحظة ومراقبة وسـيطرة دقيقة. وكان على كل مواطن أن يتقدم للتفتيش أمام مفتشين. ساعد هذا التقسيم (Segmentation) في نشوء السياسـات البيولوجية/ الحيوية (Bio-politics) حيث تساعد الإحصاءات الحكومات في تحسين تقنيات السيطرة والمراقبة.

فصـلُ المصابين بالجذام والتقسـيم المتبع لعـلاج المصابين بالطاعون مُمارسـات من العصور الوسطى، لكنها تستمر للأسـف باعتبارها علاجات للسكان «غير المرغوب فيهم». يتم التعاطي مع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان بوصفها فضاءات تحتاج إلى المراقبة، وفضاءات اسـتثناء واستبعاد. اليوم تُحكم وتقسّـم وتدار منطقـة المخيمات من خلال الحصار الشـديد. أنموذج الإدارة الجديد الذي يرتكز على حكم المخيم بوساطة شرطة مكافحة التمرد والشـغب ليس إلّا طريقة لمعاملة المخيـم باعتباره مدينة من العصور الوسطى مصابة بالطاعون. تصبح الإدارة طريقة للانتقال من حالة مدينة مصابة بالجـذام، حيث يجب على المصابين أن يكونوا غيـر مرئيين إلى حالة مرئية بشـدة (State of Hyper-visibility)، حيث يصبح كل فرد مشتبهًا به، يُسجل عند دخوله، ويراقب في أثناء وجوده داخل المخيم.

الفصل الثالث

تجسيد الهُويّة في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين نظرة جديدة إلى «المحلّي» و«الوطني»(*)

روزماري صايغ

مقدمة

استُخدِم مصطلح «الهُوية» على نطاق واسع في الدراسات التي تناولت الفلسطينيين. امتلكت الهوية الوطنية الفلسطينية قدرة ذاتية قوية على إثبات وجودها بعد بروز حركة المقاومة في أواخر الستينيات، إلى درجة مال الباحثون نحو اعتبارها مُسلَّمة، وتجاهلوا ما يمكن أن تحويه أو تقمعه قوة الهوية الفلسطينية الجديدة «الفلسطنة» (Palestinianism). ونظرًا إلى الدوافع الإسرائيلية الهادفة إلى محو الفلسطينيين كشعب صاحب تاريخ وأرض، بدت مهمة إعادة بناء شكل جديد من الهوية الفلسطينية انطلاقًا من الحالة التي كانت عليها قبل عام 1948 حاجة ضرورية في الأدبيات الأكاديمية، تمامًا مثلما كانت مهمة ضرورية على الصعيد السياسي أيضًا.

في استعادة الحوادث الماضية، يبدو واضحًا أنّ الافتراضات القائلة بتجانُس الهوية الوطنية الفلسطينية واستقرارها تتجاهل التعدُّدية الأصلية لهذه

(*) أودّ أن أشكر الأشخاص الذين قدّموا تعليقاتهم على هذا الفصل، خصوصًا تيري رامبل (Terry Rempel) ويزيد صايغ وبشير أبو مانع وجميل هلال وميسون سكرية. وأنا وحدي مسؤولة عن المواقف المنحازة كلها الواردة فيه، وبالتالي فإن هذه المواقف لا تُعبّر بالضرورة عن موقف الكتّاب الآخرين ومحرري الكتاب.

الهوية والتنويعات التي أدخلها الشــتات إليها، والأكثــر أهمية أنها تتجاهل التغيير الحاصل بفعل الزمن كردة فعل على الأزمة على المســتويين المحلي أو الوطني. حَــرّفَ هذا التجاهُل الاهتمامَ عن هويــات فرعية أخرى كانت الهوية الوطنية المهيمنة تحويها، والحديث لا يقتصر على أشكال من الهوية سبقت النكبة فحسب، مثل الارتباط بالمحلية[1] (Locality)، لكن أيضًا هويات جديدة طفت على السطح في حقبة الشتات، مثل الانتماء إلى فصائل المقاومة مثلًا.

لم تترك الافتراضات القائلة باســتقرار «الهوية الفلســطينية» إلا مساحة ضئيلة لأخذ الاختلافات التي أنتجها الشــتات المطوَّل بالاعتبار، ســواء أكان ذلــك من خلال التحوُّلات في المناخين الدولي والعربي لحركة المقاومة، أم من خلال التغييرات في سياســات القيادة، وبروز فصائل مقاوِمة جديدة (مثلًا حركة حماس) أو شلل المؤسسات التمثيلية الوطنية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بما فيها المجلس الوطني الفلسطيني.

النقطة التي ينطلقُ منها هذا الفصل أن مصطلح «الهوية» المُســتخدَم من الناشطين والباحثين يطرح إشكالية على الصعيدَين النظري والسياسي. نظريًا، يفترض هذا المصطلح وجود درجة من التوحيد غير الموجودة في الحقيقة. أما سياســيًا فيوحي بتأكيد خاطئ إلى وجود وحدة وطنية، الأمر الذي يساهم بدوره في الأزمة الحالية للحركة الوطنية. إن حرمان الناشطين مــن ضمانة كهذه قد يدفعهم إلى ضــرورة تطوير برامج إعادة بناء تعريف ذواتهم باعتبارهم فلسطينيين، وإكساب هذا التعريف جوهرًا أكثر ديمقراطية وأكثر شمولًا على المستوى الاجتماعي. في حين تمكّنت منظمة التحرير الفلســطينية من توحيــد الفلســطينيين وتعبئتهم وتجنيدهــم على امتداد انتشــارهم في الشتات وعلى اختلاف انتمائهم الطبقي، لكن أضعفت قادة مرحلة ما بعد أوســلو منظمــة التحرير باعتبارها جســمًا تمثيليًا توحيديًا، وعــزّزت العزلة بين مختلــف مناطق الشــتات والانتمــاءات الفصائلية

---

(1) لنقاش جيد في شأن الرابط المحلي باعتباره جزءًا من «الهوية» الفلسطينية، انظر: R. Khalidi, *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness* (New York: Columbia University Press, 1997), pp. 20 and 153.

والمصالح الاجتماعية ـ الاقتصادية. لا تزال الفئة السكانية الأكبر من الفلسطينيين، لاجئو الشتات، خارج إطار السلطة الوطنية، بالتالي فهم محرومون من الحقوق التي تمنحها تلك السلطة[2]. أكثر من ذلك، اتسعت الهوّة الطبقية بين النخبة السياسية وسكان المخيمات منذ عام 1995. على الرغم من أن «فكرة» هوية وطنية جامعة لا تزال تملك قوة توحيدية ما، إلا أنها لم تعد تملك قدرة تعبوية من أجل أهداف مشتركة أو نضال مشترك. في مثل هذا الوضع، تُصبح الوسائل والأدوات البديلة من الوطنية الشعبية (Popular Nationalism) مُهمّة استراتيجيًا. أصبح الحيّز «المحلي» قادرًا على التعبير عن «الوطني» بشكل أقوى مما تستطيع القيادة السياسية أن تفعله؛ بإمكان المجتمعات المحلية أن تؤدّي دورًا في إضفاء محتوى بلاغي على مفهوم «الفلسطنة»[3].

تاريخيًا، تميّز اللاجئون الفلسطينيون بشكل عام بارتباط قوي مع أماكن نشأتهم الأصلية، بدليل زيارتهم إلى مسقط رأسهم كلما سمحت لهم الظروف[4]. بين سكان المخيمات، ظلّ هذا الارتباط قويًا بشكل خاص، ويعود جزئيًا إلى إعادة تجميع العائلات الأصلية في تجمعات سكنية واحدة داخل هذه المخيمات عند تأسيسها[5]، وإلى دواعي مواجهة حالة التهميش التي تعانيها مخيمات اللاجئين في المجتمعات المضيفة. في الوقت ذاته، فإن الارتباط الوثيق للاجئين كأفراد بالمخيم كمكان، الذي تنامى على مدار أربعة أو خمسة أجيال خلال حقبة اللجوء والمنفى، يظهر

---

(2) N. H. Aruri, ed., *Palestinian Refugees: The Right of Return* (London: Pluto Press, 2001), and I. J. Gassner, «A Programme for an Independent Rights Campaign,» in: Ibid.

(3) يميز كل من Brubaker وCooper بشكل مفيد بين المعاني «السياسية» «القاسية»، والمعاني «الثقافية» «الناعمة» لمصطلح «الهوية»، ويقترحان استخدام «المحددات/ التعريفات» حيثما تكون القوى السياسية الفاعلة حاضرة بالفعل، واستخدام مصطلحات أخرى كـ«الذات» و«ذاتيّة» أو «انتماء» للتعبيرات والتجسيدات الثقافية والنفسية. انظر: R. Brubaker and F. Cooper, «Beyond «Identity»,» *Theory and Society*, vol. 29, no. 1 (2000), pp. 1-47.

(4) R. Sayigh, «A House is not a Home: Permanent Impermanence of Habitat for Palestinian Expellees in Lebanon,» *Journal of Holy Land Studies*, vol. 4 (2005), pp. 17-39.

(5) أحمد علي الحاج علي، مخيم برج البراجنة: ظل الموت والحياة (بيروت: المنظمة الفلسطينية لحق العودة «ثابت»، 2007).

جليًا في الأدبيات المنشورة عن تاريخ المخيمات[6]. وأدّت الظروف الخاصة بكل منطقة من المناطق التي توجد فيها مخيمات (الضفة الغربية وغزة والأردن وسورية ولبنان) إلى ظهور «هوية فلسطينية» ملوّنة بشكل واضح بخصائص إقليمية أو مناطقية[7]. وضمن حدود الوطنية الفلسطينية أنتجت الانتماءات إلى فصائل المقاومة تعريفات وتجسدًا أقرب ما تكون إلى «الانتماءات العائلية»، ما ولّد في أغلب الأحيان منافسة عنفية. وقد يكون الانقسام الفلسطيني الأكثر خطورة في تعريف الفلسطيني ذلك القائم على أساس الفصل بين «الداخل» (الأراضي المحتلة) و«الخارج» الذي أنتجته اتفاقيات أوسلو، كونه (الفصل) يُولّد اختلافًا محددًا في المصالح، الأمر الذي بالكاد كان موجودًا في السابق. ويطرح الانشقاق الحالي بين القوى الوطنية العلمانية والإسلاميين تحديًا إضافيًا على فكرة هوية فلسطينية مهيمنة وتوحيدية.

تكتسب مسألة التعريفات أهمية كبيرة في هذا السياق لأنّه يرجَّح أن تقوم وطنيّة غير ناجزة/ غير متجسدة بقمع تعريفات جماعية بديلة من شأنها المساهمة في بناء مجتمع مفتوح وتعدُّدي. يمكننا تبيان نموذجين اجتماعيَّين/ سياسيين تُعنى بهما حركات التحرر الوطني: النموذج الكلي «العضوي/ المقيّد» (Bounded /Organicist) والنموذج «التعدُّدي/ المفتوح (Open / Pluralist)»[8]. أدّى التبني المُبكِر لـ«المركزية الديمقراطية» من منظمة التحرير الفلسطينية كقالب تنظيمي إلى فرض النموذج «العضوي المقيد» على مجتمع

(6) على سبيل المثال مخيم الجلزون، انظر: عادل يحيى، قصة مخيم الجلزون: تاريخ شفوي (رام الله: المؤسسة الفلسطينية للتبادل الثقافي، 2006)، ومخيم برج البراجنة، انظر: الحاج علي، مخيم برج البراجنة.

(7) لاحظ الباحثون في دراسات اللاجئين أن اختلافًا طرأ على العلاقات الأسرية والثقافية بفعل الشتات، انظر: B. Serhan, «Al-tagheyer al-binyawi fil- ilaaqaat al-usra al-filastinyya: dirasat sociolojiyya» ('Structural change in palestinian family relations'), *Ad- dar al-kitab al-filastini*, vol. 22 (Winter 1991), and R. Salah, *L'An prochain à Tibériade: Lettres d'une jeune palestinienne du Liban* (Paris: Albin Michel, 1996).

(8) تفاديت استخدام مصطلح «ديمقراطي» هنا لأنّ استخدامه في العادة كرمز لـ«السوق الحرة» أفرغه من أي معنى سياسي. في المقابل، يشير مصطلح «التعددية» على الأقل إلى إمكان حصول اعتراف بين الجماعات المختلفة وقيام علاقات على أسس المساواة.

فلسـطيني مستقبلي، وذلك بميله نحو السـيطرة بدلًا من تمثيل المجموعات الثانويـة[9]. على الرغم مـن أن منظمة التحرير الفلسـطينية ضمّت في بنيتها «تنظيمات شـعبية» كاتحـاد العمّال، فإنّ مكتبًا مركزيًا كان يسـيطر على هذه التنظيمات. هكذا كانت الانتخابات الدورية للجان الإدارية للاتحادات تجرى وفق نظام «الكوتا» الممثِّل لفصائل المقاومة، بغض النظر عن حجم عضويتها، مع إعطاء الأولوية لحركة «فتح»[10]. بعد انسـحاب منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان في عام 1982 تراجعت أُطر التعبئة الشـعبية تلك بسبب النقص في التمويـل العام، وإبعاد منظمـة التحرير إلى تونس[11]. تمّـت المحافظة على نمـوذج «الديمقراطية المركزية» بعد اتفاق أوسـلو، في حين أُوقف العمل به على المسـتوى الشـعبي. داخل الأراضي الفلسـطينية المحتلة، أُفرغ الفضاء السياسـي/ الاجتماعي بين الأفراد الناخبين والسـلطة الوطنيـة افتراضيًا من الهياكل الجماعية كلها باستثناء المجلس التشريعي والمنظمات غير الحكومية المرخصة، بينما فككت التشكيلات التي أدّت دورًا مركزيًا في التعبئة الشعبية خلال الانتفاضة الأولى[12]. حجّم عرفات منظمة التحرير الفلسطينية إلى حدّ جعلها مجـرد مكتب في رام الله من دون وظائف فعلية، وقام في عام 1997 بحلّ الاتحادات الشعبية. وبناء عليه، كانت إحدى عواقب اتفاقات أوسلو أنها لم تبقِ للاجئين الفلسـطينيين المقيمين خارج الضفة الغربية وقطاع غزة سوى تمثيل رمزي ليس أكثر[13].

---

(9) تشدد «نماذج العضوية بامتياز على الترابط بين الأجزاء المكونة فضلاً عن تمايزها»: ويكيبيديا، Wikipedia, The Free Encyclopedia, <http://en.wikipedia.org/wiki/Organic_(model)>.

تبنّت قوميات عدة فكرة الأمة كجسم حيّ. يكمن خطر صورة الجسم في أنها تطبّع مع الحكم الذكوري التسلطي.

(10) J. Hilal, «PLO Institutions: The Challenge Ahead,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 23 (1993), p. 53.

(11) Ibid, pp. 50-51.

(12) Ibid, p. 54.

(13) K. Nabulsi, ed., *Palestinian Register: Laying Foundations and Setting Directions: Report of the Civitas Project* (Oxford: Nuffield College, 2006), pp. 7-8.

في الواقع لم تحلّ الاتحادات، بل أُضعفت من خلال تدخل القيادة في انتخاباتها ونشاطها [المحرر].

علــى الرغم من أن إعطاء الأولوية للمضمون الوطني في مرحلة النضال من أجــل التحرير يظل أمــرًا مفهومًا، فــإنّ ذلك ينطوي على خطر إرســاء الدكتاتوريــة أو حكم الحــزب الأوحــد أو زبائنية الدولة فــي حقبة ما بعد الاســتقلال تحت غطاء الانتخابات(14). كلّما كان النضال الوطني صعبًا، كلما شُــدّد على المضمون الوطني، وكلّمــا بات صعبًا أن تشــمل أهدافه العدالة الاجتماعية والتمثيل الشــعبي أو حقــوق الجماعات. ويصبــح من الصعب إصلاح هــذه الأنظمة، تحديدًا لأنها ترث شــرعية النضال الوطني. وأظهرت الدراســات المتعلقة بنضال حركات التحرر الوطني في العالم الثالث أنه بعد بناء دولة ما تُهمّش الهياكل والتشكيلات الجمعية التي تشكلت خلال النضال، أو تُدمج داخل الدولة بأشكال تحرمها من استقلاليتها(15).

في ظل هذه الوجهة، يتحذ مفهوم الحق الجماعي أو «حقوق الجماعات» (Group Rights) أهمية سياسية ونظرية. يمكن النظر إلى هذه الحقوق باعتبارها ضمانة للعدالة الاجتماعية في مرحلة ما بعد التحرير، أقوى من الوعد الليبرالي الذي دائمًا يُنتهك في شأن حقوق المواطن الفرد(16). يستدعي مفهوم «حقوق الجماعات» اعترافًا بحقوق تمثيل تشــكيلات جمعية تعتبر وســيطة بين الفرد والدولــة، إلى جانب التشــكيلات المعترف بأنها تشــكل «المجتمع المدني» تقليديًا. كما يجــب الاعتراف بالمجموعات المنظمــة ذاتيًا خلال النضالات المطالِبة لإعادة التوزيع أو الاعتراف (وتترواح من الاتحادات المســتقلة إلى جمعيات البدع الجنســية) خلال النضالات المطالِبة بغرض إعادة التوزيع أو الاعتراف بوجودها في الدولة المســتقبلية لحمايتها مــن وطنية مفرطة وأفق ضيّق يســمح بالتلاعب بها من القــادة. تتجاوز نظرية «حقــوق الجماعات» المفهوم النيوليبرالي لـ«مصالح الجماعات» لتشــمل تعريفات تُعبّر عن الطبقة والإثنية/العرق والنوع الاجتماعي أو أي محدِّدات أخرى. وبالمعنى السياسي،

---

(14) R. Brynen, «The Neo-Patrimonial Aspect of Palestinian Politics,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 25 (1995), pp. 23-36.

(15) ظهر ذلك بشكل جيد بالنسبة إلى الحركات النسائية في أفريقيا وشرق آسيا. انظر: S. Meintjes, S. A. Pillay and M. Turshen, eds., *The Aftermath: Women in Post-Conflict Transformation* (London: Zed Books, 2001).

(16) E. Isin and P. Wood, *Citizenship and Identity* (London: Sage Publications, 1999), pp. 67-69.

يطرح مفهوم «حقوق الجماعات» مفهومًا مقابلًا معاكسًا لمفهوم تعيين الذات وإعادة إنتاج الذات من النخب المسيطرة[17].

إن محاولة التميز بين فئات اللاجئين الفلسطينيين أمر يفرض نفسه هنا. وباستبعاد التعريفات الكلاسيكية لـ«اللاجئ» مثل التعريف الذي يقول إن اللاجئ هو الشخص الباحث عن ملاذ آمن خارج حدود دولته الوطنية، وكذلك التعريف القانوني لـ«اللاجئ الفلسطيني» المعتمد في خطاب الأمم المتحدة[18]، ربما نُميز بين جميع الذين طُردوا إلى خارج حدود ما أصبح يعرف بعد عام 1948 بإسرائيل - والأنسب أكثر أن يسموا «المطرودين» - وتلك الفئة من هؤلاء «المطرودين» التي أرغمَت من خلال اعتمادها على المساعدات للبحث عن مأوى في المخيمات داخل فلسطين التاريخية وخارجها. وهناك فئة أخرى ذات صلة تتكوّن من «الأشخاص المهجَّرين داخليًا» (Internally Displaced Persons) بفعل حملات الطرد التي شهدها عام 1948 الذين ظلوا داخل ذلك الجزء من فلسطين الذي أصبح يُعرف بإسرائيل، لكنهم مُنعوا من العودة إلى منازلهم[19]. وفي حين لا يمكننا الحديث عن أي فئة من «اللاجئين» كطبقة بالمعنى التقليدي، فإنّ المقيمين منهم في المخيمات معزولون عمّن يمكن أن نسميهم «لاجئي الشتات» (Diasporic Refugees) بفعل قيود مفروضة على أوضاعهم وفرصهم في الحياة. هذا في حين أن «لاجئي الشتات» هم أكثر تحررًا بفضل حيازتهم وسائل مادية أو موارد رمزية، ويتمتعون بحرية حركة أكبر على صعيد المكان والوضع الاجتماعي. ويملك معظم لاجئي الشتات حاليًا بدائل مواطنة وفرص توظيف مهني، وهم بدرجة أو بأخرى مندمجون في المجتمعات المضيفة.

بالنسبة إلى وضعهم الاجتماعي/ الاقتصادي، يتراوح لاجئو الشتات بين الطبقة الوسطى والطبقة الثرية، أما في ما يتعلق بتعريف هويتهم الذاتية فهم

---

(17) «تشكيل المجموعات... يشوبه دائمًا خطر أنه بدلًا من إيلاء الأولوية للمطالب المشروعة لأعضائها، قد تتحول إلى قوة قمعية ضدهم». انظر: Isin and Wood, p. 38.

(18) A. Takkenberg, *The Status of Palestinian Refugees in International Law* (Oxford: Clarendon Press, 1998).

(19) على الرغم من أن «الأونروا» عملت في إسرائيل منذ عام 1950، وقامت بتسجيل ومساعدة هؤلاء «اللاجئين»، فإنّ الحكومة الإسرائيلية طالبتها في عام 1952 بالمغادرة.

يميلون إلى هوية كوسموبوليتية ملوّنة بدرجات مختلفة من الهوية الفلسطينية أو «الفلسطنة». في المخيمات، معدلات الدخل أدنى من تلك التي يتمتع بها مواطنو الدول المضيفة والفلسطينيون المقيمون خارج المخيمات. في الأحوال كلها، وبمعزل عن الفقر، يتعرّض الفلسطينيون المقيمون في المخيمات للتنميط والإقصاء الاجتماعي ولحركية اجتماعية محدودة. توجد الإقامة في المخيم، الموصومة بالاعتماد على المساعدات، ما يشبه الحواجز الطبقية بين اللاجئين وسكان مجتمعهم «المضيف»، حتى وإن تشاركوا في هوية وطنية، مثلما هو حاصل في الضفة الغربية وغزة. إذ يميل الفلسطينيون المقيمون في المخيمات إلى تعريف أنفسهم بكل بساطة أنهم «فلسطينيون»[20].

يعرض هذا الفصل للنقاش ثلاثة أصناف من الدلائل على وطنية ـ محلّية صاعدة ومحدِّدة فئة اجتماعية مقيمة داخل المخيم:

ـ شهادات من مخيّمين خلال تعرّضهما للهجوم والحصار، أحدهما في لبنان (شاتيلا: أيار/ مايو ـ حزيران/ يونيو 1985)، والآخر في الضفة الغربية (جنين: آذار/ مارس ـ نيسان/ أبريل 2002)؛

ـ أمثلة عن «التنظيم الذاتي» من مخيمات في الضفة الغربية ولبنان؛

ـ نقاشات جماعية موثّقة داخل تجمعات فلسطينية يعود تاريخها إلى عامَي 2004 و2005[21].

انطلاقًا من هذا الدليل، سوف أؤكد أن اللاجئين المقيمين في المخيمات يشكلون عنصرًا متميزًا داخل المقاومة الوطنية، مجموعة ذات وعي جماعي كامن داخلها تتداخل مع الجماعة الأوسع من لاجئي الشتات، لكنها في الوقت نفسه تتميّز عنها. من هنا، سأحاجّ بأنّ الخصائص العملية والثقافية لهذا الإطار «المحلي ـ الوطني» تقدّم دعمًا حاسمًا للإطار «الوطني» في أوقات الأزمات كوقتنا الحالي، وأن للاجئي المخيمات «حقوقًا جماعية» ـ حتى وإن لم تكن

---

(20) نحتاج إلى دراسات من فلسطينيين في دول استضافت هجرات أولى وثانية منهم لمعرفة إلى أي مدى يملك المهاجرون عيوب الإقامة في المخيم.

(21) Nabulsi, ed., *Palestinian Register.*

مترابطة ومتسقة بشـــكل كامل حتى الآن ـ تخوّلهم أن يتمثلوا في المؤسسات الوطنية، وفي مفاوضات التسوية وفي النظام السياسي الفلسطيني المستقبلي.

أولًا: المخيمات كأساس للتعريف بالهوية: سجلّات الحصار[22]

1 ـ مخيم شاتيلا

ترك الغزو الإســـرائيلي للبنان في عام 1982 الفلســـطينيين المقيمين في المخيمات خاضعين لثلاث قوى عســـكرية ـ سياســـية: الجيش الإسرائيلي في الجنوب والجيش الســـوري في الشـــمال والبقاع والجيش اللبناني في منطقة بيروت الكبرى. وبعد طرد الجيش اللبناني من بيروت الغربية في شباط/ فبراير 1984 على أيدي تحالف ميليشـــيات طائفية ـ الحزب التقدمي الاشتراكي ذي الأغلبية الدرزية وحركة «أمل» ذات الأغلبية الشيعية وحركة «المرابطون» ذات الأكثرية السُنية ـ أصبحت المخيمات الفلســـطينية في بيروت خاضعة لسيطرة هـــذا التحالـــف[23]. وفـــي نيســـان/ أبريل 1985 قضت حركـــة «أمل» على «المرابطون» في معركة قصيرة، وفي منتصف أيار/ مايو، أول أيام شهر رمضان، أطلقت هجومًا مفاجئًا ضدّ مخيمَي شاتيلا والداعوق الواقعين في نطاق بيروت الكبرى[24]. لم يكن ســـكّان المخيم يتوقعون هجومًا عســـكريًا، ولم يحصلوا على أيّ إنذار. لم يكن هناك أسلحة ثقيلة أو متوسطة في المخيمات، ولا مؤن

(22) سجّلت الباحثة شهادات مخيم شاتيلا فور انتهاء الحصار الأول واستمرت في ذلك بعد كل مرحلة من معركة المخيمات. انظر: R. Sayigh, *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon* (London: Zed Books, 1994).

وبطريقة مماثلة، فإنّ دراسة طبر تستند إلى مقابلات أجرتها الباحثة مع ناجين من حصار مخيم جنين في عامي 2002 و2003. انظر: L. Tabar, «Memory, Agency, Counter-narrative: Testimonies from Jenin Refugee Camp,» *Critical Arts*, vol. 12 (2007), pp. 6-31.

(23) Sayigh, *Too Many Enemies*, pp.125-156.

(24) غالبًا ما استُهدف مخيم شاتيلا بالهجمات بسبب طابعه كمركز لمؤسسات فصائل المقاومة ولقربه من بيروت. عن «حرب المخيمات»، انظر: A. AbuKhalil, «Shi'ites and Palestinians: Underlying Causes of the Amal-Palestinian Conflict,» in: Elaine Hagopian, ed., *Amal and the Palestinians: Understanding the Battleof the Camps* (Belmont, MA: AAUG, 1985), and Sayigh, *Too Many Enemies*.

غذائية أو مستلزمات طبية، لا شيء إلا ما قد تحويه متاجر صغيرة والممتلكات الفردية للأُسَر. لم يكن هناك في المخيمات إلا بضعة مقاتلين مدنيين شبه مدرَّبين ليدافعوا عن المخيم. إن عدم الاستعداد ذاك، والنقص في مجموعات المقاتلين المدرَّبين على المقاومة وقلة الاتصالات مع القيادات الخارجية، عوامل ميّزت حصار رمضان عن موجات الحصار الأخرى التي تلته.

اجتيح مخيم الداعوق الصغير وغير الرسمي (غالبًا يُشار إليه باسم مخيم صبرا) بسرعة، لكن سكان مخيم شاتيلا القريب من صبرا تمكّنوا من صدّ المهاجمين على الرغم من صغر مساحة المخيم (أقل من كيلومتر مربع واحد) وتعرُّضه للقنص والقصف المدفعي على نطاق واسع. يُستشفّ من روايات الحصار شعورًا بـ«انتصار شعبي» مبني على سعة الحيلة والدهاء والتضامن الاجتماعي و«الهوية الفلسطينية». أحد الذين أدلوا بشهادته كان أبو مصطفى، العضو في اللجنة الشعبية للمخيم، الذي قال: «جميع مقاتلينا كانوا من أبناء المخيم. شبان يافعون لم يسبق لهم أن تدرّبوا في زمن المقاومة، 80 في المئة منهم تلامذة مدارس لم يحملوا من قبل بندقية كلاشينكوف، كانوا احتياط الاحتياط... معظم الأسلحة التي استخدمناها أخذناها من العدو. قصفونا بقذائف مدفعية عيار 120 ملم. بعضها لم ينفجر. أخذ شبابنا صواعقها واستخدموها ضد المهاجمين. لم نكن نمتلك مدفعية؛ وبدلًا منها استخدمنا قوارير الغاز السائل مع صواعق من صنع محلي... نجحت المعركة في توحيد صفوفنا في المخيم. لم يكن هناك تمييز بين ابن حركة فتح ولا ابن الجبهة الشعبية أو الجبهة الديمقراطية، يقاتل الجميع لأنفسهم ومن أجل المخيم... لم نكن نتوقع هذه المواجهة، وكانت تنقصنا معظم الأمور الضرورية لخوضها. أرغمنا ذلك على اختراع أشكال جديدة من القتال، استخدمنا فراش الأسرّة وأغطية الوسادات لصنع أكياس الرمل للمتاريس. كنا بحاجة إلى القطن لمعالجة الجرحى، لذلك انتزعناها من الوسادات. لم نتمكن من أخذ شهدائنا لندفنهم فاستخدمنا المسجد مقبرةً... كان الوضع شبيهًا بوضع كومونة باريس»[25].

---

(25) Sayigh, *Too Many Enemies*, pp. 236-238.

من اللافت أن أبا مصطفى، وهو نفسه ناشط في فصيل مقاوم، يشير إلى غياب التنافس الفصائلي من باب الثناء، ويشدّد على أن «الجميع كانوا يحاربون لأنفسهم ومن أجل المخيم». في سياق آخر، وصف كيف أنّ اللاجئين من مخيم شاتيلا «ينجذبون للعودة إلى المخيم، والبقاء بين أناس وعادات مألوفة بالنسبة إليهم، المخيم هو وطننا الوحيد»[26]. إن «المخيمات هي كفلسطين» عبارة مجازية مشترَكة بين الأشخاص الأكثر تسييسًا والعناصر الأشد نضاليةً بين سكان المخيم، تقال في مواجهة التطلعات إلى الهجرة. وهي كمفهوم، تربط بين المخيمات بشكل عابر للحدود، وتشكل عنصرًا مركزيًا في تعريف كامن للمخيم يمكن سماعه حتى عندما يغلّف بخطاب وطني «رسمي».

أدّى المدنيون دورًا أساسيًا في الدفاع عن شاتيلا وعن باقي المخيمات المحاصَرة. كان هناك مشاركة عامة للطاعنين في السن واليافعين، الإناث والذكور في بناء الأنفاق وصنع أكياس الرمل وتأمين الغذاء للمقاتلين ورعاية المصابين. ويشير أبو مصطفى إلى كيفية مشاركة الجميع في تأمين الدعم: «منذ اليوم الأول للحصار وُضعت مؤسسات المخيم كلها، العامة والخاصة، في خدمة المجتمع المحلي... جمعنا كل الطحين من المنازل، وخبزنا الخبز في مخابز عامة، ووزعناه بشكل متساوٍ على الجميع، في الملاجئ والمنازل والقواعد العسكرية... لم يكن للمال قيمة خلال الحصار، كما لم يكن هناك حركة شراء وبيع. كان الدفاع عن الجميع وكانت المنازل للجميع... الجميع كانوا متساوين... كان كل منزل جبهةً أماميةً»[27].

توضِح شهادات حصار مخيم شاتيلا أن أركان المقاومة كانوا أشخاصًا عاديين ـ من دون مؤهلات عالية، شبان وشابات وربات منازل وأطفال ـ ممن كانوا كوادر المقاومة ووضعوا الإمكانات المتوافرة كلها لديهم للدفاع عن مجتمعهم ككلٍ موحَّد. كانت الشابات نشيطات بشكل استثنائي. وتصف سامية المهام التي تولّتها النساء خلال الحصار الثالث الذي دام خمسة شهور كالتالي: «بدأنا بحفر الخنادق. كانت تلك المهمة الرئيسة للفتيات لأنه يستحيل على

---

(26) Sayigh, *Too Many Enemies*, p. 278.

(27) Ibid, pp. 254-255.

المقاتلين البقاء 24 ساعة لحفرها. غالبًا كنا نحفر ليلًا لأن وتيرة القصف كانت حينها أخف قليلًا... استشهدت 20 امرأة وأصيبت حوالى 20 أخريات. خسرت رفيقتنا ديبة مصرية إحدى عينيها. كنا نحن الفتيات مَن جلب الطحين من المكتب السياسي إلى المخابز، وكانت مهمتنا تحضير العجين للمنظمات... إضافة إلى ذلك، شاركنا في العمل الاجتماعي كجزء من عمل اتحاد المرأة. إحدى مهماتنا كانت توزيع الحليب المجفف للأطفال؛ مهمة أخرى كانت توزيع المؤن والإمدادات... وكان للفتيات الناشطات أدوار أخرى، ظللنَ مع العائلات في الملاجئ وشجّعنهم لأنه في النهاية بدأ الناس ييأسون. شعروا بأن المعركة لن تنتهي، وسيموت الجميع»(28).

أم أحمد كانت إحدى النساء اللواتي تشاركنَ الخُبز مع الآخرين: «كنا نملك مخزونًا، لكن كان هناك أشخاص لا يملكون شيئًا. قلنا لأنفسنا إن من المعيب أننا نأكل بينما آخرون لا يملكون الغذاء، لذلك أعطيناهم بعض الطعام هنا وهناك. كان لدينا 300 كلغ من الطحين؛ ظننّا أنّ الحصار سينتهي قبل انتهاء هذه الكمية. لذلك، عندما خبزتُ، أعطيت الناس ممن لم يكونوا يملكون الخبز، رغيفين أو ثلاثة. كل يوم، كنتُ أخبز بين 70 و80 رغيفًا... عندها نفد الطحين، لكن الحصار استمرّ»(29).

في خطابه الاحتفالي بعد انتهاء حصار الشهور الخمسة، اعتبر أبو مجاهد، وهو أحد القادة المدنيين للمخيم، أنّ شاتيلا هو معلم للمقاومة، قائلًا: إنه كان «شوكة في حلق جميع مَن تآمروا عليه»، وهي عبارة مجازية تنتمي إلى لغة فلسطينية فلاحية تتصل بالمقاومة. وتوقف أبو مجاهد عند لحظة محورية في الأيام الأخيرة للحصار الثالث ضد شاتيلا، عندما كان التضوّر جوعًا يتسبب باليأس، وهو ما يُظهر كيف أن المقاومة ـ وهي تستهدف إسرائيل عادة ـ يمكن أن تتحوّل إلى نمط للمعارضة الداخلية. قرّرت القيادة الداخلية في المخيم البدء بحملتها الإعلامية الخاصّة التي استهدفت في المقام الأول القيادة الفلسطينية المقيمة في الخارج، والتي كانت تتمهل في التفاوض في شأن

(28) Sayigh, *Too Many Enemies*, p. 310.

(29) Ibid, p. 295.

إنهاء الحصـــار». مجددًا، يقول أبو مجاهد: «كان قـرار القيادة الخارجية عدم القيام بأي خطوة من جانبنا من شأنها أن تفسد الاتصالات السياسية... [لكن] كنـا في المخيم قد وصلنا إلى نقطة الصفر ولم نكن نملك أي خيار إلا القيام بعملية عسـكرية [خارج المخيم]»[30]. عند هذه النقطة الحسّاسـة، أصبح بقاء المجتمع المحلّي على قيد الحياة يتناقض مع الأهداف «الاستراتيجية» للقيادة». وتشـير هذه الحكاية إلى الإمكانات الكامنة للمعارضة في المقاومة المحلية: كان أهل شاتيلا مستعدين لـ«الدفاع عن المخيم بأجسادهم»، لا الموت جوعًا في انتظار توصُّل القيادة الخارجية إلى اتفاق أفضل مع سورية.

2 ـ مخيم جنين

على الرغم من الفوارق الزمنية والاختلافات في السـياق السياسـي بين حصـارَي مخيّمَي شـاتيلا وجنين[31]، يمكن ملاحظة سـمات مشـتركة في شهادات الناجين تؤشر إلى واقع أن سكان المخيمات هم بصدد إنتاج «وعي معـارِض» يوجـد في حالة كمون. مـن بين أهم ما يُلاحَـظ مجموعة أفكار تتمحور حـول المجتمع المحلي للمخيم: تماهيه مع فكرة فلسـطين وقدرته على أداء مقاومة منظّمة ذاتيًا ووضعه كمكان يجسّـد حقوق اللاجئين وطابعه كمجتمع محلّي تتأطّر فيه علاقات وسـلوك عائلي. الناجون من حصار جنين (نيسـان/ أبريل 2002) أصـرّوا على أهمية البقاء في جنيـن وإعادة المخيم بالتحديـد إلى ما كان عليـه: «نريد المخيم مثلمـا كان: حاراتنا... العائلات والناس. نريد أن نعود إليه»[32]. حتى الأطفال الصغار يعربون عن رغبتهم في العودة إلى منازلهم في المخيم[33]. إنّ الرغبة في العودة وإعادة البناء تعبّر عن

---

(30) Sayigh, *Too Many Enemies*, pp. 315-316.

(31) على الرغم من أن مخيم شاتيلا عانى خسائر وتدميرًا كبيرًا للمنازل خلال «حرب المخيمات»، لكن لم يتم اجتياحه. وتعرض مخيم جنين لهجوم الجيش الإسرائيلي برًا وجوًا في نيسان/ أبريل 2002 خلال الاجتياح الإسرائيلي الجديد للضفة الغربية، ما تسبب بتدمير مساكن بأكملها وبخسائر فادحة في أرواح المدافعين عن المخيم.

(32) Tabar, p. 14.

(33) Ibid, p. 33.

مزيج من تحدّي الطرف المدمِّر، مع التعلُّق بمكان ينتمي إليه المرء[34]: «عندما أدخل إلى المخيم أحسّ بشعور من الفرح. أشعر براحة البال والراحة مع جيراني والناس الذين عشتُ معهم... تشعر بالرغبة في الاستمرار بالحياة التي عشتها. الحمد لله، لا زلتُ أعيش في المخيم»[35].

تكتب طبر عن «فاعلية التصرُّفات البسيطة» كجزء مما يشكل مجتمعًا، وقدرته على العيش مجددًا بعد الحصار والخراب. يذكّر ذلك بكيف قدّمت أم أحمد الخبز للجيران خلال الحصار الثالث لمخيم شاتيلا، وكيف «ظلّت الفتيات اليافعات مع العائلات في الملاجئ وشجعنهم لأنه في النهاية بدأ الناس ييأسون». إنّ السلوك البسيط، كأمّ أحد شهداء جنين التي ترفض تغيير ملابسها التي كانت ترتديها حين استشهد ابنها، ستظل تُروى إلى أن تصبح قصة جماعية عن المقاومة الشعبية. هنا تتلاشى ثنائية «السلوك» و«الخطاب» والتناقض بينهما. إنّ فكرة طبر عن «عاديـة» (Banality) الخطاب التي تثبتها سرديات الحصار قيّمة من حيث تذكيرنا بأن مثل تلك القصص ليست مجرد شهدات أنتجت من أجل الغرباء، بل جزء من عملية عاش الناس من خلالها العنف الجائح، وأعادوا إرساء طرائق عيشهم العائلية. إنّ فصول الحصار كتلك التي عاشها مخيما شاتيلا وجنين معبِّرة، لأنها توجد زمنًا من الصدمة يحرِّر أهل المخيم ويُمكّنهم من انتقاد قادتهم الوطنيين على «صفقاتهم ومساوماتهم»، نقد يفاقمه انعدام المساواة بين مستوى عيشهم، وطرائق عيش النخبة الوطنية[36]. ونُشّط كل شخص تقريبًا من الأشخاص المحاصرين، كما أوجد كل شخص منهم دورًا لنفسه في الدفاع عن المخيم. وتستمرّ إعادة تعريف الهوية تلك إلى ما بعد انتهاء الحصار على شكل طقوس حِداد، وأفعال بسيطة تُعيد ترميم الحياة «الطبيعية».

هناك سمة مشتركة أخرى بين حصاري شاتيلا وجنين هو ما تُسميه طبر الطابع اللاعادي «المُغايِر» لمخيّم جنين المحاصَر، كمكانِ تهميشٍ حيث

---

(34) بعد كتابة هذا الفصل، أعرب سكان نهر البارد المدمَّر (شمال لبنان) عن العزم نفسه على العودة إلى المخيم.

(35) Tabar, p. 16.

(36) إنّ الاستعراض المتباهي بالامتيازات لدى قادة السلطة الوطنية بعد عام 1995، والتمتع بالفيلات وسائقي السيارات، وبالحركة السهلة بين الحواجز كلها أمور جعلتهم غير محبوبين شعبيًا بتاتًا.

يمكن إنتاج «الروايات المضادة» داخل الخطاب الوطني التي يمكن من خلالها تخيُّل مستقبل مختلف، تمامًا مثلما يصف أبو مصطفى الحصار الأول لمخيم شاتيلا كزمن «لم يكن للمال فيه قيمة»، وحين كان «الجميع متساوين»، معربًا عن أمنيته بمجتمع فلسطيني يتميّز بالعدالة الاجتماعية. هذا أحد الأسباب التي تفسـر لماذا نظرت الفئة الأفقر من الفلسـطينيين بمرارة إلى الامتيازات التي جنتها النخبة السياسية من اتفاقيات أوسلو.

سـمة مشتركة أخرى بين الشـهادات عن حصار هذين المخيمَين هي ما تتضمنه من نقد في شأن التنافس الداخلي بين فصائل المقاومة، نقد تشارك فيه حتى عناصر الفصائل الفلسـطينية. وتعليق أبي مصطفى في شاتيلا في شأن أنه «لم يكن هناك ابـن حركة فتح ولا ابن الجبهة الشـعبية أو الديمقراطية. كان يقاتـل الجميع لأنفسـهم وللمخيـم»، يُعتبَر انتقـادًا واضحًا للمنافسـة بين الفصائل[37]. وتقتبس طبر تعليقًا مشـابهًا لناشط من مخيم جنين: «بعد اجتياح جنين، أولويتي هي النـاس هنا في المخيم والفصائل الأخرى في جنين، فوق الأحزاب السياسـية وأبعد منها». تُعبّر في شـهادات حصار مخيم شاتيلا عن انتقاد القيادة الوطنية بشكل غير مباشر في التهديد بالقيام بعملية عسكرية خارج المخيم. وتشير طبر أيضًا إلى هذا التناقض من خلال اقتباس أقول قائد محلي: «إنّ درس المقاومة في جنين ليس في أننا غير قادرين على مقاومة إسـرائيل. نحن شعب وسائله قليلة وإمكاناته محدودة، لكننا كنا قادرين على الوقوف في مواجهة الجيش الإسرائيلي. يمكننا تكرار هذا الإنجاز، لكننا بحاجة إلى قيادة أفضـل. ما حصل في جنيـن كان نتيجة اتحاد الفصائل داخـل المخيم، وثقة العائلات؛ ما أدّى إلى صمود المخيم ومكّن المقاتلين من مقاومة الاجتياح»[38].

تكشـف تعبيرات اللاجئين في مخيمَي شـاتيلا وجنين التي سجّلتها في لحظـة صدمة بعد هجـوم عنيف، عن حسّ «عيش الهـمّ الوطني» على نحو لا تعيشـه النخبة السياسية الفلسـطينية. وتشـير طبر[39] إلى أنه «في أعقاب

---

(37) عادت الروح الحزبية إلى الظهور في الحصارات الأخيرة لمخيم شاتيلا، وتصف الشهادات ذلك الأمر بأنه ضارّ بالمعنويات الشعبية. Sayigh, *Too Many Enemies*, pp. 297-301.

(38) Tabar, p. 22.

(39) Ibid, p. 10.

المقاومة المحلية للدفاع عن مخيم جنين ضد الاجتياح الإسرائيلي، تمّ التعبير عن توتر وسخط واضحين وسط سكان المخيم تجاه قادة المقاومة الفلسطينية على خلفية تقاعسهم خلال الاجتياح»[40]. في مثل تلك الظروف الاستثنائية، يعبّر الناس عن مشاعر مكبوتة بفعل روتين الحياة اليومية، كاشفين عن امتلاك جماعي لتعريف ذاتهم وهويتهم بطريقة إيجابية كـ«فلسطينيين حقيقيين» وكـ«سكان المخيمات». وهكذا تشهد أوقات التنظيم الذاتي في المخيمات في ظل غياب استراتيجية وطنية على تعريفات إيجابية للهوية. بالتأكيد، من شأن بحث إضافي على مستوى المخيم والمجتمع المحلي أن يكشف عن أشكال وطرائق مختلفة للفلسطنة لتجسيد «الهوية الفلسطينية» من خلال مبادرات تستعيد، ولو لحظيًا، تعريفات للهوية موروثة من حركة المقاومة في بداياتها مثل: «فلسطينيون» و«مناضلون» و«ثوريون». قد يُنظَر إلى الدفاع عن المخيم ضد هجوم ما على أنه أمر «طبيعي» للغاية لدرجة أنه لا يمكن اعتباره دليلًا على القدرة على التنظيم الذاتي للمخيم مع صدى وطني، لكن هذه الحجة تنكر مسألة الجذور الثقافية والتاريخية لقدرات المجتمعات المحلية على تنظيم نفسها.

ثالثًا: التنظيم الذاتي في المخيمات

نظر الباحثون في البداية إلى المقيمين في المخيمات من زاوية المؤسسات المهيمنة - «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى» (الأونروا) والحكومة المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية. هذا المنظور يحرف الاهتمام عن مناسبات تصرّف فيها أهل المخيم من تلقاء أنفسهم، من دون توجيه خارجي. كما أن طمس النشاط المحلي هو ناتج جانبي لخطاب وطني يصنّف المخيمات كشواهد على النكبة، ومناطق «عوز» وعمل اجتماعي خيري وكأهداف للتجنيد. نادرًا ما يجد النشاط السياسي النابع من القاعدة الشعبية، اهتمامًا من المراقبين الخارجيين، ليس لأنه

(40) ظهرت عدائية مماثلة من المجموعات السكانية الفلسطينية ضدّ السلطة الوطنية على خلفية عدم تحركها خلال الهجوم الإسرائيلي على غزة في كانون الثاني/ يناير 2009.

لا يحدث، بل لأن أنظار معظم الناس، باحثين كانوا أم ناشطين، مركزة على خطابات رموز الحركة الوطنية وأفعالهم التي يُنظَر إليها كمؤسِّسة للإطار السياسي الوطني. يحمل هذا الأمر دلالة على المدى الذي تمّ فيه تشييء سكان المخيمات وعدم الاعتراف بصوتهم ولا بتمثيلهم بكونهم فئة قائمة بذاتها تحت «عباءة» منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من أن موضوع اللاجئين هو مفتاح التسوية الإقليمية، تعاطت القيادة الوطنية مع اللاجئين وحقوقهم كموضوع للمساومة، بدلًا من اعتبارهم فئة اجتماعية متميّزة من غيرها تستحق الاعتراف السياسي. عندما أسّس المجلس الوطني الفلسطيني «دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين» في عام 1964، فإنّ هذه الدائرة حُمِّلَت مهامًا إدارية بدلًا من أن تكون صاحبة وظائف تمثيلية[41]. غالبًا ما كان عمر ممارسات التنظيم الذاتي بين سكان المخيمات قصيرًا بسبب قمع حكومات الدول المضيفة، لكنها على الرغم من ذلك تستحق الاهتمام على اعتبار أنها أساس للعمل باتجاه تطبيع المخيمات وأنسنتها، وباتجاه إرساء شعور بالتكافل بين سكانها.

من خلال الرجوع إلى نشرات وصحف المنظمات غير الحكومية والمواقع الإلكترونية التي تُعنى بشؤون المخيمات أو الشهادات الشفوية تُكشف بالتأكيد مجموعة من الأمثلة في شأن التنظيم الذاتي في المخيمات. على سبيل المثال، في أعوام الخمسينيات وقبل تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، كان أهل المخيمات في لبنان (وعلى الأرجح في دول أخرى) يؤسسون أنديةً ويطلقون عليهم أسماء قراهم ومدنهم في فلسطين[42]. هذا الاستخدام للتسميات الهادف إلى إرساء علاقة تواصل مع فلسطين اختفى فجأةً في ظل غياب حركة وطنية. ويمكن ذكر أمثلة أكثر حداثة، على سبيل المثال الاجتماع الجماهيري في مخيم الفارعة (الضفة الغربية) في كانون الأول/ ديسمبر 1995، حيث أدى

---

(41) أسست مديرية شؤون اللاجئين في بداية تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، ووضعت مباشرة تحت السلطة القضائية للمجلس الوطني الفلسطيني. وبعد اتفاق أوسلو، احتفظ عرفات بها كدليل على تمثيل اللاجئين في المفاوضات مع إسرائيل. بشكل عام، أدار عضو في حركة فتح مديرية شؤون اللاجئين هذه.

(42) اقرأ تاريخ مخيم برج البراجنة، في: الحاج علي، مخيم برج البراجنة.

هذا الحدث إلـــى ولادة حركة «حـــق العودة»[43]. وعـــارض اجتماع المخيم (الفارعة) الذي عُقد قبل انتخابات المجلس التشريعي لعام 1996 خطة عرفات القاضية بدمج المخيمات في البلديات لأغراض انتخابية، ومن هنا يمكن اعتبار الاجتماع ذا أهمية بوصفه أحد الأفعال المُبكرة في معارضة السـلطة الوطنية، وفي المطالبة بـ«حقوق الجماعـــات» للاجئين[44]. وعُقدت اجتماعات أخرى لاحقة في الضفة الغربية اتُّخذ خلالها قرار بتأليف مجالس شعبية مناطقية تُعنى بشؤون اللاجئين داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها، على أن تنتخب هذه المجالس مندوبين لمجلس أعلـــى يُمثل حقوق اللاجئين[45]. بيد أن هذا التطـــور أُجهض في عام 2000 مع انطـــلاق انتفاضة الأقصى وما صحبها من إغلاقات وأعمال عنف إســـرائيلية، لكن هذه المبادرة أرغمت السلطة الوطنية الفلسطينية والفصائل السياســـية على أخذها بالاعتبار. ونظرًا إلى تأكُل منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها مؤسســـة وطنية تمثيلية/ توحيدية[46]، نمت حركة «حق العودة» واتخذت شـــكل ائتلاف دولي تنخرط فيه مجموعات ناشطة في مجال حق العودة فـــي معظم الدول العربية والغربية. وعلى الرغم من أن هذه الحركة لم تدعُ بشكل واضح إلى شمول لاجئي المخيمات كمجموعة محددة ذات حقوق كي تُمثّل في مفاوضات التســـوية وفي المؤسســـات الوطنية، فإنّ خطوة مماثلة هي في صميم منطق أهداف هذه الحركة وقواعدها المساندة في المخيمات.

---

(43) نظم اجتماع مخيم الفارعة «مراكز اتحاد الشباب» الاجتماعية التي أسستها في البداية «الأونروا» كجزء من خدماتها الاجتماعية، لكنها أصبحت في ما بعد مستقلة خلال الانتفاضة الأولى.

(44) H. Shaqqura, «Refugees and the Palestinian Authority,» *News from Within*, vol. XI (August 1995).

(45) هناك تفسيرات عدة لفهم لماذا لم ينتج من هذه الاجتماعات حتى الآن قيادة منبثقة عن مخيمات اللاجئين. يقول أحد المقربين من الحملة الجارية في الضفة الغربية إن «المشكلة الرئيسة التي واجهناها هنا هي تدخّل القوى السياسية التي لم تقبل بغيرها أن يمثل اللاجئين». وفي هذا السياق ينبغي عدم إغفال قرار الحكومات المضيفة بالحؤول دون حصول مثل هذه التعبئة الشعبية.

(46) «حتى فترة متأخرة، أدرج اللاجئون ودمجوا في سياسات منظمة التحرير الفلسطينية وفي ثقافتها وتنظيمها وممارستها كشعار من شعارات النضال الوطني. واليوم، اللاجئون غير ممثلين في معظم المؤسسات الفلسطينية الاجتماعية والسياسية، إن لم يكن في كلها». انظر: A. Samara, «Refugees must Re-gain their Self-representation,» Pamphlet, Badil Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, 1997.

إن الحط من أهمية التعبئة الشعبية للاجئين لأنها لم تغيِّر بعد ثوابت النضال الفلسطيني قد يكون بهدف إنكار إمكانات ما يحصل على الأرض، حيث تتواصل المقاومة المحلية من دون توجيه قيادة وطنية. هكذا، تبقى الاحتجاجات على «جدار الفصل» في الضفة الغربية حركة محلية لا تشكل جزءًا من حملة تنظمها السلطة الوطنية أو فصائل المقاومة. وبطريقة مماثلة، فإنّ التظاهرات في المخيمات اللبنانية، موجهة كانت ضد الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة أم لإحياء ذكرى النكبة، تُنظم تحت إطار محلي أو إدارة فضفاضة بين المخيمات. منذ تأسيس السلطة الوطنية في الأراضي الفلسطينية المحتلة نُظّمت أعداد لا تُحصى من النشاط والتحركات الوطنية في أنحاء الشتات من دون مرجعية القيادة الوطنية.

نموذج آخر عن تحركاتٍ ذات قاعدة شعبية مستقلّة حصل في عام 2002، خلال انتخابات المجلس التشريعي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وابتكر ناشط اجتماعي في مخيم البرج الشمالي (جنوب لبنان) فكرة «استطلاع رأي اللاجىء» (Refugee Poll) بهدف القول للسلطة الوطنية إن اللاجئين «خارج الأراضي الفلسطينية» لن يقبلوا أبدًا حرمانهم الدائم من التصويت. وطوّر هذا لاقتراح برنامج لاختيار مرشحين ولوضع صناديق اقتراع في مخيمات لبنان كلها. وعلى الرغم من أن المشروع فشل في اجتياز المرحلة التخطيطية، جزئيًا بسبب غياب الدعم من القوى السياسية، إلّا أن الفكرة في حد ذاتها تشير إلى قدرات المخيم على التنظيم الذاتي. يجدر النظر إلى هذا التحرك في سياق الدعوات التي انتشرت في فرنسا وبلجيكا والأردن للاجئي الشتات كي يطالبوا بحق المشاركة في الانتخابات[47]. ويقدّم الإنترنت وسيلة فاعلة للتحرك في سبيل مبادرات كهذه، حتى وإن كانت غير مستغلة بشكل كامل بعد.

---

(47) «في 25 كانون الثاني/يناير 2006، أصبح حوالى 1.8 مليون فلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، من ضمنها القدس الشرقية وقطاع غزة، يتمتعون بحق التصويت لمرشحيهم للمجلس التشريعي الفلسطيني، برلمان السلطة الفلسطينية الذي أسس بموجب اتفاقيات أوسلو في عام 1993. وظلّ حوالى 6 ملايين فلسطيني مشتتين في الدول العربية وأوروبا والأميركتين وفي أماكن أخرى، إضافة إلى المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، محرومين من حقهم في المشاركة في صنع القرار الفلسطيني الديمقراطي ومن ممارسة حقهم في العودة» (بيان صحافي لمركز «بديل»، 22/ 1/ 2006). ووضعت صناديق اقتراع رمزية في باريس وبروكسل كي يتمكن الفلسطينيون من الإدلاء بأصواتهم.

شــكلٌ آخر من التنظيم الذاتي ظهر في مخيم شاتيلا حين أُسست لجنة شــعبية في منتصف عام 2005 من خلال مسار انتخابي. كثيرًا ما اتهم سكان المخيمات في لبنان اللجانَ الشعبية بالفساد وبانعدام الفاعلية. وفي مطلع عام 2005 توصّل بعض من ســكان مخيم شاتيلا، ممن يعلنون عدم انتمائهم إلى أي فصيل، إلى عقد اتفاق لتنظيم انتخابات للجنة شــعبية تمثّل سكان المخيم بدلًا من فصائل المقاومة. ووضعوا قواعد ومراحل الانتخابات بعناية: كل من تخطى سنّ الـ16 يمكنه المشاركة في التصويت؛ كل من تخطى سنّ العشرين يمكنه الترشح للانتخابات ما دام هو (أو هي) غير منتمٍ إلى أي حزب ويتمتع بالأخــلاق الحميدة. وانتخبت «لجنة أهالي المخيــم» وفق الأصول، وبدأت بمعالجة مشــكلات مزمنة مثل النقص في الكهرباء ومياه الشــفه[48]. لم يكن ممكنًا لنشــاط اللجنة أن يتواصل بعد تعرضها لضغط سياسي دفعت بستة من أعضائها إلى الاســتقالة، لكن قصة حياتها القصيرة تشــير بوضوح إلى رغبة المجتمعات المحلية في المخيم فــي المزيد من التمثيل الأصيل، إضافة إلى قدرتها على تنظيم الانتخابات بشكل مستقل وإجرائها.

أي مقاربة للإطار «المحلي» اليوم يجب عليها المرور بسعة الانتشار التي توفّرها شــبكة الإنترنت. كانت القدرة على استخدام الإنترنت في المخيمات محدودة في البداية بسبب البنية التحتية الفقيرة وثمن أجهزة الكومبيوتر، لكن بحلول عام 2003 بات التمتع بخدمة الإنترنت متوافرًا لقطاع واســع من أهل المخيم من خلال المراكــز الاجتماعية للمنظمات غيــر الحكومية، ومقاهي الإنترنت والكومبيوتر الشــخصي[49]. عزّز الإنترنت تواصلًا عابر الحدود بين المخيمــات من جهــة، والمخيمــات ومجموعات التضامن الناشــطة خارج المخيمــات مــن جهة ثانية. أُســس عدد من الشــبكات تحديــدًا للربط بين مجموعات اللاجئين في الشــتات. «مكتوب» و«مركز لاجىء» و«مركز بديل» و«الائتلاف العالمي لحق العودة» و«مشــروع عبر الحــدود» Across Borders (Project) و«رفــح اليوم» (Rafah-Today)، و«صــوت المنفى» (Out of Country

(48) للمزيد من التفصيلات، انظر الفصل الثاني عشر من هذا الكتاب.

(49) M. Aouragh, *Palestine Online: Cyber Intifada and the Construction of a Virtual Community, 2001-2005* (Amsterdam: The Amsterdam School for Social Science Research, 2008).

(Voting و«أطفال من شـــاتيلا» ليست إلا بضعة نماذج من المواقع والشبكات التواصلية. في لبنان، أنشـــأ أبنـــاء مخيمي نهر البارد والبرج الشـــمالي مواقع إلكترونية توفّر الأخبار المحلية، والتواصل بين شرائح عائلية مشتّتة على نطاق واسع، وقاعدة بيانات ومعلومات ليســتخدمها الصحافيون والباحثون[50]. لا يقدّم الإنترنت لأهل المخيم مهربًا من حالة الجمود وانعدام الحركة فحسب، بل يعتبر وسيلة لتكوين مواقف مشتركة وامتلاك صوت في السياسة الوطنية[51].

رابعًا: تقرير كيفيتاس

استخدم مشـــروع «كيفيتاس» (Civitas) وسائل تشارُكية لإطلاق نقاشات مع اللاجئين الفلســـطينيين في أكثر من عشر دول عربية، و13 بلدًا غير عربي، من خلال نشـــر وجهـــات نظرهم في عـــام 2006 تحت عنوان «ســـجلّات فلســـطينية»[52] (Palestinians Register). عَبَّـــر المتحدثون في إطار المشـــروع وبشكل واسع عن التمسك بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها ممثلًا شرعيًا ووحيدًا للشـــعب الفلســـطيني، لكن معظمهم تحدث بإصرار عن الحاجة إلى «إصلاح» المنظمـــة وإعادة إحيائها. والإصلاح المنشـــود مرتبط بالانتخابات المطلـــوب إجراؤها على مختلف مؤسســـات المنظمة وهيئاتها، من المجلس الوطني الفلسطيني وصولًا إلى اللجان الشعبية للمخيمات. إن المطالبة بإجراء

---

(50) طوّرت المواقع الإلكترونية للمخيمين بطريقة أو بأخرى كتجاوب مع الروح الخلاقة المحلية: الموقع الإلكتروني لمخيم برج الشمالي ذو طابع معلوماتي، مع قاعدة بيانات يستخدمها الباحثون؛ أما موقع نهر البارد فامتداد لروحية المجتمع المحلي للمخيم، ويتوجه أساسًا إلى سكان المخيم وأقاربهم المقيمين في الخارج (منى أبو ريان، لقاء، 13 حزيران/ يونيو 2008).

(51) L. Khalili, «Virtual Nation: Palestinian Cyberculture in Lebanese Camps,» in: R. Stein and T. Swedenburg, eds., *Palestine, Israel and the Politics of Popular Culture* (Durham, NC: Duke University Press, 2005), and Aouragh, *Palestine Online*.

(52) انبثق مشروع كيفيتاس في أعقاب صدور تقرير لجنة التحقيق البرلمانية البريطانية المشتركة في شأن اللاجئين الفلسطينيين (2000، 2006) الذي أقر بحق العودة. وشمل المشروع لقاءات شعبية مع تجمعات اللاجئين في مصر والعراق والأردن ولبنان وفلسطين والسعودية والسودان وسورية والإمارات واليمن وكندا والتشيلي والدانمارك وألمانيا واليونان وإيطاليا وهولندا والنرويج وإسبانيا والسويد وبريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا. انظر: Nabulsi, pp. 12-25.

انتخابات للجان الشعبية تمتلك أسسًا راسخة في الرأي العام داخل المخيمات، خصوصًا في لبنان، وعُبّر عن ذلك من خلال محاولات استبدال تلك اللجان كما ذكرنا أعلاه. وفي ما يلي نقتبس تصريحًا نموذجيًا عن هذا الموضوع (منظمة التحرير الفلسطينية): «بعض الناس لا يثق بمنظمة التحرير الفلسطينية. ولنكن صريحين هنا. هناك فساد في المنظمة، كما أنّ عدم تمثيل كل ألوان الطيف الفلسطيني ومختلف القوى أدّى إلى انفضاض الناس عن منظمة التحرير، بالتالي، الأمر الأساسي المطلوب هو إصلاح المنظمة أولًا، ثمّ إعادة تنشيط مؤسساتها، وصولًا إلى إعادة تفعيل مشاركة الجميع فيها»[53].

الرغبة الشعبية في تمثيل أصيل من خلال الانتخابات أمر يظهر بشكل جلي من خلال تقرير كيفيتاس. ويُعرب المستفتون عن استيائهم إزاء السفراء المعيَّنين من رئيس السلطة الوطنية والمتهمين عمليًا من جميع الجاليات الفلسطينية بعدم فعل أي شيء لمساعدتهم أو تمثيلهم. كما يُعبّر على نطاق واسع على صعيد المستويات العليا من السلطة الوطنية ومنظمة التحرير واللجان الشعبية المحلية المتهمة بدورها بالفساد والمحسوبية. لكنّ المطلب الذي يتكرر بشكل أكبر هو ضرورة إجراء انتخابات للمجلس الوطني الفلسطيني ووقف العمل بالتعيينات. في الواقع، الانتخابات هي المطلب الأكثر إلحاحًا باعتباره آلية لإعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية[54]، مع تلميح كثيرين من المستفتين في التقرير لنموذج مشاركة العراقيين المغتربين/ المهجرين في التصويت بانتخابات كانون الثاني/ يناير 2005. وفي التقرير قدّم المستفتون اقتراحات عدة لإعادة تفعيل المنظمة، مثلًا من خلال إطلاق «حركة لاجئين مستقلة وديمقراطية» وتشكيل «برلمان فلسطيني» وعقد «مؤتمر شعبي» وتأسيس «مجلس لاجئين»[55]. وهناك من طالب بتشكيل لجان محلية

---

(53) Nabulsi, p. 42.

ليست منظمة التحرير الفلسطينية بمنأى من الانتقاد، على سبيل المثال يقول هذا المستفتي: «منظمة التحرير هي ما تبقى في إطار تم تفريغه بالكامل من محتواه؛ مجلس وطني غير شرعي؛ لجنة تنفيذية غير منتخَبة وغير شرعية؛ اتحادات تم حلّها بقرار داخلي لمنظمة التحرير نتج منه غياب الطلاب والعمال والمرأة. انظر: Ibid, p. 34.

(54) انظر تحديدًا: Ibid, pp. 56-61.

(55) Ibid, pp. 47, 59-60 and 187.

منتخبة قادرة على التواصل مع القيادة وعلى إرساء تواصل أقوى بين التجمعات الفلسطينية. واقترح عدد من المستفتين أن يكون التمثيل على قاعدة جغرافية بدلًا من المعيار الفصائلي وهو الحاصل حاليًا. وتعكس اقتراحات أخرى رغبةً في تحويل مركز الثقل السياسي بعيدًا عن السلطة الوطنية باتجاه كامل طيف الشتات الفلسطيني، وذلك عبر اقتراح تشكيل لجان محلية مُنتخبة وإقامة اتصالات أقوى بين التجمعات الفلسطينية من خلال الإذاعة والقنوات الفضائية. من الواضح أن نسبة كبيرة من الأشخاص الذين تحدّث إليهم مشروع كيفيتاس هم من سكان المخيمات[56]، في حين أن عددًا ممن يعيشون في المنفى في الغرب يُرجّح أن يكونوا قد هاجروا من المخيمات.

الطلبات العديدة الداعية إلى تنشيط الاتحادات الشعبية تؤشر أيضًا إلى تبلور وعي مخيمات اللاجئين، كون الاتحادات شكّلت الحلبة الرئيسة لمشاركة لاجئي المخيم في سياسات الحركة الوطنية. إن السكن في المخيم مرتبط بحق التصويت بالنسبة إلى العديد من المستَفتين، على سبيل المثال يقول هذا المشارك في ورشة عمل في مخيم البداوي (لبنان): «يجب إجراء انتخابات لاختيار أعضاء من المخيم لتمثيل التجمعات الفلسطينية داخل إطار المجلس الوطني الفلسطيني... قلنا إننا نريد من الناس المستقلين أن ينضموا إلى اللجان الشعبية وأن يتحدثوا باسم المستقلين الذين لا ينتمون إلى فصائل معينة... نريد أن يمثلنا أحد في المنظمة، أو أكثر من شخص بالطبع داخل المجلس الوطني»[57].

خلاصة

إذا نظرنا في شهادات الناجين من حصارَي شاتيلا وجنين، في حدّ ذاتها، ربما يُشكك فيها بوصفها محلية وعابرة، وبالتالي قاصرة على أن تتخذ معنى وطنيًا أوسع. لكن من شأن مثل هذه الحجة التقليل من وطأة الحقيقة التي

(56) مسقط رأس أصحاب الشهادات محددة، كذلك فئتهم الاجتماعية أحيانًا (طالب، عامل، امرأة، معوَّق...).

(57) Nabulsi, p. 61.

ولّدتها الصدمة، والاستهانة بقوّة الصدمة نفسها في طبع الذاكرة الشعبية بطابعها. وتكتسب الفكرة القائلة إنّ التنظيم الذاتي الذي أظهره الناس في مخيمَي شاتيلا وجنين في ظلّ الهجوم عليهما هو سلوك متوارث تاريخيًا عمقها عندما ترتبط بحالات أخرى من التنظيم الذاتي للمخيم في ظل غياب سلطة خارجية. وطالب المشاركون في مشروع كيفيتاس المنتمون إلى فئات غير نخبوية في المخيمات وإلى اتحادات شعبية وجاليات مهاجرة بإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، حيث لا يقتصر دورها على تمثيلهم، بل شملهم عبر تمكينهم من ممارسة حق انتخاب ممثليهم.

بلغت أزمة الحركة الوطنية في منتصف عام 2008 درجة أضحت فيها المؤسسات التي ناضل الفلسطينيون من أجل تأسيسها منذ عام 1948 مهددة بالانهيار الدستوري. في مثل هذه الأوقات لا بد من أن تقوم المخيمات بدور ذي أهمية خاصة في السياسات الوطنية، أولًا بسبب ارتباطها بفلسطين ما قبل عام 1948 وإحيائها ذكرى النكبة؛ وثانيًا لأنّ معظم سكانها ما زال لديه بطاقات تسجيل لاجئين، وليس بوسعه الانصهار في مجتمعات البلدان المضيفة؛ وثالثًا لأنهم راكموا ممارسات معايشة العنف والقدرة على البقاء وإعادة بناء مجتمعاتهم والمطالبة بحقوق المواطنة ومقاومة الإبادة السياسية، وهي كلها جزء من تاريخ الفلسطينيين كشعب (غير المكتوب بعد). وتمامًا مثلما تجسد المخيمات المسؤولية الخاصة للأمم المتحدة في إيجاد «مشكلة اللجوء»، فإنّ الحياة في المخيمات تجسّد تعريفات الهوية الفلسطينية بأشكال معقّدة، كما تجسّد بفعل ضغط الصراع من أجل البقاء تجاربَ وروابطَ مشتركةً مع الوطن[58]. ولأنّه لن يكون لسكان المخيمات نصيبٌ في حلٍّ قد يتخلّص منهم بمجرد قرار، وفي ظل ظروف وإجراءات من شأنها أن تشلّهم وتجعلهم مهاجرين جددًا من دون أي رأسمال أو مهارات مهنية، فمن المرجح أن يقاوم هؤلاء إجراءات تهجّرهم مجددًا، خصوصًا إن لم يكونوا ممثلين في مفاوضات «التسوية». وحتى لو اختاروا كملاذ أخير الذهاب إلى بلدان يملكون فيها

(58) المعلومات الضئيلة المتوافرة عن المهاجرين من المخيمات في المنفى الأوسع تشير إلى أنهم يميلون إلى إنشاء تجمعات سكنية، والحفاظ على التواصل مع المخيمات الأم واستخدام جواز السفر لزيارة منازلهم الأصلية في إسرائيل.

«رأســمالًا اجتماعيًا» على حد قول ســاري حنفي[59]، فمن غير المرجح أن يتجاوزوا ســريعًا الســلبيات والأضرار الاقتصاديــة والاجتماعية الناجمة عن عيشهم في المخيمات[60]. وتكمن مصالحهم كفئة اجتماعية خاصة في الحفاظ على خصوصيتهم التاريخية والسياسية في مواجهة الذوبان في شتات ثانٍ.

لسكان المخيمات مصلحة رئيسة في إعادة إحياء المنظمة أكثر من الفئات الأخرى للشــعب الفلســطيني، وفي جعلها أكثر تمثيــلًا لحقوقهم الجماعية ومطالبهم. إن أي اتفاق سلام يحرمهم المشاركة لن يكون حلًا على الإطلاق. فــي ظل تهديد حقهم بتمثيل حقيقي، من الممكــن تصوُّر أن هويتهم الكامنة بوصفهم «فلسطينيي المخيمات» ســتصبح أكثر تماسُكًا، كما أن مطالبهم بأن يتمثلوا كمجموعة داخل المؤسسات الوطنية ستصبح أكثر تنظيمًا. إن الحرب الإســرائيلية ضدّ غزة في كانون الثاني/ يناير 2009 التي كشفت عجز السلطة الوطنيــة عن اتخــاذ موقف وطني، لم تــؤدِّ إلا إلى المزيد من رغبة ســكان المخيمــات في قيادة أكثر وطنيةً. إنّ الاعتراف الدولي على نطاق واســع بأنّ «فلسطينيي الداخل» لم يكسبوا من اتفاق أوسلو أكثر من «فلسطينيي الخارج»، وأن عدم ســماح «المجتمع الدولي» لهم بدولة ذات ســيادة سياســيًا وقابلة للحياة اقتصاديًا يوجد بعض الظروف المطلوبة لتجديد النضال باتجاه شــمل جميع الفلسطينيين في إطار المنظمة التي ستُحيي ويُعزز تمثيلهم فيها.

تحت ســطح الركــود الحالي، تختمر عملية البحث عــن أطر بديلة من النضال الوطني. وتشمل هذه البدائل جمعيات قانونية مثل «الائتلاف الفلسطيني العالمي لحق العودة» الذي يربط بين اللاجئين في كل أنحاء الشتات والأراضي

---

(59) S. Hanafi, «Social Capital, Transnational Kinship and Refugee Repatriation Process: Some Elements for a Palestinian Sociology of Return,» in: R. Brynen and R. El- Rifai, eds., *Palestinian Refugees: Challenges of Repatriation and Development* (London: I.B. Tauris/IDRC, 2007).

(60) إلى جانب الوصمة الاجتماعية، العنصر الأكثر ضررًا من بين هذه المعوّقات هو المستويات المهنية المتدنية، خصوصًا في لبنان حيث إنّ أغلبية القوة العاملة الموجودة في المخيم لا تزال، بعد مرور 60 عامًا على النكبة، موظَّفة في الحرف اليدوية أو في قطاع الخدمات متدنية المستوى، مع وجود 16 في المئة فقط من المهنيين. انظر: O. F. Ugland, ed., *Difficult Past, Uncertain Future: Living Conditions among Palestinian Refugees in Camps and Gatherings in Lebanon*, Fafo Report; no. 409 (Oslo: Fafo, 2003), p. 145.

الفلسطينية المحتلة، و«جمعية الدفاع عن حقوق المهجرين داخليًا في إسرائيل» ومجموعة مـــن منظمات التضامن الدولية والمجموعـــات الإعلامية. وبرزت ولا تزال تبرز مجموعات أخرى مما يمكن تسميته تيارات «معارِضة». وعلى الرغم من أنها مشلولة بفعل عوائق هائلة، إلا أن هذه التيارات مدفوعة بسبب إحباطات «خريطة الطريق» إلى محاولة إعادة بناء إطار للنضال أوسع من ذلك الموجود حاليًا. وضمن هذا المنظور يبرز سؤالان: كيف ستتم المحافظة على «الهوية الفلسطينية» من خلال ما يبدو أنه سيكون نضالًا طويلًا من أجل دولة مســـتقلة وقابلة للحياة؟ وكيف ســـيتم توســـيع «الهوية الفلســـطينية» لتشمل ممارسات المواطنة في نهاية المطاف: انتخابات، نقاش حرّ واعتراف بحقوق «الآخرين»؟ تشير خبرات عديدة مُستقاة من تجارب بناء الدولة والمجتمع إلى أن أي حركـــة تحرر وطني لا تبدأ ببناء مجتمع عـــادل قبل الانخراط في بناء الدولـــة، لن تتمكن من فعـــل ذلك بعدها. إن الاعتـــراف بحقوق الجماعات والتعريفات المتعددة للهوية كـ«جزء من التحرير» هو شرط ضروري للإقدام على خطوات باتجاه وطنية ديمقراطية يجب إرساؤها قبل إنجاز الدولة، لا بعد ذلك.

القسم الثاني

التحضُّر المديني والمكان والسياسات

الفصل الرابع

مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان هجرة وحراك وتحضُّر

محمد كامل الدرعي

مقدمة

تميّز «المفوضية الســامية للأمم المتحدة لشــؤون اللاجئين» (UNHCR) و«وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشــغيل اللاجئين الفلســطينيين في الشــرق الأدنى» (UNRWA) بوضوح اللاجئيــن المقيمين داخل المخيمات من أولئك المقيمين خارجها، أكانــت الإقامة في مناطق ريفية أم حضرية. هذا التصنيف مرتبط بتطبيق سياســاتهما القائمة على الدعم والحماية المحتملة. إن التطور الســريع لحركات اللجوء في الشرق الأوســط منذ تسعينيات القرن الماضي، كحالة السودانيين في القاهرة أو العراقيين في دمشق وعمّان، وديمومة اللجوء الفلسطيني، أمر يدعونا إلى إعادة النظر في نمط استقرار مجموعات اللاجئين. وبحسب إحصاءات «المفوضية الســامية»، لا تشكل مخيمات اللاجئين التي تحظى عادة باهتمام العديد من المراقبين المسكن الرئيس للاجئين في العالم، حيــث تضمّ هذه المخيمات حوالى 25 فــي المئة فقط من مجموع اللاجئين عبر العالم. وفي الحالة الفلسطينية، الوضع مماثل لأوضاع اللاجئين الآخرين في العالم، حتى وإن كانت نسبة اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات أعلى ـ حوالى ثلث عدد اللاجئين المســجّلين لا يزال يعيش في المخيمات ـ وهي نسبة متغيِّرة وفق المنطقة التي يقيمون فيها. في الواقع، إن نسبة اللاجئين الفلســطينيين المقيمين فــي المخيمات هي أعلى من ذلــك إذا أضفنا أعداد

اللاجئين الذين يعيشـــون في مخيمات أو تجمعات غير رسمية لا تستفيد من الدعم والخدمات نفسها التي تقدّمها المنظمات الدولية أو الدول المضيفة. إن الحدود الفاصلة بين المخيمات والتجمعات تزول شيئًا فشيئًا، وبعض اللاجئين يعيش في أوضاع شبيهة بأوضاع المخيمات.

يمثل الفلســطينيون المجموعة اللاجئة الأقدم فـــي المنطقة منذ الحرب العالميـــة الثانية. حاليًا في لبنان، لا يـــزال أكثر من 50 في المئة من اللاجئين المســـجلين لدى «الأونروا» يقيمون في مخيماتها التي تجسّد هشاشة الوجود الفلســـطيني في لبنان. من جهة، يواجه الفلسطينيون في لبنان مجموعة واسعة من القيود القانونية والسياســـية والاجتماعية؛ ومن جهة ثانية، منذ توقيع اتفاق القاهرة في عـــام 1969 وحتى الاجتياح الإســـرائيلي للبنان في عام 1982، تمتع الفلسطينيون في لبنان بحرية نشاط لم توفّرها لهم أي دولة مضيفة أخرى. وولّدت الأعوام الستين للمنفى أشكالًا جديدة من الاندماج المحلي، خصوصًا في المناطق الحضرية المدينية، حيث باتت مخيمات اللاجئين جزءًا من المدن التي تُحيط بها. ومنذ أواخر الأربعينيات تحوّلت المخيمات بشكل جذري من تجمع للخيم إلـــى مناطق مبنية ومكتظة. وكما تشـــير جيهـــان صفير[1]، منذ خمســـينيات القرن الماضي لـــم تبقَ المناطق التي أقام فيها الفلســـطينيون في ضواحي بيروت مقتصرة على ســـكن الفلســـطينيين، بل أصبحت أحياء فقيرة معزولة يُقيم فيها مهاجرون مهمَّشـــون آخرون كالسوريين والأكراد والأرمن. وبمـــوازاة عملية التحضُّر المدينـــي، تغيّر التركيب الســـكاني داخل مخيمات اللاجئين بشـــكل كبير بفعل الهجرة والنـــزوح الداخلي والحراك الاجتماعي. تطرح التجربة الفلسطينية في لبنان تحدّيات على ثنائية اللاجئين «الحضريين» (Urban Refugees) مقابل اللاجئين «المقيمين في المخيمات» (Camp Dwellers)، ما يدفعنا إلى إعادة النظر في الحدود القائمة بين هاتين الفئتين.

بعد مناقشـــة الاســـتخدام الإشـــكالي لتلـــك الثنائية، أي فئتَـــي «اللاجئين الحضريين» و«المقيمين في المخيم»، ســـيتم التطرق إلى مسار التحضّر المديني

---

(1) J. Sfeir, *L'Exil palestinien au Liban. Le Temps des origines (1947-1952)* (Paris: Editions Karthala; Beirut: IFPO, 2008), p. 208.

لمخيـم مار الياس (بيـروت) لتحليل دور الهجرة والانتقـال في إعادة تعريف الحدود بين المخيم والمدينة. ينطلق هذا الفصل من مقابلات شبه موجهة (Semi-structured) أُجريَت بين عامَي 2005 و2007 مع لاجئين فلسطينيين يعيشون أو يعملـون في مخيم مار الياس، ومع عمال أجانب يعيشـون في هذا المخيم. تم إجراء ما مجموعه 20 مقابلة (15 مع فلسـطينيين و5 عمال أجانب)، فضلًا عن نقاش منتظم وغير رسـمي مع مخبرين رئيسيين في مخيمي مار الياس وشاتيلا. وخـلال زيارات منتظمة إلى المخيم والمناطق المحيطة تمت في الفترة نفسـها سجلت ملاحظات ومشاهدات عن التنقل اليومي للمقيمين في المخيم وزوّاره[2].

أولًا: ثنائية لاجئي المدن مقابل لاجئي المخيمات

1 ـ تصنيفات ضبابية

أنتجت الدراسـات عن اللاجئين منذ سـبعينيات القـرن الماضي مروحة واسـعة من التصنيفات لوصف حركة اللاجئين أو اسـتقرارهم، مثل «اللاجئين الحضريين» و«المقيميـن في المخيم» و«اللاجئين الذين تدبّروا أمر سـكنهم» (Self-settled refugees)... إلـخ[3]. في الفترة الأخيرة، أظهـر الباحثون اهتمامًا متزايدًا بمسألة اللاجئين الحضريّين في العالم، وركّزوا بشكل رئيس على مشكلة الحماية والتمتّع بالخدمات التي يواجهونهـا في مدن العالم الثالث الكبرى[4].

(2) أود أن أشكر جابر أبو هواش و«المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان» على دعمهم ونقاشهم المثمر طوال عملي الميداني.

(3) R. Black, «Refugees and Displaced Persons: Geographical Perspectives and Research Directions,» *Progress in Human Geography*, vol. 15 (1991), pp. 281-298; A. Fábos and G. Kibreab, «Urban Refugees: Introduction,» *Refuge*, vol. 24, no. 1 (2007), pp. 3-10; E. F. Kunz, «Exile and Resettlement: Refugee Theory,» *International Migration Review*, vol. 15 (1981), pp. 42-51; J. R. Rogge, «A Geography of Refugees: Some Illustrations from Africa,» *Professional Geographer*, vol. 29 (1977), pp. 186-193, and R. Zetter, «More Labels, Fewer Refugees: Remaking the Refugee Label in an Era of Globalization,» *Journal of Refugee Studies*, vol. 20 (2007), pp. 172-192.

(4) K. Jacobsen, «Editorial Introduction. Refugees and Asylum Seekers in Urban Areas: A Livelihoods Perspective,» *Journal of Refugee Studies*, vol. 19, no. 3 (2006), pp. 273-286.

نُشر عدد خاص من *Journal of Refugee Studies on Urban Refugees* (العدد 19 رقم 3) في أيلول/سبتمبر 2006.

تمّت دراسة الفروقات بين اللاجئين الحضريين والمقيمين في المخيمات، لكن لم تتم بشــكل كافٍ دراســة تحوُّل مخيمات اللاجئين إلى مساحات حضرية، باستثناء بضع حالات(5).

إنّ التمييز الكلاسيكي بين «اللاجئين المقيمين في المخيمات» و«اللاجئين الحضريين» تمييز عملياتي بشكل أســاس من إنتاج المنظمات الدولية. وهذا التصنيف يجب تمييزه من تطور مخيمات اللاجئين ومن أشــكال الممارسات التي طوّرها اللاجئون أنفســهم. مخيمات اللاجئين ليست مناطق مغلقة حتى عندما تكون معزولة جغرافيّــا، وبإمكانها أن تكون متصلة مع محيط حضري مديني أوســع، من خــلال التنقــل والحركــة أو التواصل العابــر الحدود، كالتحويلات المالية(6).

في الحالة الفلســطينية، وبســبب التحضر المديني السريع لبلدان الشرق الأوســط، أصبحت معظم مخيمــات اللاجئين جزءًا مــن العواصم والمدن الرئيسة لبلدانهم أو مناطق اســتضافتهم، ما يشير إليه إسحاق القطب بالقول: تسود في «مخيمات اللاجئين الفلسطينيين العرب ـ كتلك الموجودة في الضفة الغربية المحتلة وقطاع غزة، ولبنان والأردن وسورية ـ خصائص البنى الحضرية

---

(5) M. Agier: «De nouvelles villes, les camps de réfugiés – éléments d'ethnologie urbaine,» *Annales de la recherche urbaine*, vol. 91 (2001), pp. 129-136, and «Between War and City: Towards an Urban Anthropology of Refugee Camps,» *Ethnography*, vol. 3 (2002), pp. 317-341; S. Bulle, «Une Urbanité dans l'épreuve: le mur de séparation à Jérusalem et ses bordures – Eléments pour une analyse des actions situées en milieu problématique,» *Asylon*, vol. 5 (2008) <http://terra.rezo.net/article801.html>; Jennifer Hyndman, *Managing Displacement: Refugees and the Politics of Humanitarianism* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 2000); L. Malkki, *Purity and Exile: Violence, Memory, and National Cosmology among Hutu Refugees in Tanzania* (Chicago: University of Chicago Press, 1995), and H. Seren, ed, «Rapport de recherche: L'Urbanisation des camps de réfugiés dans la bande de Gaza et en Cisjordanie,» SHAML-PRUD, Projet 93, Paris, 2004. <http://www.gemdev.org/prud/rapports/rapport30.pdf>.

(6) M. Kamel Doraï, «Palestinian Emigration from Lebanon to Northern Europe: Refugees, Networks, and Transnational Practices,» *Refuge*, vol. 21 (2003), pp. 23-31; M. Fresia, «Des «Réfugiés-migrants»: Les Parcours d'exil des réfugiés mauritaniens au Sénégal,» UNHCR Research paper no. 135, Geneva: UNHCR, 2006, and C. Horst, «Xawilaad: The Importance of Overseas Connections in the Livelihoods of Somali Refugees in the Dadaab Refugee Camps of Kenya,» WPTC- 02- 14, (2002). <http://www.transcomm.ox.ac.uk/working%20papers/horst2.pdf>.

المدينيــة لهذه الدول... يمكن اعتبار المخيمات الموجودة في المدن، صغيرة كانت أم كبيرة، بمنزلة تجمُّعات سكنية بالمعنيَين الديموغرافي والبيئي... تمثّل هذه المدن نمطًا مدينيًا فريدًا يمتلك ملامح ومشكلات وبنى خاصّة، وهذا ما يتطلب تصنيفًا خاصًا لدى دراســة المجتمعات الحضرية المدينية في الشرق الأوسط[7].

يمكــن لمخيمــات اللاجئين أن تصبح جــزءًا من المناطــق الحضرية المدينية، أو قد تُصبح هي نفســها مراكز حضرية بســبب وزنها الديموغرافي وتنوُّع النشــاط المطوَّر داخلها، كالنشــاط الاجتماعي ـ الاقتصادي، ومراكز صناعة القرار السياسي والدور المركزي التي تؤديه داخل المجتمع الفلسطيني في المنفى. في بعــض الحالات المحددة، يعتمد التصنيف على المؤسســة المكلَّفة بملف اللاجئين. على سبيل المثال، تعتبر السلطات السورية أن مخيم اليرموك في دمشــق مخيــم للاجئين، بينما «الأونــروا» لا تعترف به باعتباره مخيمًا. على المستوى العملياتي (المسؤولية الدولية والوصول إلى الخدمات والســياق القانوني... إلخ)، هناك تمييز واضــح بين المقيمين في المخيمات واللاجئيــن المقيمين في المــدن. لكنّ تحليل التطــور الجغرافي لمخيمات اللاجئين في ســياقها المحلّــي يؤدي إلى اعتبار مخيمــات اللاجئين مناطق مدينية. تميل المخيمات إلى أن تبدو أكثر فأكثر كتلك المناطق الحضرية غير الرسمية القريبة منها والأشد فقرًا. إن البُعد الزمني للجوء الفلسطيني هو أيضًا عنصر أساس يجب أن يؤخذ بالاعتبار. أكثر من 60 عامًا من المنفى أدى إلى علاقة خاصّة لهذه المخيمات مع مجتمعاتها المضيفة، مع اندماج محلّي قوي متصل بتحضُّر مديني سريع لمختلف البلدان المضيفة، بموازاة عزل أو فصل شديد يعود إلى السياق الاجتماعي ـ السياسي والقانوني.

2 ـ المكان والحراك

غالبًــا ما يُصنَّف «اللاجئــون الحضريون» و«المقيمــون في المخيمات» بحسب مكان الســكن، لا وفق نشــاطهم المكاني قصير و/أو طويل الأمد.

(7) Ishaq Y. Al-Qutub, «Refugee Camp Cities in the Middle East: A Challenge for Urban Development Policies,» *International Sociology*, vol. 4 (1989), pp. 91 and 107.

الحركة ممارسة أساس يجب أخذها بالاعتبار لأنها تكشف عن مُكمِّلات مختلف الفضاءات الحضرية المدينية ومختلف أنواع علاقاتها. يختبر اللاجئون المقيمون في المخيمات مستويات مختلفة للحركة (تنقلات يومية وهجرة موقتة أو طويلة الأمد وتهجير قسري... إلخ) ويطوّرون مروحة واسعة من الممارسات (نشاط اقتصادي وسياسي وثقافي و/ أو اجتماعي) تتمدّد خارج حدود المخيم. يجب فهم الحركية وحالات الهجرة في مختلف أطوارها الزمنية[8]. على المدى الزمني الطويل، يتغيّر سكان مخيمات اللاجئين ويتبدلون، يُغادر بعضهم المخيم للإقامة في مكان آخر، ويحل مكانهم سكان جدُد للإقامة في المخيم لأسباب متعددة، نُفصّلها لاحقًا. واختبرت أجيال عديدة من اللاجئين الحياة في المنفى، ولدى كلٍ منهم علاقة متميّزة مع المخيم، وذلك بسبب سياق اجتماعي - تاريخي محدًّد. كما تساهم المسارات الفردية في طمس التمييز بين اللاجئين الحضريين المدينيين والمقيمين في المخيمات. يقيم كثيرون من اللاجئين على التوالي داخل المخيمات وخارجها خلال حياتهم بهدف الاستفادة من مختلف أنواع الموارد[9].

يستضيف اللاجئون أنفسهم بشكل موقت أو شبه دائم موجات مختلفة من مجموعات اللاجئين. وتقيم مجموعات من المهاجرين في المخيمات و/ أو حولها. في دمشق مثلًا، يقيم اللاجئون العراقيون في أحياء مؤلفة من لاجئين فلسطينيين وسوريين مهجرين من الجولان ونازحين آتين من الريف. يمكن إيجاد النمط نفسه في معظم مدن الشرق الأوسط مثل بيروت وعمّان والقاهرة[10]. إن الأطراف الحضرية المدينية، حيث يقيم اللاجئون والمهاجرون، ليست منفصلة عن الديناميات الحضرية للمدن المحيطة بها: «المدينة ليست

---

(8) J. Rémy, «Mobilités et ancrages: Vers une autre définition de la ville,» in: M. Hirschhorn and J.- M. Berthelot, eds, *Mobilités et ancrages. Vers un nouveau mode de spatialisation?* (Paris: L'Harmattan, 1996).

(9) Hyndman, pp. 158-162, and Fresia, «Des «Réfugiés- migrants»».

(10) Nadje Al-Ali, «The Relationship between Migration within and from the Middle East and North- Africa and Pro- Poor Policies,» Discussion Paper, Department for International Development, Institute of Arab and Islamic Studies, University of Exeter, 2004, pp. 9-12. <https://eprints.soas.ac.uk/4888/2/migrationMENAreport-1>.

مطلقًا مجرّد التنظيم المكاني لفسيفساء المناطق: أماكن الإقامة الثانية للوافدين الجـدُد تعكّر آجلًا أم عاجلًا هذا التنظيم لإنتاج قيم أكثر تشوّشًا، مؤلفة من ثقافات هجينة هي نفسها نتاج مجموعات بشرية مهاجرة بشكل متعاقب، وتنتمي إلى الجماعة نفسها أو إلى جماعات مختلفة»[11].

يطوّر اللاجئون المقيمون في المخيمات علاقات مع محيطهم الحضري المديني، وحتى لو تعرّضوا للتمييز والتهميش، فهم يمثلون جزءًا من النسيج الحضري المديني الذي يستضيفهم. يخترق الحراك اليومي حدود المخيم. بإمكان اللاجئين العيش في المخيم والعمل فيه أو الدراسة خارجه، وبالعكس. السلوك الحضري المديني - مثل التسوُّق وزيارة العائلة أو الأصدقاء والوصول إلى الخدمات أو الدعم - غالبًا ما تؤدي باللاجئين إلى التجوُّل داخل المخيم وخارجه، وإلى ارتياد أحياء أخرى خارجه.

ثانيًا: المخيم والمدينة: الأشكال المحلية للاندماج الحضري

منذ وصول اللاجئين الفلسطينيين في عام 1948 إلى لبنان كان وجودهم إشكاليًا (Problematic)، وتأرجحت السلطات اللبنانية لوقت طويل بين دعم القضية الفلسطينية ونيّة السيطرة على النشاط الفلسطيني السياسي والعسكري. وطوّرت منظمة التحرير الفلسطينية (1964) مؤسساتها في مختلف الدول التي استضافتها. ودُعِم صعود القوة الفلسطينية الذي تزامن مع ضعف سلطات الدولة اللبنانية بتطوّر مؤسساتي مهم داخل المخيمات. هناك رابط واضح بين التفعيل العسكري والسياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية من جهة، والنمو الاجتماعي والاقتصادي للمؤسسات الفلسطينية، فضلًا عن تطور البنى التحتية في المخيمات من جهة أخرى. منذ عام 1975 فاقمت النزاعات المختلفة (الحرب الأهلية والاجتياحات الإسرائيلية والتدخل السوري) من التوترات

---

(11) I. Joseph, *La Ville sans qualités* (Paris: Editions de l'Aube, 1998), p. 93.

«ليست المدينة أبدًا مجرّد التنظيم المكاني لفسيفساء الأراضي: أماكن الإقامة الثانية للوافدين الجدُد تعكّر آجلًا أم عاجلًا هذا التنظيم، لإنتاج قيم مشوّشة أكثر، مؤلفة من ثقافات خليطة هي نفسها أنتجتها مجموعات بشرية مهاجرة بشكل متعاقب، وتنتمي إلى الجماعة نفسها أو إلى جماعات مختلفة».

بين منظمة التحرير الفلسطينية وحلفائها من ناحية، وبعض فئات المجتمع اللبناني والميليشيات من ناحية ثانية. بعد الاجتياح الإسرائيلي (1982)، غيّر إجلاء قادة المنظمة وقواتها من بيروت بشكل عميق العلاقات بين الفلسطينيين واللبنانيين.

إن الوضع الحالي للاجئين الفلسطينيين في لبنان هو نتيجة الوجود الفلسطيني المتنازع عليه طيلة 60 عامًا في هذا البلد. منذ وصولهم إلى لبنان وحتى توقيع اتفاقية القاهرة (1969)، كان الفلسطينيون مهمشين من المجتمع المضيف، ومحرومين من حقوقهم الأساسية. كان الهدف من اتفاقية القاهرة تنظيم العلاقات الفلسطينية - اللبنانية، وأتاحت الاتفاقية فرصًا جديدة أمام الفلسطينيين، ما أعطاهم إمكانية العمل وتطوير نشاطهم السياسي، فضلًا عن وجودهم العسكري في المخيمات. وسُمِح بالنشاط العسكري الفلسطيني، نظريًا بالتنسيق مع السلطات اللبنانية. وتعزّز التنظيم الذاتي لسكان المخيمات أيضًا من خلال إيجاد اللجان المحلية[12].

1 - اللاجئون الفلسطينيون في لبنان مجموعة مهمّشين

يمثل اللاجئون الفلسطينيون في لبنان حاليًا إحدى المجموعات الأكثر حرمانًا بين جميع مجموعات الشتات في الشرق الأوسط. ويعاني هؤلاء مروحة واسعة من القيود القانونية. التشريع اللبناني شديد الصرامة إزاء الفلسطينيين منذ وصول أولى موجات اللاجئين في عام 1948. وتعدّلت هذه التشريعات بموجب الاتفاقات - والاختلافات أيضًا - بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومات اللبنانية المتعاقبة. وتُحدّ هذه التشريعات من قدرة اللاجئين على الوصول إلى سوق العمل والنظام التعليمي والقدرة على التنقل خارج البلاد ونظام الرعاية الاجتماعية والصحية، إضافة إلى حرمانهم من سوق العقارات الرسمية[13]. للوضع القانوني تداعيات مهمة

(12) D. Klaus, «Palestinians in Lebanon between Integration and Segregation. Contextualisation of a Conflict» (Unpublished Phd Dissertation, Freiburg im Breisgau: Ruhr- Universität Bochum, Fakultät für Geowissenschaften, 2000), pp. 57-68.

(13) Souheil Al-Natour, «The Legal Status of Palestinians in Lebanon,» *Journal of Refugee* =

على التنظيم الاجتماعي/ المكاني لمجتمع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. يميل اللاجئون إلى الاكتفاء بالانخراط في القطاع غير الرسمي، أو في النشاط المهني الأقل ربحيةً التي لا تحتاج إلى إجازة عمل. أكثر من ذلك، حرم خروج المنظمة من لبنان في عام 1982 عددًا من اللاجئين من وظائفهم التي طوّروها بفضل الوجود القوي للمؤسسات الفلسطينية السياسية في لبنان. في السياق الاقتصادي اللبناني الهشّ منذ نهاية الحرب الأهلية، هُمّش الفلسطينيون في سوق العمل اللبنانية غير الرسمية مع وصول اليد العاملة الأجنبية قليلة الكلفة[14].

اليوم، بات الوضع أكثر هشاشة بالنسبة إلى الفلسطينيين بفعل المواجهة السياسية بين الأغلبية البرلمانية الحالية والمعارضة. وعلى الرغم من أن الفلسطينيين ليسوا جزءًا بالمعنى الحرفي من الصراع السياسي الداخلي في لبنان، إلا أن مسألة إقامتهم الدائمة في لبنان «توطينهم»، فضلًا عن وجود السلاح في المخيمات، أمور تطرح تحدّيات على حياد الفلسطينيين السياسي في نزاع يكتسي أبعادًا إقليمية كبيرة تميل إلى توريطهم بفعل الأمر الواقع. منذ عام 2003، تُظهر بعض التحسينات ـ معظمها هامشية ـ إمكان تطبيع جزئي للعلاقات الفلسطينية ـ اللبنانية. على سبيل المثال، تحسّنت علاقات الفلسطينيين مع لبنان مع الإلغاء الجزئي ـ المثير للجدل ـ للحظر المفروض على عمل الفلسطينيين في بعض القطاعات. في كانون الأول/ ديسمبر 2005 طالبت منظمات المجتمع المدني الفلسطيني بحق العمل للفلسطينيين والملكية والتمتع بالأمن في لبنان، إلى جانب حق العودة، مع الإشارة إلى تطوُّر في بعض أجزاء المجتمع المدني الفلسطيني في علاقاته مع المجتمع المضيف. يرمز تدمير مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين (قرب مدينة طرابلس)، إلى

Studies, vol. 10 (1997), pp. 360-377, and W. Said, «The Obligations of Host Countries to Refugees under International Law: The Case of Lebanon,» in: N. Aruri, ed, *Palestinian Refugees: The Right of Return* (London: Pluto Press, 2001). =

(14) R. Jureidini, «Migrant Workers and Xenophobia in the Middle East» (Identities, Conflict and Cohesion Programme paper no. 2, United Nations Research Institute for Social Development, 2003), and J. Chalcraft, «Syrian Migrant Workers in Lebanon: The Limits of Transnational Integration, Communitarian Solidarity, and Popular Agency,» EUI Working Papers, RSCAS no. 2006/26 (2006).

وجهين للاستقرار الفلسطيني في لبنان[15]. تُظهر حالة نهر البارد أن مخيمات اللاجئين ـ فضلًا عن مناطق مدينية غير رسمية ـ يمكن أن تكون دومًا عُرضة للتدميــر أو للتدخل الأحادي من الدولة، لأنها معتبــرة دائمًا بمنزلة فضاءات موقتة.

كما أن المخيمات في لبنان خاضعة للسيطرة الصارمة للسلطات. يختلف الوضع بين مخيــم وآخر من المخيمات المعنيّة، اعتمــادًا على دواعٍ «أمنيّة». مخيمات جنوب لبنان خاضعة لســيطرة صارمة بسبب وجود فصائل فلسطينية سياسية وميليشــياتها (مخيم الرشــيدية جنوب مدينة صور)، أو بسبب وجود مجموعات جهادية (مثلما هــو الحال في مخيم عين الحلوة قرب صيدا). أما مخيم مار الياس، محور هذا الفصل، فغير خاضع لسيطرة الجيش اللبناني. في المقابل، تخضع مخيمات أخرى في صيدا وصور وطرابلس للسيطرة الشديدة من الجيش، وعلى غير الفلسطينيين الراغبين في دخول بعض المخيمات طلب إذن خاص. يؤدّي إحكام القبضة علــى مداخل مخيمات اللاجئين دورًا مهمًا في تدهور أوضاع الفلســطينيين، حيث يُمنع إدخال أي مواد للبناء إلى داخلها من دون إذن مســبَق. وهذه القيود تمنع القيام بأي صيانــة أو تأهيل للمنازل. وطبّقت هذه الإجراءات بطريقة قاســية للغاية منذ مطلع التسعينيات حتى عام 2005. بعــض المخيمات لا تزال تملك مدخلًا وحيدًا يحكم الجيش اللبناني قبضتــه عليه. هذا ينطبق علــى مخيمات جنوب لبنان ومخيــم نهر البارد في الشــمال. أما المخيمات الأخرى فغير محاصرة. يمكن أن تخضع الســيارات الداخلة إلى بعض المخيمات للتفتيش. كما أن هناك تداعيات أخرى تتجســد

---

(15) نهر البارد هو مخيم للاجئين الفلسطينيين أنشئ في عام 1949 في الجزء الشمالي من لبنان، 16 كلم شمال طرابلس، ويستضيف أكثر من 30 ألف شخص. بين أيار/ مايو وأيلول/ سبتمبر 2007 أدّى القتال بين منظمة «فتح الإسلام» والجيش اللبناني إلى تهجير سكان المخيم وتدميره مع بناه التحتية (انظر آري كنودسن، «نهر البارد: النتائج السياسية لكارثة اللجوء،» الفصل السادس من هذا الكتاب). كان المخيم يتألف من جزأين: «المخيم القديم»، وهو المخيم الرسمي، ودمّر بالكامل، بينما «المخيم الجديد»، وهو الامتداد غير الرسمي للمخيم القديم فدُمِّر جزئيًا. هناك مشروع قيد التنفيذ لإعادة بناء المخيم، لكن حتى الآن لا يزال معظم اللاجئين من سكان المخيم مهجرًا ويعيش في ملاجئ هشة داخل مخيم البداوي المجاور وخارجه، وفي أماكن أخرى. تمكنت بعض العائلات من العودة إلى المخيم للإقامة في منازل مسبقة الصنع في آذار/ مارس 2008.

بصعوبة إقامة الأزواج الشباب في شقق عائلية مستقلة داخل المخيمات، لأنهم غير قادرين على تشييد منازل جديدة. تتجسد السيطرة على المخيمات بالوجود الفعلـي للجيش عند مدخل المخيم، وبإقفال الطـرق الفرعية كلها التي تربط المخيم بمحيطه الجغرافي المباشر، مع ترك مدخل وحيد لمرور السيارات.

تُلغى هذه القيود أحيانًا، فتظهر أبنيـة جديدة في المخيمات، وذلك يعتمد على علاقات التنظيمات الفلسـطينية مع الدولة اللبنانية. منذ ربيع 2005، تشهد بعض المخيمات، مثل مخيم البصّ في صور، كثافة لافتة للأبنية، في ظل استفادة العديد من العائلات من إلغاء القيود المفروضة من أجل إضافة طبقة إلى منزلهم، أو إضافة غرف جديدة إلى المنزل. على الرغم من ذلك، يمكن فرض مثل تلك القيود مجددًا على اللاجئين بموجب قرار من السلطات اللبنانية(16).

2 ـ مار الياس مخيم في المدينة

أُسّس مخيم مار الياس في عام 1952 من «الأونروا» على مساحة صغيرة، 5400م² فـي جنوب غرب مدينة بيروت. وفي عام 1958، بحسـب بيانات «الأونروا»، استضاف المخيم 449 لاجئًا مسجلًا، وارتفع هذا العدد إلى 616 فـي عام 2006. ووصل أوائل سـكان المخيم بالقوارب، فـي إثر قيام دولة إسـرائيل في عام 1948. كان لمعظمهم خلفية حضرية مدينية، باعتبارهم أتوا بشـكل رئيس من مدينتين فلسـطينيتين: حيفا ويافا. كانوا مسـيحيين، جرى اسـتيعابهم في بادئ الأمر فـي دير مار الياس للـروم الأرثوذكس. وفي عام 1952 سكنوا في خيام أُقيمت في حرش قرب الدير. تميّز هذا المخيم بحركة هجرة واسعة منه ـ خصوصًا العائلات المسيحية من الروم الأرثوذكس ـ وظلّ عدد سكان المخيم مستقرًا منذ إنشائه(17).

اليوم، يقع المخيم عند تقاطع طرق بيـن ضواحي بيروت الجنوبية (بئر حسـن والأوزاعي) ومنطقـة رأس بيـروت وتقاطُع الكـولا. معظم لاجئي

(16) M. Kamel Doraï, «Les Camps de réfugiés palestiniens d'Al Buss à Tyr: Ségrégation et précarité d'une installation durable,» *Géographies, Bulletin de l'association de géographes français*, vol. 1 (2006), pp. 93-104.

(17) Sfeir, pp. 238-240.

المخيمات يعيش بعيدًا عن مراكز المدن. يقع مخيم مار الياس في منطقة محطيّة عند تقاطع طرق بين إحدى أهم مناطق بيروت (رأس بيروت) والضواحي الجنوبية التي يعيش فيها نازحون فقراء ومهجرون لبنانيون من الجنوب، فضلًا عن لاجئين سودانيين وعراقيين وصلوا في الفترة الأخيرة. تقاطع الكولا هو أحد أهم محطات النقل البري في بيروت، يربط بين معظم أحياء بيروت والأجزاء الجنوبية من البلاد. يُسهّل هذا الموقع المركزي لسكان المخيم الوصول بسهولة إلى أجزاء أخرى من المدينة، كما يسهّل وصول المقيمين خارج المخيم أكانوا من بيروت أم من مناطق لبنانية أخرى، خصوصًا من منطقة الساحل الجنوبي.

مخيم مار الياس منطقة كثيفة عمرانيًا، بطرق ضيقة يصعب على السيارات المرور في معظمها. وعلى الرغم من أنه لا يزال هناك منازل قديمة وصغيرة مؤلفة من طبقة واحدة في المخيم، وصار معظمها مؤلف اليوم من طبقتين أو ثلاث. ومثلما هو حال معظم مخيمات اللاجئين في لبنان، فإن الطريقة الوحيدة لاستيعاب المزيد من اللاجئين هي إضافة طبقات جديدة إلى الأبنية الموجودة أصلًا، والاستفادة من أي متر مربع غير مسكون داخل المخيم.

أدّى منع التمدُّد الجغرافي للمخيم منذ تأسيسه إلى كثافة عالية. لذا، يشكل المخيم تناقضًا كبيرًا مع محيطه من خلال كثافته في محيط حضري مديني يتميز بالأبنية المرتفعة التي تفصل ما بينها طرق واسعة. إنّ نوعية الأبنية هي ما تميّز المخيم، ففي حين أن منازل المخيم غير نظامية، ومعظمها في حال سيئة، وهذا حال البنية التحتية للمخيم أيضًا (نظام الصرف الصحي والكهرباء والطرق... إلخ). يبدو المخيم كجيب للفقر في محيط حضري مديني يشهد وتيرة سريعة من التطور منذ انتهاء الحرب الأهلية، حتى ولو أنه، في نظر سكانه، أحد أفضل المخيمات في بيروت، حيث يعيش سكانه بمستوى مقبول من الدخل. غالبًا ما يعزو سكان مخيم مار الياس الجودة النسبية للبنية التحتية للمخيم (المياه والكهرباء)، فضلًا عن مستوى الحياة فيه، إلى حجمه الصغير. وغالبًا ما يُقارن وضع المخيم في الخطاب اليومي مع مخيم شاتيلا الذي يوصَف بأنه مكتظّ مع نقص كبير في البنية التحتية. كما يتمّ التذكير بأن أحد عوامل الوضع السيئ لمخيم شاتيلا هو أن نسبة كبيرة من سكانه من غير

الفلسطينيين، وهذا ما رُبِط غالبًا بارتفاع النشاط الإجرامي غير الموجود في مخيم مار الياس.

سهّل موقع مخيم مار الياس تطوّر أنواع مختلفة من النشاط، حيث ينشط فيه عدد من الجمعيات الفلسطينية غير الحكومية، مثل «بيت أطفال الصمود» و«جمعية أسر الشهداء» و«مؤسسة غسان كنفاني الثقافية»، و«الإنعاش»، و«جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني»، و«مركز حقوق اللاجئين/ عائدون» و«المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان»... إلخ. وطوّرت هذه الجمعيات نشاطها في المخيم بسبب موقعه المركزي في بيروت، وبفضل الحرية النسبية التي تتمتع بها كجمعيات فلسطينية غير حكومية، حتى ولو كان يرئسها شخص لبناني يمكن أن يكون بخلفية فلسطينية. كما يستضيف المخيم مكاتب معظم الفصائل الفلسطينية.

بعض النشاط التجاري في المخيم موجَّه إلى سكانه، وبعضها الآخر إلى زبائن لبنانيين مقيمين في جواره، أو إلى عمال صناعيين في ورش قريبة. وهناك مثال نموذجي تعبّر عنه تجربة لاجئ فلسطيني فتح في البداية مطعمًا في داخل المخيم، قبل أن يُقرر الانتقال والعيش في المخيم[18]: «وصلتُ إلى مخيم مار الياس في عام 1992. عشتُ قبل ذلك في مخيم تل الزعتر والدامور. اشتريتُ منزلًا في المخيم، وفتحتُ مطعمًا صغيرًا. في عام 1994 جئتُ للعيش هنا. فتحتُ أول مطعم في المخيم. كان ذلك فرصة اقتصادية جيدة. معظم الزبائن كانوا من الشركات المحيطة بالمخيم، إضافة إلى العمال المياومين في قطاع البناء. تناوُل الطعام هنا أرخص بالنسبة إليهم من المطاعم الأخرى، لذلك يأتون إلى هنا».

طُوّرت منطقتان اقتصاديّتان صغيرتان مختلفتان على امتداد حدود المخيم الشرقية والغربية. تقع المنطقة الغربية على الطريق الرئيسة الرابطة بين الضواحي الجنوبية ورأس بيروت. النشاط الاقتصادي في هذه المنطقة (ورش تصليح سيارات ومحال تصنيع مفروشات ودكاكين... إلخ) غير

---

(18) أجريَت المقابلات في مخيم مار الياس بين عامي 2006 و2007.

موجهة إلى سكان المخيم، بل إلى زبائن وافدين من مناطق أخرى في بيروت. أما المنطقة التجارية الشرقية فتتألف بشكل رئيس من محال تجارية صغيرة ومحال بيع فاكهة وخضار... إلخ، يرتاده المقيمون في المخيم وسكان الأحياء المجاورة. عادةً، تكون الأسعار أرخص في المخيمات مقارنةً مع أماكن أخرى. يمكن ملاحظة الظاهرة نفسها في مخيمات أخرى، مثل مخيم البص في صور (جنوب لبنان) وجبل حسين في عمّان (الأردن).

يمكن تصنيف مخيم مار الياس باعتباره فضاء حضريًا مدينيًا بفعل أربعة عوامل رئيسة: **أولًا**، تحوّل المخيم الموقّت إلى منطقة كثيفة عمرانيًا فيها أبنية بطبقتين أو ثلاث مرتبطة ببنى تحتية كالماء والكهرباء والهاتف... إلخ. **ثانيًا**، في حين أُنشئ المخيم في الأصل لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين ولتقديم الملجأ الموقت لهم والمساعدة الإنسانية، فإنّ التركيب الاجتماعي لمخيمات اللاجئين تغيّر بشكل عميق، مع مغادرة بعض اللاجئين المخيم، واستقرار آخرين فيه، بموازاة تزايُد حضور غير الفلسطينيين في بعض المخيمات كمخيم مار الياس وشاتيلا. وأصبح المخيم إحدى المحطات على مسار نزوح الفلسطينيين. **ثالثًا**، إن الموقع داخل المخيم أو خارجه هو نتيجة خيار سكني مرتبط بأسعار الإيجارات، وفرص العمل مثلما هو الحال في الأحياء الأخرى لبيروت، حيث يقيم النازحون. لم يعد ممكنًا اعتبار المخيم «مجرّد» مكان للجوء. **رابعًا**، يميل نموّ النشاط الاقتصادي إلى دمج المخيم في المحيط المحلي؛ فمخيم مار الياس يزوره أفراد غير فلسطينيين يعيشون خارجه. ومثلما يشير ميشال أجييه[19]: «بفعل اختلاطها وعدم تجانسها الكبير، يمكن للمخيمات أن تؤسس لمدن غير متوقعة، ولمناخات اجتماعية وعلاقات وتعريفات جديدة». يبرز «مناخ اجتماعي جديد» بفعل المستوى المرتفع من حركة النزوح من المخيم وإليه، وتنوع الخلفيات الاجتماعية لسكانه منذ نهاية الحرب الأهلية في لبنان.

---

(19) Agier, «Between War and City».

ثالثًا: الدور الرئيس للهجرة في تطوُّر مخيمات اللاجئين

يؤدّي النزوح دورًا حاسـمًا فـي التطور الاجتماعي لمخيمـات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. ومثلما توضح روزماري صايغ، هُجّر اللاجئون الفلسطينيون داخليًا مرات عدّة خلال الحروب اللبنانية. ودمّر ثلاثة مخيمات بشكل كامل ـ من دون إعـادة بنائها ـ خلال الحروب. أُرغم 90 فـي المئة من اللاجئين على ترك منازلهم لمرة واحدة على الأقل خلال الحرب[20]. تشكل حالتَا انعدام الاستقرار والانتقال من مكان إلى آخر مظهرين أساسـيين لحياة الفلسطينيين في لبنان. هذا يؤدي إلى طمـس التفريق بين المخيـم والإقامة الحضريـة المدينية. إن أخذنا بالاعتبار الترحال الفلسـطيني على المدى الطويل (على سـبيل المثال الترحال الفلسـطيني الفردي والعائلي والعابر الأجيال)، يتبيّـن أنّ معظم اللاجئين اختبر العيش داخل المخيمات وخارجها. كما تـؤدي الهجرة الخارجية دورًا مهمًا في إيجاد سوق دينامية للإيجارات والمساكن، ما يدفع بمجيء نازحين جدُد ينتقلون إلى المخيمات ويستقرون فيها وفي التجمُّعات الفلسطينية.

1 ـ هجرات الفلسطينيين

بفعل المنسوب المرتفع للهجرة الخارجية والداخلية، قليلة هي العائلات التي اسـتقرّت في مخيم مار الياس في عـام 1952 ولا تزال مقيمة فيه حتى اليوم. اسـتُبدل هؤلاء بشكل تدريجي بفلسـطينيين آخرين آتين من مخيمات لجـوء أخرى، مثل مخيم تل الزعتر في بيروت بعـد تدميره في عام 1976، ومخيم الرشـيدية جنوب صور. وأقام لاجئون آخرون في مار الياس في عام 1991 بعدما تهجّروا داخليًا خلال الحرب الأهلية.

يمكن تفسـير النسبة المرتفعة للهجرة الداخلية والخارجية بثلاثة عوامل: أولًا، إن عددًا كبيرًا من اللاجئين الفلسـطينيين الذين أتوا إلى دير مار الياس كانت تربطهم علاقات قربى عائلية بلبنانيين من خلال الزواج والمصاهرة. من هنا كان اندماجهم المحلي سـهلًا بفضل هذه الروابط. ثانيًا، سهّلت جذورهم الحضرية التـي تعود إلى حيفا ويافـا اندماجهم في المدينـة، بعكس معظم

---

(20) R. Sayigh, «A House is not a Home: Permanent Impermanence of Habitat for Palestinian Expellees in Lebanon,» *Journal of Holy Land Studies*, vol. 4 (2005), pp. 17-39.

اللاجئين الوافدين من خلفية ريفية[21] إلى مخيمات أخرى مثل شاتيلا وبرج البراجنة الواقعة في المنطقة الحضرية لبيروت. ثالثًا، وهذا متصل بالنقطة السابقة، حيث أدّت مستوياتهم التعليمية العالية إلى ازدياد منسوب الهجرة الخارجية بينهم. وسهّل تشابُك هذه العوامل المترابطة ـ جذورهم الحضرية وانتماءاتهم الدينية والشبكات العائلية ـ حركتهم من المخيم إلى أحياء أخرى من بيروت إلى خارج البلاد.

إن الفلسطينيين المقيمين حاليًا في مخيم مار الياس هم خلاصة مجموعة مختلفة من تجارب الهجرة، ما يجعلهم خليطًا من المهجرين داخليًا بسبب الحرب و/أو أشكال أخرى من الهجرة الداخلية (فرص اقتصادية وسوق إيجارات والموقع الجغرافي). وتُظهر الحالات التالية الدور المتعدِّد للمخيم في عملية الهجرة الطويلة. معظم اللاجئين الذين قابلناهم بين عامَي 2005 و2008 عاش بنجاح داخل المخيمات وخارجها خلال حياتهم. كما أن تجربتهم مع الهجرة مزيج من التهجير القسري ـ مثلًا بعد تدمير مخيم تل الزعتر ـ وبحث عن وضع معيشي أفضل و/أو ظروف سكنية. المخيم مجرد مرحلة في المسيرة المهنية، وفي الحياة العائلية وفي مسار الهجرة. معظم اللاجئين الذين يعيشون حاليًا في المخيم أتى في الأصل من مخيمات أخرى، حتى وإن سكن لفترات طويلة خارج المدينة. الهدف الرئيس من الهجرة الفلسطينية الداخلية إلى المخيمات في بيروت هو العثور على الوظيفة وتحسين نوعية الحياة، وهذا ما تُعبر عنه العائلات المستقرة في مخيم شاتيلا[22].

تصور الحالة التالية الأدوار المتعددة التي يؤديها مخيم اللاجئين باعتباره ملجأ موقتًا في نهاية الحرب الأهلية اللبنانية، قبل أن يتمكن اللاجئون من تأمين حالة سكن أفضل خارج المخيم. «غادر أهلي فلسطين في عام 1948 واستقروا في مخيم تل الزعتر. في عام 1976، بعد تدمير المخيم، انتقلنا إلى

---

(21) تفيد التقديرات بأنّ ثلثَي اللاجئين الفلسطينيين في لبنان من مناطق ريفية، انظر: W. Khalidi, ed, *All that Remains. The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948* (Washington DC: Institute for Palestine Studies, 1992).

(22) R. Sayigh, *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon* (London: Zed Books, 1994), p. 65.

الاســتقرار في الدامور. بقينا هناك حتى عام 1982. عندها عدتُ إلى بيروت وصادرتُ شــقة خالية في منطقة الروشــة. افتتحتُ مشــغلًا صغيرًا في محلة فــردان، لكن الإيجارات ارتفعــت وبدأتُ البحث عن مــكان آخر. في نهاية الحرب الأهلية في عام 1991 كان عليّ مغادرة الشــقة، وقررتُ شراء أخرى في مخيم مار الياس من شخص فلسطيني هاجر إلى الدانمارك. اخترتُ مخيم مار الياس لسببين رئيسين: **أولًا**، بسبب موقعه المحوري حيث يمكن لزبائني الســابقين الوصول إليّ بسهولة. **ثانيًا**، لأن أسعار السكن فيه وتكاليف مشغلي أدنى من الأســعار المتداولة في أجزاء أخرى من المدينة، لأن مار الياس هو مخيم للاجئين. إن شراء شقة في مخيم للاجئين أمر سهل للفلسطيني، فكل ما عليكَ أن تسجّل المعاملة عند اللجنة الشعبية، ومن ثمّ لدى «الأونروا». وبما أنّ لديّ أطفالًا، قررتُ الانتقال مع عائلتي، واســتئجار شــقة خارج بيروت. وأجّرتُ شقتي في مخيم مار الياس لمنظمة فلسطينية غير حكومية مقابل 200 دولار شهريًا، وحاليًا أعيش في شقة واســعة في منطقة الناعمة (بلدة جنوب بيروت) في مقابل الإيجار نفسه... وآتي إلى هنا يوميًا للعمل».

مزج العامل الموهوب المذكور أعلاه بين ســكنه خــارج المخيم ـ مع إبقائه على ملكية عقارية داخل المخيم ـ ونشــاطه الاقتصادي داخل المخيم. وولّــد انتهاء الحرب الأهليــة وإنهاء الحظر على شــراء العقــارات اهتمامًا بالمخيمات، بما أنه يســتحيل على الفلسطينيين شــراء منازل في باقي أجزاء المدينة. التمييز القانوني الممارَس ضد الفلســطينيين في لبنان يؤدّي بهم إلى شــراء ممتلكات في مخيمات اللاجئين حيث يمكنهم التمتع ببعض الحقوق الأساسية المحرومين منها خارج المخيم، مثل الحق بالتملك والعمل المأجور مثلمــا هو مذكور في الحالــة الثانية التالية: «كنتُ أعمل في الســبعينيات في منظمة التحرير الفلســطينية في مخيم الرشــيدية، ثمّ انتقلــتُ إلى الضواحي الجنوبية لبيروت في الثمانينيات. بقيتُ في حارة حريك حتى عام 1987، من ثمّ انتقلتُ إلى الروشــة. جئتُ إلى مخيم مار الياس في عام 1997 وعملت لمصلحــة منظمة فلســطينية. وكوني تهجّرتُ خلال الحــرب، أعطتني وزارة شــؤون المهجرين 7 آلاف دولار في مطلع التســعينيات. اشتريتُ منزلًا في المخيــم بهذا المبلغ. وبموازاة ذلك، افتتحتُ متجرًا في المخيم. اســتأجرت

المتجـر في مقابل 100 دولار أميركي شــهريًا. أحــبّ العيش في مخيم مار الياس، إنه مكان هادئ ومزوَّد ببنية تحتية جيدة، مقارنةً مع تلك الموجودة في المخيمات الأخرى في بيروت».

بفعل المناخ السياسي الهش في لبنان، يُفضّل بعض الفلسطينيين العيش في مخيمٍ، حيث معظم الســكان فلسطينيون. وإلى جانب بدلات السكن المنخفضة نسبيًا، لا تزال المخيمات تؤدي دورًا رمزيًا كبيرًا داخل المجتمع الفلسطيني في المنفــى، وتجذب اللاجئين مثلما تثبته الحالــة الثالثة التالية: «أنا في الأصل من مخيم تل الزعتر: بعدما دُمِّر المخيم غادرت إلى بلدة الدامور ومن ثم إلى صيدا. فــي عام 1988، عدتُ إلى بيروت لإيجــاد وظيفة. وبعدما عملتُ في قطاعات عدة، قررتُ الإقامة في مخيم مار الياس لأنه مكان هادئ مع موقع مركزي. في عام 2000 اشــتريتُ متجــري بـ 14 ألف دولار أميركي، وأعمل مزيّن شــعر. معظم زبائني يأتــي من خارج المخيم لمعرفتهم بي، ولأنّ كلفة حلاقة الشــعر أرخص هنا. واشتريتُ مع أربعة شركاء فلسطينيين أرضًا في وسط المخيم وأقمنا عليها مبنى مؤلفًا من أربع طبقــات، بكلفة حوالى 30 ألف دولار أميركي لكل طبقة. قررتُ شــراء عقار هنا لأن والدتي أرادت أن تعيش مع الفلســطينيين في منطقة هادئة. نحن نشعر بأمان أكثر عندما نعيش في محيط فلسطيني».

أحد العاملين لدى الرجل هو فلسطيني آتٍ من العراق، عاد إلى لبنان في عام 1999، عندما تدهورت الأوضاع هناك.

2 ـ نموّ الوجود غير الفلسطيني في المخيمات

بمــوازاة الهجرة الفلســطينية الثانويــة باتجاه المخيمات، شــهدت هذه المناطــق وصول لاجئين فلســطينيين من أماكن أخرى مــن لبنان، فضلًا عن وصول بعض المواطنين اللبنانيين والســوريين ومهاجرين آســيويين وأفارقة اســتقروا في المخيمات عقب انتهاء الحرب الأهلية، في مطلع التســعينيات. المهاجرون الذين يتخذون من لبنان محطــة لعبورهم، والذين يبقون لفترات طويلة أو قصيرة في بيروت، يفضلون الإقامة في الأحياء «الشــعبية» المهمَّشة للمدينة. حضور هؤلاء ظاهر في الأماكن العامة من خلال تطوّر الأعمال التي

ترفع لافتات مكتوبة بلغتين في الشـوارع، ومن خلال التدفق الدوري للسكان المهاجرين ـ بشكل رئيس العاملات في المنازل وعمال البناء ـ أيام الآحاد في بعض الأحياء كالدورة (شرق بيروت). تعلُّق المهاجرين هذا بمناطق حضرية مدينية محدَّدة يقاربه كارن جاكوبسـن[23] على النحـو التالي: «حالهم كحال جميـع المهاجرين الحضريين المدينيين، ينجـذب طالبو المأوى إلى المراكز الحضرية المدينية بسـبب المـوارد والفرص الاقتصاديـة المتوافِرة فيها، من ضمنها فرص التعليم لأطفالهم. في المدن، يمكن للمهاجرين التمتُّع بالشبكات الاجتماعية والجيوب السـكنية الإثنية التي تدعم الوافديـن الجدد، وهذا ما يؤسس لعملية الاندماج».

من خـلال إقامة المهاجريـن الأجانب، يؤدي المخيـم دورًا كمنطقة مضيفـة للوافدين الجدُد إلى المدينة، خصوصًـا للمهاجرين الفقراء. هكذا، اسـتضاف المخيم موجات مختلفة من اللاجئيـن والمهاجرين، وهذا حال المناطق المحرومة الأخرى في ضواحي جنوب بيروت الكبرى وشرقها[24]. أنماط الهجرة تلك تشـكل جزءًا جذريًا مـن الديناميات الحضرية المدينية. ويؤدي المخيـم دور «الفضاء المضيـف» (Host Space) الموقت لموجات المهاجرين المقيمين في المدينة لأسـباب مختلفة. اللاجئون الفلسـطينيون الذين يعيشـون في مناطق فقيرة وذات دخل منخفض، هم في وضع يسمح لهم بتأدية دور المضيف للمهاجرين الجدُد. واللاجئون المحرومون من حق العمل في لبنان قادرون على ادّخار المال من خلال تأجير ممتلكاتهم. ويقرّر بعضهـم إضافة طبقة إضافية إلى منازلهـم ويؤجّرونها للمهاجرين لقاء مبلغ يتراوح بين 100 و150 دولارًا أميركيًا في الشهر، ما يوفّر لهم دخلًا إضافيًا. ويختصر مالِك فلسـطيني من مخيم مار الياس سـبب قراره بتوسـيع شقّته وتأجيرها كالتالي: «بما أنني فلسـطيني، لا يحق لي أن أعمل بشكل قانوني

(23) Jacobsen, p. 276.

(24) انظر مثلًا: W. Berthomière and M. A. Hily, «Décrire les migrations internationales. Les expériences de la co-présence,» *Revue Européenne des Migrations Internationales*, vol. 22 (2006), pp. 67-82, et A. Deboulet, «Ethiopiennes, philippines et soudanais: voisinages migrants et confrontation aux sociétés d'accueil à Beyrouth,» papier non publié, Communication à l'Association française de sociologie, RT2, Migrations et production de l'altérité, 5 September 2006.

في لبنان. في منتصف التسعينيات، قررتُ تشييد طبقة إضافية إلى منزلي. شيّدتُ شقةً مؤلفة من غرفتين إضافة إلى شقة من غرفة واحدة تفصل بينهما شرفة صغيرة. يؤمن لي ذلك حوالى 200 دولار شهريًا. الغرفة الوحيدة مستأجرة من عاملتي منازل من سريلانكا، والشقة المؤلفة من غرفتين تؤجرها عائلة سودانية لديها ولدان».

هكذا، ولأن عائلات فلسطينية عدة هاجرت إلى الخارج أو غيّرت مكان إقامتها في لبنان ـ عندما يصبح لديهم ما يكفي من مال، تغادر عائلات مهاجرة عدة المخيم لاستئجار شقق في المدينة ـ تصبح بعض المنازل شاغرة فتؤجر لعائلات أخرى. ويشرح بقّال فلسطيني في حيّ الفاكهاني في بيروت الوضع كالتالي: «تملك شقيقتي وزوجها شقة في الحي. هاجرا إلى الدانمارك في عام 2005 حيث يعيشان حاليًا. وتركا شقتهما للإيجار، وأنا أهتم بأمر الإيجار نيابةً عنهما كوني أعيش هنا. حاليًا، يتشارك ستة شبان سودانيين السكن في الشقة مقابل 200 دولار شهريًا، وصلوا إلى لبنان قبل أسابيع قليلة، لا نراهم أبدًا. يستيقظون باكرًا، يذهبون إلى أعمالهم، ثم يعودون ليلًا. أحيانًا يشترون الطعام من هنا».

إن قيمة الإيجار في المخيمات أقل مما هي عليه الحال في أمكنة أخرى، خصوصًا مقارنةً مع وسط بيروت حيث السكن مكلف، بالتالي فالسكن في المخيمات يجذب المهاجرين الجدد والفقراء (من السودان وبنغلادش وسريلانكا... إلخ). ويشكل واقع عدم دخول قوى الأمن اللبنانية إلى المخيمات إيجابيةً للمهاجرين غير الحاصلين على وثائق رسمية ليشعروا بالأمان إزاء خطر ترحيلهم. هكذا، ولأسباب متعددة، أصبحت بعض المخيمات، كمار الياس وشاتيلا أو حي الفاكهاني ـ وهو تجمُّع سكني حضري كبير ذو كثافة فلسطينية ـ أمكنة مضيفة للمهاجرين الجدُد. يولّد وجود عمّال أو لاجئين مهاجرين وافدين حديثًا مجموعة من التفاعلات ونقاط التكامُل مع مجموعة سكانية مهاجرة مقيمة في بيروت منذ عقود كالفلسطينيين.

تستضيف المخيمات ـ أو التجمعات الفلسطينية ـ عددًا متزايدًا من المهاجرين منذ منتصف التسعينيات. بعضهم لاجئ أو طالب مأوى، مثلما

هو حال العراقيين في مخيم شاتيلا في عام 2003، لكن الأغلبية عمال مهاجرون غير شرعيين. تعيش مجموعات مختلفة من المهاجرين في المخيمات: العمال المهاجرون ذوو الدخل المنخفض، والمهاجرون غير الشرعيين، وطالبو اللجوء، واللاجئون غير المعترف بهم، وعمال المنازل... بعضهم يقيم هناك لفترة طويلة مع عائلته، بينما آخرون ـ خصوصًا الوافدين الجدُد ـ يقيمون في المخيم إلى حين إيجاد وظيفة وتفعيل شبكات التضامن الجماعية التي من شأنها السماح لهم بتحسين أوضاعهم والانتقال إلى حيّ آخر أو لمواصلة مسار هجرتهم باتجاه بلدان غربية. يدفعنا وجود هذه المجموعة السكانية غير الفلسطينية في مخيمات اللاجئين إلى إعادة النظر في المقاربة التقليدية عن مخيمات اللاجئين، والنظر إليها كفضاءات للتهميش الحضري المديني، حيث تشارك جماعات المهاجرين في طمس الحدود بين المخيم والمدينة.

تلبي إقامة المهاجرين في ظروف هشّة بعض الضرورات: كلفة سكن مخفضة نسبيًا نظرًا إلى مستوى موارد المهاجرين القليل، ومكان آمن يسمح لهم بتفادي التعرُّض لرقابة الشرطة، وموقع إلى حدّ ما محوري، يُسهّل عليهم التمتع بالتوظيف ويقلل المسافة بين مكانَي العمل والسكن لأسباب أمنيّة. توفر مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، إضافة إلى التجمُّعات السكنية الفلسطينية، ميزات عدة للمهاجرين غير الشرعيين. وفي الآتي، يشرح سوداني يعيش في مخيم مار الياس لماذا يعيش هنا: «غادرتُ جنوب السودان بسبب انعدام الأمن السائد هناك. انتقلت إلى الخرطوم. لم أتمكن من البقاء هناك بسبب استحالة إيجاد فرصة عمل، وبسبب التمييز الذي واجهناه. عندها، قررتُ المغادرة. تشدّدت مصر في سياستها المتعلقة بالهجرة، ولم يكن سهلًا علينا عبور الحدود للذهاب إلى هناك، بالتالي ركبت الطائرة إلى دمشق. لا تفرض سورية تأشيرة دخول على السودانيين. عندما وصلتُ إلى دمشق، التقيتُ بسودانيين يعيشون هناك. وبما أنه لا وجود لفرص عمل في سورية، نصحني أحدهم بالذهاب إلى لبنان حيث الرواتب أفضل، وحيث يجد السودانيون فرص عمل بسهولة إلى حدّ ما، خصوصًا في قطاع التنظيفات. عبرتُ الحدود بشكل غير قانوني، من خلال دفع مبلغ من المال لمهرِّب، ووصلتُ إلى بيروت. وبما

أنني لا أملك وثيقة إقامة، أفضّل العيش في مخيم للاجئين إذ لا تدخل الشرطة إليه. كما أن المخيم أرخص، وقريب من مكان عملي».

خلاصة

تميل مخيمات اللاجئين الفلسطينيين إلى التطور من خلال الاندماج في النشاط الاقتصادي، وفي المناخ الحضري المديني، حتى وإن ظلّت مهمشة ومناطق معزولة، فهي حاليًا جزء من المدن الرئيسة في الشرق الأوسط. إنّ النشاط الاقتصادي والحراك اليومي ووجود مهاجرين أجانب جدد، فضلًا عن المغزى السياسي والثقافي القوي للاجئين الفلسطينيين، هي العناصر المختلفة التي تميّز المخيمات المعاصرة في لبنان باعتبارها أماكن إقامة حضرية مدينية. ليست حال مخيم مار الياس معزولة عن باقي المخيمات في لبنان. ويشهد مخيم البص في منطقة صور نموًا مماثلًا، ويعرف تحوّلًا متزايدًا إلى حد أنه بات يصعب تحديد حدوده الغربية. وبنت العديد من العائلات اللبنانية الشيعية، المهجرة بفعل الاحتلال الإسرائيلي للمنطقة الحدودية الجنوبية، حيًا غير نظامي إلى جانب المخيم. وتؤدّي الأسواق العديدة التي أُنشئت على طول الطريق الرئيسة عند الجهتين الشمالية والشرقية للمخيم، على يد فلسطينيين ولبنانيين، دور دمج الطرف الخارجي للمخيم في المشهد العام للمدينة. والموقع الجغرافي لمخيم البص، الواقع عند مدخل مدينة صور وعلى تقاطع طرق رئيسية، هو ما سهّل عملية التحول هذه[25].

تُميّز معظم الدراسات عن اللاجئين بشكل واضح بين «اللاجئين في المخيمات» و«اللاجئين الحضريين» المقيمين في المدن. والحالة الفلسطينية، نظرًا إلى امتدادها الزمني الاستثنائي، وسياق التحضُّر المديني السريع للدول المضيفة، تدعونا جزئيًا إلى إعادة النظر في هذه الثنائية. صحيح أن بعض مخيمات اللاجئين تبدو معزولة عن محيطها الحضري المديني ـ مثل مخيم عين الحلوة وبرج الشمالي والرشيدية ـ إلا أن معظم مخيمات اللاجئين في لبنان (وفي معظم مدن الشرق الأوسط) باتت حاليًا جزءًا من المناطق الحضرية

(25) Doraï, «Les Camps».

اللبنانيــة. يجب إجراء تحليل زمني لمختلف أنماط تطور المخيمات من أجل تحديــد تاريخها الخــاص وعلاقاتها مــع محيطها اللبناني. مــن جهة، تبدو المخيمات مناطق مهمشة ومعزولة بفعل التنظيم الخاص بها - وغالبًا المتغيِّر - وأنماط الســيطرة عليها، فضلًا عن الوضع القانوني لسكانها من الفلسطينيين. من جهة أخــرى، فإن مخيمات اللاجئين مرتبطة بشــكل قــوي مع محيطها الحضري من خلال الحركة اليومية للاجئين الفلســطينيين والوجود المتنامي لمجموعات اللاجئين الأخرى والمهاجرين (العمال الســوريون والآسيويون واللاجئــون العراقيون أو الســودانيون لاجئين كانوا أم مــن طالبي اللجوء)، وتطور النشــاط الاقتصادي الذي يطمس حــدود مخيمات اللاجئين ويجعلها جزءًا من المدينة.

الفصل الخامس

لاجئون يخططون مستقبل مخيم الفوار
تجريب استراتيجية تحسين مخيمات اللاجئين الفلسطينيين (*)

فيليب ميسلفيتز

مقدمة

تأثرت الخطابات المعمارية والحضرية الحالية عن مخيمات اللجوء بالمفاهيم النظرية والتحليلية المستعارة من مفكرين من خارج هذا الحقل البحثي. الاهتمام الكبير الذي عبّر عنه المعماريون كان من خلال أعمال الأنثروبولوجيين والفلاسفة مثل أغامبن («حالة الاستثناء») الذي يصف المخيمات بأنّها «فضاء (ات) يكون فيها النظام القانوني معلقًا بشكل دائم»[1]، هو مؤشر على اعتراف متزايد بالعلاقات المعقّدة بين السياسة والعنف والبيئة المحيطة. يترافق تسييس الخطاب مع تزايد الوعي الذاتي بالتواطؤ بين المعماريين والمخططين الاستراتيجيين العسكريين. تفضح فكرة إيال فايزمان (Eyal Weizman) عن «التصميم عبر التدمير» (Design by Destruction) استخدام ممارسات التخطيط الكولونيالية والحرب المدينية الحديثة التي يمكن أن

(*) أشكر وحدة تطوير المخيمات/ وكالة الأونروا في الضفة الغربية وجميع موظفي الأونروا الذين ساهموا في تسهيل بحثي الذي شكل أساس هذا الفصل. كذلك، أُعرب عن امتناني الكبير لكل سكان مخيم الفوار لثقتهم ومشاركتهم في أشكال البحث والتخطيط كلها التي أشرت إليها في هذا الفصل.

(1) G. Agamben, *State of Exception* (Chicago: University of Chicago Press, 2005).

نلاحظها خلال تدمير مخيم جنين ورفح ونهر البارد. النقاش هو مؤشـــر إلى أزمة مهنية عميقة. وأدّى النقد العادل للمعماري ـ البنّاء الساذج والمتهور إلى استســـلام وتشـــاؤم عميقين في التعاطي مـــع الأدوار المحتملـــة للمعماريين والمُخططين حيال مخيمات اللجوء. يشـــعر عدد مـــن المعماريين أن الطريقة «البنّـــاءة» الوحيدة تكمن فـــي التخلّي عـــن الأدوات التقليديـــة لهذا الحقل الدراسي، ليتحولوا إلى منظرين وكتّاب وباحثين وناشطين. إن الطريقة الساخرة التي يُبديها بعض المعماريين والمخططين المسيســـين تجاه مهنته، والتي من خلالها بدأ بدراسة فضاء مخيمات اللاجئين، حددت دورهم في سياق التفكير والتحليـــل النظري. خطورة هذا الحال تكمن في تكريســـه فكرة تقبّل الوضع الراهـــن كأمر يصعب معه على «المعماري والمخطط المتنوّر» القيام بدور في تطوير رؤى بديلة.

ربمـــا يكون تغيير المقاربة نقطة انطلاق لنقاش مختلف وربما بنّاء أكثر في النهاية عن الالتـــزام المحتمل، لكن أبعد من التأمـــل الذاتي النقدي: الاعتراف بالمخيمـــات باعتبارها بيئة مدينية معقّدة، حيث يصبح ســـكانها خبراء في البقاء على قيد الحياة مع وســـائل عيش الحـــد الأدنى، فيبتكرون ويســـتمرون مع ما يســـتطيعون إيجاده ويتمكّنون بشـــكل فوري من تحويل البنية المادية والمكانية والاجتماعيـــة والاقتصادية إلى مكان وجودهم الطـــارئ الأولي. تُعبّر مخيمات اللجوء الفلسطينية بشكل واضح عن الشرط الملتبس بين المكان الطارئ الموقت والمدينة التي برزت تقريبًا في مخيمات اللجوء كلها حول العالم، أي تلك التي يُسمّيها علماء الإثنوغرافيا «مدنًا افتراضية»[2] (Virtual Cities) أو «مخيمًا مدينة»[3] (Camp Ville). وعلـــى الرغم من أن المخيمات/ المدن في فلســـطين هي بالفعل مكتظة بشكل كبير ومفقرة وتشـــبه مدن الصفيح، لكنّها في الوقت نفسه أسست مراكز تجارية وأســـواقًا وهويات مناطقية متباينة ومؤســـســـات اجتماعية وسياسية

(2) M.- A. Perouse de Montclos and P. M. Kagwanja, «Refugee Camps or Cities? The Socio-Economic Dynamics of the Dadaab and Kakuma Camps in Northern Kenya,» *Journal of Refugee Studies*, vol. 13 (2000), pp. 205-222.

(3) M. Agier, *On the Margins of the World: The Refugee Experience Today* (Cambridge: Polity Press, 2008).

وثقافيـــة متعددة تعكس طموحًـــا جماعيًا للتحرر والانعتـــاق والحقوق المدنية. وعلى الرغم من القيود كلها، المخيمات مرتبطة بشكل متين بالنسيج الاجتماعي والاقتصـــادي الحقيقي الخاص بمحيطها. ومع الاعتـــراف بأنّ مخيمات اللجوء المدينية هي من البيئات الأولى في العالم غير المستقرة والمكتظة التي تفتقر إلى الشـــروط الإنسانية، لكنّها في أكثر من ناحية ليست مختلفة عن العشوائيات غير الرسمية التي يتميز بها الجزء الأكبر من العالم الحضري.

على الرغم من الاختلافات الواضحة، تبرز بعض المشـــكلات المتكررة والمشتركة في المكانين. المخيمات، مثلها مثل العشوائيات، لديها احتياجات حقيقية يمكن معالجتها جزئيًا بوســـاطة الالتزام البنّاء للمخططين والمعماريين الحضريين. لذلك يصبح ربط الخطاب الجديد نسبيًا عن المخيمات الحضرية والخطاب الثري عن التمدن غير الرسمي، طبيعيًا وفي وقته. خلال عقود عدة، أدّت مجموعة غنية من الأبحاث العلمية والتجارب العملية التي أعادت تأهيل العشـــوائيات تحت ظـــروف سياســـية صعبة جـــدًا، إلى تعليـــم المخططين والمعمارييـــن طريقة فهم واســـتخدام مهارات الابتكار والمرونة والاســـتفادة منها - مثلًا في كيفية تطوير استراتيجيات التكيف ومواجهة المشكلات داخل مســـتوطنات بشرية مقامة بشـــكل غير قانوني وبطريقة اســـتراتيجية. وفي هذا السياق تُعد الأدوات التحليلية والعملانية المطوّرة لتحسين وضع العشوائيات وتأهيلها ذات علاقة وطيدة بسياق المخيمات المدينية.

يُعالج هـــذا الفصل نتائج محاولة عملية لإدخال منهجيات التخطيط مثل «التخطيط الفاعل» (Action Planning) أو «التخطيط الاســـتراتيجي الموجه من المجتمـــع المحلـــي» (Community-driven Strategic Planning)، إلـــى ســـياق مخيمات اللجوء الفلسطيني: كان «مشـــروع تطوير المخيم التجريبي البحثي» (Camp Development Pilot Research Project) مشـــروع تعاون لمدة سنتين بين جامعة شـــتوتغارت و«وكالة غوث وتشـــغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى» (الأونروا)[4]. خلال سنتين، أمّن العمل الميداني المكثف الذي أجري

(4) «Camp Development Pilot Research Project,» A Collaboration between Stuttgart University and UNRWA HQ Amman, 2006-8.

فــي بعض مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية، وكذلك البحث الأرشــيفي، أول فهــم اجتماعي ـ مكاني كلــي لعملية تحول المخيمــات التدريجي من تجمعات طوارئ إلى مخيمات مدن حضرية. وخلال ثمانية شهور حلّل الفريق المشــترك بين الأونروا وجامعة شــتوتغارت المخيمــات باعتبارها بيئة مبنية معقــدة، وجمعوا فــي تحليلهم هــذا بين فحص البنيــة المكانيــة والمادية للمخيمات، وتقويم مختلف مســتويات التعبئة المجتمعية. وأجريت مســوح تجريبيــة عدّة ومقابلات أيضًــا. وأصبح البحث ضروريًا فــي صوغ واختبار منهجية جديدة للتخطيط الشامل الذي ينطلق من مقومات اجتماعية واقتصادية ومكانية وثقافية موجودة ويؤمّن حلولًا لمشــكلات المخيمات الأكثر إلحاحًا. أدار المشــروعَ سكانُ المخيم بأنفسهم، وبالتالي أعادوا بشكل جذري تعريف علاقاتهم الطويلة الأمد مع الأونروا ونظام مشــروعات الغوث المفروضة من الخارج. استنادًا إلى خبرة الكاتب المباشرة بصفته قائد فريق البحث المشترك بين الأونروا وجامعة شــتوتغارت[5]، سيركز هذا البحث على عملية التخطيط التي جمعت ممثلين عن المجتمع المحلي والأونروا في شراكة لم تختبر حتى اليوم، ســاعين وراء هدف كان في الوقت عينه جديــدًا ومحفوفًا بالمخاطر: تطوير رؤية لكيفية نمو مخيم الفوار في السنوات الخمس المقبلة بعد تفويض سلطة اتخاذ القرارات لسكان المخيم أنفسهم الذين بدأوا تطبيق حقهم المدني في تشكيل بيئتهم المبنية.

أولًا: بداية صعبة: عقبات ومعوّقات أمام تحسين المخيم

وُضِع مشروع الأونروا ـ شتوتغارت للأبحاث والتخطيط كنتيجة مباشرة لمؤتمــر جنيف في عام 2004 الذي نظمته الأونروا والحكومة السويســرية. كانــت الأونروا المعززة بتفويض جديد بعد انهيار عملية ســلام أوســلو قد نجحت في الحصول على دعم ومساندة أهم الشركاء المعنيين بحماية اللاجئين الفلســطينيين، ومنهــم الحكومات المضيفــة، لواحد من أكثــر الاقتراحات

---

(5) «مشروع تطوير المخيم التجريبي البحثي» (2006 - 8)، وهو تعاون بين جامعة شتوتغارت والأونروا في عمان (دائرة البنية التحتية وتطوير المخيمات، تحديدًا)، موّلته المفوضية الأوروبية.

إثارة للخلاف والجدل المكثف في الفترة السابقة؛ اقتراح «التطوير المجتمعي» (Community Development) بوصفه الاستراتيجية الوحيدة القابلة للحياة والقادرة على تلبية الحاجات المعقدة الناجمة عن الظروف التي تزداد سوءًا في مخيمات اللجوء المكتظة والمبتلاة بالفقر. والأهم، عُرّف «التطوير المجتمعي» في تقرير المؤتمر بوصفه تحسين سُبل عيش اللاجئين الفلسطينيين وأحوال حياتهم من خلال تحسين بيئتهم المادية والاجتماعية. ويتطلّب هذا الأمر الجمع بين التدخلات الاستراتيجية والعملية التي تولّتها الأونروا بالتعاون مع السلطات المضيفة ومجتمع اللاجئين والشركاء الآخرين ذات الصفة المستدامة، من وجهة نظر اجتماعية واقتصادية وبيئية[6].

عبر التفريق بين «حق العودة» و«حق التمتع بأحوال معيشية ملائمة»، فتحت الأونروا الباب أمام تقديم مقاربة تنموية، ووعدت بالتالي أن تقرن مقاربتها العملية مع المعايير الدولية المقبولة، ومعايير الأمم المتحدة. أصبحت توصيات المؤتمر جزءًا من خطة الأونروا المتوسطة الأجل، وتضمّنت أول مرة في تاريخ الوكالة التوصية بـ«إنشاء وحدة جديدة للتطوير الحضري تكون أداة لمعاجلة التدهور الحاصل في أحوال العيش في المخيمات بطريقة منهجية وكلّية».

عوض النظر إلى البيئة المُنشأة من وجهة نظر تكنوقراطية بحتة، قطعت وعودًا بأنّ البرامج ذات الصلة بالبيئة المادية للمخيم والبرامج الاجتماعية/الاقتصادية ستُنفّذ من الآن فصاعدًا بطريقة متكاملة، بوصفها جزءًا من مقاربة استراتيجية جديدة لمعالجة الوضع الذي يزداد سوءًا في المخيم. وألقت توصيات المؤتمر الضوء على الترابط بين عملية جمع البيانات والمعلومات وتحسين التخطيط ووضع الأولويات وفق الحاجات ـ كلها ضمن مقاربة تنمية متكاملة وشاملة تُشرك مجتمع المخيم وتُعزّز دوره.

(6) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), Report of the Conference «Meeting the Humanitarian Needs of the Palestine Refugees in the Near East: Building Partnerships in Support of UNRWA,» Geneva Conference, Results of the Working Group II «Community Development and Refugees: Infrastructure, Environment, Housing and Social Development,» Discussion Paper, Geneva, 7-8 June 2004.

الافتراض القائل إن الدفاع عن حقوق اللاجئين السياسية وتلك المدنية في الوقت نفسه في بيئة من الكرامة والتفاؤل كموضوع متسق ومتناغم بدا جيدًا على الورق. كان الضغط حينها على الأونروا لتنفذ وعدها عبر طرح خطوات ملموسة لتطبيق الإصلاح الداخلي، وتطوير أدوات وآليات تمس الحاجة إليها، وإعطاء نتائج حقيقية. في عامي 2005 /2006 أنشئت «وحدة البنية التحتية وتطوير المخيمات» (Infrastructure and Camp Improvement Department) على مستوى المقر الرئيس، لكن بعيدًا عن الأهداف العامة، افتقدت الوحدة منهجيةً تعمل على «تطوير المخيم» بشكل شامل. بعد تأسيس المخيمات في الخمسينيات وبعد عام 1967، اختُزل دور الأونروا في ما يتعلق بالنسيج المادي الفيزيائي للمخيمات في أداتين أساسيتين: أولًا ترميم وإعادة إعمار طارئة استجابة لنزاع مسلح أو ردة فعل عليه[7]، وهي مقاربة تفاعلية؛ ثانيًا استراتيجية تصليح مساكن بشكل متقطع وتدريجي لا يُلجأ إليها إلا لمساعدة الأسر المعوزة المُصنّفة ضمن فئة «العسر الشديد». باختصار، ظل تحسين وتطوير البيئة المادية للمخيمات قضية تقنية. وبقيت استراتيجية التخطيط الحضري غير مختبرة في سياق مخيمات اللجوء على مستوى العالم، وبالتالي تضمنت شكوكًا عديدة قانونية وإدارية وسياسية وعملية.

على سبيل المثال، فيما اكتشفت الأونروا أن برامج التطوير والتحسينات لا يمكن أن تطبق إلا عبر مساعدة مجتمع المخيمات وقبوله، لم تتوافر لها في الوقت نفسه خبرة مسبقة في شأن الإعداد للتخطيط التشاركي: أي بنى إدارية

---

(7) يشير تقرير داخلي في الأونروا إلى الأمثلة التالية حين استخدمت تلك المقاربة: (1) تقدير حجم الأضرار ومساعدة العائلات مع تقديم منح مالية لإيجاد سكن بديل بعد تدمير المساكن في مخيمي صبرا وشاتيلا وعين الحلوة في لبنان؛ (2) تقديم قطع أرض وتأمين التخطيط والبنية التحتية والمنح المالية لإعادة توطين اللاجئين، على سبيل المثال مخيم كندا (1984 - 2000)؛ (3) إعادة بناء بيوت متعددة الوحدات للاجئين المهجرين من مخيمات شاتيلا وعين الحلوة والبداوي ونهر البارد التي دُمّرت كليًا خلال الصراعات المسلحة في بداية التسعينيات؛ (4) مساكن طوارئ موقتة بعد بدء الانتفاضة الثانية في أيلول/ سبتمبر 2000 (غزة والضفة الغربية)؛ (5) إعادة بناء منازل اللاجئين المتضررة أو المُدمّرة بسبب التوغلات الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزة (مثلًا في جنين ورفح). انظر: United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), «Planning, Design, and Community Participation for Camp Development and Re-housing Projects,» Prepared by Muna Budeiri, UNRWA HQ Amman, May 2005.

ستكون ضرورية لتسهيل عملية تخطيط؟ ما هي أدوات التخطيط المطلوبة وكيف يمكن تصنيف الإجراءات وفق الأولوية من أجل تطبيقها؟ كيف ستتمكن الأونروا من قيادة وإدارة التوقعات الكبيرة والصعبة كلها التي من الممكن أن تبرز؟

لذا، رافقت مشروع الأونروا ـ شتوتغارت الذي بدأ في صيف 2006 توقعات كبيرة وشكوك، وحتى مخاوف. إضافة إلى ذلك، واجه فريق العمل العقبات التالية: **أولًا**، لم يكن لدى الأونروا أي مجموعة بيانات موثوقة وشاملة عن واقع البيئة المادية والواقع الاجتماعي ـ الاقتصادي داخل المخيمات. كانت عملية جمع البيانات تقليديًا من مهمة كل قسم من أقسام الوكالة، وبالتالي، كان يُستعان بمؤشرات المسوح من أجل تحديد المعايير وقياس مدى نجاح برامج معينة مثل التعليم والصحة فحسب. إضافة إلى ذلك، كانت البيانات تُجمع غالبًا على مستوى البلد المضيف، لا على مستوى المخيم، لذلك لم يكن لدى الأونروا الإمكانات الكافية لقياس الاختلافات المهمة في الأوضاع بين مخيم وآخر. وكانت بيانات الوكالة الأضعف في مجالات تُعدّ أساسًا لتحسين المخيمات وتطويرها مثل المسوح المكانية/ المادية واستخدام الأراضي والسكان والكثافة في المباني والظروف البنيوية للمساكن... وغيرها. حتى ذلك الوقت، لم تكن الأونروا وضعت نظام بيانات مركزيًا لإنتاج تحليل كلي على مستوى المخيم. إذًا، كانت الوكالة بحاجة ماسة إلى إعادة صوغ مقاربتها لإدارة البيانات، مع تركيز على المؤشرات الحضرية.

أبعد من نقص البيانات التجريبية، فإن الطريقة البيروقراطية وغير المنسقة والقطاعية الضيقة التي كانت الأونروا تعمل من خلالها تقليديًا لتنفيذ برامجها للإغاثة، منعتها من الاعتراف بأنّ مخيمات اللاجئين بيئة حضرية معقدة. وتحت ذريعة «تقديم الخدمات حصرًا» عوض «إدارة» المخيم، غضّت الوكالة النظر عن عملية التمدن المتسارعة، ولم يكن لديها أي فهم للعوامل التي أثّرت أو تستمر في التأثير في تلك العملية. يتضمن ذلك على سبيل المثال تجاهل أهمية العوامل الخارجية والسياقات الداخلية (علاقة المخيم المادية والاجتماعية/ الاقتصادية بمحيطه المديني وشبه المديني والريفي). أكثر من ذلك، لم يكن للوكالة علمٌ بالتعبئة المجتمعة داخل المخيمات، أو بالفاعلين المحليين والمؤسسات المحلية أو النزاعات والمشكلات الداخلية.

حين تعاطى فريق البحث مع موظفي الأونروا وأعضاء المجتمع، قوبل بكثير من عدم الثقة المتبادلة. وفي مقاربتها التي تبدأ من الأعلى إلى الأسفل لتقديم الخدمات، طوّرت الأونروا «غطرسة مؤسساتية» (Institutional Arrogance) من خلال عدم الاعتراف بالمجتمع المحلي باعتباره شريكًا في تطوير الحلول، بل على العكس، من خلال إبقائه على بُعد ذراع وفقًا للمثل القائل: «إذا أعطيناهم إصبعًا صغيرًا سيطلبون ذراعنا كلها»[8]. ولم يُبلّغ بشكل شفاف المعنيين بالقيود التي تعمل من خلالها الوكالة (ومنها النقص في التمويل)، ولم تُجمع الآراء المحلية بشكل أبعد من المسوح التقنية. الجو العام لعدم الثقة ساهم في إطلاق الأحكام المُسبقة ضد الأونروا، مثل الاتهامات بالفساد وعدم الكفاءة، وصولًا إلى التآمر السياسي. كان من المرجح أن يفشل مشروع تحسين المخيم كليًا إذا لم يكن بالإمكان تحسين العلاقة بين الوكالة والمجتمع.

أكثر من ذلك، بقيت مساندة الحكومات المضيفة أو المؤسسات الممثلة، مثل اللبنانية والسورية والأردنية والسلطة الفلسطينية أو منظمة التحرير الفلسطينية حيال تحسين المخيم غامضةً. على الرغم من مساندتهم الرسمية مؤتمر جنيف وتوصياته (في عام 2004) التي تضمّنت تفويضًا واضحًا لاعتماد مقاربة التنمية المجتمعية، لم يكن واضحًا ما إذا كانت السلطات المضيفة مستعدة لدعم مشاركة وتمكين حقيقيين للمجتمع. سلطات التخطيط في عدد من الدول المضيفة، في حال وُجدت أصلًا، أوتوقراطية وتُدار من الأعلى إلى الأسفل. لماذا يجب التسامح مع أو السماح بمقاربة مختلفة جذريًا في البيئة الحساسة للمخيمات التي طالما كانت تحت سيطرة قوية ومراقبة لصيقة؟ لماذا على الحكومات أن «تُشارك» لاجئي المخيمات في عملية اتخاذ القرارات؟

أخيرًا، أثار إنشاء برنامج تطوير المخيمات خلافات داخل الأونروا. ووُضعت قيودٌ على الإصلاح المؤسساتي السريع بسبب التفكير القطاعي الضيّق (Sector-focused Thinking) والمنافسة على التمويل والمحجّة في شأن

(8) مقابلة مع منى بديري، مسؤولة دائرة البنية التحتية وتطوير المخيمات، عمان في 7 حزيران/يونيو 2007.

الصلاحيات والمسـؤوليات، إلى جانب العلاقة المعقدة وغير المستقرة بين «رئاسة الأونروا» و«مناطق العمليات».

ثانيًا: مخيم الفوار

يقيـم في مخيم الفوار 7912 لاجئًا مسـجلًا[9]، ويقـع في منطقة ريفية معزولة في جنوب الضفة الغربية. العزلة ليسـت جغرافية فحسـب، بل على صعيد علاقته المميزة مع السـلطة الفلسطينية أيضًا. ففيما تقع معظم مخيمات الضفة الغربية في المنطقة (أ) من تقسيمات أوسلو (منطقة ذات سيادة فلسطينية محدودة)، يقع الفوار في جيب في المنطقة (ب) من أوسلو قريبًا من المنطقة (ج) الخاضعة لسـيطرة وتخطيط إسرائيليين وقرب مستوطنة هاغاي (Haggai) الإسرائيلية. حين بدأ البحث في المخيم، كان المجتمع لا يزال مصدومًا بسبب صراع دموي بين عشـيرتين اختلفتا على السـيطرة على منطقة صغيرة داخل المخيم في عام 2005. ونتيجة ذلك، عاني المخيم موت أربعة أشخاص من ضمنهم مدير الخدمات السابق. أكثر من ذلك، أُجلي 200 شخص من سكانه بشـكل دائم. وفق بيني جونسون[10] فإن «تنازل السلطة الفلسطينية عن دورها أو غيابها، خصوصًا في أثناء الخلاف العشـائري في عام 2006 الذي «حُل» بوسـاطة القادة الدينيين والعشـائريين مـن خارج المخيـم... يقابله الوجود الجامح للجيش الإسـرائيلي الذي لا يعوّق الحركة خارج الفوار فحسب بل يضيّق على الحياة العامة داخله، خصوصًا بالنسبة إلى الشباب، فمدخل المخيم برج مراقبة عسكري يمكنه إغلاق طريق الدخول إليه في أي وقت».

في العادة تؤمن البنى الداخلية القوية بعض الضمانات للاستقرار الداخلي، منها مثلًا اللجنة المحلية في مخيم الدهيشة المعروفة على نطاق واسع وتحظى بالاحترام، أو مركز الشـباب في مخيم الأمعـري. بيد أن التصعيد الدموي في

---

(9) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), Registration Statistical Bulletin, 4/2006, Amman: UNRWA HQ/Department of Relief and Social Services, December 2006.

(10) P. Johnson, «Public Spaces and Public Life: Amari, Deheishe, Fawwar,» Research Paper Commissioned by the UNRWA-Stuttgart Cooperation Project in 2007.

خلاف عام 2005 في الفوار يشير إلى أن المخيم يفتقد لمثل تلك البنى. يقول جميل هلال[11]: «في الفوار، من الواضح أن المنظمات السياسية لا تسيطر، وتسعى تشكيلات شبه عشائرية للحصول على النفوذ، ما يقلل من دور اللجنة الشعبية ونادي الشباب».

لكن على الرغم من ارتدادات صدمة القتل والصورة السلبية التي اكتسبها المخيم في إثر ذلك، كان هناك بعض إشارات تغيير إيجابية. اشترت اللجنة المحلية مبنى (بيت كان يستخدمه سابقًا أعضاء من العشيرة التي أجليت من المخيم)، وجددته وجهّزته بحاسوب ومكتب دائم. بعد سنوات من السلبية والصدمة، أصبح مجتمع المخيم أكثر مبادرة ونشاطًا. عوض بناء المؤسسات والنشاط الثقافي التي يمكن ملاحظتها في مخيم الدهيشة، كان تركيز اللجنة المحلية في الفوار على تحسين البنية التحتية الأساس ـ بما أن مستواها في المخيم يعتبر من المستويات الأسوأ في الضفة الغربية. ويبدو أن الصراع الطويل الأمد بين «فتح» و«حماس» في المخيم أثّر في عمل اللجنة على الرغم من أنها (مثل معظم مؤسسات الضفة الغربية) مرتبطة جدًا بـ«فتح».

على عكس المخيمات الأخرى، الأمعري (الواقع ضمن سلطة بلدية البيرة) والدهيشة (الموجود في منطقة بيت لحم ـ بيت جالا)، بقي مجتمع مخيم الفوار تقليديًا ومغلقًا ومحافظًا، خصوصًا بالنسبة إلى النساء، مع تعاطي قليل مع طرائق العيش المدينية. يعمل بعض سكانه في الزراعة، ويهتمون بالحيوانات ويزرعون بساتين صغيرة للاستهلاك العائلي. نسبة البطالة في الفوار من النسب الأعلى في مخيمات الضفة الغربية كلّها. يعتمد سكان الفوار، أكثر من أي مخيم آخر على الوظائف التي تتطلب مهارات متدنية، مثل البناء داخل إسرائيل، ولم يعودوا اليوم يجدون وظائف بديلة داخل الضفة الغربية.

مقارنة بمخيمي الدهيشة والأمعري، الفوار أقل تمدنًا مع القطاع الاقتصادي الأضعف. بعد إغلاق الجيش الإسرائيلي عددًا من الطرق الريفية،

---

(11) J. Hilal, «Elite Formation and Conflict Resolution,» Research Paper Commissioned by the UNRWA/Stuttgart Cooperation Project (2007).

تحولت طريق المخيم الرئيسة الوحيدة لآلاف الفلسطينيين من سكان قرى وبلدات جنوب الضفة الغربية. وعوض أن يشكل ذلك فرصة تجارية للمخيم، عانى سكانه تحول الطريق إلى مصدر إزعاج وخطر على أولادهم بسبب الزحمة وتدفق الغرباء. وعلى الرغم من وجود سلبيات واضحة، يمكن النظر إلى الموقع الجغرافي المعزول لمخيم الفوار بوصفه ميزة أو رصيدًا ساهم في الماضي بالسماح لسكانه بشراء الأراضي المحيطة بالمخيم بأسعار بخسة، وهذه هي أفضليته الوحيدة عن باقي مخيمات الضفة الغربية.

حين أُختير مخيم الفوار كحقل تجربة لمبادرة تخطيطية، لم يكن القرار أُتخذ وفق منطق الأونروا المعتاد «البدء بالأسوأ». لم يكن مخيم الفوار أكبر مخيمات الضفة الغربية، أو أكثرها اكتظاظًا، أو أقلها استقرارًا، أو أفقرها. على العكس، اتخذ القرار بناء على ترحيب حماسي من المجتمع المحلي الذي اعتبر المبادرة الجديدة فرصة لا تعوّض للخروج من العزلة الطويلة.

ثالثًا: تخطيط متعارض

لا يمكن في هذا الفصل سرد كل ما حصل في فترة التخطيط التي امتدت إلى ستة شهور، من آذار/ مارس 2007. لكن سأركز في القسم التالي على ثلاث لحظات متعارضة حصلت في مراحل مختلفة من العملية، وتظهر كيف أصبح التخطيط يُهدد الوضع القائم، ويضع العلاقات السابقة بين الفاعلين الأساسيين في خطر ـ وبالتالي يعطي فكرة عن التحديات الكبيرة المطلوب تخطيها لتحقيق مشاركة حقيقية وتشارك في السلطة. أول صراع ظهر منذ بداية عملية التخطيط ويعود إلى مخاوف وتحفظات وتشويش بين المجتمع المحلي حين قدم المشروع أول مرة. الخلاف الثاني ظهر بعد شهور عدّة من بدء عملية التخطيط، وفي مرحلة حساسة، حين كان يجب إعطاء الأولوية لإجراءات التحسين، وعاد إلى الظهور خلال نقاشات لاحقة في شأن تعريف مشاريع التجربة. ثالثًا برزت رؤى متباينة عن شكل ووضع ملف التخطيط النهائي ـ مشروع تحسين المخيم ـ مما كشف عن هشاشة تحسين المخيم داخل الأونروا وكذلك عن شكوك حيال الدور المستقبلي للمشروع.

هنا، أركز بشــكل خاص على الموقف غير المستقر لفريق العمل الذي عمل في جو يشــوبه عدم الثقة بين المجتمــع والأونروا، وكذلك حيال فكرة تحسين المخيم ككل. في الوقت نفسه، سيُظهر النقاش كيف أن هدفًا ملموسًا، وهو تحسين ظروف العيش في المخيم، قد يوجِد إطارًا يمكن من خلاله تغيير علاقات متوترة طويلة الأمد.

1 ـ المخاوف الأساس وانعدام الثقة

في كانون الثاني/يناير 2007 عُقد الاجتماع الرســمي الأول مع ممثلين عن ســكان مخيم الفوّار بهدف تأمين تأييد قوي للمشروع التنظيمي المقترَح. وعُقــد الاجتماع في مركز إعادة التأهيل المحلي، بتســهيل من مدير خدمات «الأونــروا» في المخيم زياد هموز (المعروف باســم أبو طــارق). والخلفية الشــخصية لهموز بصفته رئيسًا سابقًا للجنة الشــعبية في المخيم، إضافة إلى الاحترام الذي يتمتع به بوصفه ناشــطًا مجتمعيًــا وأكاديميًا، كل ذلك أمّن له ســلطة كافية لجمع أكثر من 40 وجيهًا من وجهــاء المخيم، وأعضاء اللجنة المحلية، فضلًا عن مدراء الخدمات المحلية لـ«الأونروا». وحُضّر للاستقبال بشكل جيد. وقال أحد وجهاء المخيم بكل فخر: «هكذا نستقبل الضيوف في مخيم الفوار»، وهو يشير إلى المائدة العامرة بالأطعمة والحلويات والمرطبات. وعلى الرغم من ذلك، كان هناك التباسُ عميق عندما بدأ الاجتماع رسميًا؛ فلم يســبق لـ«الأونروا» أن عرضت رســميًا أي برنامج جديد على سكان المخيم من قبل. كانت الأســئلة تُطرح لماذا الآن؟ وما هو برنامج «تطوير المخيم»؟ وخلال سير النقاش، لم يحُد أحد عن الاحترام والتهذيب، لكن، عُبّر في عدد من المواقف عن مخاوف جوهرية، أحدها، ومثلما كان متوقعًا، مرتبط بالشك الكبيــر في أن يكون تطويــر المخيم جزءًا من أجندة مخفيــة بهدف «تطبيع» المخيمات مع جوارها لتصبح مدنًا للإقامة الدائمة مندمجة مع البيئة المحيطة بها. في النهاية، من شأن ذلك أن يؤدي إلى فرض سياق يلغى فيه حق العودة: «تنبع خشيتنا من التالي: إنها أول مرة نشعر فيها أن «الأونروا» تريد أن ينخرط سكان المخيم في التخطيط لبرامجها. نعلم أن لا أحد يُمكنه تنفيذ أي مشروع رغمًا عن إرادتنا، وكل ما سيُنفَّذ بحاجة إلى موافقتنا المسبقة... هذا ما تكرّرونه

باستمرار على مسامعنا. لكن على الرغم من ذلك، نخشى من أن يكون لوكالة الأونروا أجندة سياسية وراء إشراكنا كسكان للمخيم ـ أجندة تسعى إلى التخلص من حقنا المقدس في العودة إلى ديارنا».

أضاف ممثّل آخر عن سكان المخيم قائلًا: «في عام 1978 عرضت الإدارة الإسرائيلية المدنية رصف طرق المخيم وشوارعه، لكن سكان المخيم رفضوا ذلك خشية ضياع حق العودة وتحويل المخيم إلى بلدة أو إلى مدينة. إنّ حق العودة يحتلّ صدارة جدول أعمالنا».

في النهاية، نسأل بصراحة أكبر: «لماذا نحتاج إلى تخطيط، فنحن مخيم لاجئين؟ لا تحتاج المخيمات إلى ملاعب ولا إلى حدائق عامة. هذه أمور مخصصة للمدن. هل تريدون تحويل المخيم إلى مدينة؟».

إن فهم «التحديث الحضري» أو جهد تطوير البيئة المادّية للمخيم على أنه محاولة لـ«التدخل» بالوضع السياسي للمخيمات بما هي ملاذات آمنة موقتة للاجئين، ظلّ موضوعًا مطروحًا بثبات على امتداد تاريخ مخيمات اللاجئين الفلسطينيين.

لن يكون هذا الفصل قادرًا على توفير عرض شامل لديناميات هذا السجال، والعوامل المختلفة والمصالح الراسخة التي أثّرت فيه. لكن، من الجدير بالذكر هنا أنه على الرغم من كون الشكوك والالتباسات هي الأكبر في الضفة الغربية (في ظل عدم حصر شكوك سكان المخيم في «خيانتهم» أو «المتاجرة بهم» بوكالة «الأونروا» فحسب، بل امتدادها إلى المؤسسات الفلسطينية الرئيسة، كالسلطة الوطنية الفلسطينية)، فإنّ الموقف «المتشدد» نوعًا ما إزاء إعادة التأهيل الحضري، تراجع لمصلحة موقف أكثر براغماتية حالما أُرسيت علاقة عمل بين الطرفين. وبعد مرور أسابيع عدة على عملية التخطيط، طمأن أحد سكان المخيم زميله المتردّد، قائلًا: «هناك بعض الأمثلة التاريخية التي تُظهر أن تحسين نوعية الحياة في المخيم لا يتناقض بالضرورة مع حق العودة. لم تؤثّر تجربة غزّة سلبًا في وضعية اللاجئين كون «الأونروا» اشترت قطعة أرض بنت عليها منازل. لم يُرغَم اللاجئون على مغادرة منازلهم في المخيم. مَن اختار بينهم الانتقال إلى منازل جديدة خارج المخيم، ترك منزله

والأرض التـي بُنيت عليها المنـازل في المخيم لتسـتخدمها «الأونروا». نُفّذ المشروع في غزة بشكل جيد، وأعتقد أنّ ذلك أمر حسن... لا أحد يُحرمنا من حقنا بالعودة. لا أحد يُمكنه أن يطلب من اللاجئ تسـليم بطاقة الإعاشة التي تمنحهـا إياها الأمـم المتحدة، والتي ترمز إلى اللجـوء وحق العودة. إنّ حق العودة حق فردي لا أحد يمكنه البت في شأنه غير صاحب العلاقة».

على مدى مراحل عملية التخطيط كلها لم يتبدّد القلق السياسي، وتطلّب الأمر نقاشات متكرّرة. وكثيرًا ما كان يُعبّر عن دعم تطوير المخيم ورفضه في المواقف نفسها. وبعد حوار مكثّف وبنّاء في شأن مكان إنشاء وتصميم ساحة عامة لأحد الأحياء، علّق أحد سـكان المخيم قائلًا: «إن تغيير معالم المخيم والوضع القائم فيه هو وسيلة لاستبدال حق العودة واعتبار المخيم مكان إقامة دائمـة للاجئين». أمام حيرة المصمّم، أجاب هذا الأخير مبتسـمًا: «لا تقلق، أعتقد أننا نحتاج أيضًا إلى زراعة الأشـجار في سـاحتنا العامة». وبمقدار ما يمكـن أن يبدو هذا التعليق متناقضًا بالنسـبة إلى أيّ غريب عن المخيم، فإنّ التناقض الظاهر بين الموقف والممارسة يكشف ببساطة أن الواقع اليومي في المخيمات تجاوز بأشواط، نقاشًا عفّى عليه الزمن.

تعلّـم سـكان المخيم طوال فتـرة طويلـة المطالبة بالحقـوق المدنية وممارسـتها، جنبًا إلى جنب مع إصرارهم المتواصل على حقوقهم السياسية كلاجئين. وفي الوقت نفسـه، طوّر اللاجئون واجهة (Facade) وقائية لا مجال فيها للمساومة، ولا يمكن اختراقها إلا بعد إرساء مناخ من الدفء والثقة.

طفا على سـطح الاجتماع الأولي نفسـه هاجس آخر شكّك في العملية التخطيطية كلها، وكانت معالجته أمرًا أصعب من الهواجس الأخرى: النظرية التي تقول إن تطوير المخيم تعني خسـارة خدمات أخرى تقدمها «الأونروا» حاليًـا. إذ أُطلق مشـروع التخطيط في إطار الفقر المتزايـد والبطالة وانعدام الاسـتقرار السياسـي والاقتصادي في الضفة الغربية عمومًا. كان هناك شعور عـام بعدم الأمان، زاد وتيرته إدراك عام في أوسـاط اللاجئين بأن «الأونروا» تخفّض خدماتها وتتخلّى عنهم في لحظة أزمة. ونُظر إلى مفاهيم المشـاركة والتمكين والوعد بالتشـارك في اتخاذ القرار والمسـؤولية مع سكان المخيم

على أنهـا أعذار ملائمة من «الأونـروا» للتنصُّل من التزامهـا إزاء اللاجئين الفلسـطينيين: «نحن نشـكّ كمجتمع في ما إذا كان تطوير المخيم سيحسّن الواقع اليومي في المخيم جديًا. كيف يمكن مناقشـة حاجات جديدة للمخيم مثـل افتتاح عيادة جديدة، بينما يُدرك الجميع أنّ «الأونروا» خفّضت قبل فترة وجيزة كمية الأدوية التي تتلقاها العيادة؟».

بغض النظر عـن صوابية الافتراض الذي يكمـن وراء هذا الموقف من عدمه، كانت الشكوك الكثيرة التي عُبّر عنها تجاه «الأونروا» كوكالة، مؤشرًا إلى علاقة يسـودها الامتعاض وانعدام الثقة الذي سـبقت ورافقت مشروع تطوير المخيم، ما يفرض تحدّيات جمّة على مراحل تنفيذ المشـروع. حقًا، في وقت لاحق فحسب، ظهر المدى الحقيقي للامتعاض والاستياء عندما أعرب موظفو «الأونروا» وسـكان المخيم بحرية عن نظرتهم إلى الطرف الآخر على أنه غير جديـر بالثقة، وتقوده أجندات مخفية، ومتعنّت وغير راغب في التغيُّر وبالتالي مـن الأفضل البقاء في «حالة تأهب» (Kept at Bay). وتضمّنت مواقف موظفي «الأونروا» التي ميـزت هذا الاعتقاد: «مهما فعلنا، فالأمر ليس كافيًا بالنسـبة إليهم». و«إن أعطيناهم أصبعًا صغيـرًا، يطمعون بذراعنا كاملة». نحن «نعرف كيف يفكر اللاجئون. اختبرناهم لما يقارب 60 عامًا. لا يمكن الوثوق فيهم».

بدورهم، أعرب سـكان المخيـم عن إحباط عميق تجـاه طريقة تقديم «الأونروا» خدماتها، اعتُبرت تسلُّطية «إنهم يعاملوننا كالماشية في المزرعة، لا يستمعون إلينا ويعملون دومًا على طريقتهم»، ما دفع بعضهم إلى التشكيك في صدقية مشـروع تطويـر المخيم «لماذا أردات «الأونـروا» فجأةً أن تعرف ما الذي نحتاج إليه؟». كانت هناك شـبهة لصيقة بالأونروا بشكل دائم مفادها أن «الأونـروا» تُدخل مفاهيم جديدة كالمشـاركة وتمكين المجتمع لأنّ «هذا ما يريده المانحون»: كان ذلك خطابًا ملائمًا لدى إطلاق مبادرات لجمع الأموال، على الرغم من أنها غير ذات صلـة بالمخيمات، حيث تواصل الوكالة تعزيز قوّتهـا وفـرض أسـلوبها. وكان أعضاء المجتمـع المحلي يتفـادون التبرع بالمعلومات وتقديم الأفكار والاقتراحات لـ«الأونروا» بشـكل عام، وغالبًا ما حافظوا على «سـرية» المشاريع قدر المستطاع: «إن سـمحنا لهم (الأونروا) بالانخراط فيها، فسيسلبونها منّا».

في ضـــوء هذه المخاوف وأجواء انعدام الثقـــة، أصبح تأليف «مجموعة عمل» كإطار مشـــترك بين «الأونروا» وسكان المخيم لإجراء المناقشات كلها المتعلقة بعملية التخطيط مسألة حسّاسة وضرورية. وفي حين أن مبادرة مماثلة فشـــلت في مخيمات أخرى، مخيم الدهيشة مثلًا، بســـبب انقسامات داخلية وتردُّد اللجنة المحلية في الجلوس مع لجان أخرى، تمثلت الخشية في مخيم الفوّار في احتمال ســـوء اســـتخدام مجموعة العمل من أجل «تشريع» مفهوم مُعَدّ مسبقًا من خلال محاكاة تقاسم للسلطة. هل كانت مجموعة العمل مؤامرة جديدة هدفها تجاوُز المؤسســـات الشـــرعية للمخيم؟ وأمكـــن أخيرًا تأليف مجموعـــة العمل من خلال الإصرار المتكرّر على أن المشـــروع كان مفتوحًا حقًا، وأن لا وجود لأهداف مســـبَقة وغايات معينة. وضمّت مجموعة العمل 13 شـــخصًا كانوا بشكل رئيس مدراء مؤسسات ووجوهًا تقليدية، إضافة إلى شـــخصيات سياسية. وشـــارك أيضًا ممثلون عن سكان المخيم، حيث ضمّت المجموعة 6 من الموظفين المحليين لـ«الأونروا».

2 ـ أولويات الحاجات

الخلاف الثاني الذي ســـأتناوله هنا برز بين مجموعة العمل وأحد أقسام الأونروا، في فترة لاحقة من عملية التخطيط، عند صوغ أول لائحة بالحاجات والأولويات. كانت نتيجة تقويم الحاجات التشـــاركية في الفوار قد أدّت إلى لائحة بعشر أولويات. لسنوات عديدة، كان يُرفض عدد من تلامذة الفوار من المدارس الثانوية المجاورة بســـبب الاكتظاظ، لذلك ليـــس مفاجئًا أن تكون الأولوية الأولى في اللائحة، بالإجماع، هي بناء «مدرســـة ثانوية للبنات» على مقربة من المخيم. بعد نشـــر اللائحة، أصرّ بعض موظفي الأونروا على إزالة هذا الموضوع من لائحة الأولويات، فيما عارض ممثلو المجتمع المحلي في مجموعـــة العمل ذلك بشـــدة. كيف يمكن لهـــذه الرغبة المشـــروعة أن تثير الخلاف؟

فـــي الضفة الغربية، تقدم الأونروا التعليم الأساســـي فحســـب، ولطالما قاومت الدعوات المستمرة لتوسيع برنامجها التعليمي ليشمل التعليم الثانوي. لذلك شـــعر ممثلو دائرة التعليم بأنّ مجرد وضع المدرسة على اللائحة يمثل

سابقة خطرة قد تُستخدم ضد موقف الأونروا في النقاش المحتدم، وبالتالي يجب تصحيح ذلك. لكن التحفظات تلك كشفت عن خوف متجذر أكثر من مجرد ترك المجتمع المحلي يقرر ما هي حاجاته. شعر بعضهم أن لائحة الأولويات التي وضعها المجتمع المحلي بمجملها إشكالية لأنّها غير واقعية، ولا تدعمها أدلة ووقائع تجريبية، وهي أشبه بلائحة تمنيات أكثر منها لائحة حاجات ملموسة. التوتر الناتج من ذلك هدد الثقة الهشة وتوازن القوة في مجموعة العمل، وأدّى إلى توقف عملية التخطيط. فسّر المجتمع المحلي موقف الأونروا الواضح بكونه علامة أخرى على عدم احترام المجتمع: «قلنا لكم منذ البداية إنّهم لن يستمعوا إلينا». على الرغم من أن فريق التخطيط كان مقتنعًا بأنّ مساهمة المجتمع المحلي في عملية التخطيط يجب أن تبقى «من دون تعديل»، لكن مساندة الأونروا للمشروع كانت ضرورية.

خلال جهد الوساطة الذي أعقب هذا الخلاف، أصبح واضحًا أنّه كان هناك ضمن الخلاف سوء تفاهم عميق والتباس عام في شأن أهداف عملية التخطيط. والأهم أن موظفي الأونروا والمجتمع المحلي كانوا لا يزالون يعتقدون أنّ تحسين المخيم هو مشروع للأونروا ومن أجلها، كونها الفاعل الوحيد فيه. فمن سيساعد أصلًا غير الأونروا؟ وبدا إصرار فريق التخطيط بأن تشمل خطة تحسين المخيم سائر الفاعلين (ومن ضمنهم المجتمع المحلي ووزارات السلطة الوطنية الفلسطينية)، بدا بكل بساطة أنه يجانب الواقع الحالي ورُفِض كونه غير واقعي. هنا لاقت «الغطرسة المؤسساتية» توقعات المجتمع المحلي. توقع موظفو الأونروا أنّه مع وجود مجتمع محلي غير كفوء ومن الصعب إرضاؤه، وحكومة مضيفة سلبية، ليس هناك فاعلون آخرون. بشكل مماثل، كان المجتمع المحلي الذي عبّر بحرية عن غضبه وخيبة أمله من الوكالة يشكك في استطاعة أي جسم آخر عدا الأونروا متابعة الفكرة. فسّر أحد الأصدقاء لي مرة قائلًا: إن «الأونروا هي مثل أبي علاء» [أحمد قريع، رئيس الوزراء الفلسطيني السابق]، وقال «نحن محبطون لكن لا يمكننا التفكير في ما هو أبعد منها». على الرغم من نجاحهم السابق في إطلاق مبادرات فاعلة بأنفسهم حيال الأونروا، لكن المجتمع المحلي بدا مستعدًا كي ينزلق إلى القيام بدور سلبي لكنه متطلّب. من جهة أخرى،

عززت الأونروا تلــك الدينامية من خلال موقفهم الجازم وغير المســتعد للتســوية. حتى اقتراح قيام الأونروا بالإشــراف على بناء المدرسة فحسب لا إدارتها رفضه المجتمع المحلي.

في مسعى لتخفيف الاحتقان، شــدد فريق التخطيط لجميع المعنيين، لا الأونروا فحســب، على الحاجة إلى تحمل مســؤولياتهم في تطبيق أولويات التحســين. واقترح احترام اللائحة كما وُضعت، لكن مــع التأكيد، كتابيًا، أن الأونروا لن تكون مســؤولة عن إدارة المدرســة. أستئنف التخطيط، لكن بناء الثقة تطلب وقتًا. وكشف مشروع تحسين المخيم هشاشة الوضع القائم. ففي غياب أي آلية لحوار مباشر وفاعل بين الأونروا والمجتمع المحلي، يقوم على الاحترام المتبادل، حوّلت المخاوف وسوء الفهم والشك، بشكل غير ملائم، مشكلة بسيطة إلى أمر يُهدد المشروع بأكلمه.

3 ـ مخطط توجيهي أو خطة عمل؟

فيما استمر التخطيط، برز ســؤال حاسم: ما هو الصيغة والأداة الأنسب لجمع وتوليف الأفكار والمقترحات والأهداف الاســتراتيجية من أجل تطوير مخيم للاجئين؟ ماذا سيكون وضع مثل هذه الوثيقة؟ ولمن تعود ملكيتها ومن ســيكون مســؤولًا عنها؟ لم تبدُ الطبيعة القانونية والتنظيمية للخطة التوجيهية (بعــد صدور قانون تخطيط أوروبي) وكأنّها تلائــم الوضع المعقد في مخيم الفوار للأســباب التالية: بدت الخطة جامدة جــدًا وغير مرنة كأداة، نظرًا إلى الوضع غير المســتقر وغير الواضح في الضفة الغربية المحتلة، وبسبب عدم وجــود نظام تخطيط قانوني فاعل مثل خطط تطوير مناطقية أو خطط توجيهية محليــة يمكن اســتخدامها نموذجًــا ومرجعية قانونية. بشــكل عــام، بقيت المســؤوليات وأنماط التواصل بين الشركاء الأساســيين (الأونروا والحكومة المضيفة والمجتمع المضيف والمجتمع المحلي في المخيم) غير محددة. هل ســتكون الخطة التوجيهية فاعلــة داخل منطقة تقع ضمن الحدود الرســمية للمخيم كما حددتها الأونروا فحسب، وهي حدود أصبحت منذ زمن مشوّشة وغير واضحة، نظرًا إلى نشاط البناء غير الرسمي الكثيف من اللاجئين خارج حدود المخيم؟

إلـى جانب تلك المخاوف التقنية، بقيت فكـرة «الخطة التوجيهية» تثير مخاوف التطبيع والاندماج. اعتبر ممثلو المجتمع المحلي في مجموعة العمل أن أي رؤية ثابتة وجامدة تتعارض مع طبيعة المخيمات الموقتة وتهدد بالتالي الوضع السياسي للاجئين. الخوف الذي أعرب عنه موظفو الأونروا كان أكثر براغماتية: كيف ستتمكن الأونروا من الإصرار على عدم «إدارتها» المخيمات (وبالتالي تكون غير مسؤولة عن العنف المحتمل تجاه الجيش الإسرائيلي أو المدنيين، أو تطبيق «قوانين البناء») إذا وافقت على خطة توجيهية مفصّلة؟ وهل مجرد وجود شعار الأونروا على الخطة سيعرّض الوكالة للانكشاف أمام قوات الاحتلال الإسرائيلي؟ حاجّ آخرون أنّ خطة توجيهية ستؤدي إلى توقعات غير واقعية من المجتمع المحلي عما يمكن إنجازه خلال خمس سنوات، نظرًا إلى العقبات الكثيرة في المخيم، المشروعات ستكون ذات طبيعة رمزية. في الوقت نفسه، كان النقاش الداخلي في شأن كيفية تطوير المخيم لا يزال دائرًا في الأونروا. كيف ستتمكن الوكالة، سأل بعض الموظفين، من أن تتحمل مسؤولية تطبيق الخطة التوجيهية وتنفيذها؟

الإغراء بالتخلي عن الطموح للوصول إلى خطة شاملة كان يُخيّم على الموقف. يمكن مثلًا العودة إلى مشروع نجح في الماضي، وتطوير وجمع المال لمشروعات تجريبية صغيرة وحلول خاصة بها تلائم بشكل أفضل الموازنات المتوافرة في المستقبل القريب. لكن فريق العمل دافع عن الحاجة إلى إطار تنسيق شامل ومكاني كأداة استراتيجية أساسية، محاجًا أنّ عشوائية الحلول والنقص في الرؤية الاستراتيجية والتنسيق المكاني أدّت كلها إلى فشل عدد من المشروعات الجيدة. خلال فترة التخطيط، برزت براهين على كيف أن بعض مبادرات دوائر الأونروا وأقسامها تتعارض بعضها مع بعض، وتثير الإرباك على الأرض. أحد الأمثلة المتكررة على الألسنة الحالة العبثية الواضحة المتمثلة في إقدام برنامج تأهيل المساكن في الأونروا على بناء مسكن في مكان مفتوح كان مخصصًا كمكان عام محتمل. بالتالي، وقفت مثل هذه الأعمال غير المُنسّقة في وجه أي تحسين لمنطقة المخيم المكتظة أصلًا.

اعتبر الفريق أنه من دون إطار تنسيق يشبه خطة توجيهية، فإنّ أخطاءً مماثلة ستتكرر وستضيع الفرصة لتضافر البرامج والمبادرات. الحل لذلك،

وفق فريق العمل، أن تتطور «خطة لتحسين المخيم» تكون غير ملزمة قانونيًا وعلى شكل مسوّدة. خطة تكون أداة بديلة وإطارَ تعاونٍ يعتمد على التنسيق الطوعي لجميع الفاعلين والشركاء وتعالج الأولويات المطروحة لكن في الوقت نفسه تتفادى الحلول العشوائية وتقترح رؤية شاملة واستراتيجية ومتكاملة لتحسين المخيم خلال السنوات الخمس المقبلة. الخطة/ المسوّدة هذه قد تُمكّن من تغيير الخطة وتعديلها وتكييفها من دون تأخير، إذا تطلّب الأمر. لذا، ستكون الخطة «دينامية» عوض أن تكون «جامدة». وبدلًا من الاعتماد على فرض القوانين، ستعتمد الخطة على المساندة الطوعية من مجموعة العمل والأونروا والشركاء الآخرين.

خلاصة

على الرغم من المصاعب الكثيرة، كان مشروع مخيم الفوار تجربة تعليمية مهمة لأنّها أدخلت المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرارات على مستوى المخيم، ولأنّها أيضًا أطلقت أول عملية تخطيط حضري شاملة في مخيم لاجئين فلسطينيين. ومنذ ذلك الحين، أنجز بعضُ المشروعات الناجحة، وطوّرت منهجية تخطيط استُخدمت في المخيمات الأخرى. ومع ذلك، بقيت أسئلة مهمة عدة من دون إجابة: من المسؤول عن خطة تحسين المخيم، ويتحمّل المسؤولية الدورية عن مراجعتها وتحديثها؟ ماذا سيحصل بعد إنهاء التخطيط التجريبي وتطبيق أول الأعمال؟ تكشف هذه الأسئلة عن الغياب الحالي لحوكمة محلية في المخيم معترف بها وتحظى بالاحترام، وتستطيع أن تعمل وفق علاقة ندّية منظمة ومحددة المعالم، مع الأونروا والمؤسسات الأخرى. وفي حال لم يتغير الوضع القائم ستظل المشاركة والتمكين المحلي التي تحققت من خلال جهد التخطيط الشعبية محصورة بمشروع بعينة وموقتة. المطلوب هو إعادة تفكير أساسية لحوكمة المخيم من أجل تحقيق الوعد في الاستثمار الكامل للطاقات الكامنة في ما يتعلق بتطوير المخيم، وأساس هذه المبادرة أن الأونروا لا يمكنها، وليس من المفروض أن تمثل المجتمع المحلي في المخيم.

كشف هذا المشروع أيضًا محدودية سياسة العمل «من الأسفل إلى الأعلى». إن بنية الحوكمة المحلية التي تمسّ الحاجة إليها، ينبغي ألا تُنتج

تخطيطًا من الأسـفل إلى الأعلى فحسب وتُشارك في عمليات التفاوض على أعلى مستوى، لكننا نحتاج أيضًا إلى شركاء فاعلين على مستوى العمل البلدي والدولة. إنّ الاعتراف بالحاجة إلى دمج المُقاربتين «من الأسفل إلى الأعلى» و«من الأعلى إلى الأسـفل»، تعكس تغييرًا مهمًا في النقاش الأوسع في شأن جهد تحسين العشـوائيات وتطويرها في العالم. هنا، بدأ المخططون يُصرّون علـى أن الحوكمة المحلية الجيّدة تتطلب مسـاندة ودعمًـا من الإعلى إلى الأسـفل، وانتقدوا التركيـز المبالغ فيه على تمكيـن أدوات وبرامج التمكين الشـعبية، مثل مفهوم «التخطيط الواقعـي»[12] (Planning for Real) ذي التأثير الكبيـر لطوني غيبسـون (Tony Gibson) الذي وقف ضـد عمليات التخطيط التوجيهية البيروقراطية الجامدة وأصرّ بشغف على التحشيد الشعبي. إيلن راتن (Ellen Wratten) وهي من المشـاركين في صوغ مفهـوم «التخطيط الواقعي»، تُعالج بشكل نقدي حدود هذا المفهوم، خصوصًا فشله في معالجة مشكلات لا يمكـن حلّهـا بفاعلية على مسـتوى الأحياء، لأنها تتطلّـب تخطيطًا على المستوى الوطني أو مسـتوى المدينة[13]. حتى تقرير «برنامج الأمم المتحدة للمسـتوطنات البشـرية» (UN-HABITAT) المعنـون «حالـة مـدن العالـم 2006/ 2007» يقول: إن «العلاقة بين الحوكمة المحلية الجيدة وتأثيرها في كبح نمو العشـوائيات أحيانًا ليسـت واضحة... (و) لا يبـدو أنّه تؤدي إلى تحسـينات مباشـرة في حيوات فقراء المدن، خصوصًا على المدى القصير». فالتحشـيد الشعبي في حدّ ذاته غالبًا لا يكون قويًا كفاية في تطبيق السياسات في مواجهة شركاء آخرين. في أكثر الأحيان يفتقد القدرة والخبرة والموازنات المطلوبة أيضًا للتطبيق. أكثر من ذلك، لا تسـتطيع البنى المحلية نفسـها أن تضمن الاستقرار السياسي والأمن والإطار القانوني وهي كلها ضرورية لنجاح خطة عمل ذات قاعدة مجتمعية. من المعترف به اليوم على نطاق واسـع أن الحوكمة الفاعلة في ما يتعلق بالقضاء على الفقر وتأهيل العشـوائيات تتطلب

---

(12) بداية، ابتكر طوني غيبسون فكرة منهجية المشاركة الشعبية في منطقة إيست إند الفقيرة في غلاسكو في عام 1977 بمساعدة «مؤسسة مبادرات الجوار» وبالتعاون مع «كلية لندن للاقتصاد».

(13) E. Wratten, «Bottom- up Planning for Urban Development: The Development Planning for Real Pilot Project,» *RRA Notes*, vol. 21 (1994), pp. 83-90.

مزيجًا من عمليات وسياســات اتخاذ القرارات من الأعلى إلى الأسفل ومن الأسفل إلى الأعلى، تشــمل مجموعة كبيرة من الشركاء: «تنجح الحكومات المحلية، لكن في عدد من الدول تنجح مع مساندة كبيرة من المركز... لإيجاد بيئة ملائمة... الأهــم هو تأمين مقاربات من الأســفل إلى الأعلى للحوكمة ترتبط بأنظمة اتخاذ قرارات من الأعلى إلى الأسفل»(14). تطبيق تلك النقاشات على مخيمات اللجوء يعني أن تطوير المخيم لا يعتمد على تأســيس نموذج فاعل من الحوكمة المحلية فحســب، بل أيضًا، وفي الوقت نفسه، على تأمين الدعم المؤسساتي الضروري والمساندة على المستويات كلها.

هل يمكن أن تكون تجربة تحســين مخيم في فلسطين ذات فائدة في ما هو أبعد من المخيمات الفلسطينية؟ على الرغم من من المزايا الفريدة والكثيرة الموجودة من دون شــك والاختلاف، يحاجّ هــذا الفصل في أن «التعلم من المخيمات/ المدن في فلســطين» ليس ممكنًا فحسب، بل ضرورة ملحة. أول وهلة، ينطبق ذلك على سياق مخيمات لجوء حضرية أخرى في العالم. تواجه الأونروا و«المفوضية العليا لشــؤون اللاجئين في الأمم المتحدة» (UNHCR) وكذلــك العديد من وكالات اللجوء الفاعلة والحكومات، ســياقات محتملة مماثلة، وســيكون من الحكمة أن تؤسس لصلات استراتيجية عميقة من أجل معالجة التحديات مســبقًا. من المتوقع أن تزيد أعداد اللاجئين والأشــخاص المهجرين داخليًا (IDP) بشــكل مطرد مع تواتر الكــوارث الطبيعية المرتبطة بالتغير المناخي، ما سيؤدي إلى هجرات كثيفة من المناطق المهددة بالفيضانات والجفاف والتصحّر.

بشكل مماثل، من غير المتوقع أن يُخفّض عدد الصراعات المسلحة التي تؤدي إلى التهجير والمُعاناة في العالم، ما سيُزيد من أعداد اللاجئين «العالقين» في أوضاع لجوء ممتدة، من دون أي حل مُستدام في الأفق. أكثر من ذلك، إنّ الركود الاقتصــادي الذي يعانيه العالم المتطور اليوم لــن يُغيّر على الأرجح من سياســات اللجوء الصارمة، وســيكون الأشــخاص المهجــرون داخليًا

(14) UN-HABITAT, *State of the World's Cities Report 2006/7* (London: UN- HABITAT/ Earthscan, 2006), p. 173.

واللاجئــون مجبرين على البقــاء قريبين من أماكن تهجيرهــم. باختصار، إن مخيمات اللجوء، أو الأماكن الشـبيهة بالمخيمات، ستســتمر في اســتضافة المزيــد من الأشــخاص المهجريــن. وهذا ســيزيد من متوســط عمر تلك المخيمــات، كما ســتزيد عمليات تمدينهــا وتحضرها ـ وهــي حاليًا ظاهرة عالمية ـ وكذلك سيتفاقم الاكتظاظ والفقر وسائر المظاهر السلبية الناتجة من التمدين والتحضر. ويكشف ذلك كله عن ضرورة تطوير نماذج ورؤى عملية عن كيفية تحويل بيئة المخيم الحالي إلى مكان مســتقر وقابل للسكن، يتمتع فيه اللاجئون بحقوق الإنسان في حدودها القصوى. هنا يمكن للمرء أن يُحاجّ أن على المخيمات الفلسطينية والشــركاء الأساسيين تحمّل مسؤولية القيادة، نظرًا إلى رسوخ بنية الخدمات ومعدل التمويل للفرد الواحد، نسبيًا.

هل تحســين المخيم مســألة ذات صلــة في ما هو أبعــد من مخيمات اللاجئيــن؟ لا تختلف عملية تمدين المخيمــات جذريًا عن عمليات التمدين غير الرسمية في العالم. تواجه المخيمات الحضرية والعشوائيات غير الرسمية تحديــات مماثلة، من بينها: الحاجة إلى تكريس الاســتقرار على المســتوى الاقتصادي ـ الاجتماعي، تحسين مستوى الحياة، تقديم نماذج حوكمة جديدة على مستوى مصغر، ودمج المناطق المفصولة والمهملة حتى الآن مع محيطها المديني. قد تبدو منهجية تحســين المخيم غير مهمة مقارنة بالطيف الواســع والمتنوّع لأدوات التخطيط الاستراتيجية التي طُوّرت من أجل الأحياء العشوائية غير الرسمية منذ بداية الستينيات.

مقارنة بالموارد الكبيرة التي حُشِــدَت في مجال تحسين العشوائيات في العالم من المنظمات الدولية مثل «برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية» (أُسس في عام 1978) والمؤسسات العاملة على مستوى دولي مثل مؤسسة «التعــاون التقني الألماني» (GTZ) والحكومات الوطنية، والبلديات ومجموعة كبيــرة من مراكز الأبحــاث، تبدو المــوارد التي خُصّصت مــن أجل تطوير المخيمات ضئيلة جدًا.

منذ إطلاق الأمم المتحدة عملية «أهداف التنمية للألفية» في التسعينيات، واعتماد إعلان الألفية من قادة العالم في عام 2000، أصبح تطوير العشوائيات

حجر أســاس في سياســات التنمية في العالم. لذا، هل يعطينا تطوير المخيم وتنميته دروسًــا جديدة يمكن أن تكون ذات فائدة في ســياقات غير ســياق المخيم؟

المنهجية ليســت جديــدة كليًا. الدمج بيــن «التخطيط الاســتراتيجي» و«التخطيط الفاعل» شبيهه بالمنهجيات المعتمدة في «برنامج المدن المُستدامة» (Sustainable Cities Programme) التابع لـ«برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشــرية». هل تطوير المخيم هو مجرد تنويع خاص جدًا لموضوعة معروفة أصلًا؟ قد يكون من المُبكِر مناقشة «دروس» وتطبيقاتها الممكنة ما دام برنامج تحسين المخيمات لا يزال يتطور ولا يمكن دعمه حاليًا بأدلّة وخبرة ملموسة على الأرض. لكن، الجوانب التالية قد تُعطينا دروسًــا معيّنة تهم المُخططين المنخرطين في تطوير العشوائيات:

أولًا، مخيمات اللاجئين الفلسطينيين بيئة «متطرفة» في خصائصها ويمكن اعتبارها من بين الأحياء المدينية الأكثر اكتظاظًا وأفقارًا في العالم. وفي حين أنه من غير المرجح أن يتم الوصول إلى «الأهداف الإنمائية للألفية» في مجال تأهيل العشوائيات المرشحة لأن تصبح أكثر عددًا واكتظاظًا، يمكن لمخيمات اللاجئين الفلســطينيين أن تكون مختبرات مهمة وحقل تجربة لاستراتيجيات ستكون هناك حاجة إليها في بيئات عشوائية «متطرفة» في المستقبل.

ثانيًا، إن التفويض الشــامل للأمم المتحدة في المخيمات الفلسطينية يمنح مزايا عدة. وعادة يكون جهد تطوير العشوائيات متواضعًا والتدخلات رمزية، وهناك نقص في الســلطة الضرورية المطلوبة لتطبيق السياســات والأهداف. نادرًا ما تســتمر البرامج لأكثر من سنوات عدة و«تنتشر على نطــاق صغير» في المدن، مــع تأثير قليل. التفويــض والموارد والوجود القوي للأونروا أو «المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة» (UNHCR) في المخيمات فريد، ويمكن له أن يُســهّل جهد إعادة التأهيل المشــترك والشامل على مستوى فريد. بصراحة، لا يوجد مثيل لإمكانات مؤسسة دولية الإدارة وشفافة نسبيًا وتحكمها معايير الأمم المتحدة، لجهة التأثير في عمليــة إعادة التأهيل من أولى مراحــل التخطيط وصولًا إلى

التطبيق والمراقبة طويلة الأمد. وهنا يمكن تطبيق نماذج الممارسة الأفضل في مجالات الهندسة المعمارية والتخطيط والحوكمة الجيدة، وذلك وفق معايير وتأثيرات يصعب أن تجد لها مثيلًا في سياق عشوائيات مدينية عادية.

ثالثًا، يُمكن فهم تحسين المخيم كونه «حصان طراودة»، أي بوصفه عاملًا يؤثر في ثقافة التخطيط في البيئة المضيفة. برامج تطوير العشوائيات في المدن العادية لا تزال قليلة، وتعتمد على «التزاوج الذهبي» بين الرؤية السياسية والموارد المالية التي يمكن أن تُقدّمها الدول أو الوكالات الدولية مثل «برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية»، أو البنك الدولي.

بعض البلديات القليلة التي تتمتع برؤية قادرة على دمج تلك العوامل. ومن المستحيل تطبيق هذه البرامج «المتنورة» تحت حكم الأنظمة الاستبدادية، أو أمراء الحرب أو في مناطق النزاعات. تقع مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في مناطق مماثلة، وتشكل أماكن آمنة للاستقرار وفي بعض الأحيان نجحت في تقديم معايير دولية من حقوق الإنسان، ومن ضمنها مفاهيم التمكين المجتمعي والمشاركة في عمليات التخطيط. لذا، يمكن للمخيمات أن تقدم نماذج في «الممارسة الأفضل» في المنطقة، حيث الشروط السياسية والاقتصادية المسبقة المطلوبة لإعادة تأهيل العشوائيات غير موجودة. والاحتمالات الأوضح لنقل عناصر من «برنامج تحسين المخيم»، من الناحية المنهجية، هي في الشرق الأوسط والدول العربية المجاورة وحتى في تركيا التي لا يزال التخطيط التشاركي فيها نادر الحدوث.

في الختام، يمكن القول إن تطوير المخيمات الفلسطينية وتحسينها يؤسس لفتحٍ جديد ليس في مجال التجديد والابتكار المنهجيين فحسب، بل أيضًا في مجال البيئة التي يمكن أن يُطبّق فيها: مخيمات اللاجئين التي تعتبر من أكثر الأماكن اكتظاظًا ومن أكثر الأماكن الحضرية فقرًا في العالم، توجد هذه المخيمات في أكثر مناطق العالم عنفًا وعدم استقرار. يمكن لتطوير المخيم أن يتحول إلى أداة عمل ناضجة تؤدي كامل وظيفتها إذا ما بُنيت

صلات أقوى بين وكالات الأمم المتحدة الشقيقة مثل «برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشـــرية» و«الأونروا» و«المفوضية العُليا لشؤون اللاجئين». إن النقص في تدفّق المعلومات والتشــارك فـــي التجربة بين تلك الوكالات يُنذر بالخطر. متى يتعزز التعاون فحســـب، يُمكن أن نتعلم الدروس من تحســـين المخيم وجهـــد تطويره. الحوار والتبادل يخدمان مصالح ســـكان المخيمات والعشوائيات على حدّ سواء.

الفصل السادس

نهر البارد: النتائج السياسية لكارثة اللجوء(*)

آري كنودسن

مقدمة

في الأيام الأخيرة من أيار/مايو 2007 اندلع قتال عنيف بين الجيش اللبناني وميليشيات جديدة تُطلق على نفسها اسم «فتح الإسلام» في مخيم نهر البارد للاجئين الفلسطينيين قرب طرابلس. وبعد 15 أسبوعًا من القصف العنيف والمواجهات، تحوّل المخيم إلى ركام، ووصل عدد القتلى إلى 500 قتيل، من ضمنهم 250 من أفراد الميليشيات، و169 من الجيش اللبناني. وأصيب بين 400 و500 جندي من الجيش اللبناني بجراح، ما تسبب لعدد منهم إعاقات دائمة. وقتل 33 مدنيًا في هذه المواجهات التي أجبرت سكان المخيم الثلاثين ألفًا تقريبًا على الفرار وترك منازلهم، ولجأ عدد كبير منهم إلى مخيم البداوي الذي يبعد نحو 10 كلم. كانت تلك الحوادث الأعنف منذ نهاية الحرب الأهلية. أشادت جميع الأطراف - بمن فيهم الفلسطينيون - بانتصار الجيش اللبناني الصعب، لكن المعركة ساهمت في زيادة الغليان السياسي والتوترات المذهبية في البلاد. التدمير الكبير لنهر البارد أتى بعد ثلاث سنوات من تحسن العلاقات بين السلطات اللبنانية والفلسطينيين التي كانت مجمدة منذ بداية التسعينيات(1).

(*) كُتب هذا الفصل بموجب المنحة رقم V10/171546 من «مجلس الأبحاث النرويجي» (Research Council of Norway). أود أن أعبّر عن شكري لجابر سليمان لتنظيمه المقابلات مع المسؤولين والممثلين الفلسطينيين واللبنانيين خلال الفترة بين عامي 2006 و2008. كذلك، أود شكر محمود زيدان لتنظيمه زياراتي إلى مخيمي نهر البارد والبداوي في أيلول/سبتمبر 2008. والآراء كلها الواردة في هذا الفصل لا تعبّر بالضرورة عن موقف باقي الكتّاب ومحرري الكتاب.

(1) A. Knudsen, «Widening the Protection Gap: The «Politics of Citizenship» for Palestinian Refugees in Lebanon, 1948-2008,» *Journal of Refugee Studies*, vol. 22 (2009), pp. 1-20.

في هذا الفصل، أُعيد دراسة الحالة الطارئه لمخيم نهر البارد، ليس من خلال التركيز على التدمير المادي والتهجير والمعاناة الإنسانية[2]، بل من خلال إلقاء الضوء على تداعيات الأزمة على العلاقات السياسية بين الفلسطينيين واللبنانيين. وأهتم بالمواقف التي اتخذتها الأحزاب والقادة السياسيون اللبنانيون والفلسطينيون قبل أزمة نهر البارد وخلالها وبعدها. من هذا المنظور، جعلت خطورة الأزمة ونتائجها السياسية الأليمة من المستحيل تجاهلها، على عكس المناوشات الصغيرة العديدة التي تمر من دون إثارة أي اهتمام بها في العلن. وهكذا، اضطرت الأحزاب إلى الإعلان عن وجهة نظرها في هذه الأزمة، ما جعل المسألة تصبح علنية، وهذا ما سمح لنا بدراسة الوضع الحالي للعلاقات اللبنانية ـ الفلسطينية.

أدرس في هذا الفصل دور أربعة أحزاب سياسية أو أطراف فاعلة: طرفين لبنانيين (تيار المستقبل وحزب الله)، وآخرين فلسطينيين (فتح وحماس)، إضافة إلى لجنة الحوار اللبناني ـ الفلسطيني، وهي لجنة وزارية أُسست في عام 2005 لتهتم بشؤون اللاجئين الفلسطينيين. يرتكز الفصل على مقابلات أُجريت في لبنان مع قادة سياسيين من الصف الأول، مسؤولين حزبيين ومنظمات غير حكومية وأكاديميين في الفترة بين عامي 2006 و2009، إضافة إلى زيارات ميدانية إلى مخيمي نهر البارد والبداوي (في أيلول/ سبتمبر 2008).

أولًا: معالجة «ملف اللاجئين»

هناك معلومات كثيرة عن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، تتمحور كلها بشكل رئيس حول مشكلاتهم الاجتماعية والفقر والحرمان، أما المعلومات عن دورهم السياسي في لبنان المعاصر فأقل بكثير[3]. لم يكن الوضع في نهر

---

(2) M. A. Khalidi and D. Riskedahl, «The Road to Nahr al-Barid: Lebanese Political Discourse and Palestinian Civil Rights,» Middle East Report no. 244 (2007), pp. 26-29.

(3) A. Knudsen, «Islamism in the Diaspora: Palestinian Refugees in Lebanon,» *Journal of Refugee Studies*, vol. 18 (2005), pp. 216-234, and J. Suleiman, «The Current Political, Organizational, and Security Situation in the Palestinian Refugee Camps of Lebanon,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 29 (1999), pp. 66-80.

البارد أزمة إنسانية فحسب، بل أزمة سياسية مُعقّدة وضعت مشكلة اللجوء المتفاقمة في لبنان في الواجهة. فعلى الرغم من أنهم مهمشون، يؤدي اللاجئون وممثلوهم السياسيون دورًا في السياسة اللبنانية. بالفعل، يُعتبر اللاجئون الفلسطينيون في لبنان الأكثر تسييسًا بين مجتمعات اللاجئين كلها، والمكون الأهم في ما يُسمى «ملف اللاجئين». إن «ملف» أو «ورقة» اللاجئين مسألة سياسية مهمة في لبنان، نظرًا إلى طبيعتها الحساسة. يعود ذلك إلى تنكّر لبنان كدولة مضيفة لحقوقهم المدنية، وتعقيدات أوضاعهم المعيشية في المخيمات، وحقيقة أنّ المخيمات تتمتع بـإدارة ذاتية تحكمها الفصائل الفلسطينية. ولعلّ النقطة الأكثر حساسية في «ملف اللاجئين» هي إقامتهم الدائمة في لبنان التي يُشار إليها عمومًا بـ«التوطين». التعامل مع «ملف اللاجئين» أمر حساس جدًا ويخضع لتوازنات دقيقة، وحتى عام 2005 خضعت معالجة هذا الملف لأولية العلاقات السورية ـ اللبنانية.

في ضوء حرمانهم من الحقوق المدنية، وبالتالي من التمثيل السياسي و«الصوت» الذي يُعبّر عنهم يحتاج اللاجئون الفلسطينيون إلى استكشاف البدائل المتوافرة للحفاظ على حقوقهم القليلة. وهذا ما جعلهم يسعون وراء علاقات غير رسمية مع أحزاب لبنانية تتراوح بين العلاقات الاستشارية والزبائنية. بوصف لبنان واحدًا من الديمقراطيات القليلة في المنطقة، فإنّ للأحزاب السياسية كلها موقفًا من القضية الفلسطينية. بالنسبة إلى حزب الله، قضية اللاجئين مركزية في أيديولوجيته «المقاومة»، سعى تاريخيًا إلى تمثيل أكبر نسبة من المسحوقين والمُهمّشين[4]. مساندة تيار المستقبل للفلسطينيين هي في الوقت نفسه أكثر حذرًا وظرفية، لكن قوة السياسة المذهبية تعني أن السُنّة يُعبّرون عن تعاطفهم المذهبي مع اللاجئين الفلسطينيين وبالتالي، الاستعداد لمنحهم حقوقًا مدنية[5]. أحد أسباب هذا التعاطف قد يكون منظور السُنّة إلى استخدام القدرة العسكرية الفلسطينية لحمايتهم في الصراعات

---

(4) L. Khalili, «‹‹Standing with my Brother»: Hizbollah, Palestinians and the Limit of Power,» *Comparative Studies in Society and History*, vol. 49 (2007), pp. 276-303.

(5) S. Haddad, *The Palestinian Impasse in Lebanon: The Politics of Refugee Integration* (Brighton: Sussex Academic Press, 2003), p. 2.

المذهبية[6]. أما الأحزاب المسيحية الموجودة في طرفي الانقسام السياسي في لبنان فرفضت تاريخيًا وجود اللاجئين، ودعت إلى إعادة توطينهم خارج لبنان. في لبنان بعد الحرب الأهلية، ساعد التمييز القانوني المتزايد ضد الفلسطينيين في زيادة ما يسمّى «رُهاب اللاجئين»[7] (Refugee Xenophobia). وينحصر تأثير الأحزاب المسيحية في القضية الفلسطينية في دائرة محازبيهم فحسب، وبالتالي غير قادرة على التأثير في ملف اللاجئين على المستوى الوطني العام[8].

ثانيًا: الانقسامات السياسية

في بداية تسعينيات القرن الماضي، أدت اتفاقية أوسلو (1993) إلى انقسام المجموعات السياسية الفلسطينية إلى كتلتين: كتلة تعارض الاتفاقية و«إعلان المبادئ»، ويُشار إلى هذه الكتلة بمجموعة «الرفض»، مقابل الكتلة التي تؤيدها، المكوّنة بشكل أساس من منظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح اللتين عقدتا اتفاق السلام مع إسرائيل[9]. تتكوّن الجبهة الرافضة من فصائل إسلامية وعلمانية هي بشكل أساس الفصائل الوطنية المرتبطة سابقًا بمنظمة التحرير. ونظرًا إلى أن القيادة الفلسطينية مجزأة ومختلفة، أصبحت إقامة تحالفات فضفاضة مع الأحزاب اللبنانية مسألة ذات أهمية استراتيجية من أجل الفوز بقيادة النضال الفلسطيني في لبنان. وقد أدى الخلاف في شأن اتفاق أوسلو والدولة الفلسطينية العتيدة إلى استقطاب بين المجموعات الفلسطينية ودفعها إلى السعي وراء تحالفات مع شركاء لبنانيين على شاكلتها.

منذ منتصف عام 2005 انقسمت الساحة السياسية اللبنانية أيضًا، لكن لأسباب أخرى. وتعمّقت هذه الانقسامات بفضل عوامل عدّة منها اغتيال

---

(6) H. Khashan, «The Lebanese State: Lebanese Unity and the Sunni Muslim Position,» *International Sociology*, vol. 7 (1992), p. 91.

(7) Knudsen, «Widening the Protection Gap».

(8) التيار الوطني الحر (حزب مسيحي) يساند الحقوق الأساسية الفلسطينية كما تفصلها مذكرة التفاهم مع حزب الله (2006).

(9) يُشار إلى جبهة «الرفض» باسم التحالف الفلسطيني الوطني، انظر: Suleiman, «The Current Political».

رئيس الوزراء الأسبق رفيق الحريري في شباط/ فبراير 2005، والصراع على الرئاسة، والهيمنة السورية ووجود الجيش السوري، إضافة إلى محاولات الاغتيال التي تلت اغتيال الحريري[10]. كانت النتيجة انقسام الأحزاب اللبنانية بشكل حادّ إلى معسكرين، أنصار الاستقلال من المجموعات والأحزاب (تجمع 14 آذار)، وأنصار سورية (تجمع 8 آذار). يتكوّن تجمع 14 آذار من مجموعة منوّعة من الأحزاب السُنّية والعلمانية والمسيحية والدرزية، يتزعّمه تيار المستقبل. وفي المقابل، يتألف تكتل 8 آذار من أحزاب شيعة ومسيحية ويقوده حزب الله. وأعاد اغتيال الحريري وما تلاه من انسحاب للجيش السوري من لبنان بعد ذلك بشهرين، تشكيل المشهد السياسي اللبناني، وفتح حوارًا متجددًا في شأن قضايا عدّة ظلّت في الخفاء خلال فترة الوصاية السورية. أتت الانتخابات النيابية بائتلاف حكومي رئسه فؤاد السنيورة. بعد سنوات أمضاها في المعارضة دخل حزب الله أول مرة إلى الحكومة، ونال مقعدين حكوميين. أدى «ربيع بيروت» في 2005 والانسحاب السوري وتشكيل حكومة جديدة إلى التعاطي الأكثر هدوءًا مع «ملف اللاجئين». في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 2005 أنشأت الحكومة برئاسة السنيورة «لجنة الحوار اللبناني ـ الفلسطيني» التي رئسها آنذاك السفير السابق خليل مكّاوي. مهّد ذلك الطريق أمام تقارب طال انتظاره بين الحكومة والمسؤولين الفلسطينيين الذين يمثلون المجموعات والفصائل الفلسطينية الأساسية[11]. لكن الأزمة السياسية العميقة التي سيطرت على لبنان بعد حرب تموز/ يوليو 2006 أعاقت أي تقدم في شأن القضايا الحساسة. وأطاحت الأزمة بالاستقرار السياسي في البلاد ودمّرت الاقتصاد.

في نهاية عام 2006 أدّى الخلاف في شأن إجازة محكمة الحريري (المحكمة الخاصة بلبنان) إلى تعطيل عمل الحكومة، وفي النهاية إلى أزمة حكم. انسحب الوزراء المحسوبون على تكتل الثامن من آذار من الحكومة، وبقي الرئيس فؤاد السنيورة يحكم مع حكومة أقلية، اعتبرتها المعارضة غير

(10) A. Knudsen, «Acquiescence to Assassinations in Post-Civil War Lebanon?» *Mediterranean Politics*, vol. 15 (2010), pp. 1-23.

(11) Knudsen, «Widening the Protection Gap».

دســتورية. حين اندلعت أزمة نهــر البارد في نهايــة أيار/مايو 2007، كانت الســاحتان السياسيتان الفلسطينية واللبنانية منقســمتين، كما أدى الصراع بين التكتلين اللبنانيين إلى وقف العملية السياســية. أثارت أزمة البارد ردّات فعل مختلفة من التكتليــن اللبنانيين، وخاض الطرفان الصــراع على أنقاض دمار المخيم. وهذا يساعد في تفسير لماذا قام الطرفان إما بتوريط سورية أو تبرئتها من التسبب بأزمة نهر البارد.

في الفترة التي سبقت اندلاع معركة نهر البارد كان الوضع الأمني يتدهور. وكانت حكومة الســنيورة تحت الحصار، وشــهدت البلاد اغتيالات وأعمال شغب مناطقية. كان هناك تخوف متزايد من إمكان توريط اللاجئين الفلسطينيين في أزمة الحكم، ليصار إلى اســتخدامهم ميليشــيات وكيلة من الذين يسعون إلى هز استقرار الدولة وتكثيف الضغط على حكومة السنيورة المترنّحة. بشكل محدد أكثر، في حلول نهاية عام 2006 كانت هناك شــائعات بأنّ المخيمات الفلســطينية في الشــمال تُختَرق من أجــل زعزعة الأوضاع السياســية، وأن الفلســطينيين قد يُساقون إلى الصراع الداخلي في البلاد. لكن الفلسطينيين لم يكونوا يريدون الانجرار إلى حرب أخرى، لذا شــدد قادتهم على أهمية إبقاء اللاجئيــن خارج ما أصبح يُعرف «الصراع اللبنانــي الداخلي»[12]. ربما تكون الأزمة السياســية العميقة في البلاد وراء عــدم الالتفات إلى تعاظم قوة «فتح الإســلام» في مخيم نهر البــارد. تطور صراع نهر البارد بشــكل بطيء بداية. وحصل الاشتباك الأول في آذار/مارس، حين قُتِل عناصر من «فتح الإسلام» خلال قتال داخلي في المخيم. وحظي هذا الحدث بتغطية إعلامية محلية[13]. خلال أيار/مايو، أجَجت الاشــتباكات المتكررة بيــن الجيش اللبناني و«فتح الإســلام» التوترات في داخــل المخيم وخارجه. وفــي 20 أيار/مايو انفجر الصراع بمواجهة كبيرة بينهما حيث قُتِل بنتيجته 22 جنديًا و19 مسلحًا، ودفع باقي المســلحين إلى التراجع إلى داخل المخيم[14]. وخــلال الأيام القليلة الأولى من حصار الجيش للمخيم، شكلت لجنة خاصة مكوّنة من فصائل عدّة

(12) Knudsen, «Widening the Protection Gap».

(13) «PLO Chief Heaps more Pressure on Fatah al-Islam,» *The Daily Star*, 22/3/2007.

(14) «Army Trades Deadly Blows with Militants,» *The Daily Star*, 21/5/2007.

من جبهة «الرفض» باسم (لجنة المتابعة الفلسطينية) حاولت التوسط في المواجهة، لكن بسبب الانقسام بين أعضائها لم تستطع الاتفاق على مقاربة مشتركة للتعاطي مع «فتح الإسلام». وبسبب العجز عن وقف تصاعد الأزمة، تحوّلت المواجهة بين الجيش والمسلحين إلى أزمة سياسية معقدة جعلت من المخيم ساحة حرب.

اتهمت حكومة السنيورة سورية بأنّها درّبت وسلّحت وساعدت في تأسيس وجود «فتح الإسلام» في نهر البارد. وضمن هذا السيناريو، خططت سورية دخول تنظيم «فتح الإسلام» إلى نهر البارد كي تستخدمه قوة بديلة لزعزعة الاستقرار في لبنان وجرّ اللاجئين إلى ساحة الصراع السياسي. ودليل حكومة السنيورة على ذلك حقيقة أن قائد المجموعة شاكر العبسي حُكم عليه وسُجن في سورية قبل دخوله لبنان[15]. أكثر من ذلك، يقال إن مجموعة «فتح الانتفاضة» المُقرّبة من سورية كانت نواة تنظيم «فتح الإسلام» التي استولت على مكاتب «فتح الانتفاضة» في نهر البارد[16].

ثالثًا: محاولة تيار المستقبل إيجاد توازن

أطلق رفيق الحريري «تيار المستقبل» من خلال وسائل إعلامية جديدة في منتصف التسعينيات[17]، وأصبح التيار حزبًا رسميًا في عام 2007. بعد اغتيال الحريري في عام 2005، أصبح التيار الحزب الأبرز في تكتل 14 آذار. ويتألف التيار بشكل أساس من المسلمين السُنّة. وهذا واحد من الأسباب التي جعلته مهتمًا بمحنة اللاجئين الفلسطينيين، وأغلبيتهم من السُنّة أيضًا.

---

(15) «Siniora Says Fatah al-Islam Fighters Linked to Syria,» *The Daily Star*, 11/6/2007.

(16) بدأ قائد «فتح الإسلام»، شاكر العبسي حياته في منظمة التحرير الفلسطينية، ومنذ عام 1982 انضم إلى الفصيل المنشق «فتح الانتفاضة». وبعد ثلاث سنوات قضاها في السجن في سورية، حكم عليه غيابيًا بالإعدام في الأردن. انظر: «Frustration: The Life and Times of Shaker al-Abssi,» *The Daily Star*, 4/9/2007.

استقرت «فتح الإسلام» في نهر البارد واستولت على مقرات فتح الانتفاضة في المخيم في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006.

(17) تلفزيون المستقبل، راديو الشرق، وصحيفة المستقبل.

ويتركز هذا الاهتمام خصوصًا على من يعيش منهم في المدن ذات الأغلبية السُنّية على الساحل (طرابس وصيدا) وفي العاصمة (بيروت) التي يتركز فيها أكبر وجود سُنّي في البلاد[18].

في الوقت الذي كان فيه رئيس الوزراء فؤاد السنيورة متحمسًا لتأكيد أن حكومته اتخذت الإجراءات كلها لحماية سكان المخيم، وبأنها ملتزمة بإعادة بنائه، كانت الشخصية الأبرز في تيار المستقبل هي بهية الحريري، نائب عن مدينة صيدا منذ عام 1992[19]. على مر السنوات، برزت الحريري بصفتها أهم مسؤول في التيار يُعنى بملف اللاجئين الفلسطينيين. في صيدا، يمثل اللاجئون الفلسطينيون نسبة كبيرة من سكان المدينة السُنّة، وبالتالي، فإن قضيتهم مسألة محلية ووطنية بالنسبة إلى السُنّة في البلاد. في صيدا أيضًا، المدينة ذات الأغلبية السُنية التي ولد فيها رفيق الحريري، يتمتع تيار المستقبل بشعبية كبيرة. والقضية الفلسطينية مهمة بالنسبة إلى المدينة نظرًا إلى وجود مخيم عين الحلوة في محيطها، وهو أكبر مخيمات لبنان وأكثرها عرضة للمشاكل، وابتُلِي بعدم استقرار مزمن. يقع المخيم قريبًا من وسط المدينة، ويغطي مساحة 1.25 كلم²، مُحاط بسياج شائك وحواجز للجيش، ويعتبر برميل بارود للصراعات الداخلية[20]. وعلى الرغم من أن اللاجئين الفلسطينيين محرومون من التصويت، لكن عددًا كبيرًا من فلسطينيي صيدا حصل على الجنسية اللبنانية، وبالتالي هم يستطيعون المشاركة في الانتخابات، وهذا ما يجعل من المسألة الفلسطينية أساسية في الانتخابات البلدية[21]. وبوصفها نائبًا عن صيدا منذ عام 1992، برزت بهية الحريري بصفتها أبرز وسيط محلي بين سلطات المخيم والدولة. وفي مناسبات عدّة، توسّطت الحريري في صراعات

---

(18) Khashan, «The Lebanese State».

(19) في منتصف عام 2008، عيّنت بهية الحريري وزيرة للتربية في «حكومة الوحدة الوطنية» الجديدة التي رئسها السنيورة.

(20) في صيدا أيضًا المخيم الأصغر، أي المية ومية الذي يعاني من وقت إلى آخر الخلافات بين فتح والمجموعات الإسلامية، وكان مسرحًا لعملية اغتيال أحد قادة فتح وهو كمال مدحت في آذار/ مارس 2009. انظر: Knudsen, «Acquiescence».

(21) A. N. Hamzeh, «Lebanon's Islamists and Local Politics: A New Reality,» *Third World Quarterly*, vol. 21 (2000), pp. 739-759.

داخلية بين فصائل في المخيم، ونجحت في نزع فتيل التوتر والسيطرة على المجموعات الإسلامية الموجودة في منطقة التعمير، وهي منطقة شعبية تحاذي مخيم عين الحلوة[22]. جعل هذا بهية الجريري الممثل الأكبر للاجئين الفلسطينيين وسط ناخبيها في صيدا، كما جعلها كذلك المتحدث الأبرز باسم اللاجئين الفلسطينيين على المستوى الوطني. واعتبر ذلك مؤشرًا إلى اهتمام أكبر بمسألة اللاجئين في أوساط تيار المستقبل، وبشكل عام مؤشر اهتمام أكبر بمسألة اللاجئين الفلسطينيين بين الأحزاب اللبنانية.

اعتبرت الحكومة اللبنانية أن حوادث نهر البارد كانت مخططًا سوريًا لتهديد استقرار البلاد والحكومة[23]. وعلى عكس وجهة النظر هذه، كانت هناك شائعة تقول إن حركة «فتح الإسلام» أُنشئت من السياسيين السُنّة المتحالفين مع كتلة تيار المستقبل كي تكون قوة بالوكالة في الصراع السياسي المستمر. ولتقديم برهان على هذه الشائعة، قيل إنّ بهية الحريري اشترت ولاء الإسلاميين في التعمير الذين تركوا صيدا واستقروا في نهر البارد. أنكرت بهية الحريري بشدة هذه الادعاءات[24]. لكنها اعترفت بدفع حوالى مئة ألف دولار لمقاتلي جند الشام تنفيذًا لاتفاقية بين فتح والمقاتلين. كانت الصفقة محاولة لكسر الجمود حيال وجود جند الشام في محيط المخيم، ولتحقيق الاستقرار للوضع السياسي في المخيم الذي ابتلي بفقدان مزمن للأمن. طلب مقاتلو جند الشام مئة ألف دولار كتعويض عن تخلّيهم عن بيوتهم في التعمير. وبما أن فتح ومنظمة التحرير كانتا عاجزتين عن تأمين كلفة هذه الصفقة، طلبوا من بهية الحريري التي وافقت على دفع المبلغ من جيبها الخاص. يبدو أن معظم أعضاء جند الشام رحل من التعمير بعد فترة قصيرة، وتوجّهوا إلى مخيم نهر

---

(22) التعمير هي منطقة مضطربة تابعة لمخيم عين الحلوة للاجئين، حيث حصنت المجموعات الإسلامية، ولا سيما «جند الشام»، نفسها. كانت هناك محاولات عدّة لطردهم بوسائل سلمية مع حوار سياسي. تورطت المجموعة في عملية ثأر قاتلة مع حركة فتح، وقتل عناصر من المجموعة في تبادل إطلاق النار واغتيالات، انظر: B. Rougier, *Everyday Jihad: The Rise of Militant Islam among Palestinians in Lebanon* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 2007).

(23) «Siniora Says Fatah al-Islam Fighters Linked to Syria».

(24) «Joint Palestinian Force Deploys in Ayn al-Hilweh: Bahia Hariri Denies «Supporting Jund al-Sham»,» *The Daily Star*, 7/6/2007.

البارد، حيث انتظموا في صفوف «فتح الإسـلام». وهكذا، تُرجمت مساعدة تيار المستقبل لجند الشـام بأنها محاولة لإيجاد قوة سُـنّية بالوكالة عن تيار المسـتقبل لمحاربة المناوئين السياسـيين. هذه التهمة التي سمّتها الحريري «اغتيالًا سياسـيًا» فتحت الباب أمام اعتبار وجـود دوافع خفية في تصرفات الحريري وجعلتها (وتيار المستقبل) شـركاء في إيجاد «فتح الإسلام». وعبر إلصاق تهمة «فتح الإسـلام» بتيار المستقبل، أصبح من الممكن تشويه سمعة التيار بين ناخبيه الشـماليين، ما قد يُضعِفه على حسـاب مجموعات تقليدية شـمالية في طرابلس متحالفة مع كتلة الثامن من آذار المعارِضة[25]. استمرت حملة تلطيخ سـمعة الحريري وتيار المسـتقبل ومعهم 14 آذار في تشـرين الثاني/نوفمبر 2008 حين عرض التلفزيون السـوري اعترافات لمقاتلين من «فتح الإسـلام» يدّعون أن تيار المسـتقبل كان أحد مموّليهـم[26]. دان تيار المسـتقبل بشـدة هـذه الاعترافـات باعتبارها تلفيقـات ومخططًا سـوريًا لتجريمهم[27].

رابعًا: أحادية لجنة الحوار اللبناني ـ الفلسطيني

لجنة الحوار اللبناني ـ الفلسطيني (LPDC) هيئة حكومية أُنشئت بموجب مرسـوم وزاري في عام 2005 برئاسة السفير السـابق خليل مكاوي. شكل إنشـاء اللجنة طموحًا لإعادة إحياء الحوار الفلسطيني ـ اللبناني المجمد بعد فترة طويلة من الحوار غير الرسـمي، وبالتالي شكّل تأسيسها تحسنًا كبيرًا في العلاقات السياسـية بين اللاجئيـن والحكومـة[28]. كان المطلوب من لجنة الحوار أن تكون منتدى تشـاوريًا مسـؤولًا عن الحوار الرسمي بين الحكومة والمجموعات الفلسطينية، وهي مهمة لم تتحقق كليًا. في الوقت الذي تحرص فيه اللجنة على الحياد التام في المسـائل السياسـية، فإن وجودها وتاريخها

(25) يتضمن رئيسي الوزراء الأسبقين عمر كرامي ونجيب ميقاتي بين آخرين.

(26) «Fatah al-Islam Members Confess to Damascus Bombing on Syrian TV,» Now Lebanon, 7/11/2008.

(27) «March 14 Decries Syrian Accusations,» Now Lebanon, 7/11/2008.

(28) Knudsen, «Widening the Protection Gap».

وتكوينها وتركيبتها تجعل منها متحدثًا باسم حكومة السنيورة. عدا عن منظمة التحرير الفلسطينية، فإن أي من الفصائل الفلسطينية الأخرى لم تنضم إلى اللجنة. وأدّت الانقسامات الداخلية بين الفلسطينيين إلى استحالة التوافق على المشاركة، وأكثر من ذلك الاتفاق على سلطة مرجعية موحدة. أصبحت لجنة الحوار مجبرة على العمل والتواصل على الرغم من المعوّقات كلها، ومنها نقص التمثيل السياسي في عملها. من دون التمثيل الفلسطيني الواسع، أصبحت لجنة الحوار لسان حال الحكومة الوحيد، وراح عدد من الناس يسمونها «لجنة المونولوغ اللبناني ـ الفلسطيني»، معتبرًا أن دور اللجنة رمزي[29]. وأكثر من ذلك، انتُقدت اللجنة بسبب عجزها جرّاء الحوادث السياسية وافتقادها تفويضًا واستراتيجية واضحين[30]. وكون منظمة التحرير الفلسطينية كانت الوحيدة عضوًا رسميًا فيها، فكثيرًا ما تواجد السفير الفلسطيني في لبنان عباس زكي في مناسباتها الرسمية. يلقي ذلك الضوء على افتقاد اللجنة التمثيل الواسع من مجموعات «الرفض» الفلسطينية. في الحقيقة، هناك أدلّة على أن لجنة الحوار لم تكن تريد إطلاق حوار مع مجموعات وفصائل غير منضوية في منظمة التحرير التي تعتبرها الشريك الفلسطيني الشرعي الوحيد. ضعف هذه المقاربة يعود في جزء منه إلى اعتبار لجنة الحوار منحازة، أو حتى متحزّبة في مقارباتها، واعتبار أن دعوتها إلى «الحوار» ما هي إلا نوع من الوهم والتضليل[31].

---

(29) «Palestinians Pay the Price of Decades of State Neglect: Recent Symbolic Gestures do Little to Improve Living Conditions of Camps,» *The Daily Star*, 11/6/2007.

(30) R. Mehri, «Is Nahr el-Bared Battle a Victory for Lebanon?,» Al-Arabiya.net, 2007. <http://www.alarabiya.net/views/2007/12/04/42503.html>.

(31) أُنشئت لجنة الحوار اللبناني ـ الفلسطيني في عام 2005 بهدف إدارة الملف الفلسطيني في لبنان ومتابعة الشؤون الفلسطينية ورفع توصيات للحكومة اللبنانية بخصوصها. ترتبط اللجنة بمكتب رئيس الوزراء مباشرة لا بمجلس الوزراء نفسه. وذات مهمات استشارية وتتشكل من فريق عمل يتألف من من ممثلين عن وزارات وإدارات لبنانية متعددة معنية بالشأن الفلسطيني. وشكلت اللجنة في الأساس على أنها فريق عمل لبناني مهمته إجراء الحوار مع الطرف الفلسطيني ومعالجة المسائل الحياتية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والأمنية المتعلقة بالفلسطينيين في لبنان. والإعلام هو من روّج هذه التسمية، لأنه في واقع الأمر لم تكن هناك نية أساسًا أن يتضمن تشكيلها أي تمثيل فلسطيني، سواء من منظمة التحرير أم من غيرها [المحرر].

لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني كيان شبه سياسي، يمكّنه قربه من الحكومة من منح الرعاية السياسية التي تضفي الشرعية وتوزع الموارد على الشركاء. وكان دورها الرئيس خلال أزمة نهر البارد الحوار الرسمي والتواصل الإعلامي في ما يتعلق بإغاثة النازحين الفلسطينيين، والتعاطي مع الصحافيين ووكالات الأنباء[32]. إضافة إلى ذلك، كان دور اللجنة تطمين النازحين إلى أنّه لن يُوفّر أي جهد لإعادة بناء المخيم المدمر، وأن نزوحهم موقت. وحين انتهى القتال، كانت مهمة لجنة الحوار الأساس هي تنسيق أعمال الإغاثة والاتصال بالمانحين وجمع المعلومات وتخطيط الملفات، أي إنجاز «الخطة التوجيهية لمخيم نهر البارد» التي كان هناك حاجة ملحة إليها في مؤتمر المانحين الذي سيُمهّد آنذاك الطريق أمام إعادة بناء المخيم. سعت لجنة الحوار إلى أن تبقى بعيدة عن الطابع السياسي للأزمة عبر التعاطي بشكل حصري مع إعادة الإعمار والإغاثة بالتعاون مع وكالة الأونروا. وأدت العلاقات المميزة بين لجنة الحوار والحكومة إلى أن تتبنى اللجنة الخطاب الرسمي الرافض للتوطين، ودعت في الوقت نفسه إلى مساعدة إنسانية للاجئين المهجرين. للقيام بهذا الدور بشكل فاعل احتاجت لجنة الحوار إلى مساندة منظمة التحرير التي تكفّلت بأن تتصرف لجنة الحوار لمصلحة الفلسطينيين وقضيتهم في لبنان.

خامسًا: ذرائعية حزب الله

حزب الله هو أكثر الأحزاب اللبنانية تأثيرًا[33] وجناحه السياسي «كتلة الوفاء للمقاومة» تمثلت في البرلمان منذ عام 1992[34]. في انتخابات 2005 النيابية، انضم حزب الله إلى تيار المستقبل في تحالف انتخابي، وبعد فوزهم دخلوا سوية أول مرة في حكومة برئاسة فؤاد السنيورة. وقبل ذلك وسّع حزب

(32) Lebanese-Palestinian Dialogue Committee (LPDC), «LPDC Briefing Note,» Beirut, September 2008. <http://www.lpdc.gov.lb>.

(33) F. el Khazen, «Political Parties in Postwar Lebanon: Parties in Search of Partisans,» *Middle East Journal*, vol. 57 (2003), pp. 605-624.

(34) Hamzeh, «Lebanon's Islamists and Local Politics».

الله قاعدته الانتخابية في أوساط اللاجئين، باعتباره رأس الحربة ضد مشروعات التوطين الخفية في لبنان. كما ساند مطالب اللاجئين بالحق في حمل السلاح داخل المخيمات، وشكل جبهة موحدة ضد القرار 1559 الصادر عن مجلس الأمن في الأمم المتحدة الذي يطالب بنزع سلاح الميليشيات اللبنانية. في لبنان بعد الحرب الأهلية أصبح حزب الله المساند القوي للاجئين الفلسطينيين وحليفهم الأقرب. وأعرب الحزب عن تضامن قوي مع القضية الفلسطينية وحق العودة[35]. حزب الله هو واحد من الأحزاب اللبنانية القليلة التي ترى أن منح الحقوق المدنية الكاملة للفلسطينيين لا يتعارض مع «حق العودة». على العكس، يعتبر الحزب أن تحسين أوضاعهم شرطٌ مسبقٌ للدفاع عن حق العودة بشكل فاعل. بالتالي، فإنّ حزب الله هو الحزب الكبير الوحيد غير الفلسطيني الذي يساند علنًا منح اللاجئين الفلسطينيين الحقوق المدنية، وحاول تعديل القرارات الوزارية التي تمنع الفلسطينيين من عدد من الوظائف[36].

في دولة يُتّهم فيها السياسيون بأنهم يختلسون الأموال العامة ويُطلِقون الوعود الفارغة، يُعتبَر حزب الله جديرًا بالثقة والمصداقية، وبالتالي فإن صور السيد حسن نصر الله موجودة في كل مخيم. يؤكد حزب الله أنّه حيادي تجاه الفصائل الفلسطينية المختلفة، لكن لأسباب جرى تفسيرها أعلاه فإن علاقته أفضل مع الفصائل الإسلامية مثل حماس والجهاد الإسلامي، منها مع منظمة التحرير وفتح. إضافة إلى مساندته السياسية والأيديولوجية للاجئين، فإن مكانة حزب الله تسمح له أكثر من غيره رفد مساندته السياسية بمساعدة اقتصادية. وعلى سبيل المقارنة، فإن أموال المجموعات العلمانية (منظمة التحرير وفتح) تتناقص ولم يعد بإمكانها المنافسة مع المجموعات الإسلامية التي تدير دور

---

(35) J. Høigilt, «Islamism, Pluralism and the Palestine Question: The Case of Hizbullah,» *British Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 34 (2007), pp. 123-136; Khalili, «Standing with my Brother», and N. Noe, ed., *Voice of Hezbollah: The Statements of Sayyed Hassan Nasrallah* (London: Verso, 2007).

يحتفل حزب الله كل سنة بالتحرير المأمول لفلسطين، في مسيرة يوم القدس العالمية التي تقام في آخر يوم جمعة في رمضان.

(36) Knudsen, «Widening the Protection Gap».

الحضانة وتقدم الخدمات الاجتماعيــة في المخيم. وهذا ما أدى إلى حصول حزب الله أهمية وشعبية في المخيمات على حساب منظمة التحرير.

إن التحالف الاستراتيجي بين حزب الله ومجموعات «الرفض» الفلسطينية كان واضحًا في أزمة نهر البارد. قبل اندلاع الأزمة، اســتقبل الرجل الثاني في حزب الله، الشيخ نعيم قاسم، وفدًا من فصائل فلسطينية موالية لسورية وحذّر من الخطر الذي تمثله «فتح الإســلام»، وأكد أهمية فصل المسائل الفلسطينية عن اللبنانية[37]. وشدد قاسم بشــكل محدد على الحاجة إلى منع الخروقات الأمنية التي قد يكون لها تبعات ســلبية على البلاد. استخدم قاسم أيضًا هذه الفرصة لتأكيد مســاندة الحزب حق عودة اللاجئين ومنحهم الحقوق المدنية على أساس إنساني. وينبغي عدم رؤية التعاطف مع اللاجئين في إطار التضامن فحســب، بل باعتباره موقفًا سياسيًا أيضًا في ظل بيئة مُسيّسة بشكل متزايد في ما يخص قضية اللاجئين، وفي ســياق شــائعات غير موثقة لكن متكررة عن توطين اللاجئين في لبنان.

فــي 25 أيار/ مايو، حين بدأ حصار المخيم مــن الجيش اللبناني، حذر الأمين العام لحزب الله الســيد حســن نصر الله من اقتحام المخيم. وقال في خطــاب متلفز: إن دخول الجيش المخيم ســيكون تجــاوزًا لـ«خط أحمر»، وينبغي عدم المسّ بالفلســطينيين[38]. وحذّر نصر الله أيضًا من الاعتداء على الجيش الذي اعتبره مؤسسة مهمة جدًا وغير منحازة، وهي «خط أحمر» أيضًا لا يمكــن تجاوزه. لحــل الصراع، روّج نصر الله لحل سياســي تفاوضي من خلال القضاء اللبناني. بعد فترة، نظّم حزب الله حملة إغاثة وأرسل 12 شاحنة نقل من الحاجيات الأساســية إلى طرابلس لمساعدة اللاجئين المهجرين[39]. وعلى الرغم من تحذير نصر الله، اقتحــم الجيش المخيم في بداية حزيران/ يونيو 2007، واستمر في قصفه حتى اعتقل آخر مقاتل من «فتح الإسلام» في

(37) «Qassem: don't Mix Local, Palestinian Issues,» *The Daily Star*, 20/4/2007.

(38) «Hezbollah Head Warns against Raid,» BBC Online, 26 May 2007, <http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/6694207.stm>.

(39) R. Zureik, «Hizbullah's Controversial Move to Aid Nahr el Bared Camp,» *Scoop-Independent News*, 28 May 2007, <http://www.scoop.co.nz/stories/HL0705/S00465.htm>.

نهاية آب/ اغسطس. في الفترة التي تلت أزمة نهر البارد، أكّد نصر الله أن مناصريه يتمتعون بعلاقات «جيدة وقوية» مع الفلسطينيين وشدد على أنّه «لن يكون هناك حرب بين المخيم وجواره». بشكل مماثل، دعى المرجع السيد محمد حسين فضل الله، رجل الدين الشيعي الأقرب إلى حزب الله، إلى تحسين العلاقات الداخلية الفلسطينية ـ الفلسطينية[40].

سادسًا: تهميش حماس

في السنوات التي سبقت هذه الحوادث، تزايد دور حماس وأهميتها في لبنان، وترافق ذلك مع تأييد متزايد للحركات الإسلامية في الشرق الأوسط بشكل عام. تلا صعود حماس في فلسطين ازدياد في التأييد الذي تحظى به فى مجتمع الشتات الفلسطيني في لبنان[41]. تتمثل حماس في مخيمات اللجوء الجنوبية، وهي فاعلة في إدارة البرامج والنشاط الاجتماعي. عزز نجاح حماس في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني (2006) أهميتها في لبنان. تحت قيادة ممثلها في لبنان، أسامة حمدان، عززت حماس علاقاتها مع مجموعات «الرفض» الأخرى وتحالفها غير الرسمي مع حزب الله. وأدى تعاظم دور حماس إلى المنافسة مع منظمة التحرير الفلسطينية في شأن قيادة الوضع الفلسطيني في لبنان. ردة الفعل والموقف تجاه حوادث نهر البارد يعكسان هذا الخلاف، ويضعان حماس على تضاد مع منظمة التحرير.

اختلفت حماس مع منظمة التحرير (وفتح) في شأن التعاطي مع الأزمة. ففيما ساندت المنظمة وفتح التدخل العسكري، حذّرت حماس من أي حل عسكري. قال حمدان إن الحل العسكري للأزمة سيؤدي إلى تدمير المخيم[42]. كان تقديره إنه من المستحيل تحقيق نصر عسكري سريع أمام «فتح الإسلام»، بل على العكس، فإن أي حل عسكري سيتطلب شهورًا وسيؤدي إلى تدمير المخيم وتهجير سكانه. واعتبرت حماس أيضًا أن الأزمة إنسانية ويجب

(40) «Zaki Rules out Conflict Involving Refugee Camps,» *The Daily Star*, 13/11/2007.

(41) Knudsen, «Islamism in the Diaspora».

(42) «Hamas and Fateh Split over Nahr el-Bared Crisis,» *The Daily Star*, 3/7/2007.

التعاطـي معها وفق ذلك. هكذا دعت إلى مقاربة ثلاثية المحاور للأزمة تتمثل في البحث عن حل سياسي يقترن بضغط اجتماعي، ومساندة من القوى الأمنية. وقد تتطلب هذه المقاربة وقتًا طويلًا، ربما حوالى ثلاثة شـهور، لكن ستؤدي إلى تجنب سفك الدماء والتدمير الوحشي. لم تطبّق هذه المقاربة، وفي المقابل اسـتخدم الجيش اللبناني قـوة مكثفة لتحقيـق هدفه القاضـي بهزيمة «فتح الإسـلام». كان دمار المخيم دليلًا علـى أن وجهة نظر حماس انتصرت، وأن الحل السياسـي كان سيجنب المخيم ما حصل ويحمي السكان. خلال معركة الشـهور الثلاثة، بقيت حماس تنتقد الحصار، لكنها لم تكن قادرة على التأثير في مجرى الحوادث. أحد أسـباب تهميش حماس هو أنها لم تكن جزءًا من لجنة الحوار اللبناني ـ الفلسطيني التي كانت مدخلًا للتأثير في قرار الحكومة. أكثر من ذلك، بعدما أصبح للحملة العسـكرية زخمًا، أصبحت أزمة نهر البارد مُعسكرة إلى درجة أن المقاربات الأخرى كلها بدت مستحيلة. إن منح منظمة التحرير مساندة غير مشروطة للحكومة اللبنانية همّش موقف حماس أكثر.

بشكل عام، العلاقات الصدامية بين المجموعات الفلسطينية في فلسطين لم تتكرر في الوضع اللبناني. لكن شـدة حملة نهر البارد أنتجت ضغطًا على عدد من الفصائل الفلسـطينية، وسـاهمت في مزيد من استقطاب بعضهم في مواجهة بعض. الأحزاب التي انتقدت حصـار نهر البارد أصبحت غير قادرة على التعاون بشـكل فاعل. أصبح من المسـتحيل اتخاذ موقف موحد تجاه الأزمة علـى الرغم من الاتفاق العام بأن الأزمة يجب أن تُعتبَر إنسـانية وأن اسـتخدام الجيش القوة المفرطة جعلها أسوأ. بسـبب موقفها المبدئي تجاه الحل العسكري، اتُّهمت حماس بأنها تسـاعد المسلحين في نهر البارد. بعد انتهاء الأزمة في المخيم، نفت حماس وممثلها حمدان الاتهامات التي أطلقتها مصادر غير معلومة في فتح بأن حماس سـاعدت «فتح الإسـلام»[43]. التقى حمدان ببهية الحريري لمناقشة إعادة إعمار مخيم نهر البارد، لكن بشكل عام بدأت حماس ومجموعات فلسطينية أخرى نقاش إعادة إعمار المخيم المدمر في وقت متأخر جدًا.

---

(43) «First Families «Return to Nahr al-Bared Tuesday»,» *The Daily Star*, 8/10/2007.

سابعًا: عودة منظمة التحرير الفلسطينية

كانت منظمة التحرير تكافح منذ سنوات من أجل استعادة هيمنتها السياسية في لبنان، واعتبرت أن هناك فرصةً سانحةً في أيار/ مايو 2006، مع إعادة افتتاح مكتبها في بيروت الذي ظل مُغلقًا منذ عام 1982. كان ذلك بادرة رمزية، حيث شغل عباس زكي (شريف مشعل) موقع ممثل المنظمة الرسمي في لبنان. وحين اندلعت أزمة نهر البارد كانت منظمة التحرير هي البعثة الفلسطينية الرسمية المُعترف بها في لبنان، وكان زكي الممثل الفلسطيني الوحيد في «لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني» الذي يحمل لقب سفير. خلال أزمة نهر البارد كان زكي الأكثر مساندة لحصار الجيش للمخيم، ولطريقة تعاطي الحكومة مع الكارثة. شدد زكي على الحاجة إلى تفادي تحويل حصار نهر البارد إلى مجزرة بحق المدنيين. وعن قصد اختار مقاربة تصالحية تهدف إلى حماية المدنيين. آمن زكي أن ذلك كان ضروريًا لحماية سكان المخيم ومن أجل تجنّب عمليات الانتقام من المدنيين أيضًا. ورأى في ذلك خطوة ضرورية لتجنّب أي انتقام سياسي بحق اللاجئين قد يؤثر أكثر في تقليص حقوقهم القليلة أصلًا. وهدفت مساندته الحذرة للحصار إلى تجنب الانتقام من اللاجئين. كان التاريخ حاضرًا في ذهن زكي، حين أدى حصار مخيم تل الزعتر خلال الحرب الأهلية في عام 1976 إلى تدمير المخيم وارتكاب المجازر بحق سكانه. وبعد انتهاء أزمة نهر البارد، كان عدد القتلى المدنيين 33 قتيلًا، ما يمكن اعتباره تبرئة لموقف زكي في مساندته الجيش اللبناني من أجل تجنّب أي انتقام ضد اللاجئين المحاصرين[44].

بعد انتهاء أزمة نهر البارد في آب/ أغسطس 2007، استمر زكي في مقاربته التصالحية عبر خطاب عرف باسم «إعلان فلسطين في لبنان» أو

(44) في النهاية، جرى تجنب عمليات الانتقام من اللاجئين، وسادت وجهة النظر الرسمية: لن ينتقد القادة الفلسطينيون الحكومة لتدميرها المخيم، في المقابل، لن تضع الحكومة اللوم في أزمة نهر البارد على اللاجئين. استطاع الطرفان أن يدّعيا أنهما ضحية ميليشيات تُهدد الدولة ومواطنيها، والـ«لا مواطنين» الفلسطينيين. انظر: «Speech of H.E. Fuad Siniora, «Nahr el Bared Crisis Appeal»- Post Conflict Relief, Recovery and Reconstruction,» 10 September 2007, Beirut: Lebanese Republic, Presidency of the Council of Ministers, 2007.

«إعلان بيروت» ألقاه زكي في مناسبة الاحتفال بالذكرى 43 لتأسيس حركة فتح[45]، حيث اعتذر زكي أحاديًا من «لبنان العزيز» عن الأذى الذي لحق بالبلاد خلال الحرب الأهلية، ودعى إلى مصالحة حقيقية. تبع الاعتذار نقد لفشل منظمة التحرير الفلسطينية في معاجلة حاجات اللاجئين بعد اتفاق أوسلو و«إعلان المبادئ»، فبسبب انشغالها بحل الدولتين، أسقطت المنظمة قضية اللاجئين من أجندتها[46]. بعد أن أعاد تأكيد التزام المنظمة بقضايا اللاجئين الفلسطينيين، شدد زكي على احترام القوانين اللبنانية وحق العودة، وربط ذلك بالإلتزام بالدولة الفلسطينية المستقبلية. اعتراف زكي بفشل المنظمة والاعتذار الأحادي أنشأ فضاءً جديدًا لانتقاد إهمال الحكومة اللبنانية مأساة اللاجئين الفلسطينيين. ويجب تفسير الإعلان المذكور في إطار غياب شبه كلي لاعتذار رسمي أو مصالحة في لبنان ما بعد الحرب الأهلية[47]. لكن أكثر من ذلك، يجب رؤية الاعتذار والدعوة إلى المصالحة بوصفهما يحضّران الأرضية لتعاون وتنسيق سياسي وثيقين بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة السنيورة. كذلك، يُمكن تفسير ذلك كاستراتيجية لتعزيز ادعاء منظمة التحرير بأنها «الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني» في لبنان. تعزز ذلك المناخ عبر ظهور عام متكرر ومؤتمرات صحافية مشتركة، وتصريحات صحافية بين زكي ومكاوي[48]. لذا، فتحت أزمة البارد الباب أمام تعاون أوثق بين الحكومة

---

(45) A. Zaki, «Apology to Lebanon on Behalf of the Palestinian People (Delivered 7 January 2008),» *Journal of Palestine Studies*, vol. 37 (2008), pp. 163-164.

(46) A. Hovdenak, «Trading Refugees for Land and Symbols: The Palestinian Negotiation Strategy in the Oslo Process,» *Journal of Refugee Studies*, vol. 22 (2008), pp. 30-50.

(47) O. Barak, «Don't Mention the War? The Politics of Remembrance and Forgetfulness in Postwar Lebanon,» *The Middle East Journal*, vol. 6 (2007), pp. 149-170, and S. Haugbolle, «Public and Private Memory of the Lebanese Civil War,» *Comparative Studies of South Asia Africa and the Middle East*, vol. 25 (2005), pp. 191-203.

زادت عملية المصالحة وإحياء الذكرى زخمًا في لبنان، انظر على سبيل المثال موقع <http://memoryatwork.org/>.

(48) Lebanese-Palestinian Dialogue Committee (LPDC), «Joint Press Conference: Ambassador Abbas Zaki and Ambassador Khalil Makkawi Clarify Issues in the Current Political Debate,» 15 April 2009.

لم يكن هناك ظهور مشابه لمكاوي مع ممثل حماس في لبنان، أسامة حمدان، أو أي قادة فلسطينيين آخرين.

ولجنــة الحوار ومنظمــة التحرير. أدى ذلك عمليًا إلــى تهميش دور حماس وتعزيز موقــع منظمة التحرير، وبالتالي إعادة إنتاج الفراغ الموجود اليوم (في فلسطين) بين المنظمة وحماس، لكن في سياق لبناني[49]. في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر التقى زكي العلامة محمد حسين فضل الله وأكد له أنّه يقف مع «السيد فضل الله والســيد حسن نصر الله في المقاومة والقتال»[50]. باختصار، بنــى زكي تحالفات مع الحكومة والمعارضــة، ما عزز موقف منظمة التحرير الفلســطينية. وعبر التواصل مع طرفي المشهد السياسي اللبناني المنقسم (أي 8 آذار و14 آذار)، رسّــخ زكــي دور منظمة التحرير القيــادي. لكن المنظمة وزكــي حققا هذا الإنجاز السياســي على حســاب الدعم الشــعبي، إذ اعتبر فلسطينيون كثيرون اعتذار زكي الأحادي خيانة لكل معاناة الضحايا الفلسطينيين وعائلاتهم على أيدي اللبنانيين.

ثامنًا: فشل فتح

فيما كان سمعة منظمة التحرير السياسية تتألق، كان دور فتح، أكبر الفصائل الفاعلة داخل المنظمة لكن تحت قيادة منفصلة، يتضاءل أكثر فأكثر. في السنوات الأخيرة، شاهدت فتح قاعدتها الشعبية في مخيمات اللجوء الفلسطيني في لبنان تضعــف، لكنها اســتمرت فــي تأكيــد أنها تســيطر على الوضــع الأمني في المخيمات[51]. وفي حالات كثيرة، تجد فتح نفســها أقل عددًا وتسليحًا مقابل المجموعات الإسلامية، ومتورّطة في صراعات انتقامية قاتلة[52]. أكثر من ذلك، تجد فتح نفســها معزولة سياســيًا عن مجموعات «الرفض» الفلســطينية التي تعــارض موقف فتح من أوســلو (وموقف منظمة التحرير الفلســطينية أيضًا).

---

(49) مثال آخر على ذلك وجود عباس زكي خلال إحياء الذكرى السنوية لصبرا وشاتيلا، لكنه لم يلق الكلمة الأساس في المناسبة، كما كان متوقعًا. وفق أحد المراقبين، رفض زكي إلقاء خطاب لأنّه لم يكن يريد أن يشارك في النقد اللاذع للدولة اللبنانية وهو أمر متعارف عليه في مناسبات مماثلة (ملاحظات الكاتب، بيروت، 16 أيلول/سبتمبر 2008).

(50) «Zaki Rules out Conflict Involving Refugee Camps».

(51) «First Families «Return to Nahr al-Bared Tuesday»,» *The Daily Star*, 8/10/2007.

(52) Rougier, *Everyday Jihad.*

لأجل ذلك، سعت الحركة من أجل تقوية موقفها من خلال السيطرة على المخيمات عسكريًا، لكن على عكس منظمة التحرير الفلسطينية، لم تستطع تشكيل تحالف استراتيجي مع الأحزاب السياسية اللبنانية.

أدّى تعيين زكي ممثلًا لمنظمة التحرير الفلسطينية في لبنان إلى خفض رتبة قائد فتح سلطان أبو العينين الذي بقي حتى تعيين زكي الممثل الأعلى مرتبة لمنظمة التحرير في لبنان. نتج من ذلك توترات بين فتح ومنظمة التحرير، ولاحقًا، محاولات استبدال أبو العينين[53]. وفيما يتمتع زكي بعلاقات جيدة مع النخبة الحاكمة، كان أبو العينين قائد ميليشيات سابقًا، حُكم بالإعدام غيابيًا في عام 1992. ومنذ ذلك الوقت لا يُغادر مركز قيادته، أي مخيم الرشيدية الذي تحكمه فتح بيد من حديد، وهو مخيم جنوبي قرب مدينة صور. وفيما صادرت منظمة التحرير الحوار السياسي مع السلطات اللبنانية، لا يوجد دور مماثل لحركة فتح. وبدلًا من ذلك، فإن فتح وأبو العينين مسؤولان عن الأمن الداخلي في المخيمات، ويمكن أن يقال إنهما يُسيطران أو يحاولان السيطرة على الحوار الأمني الداخلي في المخيمات، لكن هذه المهمة أصبحت صعبة كون حركة فتح منخرطة في أفعال ثأرية في مخيم عين الحلوة[54]. بهذا المعنى، تُصبح فتح متورطة في نوع من العنف الذي تريد الدولة تجنّبه. يؤدي ذلك إلى الحدّ من الدور السياسي لحركة فتح تجاه السلطات اللبنانية، خصوصًا أن هذه الأخيرة تعتبر فتح قوة سياسية، بل ميليشيات تحت سيطرة قادة عدّة محليين متنافسين[55]. سعيًا منها إلى إثبات تفوّقها العسكري، عرضت فتح في الفترة الأخيرة أكبر كمية من الأسلحة الثقيلة يمكن أن توجد في مخيم فلسطيني منذ نهاية الحرب الأهلية. وكان الهدف من عرض القوة ذاك هو إسكات المنافسين وإرسال رسالة إلى أعدائها

---

(53) تقول وثيقة إنّ مبعوثًا من الرئيس محمود عباس أعفى أبو العينين من مهمته انظر: «Abu al-Aynayn Relieved of Duties-Local Daily,» *The Daily Star*, 29/10/2008. انكر عباس زكي وجود الوثيقة لاحقًا، لكنها إشارة إلى التوترات بين منظمة التحرير الفلسطينية وقيادة فتح. انظر: «Talking to: Abbas Zaki,» Now Lebanon, 11/11/2008.

(54) Knudsen, «Islamism in the Diaspora».

(55) «Palestinian Factions Vow to Prevent Security Breaches,» *The Daily Star*, 14/11/2007.

في المخيم»[56]. لكن ذلك يجعل فتح تبدو كميليشيات عوضًا عن كيان سياسي، وبالتالي تصبح جزءًا من المشكلة وليس الحل[57].

يمكننا أن نرى ذلك أيضًا في رد فتح غير المحسوب على خطر تنظيم «فتح الإسلام» الذي استنكر وجوده من المجموعات السياسية كلها، وشُكك في مقوّماته الإسلامية. وكان مصدر الإنكار الأقوى استخدام «فتح الإسلام» اسم «فتح»، حيث انكرت حركة فتح وجود أي مجموعة بهذا الاسم. ولم يكن الأمر مقتصرًا على مساندة فتح حصار الجيش، بل عرضت إدخال جناحها العسكري «الكفاح المسلح» إلى المخيم لمساعدة الجيش في المعركة. بالنسبة إلى فتح تحديدًا كان من الأهمية تشويه سمعة سُميّها «فتح الإسلام» بوصفه «تنظيمًا إرهابيًا»، لا علاقة له بحركة فتح أو بالنضال الوطني الفلسطيني. لم يُقبل عرض فتح بالتدخل المسلح، لكن يُظهر هذا العرض كيف أبعدت فتح نفسها عن «فتح الإسلام» مع الاستعداد للقتال ضدها.

خلاصة

كانت أزمة مخيم نهر البارد المواجهة الأكبر والأكثر دمارًا بين الجيش واللاجئين الفلسطينيين في لبنان في الفترة التي أعقبت الحرب الأهلية. وألقت هذه الأزمة الضوء على إهمال الحكومات المتعاقبة محنةَ اللاجئين. بيد أن ما حصل في نهر البارد أعاد صوغ العلاقة بين اللاجئين والمجموعات السياسية في لبنان، وهو الموضوع الذي يعالجه هذا الفصل. كان نهر البارد «أزمة داخل أزمة»؛ وطارئ معقد ساهم في ترسيخ انقسام السياسة اللبنانية إلى معسكرين متقابلين (14 آذار و8 آذار)، وكما عزز الانقسامات الداخلية الفلسطينية. إذ نزعت الفصائل الفلسطينية كلها الشرعية عن «فتح الإسلام»، لكنها لم تستطع التوافق على طريقة للتعامل مع الخطر الذي تشكله تلك المجموعة على المجتمع الفلسطيني: ناصر بعضهم خيار التدخل العسكري، فيما طلب آخرون

---

(56) «Frustration: The Life and Times of Shaker al-Abssi».

(57) أضعفت عملية اغتيال كمال مدحت بواسطة سيارة مفخخة في آذار/ مارس 2009 دور فتح السياسي. كان مدحت الوسيط الأساس في المبادرات التي حدثت بعيدًا عن الأضواء لتوحيد منظمة التحرير الفلسطينية وفتح وسعت إلى تعاون أوثق مع حماس.

تســوية سياســية يمكن التفاوض في شــأنها. بقيت فتح تحديــدًا تطالب برد عسكري على الأزمة، ما يعكس طابع تنظيمها الميليشياوي.

أظهرت معركة نهر البارد الانقســامات واحتمال الخلاف في شــأن من ســيتولى مســألة «ملف اللاجئين» في لبنــان. الأمر المشــترك بين الأحزاب والأطراف كافة هي أنّها لم تكن تتصرف وفق رؤية سياسية، بل وفقًا لحسابات سياسية ومكاسب حزبية. هكذا فإن نهر البارد رمز قوي لضعف اللاجئين، هذا الضعــف الذي عززه «إعلان بيروت» من عبــاس زكي، والذي اعتذر فيه عن الجرائم الفلســطينية المرتكبة خلال الحرب الأهليــة. وافقت منظمة التحرير الفلســطينية على «إعلان بيروت»، ما ســاهم في تخفيف حدّة التوترات التي ســببها القتال، وقرّب المنظمة من تكتل 14 آذار الذي كان في الحكم آنذاك، ولجنة الحوار اللبناني ـ الفلســطيني. لكن بالنسبة إلى عدد من اللاجئين، كان «إعــلان بيروت» دليلًا على الضعف والخــذلان. على الرغم من ذلك، أدّت مبادرات منظمة التحرير الفلسطينية التصالحية تجاه الجيش إلى استعياب تأثير الأزمة العام، لكن على حساب رصيدها من المساندة والصدقية الشعبية.

أكدت أزمة نهر البارد التزام تيار المستقبل بمسألة اللاجئين، لكنها أوقعته في مزلق التعاطي القريب مع المســألة، ما يجعله عرضة للاتهام بأنّه يبني قوة فلســطينية رديفة وموالية، انطلاقًا من المذهــب الواحد الذي يجمع الطرفين. وأدّت الأزمة إلى تأكيد دور بهية الحريري الشخصي ليس على مستوى محلي فحســب، بل على مســتوى وطني، لكن من دون أن ينسحب ذلك على تيار المســتقبل نفسه. وســعت الحريري إلى تعاون أوثق مع حماس، الأمر الذي يدل على أنّ حركة حماس، بالنسبة إليها، حركة ذات مصداقية يمكن أن تكون بديلًا مــن احتضان الحكومة اللبنانية منظمة التحرير الفلســطينية، ويمكن أن تؤمن لها مكاسب انتخابية بين الناخبين الصيداويين.

ردة فعل حمــاس الحذرة وموقفها تجاه الأزمة بررتهما الحصيلة النهائية للصراع وأيّدتهما، لكن لم يكن من الممكن أن تتبنّى الحكومة هذه المقاربة. وســعت حماس التي لا تحظى برعاية حكومية ولا بعضوية في لجنة الحوار اللبناني ـ الفلسطيني إلى تعاون مع تيار المستقبل، خصوصًا مع بهية الحريري

لتكون بديلًا من قناة لجنة الحوار اللبناني ـ الفلسطيني التي تحتكرها منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى الرغم من ذلك هُمّشت حماس التي لم تتمكن من تحقيق توافق واسع لحل سياسي للصراع. ويصبح الموضوع ذا أهمية أكبر حين نعرف أنّ حزب الله أيضًا كان يدعو إلى حل سياسي للأزمة.

بالنسبة إلى حزب الله، كانت هناك أسباب أيديولوجية كبيرة لتكون له اليد الطولى في «ملف اللاجئين»، في ما هو أبعد من كسب أصوات الناخبين. الأسباب تتعلق بالشرعية والسياسة الوطنية والسعي وراء أصوات غير تلك المصنفة والموزعة مذهبيًا. بوصفه الحزب الحديث الوحيد، يسعى حزب الله إلى تخطي الخطوط المذهبية لجذب ناخبين ومناصرين ومؤيدين جدد. دعا حزب الله إلى رفع الحصار عن المخيم وتحدى الحملة العسكرية الشديدة للجيش، لكنه لم يتدخل عسكريًا في المواجهات. بذلك، بقي حزب الله ضمن التوافق الرسمي الذي يقول بضرورة هزيمة «فتح الإسلام» عسكريًا، وعبّر عن براغماتية سياسية، هي من سمات الحزب البارزة.

مع اندلاع أزمة نهر البارد، كانت المجموعات الفلسطينية من جبهة «الرفض» تتمتع بعلاقات جيدة مع حزب الله. وبشكل مماثل، وجدت المجموعات العلمانية، وتحديدًا منظمة التحرير الفلسطينية في لجنة الحوار اللبناني ـ الفلسطيني حليفًا ملائمًا. لكن هناك اهتمامًا أكبر اليوم داخل المجموعتين بتجاذب ملف اللاجئين كل إلى جهته. أكثر من ذلك، هناك منافسة على هذا الملف من مجموعات جديدة، مثل تيار المستقبل بقيادة بهية الحريري. جعلت معركة نهر البارد من ملف اللاجئين ملفًا أكثر أهمية، كما جعلت التحكم به أمرًا مهمًا بدرجة أكبر. لم يعد ينظر إلى «ملف اللاجئين» بوصفه «موردًا للأصوات الانتخابية»، بل بوصفه قضية وطنية تسبب الانقسام، وتمنح المكاسب السياسية لمن يتولاها. إذًا، ما هي هذه المكاسب؟ إن الوجود الفلسطيني الممتد، واحتمال الاستقرار الدائم للاجئين في لبنان، واحدة من أكثر القضايا الخلافية في لبنان، ولذا فإن السيطرة على هذا الملف تمنح أصحابها ميزات تكتيكية ومكاسب تتعلق بـ«السلطة». تصبح هذه المكاسب أكبر في المدن ذات الأغلبية السُنّيّة، مثل طرابلس وصيدا، حيث يمكن استخدام القضية الفلسطينية كـ«ورقة» سياسية لكسب الأصوات في

صـــراع القوى المحليـــة المتنافســـة[58]. القضية الفلســـطينية تلقى صدى في «الشارع» السُنّي، والسيطرة على «ملف اللاجئين» تُعدّ «رصيدًا». وزادت أزمة نهـــر البارد من الرهان على أهمية الســـيطرة على «ملـــف اللاجئين». كذلك، منحت الأزمة الجيش اللبناني حصة أكبر في السيطرة على «ملف اللاجئين»، وأصبح للجيش اليوم قدرةٌ أكبر من ذي قبل في التأثير في شـــؤون اللاجئين. جعل هذا الوضع نهر البارد المخيم الأكثر حراسة ومراقبة أمنية، وجعل سكانه عالقين في حالة مزمنة من انعدام الأمن.

---

(58) «Fierce Electoral Battle Looms Over One of Sidon's Two Seats,» *The Daily Star*, 25/4/2009.

القسم الثالث

الحقوق المدنية والوضع القانوني وجبر الضرر

الفصل السابع
جواز سفر بأي ثمن؟
الحرمان من الجنسية بين اللاجئين الفلسطينيين

عباس شبلاق

«هؤلاء المنسيّون، المفصولون عن النسيج الاجتماعي، هؤلاء المنبوذون، المحرومون من العمل والحقوق المتساوية، يُتوقَّع منهم في الوقت نفسه أن يصفّقوا لقمعهم لأنه يؤمّن لهم نعيم الذاكرة».

(الشاعر الفلسطيني الراحل محمود درويش، ذاكرة للنسيان)

مقدمة

غداة قيام دولة إسرائيل في عام 1948 خسر الفلسطينيون بيوتهم ومواطنيتهم على حدّ سواء. حاليًا، أكثر الفلسطينيين ليسوا لاجئين فحسب، بل هم محرومون من الجنسية أيضًا، ويمثلون أكبر مجموعة محرومة من الجنسية في العالم. ربما يكون هذا الحرمان من الجنسية، أكثر من أي عامل آخر، هيمن على حياة أربعة أجيال من اللاجئين الفلسطينيين وشكّلها منذ هجرتهم الجماعية في عام 1948. يُسلّط هذا الفصل الضوء على هذا الجانب من التجربة الفلسطينية التي غُضَّ عنها وبقيت على الهامش لفترة طويلة جدًا، بينما رُكّز على الجوانب السياسية لمحنة اللاجئين.

نبدأ بمناقشة آثارحرمان الفلسطينيين من الدولة، وكيف استخدمت المواطنة أو الحرمان منها لتحديد مصير الفلسطينيين العاديين، وكيف يؤثر ذلك في حل قضية اللاجئين. ونبحث في هذا الفصل أولًا تأثير الحرمان من الجنسية في رفاه اللاجئين الفلسطينيين وحركتهم وتنقلهم. وثانيًا، ندرس مفاهيم المواطنة المتحوّلة في الخطابين الفلسطيني والعربي الرسمي، وبين اللاجئين أنفسهم. كما نتابع معنى المواطنة في أي تسوية سياسية مستقبلية، ونسلّط الضوء على بعض أوجه القصور في الصيغ المختلفة التي قُدِّمَت لحل هذه المسألة.

أولًا: إنكار الدولة والمواطنية الفلسطينية

كان الفلسطينيون في أواخر القرن التاسع عشر، مثل جميع سكان الإمبراطورية العثمانية، رعايا عثمانيين. في دراسته عن الهجرة الفلسطينية إلى أميركا في مطلع القرن العشرين، ذكر جمال عدوي[1] أن السلطات العثمانية، في معظم الحالات، سحبت الجنسية من المهاجرين الفلسطينيين فور حصولهم على الجنسية الأميركية. وحين وقعت فلسطين تحت الانتداب البريطاني، بعد الحرب العالمية الأولى، أصبح الأشخاص المقيمون بشكل قانوني والمسجلون رسميًا في الأراضي الفلسطينية رعايا بريطانيين يحظون بالحماية البريطانية، ومُنحوا الجنسية الفلسطينية. لكن سلطات الانتداب البريطاني حرمت آلاف الفلسطينيين الذين هاجروا إلى أميركا خلال الحقبة العثمانية من الجنسية الفلسطينية، حتى إنّها منعتهم من دخول البلاد. كان ذلك سلوكًا مناقضًا بشكل تام للموقف البريطاني المتخذ في عشرينيات القرن الماضي وثلاثينياته الذي تُرجم بمنح الجنسية الفلسطينية للمهاجرين اليهود الوافدين حديثًا إلى فلسطين، وجزءًا من السياسة البريطانية الداعمة لإنشاء «وطن يهودي» في فلسطين. وبناءً على الأرقام الواردة في تقرير اللجنة الملكية إلى فلسطين في عام 1937 يُقدّم عدوي[2]

(1) جمال عدوي، الهجرة الفلسطينية إلى أميركا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1945 (الناصرة: المطبعة الشعبية؛ بيت الصداقة، 1993).

(2) المصدر نفسه.

وقفيشه[3] أرقامًا متناقضة لأعداد الفلسطينيين الذين حُرموا من الجنسية الفلسطينية بين المهاجرين الفلسطينيين. فوجد عدوي أن 100 فقط من بين تسعة آلاف فلسطيني هاجر إلى أميركا تقدموا بطلبات استعادة جنسيتهم الفلسطينية والعودة إلى فلسطين في ذلك الزمن، وسُمح لهم بالعودة إلى بلادهم. في المقابل، يعطي معتز قفيشه في دراسته عن الجنسية الفلسطينية رقمًا أكبر بكثير لعدد المهاجرين الفلسطينيين في أميركا اللاتينية يصل إلى 40 ألفًا، ممن تقدموا بطلبات للحصول على جواز سفر فلسطيني آنذاك[4].

كان المقصود بحق المواطنية في الدولتين ـ اليهودية والعربية ـ بموجب مشروع الأمم المتحدة لتقسيم فلسطين في عام 1947 الذي ضُمِّنَ في قرار الجمعية العامة للامم المتحدة رقم 181، أن يشمل سكان كلتا الدولتين جميعهم. كما كان المقصود به ضمان المساواة الكاملة في الحقوق والتحرر من التمييز على أساس الانتماء الديني أو الإثني. وعندما أنهى البريطانيون فجأةً انتدابهم على فلسطين في 15 أيار/ مايو 1948 لم تقم الدولة الفلسطينية قط، بل بسطت إسرائيل سيطرتها على 20 في المئة إضافية من مساحة الأراضي مقارنةً مع ما كان محدَّدًا للدولة العبرية بموجب خطة التقسيم. في الوقت نفسه، ضمّ الأردن إلى أراضيه المنطقة الوسطى من فلسطين، وبدأت تُعرَف باسم «الضفة الغربية». لم يحظَ الضم الأردني الذي فُرِض كأمر واقع قط باعتراف أي دولة عضو في جامعة الدول العربية ولا في الأمم المتحدة. وكانت باكستان الدولة الوحيدة التي اعترفت رسميًا به. وبناءً على وقائع الأرشيف الصهيوني سلّط آفي شلايم[5] الضوء على ما سمّاه «التواطؤ عبر نهر الأردن» بين القيادة الإسرائيلية والملك الأردني عبد الله في ذلك الوقت. لذا، بالإمكان القول إن استئصال فلسطين ككيان سياسي ووطني منذ عام 1948 كان في الواقع نتيجةً لجهد مشترك بين إسرائيل والأردن. وتُرك للدول المتعاقبة

---

(3) M. Qaffisheh, «The International Law Foundations of Palestinian Nationality: A Legal Examination of Palestinian Nationality under the British Rule» (Doctoral Thesis, University of Geneva, 2007).

(4) أُعطيَت هذه الأرقام في مقابلة أجريَت مع الكاتب في القاهرة، 20 نيسان/ أبريل 2006.

(5) A. Shlaim, *Collusion across the Jordan: King Abdulla, the Zionist Movement and the Partition of Palestine* (Oxford: Clarendon Press, 1988).

أن تحدِّد حقّ الفلسطينيين بالجنسية. وكان الأردن سريعًا في «إلباس» اللاجئين الفلسطينيين الجنسية الأردنية على حدّ تعبير الباحث القانوني أنيس القاسم(6).

بات اليوم معترفًا به على نطاق واسـع بأن السياسـية الإسرائيلية كانت ولا تزال تهدف إلى بسـط السـيطرة على أكبر قدر ممكن من أرض فلسطين التاريخية، وطرد أكبر عدد ممكن من الفلسطينيين من خلال الترهيب واستخدام القوة(7). بقي حوالى 150 ألف فلسطيني فقط في وطنهم بعد التهجير الجماعي في عام 1948. ولضمان تهويد الدولة الجديدة، أصدرت إسـرائيل في مطلع الخمسـينيات ثلاثة قوانين جديدة تتعلق بالجنسـية الإسـرائيلية. وأصبحت التطبيقات الكاملة لقانون الجنسية الإسرائيلية الصادر في عام 1952 مشروطة بقانونين آخرين صدرا قبل عامين من ذلك التاريخ، أي في عام 1950: قانون أمـلاك الغائبين وقانون العودة. وفي حين يلغـي قانون أملاك الغائبين حقوق السكان الفلسـطينيين (غير اليهود) ممن أرغموا على أن يصبحوا لاجئين في حـرب 1948 بالعودة إلى منازلهم، ينص في مـوازاة ذلك، من خلال قانون العـودة، على حـق أي يهودي (واليهود فحسـب) ممن لم يعيشـوا قطّ في فلسـطين، ولم تطأ أقدامهـم أراضيها، بالهجرة غير المحدودة إلى فلسـطين والاستيطان فيها ونيل الجنسية الإسرائيلية بشكل آلي(8).

هكـذا، وبعد بضع سـنوات على إنشـاء دولـة إسـرائيل أصبح آلاف الفلسـطينيين لاجئين محرومين من الجنسية. هؤلاء الذين فرّوا خوفـًا على حياتهـم خلال الحرب لم يُسـمَح لهـم بالعودة، وبالتالـي أصبحوا لاجئين وعديمي الجنسية أيضًا. أما هؤلاء الذين ظلّوا في فلسطين فلم يُعتبروا مواطنين في الدولة حديثة الولادة، بل بالأحرى مقيمين أجانب جُنّسوا في وقت لاحق. بعض هؤلاء ظل محرومًا من الجنسية حتى ثمانينيات القرن الماضي(9). وفي

---

(6) F. Al-Kasim, Paper Presented at the «Regional Workshop on Statelessness in the Arab Region,» Organised by Palestinian Diaspora and Refugee Centre (Shaml), Cyprus, 2-4 November 2001.

(7) N. Masalha, The *Concept of 'Transfering' the Palestinian Arab in Zionist Thinking, Planning and Action, 1882-1948* (Beirut: Institute of Palestinian Studies, 1992).

(8) U. Davis, «Amendment no. 4 (1980),» in: *Citizenship and the State: A Comparative Study of Citizenship Laws in Israel, Jordan, Palestine, Syria and Lebanon* (Reading: Ithaca Press, 1997).

(9) Ibid, p. 34.

الفترة الأخيرة، دعا بعض المسؤولين الإسرائيليين إلى إجراء تعديلات على قوانين الجنسية الإسرائيلية من شأنها السماح للحكومة بتجريد المواطنين العرب في دولة إسرائيل من جنسيتهم[10]. وشدّد بعض الباحثين على أن إسرائيل من خلال ضمانها الحقوق المدنية والسياسية وحجبها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للعرب الفلسطينيين من مواطنيها، تمكّنت من تقديم نفسها باعتبارها دولة ديمقراطية. لكن تشريعاتها العنصرية التي لم تخضع حتى الآن لفحص دقيق على المستوى العام عرّضت المجتمع الفلسطيني الموجود خارج إسرائيل لوضع لجوء بائس، وأخضعت المجتمع الفلسطيني الموجود داخل إسرائيل لسياسات استعمار داخلي[11].

عندما كانت الضفة الغربية تحت سيطرة الجيش الأردني لم يتمكن الفلسطينيون من إقامة حكومتهم الخاصة التي عرفت باسم «حكومة عموم فلسطين» إلا في غزة، الجيب المعزول تحت حكم الإدارة المصرية. وأصدرت «حكومة عموم فلسطين» جوازَ سفر فلسطينيًا لتسهيل تنقّل الفلسطينيين وتحركهم. وظلّ جواز السفر هذا محدود الاستخدام حتى مطلع الستينيات[12]. واعترضت الأردن على «حكومة عموم فلسطين»، وشهد الدعم العربي المحدود لهذه الحكومة تراجعًا سريعًا. حصل ذلك بشكل أساس بسبب التأثير الاستعماري الممارَس على الدول العربية الناشئة حديثًا، ما سهّل في حينها تحقيق الهدف الصهيوني المتمثل بالقضاء على فلسطين كفكرة ووطن. وأدّى عجز الفلسطينيين عن إقامة دولتهم الخاصة في المناطق التي لم تكن خاضعة لإسرائيل إلى خسارة مواطنيتهم. بناءً على ذلك، لم يكن هناك تمثيل لهم من وجهة نظر القانون الدولي. وكان لذلك تداعيات بالغة السوء على اللاجئين الفلسطينيين من النواحي السياسية والقانونية والإنسانية، وهذا ما شكّل تجربتهم في المنفى. وكان هناك توافق وتفاهم ضمنيان بين إسرائيل والأردن على محو فلسطين ككيان سياسي ووراثة أرضها.

(10) A. Bishara, «The Israeli Draft Law Al-Hayat,» *Arabic Daily*, 11/1/2007.

(11) E. Zureik, *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism* (London: Kegan Paul Int, 1979), p. 59.

(12) محمد خالد الأزعر، حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين، تقديم محمد حسنين هيكل (القاهرة: الشروق، 1998).

لجأت إســرائيل إلى سياســات مماثلة مشــكوك فيها بعدما احتلّت الأراضي الباقية من فلسطين التاريخية، أي الضفة الغربية وقطاع غزة بعد حرب 1967. وتُظهر الأرقام الفلســطينية الرسمية أن 412660 فلسطينيًا هُجّروا مباشــرة بعد الحرب[13] مجددًا، وقامت إســرائيل بشكل مخالف للقانون الدولي، وفي خرق واضح له، بتصنيف الســكان الفلسطينيين في الأراضــي المحتلة حديثًا أنهــم «غير مواطنيــن» (Non-citizens)، بل هم مقيمون بصفتهم أجانب. لم يُحتسب في الإحصاء الذي أجراه الإسرائيليون فور انتهاء الحرب أكثر من 150 ألف فلسطيني ممن كانوا يعيشون خارج هــذه الأراضي الفلســطينية خــلال الحــرب[14]. هكذا شُــطب هؤلاء الفلســطينيون من الســجل المدني للسكان ولم يُســمَح لهم بالعودة إلى منازلهم. وعومل سكانُ الضفة الغربية الذين كان معظمهم يحمل الجنسية الأردنية في تلك الفترة بوصفهم غير مواطنين. لم تعترف إسرائيل رسميًا بالســيادة الأردنية علــى الأرض، على الرغم من الاتفاق الإســرائيلي - الأردني الضمني على ضمّ المملكة الضفةَ الغربيةَ. وطبّقت إسرائيل حكمًا عســكريًا على الأراضي المحتلة، وأصدرت عددًا من الأوامر والقرارات العســكرية التي مكّنت إســرائيل من ســحب بطاقــات الهُوية من آلاف الفلســطينيين الذين كانت تأشــيرات خروجهم الصادرة عن الســلطات الإســرائيلية قد انتهت صلاحيتها الزمنية خلال تواجدهم خارج الأراضي المحتلة. واســتنادًا إلى المصادر الإســرائيلية التي نُشِرَت مؤخرًا سحبت سلطات الاحتلال الإسرائيلية هويات 250,000 شخص بين عامي 1967 و1994 وحُرِم هــؤلاء من حق العودة والعيش فــي وطنهم[15]. ويمكن وصف الســلوك الإســرائيلي بأنه ليس ســوى نوع من «التطهير العرقي» بوسائل إدارية.

---

(13) انظر: تيسير عمرو، في: عباس شبلاق، محرر، النازحون الفلسطينيون ومفاوضات السلام، ندوات؛ 1 (رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، 1996)، ص 14.

(14) المصدر نفسه، ص 14.

(15) *Ha'aretz*, 6/12/2012.

مع ضم القدس الشـــرقية (1967) وهضبة الجــولان (1981) إليها، طبّقت إسرائيل تشــريعاتها الخاصة على الأراضي التي قامت بضمّها أيضًا. هكذا أصبح ســكان هذه الأراضي مقيمين دائمين في إسرائيل، بدلًا من أن يكونوا مواطنيـــن. وكي يصبحوا مواطنين، طُلب منهـــم أن يتقدموا بطلبات لنيل الجنســية الإســرائيلية وفق القانون الإســرائيلي. وظلّ قرار منح هذه الجنسية خاضعًا لاستنسابية وزير الداخلية. ووظّفت إسرائيل المادة رقم 11 من قرار عام 1974 في شــأن الدخــول إلى إســرائيل كأداة قانونية. وكان الهدف من ذلك حرمان عددٍ من ســكان القدس العرب من جنسياتهم ومن حقهم بالإقامة. وقالت إســرائيل إن هؤلاء قد يخسرون جنسياتهم إن طُبّقت عليهم واحدة من المعايير الآتية:

أ ـ إن كانوا خارج البلاد لأكثر من سبع سنوات؛

ب ـ إن نالوا جنسية أخرى، أو

ج ـ إن أُعطوا حقوق الإقامة الدائمة في دولة أخرى[16].

اليوم، بعد مرور هذه السنوات كلها على توقيع «إعلان المبادئ» بين الفلســطينيين والإســرائيليين في عـــام 1993، لا تزال إســرائيل تُحكم سيطرتها الكاملة على المعابر الحدودية للسلطة الفلسطينية، وعلى إصدار بطاقات الهوية للفلســطينيين الذين لا يســتطيعون مـــن دونها الإقامة في مناطق السلطة الفلســطينية. إن بطاقات الهوية، فضلًا عن جدار الفصل، هي في الواقع جزء من نظام للتحكم الشامل في المكان والسكان، تُطبّقه إســرائيل بحق الفلسطينيين، متسببة بالمزيد من التجزئة وتفريغ الأراضي، وهذا ما يمكن وصفه كوضع أســوأ مما كان ســائدًا في ظل نظام التمييز العنصري (الأبارتهايد) في جنوب أفريقيا، لأن ذلك لا يعمل على اعتبار الفلسطينيين مواطنين من الدرجة الثانية فحسب بل على اقتلاعهم وإنكار وجودهم في الأساس.

---

(16) U. Halabi, «The Legal Status of Palestinians in Jerusalem,» *Palestine-Israel Journal*, vol. 4 (1997), <http://www.pij.org/details.php?id=505>.

ثانيًا: المواطنة كأداة سياسية في السياق الفلسطيني

من بين مصائب الفلسطينيين أنهم اضطروا إلى مغادرة بلدهم في وقت كانت الدول العربية المجاورة مشغولة بإحكام السيطرة على حدودها المرسومة من القوى الاستعمارية. وحاول اللاجئون المجرّدون من ممتلكاتهم وجنسيتهم امتصاص صدمة نكبتهم واستيعابها. هكذا وجد الفلسطينيون أنفسهم تقطعت بهم السُبل، عاجزين عن السفر بحثًا عن عمل أو التواصل مع أفراد عائلاتهم المشتتين على امتداد المنطقة. تشتّتت العائلات والجماعات الصغيرة، وبموازاة ذلك تفرّقت مصائر أفرادها.

استحدثت الحكومة الإسرائيلية إجراءات إضافية في صيف 2010 أدّت إلى حرمان آلاف العائلات الفلسطينية على امتداد الخط الأخضر من حق المواطنة وإعادة لم شمل العائلة. وتأثّرت بذلك حوالى 25 ألف عائلة فلسطينية مؤلّفة من زيجات مختلطة حيث يحمل أحد الزوجين بطاقة هوية فلسطينية، ويقيم في مناطق السلطة الفلسطينية، بينما يحمل الآخر جواز سفر إسرائيليًا ويقيم في إسرائيل أو في القدس. وكان من شأن هذه الإجراءات أن تؤثر أيضًا في العائلات الفلسطينية إن كان الأهل يحملون بطاقات هوية فلسطينية مختلفة، إحداها صادرة عن قطاع غزة، والأخرى من الضفة الغربية. وكان الهدف من هذه الإجراءات التسبب في المزيد من التجزئة وتشتُّت العائلات الفلسطينية، ولا يمكن النظر إليها إلا كخطوة إلى الخلف، وإشارة إلى أن إسرائيل لم تعد تعترف بغزة والضفة الغربية ككيان سياسي واحد وفق ما نصّ عليه اتفاق السلام الموقّع.

استغرق الأمر أكثر من عقد كامل كي تُدرك الدول العربية أن لا حلّ يلوح في الأفق لأزمة اللاجئين. كان على هذه الدول أن توافق على نوع من التسوية لمسائل السفر وجمع شمل العائلات والوضع القانوني لإقامة هؤلاء اللاجئين في تلك الدول. وتبنّت دول جامعة الدول العربية بروتوكول الدار البيضاء (Casablanca Protocol) الموقع في أيلول/ سبتمبر 1965 الذي تم التوافق بموجبه من حيث المبدأ على منح اللاجئين الفلسطينيين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية الكاملة والمتساوية لتلك الممنوحة لمواطنيها[17]. كما وافقت

(17) جامعة الدول العربية، قرارات جامعة الدول العربية الخاصة الدول بإقامة الفلسطينيين في =

الدول الأعضاء في مجلس الجامعة على تزويد اللاجئين بوثائق سفر خاصة صادرة عن الحكومات العربية المضيفة، من دون منحهم جنسية تلك الدول.

كان هدف هذه الصيغة التخفيف من حدة أزمة اللاجئين مع الحفاظ على هويتهم، ولتكون تذكيرًا لإسرائيل بمسؤوليتها عن إيجاد مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. كما كان يُعتقَد بأنّ ذلك يؤدي إلى تذكير المجتمع الدولي بمسؤوليته عن حلّ مسألة اللاجئين بالتوافق مع قرارات الأمم المتحدة ومن ضمنها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 الصادر في عام 1948 الذي نصّ على حق اللاجئين بالعودة إلى بيوتهم والتعويض عليهم. ربما كانت صيغة سليمة النيّة في حينها، لكنها لم تكن يومًا جزءًا من أي استراتيجية عربية هدفها مساعدة هؤلاء اللاجئين للعودة إلى ديارهم. وكما حصل مع عدد من قرارات جامعة الدول العربية، تُرك بالتدرّج لكل حكومة عربية، وإن لم يكن بشكل رسمي، أن تقرر ماذا تطبق من مواد هذا البروتوكول وكيف؟ بالنتيجة، طُبّق البروتوكول بشكل جزئي وعشوائي، ومن حين إلى آخر فحسب. وتمّت المساومة على حقوق اللاجئين الأساسية وبدرجات متفاوتة في الدول العربية المضيفة. وباستثناء سورية، فرضت معظم الدول العربية درجات متعدِّدة من القيود على تأشيرات دخول حاملي وثائق السفر. وباعتبارهم حاملي وثائق سفر، وجد اللاجئون الفلسطينيون في لبنان وسورية ومصر وغزّة أنفسهم مقيدين بشكل تدريجي في ما يتعلق بأهليتهم للعمل وحرية التنقل في دول عربية أخرى. كان حاملو وثائق السفر الفلسطينية الصادرة عن دول أخرى ممنوعين في الأغلب من دخول الأردن ولبنان أو مصر. وأعرب كل من لبنان والسعودية عن تحفظاتهما على بروتوكول الدار البيضاء كون كل منهما خشي من أن يؤدي ذلك إلى استيطان دائم للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة. وخشي لبنان بالتحديد من أن يُضاف الوجود الفلسطيني إلى الثقل السكاني المسلم السُنّي، وبالتالي يخلّ ذلك بالنظام السياسي الطائفي المذهبي

= الدول العربية، تحرير عباس شبلاق، سلسلة دراسات؛ 11 (رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، 1998)، و League of Arab States (LAS), *League of Arab Resolutions on Palestinian Refugees'* *Residency in Host Arab States*, Monographs' Series no. 8, compiled and edited by A. Shiblak (Ramallah: SHAML, 1996).

الهشّ. وكنتيجةٍ لذلك، طوّر لبنان نظامًا تمييزيًا بحقّ الفلسطينيين الهدف منه في الأساس دفعهم بشكل تدرّجي إنما بثبات إلى خارج لبنان لطلب اللجوء في دول بعيدة عن العالم العربي. وحصل ذلك في إطار هدف مضلِّل وهو عدم السماح بتوطين اللاجئين الفلسطينيين من خلال حرمانهم من حقوق الإنسان الأساسية.

الذريعة السياسية التي عادة ما يُجمع بعض المسؤولين الرسميين العرب على استخدامها في معرض تبريرهم حرمان اللاجئين الفلسطينيين من الحقوق الأساسية هي المحافظة على هوية اللاجئين، وللتأكد من أنه لن يوطّنوا في الدول العربية. هي ذريعة غالبًا ما يشعر الفلسطينيون بأنها تخفي «أجندة» محلّية شرّيرة. في الواقع تبطن هذه الأجندة المحافظة على نظام سياسي يقوم بشكل رئيس على أساس عشائري وطائفي، يتم فيه تخويف الناس من «الغرباء» بوصفهم مصدر تهديد، بهدف السيطرة على الشعب. وما قد يكون أخطر من ذلك ربما، أن هذه الأوضاع تدفع بالفلسطينيين خارج حدود العالم العربي، وهي بذلك تحقّق، ولو عن غير قصد، إحدى أهداف الأيديولوجيا الصهيونية، أي تشتيت اللاجئين الفلسطينيين بعيدًا عن وطنهم الأم. من هنا، فإن الحجة السياسية العربية هدفها التضليل، وهي لا تخدم بأي شكل من الأشكال غايتها المعلنة في الحفاظ على الهوية الفلسطينية، عدا عن أنها تحرم اللاجئين الفلسطينيين في الواقع من حقوق الإنسان الأساسية. وقد أبقت تلك الصيغة اللاجئين طي النسيان حتى الجيل الثالث والجيل الرابع من دون تقديم أي حل لمحنتهم. وبناءً على ذلك لم يتمكن اللاجئون الفلسطينيون من العودة إلى وطنهم بسبب الرفض الإسرائيلي، ولا هم أُدمجوا في المجتمعات العربية المضيفة أو عوملوا على قدم المساواة مع مواطني البلدان المضيفة. وقد دفع ذلك بالعديد من الفلسطينيين إلى المنافي البعيدة.

مع بداية ترحالهم نحو المنفى، بدأ بحث اللاجئين الفلسطينيين عن جوازات سفر بشكل جدّي. فمع غياب دولة فلسطينية في الأفق، ومع سحب الاعتراف الرسمي بشكل تدرّجي بجوازات السفر الفلسطينية الصادرة عن «حكومة عموم فلسطين»، أصبحت الدول العربية أكثر استعدادًا للقبول بجوازات السفر الأردنية المعطاة للفلسطينيين كأمر واقع. هكذا تشجّع

الفلسطينيون الموجودون في دول أخرى على التوجه إلى الأردن في سياق بحثهم عن جواز سفر. وانجذبت شخصيات فلسطينية بارزة، كالأثرياء وأصحاب المهن للذهاب إلى الأردن وتحصيل الجنسية الأردنية. وقُدِّمَت لبعض هؤلاء مناصب رسمية في الحكومة الأردنية. كان الأردن بمنزلة دولة بدلًا من ضائع، حائرة تبحث عن البقاء على قيد الحياة، كل ذلك في وقت كانت فيه فلسطين كفكرة وبلد وكيان، مفتّتة ومفككة ومسلوبة على يد القوات الصهيونية والجيش الأردني. وكان الجيش الأردني المؤلف من البدو وبقيادة ضباط بريطانيين في ذلك الزمن، يحاصر الناشطين الوطنيين الفلسطينيين في الضفة الغربية، ويراقب أي نشاط معارِض بين السكان وفي المخيمات، مع الإبقاء على الحدود هادئة مع إسرائيل. وكان على كلّ من يُشكّ في قيامه بنشاط سياسي في الخمسينيات والستينيات أن يُمضي فترة طويلة في السجن، ويُرغَم على نبذ انتماءاته السياسية علنًا كشرط لنيله جواز سفر جديدًا والسماح له بالسفر.

يُنظَر إلى جوازات السفر بشكل متزايد في عدد من الدول الأتوقراطية في المنطقة العربية، لاباعتبارها حقًا وإثباتًا للمواطنية، بل أكثر من ذلك، كأدوات للسيطرة وتأمين الولاء للحكم. وتسبّب إحكام السيطرة على الحدود والقيود المفروضة على تأشيرات الدخول، بالمزيد من تفتيت المجتمع الفلسطيني الذي أصبح اليوم عبارة عن مجتمعات متناثرة في المنفى. ووجد الفلسطينيون الذين كانوا مقيمين في إسرائيل أنفسهم (حتى عام 1967) يعيشون تحت حكم عسكري، محاصرين من الجيش الإسرائيلي وعاجزين عن السفر أو حتى التواصل مع نظرائهم العرب أو مع أقربائهم في الدول العربية المجاورة. وتمت مقاطعتهم من الدول العربية على خلفية نيلهم جوازات سفر إسرائيلية جديدة. في المقابل، وبخلاف وضع حملَة وثائق السفر، كان اللاجئون الفلسطينيون من حملَة جوازات السفر الأردنية قادرين على السفر إلى الدول العربية بصعوبة أقل، ونالوا تأشيرات دخول للعمل في دول الخليج، وهي امتيازات لم تكن متوفّرة دائمًا لحملَة وثائق السفر.

نادرًا ما كانت الإجراءات القانونية المتعلقة بوضع اللاجئين الفلسطينيين تصدر على شكل قوانين تشريعية جديدة، بل على شاكلة مراسيم إدارية

تُصدِرُها السلطات التنفيذية أو الأجهزة الأمنية التي تزعم قولًا لا فعلًا تلبية حاجات ومصالح اللاجئين وخدمة قضيتهم. كانت تلك المراسيم في معظم الأحيان استنسابية وغير خاضعة للمراجعة القضائية وتفتقر لأي إمكان لإعادة النظر فيها. وطرأ تغيير مفاجئ على مشاعر (Change of Heart) الحكومات العربية المضيفة نتيجة الصراع السياسي مع قادة منظمة التحرير الفلسطينية، ما تبعه عقاب جماعي للفلسطينيين العاديين ظهر في أكثر من مناسبة. وأعيد تعريف وضعهم من مقيمين يتمتعون بكامل حقوق المواطنة، ليصبحوا أجانب وضع إقامتهم غير مؤكدة ولا آمن. وسُحبَت حقوقهم المدنية والاجتماعية التي تمتعوا بها طوال عقود ثلاثة بين ليلة وضحاها في مصر في عام 1979، على أرضية الخلاف السياسي مع منظمة التحرير الفلسطينية غداة اتفاقيات السلام المصرية ـ الإسرائيلية.

في الأردن استخدم الملك الراحل حسين الجنسية الأردنية كأداة لامتلاك التأثير في أوساط الفلسطينيين المحرومين من الجنسية، ولممارسة الضغط على منظمة التحرير الفلسطينية. على سبيل المثال، قدّم لكبار القوم في غزة الجنسية الأردنية في أواخر الستينيات ومطلع السبعينيات في إطار جهده لتقويض قاعدة الدعم الشعبية التي تمتلكها منظمة التحرير الفلسطينية. وفي مرحلة لاحقة، في عام 1988 تحديدًا، وحين بات واضحًا أن المجلس الوطني الفلسطيني يتجه نحو تبنّي إعلان يدعو إلى إنشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وغزة، فور إنهاء إسرائيل احتلالها هذه الأراضي، أصدر الملك مرسومًا ملكيًا في 31 تموز/يوليو من ذلك العام تراجع فيه عن ضم الضفة الغربية إلى الأردن، وفكّ فيه الارتباط القانوني والإداري مع الضفة. فتسبّب إلغاء قرار عام 1950 القاضي بتوحيد ضفّتَي نهر الأردن، الذي فُرض على الفلسطينيين آنذاك، بتغييرات جوهرية على الوضع القانوني للمقيمين في الضفة الغربية. وجاء في البند الثاني من المرسوم الملكي المذكور ما يلي: «أي شخص مقيم في الضفة الغربية منذ ما قبل 31 تموز/يوليو 1988 يُعتبر فلسطينيًا وليس مواطنًا أردنيًا». ونتيجة لذلك، أصبح أكثر من مليونَي فلسطيني من سكان الضفة الغربية، ممّن كانوا يحملون جوازات سفر أردنية، فعليًا محرومين من

الجنسية بين ليلة وضحاها[18]. في البداية، بدا وكأن النيّة من وراء القرار كانت التسليم بآمال الفلسطينيين الذين لم يستشرهم الملك الأردني يومًا، غير أن حصيلة القرار كانت معاقبتهم، بما أنه لم يكن هناك دولة فلسطينية.

بالتالي، ما اعتُبِر أنه محافظة على هوية اللاجئين، أصبح أداة قانونية تُستخدم لاستبعاد وتهميش مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة، وتحوّلهم إلى «غيتوهات تشريعية» (Legislative Ghettos). وأطلقت دول الخليج رصاصة الرحمة على حقوق الفلسطينيين من خلال إلغاء بروتوكول الدار البيضاء في اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في عام 1991، مع الاتفاق على أن القوانين الوطنية لكل دولة عربية يجب أن يكون لها الأولوية من اليوم فصاعدًا[19].

حرّر هذا القرار الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية من أي التزامات قانونية أو أخلاقية كان قد أوجدها بروتوكول الدار البيضاء. حتى قوانين الجنسية عُدّلت في بعض الدول العربية للسماح بتجنيس بعض من استبعدوا أو حُرموا من الجنسية في وقت سابق، استُثني منها اللاجئون الفلسطينيون على خلفيات سياسية. مثلًا، يسمح كل من لبنان ومصر، في بعض الظروف، بإعطاء الجنسية للمولودين الجدُد الذين لا يمتلكون أي جنسية. لكن، إذا كان والد الطفل فلسطينيًا محرومًا من الجنسية، يُحرَم أطفاله من هذا الحق.

وجاء التعديل الأحدث في مصر في عام 2004 على قانون الجنسية المصري الصادر في عام 1975 ليسمح لأطفال المرأة المصرية المتزوجة من رجل غير مصري بنيل الجنسية المصرية بشروط معينة، في محاولة للحد من عدد المحرومين من الجنسية في البلاد. لكن عمليًا، ترفض السلطات الطلبات حين يكون الأب فلسطينيًا عديم الجنسية[20]. وطرأ تعديل بعد سقوط نظام

---

(18) I. Bakr, «Sovereignty and Abrogation of Nationality in Amman, Jordan,» Unpublished Paper (1995) (in Arabic).

(19) جامعة الدول العربية، قرارات، و League of Arab States (LAS), *League of Arab Resolutions.* المجلس الوزاري للجامعة العربية، القرار رقم 5093 في عام 1991.

(20) عادت السلطات المصرية وسمحت مؤخرًا للمرأة المصرية المتزوجة من فلسطيني بمنح جنسيتها لأبنائها، على عكس ما هو عليه الوضع في لبنان حتى اليوم [المحرر].

الرئيس السابق حسني مبارك يستبعد استثناء أولاد الأم المصرية المتزوجة من فلسطيني من الاستفادة من التعديل لعام 2004. ليس من الواضح مع ذلك، ما إذا كانت وزارة الداخلية المصرية تملك الحرية المطلقة في رفض طلبات أبناء أم مصرية وأب فلسطيني محروم من الجنسية أم لا. مع العلم بأن أغلبية الزيجات المختلَطة تجمع مصريّات برجال فلسطينيين يحملون وثائق سفر، في المقابل، توافق السلطات المصرية على الطلبات إن كان الأب فلسطينيًا يحمل جنسية أخرى، كالأردنية مثلًا[21].

في عام 1994 أعلنت السلطات اللبنانية بوضوح أن تعديل قانون الجنسية الذي نتج منه تجنيس أكثر من 100 ألف أجنبي استثنى الفلسطينيين. ولا تزال الاصطفافات والنقاشات التي نتجت من ذلك التعديل القانوني سارية حتى اليوم. وفي الفترة الأخيرة، أُفيد عن أن الحكومة اللبنانية قد تضطر إلى سحب الجنسية من بعض الأشخاص، خصوصًا من الفلسطينيين، «ممن قد يكونوا قد تسللوا إلى عملية التجنيس»[22].

صدرت إشارات متناقضة من بعض دول الخليج، من بينها السعودية، في شأن ما إذا كان تعديل قانون الجنسية الذي حصل في عام 2005[23]، والذي يسمح للمقيمين الأجانب بأن ينالوا الجنسية بشروط معينة، يشمل الفلسطينيين المحرومين من الجنسية من عدمه. من جهة ثانية، رفض الأردن، على عكس ما فعله في عام 1948، إعطاء المواطنية الأردنية أو على الأقل جوازات سفر أردنية موقتة لتسهيل السفر (Passports of Convenience) للمهجرين الفلسطينيين من غزة. فضلًا عن ذلك، هناك أكثر من 60 ألف شخص بحسب التقديرات

(21) مقابلة مع عائلات فلسطينية ومسؤولين في «المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين» (مكتب القاهرة)، 2-9 نيسان/أبريل 2006؛ مقابلة مع السفير، السيد صبيح، رئيس الوفد الفلسطيني الدائم إلى جامعة الدول العربية، في: الشرق الأوسط، 2/ 8/ 2004؛ أيضًا وردت على لسان وزير العدل المصري في: القدس العربي، 29/ 6/ 2004، لندن؛ بيان من وزارة الداخلية المصرية في: الشرق الأوسط، 18/ 1/ 2005.

(22) قدّر وزير الداخلية بأنّ الجنسية قد سُحبت من حوالى 4 آلاف شخص مجنّس. انظر: الحياة، 2/ 1/ 2004.

(23) انظر موقف نائب وزير الداخلية السعودي ناصر بن حمد الحنايا في: الشرق الأوسط، 21/ 10/ 2005.

ممن وجدوا أنفسهم في الأردن بعد حرب عام 1967[24]، كانوا يحملون وثائق سفر مصرية، لكنهم منعوا من دخول مصر أو قطاع غزة كون إحصاء إسرائيل بعد احتلالها القطاع في عام 1967 لم يشملهم.

ثالثًا: أثر الحرمان من الجنسية

إن الحق بامتلاك الجنسية حقٌ أساس. والمادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام 1948 تحدّد أساس ذلك الحق على اعتبار أنه «يحق لكل شخص بأن يتمتّع بجنسية». وليست المواطنة بأقل مما وصفه مارشال (Marshall) وغيره: «المواطنة هي الحق في امتلاك الحقوق... إن انتزعنا هذه الملكية الثمينة نصبح أمام شخص محروم من الجنسية، منحط القدر ومُهان في عيون مواطنيه»[25]. إنه الحق الذي تنشأ عنه باقي الحقوق والامتيازات، خصوصًا في الدول النامية، حيث التمتّع بالحقوق الأساسية مرتبط ارتباطًا شديدًا باكتساب الجنسية، بدلًا من أن يكون مرتبطًا بالإقامة الطويلة كما هو الحال في الديمقراطيات الليبرالية في أوروبا والولايات المتحدة[26].

تشمل هذه الحقوق الحقّ بالتعلُّم والرعاية الصحية والعمل والتملُّك والسفر وتسجيل الأحوال الشخصية والتمتُّع بحماية الدولة والمشاركة الكاملة في عالم يتألف من دول. إنّ تغيير وضع الأشخاص وجعلهم غير مواطنين، أو تهديد وضع إقامتهم من دون اعتبار لحكم القانون، يولّد انعدام الأمان لديهم وفقدان السيطرة على حيواتهم ومصائرهم. يترك التأثير المدمِّر للحرمان من الجنسية أثرًا نفسيًا واجتماعيًا عميقين يدوم لأجيال. وتلحظ «اللجنة المستقلّة للقضايا الإنسانية الدولية» (The Independent Commission on International

(24) O. Al-Abed, Paper presented at the «Regional Workshop on Statelessness in the Arab Region,» Organized by Palestinian Diaspora and Refugee Centre (Shaml), Cyprus, 2-4 November 2001.

(25) T. H. Marshall, *Citizenship and Social Class* (Cambridge: Cambridge University Press, 1950).

(26) S. Castles and A. Davidson, eds., *Citizenship and Migration: Globalization and the Politics of Belonging* (Basingstoke: Macmillan, 2000).

Humananitarian Issues)[27] بحـــق أنّ «الأشـــخاص المحرومين من الجنســـية يتمتعون بحماية أقل من اللاجئين»[28].

يؤدّي التمييز المؤسســـاتي إلـــى تهميش واســـتبعاد اجتماعي وتعريض الجماعات الســـكانية المحرومة من الجنســـية للخطر. ويكون هؤلاء أول من يدفع ثمن انعدام الاســـتقرار السياســـي وانعدام الأمن في الدول التي يقيمون فيها. والجماعات الســـكانية المحرومة من الجنسية والممنوعة أصلًا من حق التمتع بالتعليم والتوظيف، تجد نفسها معرَّضة للتلاعُب السياسي والاستغلال نتيجة العمل وفق شـــروط السوق السوداء والفقر والاضطراب السياسي. ومن جهة أخرى، لا يمكن تجاهُل آثار ذلك في الدول المضيفة، حيث تؤدي حالة الحرمان من الجنسية إلى توتر اجتماعي وانعدام استقرار إقليمي. هناك علاقة طردية في الشرق الأوســـط بين التهجير على نطاق واسع واندلاع الصراعات الرئيسة. وتبقى مجتمعات اللاجئين المفقَرة والمهمَّشة إحدى العوامل الرئيسة المســـببة لعدم الاســـتقرار في المنطقة. وقد يكون ســـياق الصـــراع العربي ـ الإسرائيلي أفضل تجسيد لهذه الحالة.

غالبًا ما يُبرر التمييز بحق اللاجئين الفلســـطينيين وحرمانهم من الحقوق فـــي الدول العربية المضيفـــة باعتباره «ضرورة سياســـية للإبقاء على قضيتهم وهويتهم حيّتان». وفي تعليقه الســـاخر على مثل هذه النظرة يصف الشـــاعر الفلســـطيني محمـــود درويش فـــي كتابه ذاكرة للنســـيان[29] محنـــة اللاجئين الفلســـطينيين في لبنان التي اختبرها خلال ســـكنه في هذا البلد في سبعينيات القرن الماضي. لكن الحقيقة هي أن سياســـات مماثلة فشـــلت في تحقيق أي حل دائم لمشـــكلة اللجوء. على العكس من ذلك، هي توجد مأســـاة إضافية ومعاناة للاجئين، وتدفع بالآلاف منهم إلى خارج المجتمعات العربية المضيفة بحثًا عن العمل والأمن والمســـاواة خارج المنطقة العربية. هذا الأمر يختصره

(27) United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), «UNHCR Executive Committee Report of the 39th Session,» 1988.

(28) Ibid.

(29) M. Darwish, *Memory for Forgetfulness* (Berkeley; London: University of California Press, 1995), p. 16.

شـــاب فلســـطيني طلب اللجوء في بريطانيا بطريقة مثلى بهذه العبارات: «إن اقتلاع شـــخص من أرضه لهي تجربة مدمرة. وأن تعيش كشخص محروم من الجنسية، محروم من الحقوق الأساسية في بلد اللجوء، يعني أنك تعيش حالة بين المـــوت والحياة. وكونـــك مقتلَعًا من وطنك، قد تخســـر ماضيك؛ وأما فقدانك حقوقك الأساسية كإنسان، فإنك تخسر مستقبلك أيضًا»[30].

على سبيل المثال، أغلبية أفراد الجاليات الفلسطينية في أوروبا هي من حاملـــي وثائق ســـفر لبنانية ومصريـــة، بالتالي غادروا بـــلادًا عرفت تمييزًا ونزاعات مســـلحة أكثر ثباتًا وقوة[31]. اليوم، هناك قيود مفروضة في معظم الـــدول العربية وبدرجـــات متفاوتة، ما يؤثر في توقعـــات وتطلّعات أجيال اللاجئين الفلسطينيين في المنفى، خصوصًا في لبنان ومصر والعراق ودول الخليج، حيث تمارس حكومات هذه الدول سياســـات استبعاد صارمة. إنّ انخراط اللاجئين الفلسطينيين ومساهمتهم في المجتمعات المضيفة يخضعان لقيود مشـــددة، في حين أن حريتهـــم في الحركة وحقوقهم في لمّ شـــمل عائلاتهم مهدّدة على نطاق واسع. ولربما يكون عامل الحرمان من الجنسية العامـــل الأكثر تأثيرًا من غيره في تشـــكيل تجربـــة مجتمعات اللاجئين في المنفى من جيل إلى آخر.

أدى ظهور منظمات المقاومة الفلسطينية في أواخر ستينيات القرن الماضي وســـبعينياته كحركة تتحدث باسم الفلســـطينيين، وكذلك الاضطرابات السياسية التي اجتاحـــت المنطقة نتيجة حروب الخليج، إلى إضفاء تعقيدات إضافية على وضع اللاجئين الفلسطينيين. كما أنّ تذبذُب العلاقة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومات العربيـــة عكس آثاره على أوضاعهم في هذه الدول. وكان للصراع العســـكري بين منظمة التحرير الفلســـطينية ومناصريها فـــي الأردن مع الجيش الأردني في عام 1970، ولانخـــراط المنظمة في الحرب الأهلية اللبنانية لاحقًا

(30) نبيل، شاب فلسطيني من لبنان طلب اللجوء في المملكة المتحدة، في مقابلة مع الكاتب، 8 شباط/ فبراير 2002.

(31) A. Shiblak, ed, *The Palestinian Diaspora in Europe, Challenges of Dual Nationality and Adaptation* (Ramallah: Institute of Jerusalem Studies and Palestinian Refugee and Diaspora Center SHAML, 2005).

بيــن عامي 1975 و1982 أثرٌ عميقٌ في مجتمعات اللاجئين الفلســطينيين في هذه الدول، ما أدى إلى تهجير عدد كبير منهم وإلى بروز سياســات أكثر تقييدًا تجاه الفلســطينيين. وفــي ظل هذه الظروف، صــار التمييز بين قــادة المنظمة والفلسطينيين العاديين أكثر ضبابية في نظر الأنظمة التسلّطية والطائفية.

كما كان هناك إجراءات تقييدية ضد الفلسطينيين، حتى إنه يمكن وصف بعضها بأنهــا انتقامية، من بينها حملات طرد جماعية وحتى مجازر في بعض الحالات. واختبر الفلســطينيون هذه الإجــراءات في دول عربية مختلفة وفي مختلف الأوقات. في الأردن على ســبيل المثال، وبعد الحملة العسكرية ضد فصائل المقاومــة المنضوية في منظمة التحرير الفلســطينية في عامي 1970 و1971، قُتــل كثير من الفلســطينيين وأُرغم حوالى 50 ألف شــخص منهم وعائلاتهم على المغادرة وسُــحبت جوازات سفرهم أو أنها لم تجدد. وأدى ذلك إلى بروز فئة جديدة من الفلسطينيين، هي فئة فاقدي الوثائق أو الأوراق الثبوتيــة الموجودين حاليًا في لبنان وســورية والعــراق وليبيا، وبعض دول الخليــج. وأعقب الخلاف بين الحكومة المصرية والمنظمة (بعد توقيع اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل في عام 1979) طرد مئات الفلسطينيين ممن كانوا يتابعون دراســتهم في مصر أو يقيمون فيها آنذاك. وتعرض الفلســطينيون في مخيمي صبرا وشــاتيلا للاجئين في لبنان في أيلول/ ســبتمبر 1982 لمجازر مروّعة نفّذتها ميليشيات مارونية مدعومة من الجيش الإسرائيلي. كما طُرد أكثر من 500 ألف فلســطيني من الكويت ودول خليجية أخرى بين عامَي 1991 و1992 على خلفية دعم قيادة المنظمة الاجتياح العراقي للكويت[32]. وطُرد حوالى 15 ألف فلسطيني من ليبيا في صيف 1995، نتيجة عدم رضى الزعيم الليبي معمر القذافي عن اتفاق الســلام الفلســطيني - الإســرائيلي (أوسلو، 1993)[33]. وفــي الفتــرة الأخيرة بعــد حرب 2003 على العــراق، اضطر الفلســطينيون في العراق إلى تحمُّل تصرفات طائفية عدة ذات طابع انتقامي، وصلت حدّ القتل، وإخلاء المناطق والترحيل على أيدي ميليشيات مسلحة.

(32) A. Shiblak, «Deepening the Palestinian Tragedy,» in: V. Brittan, ed, *'The Gulf Between Us', On the Repercussions of the Invasion of Kuwait* (London: Virago Press, 1991).

(33) Ibid.

رابعًا: مسألة الحماية

إن نصف الفلسطينيين البالغ عددهم أكثر من أحد عشر مليونًا حاليًا هم من عديمي الجنسية. ويقع هؤلاء بشكل عام في أربع مجموعات رئيسة:

ـ حَمَلة «وثائق سفر خاصة باللاجئين» صادرة عن الدول العربية المضيفة: سورية ولبنان ومصر والعراق.

ـ حَمَلة جواز سفر أردني موقّت يحمله بشكل رئيس بعض سكان الضفة الغربية والقدس. لا تُعتبر السلطات الأردنية هذه الجوازات دليلًا على مواطنية حامليها.

ـ حَمَلة جوازات السفر الفلسطينية (وثائق سفر) الصادرة عن السلطة الوطنية الفلسطينية. وهذه لا تزال تُعتبَر وثائق سفر إلى حين ولادة دولة فلسطينية كاملة السيادة.

ـ فاقدو الأوراق الثبوتية، وهم عدد غير محدَّد من اللاجئين يعيشون في دول عربية مختلفة، لا يحملون وثائق، وأغلبيتهم ممن لم تُجدد وثائقهم من الدول المضيفة التي سبق لها أن أصدرتها. يُضاف إلى هؤلاء الفلسطينيون الذين نفدت تأشيرات دخولهم بسبب تجاوُز فترة إقامتهم التي تسمح بها إسرائيل. وهم يعيشون من دون وثائق صالحة في الأراضي الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية.

يستند الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة إلى عملية متواصلة من الاستيلاء على الأراضي، ومن تشتيت الفلسطينيين وتهجيرهم. ومما يضاعف المشكلة الغموض وعدم اليقين في ما يتعلق بوضع إقامة الفلسطينيين في بعض الدول العربية. فتقطّعت السبل بأكثر من 200 ألف مواطن غزّي من حمَلة وثائق السفر المصرية في بلدان مثل دول الخليج والأردن، وعند منافذ الحدود الدولية لجميع الدول العربية تقريبًا. أكثر من ذلك، فإن اللاجئين غير المسجلين أو ممن لا يحملون وثائق في لبنان وسورية الذين هربوا من الاضطهاد في دول اللجوء الأول، عاجزون عن تسوية أوضاع تأشيرات دخولهم وغير قادرين على السفر أو حتى الخروج من المخيم. إنهم ببساطة ممنوعون من دخول دولة اللجوء الأول التي أتوا منها، كذلك هم

ممنوعون مـــن تجديد وثائقهم حيث يقيمون»[34]. هـــؤلاء عمليًا هم لاجئون فاقدو الأوراق الثبوتية. ومع أن السلطات الإسرائيلية سمحت مؤخرًا لعدد غير معروف ممن لا يحملون وثائق صالحة بالإقامة في المناطق الخاضعة اســميًا للســلطة الوطنية الفلسطينية فلا تزال نسبة قليلة منهم تقيم بصورة غير شرعية من وجهة نظر إسرائيل كون طلباتهم للمّ شمل عائلاتهم إمّا رُفضت، وإمّا لم يُبَت بها حتى الآن من الســلطات الإســرائيلية، بالتالي فهـــم محاصرون في منازلهم ومهددون بالتوقيف على الحواجز الإسرائيلي[35]. هكذا، وبعد اجتياح العراق في عام 2003 تقطّعت الســبل بمئات العائلات الفلسطينية من حملَة وثائق السفر من مصر أو العراق على الحدود مع الأردن وسورية، في مخيمات صحراويــة وفي ظروف بالغة الصعوبة. لم يجد هؤلاء ملجأ في الدول العربية المجاورة، وكان عليهم الاستقرار في دول (دولة ثالثة)، لم يكن معروفًا عنها أنها دول مضيفة للاجئين في الماضي، كالبرازيل وتشيلي وأيسلاندا[36].

توضح ظاهرة اللاجئين الفلســطينيين غير المرغـــوب فيهم والمتروكين لمصيرهم فداحة الثمن الإنساني الذي تحمّله هؤلاء نتيجة وضعهم كمحرومين من الجنســية. هناك وعـــي متعاظم لدى المجتمع الدولـــي ومنظمات حقوق الإنســـان بأنّه يجب الاعتراف بطابع الحرمان من الجنسية الخاص باللاجئين الفلســطينيين، وأنه لا يجوز الاستمرار باســتبعادهم من نظام الحماية الدولية ومعاهدات القانون الدولي ذات الصلة. ويشـــمل ذلـــك الاتفاقيات المتعلّقة باللاجئين والأشـــخاص المحرومين من الجنســية التي يجب أن تنطبق على أوضاع اللاجئين الفلسطينيين[37].

---

(34) جمعية رواد Frontiers، الوقوع في المتاهات: الثغرات القانونية والعملية في الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين، دراسة حالة حول اللاجئين غير المعترف بهم في لبنان (بيروت: رواد frontiers, 2005)، وباللغة الإنكليزية: Frontiers-Ruwad Association, *Falling Through the Cracks; Legal and Practical Gaps in Palestinian Refugee Status, a Case Study of Unrecognized Refugees in Lebanon* (Beirut: Frontiers, 2005).

(35) أرقام معطاة من وزارة الشؤون المدنية الفلسطينية، 2003.

(36) United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), Briefing Statements, June 2006 - August 2008.

(37) S. Akram and G. Goodwin - Gill, «Reinterpreting Palestinian Refugee Rights under International Law, and a Framework for a Durable Solution,» Joint Paper Prepared for the International =

فـــي الواقع، ردًّا على مدى قابلية تطبيق المادة 1 (د) من اتفاقية عام 1951 المتعلقــة بأوضاع اللاجئيـــن، تبنّت «المفوضية الســامية للأمم المتحدة لشــؤون اللاجئين» (UNHCR) في تشرين الأول/ أكتوبر 2002 تفســيرًا للمادة المذكورة يفيد بــأن هذه الاتفاقية يجــب أن تطبّق على اللاجئين الفلســطينيين خارج مناطق عمليات الأونروا الخمس، بشــكل أســاس: الأردن وســورية ولبنان والضفة الغربية وقطاع غزة[38]. ويفسر ذلك أيضًا لماذا قــرّرت هذه الوكالة الدولية أخيــرًا ضمّ حوالى نصف مليون فلســطيني يعيشون في دول الخليج إلى حمايتها، وتوسيع نشاطها ليشمل الفلسطينيين المقيمين في العراق وليبيا والكويت، خصوصًا هؤلاء الذين يعيشون في المخيمات الحدودية[39].

من المهم التذكير بأن درجة اعتماد اللاجئين الفلسطينيين على المساعدات الدولية يتسارع بوتيرة تُنذر بالخطر. إن الاقتصاد الفلسطيني المشلول، والشروط الصعبة السائدة في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية، خصوصًا في غزة نتيجةً للحصار الإسرائيلي المستمر والتدمير والقيود المتواصلة المفروضة على عمل وحرية حركة القوة العاملة الفلســطينية على يد إسرائيل وفي معظم الدول العربية، جعلت كلُها الســكانَ الفلسطينيين المقيمين في مناطق السلطة الفلســطينية أكثر اعتمادًا على المســاعدات الدولية. اليوم، بات عدد اللاجئين الفلســطينيين الذين يعتمدون على الإغاثة الدوليــة أكبر ممّا كان في أي وقت مضى منذ حرب 1967. أكثر مــن 80 في المئة من اللاجئين في غزة، وأكثر مــن نصف اللاجئين في الضفة يعتمدون على المســاعدات الغذائية. من جهة أخرى، يعيش عدد أكبر من الفلسطينيين تحت خطّ الفقر، وأكثر من نصف قوّة

Conference «The Right of Return: Palestinian Refugees and Prospects of a Durable Peace» Organized by TARI, Boston University of Law, 8 April 2000. =

(38) United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), «Note on the Applicability of Article ID of the 1951 Convention Relating to the Status of Refugees to Palestinian Refugees,» October 2002.

(39) United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), «Country Operation Plan: Executive Committee Summary, Kingdom of Saudi Arabia and Gulf Countries, Planning Year 2007,» 2007.

العمل الفلسطينية في غزة ولبنان تعاني البطالة[40]. من شأن تبعيّة كهذه على المساعدة الدولية أن تترك ندوبًا نفسية واجتماعية، وإهدارًا لكرامة اللاجئين الفلسطينيين، كما من شأنها أن تؤثر في قدرتهم على إعالة أنفسهم.

يترك شكل الدمج الاقتصادي لمجموعة محدَّدة في المجتمع تأثيرًا حاسمًا في وضعيتها العامة ورفاهها، بما في ذلك عامل الهجرة. يشكّل الحرمان من الجنسية دافعًا رئيسًا للهجرة والتهجير على نطاق واسع. هناك علاقة طردية بين الحرمان من الجنسية وطلب اللجوء في البلدان الصناعية. يُظهر العدد الكبير من الشباب الفلسطينيين المستعدين للمخاطرة بحياتهم على شواطئ البحر المتوسط وجنوب شرق آسيا في سبيل طلب اللجوء، إلى جانب أمور أخرى، مدى سعي هؤلاء للحصول على مواطنة آمنة والهرب من الذلّ اليومي والقلق الذي يتسبب به الحرمان من الجنسية. حاليًا، يكاد يكون مستحيلًا على أي فلسطيني يحمل وثيقة سفر أن يُسمَح له بدخول سوق العمل الرئيسة في دول الخليج، إن كان لا يعيش ويعمل هناك أصلًا. تجدر الإشارة إلى أن أغلبية الفلسطينيين ممن يعيشون في أوروبا البالغ عددهم قبل عقدين حوالى 250.000 إلا أن عددهم في عام 2013 ازداد إلى حوالى نصف مليون، وهم في أغلبهم عديمو الجنسية في الأصل من حملَة وثائق السفر اللبنانية والمصرية، أو ممن يحملون أذون إسرائيلية بالمرور منتهية الصلاحية[41]. بحث هؤلاء عن اللجوء في أوروبا بسبب الصراعات المسلَّحة، أو حين أصبحت إقامتهم في الدول العربية المضيفة غير آمنة بشكل متزايد. في معظم الحالات، هؤلاء ممنوعون من حق العودة إلى هذه البلدان.

الآلاف من العائلات الفلسطينية المنتمية إلى الطبقة الوسطى المحرومة من الجنسية، التي سبق لها أن عاشت في دول الخليج وكانت تملك القدرة المالية على السفر، فعلت ذلك مباشرةً بعد اجتياح الكويت، وغادرت إلى كندا وأستراليا وأوروبا بحثًا عن امتلاك جواز سفر ومواطنة. كان هؤلاء

(40) F. Grandi, Press Statement by Filippo Grandi, UNRWA Deputy Commissioner General, Gaza City, Quoted in *Al-Hayat*, 10/8/2007. <http://www.un.org/unrwa/>.

(41) Shiblak, ed, *The Palestinian Diaspora in Europe*, p. 26.

يشـــترون بشـــكل افتراضي جنســـية بالمدّخرات التي جمعوها طوال حياتهم لضمان مســـتقبل أولادهم المحرومين من الجنسية. وما كان يُعتبَر في السابق غير صائب سياســـيًا وسلوكًا مدمِّرًا كقيام الأردن بـ«إلباس» اللاجئين في عام 1950 الجنســـية الأردنية، أصبح اليوم الحصول على جنسية ما مسألة حيوية إن لم تكن خطوة مصيرية بالنسبة إلى حياة اللاجئين الفلسطينيين المحرومين من الجنسية، وهم مستعدون لدفع أي ثمن لنيلها. الفلسطينيون المحظيون من رجال الأعمال الذين يمتلكون علاقات نافذة مرحَّب بهم للانضمام إلى نادي «المواطنين» في الدول المضيفة من خلال مشاريع الاستثمارات التي تعرضها عليهـــم هذه الدول، كالأردن وكندا ولبنان. معظم أولئك الذين هاجروا بعيدًا عـــن العالم العربي يحاول اليوم العودة بشـــكل رئيس بهدف العمل في دول الخليج؛ فمجرد نيلهم جواز سفر أجنبيًا يعطيهم شعورًا بالأمان والحماية ضدّ الترحيل أو ســـوء المعاملة. وللأسف، لا ترافقهم هذه الحماية حين يسافرون إلى وطنهم المحتل، حيث يكونون في أمـــسّ الحاجة إلى الحماية القنصلية من سفاراتهم[42].

على الرغم من أن إســـرائيل لا تملك الســـيادة علـــى الأراضي المحتلة قانونًا، إلا أنها تفرض على ســـكان الســـلطة الفلســـطينية بعـــض الإجراءات المخالفة للقانون الدولي، وكأن هؤلاء مواطنون إسرائيليون. وترفض إسرائيل الاعتراف بجواز الســـفر الأجنبي الذي حصّله بعض فلسطينيي الضفة الغربية وقطـــاع غزة في إثـــر قضائه فترات من عمره في الخارج، وهي لا تســـمح له باستخدام جوازات السفر هذه للدخول إلى الأراضي المحتلة. إنها تعامله مثل حامل جوازات ســـفر صادرة عن الســـلطة الفلســـطينية، أو وثائق سفر. تنتفي الحماية المكفولة للفلســـطينيين الذين يحملون جوازات سفر أجنبية إن كانوا يحملون هوية فلســـطينية. وفي بعض الحالات يتوقف العمل بهذه الحماية إن كان حامل جواز الســـفر الأجنبي هو من جذور فلسطينية، بغض النظر عما إذا

(42) CPFPH, «Ad-hoc Committee for the Protection of Foreign Passport Holders Residing in and/or Visiting the Occupied Palestinian Territory,» 2008. <http://www.alhaq.org>, Electronic Intifada, «Banning of Internationals and Foreign Passport- Holding Palestinians,» 2008, <http://electronicintifada.net/bytopic/443.shtml>.

كان المعنـــيّ يملك هوية فلســطينية أم لا. معظم القنصليــات الغربية هي إما مترددة، أو ترفض التدخل، أو أنها تخفق عندما تحاول دعم الفلســطينيين في مواجهة الســلطات الإســرائيلية. ومنذ عام 2000 تمنع إسرائيل الفلسطينيين المقيمين في مناطق السلطة الفلســطينية من استخدام مطار تل أبيب، المطار المدني الوحيد المستخدَم في إسرائيل/ فلســطين بعد تدمير مطار غزة. وكي يسافر الفلسطينيون من أراضي السلطة الفلسطينية وإليها عليهم أن يمضوا يومًا مضنيًا على معبر اللنبي (جسر الملك حسين) للوصول إلى الأردن، أو العبور من خــلال رفح من غزة إلى مصــر، المعبر المقفل في أغلــب الأحيان منذ حزيران/ يونيو 2007، تاريخ ســيطرة حركة «حمــاس» على قطاع غزة. كما تمنع إســرائيل عددًا من الفلســطينيين من حملَة جوازات سفر أجنبية ممّن لا يملكون بطاقات هوية فلســطينية من زيارة الأراضي الفلسطينية أو البقاء فيها. إنها أيضًا حال العديد من الأجانــب العاملين في إطار المنظمات الدولية في الأراضي المحتلة. يحصل كل ذلك بموجــب الحجة الأكثر ابتذالًا في اللغة السياسية الإسرائيلية، أي «الأمن»[43].

فــي الواقع، لم تعــد الحجة القائلــة إن منح حقوق المواطنــة الكاملة للفلســطينيين من شــأنه أن يتســبّب بالضرر لقضيتهم، إحــدى الحجج التي اســتخدمتها الدوائر العربية الرســمية، صالحة ولا مقبولة. اليوم، هناك وعي واعتــراف متزايدان من اللاجئين والمدافعين عن حقوق الإنســان، فضلًا عن المســؤولين الفلسطينيين الرســميين، بأنّ النقص في حقوق المواطنة يتسبّب بثمنٍ باهظ إنسانيًا وسياســيًا، ويسبب المزيد من البؤس للاجئين بدلًا من أن يخــدم قضيتهم. وقد يفســر ذلك تصريح الرئيس الفلســطيني محمود عباس الذي أول مرة تخلّى فيه مســؤول فلســطيني عن الخطاب التقليدي المعهود، حيث رحّب في مقابلة بتاريخ 14 تموز/ يوليو 2005 بتجنيس الفلســطينيين «إن قرّرت أي حكومة عربية مضيفة فعل ذلك». وأظهر استطلاع للرأي أُجري غداة صدور هذا الموقف، أن أغلبية الفلســطينيين توافق رئيســها[44]. وصدر

(43) Electronic Intifada, «Banning of Internationals and Foreign Passport- Holding Palestinians».

(44) PCPO، مقتبس في: الشرق الأوسط، 20/ 7/ 2005.

ذلك الموقف ردًّا على سجال في شأن ما إذا كان على الفلسطينيين الاستفادة من التعديلات التي أجريَت على قوانين الجنسية في بعض البلدان العربية للسماح بتجنيس أجانب من الذين قدموا مساهمات للدول الحاضنة لهم بعد سنوات إقامة طويلة، بشروط معينة.

خامسًا: المواطنية والبحث عن حل دائم

في تسليطه الضوء على واقع أن معظم اللاجئين الفلسطينيين هو أيضًا محروم من الجنسية، يلاحظ تاكنبرغ[45] عن حقّ أنّ كون شخص ما لاجئًا محرومًا من الجنسية، ووطنه مستلب، ومن دون جواز سفر صادر عن دولة معينة، ومحرومًا حتى من الاحتمال النظري للعودة إلى بلده الأم؛ بكلام آخر شخص مجرَّد من الحق بامتلاك الحقوق. يؤكد أن مثل هذا الواقع «كان في صلب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين». وهو يحاجّ عن حق أن عامل الحرمان من الجنسية كان المكون الأهم في وضع اللجوء الفلسطيني لجهة عمق التأثير في حياة الفلسطينيين ورفاههم.

ذُكر سابقًا أن من شأن إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة تأدية دور المحفّز في حلّ مسألة اللاجئين وإنهاء حالة الحرمان من الجنسية بين الفلسطينيين. لكنه يجدر الأخذ بالاعتبار أنّ مسألة اللاجئين قضية متشعّبة، وقد تكون أصعب قضايا «الوضع النهائي» مع أبعادها الإقليمية العميقة. لذلك، ينبغي ألا يكون هناك أوهام بأن أهداف الحل الدائم قد تتحقق من دون إطار إقليمي يقوم على:

- تسوية سلمية تشمل البلدان العربية المضيفة كلها؛
- أن يتم الحل في سياق التزام كامل بحقوق الإنسان؛
- أن يشمل الحل ضمان خيارات اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم داخل إسرائيل، أو إلى المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية،

(45) A. Takkenberg, *The Status of Palestinian Refugees in International Law* (Oxford: Clarendon Press, 1998), p. 195.

أو نيل التعويض وحقوق المواطنة الكاملة في البلدان التي يختارون العيش فيها.

في الواقع، هذه الحقوق ليست متناقضة، ولا تنفي إحداها الأخرى، لذلك يجب أن تكون كلها مُتاحة للاجئين في أي تسوية سياسية مستقبلًا.

رأت الباحثة الأميركية دونا أرزت (Donna Arzt) في عام 1997 ضرورة أن يغير أيّ حل سلمي مستقبلي وضع اللاجئين ليحوّلهم إلى «مواطنين عاديين» في الدول التي يعيشون فيها. وأشارت إلى ضرورة تحديد سقف أعلى لعدد اللاجئين المسموح لهم بالعودة إلى منازلهم في إسرائيل. وكان الربط بين التسوية والعودة المحدودة موضع انتقاد حاد من الفلسطينيين، لا لأنهم يرفضون أن يكونوا «مواطنين عاديين» في الدول حيث يعيشون، لكن بسبب محاولة تقييد أعداد اللاجئين المسموح لهم بالعودة. ويبدو أن محاجّة أرزت[46] مبنية على الافتراض غير الواقعي الذي غالبًا ما يردّده المسؤولون الإسرائيليون، والذي يفيد بأنّ الفلسطينيين سيعودون بأعداد كبيرة. ومن وجهة نظرهم، من شأن ذلك أن يُغرق إسرائيل ويشكل تهديدًا للطابع «اليهودي» للدولة. إنها حجة غير واقعية، ويبدو أنها مصممة لزرع الخوف بين الجمهور الإسرائيلي بهدف إنكار حق اللاجئين الفلسطينيين في مبدأ العودة إلى وطنهم.

الأمر المهم بالنسبة إلى الفلسطينيين أن على إسرائيل الاعتراف بحقهم في العودة إلى وطنهم من حيث المبدأ. بالنسبة إليهم إنه حق فردي لا تستطيع إسرائيل انتزاعه منهم. وبالنسبة إلى الأغلبية العظمى من اللاجئين الفلسطينيين عودتهم إلى ديارهم تتعدى بكثير حدود العودة الجسدية الفعلية. إنها أمر يتعلق بروايتهم وبتاريخهم وذاكرتهم الجماعية وهويتهم. في الواقع، يدرك الفلسطينيون أنّه لن يأخذ العديد من اللاجئين حاليًا بخيار العودة في حال طُرح. في الواقع، هناك ما يكفي من الأدلة لاعتبار أنّ عددًا أقل من اللاجئين سيختارون في النهاية العودة إلى بيوتهم الأصلية داخل إسرائيل، مقارنةً مع

(46) D. E. Arzt, *Refugees into Citizens, Palestinians and the End of the Arab-Israeli Conflict* (New York: Council on Foreign Relations, 1997).

الأرقام المقدَّمة من كلا الطرفين الإسـرائيلي والفلسطيني. إنّ حركية السكان أمر أكثر تعقيدًا من مجرَّد تثبيت الحق القانوني للاجئين بأن يعودوا إلى منطقة معرّفة علـى أنها «وطنهم». تابع سـاري حنفي[47] وآخـرون بعض المظاهر السوسـيولوجية والاقتصاديـة والثقافية التي تحدّد حركيّـة الناس في الحالة الفلسـطينية، مستفيدين من دراسـة حالات عن الهجرة القسرية على الصعيد العالمي. وخلـص حنفي[48] إلـى أن الناس عادةً يتخذون قراراتهم بشـكل عقلاني وليس بشـكل عاطفي عندما يتعلق الأمـر باتخاذ قرار يتعلق بالمكان الذي يرغبون في العيش فيه. وتشمل العوامل التي يأخذونها بالاعتبار مسائل تؤثر في رفاههم وتوظيفهم وسكنهم وعائلاتهم وشبكات التواصل الاجتماعي والحرية والأمن والمساواة وخضوعهم للقانون.

خلص أول اسـتطلاع من نوعه يُنشر، وأجري بين اللاجئين الفلسطينيين فـي الأردن ولبنان والضفة الغربيـة وغزة من «المركز الفلسـطيني للبحوث السياسية والمسـحية»[49] في شأن «الأفضليات والسلوكيات في أي حل دائم لمسألة اللاجئين في إطار الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي»، إلى أنه ليس أكثر من 10 في المئة من المسـتجوبين ينوون الانتقال للعيش في إسرائيل[50]. من الصعـب التثبت من دقّة خلاصات مثل هذا الاسـتطلاع، في الوقت الذي لا توفُّر فيه خيـارات أخرى للاجئين، لكن بالتأكيد، يعتبر الاسـتطلاع المذكور مؤشرًا لا يمكن ببساطة رفض نتائجه بناءً على خلفيات سياسية.

حاليًـا، يصعب على الفلسـطينيين التفكير بأي حصيلـة إيجابية لاتفاق السـلام المعقود مع إسـرائيل أو لـ«إعلان المبادئ»، المعروف باسم اتفاق

(47) تمارا تميمي [وآخ.]، عبور الحدود وتبدل الحواجز: سوسيولوجيا العودة الفلسطينية، تحرير ساري حنفي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 32 و56.

(48) المصدر نفسه.

(49) Palestinian Centre for Policy and Survey Research, «Preference and Behaviour in a Palestinian-Israeli Permanent Refugee Agreement Survey,» 2003. <http://www.pcpsr.org/survey/polls/2003/refugeesjune03.html>.

(50) K. Shikaki, «Results of PSR Refugee Polls in the West Bank/Gaza Strip, Jordan and Lebanon on Refugees' Preferences and Behaviour in a Palestinian-Israeli Permanent Refugee Agreement,» Palestine Centre for Policy and Survey Research, 2003. <http://www.pcpsr.org/survey/polls/2003/refugeesjune03.html>.

أوسلو لعام 1993. وعلى الرغم من ذلك، فإن أحد الإنجازات القليلة لاتفاق أوسلو هو الوقف الرسمي لتطبيق الإجراءات الإسرائيلية على الشؤون المدنية للفلسطينيين. ويشمل ذلك إصدار «جواز السفر الفلسطيني». ومع أن جواز السفر الفلسطيني معترَف به على نطاق واسع ومن عدد كبير من الدول، إلا أنه يبقى فريدًا من ناحية كونه الوثيقة الوحيدة الموسومة بصفتين متناقضتين؛ إنه في آن واحد، «جواز سفر»، كما يريد الفلسطينيون أن يطلقوا عليه، وهو أيضًا «وثيقة سفر» مثلما يرغب الإسرائيليون في وصفه. ولا زال منح جواز السفر الفلسطيني يستند إلى السجل السكاني للفلسطينيين في مناطق 1967 الذي أعدته إسرائيل ولا زالت تطبقه في هذه المناطق. وفي الأحوال كلها، فإنّ الأمر الواضح هو أنه إلى حين قيام دولة فلسطينية مكتملة السيادة، لن يكون بالإمكان اعتبار جواز السفر الفلسطيني إثباتًا قانونيًا على الجنسية والمواطنة. إلى جانب ذلك، تفيد الحقائق على أرض الواقع بأن إسرائيل لا تزال تُحكم سيطرتها الكاملة على الحركة في المعابر الحدودية، وأنها أعادت منذ عام 2000 تطبيق معظم الإجراءات التي سبق لها أن فرضتها قبل توقيع اتفاق السلام. وتشمل هذه الإجراءات فرض شروط أمنية لسفر البالغين أقل من 35 عامًا، وتجميد طلبات لمّ الشمل منذ مطلع عام 2000، والسماح بعدد محدود من الزوار المقدَّر عددهم بـ 40 ألفًا ممّن تجاوزوا فترة إقامتهم في مناطق السلطة الفلسطينية، ومنع الفلسطينيين من حملَة جوازات السفر الأجنبية من الدخول إلى البلاد أو من تمديد تأشيرات دخولهم. تسبّبت هذه الإجراءات بالمزيد من التشتت والحرمان، وجعلت من جوازات سفر الفلسطينيين فريدة من نوعها حيث يمكن للفلسطينيين أن يسافروا بها إلى معظم دول العالم إلا إلى وطنهم!

خلاصة

شكّلت حالة الحرمان من الجنسية تجربة اللاجئين الفلسطينيين في المنفى أكثر من أي أمر آخر. وعرّضت هذه الحالة الفلسطينيين لدرجات متباينة من الممارسات التمييزية في الدول العربية المضيفة. وكان للحرمان من الجنسية أثرٌ عميقٌ في حرية حركتهم ورفاههم وسبل عيشهم وقدرتهم على بناء مستقبل

أفضل لإعالة أنفسهم. يجب الاعتراف بحالة الحرمان من الجنسية التي يعيشها الفلسطينيون والتعامل معها من المجتمع الدولي، والدول الإقليمية المضيفة ووكالات الأمم المتحدة المعنيّة.

تقع مسألة اللاجئين في صلب أي تسوية سياسية للصراع العربي - الإسرائيلي. ومن شأن تأسيس دولة فلسطينية سيّدة مكتملة السيادة أن تشكّل محفّزًا لحل مسألة اللاجئين. لكن الدولة الفلسطينية في حدّ ذاتها لن تضع حدًّا لملحمة[51] (Saga) الحرمان من الجنسية بين اللاجئين الفلسطينيين، ولن تحلّ أوجه المسألة كلها.

أحد العناصر الأساسية في أي حل دائم لمسألة اللاجئين قضية المواطنة أو غياب المواطنة بين الفلسطينيين. من شأن اتفاق سلام أن يوسّع الخيارات المطروحة أمام اللاجئين، ويعالج أوجه المسألة كلها، ومن ضمنها حق اللاجئين في العودة إلى إسرائيل، والعودة إلى دولة فلسطينية، والتعويض والمساواة وحقوق المواطنة الكاملة في الدول التي يختار الفلسطينيون أن يبقوا فيها أو أن يعيشوا فيها مستقبلًا.

لذلك، ينبغي عدم إغفال البعد الإقليمي لمسألة اللاجئين، حيث يجب أن ينخرط جميع اللاعبين الإقليميين والدوليين في أي تسوية. لذا، فإنّه من دون اتفاق سلام شامل يشرك جميع الحكومات العربية المضيفة للاجئين في نطاق مناطق عمليات الأونروا وخارجها، سيبقى الحديث عن أي حل شامل وعادل لمسألة اللاجئين أمرًا بعيدًا.

(51) «saga» قصة أيسلندية قديمة زاخرة بالأعمال البطولية [المحرر].

الفصل الثامن

ديناميّات المساعدة الإنسانية والسياسة المحلّية والإقليمية لاجئو فلسطين حالة دراسية

جلال الحسيني وريكاردو بوكو

يبحث هذا الفصل في الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى: الأردن ولبنان وسورية والضفة الغربية وقطاع غزة. وسيركّز بشكل خاص على «لاجئي فلسطين»، أي اللاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948 والمتحدّرين منهم الذين يعيشون في هذه الدول والمناطق، والمسجلين من «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى/ الأونروا» (انظر الجدول (8-1))[1]. يبلغ عدد هؤلاء اللاجئين 4.6 ملايين

(1) تعرّف «قواعد التسجيل والأهلية الموحدة» الحالية الخاصة بالأونروا مصطلح «لاجئ فلسطيني» بأنّه: «أي شخص كانت فلسطين مكان إقامته المعتادة خلال الفترة بين 1 حزيران/ يونيو 1946 و15 أيار/مايو 1948، وفقد منزله وسبل معيشته نتيجة صراع 1948». ويحق للاجئين الفلسطينيين والمتحدرين من اللاجئين الفلسطينيين الذكور، والأولاد المتبنين شرعيًا، التسجيل من أجل الحصول على خدمات الأونروا». انظر: United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), «Consolidated Eligibility and Registration Instructions (CERI),» 2006.

شـخص، ويمثلون حوالى أربعة أخماس عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين يعيشون في الشرق الأدنى، ونحو ثلثَي العدد الكلي للاجئين الفلسطينيين في العالم، المقدَّر عددهم بحوالى سبعة ملايين ونصف المليون[2]. عاش لاجئو فلسطين في ظل مجموعة من التشريعات الوطنية المختلفة. أصبح بعضهم مواطنًا رسميًا في الأردن منذ عام 1949، وأغلبيتهم المقيمة في الدول المضيفة الأخرى محرومة من الجنسية. على المستوى الاجتماعي ـ الاقتصادي كان هؤلاء عُرضة لمختلف الإجراءات التمييزية، من شبه المساواة في سورية مع المواطنين السوريين، وصولًا إلى التهميش الكامل في لبنان. وبمعزل عن هذه الاختلافات، هناك نمطان ساهما في تعريفهم كفئة واحدة من اللاجئين متماسكة وعابرة الحدود:

ـ النمط الأول، هيمنة «حق العودة» على روايتهم الجماعية[3]. وأدّى «حق العودة» المُستند إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (III)[4] وظيفته في تشكيل الوضع القانوني للاجئين، إضافة إلى علاقاتهم اليومية مع المجتمعات المضيفة[5]. وكيّف مفهوم «حق العودة» أيضًا تطوُّر البنى التحتية وظروف السكن المادية في مخيمات اللاجئين. وفي حين يصعب التشكيك في القيمة القانونية لمثل هذا الإدعاء، فإنه يبدو مشروعًا التحقُّق من أهميته بالنسبة إلى معظم اللاجئين بعد 60 عامًا من حياة المنفى.

(2) Badil, *Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons* (*2004-2005*) (Bethlehem: Badil Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, 2006), p. 49.

(3) R. Farah, «Crossing Boundaries: Reconstruction of Palestinian Identities in al-Baqa' Refugee Camp, Jordan,» in: R. Bocco, B. Desteremau and J. Hannoyer, eds, *Palestine, palestiniens. Territoire national, espaces communautaires* (Amman: CERMOC, 1997), p. 259-298.

(4) تنص الفقرة 11 من هذا القرار (كانون الأول/ ديسمبر 1948) على ما يلي: «تقرر [الجمعية العامة] وجوب السماح، في أقرب وقت ممكن، للاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، ووجوب دفع تعويضات عن ممتلكات الذين يقررون عدم العودة إلى ديارهم وعن فقدان الممتلكات أو الضرر اللاحق بها، وفقًا لمبادئ القانون الدولي، وذلك من الحكومات أو السلطات المسؤولة».

(5) N. H. Aruri, ed, *Palestinian Refugees: The Right of Return* (London: Pluto Press, 2001).

ـ النمط الثاني، وجود وكالة «الأونروا» التي مُدّد تفويضها الموقت بشكل دوري من الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ عام 1949، حيث قامت بتأسيس نفسها بشكل تدريجي خلال السنين باعتبارها مؤسسة «شبه دولتية» (Quasi-state) متحملةً مسؤوليات غالبًا ما تكون موكلة لحكومات وطنية في مجالات التعليم والرعاية الصحية والإغاثة وخدمات الرفاه الاجتماعي، أضيف إلى ذلك منذ مطلع التسعينيات دور تقديم القروض الصغيرة[6].

كيف ينظر اللاجئون إلى تفويض «الأونروا» بعد ستة عقود على تأسيسها؟

وكيف يتكيّف التفويض الإنساني الممنوح لـ«الأونروا» ضمن السياقات السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية الواسعة لمجالات عملها؟

من خلال الجمع بين نتائج المسوحات التي أُجريت أخيرًا، مع المعلومات المُستقاة من مصادر أولية وثانوية، يسلّط هذا الفصل الضوء على التفاعل بين الاعتبارات الإنسانية والاجتماعية/الاقتصادية والسياسية التي شكّلت وضع اللاجئين في الشرق الأدنى خلال حقبتين زمنيتين متميزتين من تاريخهم، أي قبل توقيع إعلان المبادئ في واشنطن (المعروف باسم اتفاق أوسلو) بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في أيلول/سبتمبر 1993 وبعده.

تقدّم تجربة اللاجئين الفلسطينيين مثالًا نموذجيًا عن كيفية تطوُّر العلاقات بين وكالات الإغاثة الإنسانية والمانحين والسلطات المُضيفة واللاجئين، بطريقة تهدف إلى المحافظة، لعقود، على الأمر الواقع المستند إلى الفرضية القائلة بقرب حصول سلام إقليمي. كما يُلقي هذا الفصل الضوء على الخطوط الكامنة للتجزئة واللحمة التي ظهرت بين الفلسطينيين خلال «عملية أوسلو» في شأن هذه القضايا الدقيقة كالمعنى الحقيقي لـ«حق العودة» ودور «الأونروا».

---

(6) R. Bocco, «UNRWA and the Palestinian Refugees: A History within History,» *Refugee Survey Quarterly*, vol. 28, no. 2-3 (2009), pp. 1-24.

الجدول (8-1)

اللاجئون المسجَّلون لدى وكالة الأونروا (30 حزيران/يونيو 2009)

	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأردن	لبنان	سورية	المجموع
اللاجئون المسجلون	771.143	1.090.932	1.967.414	421.993	467.417	4.718.899
النسبة المئوية لزيادة اللاجئين المسجلين مقارنة مع العام السابق	2.2	3.0	1.9	1.3	2.3	2.2
النسبة المئوية للاجئين المسجّلين من مجموع اللاجئين	16	23	42	9	10	100
المخيمات الموجودة	19	8	10	12	9	58

يتبع

تابع

اللاجئون المسجلون في المخيمات	195.770	499.231	339.668	224.194	126.453	1.385.316
النسبة المئوية للاجئين المسجَّلين في المخيمات من اللاجئين المسجلين	25	46	17	53	27	29

المصدر: «الأونروا بالأرقام ـ الأرقام حتى 30 حزيران/ يونيو 2009،» مكتب المعلومات العامة، الأونروا، المقر الرئيسي، أيلول/ سبتمبر 2009.

أولًا: تطوُّر وضع لاجئي فلسطين في الشرق الأدنى

خلال خمسينيات القرن الماضي وضعت جامعة الدول العربية رسميًا المبادئ التوجيهية والقانونية والسياسية لاستيعاب اللاجئين الفلسطينيين في كل دولة من الدول العربية المضيفة. وعلى الرغم من التجاوزات العديدة، لا يزال يُنظَر إلى هذه المبادئ التوجيهية على أنها المعيار الذي على الدول العربية الالتزام به.

1 ـ الحرمان من الجنسية حفاظًا على «حق العودة»

إن الإبقاء على اللاجئين بصفتهم أشخاصًا محرومين من الجنسية كي يحتفظوا بجنسيتهم الفلسطينية، كي يحافظوا على «حقهم في العودة»، المبدأ الرئيس الذي وجّه سياسات جامعة الدول العربية في شأن «اللاجئين الفلسطينيين»[7]. وعدا عن بعض الاستثناءات، تبنّت الدول العربية كلها في الشرق الأدنى هذا المبدأ، مكتفيةً بتوفير وثائق سفر للاجئين[8]. وخرجت الأردن منذ البداية عن هذا الاتجاه العام، وبدأت منذ أواخر عام 1949 بإعطاء المواطنية الأردنية لجميع الفلسطينيين المقيمين في المناطق الخاضعة لسلطاتها على ضفتَي نهر الأردن، وشمل ذلك اللاجئين الفلسطينيين والمتحدرين منهم الذين استمرت السلطات الأردنية في معاهدتهم بالنضال من أجل تحرير وطنهم. وعن طريق ذلك، أوجدت الأردن «مواطنين/ لاجئين موقّتين» (Temporary Refugee-citizens)، أضفت عليهم رسميًا حقوقًا وواجبات المواطنية الأردنية، في انتظار اليوم الذي سيمنحون فيه الحق باختيار العودة إلى فلسطين أو البقاء في الأردن. وسمحت سياسة التجنيس تلك[9] للاجئين بالمشاركة في

---

(7) ينص القرار 231 الصادر في 17 آذار/ مارس 1949 عن جامعة الدول العربية على: «إن الحل الدائم والعادل لقضية اللاجئين هو في عودتهم والحفاظ على ممتلكاتهم وحياتهم وحريتهم، ويجب على الأمم المتحدة تأمين ذلك». وخلافًا للقرار 194 (III)، لا يرتبط موضوع العودة في هذا القرار بالتوصل إلى اتفاق سلام بين الدول العربية وإسرائيل.

(8) A. Takkenberg, *The Status of Palestinian Refugees in International Law* (Oxford: Clarendon Press, 1998).

(9) عبر إعطاء الجنسية للفلسطينيين الذين يقطنون في الأراضي الأردنية (لاجئين ومواطنين من الضفة الغربية)، سعى الملك عبد الله الأول إلى الاستفادة من انخراط الفلسطينيين في بناء الدولة =

السياسة الوطنية الأردنية، وسهّلت امتصاصهم في سوق العمل المحلية والإقليمية. وكان لمثل هذا الموقف الليبرالي وحتى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في ستينيات القرن الماضي ثمنٌ سياسيٌّ. وفي حين أيّدت المؤتمرات الوطنية والدولية «حق العودة» للاجئين، وأحقيتهم في الحصول على خدمات «الأونروا»، ظلّ أي مفهوم عن «هوية فلسطينية» مستقلة في السياسة الأردنية الداخلية محظورًا بموجب مرسوم ملكي.

كان اللاجئون سكان المخيمات الرسمية المُدارة بشكل مشترك من «الأونروا» وسلطات الدول المضيفة، رمزًا للمحنة الإنسانية للاجئين ولنضالهم ضدّ توطينهم الدائم من أجل الحفاظ على «حق العودة». وعارض اللاجئون في المخيمات طويلًا إجراء أي تحسينات بنيوية في المخيمات، لأنّه قد يُفسّر أنه توطين دائم. أكثر من ذلك، نتج من ضرورة الإبقاء على الطابع الموقّت للمخيمات قيام «الأونروا» والسلطات المضيفة بفرض قيود قاسية على زيادة الوحدات السكنية داخل المخيمات. وأدّى ذلك، مضافًا إليه النمو الديموغرافي والقيود المفروضة على توسع المخيمات والفقر المنتشر على نطاق واسع وضآلة الاستثمار المادي والمالي، إلى تدهور الظروف المادية والبيئية لمخيمات اللاجئين. واليوم، تُلخّص حالة المخيمات وقاطنيها المعضلة التي تتعلّق باندماج اللاجئين في الدول المضيفة. بدورها، ولّدت هذه المعضلة تجسيدات متناقضة لمخيمات اللاجئين، أكان ذلك لناحية النظر إليها بمنزلة «آخر معاقل حماية حق العودة»، أم لجهة اعتبارها عائقًا رئيسًا للتطور الاجتماعي ـ الاقتصادي للدول المضيفة.

عُوّض عن نظام التمييز «الإيجابي» الذي أرسته جامعة الدول العربية عن طريق عدد من القرارات الهادفة إلى ضمان معاملة اللاجئين الفلسطينيين على قدم المساواة مع مواطني الدول المضيفة في المجالات الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ التي لا تُغطّيها وكالة «الأونروا» ـ كالتوظيف والإقامة والحركة والتعليم العالي. لكن هذه التوصيات، مثلما صيغت في بروتوكول الدار

= الأردنية، انظر: S. Mishal, *West Bank/East Bank - The Palestinians in Jordan, 1947-1967* (New Haven: Yale University Press, 1978).

البيضاء في عام 1965، لم تُطبّق قط بشــكل كامل(10). غالبًا ما كانت أنماط دمج اللاجئين في الدول العربيــة المضيفة تُمليها اعتبارات داخلية. إنّ الوزن الديموغرافي للاجئين(11) وانخراطهم في النشــاط السياسي، بداية في صفوف تنظيمــات معارِضة (حــزب البعث والحزب الشــيوعي أو تنظيــم الإخوان المســلمين) ولاحقًــا في الحركة الوطنية الفلســطينية بقيــادة منظمة التحرير الفلســطينية، كل ذلك لم يؤدِّ إلا إلى تعزيز مخاوف مجتمعات الدول العربية المضيفة من أن الوجود المطوَّل للاجئين قد يشكّل تهديدًا سياسيًا لاستقرارها الداخلي(12).

مع مرور الوقت، تباين التمييز الذي فرضته البلدان المضيفة بحق اللاجئين الفلسطينيين على الصعيد الاجتماعي/ الاقتصادي، وغالبًا باسم حق العودة، من بلد إلى آخر. ففي لبنان، منعت السلطات الاستيعاب الاجتماعي ـ الاقتصادي للاجئين الفلســطينيين خشية أن يؤدي أي تحســين حقيقي في ظروف عيشهم إلى «اندماجهم وتوطينهم فعليًا في نهاية المطاف»(13). بناءً على ذلك، أخضعت الســلطات اللبنانية اللاجئين الفلسطينيين منذ ستينيات القرن الماضي للقوانين التــي تُطبّق على الأجانــب في قضايا التوظيف وتملّــك العقارات والضرائب

(10) United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR), «Protocol for the Treatment of Palestinians in Arab States ('Casablanca Protocol'),» 2009. <http://www.unhcr.org/refworld/publisher,LAS,,,460a2b252,0.html>.

(11) يشكل اللاجئون الفلسطينيون المسجلون في الأردن أكثر من ثلث سكان البلد المضيف، بينما لا تتجاوز نسبتهم 10 أو 11 في المئة من سكان لبنان. انظر: United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), «Report of the Commissioner- General of UNRWA, 1 July 1991-30 June 1992,» Supplement No.13 (A/47/13), 1992.

ترتبط حساسية الديموغرافيا الفلسطينية في تلك الدولتين المضيفتين بأسباب مختلفة. تخشى المملكة الهاشمية من أن يصبح الأردن الوطن البديل للفلسطينيين في المستقبل. في لبنان يعتبر توطين اللاجئين الفلسطينيين (وهم في معظمهم من السُنّة) خطرًا على النظام السياسي، لأنّه من المحتمل أن يغيّر هذا الأمر توازن التمثيل بين الطوائف.

(12) Y. Sayigh, *Armed Struggle and the Search for State. The Palestinian National Movement, 1949-1993* (Oxford: Clarendon Press, 1997).

(13) رئيس الحكومة اللبنانية الراحل رفيق الحريري، مقتبَس في: R. Bowker, *Palestinian Refugees: Mythology, Identity, and the Search for Peace* (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2003), p. 75.

والضمان الاجتماعي. وبينما توقّف العمل بهذه الإجراءات التمييزية غداة إبرام «اتفاقية القاهرة» في عام 1969، أُعيدت بشـكل كامل منذ إلغاء هذه الاتفاقية فـي عام 1987[14]. وبعكس ذلك، اتخذت سـورية إجراءات قانونية وضعت اللاجئين الفلسطينيين على قدم المساواة مع مواطنيها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية. هذا الموقف المتحرر يُمكن تفسيره أيضًا انطلاقًا من أن اللاجئين الفلسطينيين في سورية لم يشكلوا يومًا أكثر من 3 إلى 4 في المئة من مجموع السـكان في هذا البلد. واسـتفاد اللاجئون في الضفة الغربية وقطاع غزة من الحقوق الاجتماعية والاقتصادية نفسـها التي تمتع بها السكان الأصليون لهذه المناطق. أما في الأردن فأشـار المراقبون إلى عدد من الأشكال غير الرسمية للتمييز بحقّ «الأردنيين من أصول فلسطينية» في مجالات التوظيف في القطاع العام (خصوصًا الأجهزة العسكرية والاسـتخبارية)، وعلى صعيد تمثيلهم في المؤسسـات الوطنية[15]. ويقدّم مصير سـكان الضفة الغربية، لاجئين كانوا أم غير لاجئين على حدّ سواء، مثالًا صارخًا عن هشاشة وضع الفلسطينيين هناك. في إثر قرار الملك حسـين فـي عام 1988 القاضي بفـك الارتباط الإداري والقانوني بين المملكة الهاشمية والضفة الغربية، اعترافًا منه بـ«بطموح منظمة التحرير الفلسطينية لتجسـيد الهوية الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية»، جُرّد سـكان الضفة الغربية من جنسـيتهم الأردنية، وبالتالي أصبحوا محرومين من الجنسـية «أملًا بأن يصبحوا مواطنين» في دولة فلسـطينية مستقبلية. منذ عام 1988 اعتُبر هؤلاء أجانب في الأردن، شأنهم شأن سكان غزة المهجَّرين إلى الأردن في إثر الحرب العربية ـ الإسرائيلية في عام 1967[16].

(14) J. Suleiman, «Marginalised Community: The Case of Palestinian Refugees in Lebanon,» University of Sussex, April 2006. <http://www.migrationdrc.org/publications/research_reports/JaberEdited.pdf>.

(15) A. Abu-Odeh, *Jordanians, Palestinians & the Hashemite Kingdom in the Middle East Peace Process* (Washington: United States Institute of Peace Press, 1999).

(16) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), «Jordan Refugee Camp Profiles,» 2009. <http://www.un.org/unrwa/refugees/jordan.html>, and O. El Abed, «Immobile Palestinians: Ongoing Plight of Gazans in Jordan,» *Forced Migration Review*, vol. 26 (August 2006), p. 17.

عدد «الغزيين» المهجرين بشكل مماثل يصل اليوم إلى حوالى 200000 شخص؛ 125000 =

2 ـ «الأونروا» كحارس غير مقصود لـ«حق العودة»

يتعلّق المكـوّن الثاني من «النظـام العربي للاجئين» بتسـييس تفويض «الأونروا». بالنسـبة إلى القوى الغربية العون الإنساني الذي تُقدّمه «الأونروا» للاجئين الفلسـطينيين يجب أن يكون موقتًا وموجَّهًا بشـكل أساس لتسهيل اندماجهـم الاجتماعـي ـ الاقتصادي في الدول المضيفـة. كان يجب توقف مسـاعدات الإغاثة مـع نهاية عام 1950 ليحلّ مكانهـا برنامج للعمل ينتهي بحلول منتصف عـام 1951. كان مقررًا أن تتحمل الـدول العربية المضيفة عبء دراسـة الظـروف الاجتماعية/ الاقتصادية للاجئين بعـد إنهاء تفويض «الأونروا»، لكنه خلال النقاشـات التي سبقت تبنّي قرار الجمعية العام للأمم المتحـدة القرار رقم 302 (IV) المتعلّق بإنشـاء «الأونـروا»، تمكنت الدول العربية المضيفة من ربط تفويض «الأونروا» مباشـرةً بتطبيق القرار رقم 194 (III). هكـذا، وفي حين تنص الفقرة الخامسـة من القـرار الدولي على «ألا يتعارض نشـاط الوكالة مع أحكام القـرار 194» (III)، توجّه الفقرة 20 منه «الأونروا» لـ«التشاور مع لجنة الأمم المتحدة للتوفيق في شأن فلسطين[17] في سـبيل المصالح الفُضلى لمهام كل منهما، مع الإحالة الخاصة للفقرة 11 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194 (III)».

لم يكن الرابط العضوي المُنشأ بهذه الطريقة بين «الأونروا» والقرار 194 (III) سوى أحد العوامل التي ساهمت في تجذير «الأونروا» في حياة مجتمعات اللاجئيـن. وكان للخصائص المؤسسـاتية لـ«الأونروا» تأثيـرٌ مماثلٌ. وعلى عكـس وضع الوكالات الزميلة لها، مثل «المفوضية السـامية للأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين» (UNHCR)، قامت «الأونروا» بالإدارة المباشـرة لبرامجها

= منهم مسجلون من الأونروا في الأردن. يمنح الغزيون المهجرون «وثائق سفر» موقتة لسنتين، فيما يحمل سكان الضفة الغربية «جوازات سفر» صالحة لمدة خمس سنوات. انظر: United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), «Jordan,» 2010. <http://www.unrwa.org/etemplate.php?id=66/>.

(17) «لجنة الأمم المتحدة للتوفيق في شأن فلسطين» (UNCCP) التي أصبحت جسمًا هامدًا منذ الستينيات، هي هيئة سياسية أُنشئت بموجب القرار 194 (III)، الفقرة 2 (11 كانون الأول/ ديسمبر 1948) من أجل تحقيق سلام شامل بين إسرائيل والدول العربية.

الإنسانية بفضل العدد المتنامي لموظفيها المحليين[18]، مكتسبةً بالتالي ملامح «بعثـــة شـــبه حكوميـــة»[19] (Quasi-governmental Mission). كمـــا ينبع الدور المركزي لـ«الأونروا» في أوســـاط اللاجئين الفلســـطينيين من زوال أو عدم انخراط منظمات أخرى، مثل «لجنة الأمم المتحدة للتوفيق في شأن فلسطين» (UNCCP) التي أُنشئت في كانون الأول/ ديسمبر 1948. وعلى الرغم من أنه لم ينتهِ التفويض الخاص بـــهذه اللجنة قـــط، إلا أنها باتت رمزًا لعجز الأمم المتحدة عن حلّ الصراع العربي ـ الإســـرائيلي. بدورها، استثنت «المفوضية الســـامية للأمم المتحدة لشـــؤون اللاجئين» التي أُنشـــئت من الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة نفســـها التي أُسســـت فيها «الأونروا»، من تفويضها المتعلّـــق بالحماية، أي لاجئ «يتلقـــى الحماية أو المســـاعدة من هيئات أو وكالات تابعة للأمم المتحدة، غير المفوضية الســـامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئيـــن»[20]. وينطبق ذلك بوضوح على «الأونروا» المتخصصة بمســـاعدة اللاجئين الفلســـطينيين، على الرغم من أن التفويض العام لـ«الأونروا» القائم على غوث اللاجئين وتشغيلهم، لم يشمل قط نشاط حماية كتلك التي تُغطّيها الـمفوضية[21].

بناءً على ذلك، ينظر اللاجئون الفلســـطينيون إلـــى «الأونروا» باعتبارها انعكاسًا فريدًا لاعتراف المجتمع الدولي بـحقهم في العودة. وأصبحت بطاقة التسجيل في «الأونروا» رمزًا سياسيًا: إنها الوثيقة الرسمية الوحيدة التي تثبت وضعيتهم كلاجئيـــن، ولا يزال التعاطي معها على نطاق واســـع كأنّها بمنزلة

---

(18) عدد الموظفين المحليين وصل إلى حوالى 30000 من 6000 بين عامي 1950 و2010.

(19) E. H. Buehrig, *The U.N. and the Palestinian Refugees. A Study in Nonterritorial Administration* (Bloomington: Indiana University Press, 1971).

(20) انظر المادة I.D من الاتفاقية والمادة 7C من النظام الأساسي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). وكذلك استُبعد اللاجئون الفلسطينيون من معاهدة 1951 الخاصة بوضع اللاجئين الفلسطينيين في عام 1950 التي وفّرت تعريفًا كونيًا لمصطلح «لاجئ».

(21) على الرغم من ضغط منظمة التحرير الفلسطينية، رفضت الأونروا مرارًا مساندة نشاط الحماية الجسدية بوصفها جزءًا رسميًا من نشاطها. من أجل نقاش قانوني محدث عن تفويض الأونروا الخاص بالحماية، انظر مساهمات: B. Goddard, M. Kagan and N. Morris, «UNRWA and the Palestinian Refugees 60 Years Later,» *Refugee Survey Quarterly*, vol. 28, nos. 2-3 (2009).

«جواز سفر إلى فلسطين»، أو وثيقة داعمة لمطالبهم في الحصول على التعويض[22]. ويفسر ذلك لماذا يدقق اللاجئون في كل خطوة تقريبًا تقوم بها «الأونروا» من خلال منظور مدى تطابُقها مع «حق العودة». انطلاقًا من هذه الوقائع، تردد اللاجئون في الانخراط في المشروعات الجماعية الصغيرة والكبيرة التي أطلقتها الأونروا في خمسينيات القرن الماضي والهادفة إلى دمجهم؛ في المقابل، وافقوا منذ عامَي 1959 و1960 على سياسة الاندماج الفردي المتّبعة من «الأونروا». وأدّت هذه السياسة المبنية على برامج تدريب مهني وتعليمي إلى إعادة دمج عدد كبير من اللاجئين، أكان ذلك على شكل موظفين محليين في «الأونروا» أم عمال مهرة، خصوصًا في دول الخليج[23].

بشكل متناقض بقيت القاعدة المؤسساتية لـ«الأونروا» ضعيفة. إذ حال تفويضها الذي يتجدّد من ثلاث إلى خمس سنوات دون انخراط طاقم عملها في تخطيط طويل الأمد. كما أن موازنتها المالية القائمة على تبرُّعات وهبات طوعية من الدول المانحة فشلت في تلبية حاجاتها المالية المتزايدة، علمًا أن ثلاث أرباع هذه الموازنة مخصَّص لرواتب الموظفين المحليين[24]. العجز المتكرِّر في موازنة الأونروا أرغمها على اعتماد إجراءات تقشُّفية على شكل تقليص لخدماتها التقليدية، أو نقص في صيانة منشآتها التربوية والطبية. على الرغم من هذه التدابير السلبية، لا يزال مردود خدمات الأونروا يتسم بفاعلية نسبية، خصوصًا على صعيد التعليم. فضلًا عن ذلك، ظلّت الأونروا بالنسبة إلى الدول الغربية المانحة عاملًا داعمًا للاستقرار «في خدمة السلام» في الشرق الأدنى، ورمزًا للمحافظة على حقوق اللاجئين[25].

(22) A. Plascov, *The Palestinian Refugees in Jordan, 1948-57* (London: Frank Cass, 1981), pp. 64-65.

(23) B. Schiff, *Refugees unto the Third Generation. UN Aid to Palestinians* (New York: Syracuse University Press, 1995).

(24) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), «UNRWA and the Transitional Period: A Five- Year Perspective on the Role of the Agency and its Financial Requirements,» Vienna: UNRWA Headquarters, 31 January 1995, p. 9.

(25) D. Forsythe, «UNRWA, The Palestine Refugees and World Politics, 1949-1969,» *International Organization*, vol. XXV (Winter 1971), pp. 1-3.

ثانيًا: لاجئو فلسطين وتحدّيات «عملية أوسلو للسلام»

أثّر إعلان المبادئ في أيلول/ سبتمبر 1993 جديًا في العلاقة الثلاثية بين اللاجئين والأونروا والدول المضيفة. فمن خلال تحديد فترة خمس سنوات لتسوية مكوّنات الصراع العربي ـ الإسرائيلي كلها، من بينها مسألة اللاجئين، أعاد «اتفاق أوسلو» إحياء مسألة «تسليم» خدمات الأونروا إلى الدول المضيفة. وكانت هذه المسألة في صميم تفويض الأونروا العملياتي بموجب قرار إنشائها في كانون الأول/ ديسمبر 1949. وبمباركة من الأمانة العامة للأمم المتحدة، خططت «الأونروا» بالتعاون مع السلطة الفلسطينية الوليدة حديثًا في حينها لاستراتيجية تسليم الخدمات، هادفة إلى تعزيز التعاون بين «الأونروا» والسلطة الفلسطينية خلال الفترة الانتقالية. وبحسب ما أوضحته «الأونروا» في مطلع عام 1995، كانت السلطة الفلسطينية هي المعنية بالدرجة الأولى في ما يتعلق بتسلُّم مهام «الأونروا»: «بما أن سكان الضفة الغربية وقطاع غزة، بغض النظر عن وضعهم كلاجئين، هم فلسطينيون، والحكم الذاتي الموقّت ينطبق على جميع السكان الفلسطينيين الذين يعيشون في مناطق الحكم الذاتي. ففي حالة الدول المضيفة... من الواضح أن أي تسليم (لمهام الأونروا) سيتطلّب إمّا حلًا سياسيًا لمسألة اللاجئين، أو قرارًا من الجمعية العامة للأمم المتحدة»[26].

تماشيًا مع سياسة «الضفة الغربية وغزة أولًا»، طلبت الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول/ ديسمبر 1993 من «الأونروا» المساهمة في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للأراضي الفلسطينية المحتلة[27]. وهدف برنامج إرساء السلام بين عامَي 1993 و2000 إلى بناء بنية تحتية اجتماعية ـ اقتصادية دائمة في غزة والضفة الغربية، خصوصًا من خلال تحسين البنية التحتية في المخيمات، وخطط إيجاد فرص عمل. إلى جانب ذلك، اتخذت «الأونروا» إجراءات داخلية في التحضير لانسحابها التدرّجي: أولًا، توظيف

(26) UNRWA, «UNRWA and the Transitional Period,» pp. 10-11.

(27) United Nations General Assembly (UNGA), UNGA Resolution 48/40 (13/12/1993): «Assistance to Palestine Refugees», 1993.

مدرِّسين وفق عقود قصيرة المدى، وقُدّرت تعويضات لإنهاء عقود جميع موظفي «الأونروا»[28]؛ ثانيًا، نقل المقر الرئيس للوكالة في تموز/يوليو 1996 من فيينا إلى غزة (مركز السلطة الوطنية الفلسطينية) بدلًا من بيروت، مقرها الأصلي. بدورها، سعت السلطة الوطنية الفلسطينية إلى تفكيك المخيمات من خلال دمجها في البلديات المجاورة. بالنسبة إلى القيادة الفلسطينية، باتت المخيمات مجرّد رمز للفقر والتبعية الاجتماعية/الاقتصادية من خلال المساعدات الخيرية الدولية التي من الصعب أن تتلاءم مع نظرة القيادة الفلسطينية إلى نفسها كدولة سيدة يُفترَض أن تكون بمنزلة نموذج للعالم العربي[29].

وجدت الدول العربية المضيفة المُستبعَدةُ من عملية مفاوضات السلام الثنائية نفسَها تحت رحمة قرارات يتخذها الإسرائيليون والفلسطينيون بمعزل عنها. وكان احتمال توطين اللاجئين الفلسطينيين الاضطراري دفع بعض الدول العربية المضيفة إلى تشديد إجراءاتها التمييزية بحق اللاجئين. هكذا واصلت الحكومة اللبنانية وبذرائع متعدِّدة - بدءًا من ضرورة الحفاظ على «حق العودة» وصولًا إلى ضرورة تطبيق اتفاق الطائف لعام 1989 - تشديد قيودها القانونية ضد اللاجئين الفلسطينيين في ما يتعلق بحق العمل وحق الالتحاق بالجامعة اللبنانية الرسمية وبحقوق الوراثة[30]. وأصبح دفع اللاجئين الفلسطينيين إلى الهجرة الدائمة حجرَ الزاوية في السياسة اللبنانية الرسمية إزاء الفلسطينيين[31]. ويبدا أن هذه السياسة حققت نجاحًا؛ ففي حين كان عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين على لوائح «الأونروا» في لبنان يصل إلى حوالى 392 ألفًا في عام 2003، قدّرت بعض المصادر العدد الفعلي للاجئين المقيمين في لبنان في العام نفسه بأقل من 200 ألف[32].

---

(28) UNRWA, «UNRWA and the Transitional Period,» p. 33.

(29) B. Kodmani- Darwish, *La Diaspora palestinienne* (Paris: PUF, 1997), p. 157.

(30) Suleiman, «Marginalised Community,» and D. Meier, *Mariages et identité nationale au Liban. Les Relations libano- palestiniennes dans le Liban de Taef, 1989-2005* (Paris: Karthala, 2008).

(31) P. Mattar, *Encyclopedia of Palestine* (New York: Facts on File, 2000), p. 261.

(32) O. F. Ugland, ed, *Difficult Past, Uncertain Future: Living Conditions among Palestinian Refugees in Camps and Gatherings in Lebanon*, Fafo Report; no. 409 (Oslo: Fafo, 2003), p. 17.

كانت الاســتراتيجية الأردنية مختلفةً في بادئ الأمر حيث راهنت القيادة الأردنية منذ مطلع التســعينيات على تحقُّق الســلام في الشرق الأوسط. في تشــرين الأول/ أكتوبر 1994 وقّع الملك حســين معاهدة سلام مع إسرائيل ألمحت صراحةً إلى توطين دائم للاجئيــن في الأردن. وأكدت المادة الثامنة من «اتفاقية وادي عربة» في شأن اللاجئين والأشخاص المهجَّرين «المشاكل الإنسانية الكبيرة الواقعة على كلا الطرفين بسبب الصراع في الشرق الأوسط»، و«الحاجة إلى فعل المزيد من أجل التخفيف من هذه المشــاكل على مستوى ثنائي أو متعدِّد الأطراف» (الفقرة الأولى). ويشــمل ذلك «برامج يُتفق عليها فــي الأمم المتحــدة، وبرامج اقتصاديــة دولية أخرى يُتّفق في شــأنها تتعلق باللاجئين وبالأشــخاص المهجرين، وذلك يتضمــن تقديم الدعم لتوطينهم» (الفقرة الثانية).

في الأعوام اللاحقة، سُحقَت آمال القيادتين الفلسطينية والأردنية المُعلّقة على عملية الســلام بفعل تدهور العلاقات الإسرائيلية ـ الفلسطينية. أكثر من ذلك، وجدت هاتان القيادتان أن موقفهما «المؤيد للسلام» مع إسرائيل يواجَه بمعارضة داخلية شرســة. في الضفة الغربية وغزة، تحلّق اللاجئون منذ مطلع عام 1993 حول «اتحاد مراكز الشــباب في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين»، وأطلقوا حملات هادفة إلى وضع «حــق العودة» على رأس أولويات برنامج العمل الوطني الفلسطيني. كما حذّروا من حلّ «الأونروا» وتفكيك المخيمات التي تســتفيد من خدمات هذه الوكالة قبل إنجاز اتفاق سلام عادل. وبحلول عامَي 1996 و1997 أصبح الحديث المُبكِر عن مشروعات تفكيك المخيمات ونقل نشــاط «الأونروا» إلى الســلطة الفلســطينية من المحرّمات. وأسست المبادراتُ غير الرسمية الهادفة إلى إحلال السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين التي ظهرت منذ عام 2000 مقاربةً تدريجيةً لعملية تســليم مهام «الأونروا»، حيث يُحقّــق هذا الهدف علــى مراحل وبموجب جــدول زمني من خمس سنوات متفق عليه. وفي الأردن، جاءت المعارضة الداخلية ضد عملية «وادي عربــة» من مجموعات اللاجئين وأحــزاب المعارضة ومن مجموعات ضغط وطنية شــرق أردنية بدأت تســأل الســلطة عــن الهوية المزدوجــة للاجئين الأردنيين ذوي الأصل الفلســطيني، وبالتالي، بدأت هــذه المجموعات تثير

المخاوف من إعادة إحياء السيناريو المرعب لإقامة «وطن فلسطيني بديل في الأردن»[33]. واضطر الأردن تحت الضغط في أواخر التسعينيات إلى الانضمام إلى سورية ولبنان وجامعة الدول العربية في إدانة أي خطة هادفة إلى التخلي عن الحقوق السياسية للاجئين، على الرغم من الوعود التي قطعها لهم رعاة عملية السلام الغربيون بتلقّي التعويضات.

يبقى الأثر الأهم المتبقي من «عملية سلام أوسلو» الموقف الإيجابي الجديد للاجئين وللسلطات المضيفة إزاء إدارة المخيمات، حيث أصبحت فكرة تحسين مستدام للبنية التحتية المادية للمخيمات إحدى المطالب الرئيسة للاجئين، على أن يتم التفريق بوضوح بين برامج إعادة التأهيل الاجتماعية/الاقتصادية الجماعية ومخططات التوطين الهادفة إلى دفن «حق العودة». وبهذه الروحية رحّب اللاجئون الفلسطينيون بـ«برامج تطبيق السلام» (Peace Implementation Programs (PIP)) الخاصة بـ«الأونروا»، على الرغم من أن هذه المشروعات ترافقت مع خفض صافٍ في الموازنة العامة لـ«الأونروا». وعزّزت إدارة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية هذه الوجهة التنموية في عامَي 1996 و1997 من خلال إنشاء «لجان الخدمات» في مخيمات الضفة الغربية وقطاع غزة كلها، التي لا تزال مهامها تنص على تنفيذ برامج تنموية في المخيمات بالتعاون مع «الأونروا».

منذ مطلع الألفية الثالثة، حذا الأردن وسورية وحتى لبنان حذو منظمة التحرير في تعديل مقاربتهم العامة إزاء تنمية المخيمات، وإن كان ذلك التعديل حصل بدرجات متفاوتة. قد يُفسَّر هذا التحول على اعتبار أنه محاولة للتوفيق بين الواقع القاسي في المخيمات مع الدفع طويل الأمد إلى تحديثها اجتماعيًا واقتصاديًا ومع الاستقرار السياسي. وكانت السلطات الأردنية التي تولّت منذ منتصف السبعينيات دور «الأونروا» في ما يتعلق بالاهتمام بالبنية التحتية المادية للمخيمات، الأكثر نشاطًا على هذا الصعيد. ومنذ عام 2000 دمجت السلطات الأردنية بشكل منتظم مخيمات اللاجئين في بعض سياساتها التنموية[34]. أما

(33) Abu-Odeh, pp. 235-248.

(34) على سبيل المثال، برنامج الإنتاج الاجتماعي الذي هدف، من بين ما هدف إليه، إلى =

السلطات السورية فعاونت «الأونروا» في تنفيذ مشروعات كبرى لإعادة تأهيل المياه والصرف الصحي والإسكان في عدد من المخيمات[35]. أخيرًا، ومنذ عام 2005، كان لبنان أكثر حماسةً إزاء مشروعات إعادة تأهيل المخيمات، حتى في المخيمات الخاضعة لسيطرة منظمة التحرير الفلسطينية في جنوب لبنان، حيث كان إدخال مواد البناء إلى داخل المخيمات مقيّدًا.

بشكل مماثل، أُعيد بناء المناطق التي تعرّضت للتدمير في مخيم جنين في الضفة الغربية على يد الجيش الإسرائيلي في نيسان/ أبريل 2002. وبدأ إعمار مخيم نهر البارد في لبنان ـ الذي دُمِّر بالكامل خلال الاشتباكات بين مقاتلي تنظيم «فتح الإسلام» والجيش اللبناني في عام 2007 ـ بطريقة تتيح لسكان هذين المخيمين سكنًا لائقًا وتوفر مساحات عامة ملائمة[36]. إحدى أبرز المظاهر المميِّزة لتلك المشاريع الخاصة كلها في المخيمات، هي مشاركة اللاجئين أنفسهم في مراحلها كلها: من تصميم المناطق المنوي إعادة بناؤها، وصولًا إلى صيانتها، وذلك نتيجة تدخل «الأونروا»[37].

ترافق هذا التحوُّل في سلوك اللاجئين والبلدان المضيفة إزاء تنمية المخيمات مع تغييرات دراماتيكية في طريقة مقاربة القيادة الفلسطينية لـ«حق العودة». إذ دفعت هذه القيادة باتجاه حلّ واقعي يقوم بشكل رئيس على عودة بعض لاجئي عام 1948 ومهجّري عام 1967 إلى أراضي الدولة الفلسطينية

= تحسين شبكات البنية التحتية للمناطق الفقيرة، غطى كذلك المخيمات. انظر: <http://www.espp.gov.jo/about%20espp.htm>.

(35) للاطلاع على مشروعات البنية التحتية في دمشق، انظر: <http://www.un.org.sy/forms/pages/viewPage.php?id=48>.

أهم مشروع في سورية هو إعادة تأهيل مخيم «النيرب» قرب حلب، حيث سبق تأهيل المنازل والبنى التحتية في المخيم نقل جزء من سكانه إلى مناطق أخرى، ومنها مخيم «عين التل» غير الرسمي: A. Byrne, «Engaging Refugees in Change: Some of the Challenges Facing UNRWA in Engaging Neirab's Refugees in Camp Development,» *Al-Majdal*, no. 24 (winter 2005), pp. 44-51.

(36) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA), «Nahr el-Bared Crisis,» 2010. <http://www.unrwa.org/etemplate.php?id=661>.

انظر موقع الأونروا الإلكتروني في شأن إعادة بناء مخيم نهر البارد.

(37) R. Wilkinson, «Refugee Assistance - UNRWA's Role in Housing Reconstruction,» *Al-Majdal*, no. 20 (2003), pp. 43-46.

المســتقبلية، أي إلى الضفة الغربية وقطاع غــزة، وعلى توطين بعضهم الآخر خارج الأراضي الفلسطينية مع دفع تعويضات لهم[38]. وبطريق مماثلة، دعت «مبادرة الســلام العربية» التــي صيغَت في القمة العربية فــي بيروت في عام 2002 إلى «التوصل إلى حل عادل لمشــكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتفَق عليه وفقًــا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194» في إطار حل الدولتين، لكن من دون تحديد آليات تطبيق ذلك القرار[39].

بمــوازاة ذلك، أقدمــت البلدان المضيفــة على خطــوات باتجاه دمج اللاجئين الفلسطينيين ككلّ. على سبيل المثال، سعت السلطات الأردنية إلى تعزيز الهوية الأردنية للاجئين الفلسطينيين لديها من خلال محاولة استمالتهم في إطار الحملات التي شملت أرجاء الأردن كلها، والتي أطلقتها السلطات منذ مطلع الألفية الثالثة بهدف توحيد مختلف فئات الشعب الأردني[40]. حتى الســلطات اللبنانية التي كانت لا تزال حتى ذلك الحين متردِّدة في مشــاركة اللاجئين الفلســطينيين في القضايــا اللبنانية الداخلية، أنشــأت لجنة الحوار اللبناني ـ الفلسطيني في تشرين الأول/ أكتوبر 2005، وكان هدفها من ضمن أهداف أخرى، معالجة المســائل الاجتماعية/ الاقتصادية والقانونية والأمنية العالقة المرتبطة باللاجئين الفلســطينيين المقيمين في لبنان، وذلك بالتعاون مع «الأونروا»[41].

إلا أن البلــدان المضيفة ظلت حريصة في التشــديد على أن سياســاتها المتصلة بالمخيمات تتصل بغايات إنســانية بحتــة ولا تندرج في خانة إدماج

---

(38) تؤمن «اتفاقية طابا» و«مبادرة جنيف» (2003) عودة جزء صغير من اللاجئين إلى إسرائيل وفق خطة لم الشمل العائلي، لا تطبيقًا لحق العودة؛ انظر: A. Keller, *L'Accord de Genève. Un Pari réaliste* (Geneva: Labor & Fides, 2004).

(39) بشكل مماثل، أكدت تصريحات مسؤولين في منظمة التحرير الفلسطينية منذ عام 1988 ضرورة حل قضية اللاجئين وفق قرارات الأمم المتحدة المهمة، فيما بقي «حق العودة» لازمة دائمة في خطابات القادة العرب.

(40) على سبيل المثال، أحد أهم أهداف مبادرة «الأردن أولًا» «تعميق حس الهوية الوطنية بين المواطنين»، انظر: «Jordan First National Campaign Aims to Prepare Society for a Better Future,» *The Daily Star* (57th Anniversary of Independence Feature Supplement), 27/5/2003.

(41) <http://www.lpdc.gov.lb/Main.aspx?displang=en-us>.

اللاجئين وتوطينهم. وفي آذار/مارس 2005 رفضت الدول العربية بشكل مطلق اقتراح الرئيس الفلسطيني أبو مازن القاضي بأن تمنح الدول المضيفة مواطنيّتها للاجئين الفلسطينيين المقيمين على أراضيها في انتظار إنجاز اتفاق في شأن الوضع النهائي[42]. وترك فشلُ عملية السلام والتصلب الإسرائيلي إزاء مسألة «حق العودة» الدولَ العربية في وضع لا مجال كبير فيه للمناورة. علاوةً على ذلك، لم تهدأ مخاوف الدول العربية المضيفة وقلقها بخصوص تفكيك «الأونروا» تدريجًا، وبخصوص التحدّيات الاجتماعية/الاقتصادية والسياسية الداخلية أيضًا المرجَّح ظهورها بفعل أي إعادة نظر في النظام القانوني الذي يحكم وضع اللاجئين الفلسطينيين.

نظرًا إلى ما تبدو عليه الأمور، يُعتبَر الحفاظ على وضع قائم دون المستوى المثالي، وممكن التحكُّم به، الحلَّ المفضَّلَ لدى الدول العربية في ظل الشكوك المحيطة باحتمال الوصول إلى معالجة جذرية لوضع اللاجئين. وإلى حدّ ما ينطبق ذلك أيضًا على السلطة الفلسطينية؛ فعلى الرغم من أنّه سُمح للاجئين بالمشاركة في الانتخابات التشريعية لدورتَي 1997 و2006، وبالتالي مُثّلوا في المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية، ظلّت مخيمات الضفة الغربية كيانات إدارية منفصلة، وبالتالي فإنها لم تشارك في الانتخابات البلدية لعام 2005[43].

لكن ماذا يعتقد اللاجئون في شأن وضعهم الحالي؟ حتى الآن، الأصوات الجماعية للاجئين لم تُجمَع وتُفسَّر إلا من خلال الشركاء أصحاب المصلحة. تتمحور المسألة الرئيسة حول الالتزام بـ«حق العودة»، راسمةً بذلك الخطوط الفاصلة بين المواقف. وهناك من أصرّ، وأغلبيتهم من اللاجئين الناشطين، على «قدسيّة» طابع حق العودة، معتبرين أنّه يعود للاجئين أنفسهم تقرير هل

(42) A. Mazen, «A Declaration Bracing for Concessions to the Right of Return,» *Al-Sabil*, 7 March 2005.

(43) A. Signoles, «Réfugiés des camps, réfugiés des villes et familles autochtones; vers une reconfiguration des pouvoirs locaux en Cisjordanie,» dans: *La Palestine en Transition: Crise du projet national et construction de l'Etat* (Paris: Institut national des langues et civilisations orientales, 2001), pp. 318-322.

كانوا يرغبون في ممارسة هذا الحق أو التخلي عنه مقابل التعويض. ويزعم شركاء آخرون، من بينهم رسميون في منظمة التحرير الفلسطينية، أن عددًا قليلًا فحسب من اللاجئين سيقرر العودة إلى وطنهم إن مُنحوا الفرصة لممارسة هذا الحق[44]. وتبرز من هذه الخلاصات مجموعة من المسائل الأخرى اللافتة: في ظل غياب أي اختراق في عملية السلام، كيف ينظر اللاجئون إلى الأبعاد الإنسانية والسياسية لوضعهم؟ وأي أهمية يعلّقونها على تسجيلهم في سجلات «الأونروا»؟ وكيف يقيّمون وضعهم في المجتمعات المضيفة؟ وما هي المشكلات الرئيسة التي يواجهونها كلاجئين؟

«الأونروا»: مزوّد أساس للخدمات أم برهان على «هوية اللجوء»؟

نُعالج هنا آراءَ اللاجئين الفلسطينيين في «وضع اللجوء». ويعتمد أساسًا على خلاصات مسح برنامج الشرق الأدنى (The Near East Project Survey (NEP)) وهو مسح كميّ أجري مع لاجئين فلسطينيين في مناطق عمليات الأونروا الخمس أو «البلدان المضيفة» في آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر 2005 من المعهد العالي لدراسات التنمية (IUED) في جامعة جنيف بالاشتراك مع جامعة Louvainla-Neuve (بلجيكا) وبالتعاون مع «الأونروا»[45].

---

(44) Salah Khalaf (Abu Iyad): «Lowering the Sword,» *Foreign Policy*, vol. 78 (Spring 1990), pp. 92-101; and «Questions and Answers with Abu Iyad,» pp.102-112.

في السياق نفسه، كشف مسح أُجري في عام 2003 بين مجتمعات اللاجئين في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي لبنان والأردن، أنه على الرغم من مطالبة جميع اللاجئين تقريبًا بالاعتراف بـ«حق العودة»، فإن 10 في المئة منهم فقط كانوا يتطلعون إلى تطبيقه بشكل كامل وقطعي. انظر: Palestinian Centre for Policy and Survey Research, «Preference and Behaviour in a Palestinian-Israeli Permanent Refugee Agreement Survey,» 2003. <http://www.pcpsr.org/survey/polls/2003/refugeesjune03.html>.

(45) غطى هذا المسح عيّنة عشوائية من 2000 شخص ممن هم فوق 16 عامًا اختيروا من سجلات الأونروا في كل منطقة من مناطق عملياتها الخمس. صُنّفت العينة وفق الجنس والعمر، وتحليلها وفق مستوى وطني/ مناطق. هامش الثقة هو +\ـ 1 في المئة للمناطق الخمسة، وهامش الثقة في كل منها هو 2.2 في المئة. جاء إجراء المسح حصيلةً لمؤتمر نظمته الأونروا والحكومة السويسرية بعنوان «تلبية الحاجات الإنسانية للاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى» في جنيف في حزيران/ يونيو 2004. يمكن الاطلاع على النتائج المفصلة للمسح على موقع الأونروا. هناك تقرير ملخّص مُتاح للعموم؛ انظر: R. Bocco [et al.], *The Living Conditions of the Palestine Refugees: A Synthesis Report* (Geneva: UNRWA-IUED/UCL Survey, 2007).

إضافة إلــى الموضوعــات الاجتماعية/ الاقتصادية التقليديــة التي تغطّيها المســوحات المتعلقة بالأحــوال المعيشــية (من ضمنها الفقــر والتعليم والأوضاع الصحية والســكنية)، تضمّن الاســتبيان الذي استند إليه المسح سؤالين عامّين يشيران إلى القضية المطروحة. يتعلق السؤال الأول بتصوّرات اللاجئين حيــال «الأونروا» لجهــة الفوائد الآتية منها. أما الســؤال الثاني فيستكشف آراء اللاجئين في شأن وضعهم لجهة المشكلات التي واجهوها نتيجة هذا الوضع.

هل التســجيل في «الأونروا» وســيلة يتعدى الغرض منها الاستفادة من خدماتها الرئيسية؟ وهل يشكل ذلك بالأحرى دليلًا يثبت وضع اللجوء ويهدف إلى تعزيز «هوية اللجوء» في المنفى، و/أو لاســتخدام هذا الوضع مســتقبلًا كبرهــان قانوني يدعم مطالبة اللاجئين بحق العــودة والتعويض؟ أو بدلًا من ذلــك، هل باتت «الأونروا»، بعد 60 عامًا من تأسيســها، مؤسســة من دون جدوى ولا معنى لها[46]؟ يُشــير مســح برنامج الشــرق الأدنى أولًا إلى أن «الأونروا» ظلّت مؤسسة «ذات معنى» في نظر أغلبية كبيرة من اللاجئين على امتــداد مناطق عمليات «الأونــروا» الخمس[47]. ومثلمــا يتضح من الجدول (8-2)، فإن أقلية صغيرة من اللاجئين فــي الضفة الغربية وفي لبنان تحديدًا تُفكّر عكس ذلك. وقد تضم هذه الفئة لاجئين مسجّلين على لوائح «الأونروا»، لكنهم لا يسعون إلى الاســتفادة من خدماتها[48]، أو لاجئين غير راضين عن

(46) السؤال رقم 66 من المسح سؤال مفتوح على خيارات إجابة متعددة، صيغَ بعد محادثات متعددة مع ممثلين من الدولة المضيفة وموظفي الأونروا. يقول السؤال: «في حالتك الخاصة، ما هي الميزة الأهم كونك مسجلًا مع الأونروا؟ (إجابات متعددة) مثل: الحصول على خدمات الأونروا/ إثبات صفة اللجوء/ غير ذلك (حدد)/ لا شيء/ لا أعرف/ لا إجابة.

(47) تقنية تقاطع المعلومات في الجداول المستخدمة لأغراض التحليل فحسب، نجحت في اختبارات الجدوى الإحصائية. وأُطّرت النتائج وفُسّرت في ضوء نتائج من مسح آخر لـ«برنامج الشرق الأدنى» وغيره أيضًا.

(48) في حقل التعليم الابتدائي على سبيل المثال، أقل من 44 في المئة من أطفال اللاجئين الفلسطينيين في الضفة الغربية (وفي الأردن) ارتادوا المدارس الابتدائية، مقارنة بأكثر من 4\3 في مناطق العمليات الأخرى. انظر: J. Al Husseini, C. Calvé and Ch. Skhiri, «Education Profile of the Palestine Refugees in the Near East, IUED/Louvain-La-Neuve/UNRWA Survey» (Geneva/Amman, UNRWA intranet, May 2007), p. 37.

هــذه الخدمات[49]. وقد يكون من بين هــؤلاء أيضًا لاجئون خاب أملهم من عملية الســلام، لذلك باتوا غير مقتنعين بأن الاعتراف بوضعهم كلاجئين من المحتمل أن يؤدّي إلى اســترجاع حقوقهم على نحو كامل أو جزئي، إن من خــلال العودة و/أو عن طريق التعويض. كما يُظهر الجدول (8-2) أيضًا أنه في مناطق عمليات «الأونروا» كلها، باستثناء قطاع غزة، ترى الكتلة الأكبر من اللاجئين (أكثر من ثلاثة أرباعهم في الأردن) أن الفائدة الرئيسة من التسجيل في «الأونروا» هي إثبات وضع اللجوء.

تؤكّــد هذه النتائج الأنماط المتعايشــة المتصلة بعلاقــات اللاجئين مع «الأونروا»: أولًا، الأهمية السياسية والوظيفية التي لا يزال اللاجئون يعلّقونها على التسجيل في «الأونروا». ثانيًا، قد تكون النوعية المتراجعة للخدمات التي تقدمها «الأونروا» بفعل القيود المفروضــة على موازنتها العامة قد قللت من قيمة هذه الخدمات في نظر اللاجئين[50]. وقد تكون خصوصية قطاع غزة في هذا الشأن نابعة من فرادة ســياقاته الاجتماعية/الاقتصادية والإنسانية. وكون قطاع غزة هو المكان الوحيد الذي تســكنه أغلبية من اللاجئين الفلسطينيين، حيث يشكلون أكثر من ثلثَي سكان القطاع، بحسب معطيات الجهاز المركزي للاحصاء الفلســطيني[51]، يأتي قطاع غزة تقليديًا بعد لبنان مباشــرةً لجهة كبر حجــم تمويل «الأونــروا» لخدماتها الاجتماعية والتعليمية والصحية بشــكل منتظم، بدليل تخصيص 153 دولارًا للفرد الواحد في غزة لفترة سنتين، مقارنةً مع 117 دولارًا للفــرد في الضفة الغربية، و100 دولار في ســورية، و61 دولارًا فقط في الأردن[52]. وتعزّزت الأهميــة العملياتية لدور «الأونروا» في

---

(49) أغلبية اللاجئين في لبنان (60 في المئة) قالت إنّها كانت غير راضية عن خدمات التعليم التي تقدمها الوكالة. اللاجئون الذين يعيشون في مناطق عمليات الوكالة الأخرى كانوا أكثر إيجابية حيال تلك الخدمات، وهم نصفهم في الأردن، وحوالى ثلاثة أرباع في الضفة الغربية وغزة. انظر: Al Husseini, Calvé and Skhiri, p. 47.

(50) UNRWA, «Medium Term Plan (MTP),» pp. 7-9.

(51) The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), «Releases the Final Results of Gaza Strip Census 2007,» 2009. <http://www.pcbs.gov.ps/desktopmodules/newsscrollEnglish/newsscrollView.aspx?ItemID=813&mID=11170>.

(52) يتمتع لبنان بأكبر نسبة من موازنة البرامج العادية بين مناطق عمليات الأونروا، تصل إلى =

غزة منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في عام 2000، كون اللاجئين في غزة كانوا المستفيدين الرئيسيين من البرامج الطارئة في الأراضي الفلسطينية المحتلة[53]. وكان مثل هذا الالتزام مرحّبًا به من سكان غزة على نطاق واسع. وأشار استطلاع للرأي أجراه معهد الأبحاث النرويجي (FAFO) في غزة في أيلول/سبتمبر 2005 إلى أن أكثر من ثلاث أرباع السكان المستطلعين أعربوا عن ثقتهم بـ«الأونروا»، مقابل ربعهم فقط أعرب عن ثقته بمؤسسات السلطة الفلسطينية بشكل رئيس[54].

بهدف فهم أفضل لعلاقة اللاجئين بـ«الأونروا» أجرينا تقاطعًا بين هذه الخلاصات العامة مع متغيِّر مستقل هو المتغيِّر المتعلّق بـ«أمكنة إقامة» اللاجئين المُستطلَعَة آراؤهم، أكانوا في داخل مخيم للاجئين أم في خارجه. وافترضنا بشكل أولي أن اللاجئين من سكان المخيمات كانوا أكثر من شدد على أهمية «الأونروا» كموفِّر للخدمات الأساسية. وفي حين كان ينتظَر من الوكالة أن توفّر مثل هذه الخدمات لجميع اللاجئين المسجَّلين على لوائح «الأونروا»، بغضّ النظر عن مكان إقامتهم، فإن المخيمات هي عادةً الأمكنة الوحيدة التي تستضيف كامل سلسلة خدمات «الأونروا» من مدارس وعيادات طبية ومراكز اجتماعية ومقرّات توزيع المساعدات. أكثر من ذلك، وعلى غرار ما كشفه مسح «برنامج الشرق الأدنى»، فإن اللاجئين داخل المخيمات هم في

= 168 دولارًا أميركيًا للشخص؛ انظر: . <http://www.un.org/unrwa/publications/NBC/efforts_NBC.html>

(53) لإلقاء نظرة عامة على تطور الأحوال المعيشية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ اندلاع الانتفاضة الثانية؛ انظر: المعهد العالي لدراسات التنمية (IUED) ـ جامعة جنيف: IUED, «Palestinian Public Perceptions Reports,» Published from 2001 to 2008 by the IUED, <http://graduateinstitute.ch/palestine/>.

(54) Fafo: «Gaza Poll Summary,» September 2005. <http://www.fafo.no/gazapoll/summary.htm>, and «Low Trust in Political Institutions, Strong Support for Calm and High Expectations about Elections Palestinian Opinions on the Local Political Situation, Conflict and Peace, and the PLC Elections,» 2009.

انظر معهد الأبحاث النرويجي (FAFO) (2005). في استطلاع أجري في آذار/مارس 2009، بعد الهجمات الإسرائيلية ضد حماس في غزة في كانون الثاني/يناير 2009، أكد هذه النزعة: حوالى 70 في المئة من الغزيين لديهم انطباعات جيدة عن الأونروا، مقابل أقل من 50 في المئة كان لديهم آراء إيجابية حيال المؤسسات الفلسطينية المتنوعة. انظر: <http://www.fafo.no/ais/middeast/opt/opinionpolls/poll2009.html>.

المعدّل أفقر من اللاجئين المقيمين خارجها[55]، ويميلون أيضًا إلى الاستفادة من خدمات «الأونروا» بأعداد أكبر[56]. ويُظهر الجدول (8 - 3) أن فرضيتنا تُصحّ أيضًا في الضفة الغربية والأردن وسورية. على العكس من ذلك، ففي لبنان وغزة، أي البلدين المضيفين اللذين يعيش فيهما أعلى نسبة من اللاجئين المقيمين في المخيمات (53 في المئة و 46 في المئة على التوالي، انظر الجدول (8 - 1)، علّق اللاجئون المقيمون خارج المخيمات أهمية على خدمات «الأونروا» أكبر من تلك التي علّقها عليها المقيمون داخل المخيمات. واعتبر اللاجئون خارج مخيمات غزة أن التمتع بهذه الخدمات أكثر أهمية حتى من ضمان وضع اللجوء.

تعكس البيانات والمعلومات من لبنان وغزة الأهمية الاستثنائية التي يُعلّقها اللاجئون على «الأونروا» باعتبارها مصدرًا للخدمات الأساسية في هذه المناطق المضيفة، بغض النظر عن نوعية هذه الخدمات. في لبنان حيث تستقطب المخيمات معظم تسهيلات «الأونروا» إن لم يكن كلها، فإنّ القيود المفروضة على الاستفادة من التقديمات الحكومية والكلفة المرتفعة لخدمات المؤسسات الخاصة تجعل خدمات «الأونروا» أكبر قيمة بالنسبة إلى غير المقيمين في المخيمات. في غزة، يعكس تشديد اللاجئين المقيمين خارج المخيمات على أهمية خدمات «الأونروا»، درجة الفقر نفسها داخل المخيمات وخارجها، كما يشهد أيضًا على الشعبية العامة التي تتمتع بها «الأونروا» على هذا الصعيد[57].

---

(55) مسح «برنامج الشرق الأدنى» يُظهر أن 57 في المئة من سكان مخيمات اللجوء في الأردن ينتمون إلى فئة الأقل دخلًا، أو إلى الخمس الذين يتمتعون بمستوى دخل متوسط ـ أدنى، مقابل 35 في المئة ممن لا يسكنون في المخيمات. النتائج هي على التوالي 49 في المئة و35 في المئة في سورية، و47 في المئة و33 في المئة في لبنان. وعلى العكس من ذلك، في الضفة الغربية وغزة، فإن نسبة الفقراء أو الأكثر فقرًا ليست أكثر داخل المخيمات بل خارجها. انظر: F. Lapeyre and M. Bensaid, «NEP Report: Socio- Economic Profile of UNRWA Registered Refugees,» IUED/ Louvain-La-Neuve/ UNRWA Survey, Geneva/Amman: UNRWA intranet, 25 July 2006, p. 31.

(56) على سبيل المثال، أغلبية الأطفال من ساكني المخيم ارتادت مدارس الأونروا الابتدائية: بين 85 و88 في المئة في الأردن والضفة الغربية، إلى حوالى 95 في المئة في لبنان وغزة وسورية. انظر: Al Husseini, Calvé and Skhiri, p. 38.

(57) اللاجئون من ذوي الدخل المنخفض والمنخفض جدًا داخل المخيمات وخارجها هم أكثر =

الجدول (8 - 2)
الفائدة الرئيسة من التسجيل على لوائح «الأونروا»
(الأرقام تشير إلى النسبة المئوية)

	غزة	الضفة الغربية	سورية	لبنان	الأردن
إثبات وضع اللجوء	4958	76	62	76	
التمتع بخدمات «الأونروا»	48	26	23	27	18
انعدام أي منهما	3	15	9	10	6
حالات أخرى	0	1	1	1	0

المصدر: برنامج الشرق الأدنى، 2005.

كلفة «اللجوء»

إلى جانب التسجيل في سجلات «الأونروا» ساهم عاملان إضافيان في تشكيل حياة اللاجئين في البلدان العربية المضيفة: وضعهم القانوني كأشخاص «محرومين من الجنسية» ـ باستثناء الأردن ـ وخضوعهم لأنظمة تمييز اجتماعية واقتصادية بنسبة أو بأخرى. ما هي نظرة اللاجئين الفلسطينيين إلى وضعهم الحالي؟ سعى مسح برنامج الشرق الأدنى (NEP) إلى معالجة هذه المسألة من خلال الطلب إلى اللاجئين المستطلَعين أن يعرّفوا المشكلات الرئيسية الثلاث التي يواجهونها عادةً بسبب وضعهم الخاص. وخلال مرحلة تحليل بيانات المسح صُنّفت أجوبة المستطلعين تحت ثماني «فئات من المشكلات» المهمة.

= من يعتبرون أن الأونروا مصدر للخدمات الأساسية. لكن هذا الميل لا يعبر عن علاقة خطية، ما يعكس حقيقة أنّه منذ عام 1992 لم تعد أهلية التمتع بالتعليم والرعاية الصحية من الوكالة مرتبطة بمستوى الدخل والحاجة، بل بوضع اللجوء. انظر: UNRWA, «Report of the Commissioner- General of UNRWA,» paragraph 35.

في لبنان، لا يمكن تمييز نمط واضح وقد يعود ذلك إلى التمييز القاسي في الوضع القانوني الذي تفرضه السلطات على اللاجئين، والذي أدّى إلى اعتماد متجانس نسبيًا على الأونروا.

تتعلق معظم هذه الفئات بمشكلات تتصل مباشرةً بنواحي اندماجهم في البلد المضيف: «مشـــكلات اقتصادية» (أو «الفقـــر»)؛ «البطالة»، «التنقل والحركة» (داخليًا أو إمكان الهجرة أو التهجير القســـري)؛ «السكن والشروط البيئية ما دون المســـتوى اللائق»؛ «عدم كفاية المساعدات وتدني مستوى الخدمات ما دون المســـتوى المقبول»؛ «التمييز» (بشـــكل عام أو في مـــا يرتبط خصوصًا بـ«التوظيف» وأنماط التمييز «السياسي» و«الاجتماعي»). وتتّصل إحدى هذه الفئـــات الثماني بالتعلُّق الرمزي للاجئين بمكان نشـــأتهم الأولى، أي «فقدان الوطن/ الحنين للعودة».

تركّز الفقرات التالية على المشكلات الأكثر أهمية التي وردت على ألسنة اللاجئين.

تشير خلاصات المسح (الجدول (8-4)) إلى أنه، باستثناء سورية، يحتلّ «التمييز» المرتبة الأولى في قائمة المشـــكلات التـــي يعانيها اللاجئون، حيث يطال التمييز في البلـــدان المضيفة بين حوالى خُمس اللاجئين وثلثهم تقريبًا. ويصحّ ذلك أيضًا بالنسبة إلى الأردن، على الرغم من الوضع القانوني الأفضل نســـبيًا لمعظم اللاجئين هناك بوصفهم مواطنين أردنيين. وتسلّط هذه النتيجة المفاجئة الضوء على التمييز غير الرسمي الممارَس على اللاجئين في الأردن خلال الســـنوات الماضية، خصوصًا على صعيد التوظيـــف في القطاع العام. وكون معظم اللاجئيـــن معتبرين مواطنين كاملي الحقـــوق في الأردن، كانوا يتوقعون أن تكون أوضاعهم أفضل على هذا الصعيد.

بمزيـــد من التحليل المعمـــق لمتغيِّر «التمييز» نكتشـــف أنه حيث يتمتع اللاجئون الفلســـطينيون رســـميًا بالوضع القانوني نفســـه التي يتمتع به سكان الدولة المضيفة، أي الأردن والضفة الغربية وقطاع غزة، يُعبّر التمييز عن نفسه في الأغلب على شـــكل «تمييز اجتماعي/ عام». في المقابل، يُنظَر إلى التمييز على المســـتوى السياســـي على اعتبار أنه المشكلة الرئيســـة لكون اللاجئين محرومين من الجنسية، وبالتالي ممنوعين من المشاركة رسميًا في السياسات الوطنية للبلد الذي يعيشون فيه، أي في سورية ولبنان. وعمّا إذا كان اللاجئون ســـيوافقون على الانخراط في السياســـة الوطنية من خلال التسوية الجزئية أو

الجدول (8 – 3)

الفائدة الرئيسة للتسجيل على لوائح «الأونروا» بحسب المكان أو الإقامة (بالنسبة المئوية)

	لاجئو غزة (خارج المخيمات)	غزة (مخيمات)	لاجئو الضفة (خارج المخيمات)	الضفة (مخيمات)	لاجئو سورية خارج المخيمات	مخيمات سورية	لاجئو لبنان خارج المخيمات	مخيمات لبنان	لاجئو الأردن خارج المخيمات	مخيمات الأردن
إثبات وضع اللجوء	47	53	59	57	7 5	55	56	68	78	68
التمتع بخدمات الأونروا	51	43	24	31	16	33	29	25	16	26
انعدام أي خدمات	2	4	16	11	8	11	14	6	6	6
غير ذلك	0	0	1	1	1	1	1	1	0	0

المصدر: برنامج الشرق الأدنى، 2005.

الكاملة لوضعهم في البلد المضيف، فهذا يبقى سؤالًا مفتوحًا. لكن يشير الرفض المذكور أعلاه لمبادرة الرئيس الفلسطيني أبو مازن في عام 2005 إلى أن هذا الخيار غير مطروح في المستقبل المنظور. وأيًا يكن، لا يزال التمييز يُمارَس من السلطات المضيفة في الأغلب باعتباره خطوة «إيجابية» الهدف منها الحفاظ على «حق العودة» ـ والإشارة إليه هنا كمشكلة تؤكد وتثبت تساؤلات اللاجئين بخصوص النظام القانوني الذي وضعته البلدان العربية في خمسينيات القرن الماضي لإدارة شؤونهم وتنظيم أوضاعهم.

تتصدر المشكلات الاجتماعية ـ الاقتصادية، بطالة كانت أم فقرًا، قائمة المشكلات الرئيسية للاجئين، باستثناء الوضع في سورية. وفي ما يتعلق بلبنان فإن القوانين اللبنانية التي تقيّد حق اللاجئين في العمل، مضافًا إليها وضعهم كأشخاص محرومين من الجنسية، تجعل وضع اللاجئين هناك هشًا إلى حدّ كبير[58]. وتسود في الأراضي الفلسطينية المحتلة أنماط متّصلة أكثر بهذا السياق. في غزّة، يفسّر تركيز اللاجئين على مشكلة البطالة، المستوى المرتفع جدًا للاجئين الذين يعلنون عن أنفسهم كعاطلين عن العمل حين أُجري المسح (40 في المئة مقابل 26 في المئة في الضفة الغربية)، وذلك أساسًا بسبب الانعدام الكامل للحصول على وظائف في قطاع غزة نفسه أو في إسرائيل. بشكل عام، يكشف مسح برنامج الشرق الأدنى (NEP) التداعيات السلبية لانتفاضة الأقصى على الأحوال المعيشية العامة للاجئين، المعبَّر عنها إما من خلال البطالة في غزة أو الفقر في الضفة الغربية. وفي السياق نفسه، سُلّط الضوء على التدهور الحقيقي للشروط السكنية والبيئية في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 2000 من خلال الأعداد الكبيرة نسبيًا من اللاجئين في هذه الأراضي ممن أشاروا

(58) لكن معدل البطالة بين اللاجئين ليس أعلى من معدلها في أوساط سكان المجتمع المضيف: 13 في المئة بين اللاجئين (برنامج الشرق الأدنى، NEP 2005) مقابل 11.5 في المئة بين اللبنانيين (مصادر لبنانية 2011)؛ و 14 في المئة بين اللاجئين (برنامج الشرق الأدنى، NEP 2005) مقابل 13.2 في المئة بين المواطنين في الأردن (مصادر أردنية 2006). الاستنتاج هنا، أن المشاركة المنخفضة في العمل، لا البطالة، هي مشكلة اللاجئين الأساس خارج فلسطين. نسبة النشاط الاقتصادي بين اللاجئين الفلسطينيين (رجالًا ونساءً) أقل من تلك الخاصة بالدول المضيفة، انظر: Lapeyre and Bensaid, pp. 17-18.

إلى أن مشكلتهم الرئيسة هي «الظروف السكنية والبيئية غير اللائقة» داخل المخيمات بشكل خاص[59].

نُظر إلى المشكلات المتعلقة بالحصول على «المساعدات» و«الخدمات الأساسية» من المستطلعين باعتبارها مشكلات ثانوية عند مقارنتها مع المشكلات الأكثر جوهرية، مثل التمييز والتوظيف والفقر. وعلى الرغم من ذلك، تشكل فئة بارزة من المشكلات بالنسبة إلى اللاجئين المقيمين في الأردن والضفة الغربية، حيث أبدى اللاجئون في هاتين المنطقتين على وجه التحديد اهتمامًا أقل بالجانب العملياتي من خدمات «الأونروا» (أقل من خُمس المستطلعين في الأردن)، أو الجانب المتعلّق بالتسجيل في سجلاتها بشكل عام (نسبة 15 في المئة من المستطلعين في الضفة الغربية) (انظر الجدول (8-2)). وفي الأحوال كلها تشير تلك الخلاصات إلى أن التعبير عن اهتمام أقل بـ«الأونروا» وخدماتها لا يستتبع بالضرورة تجاهلًا صريحًا لها.

أخيرًا، في حين أن الإحالة إلى المشكلات المتعلقة بمشاعر «الحنين للعودة» حاضرة في الميادين كلها، إلا أنها في سورية فحسب تحتل مرتبة أعلى. من المفهوم أنه بعد حوالى 60 عامًا من النكبة، تُصبح تلك المشاعر أقل حضورًا بين اللاجئين من مشكلاتهم اليومية[60]. لكن ينبغي عدم تفسير ذلك بشكل يقلل من تعلّق اللاجئين بـ«حقهم في العودة». وظلت مطالبة إسرائيل والمجتمع الدولي للاعتراف الكامل بحق العودة بوصفه مبدأً راسخًا

(59) بلغت النسبة على وجه التحديد 44 في المئة من لاجئي المخيمات مقارنة بـ17 في المئة من اللاجئين خارج المخيمات في الضفة الغربية، و38 في المئة من لاجئي المخيمات مقارنة بـ23 في المئة من اللاجئين خارج المخيمات في غزة، انظر: H. Rueff and A. Viaro, «NEP Report: Assessment of Housing Conditions of Palestine Refugees,» IUED/ Louvain-La-Neuve/ UNRWA Survey, Geneva/ Amman, May 2007.

(60) يظهر تحليل البيانات المتوافرة في شأن هذا المتغير أنه بين اللاجئين ممن هم فوق 60 عامًا، خصوصًا هؤلاء الذين عاشوا في «فلسطين قبل عام 1948» أو خبروا أوقاتًا كانت العودة إلى فلسطين أقرب منالًا، فإنّ الحنين إلى الوطن/ الشوق للعودة هي الجملة الأكثر تكرارًا (54 في المئة من مجموعة من هم فوق الستين عامًا في سورية على سبيل المثال). فئة أخرى ذات صلة هي مجموعة الشباب بين 16 و20 عامًا (41 في المئة من المجموعة العمرية 16 - 20 عامًا في سورية). قد يعكس ذلك شعورًا بالإحباط حيال بقاء اللاجئين عرضة لجراح المنفى، في وقت يبدو فيه أنّ أمل استعادة بيوتهم الأصلية (أو التعويض عنها) سواء عبر القوة أم المفاوضات مع إسرائيل قد تلاشى.

من مبادئ القانون الدولي أحد المطالب الرئيسة للاجئين الفلسطينيين منذ عام 1948. كما أنه لا يزال يُعتبَر أحد المطالب الرئيسة لمنظمة التحرير الفلسطينية في إطار مفاوضات الحل الدائم مع إسرائيل، بغض النظر عن طرائق تطبيقه وأشكاله. إن التفسير الرمزي لإقبال أغلبية اللاجئين على التسجيل في سجلات «الأونروا» لإثبات «وضع اللجوء»، إنما يدلّ أيضًا على الأهمية الراسخة للحقوق المكتسبة الأخرى المرتبطة بهذا الوضع.

يسلّط (الجدول (8-4)) الضوء على خصوصية وضع اللاجئين الفلسطينيين في سورية، ويعكس طبيعة النظام المتسامح نسبيًا اجتماعيًا واقتصاديًا الذي وفّرته لهم السلطات السورية، مع تركيز بدرجة أقل على المشكلات الموجودة في مناطق أخرى، مثل التوظيف والتمييز الممارَس وعدم كفاية الخدمات الأساسية.

في المقابل، فإنهم أكثر عرضة نسبيًا للمشكلات المتعلقة بالحركة. وما يؤكد هذه الصورة أن قاعدة البيانات المتعلّقة بالهجرة، بحسب مسح برنامج الشرق الأدنى، تُشير إلى أن واحدًا فقط من كل عشرة مستطلعين في سورية لم يسبق له أن هُجّر داخل البلد أو هاجر خارجه، مقارنةً مع حوالى ثلث المستطلعين في الأردن وفي الضفة الغربية، وحوالى نصف المستطلعين في لبنان وغزة. وقد يكون هناك أسباب مختلفة للنسبة الكبيرة من اللاجئين الذين يشيرون إلى المشكلات المتعلقة بالتنقل والحركة في سورية، أسباب ناجمة تحديدًا عن قلة اكتراث اللاجئين نسبيًا بالمشكلات الأخرى، خصوصًا مشكلة التمييز التي غالبًا ما يُركّز عليها في البلدان الأخرى المضيفة. وقد يكون ذلك ناتجًا أيضًا من عدد من العوامل الخاصة بشروط الحركة في سورية. وفي ما يتعلق بالهجرة الخارجية المرتبطة بالبحث عن عمل مثلًا، يمكن اعتبار اللاجئين الفلسطينيين في سورية بالمعدل العام ذوي قدرة «تنافسية» ضعيفة في سوق العمل الإقليمية، باعتبار مستويات تعليمهم الضعيفة نسبيًا ومهاراتهم المحدودة في حقل اللغات الأجنبية[61]. إضافة إلى ذلك، حرم انسحاب

(61) يشير مسح «برنامج الشرق الأدنى» إلى أنّ أكثر من نصف اللاجئين الفلسطينيين في سورية (51 في المئة ـ 16 سنة وما فوق) تركوا المدرسة قبل إكمال المرحلة الدراسية الأساسية، مقارنة بنسبة 38 في المئة في الضفة الغربية، و35 في المئة في الأردن و29 في المئة في غزة. لاجئو لبنان يتمتعون =

الجيش السوري من لبنان في نيسان/ أبريل 2005 عددًا من لاجئي سورية غير الكفوئين مهنيًا، فضلًا عن المواطنين السوريين، من فرصة عمل خارجية. ويشرح تقرير صادر عن «معهد الأبحاث النرويجي» (FAFO) أسباب المستويات المتدنّية للهجرة الداخلية في سورية، مقارنة بالمستويات الإقليمية، على الشكل التالي: الملكية المضمونة لمكان السكن وتماثل مستويات الخدمات الاجتماعية والفروقات القليلة في معدلات الأجور التي تقدّم محفّزات قليلة للهجرة، فضلًا عن الكلفة المرتفعة للسكن في المدن الكبرى[62].

الجدول (8 – 4)

مشكلات اللاجئين الرئيسية بحسب البلدان المضيفة

	الأردن	لبنان	سورية	الضفة الغربية	غزة
الوضع الاقتصادي (الفقر)	12	5	7	22	17
التوظيف	19	33	5	5	26
السكن والبيئة	6	2	2	15	16
التمييز	26	30	6	27	17
المساعدات والخدمات	14	8	4	16	7
خسارة الوطن/ الشوق للعودة	12	6	24	9	6
الحركية (التهجير القسري في الضفة الغربية)	4	40	3	4	
عوامل أخرى	10	11	12	3	7

المصدر: برنامج الشرق الأدنى، 2005.

= بأعلى نسبة من «التسرب المدرسي في مرحلة التعليم الأساسي» وهي 54 في المئة. لكن اللاجئين في لبنان (وكذلك في الأردن وغزة والضفة الغربية) يتمتعون بمستويات عالية نسبيًا من المهارة في اللغات (ومن ضمنها العربية والإنكليزية). انظر: Al Husseini, Calvé and Skhiri, pp. 19-31.

(62) M. Khawaja, *Internal Migration in Syria*, Fafo Report no. 375 (Oslo: Fafo, 2002), p. 21.

خلاصة

تحدد وضع اللاجئين في الشـــرق الأدنى قانونيًا بشكل أساس من خلال «نظام اللجوء» الذي وضعته الدول العربية بعد نكبة عام 1948، والذي تضمن أولويتين: الحفــاظ على حق اللاجئين في العــودة، وتلبية حاجات اللاجئين الاجتماعيــة والاقتصادية وفق ما يتلاءم مع المصالــح الداخلية للمجتمعات المضيفة. وهذا يفســر لماذا توجد تلك الفوارق الكبيرة بين الأوضاع القانونية والسياسية والاجتماعية/ الاقتصادية للاجئين والواقع الذي يعيشونه في الشرق الأدنــى، علــى الرغم من أن الخطاب العربي المشــترك المؤيــد لحق عودة اللاجئين عبر تطبيق القرار 194 (III).

علــى الرغم من الحوادث العديدة العاصفة التــي ميّزت العلاقات بين مجتمعات اللاجئين الفلســطينيين والدول التي تستضيفهم منذ عام 1948، فإن «نظام اللجــوء العربي» لا يزال على حاله. لا تزال معظم دول الجمعية العامة للأمم المتحدة تساند القرار 194 (III)، وهو حجر الأساس في مطالبة اللاجئين الفلســطينيين بحقهم في العودة. أكثــر من ذلك، وعلى الرغم من النقص المزمن في الموازنات، لا تزال الأونروا تعمل بشكل كامل في مناطق عملياتها الخمس في خدمة اللاجئين. بهذا الخصوص أظهر المســح الذي أجراه «برنامج الشرق الأدنى» (NEP) في عام 2005 غلبة الجدوى السياسية التي ينسبها اللاجئون إلى تسجيلهم في ســجلات الأونروا، بوصفها برهانًا علــى صفة اللجوء، أكثر من كونها مصدرًا للخدمات الأساســية (باســتثناء غزة). وقد يكون هذا مصدر قلق للأونروا. في الحقيقة أن أقلية فحسب من اللاجئين، تبلغ حوالى الثلث، ترى أنّ الحصول على خدمات الأونروا ميزة ناتجة من التسجيل في قيودها، الأمر الذي يعكس أيضًا عدم الرضا عن وضع خدمــات الوكالة. كذلك يشــكك اللاجئون في نظــام التمييز الذي وضعته الدول العربية المضيفة بذريعة الحفاظ على «حق العودة». ولم يعد اللاجئون يرون أن تحســين طرائق اندماجهم في تلك الدول، خصوصًا في المجالات الاقتصاديــة والاجتماعية داخل المخيمات وخارجهــا، هو تهديد لحقوقهم السياسية، بل يرون العكس من ذلك تمامًا.

ربما تكون تلك النتائج ذات صلة بالسياسات التي يمكن عبرها رؤية الطريقة التي يمكن من خلالها تطبيق أي اتفاق للوضع النهائي عبر اللاجئين والدول المضيفة. المسألة الأولى تتعلق بمفهوم التوطين. ونظرًا إلى رفض إسرائيل الموافقة على عودة اللاجئين بموجب مقتضيات القرار رقم 194 (III)، قدمت إسرائيل والشركاء الغربيون مرارًا التوطين بوصفه «الحل السحري» الذي من المرجّح أن يحل بشكل عاجل ودائم مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. تشير نتائج المسح الذي أجريناه إلى حقيقة أنه في حال انتصر خيار التوطين، فإنّ تطبيقه في سياق ما بعد توقيع اتفاق سلام سيتضمن بالضرورة، في كل دولة مضيفة، احتمال زعزعة عملية إعادة تقويم وضع اللاجئين الرسمي وغير الرسمي، على المستويات كلها المحلية والوطنية. يتضاعف الشك المحيط بأنماط التوطين، حيث إنه على الرغم من الجهد الجدير بالثناء الذي ظهر من خلال مشروعات اقتراحات التوطين غير الرسمية التي ازدهرت منذ نهاية التسعينيات، إلا أن قضية تعويض اللاجئين، بديلًا من «عودتهم» إلى بيوتهم الأصلية، لم تُحدّد بشكل واضح حتى الآن، إن كان لجهة مبالغ التعويضات أو طرائق دفعها[63]. إضافة إلى ذلك، لم تُستشر الدول المضيفة التي استُثنيت من المحادثات الثنائية الإسرائيلية ـ الفلسطينية بخصوص الوضع النهائي، ولا مجتمعات اللاجئين مباشرة في شأن تلك المسائل الحساسة.

مما يثير القلق أكثر من ذلك، من وجهة نظر اللاجئين، هو ظهور تفسير «براغماتي» لمفهوم «العودة» يتبنّاه الشركاء الدوليون والعرب، وحتى بعض الفلسطينيين، يحصر هذا المفهوم في حل الدولتين. وفق هذا التفسير، قد يُمنح اللاجئون في الشتات «حق العودة» إلى الدولة الفلسطينية العتيدة في الضفة الغربية وقطاع غزة حصريًا، عوض العودة إلى بيوتهم وممتلكاتهم الأصلية التي تقع اليوم في إسرائيل. ولم تعتمد قط الدول العربية أو منظمة التحرير الفلسطينية هذه المقاربة بشكل رسمي، لأن إسرائيل لم تبادر قط إلى اتخاذ الخطوات التصالحية المماثلة الضرورية. كذلك فشلت هذه المقاربة في

(63) إنّ «مبادئ كلينتون» (كانون الأول/ ديسمبر 2000) و«اتفاق طابا» (كانون الثاني/ يناير 2001) و«مفاوضات جنيف» (كانون الأول/ ديسمبر 2003) ربطت نفسها بالمبادئ العامة ومن ضمنها إنشاء صندوق تعويضات دولي.

أن تأخذ بالاعتبار النقص الحالي في القدرة الاســتيعابية للأراضي الفلسطينية المحتلة، كما فشلت في طرح مطالب عودة للاجئين المقيمين أصلًا في الضفة الغربية وغزة.

إذًا يبقى الاعتراف غير المشــروط بحق اللاجئين في العودة إلى فلسطين فــي قلب المطالب السياســية للاجئين وفــي صلب الطريقة التــي يرون بها أنفســهم. ردات فعلهم على أي خطة ســلام تتخلّى عن «حــق العودة» إلى منازلهم وقُراهم ومدنهم الأصلية مقابل إنشاء دولة فلسطينية مستقلة، قد تكون عنيفــة، خصوصًا في غياب أي تعويض متناســق ومجــزٍ أو خططٍ بديلة من عودتهم أو توطينهم.

الفصل التاسع

اللاجئون الفلسطينيون وجبر الضرر

سياسة «التأسف»(*)

شهيرة سامي

مقدمة

في 22 كانون الأول/ ديسمبر 2007 نشرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية خبرًا مُقتضَبًا في شأن اعتذار الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز عن مجزرة كفر قاسم التي حصلت في عام 1956، حين قتل ضبّاط حرس الحدود 47 شخصًا من سكان القرية المذكورة[1]. قال بيريز: «في الماضي حصل هنا حدث رهيب، ونحن آسفون للغاية على حدوثه». وتابع: «قررتُ زيارة كفر قاسم التي شهدت هذا الحدث الخطر للغاية الذي نأسف جدًا لحدوثه...». وبحسب الصحيفة المذكورة، فسّر رئيس بلدية كفرقاسم سامي عيسى هذه العبارات أنها اعتذار، وأن مصطلحات «نأسف» و«نعتذر» تشير إلى الأمر نفسه بحسب تعبيره. وخلال حديثه مع مسؤولين محليين في القرية، استخدم بيريز كلمة «أعتذر» وفق المتحدث باسم الرئيس الإسرائيلي. وبيريز هو الرئيس الإسرائيلي الوحيد الذي «اعتذر»، خلال تولّيه مهماته، عن المجزرة[2]. وبعد خمسة أيام، وفي تعليقه

(*) صدرت نسخة سابقة من هذا الفصل في المجلة الدولية لحقوق الإنسان (*International Journal of Human Rights*).

(1) «President Peres Apologizes for Kafr Qasem Massacre of 1956,» *Ha'aretz*, 21/12/2007.

(2) T. Segev, «Apology in Kafr Qasem,» *Ha'aretz*, 26/12/2007.

على اعتذار بيريز، سلّط المؤرِّخ الإسـرائيلي توم سيغيف (Tom Segev) الضوء على الصلة بين هذه المجزرة وإيجاد مشـكلة اللاجئين الفلسطينيين، من خلال خطط كانت موضوعة لطرد سكان هذه القرية إلى الأردن[3].

على الرغم من أن هـذه الحادثة تتعلّق بظلم معين وعلى نطاق ضيِّق، إلا أن مدرسـة المؤرِّخين الجدُد كشـفت عـن الروابط الموجـودة بين مثل هذه المجازر في أرض فلسـطين التاريخية، وولادة مشـكلة اللاجئين الفلسطينيين ككل. من هنا، يطال هذه الوضع فئة من السكان أكبر من أهل كفرقاسم. وتُعيد زيـارة بيريز هذه القريـة، وإعرابه عن الندم بخصوص المجـزرة، إلى الواجهة مسـألة البحث عن الأنماط الملائمة لتعويض (Redress) اللاجئين الفلسطينيين وإنصافهم جرّاء المحنة التي أصابتهم. في هذا السـياق، يهدف هذا الفصل إلى مناقشـة كيف يجب أن يُنظَر إلى اعتذار مزعوم مـن منظور الإنصاف وإحقاق العدل، مقارنةً مع سوابق عالمية تندرج في خانة الندم والأسف العميق.

يمثّل اللاجئون الفلسـطينيون اليوم أقدم وأكبـر حالة تهجير ولجوء في العالم. وبحسـب أحصاء «وكالة الأمـم المتحدة لإغاثة وتشـغيل اللاجئين الفلسـطينيين في الشـرق الأدنى» (الأونروا) كان عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجَّلين في حزيران/ يونيو 2009 نحو 4.718.899 لاجئًا[4]، وهم بذلك يشـكلون حوالى 18 في المئة من مجموع عدد اللاجئين في العالم. هذا في حين تغطّي أرقام «الأونروا» حوالى ثلاث أرباع عدد اللاجئين الفلسطينيين في العالـم[5].

---

(3) Segev, «Apology».

نال الجنود المتورطون في الحادثة أحكامًا طويلة بالسجن، لكن حصلوا على إعفاءات. حُكم على قائد الكتيبة بدفع مبلغ رمزي هو 10 بروتوت (السنت الإسرائيلي القديم). ووفق صحيفة هآرتس أعرب وزراء عن ندمهم مرات عدّة في السابق. اعتذر وزير التعليم الأسبق يوسي ساريد علنًا عما حدث، وسعى ليضيف الحادثة إلى برنامج التعليم الوطني في مادة التاريخ في التسعينيات. وزير السياحة الأسبق موشيه كاتساف الذي أصبح رئيسًا لاحقًا، قال أيضًا إنّ عائلات الضحايا يستحقون اعتذارًا. انظر: «President Peres Apologizes for Kafr Qasem Massacre of 1956».

(4) UNRWA, 2010. <http//:www.unrwa.org>.

(5) تدرك الكاتبة حدود تعريف الأونروا لمصطلح اللاجئ. لذلك تعتبر الأرقام مجرد مؤشر عام على عدد اللاجئين الفلسطينيين.

الطبيعة المتعدِّدة الأبعاد لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين تجعلها أكبر بكثير من كونها مجرَّد حالة تهجير. فهي بشكل رئيس جزء لا يتجزأ ليس من الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني فحسب، بل من الصراع العربي ـ الإسرائيلي أيضًا. وكان لهذه الطبيعة المعقَّدة تأثيرها في الحلول المتعدِّدة التي قُدِّمَت تاريخيًا لحل هذا الصراع، في محاولة لإنهاء مشكلة اللاجئين. بناءً على ذلك، هذا هو السياق الذي تمّت من خلاله مقاربة مسائل حق العودة والتوطين وجبر الضرر (Reparations).

مع الاعتراف بمركزية برامج جبر الضرر والعودة في أي حل نهائي لمسألة اللاجئين الفلسطينيين، سيركّز هذا الفصل حصرًا على ملف جبر الضرر. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من كون جبر الضرر والعودة مفهومين يستبعد كل منهما الآخر، نظرًا إلى الطبيعة المكانية لكل منهما، فإنّ مسألة جبر الضرر، مثلما تتم مقاربتها في هذه الدراسة، تقوم على مستوى مختلف، وليست بالضرورة بديلًا من أي منهما.

لا يزال الجهد الهادف إلى معالجة مشكلة اللاجئين متواصلًا، على الرغم من الحائط المسدود الذي تواجهه المفاوضات الرسمية. وفي خضم هذا الجهد، وبهدف حلّ مسألة اللجوء بالقدر الملائم من العدالة وتطبيقها على أرض الواقع، لا يجدر «معالجة» هذه المسألة فحسب، بل الأهم، تحقيق الإنصاف.

من هنا، يسعى هذا الفصل إلى التركيز على سياسات جبر الضرر في ما يتعلق باللاجئين الفلسطينيين. ولا يُقارَب جبر الضرر في هذا السياق من زاوية قانونية، كما أنه لا يُنظَر هنا إلى المسائل المتعلّقة بتقنيات التعويضات وآليات دفع الأموال. بدلًا من ذلك، يُنظَر إلى جبر الضرر هنا باعتباره شكلًا من أشكال العدالة الانتقالية. وبهذا المعنى، يُنظَر إلى جبر الضرر كمسار سياسي حيث يُفهَم التهجير وانتزاع الملكية على أنهما تعبير عن ظلم تاريخي ينتظر أن يُصحح بشكل ملائم وفق قواعد الإنصاف، بدلًا من أن يكون حالة لجوء كلاسيكية تستدعي تطبيق الإجراءات والمعايير المنصوص عليها في النظام الدولي للحلول المستدامة. الطريقة التي يقارب فيها أطراف النزاع، موضوع

جبر الضرر، وكيفية إدراكهم معنى الظلم التاريخي وطريقة تصحيح هذا الظلم، كلها عناصر حاسمة في منظومة جبر الضرر.

لا يعني ذلك أنّه يستحيل أن يتداخل كلا المنظورين أو أن يسيرا جنبًا إلى جنب. على العكس من ذلك، يجدر النظر إليهما باعتبارهما متكاملين ويعودان بالفائدة على الأطراف الساعية للخروج من الأزمة وصولًا إلى مرحلة ما بعد الصراع، وذلك من خلال تصحيح إجحاف سابق.

باختصار، تُستحضَر الأدبيات الحديثة وأفضل الممارسات العالمية لجبر الضرر إلى حالة اللاجئين الفلسطينيين في محاولة للنظر إليها من زاوية جديدة، والمساهمة في فرص إيجاد حلّ دائم. وقد يؤدّي التنوُّع في دراسات الحالات إلى انطباع أولي بوجوب إسقاط هذه التجارب على اعتبار أنها غير ملائمة للتطبيق على الحالة الفلسطينية. إلا أن قيمة هذه الحالات تكمن في إبراز أهمية عمليات جبر الضرر بحد ذاتها، إضافة إلى مختلف العناصر المكونة لها. من شأن هكذا تدقيق في هذه العملية، كنقيض لخصوصية التفصيلات، أن يسلّط الضوء على قدم المساواة على ثلاث حالات (الحالة الكورية والحالة اليابانية / الأميركية، والحالة الفلسطينية) بغرض المقارنة المثمرة.

عند هذه النقطة، يجدر طرح سؤال وجيه عن ماهية التعويضات بشكل ملموس، وأي أشكال تتخذها. ويقدّم القسم التالي من هذا الفصل فكرة موجزة عامة عن جبر الضرر، وهو مفهوم وُلد في المجال القانوني، وطوّر لاحقًا في إطار حقول معرفية أخرى أيضًا. وفي سياق هذا الفصل، أحاول المضي قدُمًا في التركيز على الاعتذار (Apology) كشكل من أشكال جبر الضرر. وأولي اهتمامًا خاصًا لتبيان كيف تقارب الممارسات الدولية حالات الاعتذار في أوضاع ما بعد النزاعات سعيًا إلى إحقاق العدل والإنصاف. سيتجه التحليل تحديدًا نحو الكشف عن العلاقة المزدوجة بين التعويض (Compensation) والاعتذار. وتُظهر الممارسة الدولية الخلاف بينهما. هل يمكن أن يكون الاعتذار كافيًا كنمط للإنصاف؟ في المقلب الآخر، هل نيل التعويض إجراء كافٍ لتأمين الشعور بالعدالة والانصاف؟ يُعالِج هذا الفصل تلك المسائل، ويعرض حالات «نساء المتعة» الكوريات وحالات فرض

الإقامة الجبرية بحق المواطنين الأميركيين من أصول يابانية، كأمثلة عن كيفية تعاطى الموقف الدولي مع هذه الأوضاع.

ما سبق يمهد الطريق للقسم الأخير الذي يلقي الضوء على الكيفية التي تمّت فيها تاريخيًا مقاربة مسألة اللاجئين الفلسطينيين من منظور الدبلوماسية ما دام يتعلق الأمر بالاعتذار والتعويض. ونختُم بالمقارنة بين السلوك الدولي إزاء جبر الضرر وتطوُّر الحالة الفلسطينية. وأناقش في أن معالجة حالة اللاجئين الفلسطينيين من منظور جبر الضرر يجب أن تشمل الاعتراف بالظلم الذي لحق باللاجئين، والذي يجب تقديم اعتذار رسمي عنه.

أولًا: جبر الضرر كمفهوم للإنصاف

«عندما يُواجه ألم الحاضر المتجذّر في عذابات الماضي، ويُصحح بالشكل الملائم، عندها يمكن إحقاق العدالة. وحين تكون هناك عدالة يمكن للمصالحة أن تكتمل ويتم إرساء أساس للتعاون الحقيقي والأمل».

Eric Yamamoto، مقتبس في: M. Minow, *Between Vengeance and Forgiveness* (Boston: Beacon Press Books, 1998), p.102.

يشمل قول ياماموتو هذا العناصر كلها التي تتضمها الفكرة العامة للإنصاف: البحث عن معالجة ملائمة لظلمٍ تاريخي وقع سعيًا لإحقاق العدل وطريقًا للمصالحة.

إنّ وصف ياماموتو لجبر الضرر هو حصيلة تطور مفهوم الإنصاف على صعيدي الفكر والممارسة في التاريخ الدولي الحديث. وفي سياقها الأوسع، تبلورت فكرة تصحيح المظالم التاريخية بشكل ملحوظ على امتداد القرن الماضي. وتزخر الأدبيات بمصطلحات متداخلة تُستخدم على نحو تبادلي مثل: الإنصاف وجبر الضرر والتعويض واستعادة الممتلكات، الأمر الذي يؤدي إلى الإرباك والتشويش، ما يطرح الحاجة إلى فهم لماذا تعتذر الأمم، وفهم معنى الظلم الإنساني، كما يطرح الحاجة إلى بناء نظرية للإنصاف تلحظ أشكاله كلها.

ليس أمرًا سهلًا وضع تعريف لجبر الضرر. تظهر في الأدبيات المستخدمة مقاربـــات متعددة لفكرة جبر الضرر، وهي مقاربات تتوزّع على حقول معرفية متعدِّدة، مثل القانون والفلســفة والعلوم السياســية والتاريخ. في هذا السياق، تجدر الإشـــارة إلى أن جبر الضرر ظهر في البداية كمفهوم قانوني، ولا يزال ينال الاهتمام الكبير من الأبحاث القانونية.

بشـــكل عام، يقوم فهم القانـــون الدولي للعدالة علـــى الالتزام بمعالجة ســـلوك خاطئ من خلال أشـــكال متعددة من إنصافٍ قانوني، حدَّدت سابقًا، مثل اســـتعادة الممتلكات والتعويض وإرضاء الضحايـــا[6] (Satisfaction). وإن كان هـــذا هو حال المقاربة القانونية لجبر الضرر، فـــإنّ حقولًا معرفية أخرى ناقشـــت بشكل عام انتهاكات حقوق الإنســـان باعتبارها سلوكًا خاطئًا يتطلّب التصحيح، مـــن دون أن تُعتبَر هذه الانتهاكات بالضرورة خرقًا للقانون، أو أن يُعتبر إحلالُ العدل تثبيتًا للحـــق. أما مقاربات جبر الضرر الأخرى فتنظر إليه كمســـار لمعالجة مظالم تســـبب بها فعلٌ خاطئ. وبعبارات أبســـط، تتمحور الفكرة حول كيفية مقاربة أطراف الصراع لتصحيح ظلم تاريخي بهدف الانتقال إلى وضع ما بعد الصراع.

تقارب هذه الدراســـة جبر الضرر بوصفه مصطلحًا عريضًا يتسع لأشكال عـــدة من إحقاق العدالة والإنصاف. وليس هناك وصفة جاهزة لمعرفة أي من الأشـــكال هو الأنسب، وتلك هي الميزة الرئيسة لجبر الضرر باعتباره آليّةً من آليات العدالة الانتقالية.

يطرح القاضي الجنوب أفريقـــي، المدّعي العام الدولي لجرائم الحرب، ريتشارد غولدستون (Richard Goldstone)، هذه المسألة على النحو التالي: «في مجتمع مثالي، من حق الضحايا أن يتمتعوا بعدالة كاملة، بشـــكل أساس عبر محاكمة الجُناة، وإنـــزال العقوبة الملائمة بحقهم إن وُجـــدوا مذنبين. وتجد

(6) انظر على سبيل المثال، مقالات «لجنة القانون الدولي» في شأن «مسؤولية الدولة» ومسوّدة المبادئ الأساسية والتوجيهية في موضوع «الحق بالدواء وجبر الضرر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي (مسوّدة مبادئ جبر الضرر)» التي حُضّرت تحت إشراف مُقرر الأمم المتحدة الخاص بالحق بالتعويض.

بعـض المجتمعات حلولًا أخرى حين يكون ذلك الوضع المثالي مستحيلَ التحقّق. إن فقدان الذاكرة على المستوى الوطني محكوم بالفشل، ومع أنه يجب تخطّي الماضي، لكن ليس هناك وصفة جاهزة لتحقيق ذلك. في معظم الحالات، تنحصر الخيارات بشروط سياسية وعسكرية واقتصادية. وأيًا تكن الحلول، ستكون النتائج مختلَطة»[7].

يُثبت موقف غولدستون أن المقاربات المُختلفة لجبر الضرر هي في الواقع تشكيلة من التفسيرات المتعلقة بالعدالة ومحاولات تفعيلها. إن البحث عن إحقاق العدالة والمسار الأفضل الذي يجدر سلوكه من أجل تحقيقها هو موضوع الأفكار التي قُدِّمَت بما يخص جبر الضرر كمفهوم عام للإنصاف وإحقاق العدل. ومثلما هو الحال في ما يتعلق بالمصطلحات الفلسفية الأخرى، ليس هناك إجماع لا عن معنى العدالة، ولا عن إمكان تطبيقها على الساحة الدولية.

إذًا، الحقوق وواجب التعويض عن الظلم ومعالجته هو الخطاب المستخدم في القانون الدولي في السعي إلى إحلال العدالة من خلال جبر الضرر. في المقابل، تستعين اختصاصات أخرى بمصطلحات ونقاط مرجعية مختلفة في إطار سعيها إلى إحلال العدالة، مبتعدة عن فكرة إنزال العقاب وعنصر الوجوب شديد الحضور في المقاربات القانونية. وعلى الرغم من أن مبدأ الوجوب قد لا يتوفّر، إلا أن المسؤولية تبقى حاضرة، وإن لم تكن مسؤولية قانونية، فمسؤولية أخلاقية وغير نابعة من مصلحة ذاتية.

تطوّرت مختلف أشكال علاج المظالم من خلال السعي الدولي إلى معالجة حالات الإجحاف. وفي تعريفه جبر الضرر، يسلّط معجم *Penguin Dictionary for International Relations* الضوء على هذا التطور، ويُعرّفه على الشكل التالي: «جبر الضرر هو مطالبة الطرف الخاسر للطرف المنتصر بالتعويض بعد توقف الأعمال العدائية. وقد يشمل جبر الضرر دفع مبالغ مادية و/ أو استعادة الأملاك. ومن خلال ممارسة جبر الضرر يسعى الطرف المنتصر أو الأطراف المنتصرة إلى حماية أنفسهم جرّاء ما كانوا سببًا به من خسائر

(7) مقتبس في: M. Minow, *Between Vengeance and Forgiveness* (Boston: Beacon Press Books, 1998), p. x.

وأضرار خلال الحرب. إضافة إلى ذلك، يمكن النظر إلى جبر الضرر باعتباره أداةً من شـأنها التقليل من قدرة الطرف المهزوم على شـنّ حرب، أو تشكيل تهديد للأمن بطرائق أخرى في المستقبل»[8].

تحـوّل مفهوم جبر الضرر مع هذا التعريف، ولم يعد مرتبطًا بشـكل صارم بأعمال الحرب، بل توسع ليرتبط مباشرةً بفكرة الظلم التاريخي، بمعزل عن مفهوم المنتصر/المهزوم، كما هو الحال في التعريف السـابق. تطوّر هذا المفهوم أيضًا وتقدّم باتجاه إدراج أشكال أوسع من الإنصاف وإحقاق العدالة. اقتصرت أشكال الإنصاف، كما حدّدها التعريف السـابق، على دفع تعويض مالي إضافة إلى إعادة الأملاك إلـى أصحابها. أما إدخال أشـكال أخرى من جبر الضـرر، مثل تقديم الاعتذارات على سبيل المثال، فظاهرة حديثة في مجال تطبيقات جبر الضرر.

أكثر من ذلك، إن النظرة المستقبلية المُتضمَنه في التعريف المذكور أعلاه، من خلال اعتبار جبر الضرر عنصرًا محفّزًا لتفادي تكرار وقوع حروب، اتسعت أيضًا لتصبح منظورًا للمستقبل يتعلق بالمصالحة بين الأطراف المتصارعة.

هذا ما يؤدي بنا إلى مناقشـة أشكال جبر الضرر والعلاقة بين الاعتذارات والتعويض. وهذه مسألة مطروحة بشكل أساس في أدبيات جبر الضرر، ويمكن صوغها عبر مجموعة من التساؤلات على النحو التالي: هل هناك تراتبية لأشكال الإنصاف وإحقاق العدالة، وهل من نمـوذج أمثل في هذا المجال؟ وهل هناك شـكل وحيد ملائم من الإنصاف وإحقاق العدالة؟ وهل يجدر بالحكومات أن تعتذر؟ وهل يجـب على الاعتذار أن يترافق مع دفع تعويضات مالية للضحايا؟ وهل يمكن للإنصاف أن يتحقق من خلال دفع التعويضات المالية للضحايا، من دون تقديم اعتذار؟ وهل يجب أن يدفع المال مباشـرة إلى الضحايا أنفسهم، أم أنه يمكن دفعه على شكل استثمارات أو خدمات أو كلاهما معًا، بحيث توظّف في مجتمع الضحايا بدلًا من تعويض الضحايا بشكل فردي[9]؟

---

(8) G. Evans and R. Newnham, eds, *The Penguin Dictionary of International Relations: Reparations* (London: Penguin Books, 1998).

(9) انظر على سبيل المثال: R. Brooks, «The Age of Apology,» in: R. Brooks, ed, *When Sorry Isn't Enough: The Controversy over Apologies and Reparations for Human Injustice* (New York: New York University Press, 1999), p. 8.

ثانيًا: الاعتذار والتعويض كأشكال لجبر الضرر

في حين اعتُرِف بالتعويض باعتباره شكلًا قديمًا من أشكال جبر الضرر، لم يظهر الاعتذار إلا مؤخرًا، لكنه سرعان ما أصبح حاضرًا بشكل لافت في عدد من الحالات في التاريخ الحديث لجبر الضرر. في شباط/ فبراير 2008، أصدر البرلمان الأسترالي اعتذارًا رسميًا للسكان الأصليين عن سياسات الاستيعاب الممارسة ضدهم في أواخر القرن التاسع عشر والقرن العشرين[10]. وأركّز في الصفحات التالية على مثالين محدَّدين لحالات جبر الضرر: حالة «نساء المُتعة» الكوريات، وحالة فرض الإقامة الجبرية بحق المواطنين الأميركيين من أصول يابانية. هاتان الحالتان تُبرزان أهمية الاعتذار باعتباره مطلبًا من المطالب المتعلقة بجبر الضرر، كما تُبرزان، من بين مسائل أخرى، العلاقة الثنائية بين الاعتذار والتعويض المالي.

ثالثًا: الحالتان الكورية واليابانية ـ الأميركية

1 ـ نساء المتعة الكوريات

تُعرَف ضحايا هذه الحالة بـ«نساء المتعة» بفعل دورهنّ القسري بتوفير «المتعة» للجنود اليابانيين في بيوت الدعارة العسكرية خلال الحرب العالمية الثانية، ويُعرفنَ أيضًا في كوريا بمصطلح «هالموني» (Halmoni) (أي الجدّات)، حيث نشأت أغلبيتهن. كما يُشار إلى هؤلاء النساء بعبارة ضحايا العبودية الجنسية (Sex Slaves). هؤلاء النساء اللواتي يزيد عددهنّ على الـ200 ألف استُعبدن جنسيًا من الجيش الإمبراطوري الياباني منذ عام 1932 تقريبًا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية. وتنفي الحكومة اليابانية مسؤوليتها عن نظام العبودية الجنسية ذاك. وبعد 60 عامًا على انتهاء الحرب، بقي ضحايا نظام العبودية الجنسية من النساء اللواتي بقين على قيد الحياة محرومات من العدالة، ولا يزلنَ يطالبنَ بجبر الضرر الكامل.

---

(10) انظر على سبيل المثال: S. Samy, «When Australia Said Sorry,» *Al-Ahram Weekly*, 6-12 March 2008.

على الرغم من أن حالة «نســـاء المتعة» (Jugun Ianfu) كُشفت أول مرة في عام 1948، حين استضافت باتافيا (Batavia) (التي باتت اليوم جاكارتا) محاكمات علنية في شأن فرض الاحتجاز الجنسي (Sexual Internment) بحق نساء هولنديات، حيث وجب الانتظار حتى عام 1990 ليقوم مسؤول ياباني، هو رئيس الحكومة فـــي حينهـــا ميـــازاوا كيشـــي (Miyazawa Kichi) بتقديم اعتذار «رســـمي» عن الممارسات التي ارتكبها الجيش بحق نساء المتعة[11]. وفي الفترة الأخيرة، على الرغم من رفض البرلمـــان الياباني إصدار اعتذار، لكنـــه خصّص أموالًا لإدارة صندوق لمصلحة النســـاء الآســـيويات. يطرح هذا الشكل من أشكال الإنصاف أسئلةً مهمة[12]. وكانت مقاربة اليابان في شأن الإنصاف المالي أكثر إثارة للجدل من رفضها الاعتذار. وأنشـــأت اليابان «صندوق النســـاء الآســـيويات» من أجل مساعدة نســـاء المتعة المعوزات ودعم مشروعات تُعالج قضايا نسائية معاصرة. يرمي الصندوق إلى تجسيد «مشاعر الشعب الياباني بالاعتذار والندم» من خلال الســـماح لليابانيين بالمساهمة بشكل مباشـــر في التمويل، فالصندوق مموَّل من تبرُّعات خاصة، ويقتصر دور الحكومة اليابانية على دفع الرسوم الإدارية[13].

جُوبهَت هذه المحاولة الرامية إلى إحقاق العدل بالانتقاد. وتشـــير نساء المتعة ومنظمات الدفاع عنهن إلى أن هذا الصندوق لا يعتبر شكلًا من أشكال الإنصـــاف التي يتضمنها جبـــر الضرر، على اعتبـــار أن التكفير عن الذنب لا يمكـــن أن يتحقق إلا عن طريق دفع المال من الحكومة اليابانية على شـــكل تعويضات تُدفع للضحايا مباشرةً، بموازاة اعتذار رسمي يقدمه البرلمان. وهم يشـــددون على أن «صندوق النساء الآســـيويات» نظامُ رعاية لأنّ التقديمات المالية الفردية تقوم على أساس الحاجات الاجتماعية/ الاقتصادية بدلًا من أن يكون أساســـها التعويض الأخلاقي. مثل تلك المبالغ تزيد من الشـــعور العام بأنّ اليابان تخفق في تحمُّل المسؤولية عن أفعالها[14].

---

(11) وفق نظام «نساء المُتعة»، احتُجزت حوالى مئتي ألف امرأة كرقيق جنسي للجيش الإمبراطوري الياباني خلال الحرب العالمية الثانية.

(12) R. Brooks, «Japanese American Redress and the American Political Process: A Unique Achievement,» in: Brooks, ed, *When Sorry Isn't Enough*, p. 87.

(13) Brooks, «The Age of Apology,» p. 89.

(14) Ibid., p. 89, and G. Hicks, «The Comfort Women Redress Movement,» in: Brooks, ed, *When Sorry Isn't Enough*, pp. 113-125.

تطلّب الأمر تغيير النظرة إلى حقوق النســاء، فضلًا عن حملات نســائية، لتصبح مسألة نساء المُتعة قضية أوسع تتعلق بحقوق النساء[15]. في عام 1990 وفي مرحلة ما، أعرب الإمبراطور أكيهيتو (Akihito) عن «حزنه العميق» بســبب الأخطاء المرتكبة في كوريا. لكن الناشطين الكوريين لم ينظروا إلى هذا الإعلان على أنه تكفير عن الذنب بســبب خلوّه من الاعتــذار الملائم[16]. في غضون ذلك، نفت وزارة الخارجية اليابانية أي مســؤولية حكومية لليابان عن العبودية الجنسية بحق النســاء الكوريات. بموجب ذلك، لم يتقرّر تقديم اعتذار علني، ولا كشــف حقيقة ما حصل، أو إقامة نصب تــذكاري ولا دفع تعويضات[17]. رفضت نســاء عدة هذه الأموال، واعتبرنَ أنها محاولــة من اليابان للتهرب من مســؤوليتها. و260 مــن ضحايا العبودية الجنســية فقط قبلنــه ـ 2 مليون ين (10.110 جنيه استرليني) لكل منهنَّ. وعُلِّق التمويل في عام 2007، ولم يعلن عن أي برامج لاستبداله[18]. وحتى يومنا هذا لم يعتذر البرلمان الياباني رسميًا.

قبل مواصلة التحليل، من المفيد تسليط الضوء على نضال الأميركيين من أصــول يابانية من أجــل الإنصاف حتى يصبح بالإمكان تقويم نقاط التشــابه والاختــلاف بين هاتين الحالتَين من جبر الضرر في إطار مقاربتهما مســألتي الاعتذار والتعويض.

2 ـ جبر الضرر للأميركيين من أصول يابانية

تتمثل حركة جبر الضرر للأميركيين من أصول يابانية في بحث هؤلاء عن الإنصاف جرّاء السجن غير المبرر لـ120000 منهم من الحكومة الأميركية في عــام 1942. في خضم الصراع بين البلدين خلال الحرب العالمية الثانية اتُّهم هــؤلاء بالخيانة والتعاون مع العدو. اســتجابة للجنة تحقيــق من الكونغرس ولجهد مجموعات الضغط السياســي ودعــاوى قضائية، أقرّ الكونغرس قانون الحقــوق المدنية في عــام 1988. من خلال هذا القانون ســمح الكونغرس

---

(15) Hicks, p. 114.

(16) Ibid., p. 116.

(17) Ibid., p. 117.

(18) J. McCurry, «Discomfit Women,» *The Guardian*, 14/6/2005.

بإصدار اعتذار رئاسـي ودفع تعويضات بقيمة 1.2 مليار دولار للأميركيين من أصول يابانية الذين سجنتهم الولايات المتحدة من دون اتهامات أو محاكمات بسبب أصلهم الإثني فحسـب[19]. إضافة إلى الاعتذار والتعويض أنشأ قانون 1988 صندوقًـا لتثقيف الناس عن ممارسـات الحكومـة الخاطئة في مجال «الأمن القومي» التي قيّدت الحريات المدنية. وقّع الرئيس رونالد ريغان القانون ليصبح سـاري المفعول وليكن بمنزلة اعتذار يسمح كذلك بدفع التعويضات. في تلك المناسـبة، قال ريغـان: «إن أي أموال لا يمكن أن تعوّض هؤلاء عن تلك السنوات الضائعة. الأهم أن هذا القانون يتعلق بالشرف والكرامة أكثر من كونه يتعلـق بالملكية، لأننا نعتـرف بالخطأ»[20]. الاعتذار الـذي أقرّه قانون الحريات المدنية أُرسـل لاحقًا في رسـائل خاصة موجهة من الرئيس جورج بوش الأب إلى كل شـخص مؤهل لنيل جبر الضرر. وأرفق بالرسـالة شيك بمبلغ التعويض المالي. وأُرسلت الرسائل تلك عبر البريد المضمون[21].

كانت حركة إنصاف الأميركيين من أصول يابانية مضنية حيث عانى عدد مـن الأميركيين ذوي الأصول اليابانية، واعتبرت أغلبيتهم أنّ جبر الضرر نصر كبير. وكما قال كل من ياماموتو وإبسـوغاوا: في حملة جبر الضرر الناجحة، تُعاد مجموعة كاملة من المجتمع إلى الانخراط في قضايا العدالة والانتماء[22].

3 ـ الديناميات

تشـير رحلة الأميركيين من أصول يابانية ونسـاء المُتعة الكوريات نحو البحـث عن جبر الضرر، جـرّاء الظلم التاريخي اللاحق بهـم، إلى عدد من الملاحظات بخصوص تضمين الاعتذار والتعويض في عملية جبر الضرر.

بدايـة، تلفت الحالتان إلى الطريقة المعقدة التـي ترتبط بها الاعتذارات والتعويـض في ما يتعلق باعتراف كل من الضحايا والمرتكبين بالخطأ والظلم

---

(19) E. Yamamoto and L. Ebesugawa, «Report on Redress: The Japanese American Internment,» in: P. De Greiff, ed, *The Handbook of Reparations* (Oxford: Oxford University Press, 2006), pp. 257-283.

(20) Minow, pp. 112-113.

(21) Yamamoto and Ebesugawa, p. 274.

(22) Ibid., p. 258.

الواقع. ربما يُفسـر ذلك أول وهلة على أنـه تضمين لعنصر جديد في صيغة أشكال جبر الضرر. لكن «الاعتراف بارتكاب عمل خاطئ» لم يكن يومًا غائبًا عن النقاش في هذا المضمار. قد تكون هذه المسـألة مرئية في قضية نسـاء المتعة الكوريات أكثر منها في قضية الأميركيين من أصول يابانية. في مسـألة الأميركييـن من أصول يابانية لم يُشـك قط في الاعتـراف بالخطأ. وتمحور النضال من أجل الحصول على جبر الضرر حول الضغط على الكونغرس من أجل الإنصاف، عوض السـعي إلى برهنة حقيقة وقوع الظلم. لكن في قضية نسـاء المُتعة الكوريات كان هنـاك إنكار للظلم الحاصل، ثـم مقاومة كبيرة لمجرد فكرة الاعتراف بالمسؤولية عنه قبل الحديث عن تقديم جبر ضرر. في الحقيقة، يشبه ذلك كثيرًا موقف إسرائيل الرسمي الذي ينكر كل مسؤولية عن التسبب بمشكلة اللاجئين الفلسـطينيين. ويمثل الاعتذار، كما في حالة نساء المُتعـة الكوريات مقاربة لقضيـة الاعتراف بإيجاد الظلـم، وبالتالي، تحمّل مسؤولية تصحيحه.

ينظر إلى مسـألة الاعتراف بالخطأ واسـتعداد مرتكبيه لإنصاف الضحايا بشـكل خاطئ أحيانًا، بوصفها أمرًا مسلّمًا به. مثل هذا النظرة تنطلق من رؤية النظام العالمي الذي ساد بعد الحرب العالمية الثانية باعتباره بيئة سياسية حلّت فيها الأخلاق والعدالة محل السياسة الواقعية (Realpolitik) كمحرك للسياسات الدولية، ما يُعطي وزنًا أكبر للمسؤولية المعنوية والأخلاقية. نرى ذلك بشكل واضـح في الحجج التي يُدافِـع بها أليعازر باركان[23]. وفـق هذا النمط من التفكير أصبحت الحاجة إلى إنصاف ضحايا سـابقين جزءًا مهمًا من السياسة الوطنية والدبلوماسية الدولية[24]. ويذهب باركان أبعد من ذلك حين يقول إنّ «الخلاف الأخلاقي [في شـأن الظلم التاريخي] يتعلق بالتفسيرات والوسائل والتوقيت، أكثر مما يتعلق بالمبدأ نفسه»[25].

---

(23) E. Barkan, *The Guilt of Nations: Restitution and Negotiating Historical Injustices* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 2000), p. xi.

(24) E. Barkan, «Restitution and Amending Historical Injustices in International Morality,» in: J. Torpey, ed, *Politics and the Past: On Repairing Historical Injustices* (Lanham, MD: Rowman & Littlefield Publishers, Inc., 2003), p. 91.

(25) Barkan, *The Guilt of Nations*, p. xii.

يورد هذا الرأي أحيانًا في أدبيات جبر الضرر من قبيل التركيز على مثال التعويضات من حكومة الولايات المتحـــدة الأميركية ورغبتها في التعبير عن الندم لإخضاعهـــا الأميركيين من أصول يابانية للإقامة الجبرية. لكن مناصري هـــذا الرأي يتجاهلون حقيقة أن اعتذار مماثل لـــم يكن ليحصل لولا الحملة التي طالبت به. وينطبق الأمر نفســـه على قضية نساء المُتعة الكوريات اللواتي لـــم تكن قضيتهم لترى النور لولا الجهد التي قامت بها مجموعات الضحايا. الأمر كما اشـــتكى أحـــد الأميركيين من أصول أفريقية من فشـــل حملة جبر الضـــرر عن العبودية حتى اليوم، ردًا علـــى نجاح قضية الأميركيين من أصول يابانية: «لماذا هم وليس نحن؟»[26].

مـــن المجدي التوقـــف لحظة للتفكيـــر في وصف قضيـــة جبر الضرر للأميركييـــن من أصول يابانية بـ«الناجحة». تُحيل هذه الملاحظة في الحقيقة إلى ســـؤال مهم: ما هـــي بالضبط المعايير التي تُحـــدد النجاح؟ إلى أي حد يرتبـــط مفهوم «النجاح» بثنائية الاعتـــذار والتعويض في عمليات جبر الضرر الحديثة؟ من المناقشة الســـابقة، يبدو مفهوم جبر الضرر الناجح بالنسبة إلى مجوعة الضحايا الباحثين عن إنصاف والدراسات التي عالجت هذه المسألة، مرتبطًا بقضايـــا مثل طبيعة الاعتذار ومقدار الضرر أو الخســـارة، إضافة إلى تراتبية أشـــكال جبر الضرر وتحديد الأشـــكال الفُضلى منها. ويُعبَّر عن ذلك أحيانًا في الأدبيات المتخصصة من خلال الحديث عن «تعقيد» (Complexity) و«كلية» (Completeness) عمليات جبر الضرر. وتشـــرح الفقرة التالية المسألة وتُفسّرها.

من جهة، لم يكن مفهوم النجاح في قضية نساء المُتعة الكوريات ممكنًا من دون اعتذار رسمي. بالنسبة إليهن المبادرات غير الرسمية لا يُعتدّ بها. كما إن أي فعل ندم يُحدَّد بوضوح مســـؤولية الحكومة تجـــاه الظلم الذي عانوه، يجب أن يســـبق أو يترافق مع دفـــع التعويضات المالية. ومـــن جهة أخرى، اعتبرت حالة الأميركيين من أصول يابانية ناجحة من وجهة نظر الضحايا لأن الاعتذار الرسمي ترافق مع تعويض مالي.

---

(26) اقتبس في: Yamamoto and Ebesugawa, pp. 276-277.

النقاش الدائر في شأن قضايا مماثلة في الأدبيات المتخصصة يُظهر آراء مختلفة. يُحيل أحدها النجاح بشــكل أســاس في حالة جبر الضرر هذه إلى القُدرة على تحديد الظلم التاريخي كميًا وترجمته إلى مبلغ مالي معيّن مقبول من كلا الطرفيــن، الضحايا والمرتكبين، بوصفه تعويضًــا[27]. وعلى الجانب الآخر من طيف المواقف، حصــل نجاح برنامج الأميركيين من أصول يابانية بســبب اعتذار الحكومة، وبفضل القيام بجبر ضرر رمزي طال انتظاره، أشفى غليل الضحايا وحافظ على كرامتهم[28].

في الحقيقة، يُعتبر الهدف الصريح والآثــار الحقيقية لقانون جبر الضرر في حالــة الأميركيين اليابانيين هو إظهار المعنى الرمزي للاعتراف الرســمي بارتكاب عمل خاطئ، عبر تقديم الاحترام لمن بقي منهم على قيد الحياة[29].

فــي هذا الإطار، تُعبّر الاعترافات العلنيــة بارتكاب الخطأ وإعلان الندم عن اهتمــام دولي متزايــد بالخطوات التصالحيــة نحو العدالــة. لكن تُعتبَر الاعتذارات سطحية وغير صادقة أو بلا معنى إذا لم تقترن بأفعال مباشرة وآنية مثل دفع تعويضات تترجم المســؤولية عن الانتهاكات[30]. يُحيل ذلك النقاش إلى مســألة «تعقيد» و«كلّية» برامج جبر الضرر التي أرغب في مناقشــتها من أجل الإضاءة أكثر على ثنائية الاعتذار والتعويض في عملية جبر الضرر.

تفترض مســألة «التعقيد» ضمنًــا أن الاعتذار والتعويض لا يســتبعدان بعضهما بعضًا بوصفهما الشكل الأمثل لجبر الضرر. في تصنيفه جبر الضرر، يشــير بابلو دو غريــف (Pablo De Greiff) إلى أهمية تصميم برامج جبر ضرر تكون «معقــدة»، بمعنى أنهّا تــوزع مجموعة من الميّــزات والمنافع المادية والرمزيــة مثل الاعتذار والتعويــض. من وجهة النظر تلــك، يجب على أي برنامج جبر ضرر أن يُعبّر عــن النزاهة، وبالتالي أن يمنح أكثر من نوع واحد من الميزات التي يجب أن تُكمّل بعضها بعضًا[31].

(27) Barkan, «Restitution,» pp. 95-96, and Brooks, «The Age of Apology».

(28) Yamamoto and Ebesugawa, pp. 276-277.

(29) Minow, p. 100.

(30) Ibid., pp. 114-116.

(31) P. De Greiff, ed, *The Handbook of Reparations* (Oxford: Oxford University Press, 2006), p. 2.

هذا هو السبب الأساس الذي جعل برنامج جبر الضرر الياباني الأميركي ناجحًا. إذ استطاع الربط بين التعويض المادي وأنواع أخرى من جبر الضرر مثل الاعتذارات الرسمية والمبادرات التعليمية، على الرغم من أنّه توجه إلى مستفيدين أفراد، ما يُعتبر في السياق الأميركي غير مجدٍ ماديًا البتة(32).

تطرح برامج جبر الضرر المتعلّقة بحالات اللجوء والتهجير تحديدًا الحجة التالية: إذا كان هدف الإنصاف هو تحقيق العدالة للاجئين، ينبغي ألا يتضمن التعويض عن الملكية المفقودة فحسب، بل أيضًا استعادة الممتلكات والمحاسبة عن انتهاكات حقوق الإنسان التي أدّت إلى التهجير(33). التعويض وحده يمكن أن يُعتبَر وسيلة لشرعنة انتهاكات حقوق الإنسان، خصوصًا في حالات التطهيرالعرقي، عبر افتراض خاطئ أن المال يُمكن أن يحل محل حماية حقوق الإنسان. في هذه الحالة، يصبح التعويض وحده كشكل من أشكال جبر الضرر، أكثر إشكالية، حيث إنه قد يُفهم وكأنّه يُحرر الدولة من أي التزامات أخرى حيال اللاجئين، من دون الاعتراف، عادة، بالمسؤولية عن الأذى الذي ألحقته الدولة بهم(34).

تُحيلنا مناقشة الاعتذار والتعويض بوصفهما شكلين من أشكال جبر الضرر أيضًا إلى مسألة طبيعة الخسارة والضرر وعلاجهما الملائم. الاعتذار والتعويض قد يتضمنان في نهاية المطاف وجهات نظر متعددة عن الخسارة والضرر، وبالتالي يعوّضان إحساسًا ما بالظلم الذي تشعر به فئة معيّنة من الضحايا. من الجدير ملاحظة أنّ «كلية» برامج جبر الضرر تُحيلنا إلى قدرة البرنامج على شمول جميع المستفيدين المحتملين، على الأقل من حيث المبدأ. إن ترك بعض أنواع الجرائم من دون بحثها، أو عدم شمل بعض الضحايا يؤدي عمليًا إلى إبقاء قضية جبر الضرر بندًا دائمًا على الأجندة السياسية(35).

---

(32) De Greiff, p. 4.

(33) M. Bradley, «The Conditions of Just Return: State Responsibility and Restitution for Refugees,» RSC Working Paper, no. 21 (2005), p. 14.

(34) Bradley, p. 14.

(35) De Greiff, pp. 6-10, and Minow, p. 93.

علــى الرغم من أن مصممي أي برنامج تعويضــات قد يتخذون التدابير الممكنة كلها لتحقيق العدالة، لكن قد يســتمر وجود إحساس ما بالظلم. في الأساس، تُصمّم التعويضات وحسابها وتحديدها مسبقًا، وفي هذا السياق قد لا يمكــن تجنّب تعريض بعض الضحايا للخطر. يتمتع الاعتذار بوصفه تعبيرًا عامًا عن الندم، بالقدرة على شــمل كل أذى فردي يشعر به الضحايا كأفراد، وبالتالي تأمين معنى أكثر شمولية للعدالة والاعتراف بالضرر التاريخي.

في برامج جبر الضرر المتعلقــة بحالات اللجوء والتهجير تحديدًا، تبرز أهمية التعويض الشــامل للاجئين، أو ما يســمى في اللاتينيــة (Restitutio in Integrum). ويقــول أنصار هــذه المقاربة إنه من أجل تصحيــح العلاقة بين اللاجئيــن والدولة الأم التي لجأوا منها لا بدّ من أن تطرح برامج جبر الضرر مسألتي الخسارة المادية والمعنوية على حدّ سواء. وفي حين تُستَخدم استعادة الممتلــكات والتعويضــات مــن أجل تعويــض الضرر المــادي الذي لحق باللاجئين، بما يُعزّز أمنهم ورفاههــم الاجتماعي، يُعوّض عن الضرر المادي من خلال الاعتذارات والمحاكمات ولجان الحقيقة التي تكون مهمتها مساءلة الدولــة. يقع علــى عاتق الدولة المســؤولة ليس دفع تعويضــات كاملة عن الممتلكات الضائعة فحســب، بل عليها أيضًا مُعالجة مسألة انتهاكات حقوق الإنسان عبر الآليات الآخرى المعنوية لجبر الضرر مثل الاعتذارات[36].

يُظهر النقاش الكلي في شــأن الاعتذار والتعويض باعتبارهما نوعين من جبر الضرر كيف أن المسألتين مترابطتان على نحو معقّد، وكيف أنهما تحتلان الصــدارة في أي تصور للعدالة حين ترغب الأطراف المتصارعة في الوصول إلــى مرحلة ما بعد الصراع التي يتم فيها إحقــاق العدل والإنصاف ومُعالجة جروح الماضي بشكل ملائم.

يُلقي القســم التالي الضوء على كيفية مقاربة الدبلوماسية قضايا الاعتذار والتعويض والاعتراف بالخطأ، في سياق البحث عن علاج لتهجير الفلسطينيين واقتلاعهم وتجريدهم من ممتلكاتهم.

(36) Bradley, pp. 14-15.

رابعًا: حالة اللاجئين الفلسطينيين

عالجت جولات عدة من المفاوضات منذ نهاية حرب 1948 وموجات الهجرة الفلسطينية هذا الجانب أو ذاك من جوانب مشكلة اللاجئين الفلسطينيين. نُعالج في هذا المبحث كيفية ظهور مسألة التعويض والاعتذار والاعتراف بالظلم والإجحاف في جولات المفاوضات العديدة، ونُناقش كيف قاربت الأطراف هذه القضايا المُتداخلة. ونركّز في هذه المناقشة على التضاد بين السلوك الدولي الذي يُقيم وزنًا كبيرًا لثنائية الاعتذار/ التعويض من جهة، ومسار السلام الفلسطيني ـ الإسرائيلي الذي يتغاضى عن مركزية الاعتذار والاعتراف بالظلم التاريخي الذي أصاب الفلسطينيين، في سياق البحث عن حل لتهجيرهم واقتلاعهم وتجريدهم من ممتلكاتهم.

توقفت مفاوضات السلام الإسرائيلية ـ الفلسطينية عند مسوّدة سلام دولية أعدّتها الرباعية الدولية التي تتألف من الولايات المتحدة الأميركية وروسيا والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. لم تتمكن خريطة الطريق المفترض أن تؤسس لدولة فلسطينية في المقام الأول من تقديم أي رؤية بخصوص مشكلة اللاجئين، ما يترك الباب مفتوحًا أمام ما يُمكن أن يستجد في ملف اللاجئين. في الواقع، تتبنى خريطة الطريق نزعة معيّنة برزت منذ بدء الصراع تقوم على مُعالجة ملف اللاجئين في الإطار الأشمل للصراع.

كذلك، جعلت خريطة الطريق إعلان القمة العربية في بيروت في آذار/ مارس 2002 أحد أعمدتها الرئيسة. دعا إعلان القمة المُبهم الخاص باللاجئين إلى «التوصل إلى حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، يُتّفق عليه وفقًا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194»[37]. عدا ذلك، تتغاضى خريطة الطريق عن التطرق لأوجه وسبل حلّ مشكلة اللاجئين.

---

(37) تشير الفقرة 11 (iii) إلى أنّ الجمعية العامة تجد أنّه «يجب أن يتمكن اللاجئون الذين يرغبون في العودة إلى منازلهم والعيش في سلام مع جيرانهم في القيام بذلك، في أقرب وقت ممكن، ويجب أن تُدفع تعويضات لمن يختارون عدم العودة، أو مقابل أي ضرر يلحق بممتلكاتهم أو فقدانها التي وفق قواعد القانون الدولي أو الإنصاف يجب أن تقوم بها الحكومات أو السلطات المسؤولة».

تمثلت الاستجابة الدولية الأولى لمعالجة قضية اللجوء الفلسطيني في إنشاء «لجنة الأمم المتحدة للتوفيق في شأن فلسطين» (UNCCP) في عام 1948، من خلال قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194. انطلقت اللجنة بمهمة عامة هي مساعدة الحكومات والسلطات المعنية في التوصل إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية، ولتأمين الحماية للاجئين الفلسطينيين وتعزيز التوصل إلى حل دائم لقضيتهم. كان يُعتقد أنه في حال أمكن توطين اللاجئين الفلسطينيين و/أو تمت عودتهم إلى وطنهم، ستُزال العقبة الأولى أمام عملية السلام. وتراوحت الاقتراحات المتعلقة باللاجئين بين عودتهم إلى «إسرائيل» أو التوطين في الدول العربية المجاورة[38]. وبعد أن تبيّن أنه لم يُحقّق أي تقدم يذكر في ما يتعلق بعودة اللاجئين أو توطينهم، ركزت لجنة التوفيق على مسألة التعويضات كما جاءت في القرار 194، باعتبارها وسيلة لفتح الباب أمام محادثات السلام. لكن إسرائيل أصرّت على أن تقتصر المحادثات على الجوانب التقنية المتعلقة بتقدير قيمة أملاك اللاجئين. وفي نهاية المطاف فشلت اللجنة في التوصل إلى أي اتفاق في شأن التعويضات[39]، وتلاشت منذ منتصف خمسينيات القرن الماضي أهميتها.

شكلت بداية التسعينيات وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام محاولة دولية أخرى لإحياء مسار السلام المجمد بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وبعد أربعين عامًا من جهد الأمم المتحدة كطرف ثالث، بدأت عملية السلام تتمظهر بعيدًا عن رعاية المنظمة الدولية، وارتكزت على قرار مجلس الأمن 242 عوض القرار 194، خصوصًا أنّ القرار الأول يحتمل تفسيرًا فضفاضًا أكثر من الثاني[40].

---

(38) D. Peretz, «Refugee Compensation: Responsibility, Recipients, and Forms and Sources,» in: J. Ginat and E. Perkins, eds, *The Palestinian Refugees: Old Problems - New Solutions* (Brighton: Sussex Academic Press, 2001), p. 2, and A. Takkenberg, *The Status of Palestinian Refugees in International Law* (Oxford: Clarendon Press, 1998), p. 25.

(39) Takkenberg, p. 27, and Peretz, p. 13.

(40) البند b.2 من قرار مجلس الأمن 242 لا يتخطى التصريح العام الخاص بتأكيد ضرورة «الوصول إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين».

نوقشت قضية اللاجئين في مدريد وفق مسار متعدد الأطراف، وبسبب طبيعة مبادرة السلام بعد سنوات من ركود المفاوضات، عولجت قضية اللاجئين وفق اعتبارات إنسانية ولم تُناقش بأي شكل من الأشكال مسألة جبر الضرر. وبشكل عام، فإن «مجموعة العمل في شأن اللاجئين» (RWG) التي أنشئت وفق عملية مدريد كانت إطار عمل دولي نوقشت من خلاله بعض أشكال مشكلة اللاجئين من بين أمور أخرى[41]. ومن الأهمية ملاحظة أنّه في إطار التحليل الحالي، أظهرت جولة المفاوضات الأولى بين أطراف الصراع خلافات بين مواقف إسرائيل والفلسطينيين المُعلنة تجاه قضية اللاجئين. ففي الوقت الذي ركزت فيه إسرائيل على إعادة توطين اللاجئين وتأهيلهم، أصرّ الطرف الفلسطيني على حق الفلسطينيين في التعويض والعودة. ويمكن اعتبار ذلك خلافًا في شأن طبيعة مسألة اللاجئين، وبالتالي مستوى الحل ووجهة النظر أو المقاربة القانونية للمشكلة أيضًا مقابل المقاربة الإنسانية. وكما يصف براينن (Brynen) «مجموعة العمل في شأن اللاجئين» (RWG) فهي كانت عبارة عن مسار «شبه ـ مفاوضات» تميّزت بخلاف بين الفرقاء في شأن ما إذا كانوا يتفاوضون فعلًا، وما الذي يجب أن يتفاوضوا عليه[42].

بعد فترة قليلة، عمل اتفاق أوسلو الموقع بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام 1993 على تحويل تركيز جهد السلام من المسارات المتعددة الأطراف وفق محادثات مدريد، إلى مسار ثنائي فلسطيني/ إسرائيلي، كما أُجّل البحث في مسألة اللاجئين إلى حين بدء مفاوضات الحل النهائي التي لن تحصل أبدًا.

كانت قمة كامب ديفيد التي دعت إليها الولايات المتحدة في عام 2000 محاولة لجمع قادة الطرفين من أجل التوصل إلى اتفاق كامل. مع توجه النقاش نحو قضايا القدس والحدود، فقدت القمة في الحقيقة أي معالجة

(41) لتحليل مفصل عن هيكلية «مدريد» انظر: J. Peters, *Pathways to Peace: The Multilateral Arab-Israeli Peace Talks* (London: Royal Institute of International Affairs, 1996).

(42) R. Brynen, «Much Ado about Nothing? The Refugee Working Group and the Perils of Multilateral Quasi- Negotiation,» *International Negotiation*, vol. 2 (1997), pp. 279-302.

عميقة وجديّة لمسألة اللاجئين بشكل عام، ومسألة جبر الضرر بشكل خاص، ولم تنجح سوى في تمهيد الطريق للانتفاضة الثانية[43].

من المثير، أنّه بعد شهور قليلة أدّت مفاوضات «طابا» التي عُهِد بها إلى الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي إلى ما اعتبره أغلبية المحللين أكثر النقاشات شمولًا في ملف اللاجئين، خصوصًا في موضوع التعويضات، على الرغم من أنهم لم يتوصلوا إلى اتفاق ملموس[44].

في الحديث عن محادثات طابا، يصف كبير المفاوضين الإسرائيليين في ملف اللاجئين يوسـي بيلين مسألة التعويضات بالمعقّدة، لكنه يقول «يمكن حلها» من خلال إعادة تأهيل اللاجئين بالأموال التي ستُجمع عبر العالـم. وانحصرت القضايـا العالقة، وفق المفاوض الإسـرائيلي، في معالجة «ما يُسـميه الفلسـطينيون حق العودة» ومسـألة المسؤولية عن التسبب بمشكلة اللاجئين[45].

عن قضية المسؤولية بالتحديد، يُشير بيلين إلى أنّ وجهة النظر الإسرائيلية موجودة في الورقة غير الرسـمية (Non-paper) حيث تقبل إسرائيل بالمسؤولية عن شراكتها في إيجاد حل لمشـكلة اللاجئين. لم تتضمن الورقة الإسرائيلية غير الرسمية اعترافًا صريحًا بالقرار 194. في الحقيقة، لم تكن إسرائيل تعترف بالمسؤولية بمعناها القانوني أو بالتورط في المسؤولية عن هذا الظلم التاريخي. علـى العكس، قدمت إسـرائيل رواية تاريخية مشـتركة بالتعاون مع الجانب الفلسطيني. يقول بيلين يجب أن يتضمن «الاتفاق» سردًا موجزًا للحوادث من وجهة نظر كل طرف، واعترافًا بمعاناة اللاجئين ومأساتهم وتفسيرات منفصلة

---

(43) لتفصيلات عن محادثات كامب ديفيد انظر على سبيل المثال: H. Agha and R. Malley, «Camp David: The Tragedy of Errors,» *The New York Review of Books*, vol. 48, no. 13 (2001), p. 9; A. Hanieh, «The Camp David Papers,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 30 (2001), pp. 75-97, and S. Ben-Ami, *Scars of War, Wounds of Peace: the Israeli-Arab Tragedy* (London: Weidenfeld & Nicolson, 2005).

(44) لتفصيلات عن مفاوضات طابا، انظر على سبيل المثال: A. Eldar, «««Moratinos Document» - The Peace that Nearly was at Taba,» *Ha'aretz*, 14/2/2002, and Y. Beilin, *The Path to Geneva: The Quest for a Permanent Agreement 1996-2004* (New York: RDV Books, 2004).

(45) انظر: Beilin, pp. 230-239.

للقــرار 194[46]. وعلى العكس مــن ذلك، طالب الفلســطينيون في الورقة الفلســطينية غير الرســمية في طابا باعتراف إسرائيل بمســؤوليتها الأخلاقية والقانونية عن التهجير القســري للمدنيين الفلسطينيين واقتلاعهم من أرضهم وســلب ملكيتهم خلال حرب 1948، وعن منع اللاجئين من ممارســة حق العودة إلى بيوتهم وفق القرار 194[47].

تثير هذه النظرة العامة إلى المسار الدبلوماسي للمفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية عددًا من الأفكار: فعلى الرغم من النقاشات المفصلة في طابا، هل تغيّــرت مواقف الأطراف خلال عقود من الجهد المتعلق بالســلام تجاه حل لقضية اللاجئين من منظور جبر الضرر؟ كانت شــروط إسرائيل المسبقة، كما طرحت في مؤتمرات الوســاطة الخاصة بـ«لجنــة الأمم المتحدة للتوفيق في شــأن فلســطين»، إنّها لا تتحمل أي مســؤولية أخلاقية أو سياسية عن إيجاد مشــكلة اللاجئين، وأنّ التعويضات يجب أن تكون جزءًا من تســوية ســلام شاملة، وأن لا وجود لحق استعادة الممتلكات[48]. إلى جانب تلك الشروط، كان هناك إصرار إســرائيلي على أن تجمع التعويضات في صندوق مشــترك، يســتخدم من أجل إعادة توطين اللاجئين فــي أماكن أخرى، ما يعكس حلّها الأمثل لمســألة اللاجئيــن، وبقي جوهر الموقف الإســرائيلي منذ بداية جهد السلام في عام 1949 على حاله ولم يتغير.

فــي المقابــل، كان الموقف الفلســطيني ـ العربي أساســيًا ـ في مؤتمر الوساطة الخاص بـ«لجنة الأمم المتحدة للتوفيق في شأن فلسطين» أن إسرائيل

---

(46) Beilin, pp. 230-239.

(47) Palestinian Refugee Research Net, «Palestinian Refugees and Final Status: Key Issues,» 2006, <http://www.arts.mcgill.ca/mepp/new_prrn/background/background_resolving.htm>.

(48) M. Lynk, «The Right to Restitution and Compensation in International Law and the Displaced Palestinians,» *Refuge*, vol. 21 (2003), pp. 96-113; Peretz, p. 88, and N. Caplan, *The Lausanne Conference, 1949: A Case Study in Middle East Peacemaking* (Tel Aviv: Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv University, 1993).

باستثناء مبادرة عابرة في سنوات الصراع الأولى حين كان التعويض لا يزال مطروحًا، انظر: N. Masalha, «The Historical Roots of the Palestinian Refugee Questions,» in: N. H. Aruri, ed, *Palestinian Refugees: The Right of Return* (London: Pluto Press, 2001).

تتحمل المسؤولية الرئيسة عن دفع التعويضات. وفي حال لم تتمكن إسرائيل مــن دفع المبلغ كاملًا، اعتبر الموقف العربي أن الأمم المتحدة ســتكون هي أيضًا مسؤولة عن ذلك، بحكم دورها في قرار تقسيم فلسطين في عام 1948. أكثر من ذلك، أصرّ العرب على منح اللاجئين الفلسطينيين حقّ الاختيار الحر في العودة إلى بيوتهم، وحينها يمكن تحديد قيمة التعويضات بين من ســيعود ومن سيُوطّن في أماكن أخرى. كذلك طالبوا أن يكون دفع التعويضات للأفراد من أصحاب الحقــوق بطريقة تعكس القيمة الحقيقيــة لملكيتهم، وأن يكون اللاجئون ممثلين في مختلف مراحل المفاوضات.

اليوم، يرتكز الموقف الفلســطيني الرســمي على المطالبة بتطبيق القرار 194 والمطالبة بالاعتراف بالمســؤولية، وهم مســتعدون للنقاش في شــأن التعويضات وفق مقاربة مبنية على الحقوق (Rights - based Approach).

تُلقي هذه النظرة العامة الموجزة الضوء على كيفية مقاربة قضية اللاجئين خلال ســتين عامًا من الدبلوماسية وفق مســتويين مختلفين: من جهة، تعتبرها إسرائيل مسألة إنسانية ومسؤوليتها الطوعية الخيرية نابعة من رغبتها في تخفيف معاناة اللاجئين وتحســين وضعهم المعيشي فحسب؛ ومن جهة أخرى يُقارب الطرف الفلسطيني مســألة اللاجئين باعتبارها ظلمًا تاريخيًا يتطلّب إنصافًا من خــلال منظومة الحقوق الملائمة التي أقرّها القانون الدولي. لم يكن هناك قط اتفاق في شأن الاعتراف بالمسؤولية والظلم التاريخي والندم الأخلاقي وطرائق الإنصاف. لذا، ليس مفاجئًا أنّه لم يتم التوصل إلى اتفاق في شــأن أي برامج لجبر الضرر على الرغم من الآمال العالية في طابا بعد مناقشــة تقنيات وآليات برامــج التعويضات المفصلة. ويعــود ذلك إلى التصورات السياســية الكبيرة (Macro) والمتفاوتة عند طرفي الصراع، بدلًا من الصغيرة والمتواضعة في شان التعويضات.

خلاصة

يشــهد تاريخ المفاوضات بين الإسرائيليين والفلســطينيين الدبلوماسي حتى اليوم على المحاولات الفاشــلة لمعالجة مشكلة اللاجئين أو في بعض

الأحيان مجرّد «التطرق» إلى هذه المشــكلة. المفاهيـــم العديدة التي تطرقنا إليهــا في المبحــث الأخير من هذا الفصل تحت عنــوان البحث عن حلول لمشكلة تهجير الفلسطينيين وانتزاع ملكياتهم تبدو واهية، خصوصًا حين تقوّم من منظور جبر الضرر.

ســعى هذا الفصل إلى إظهار كيف أن برنامج جبــر الضرر الناجح يعني التطرق إلى جذور الظلم التاريخي الكامن في قلب الصراع وتصحيحه ومعالجته بشكل ملائم، كخطوة لا بدّ منها للوصول إلى وضع أو مرحلة ما بعد الصراع. وركــزت القصة التي تحدثنا عنها في الصفحات الســابقة على ثنائية الاعتذار والتعويض بوصفهما نوعين من جبر الضرر. الســؤال الأبرز كان البحث في ما إذا كانت الممارســة الدولية تفضل أي من النوعين على الآخر، بوصفه أنسب طريقة لجبر الضرر. ســؤال آخــر كان يتعلق بالبحث في مــا إذا كان النوعان مكمليــن بعضهما بعضًا أم أنهما يســتبعدان بعضهما الآخــر. كما لاحظنا في تحليل حالات نســاء المُتعة الكوريات وحالة الأميركيين من أصول يابانية، لا يوجد وصفة جاهزة ســلفًا لجبر الضرر. ومع ذلك، تبيّن أن الاعتراف بالفعل الخاطئ هو شرط مسبق وضروري لجبر الضرر. ومهما كان شكل جبر الضرر الــذي تعتمده أطراف الصراع لا يبدو أنّه يُمكــن لعملية جبر ضرر أن تحصل وفق الممارسات الدولية، من دون اعتراف المرتكبين بالظلم الذي تسببوا به.

برهن التحليل أنّ مســألة الاعتراف تلك ترتبط بشــكل مباشــر بوجوب تقديم الاعتذار باعتباره شــكلًا من أشــكال الإنصاف. وعلى ســبيل المثال، أظهرت ديناميات بحث نســاء المُتعة الكوريات عن العدالة كيف أن الاعتذار كان مرتبطًا بشــكل مباشــر بالاعتراف بالظلم الذي أنكرته الحكومة اليابانية بداية. أكثر من ذلك، على قدر ما تُظهر الممارســة الدولية أن غياب الاعتذار إشكالي بالنسبة إلى عملية جبر الضرر، فإنّ الاعتذارات غير الرسمية التي تُعبّر عن الندم فحسب، هي إشكالية بالقدر نفسه، لفشلها في الاعتراف بالمسؤولية، والتعبير عن الندم، وإبداء الإرادة السياسية في التعويض عن الظلم الواقع. في الحقيقــة، جوهر ما يُميّز أي اعتــذار كجزء لا يتجزأ من عملية جبر ضرر عن بادرة فارغة من أي معنى ومن دون قيمة، هو ذلك الفارق البسيط بين الأسف اللفظي والأسف الفعلي (We say sorry - We are sorry).

لكن هــذا الفصل لم يُدقــق بأهمية الاعتذار فحســب بوصفه نوعًا من الإنصـــاف، بل ركّز على ثنائية الاعتذار والتعويض بوصفهما شـــكلًا آخر من أشـــكال جبر الضرر. الممارسة الدولية برهنت مجددًا أن فعل الندم يبقى هشًا وكذلـــك عملية جبـــر الضرر، إن لم تترافق مع أشـــكال إضافية من أشـــكال الإنصاف مثل التعويض. وبالمنطق نفســـه، أشار هذا الفصل إلى أن التعويض المالي لوحـــده لا يعوّض عن الظلم، إلا إذا كان مترافقًا أو مســـبوقًا باعتذار رسمي.

علـــى الرغم من أن الممارســـة الدولية تعتبر النـــدم والتكفير عن الذنب عنصرين أساســـيين من عناصر جبر الضرر، كانت كلمة «نأسف» غائبة بشكل دائم عن جولات المفاوضات كلها بخصوص إنصاف اللاجئين الفلسطينيين. وبرهنت القضية الفلسطينية كيف أن الحلول المحتملة المقترحة لإنهاء مشكلة اللجـــوء كانت تميـــل أكثر نحو التعويـــض لوحده بوصفه نمطًـــا مرغوبًا من الإنصاف. وبشكل مماثل، كان هناك ميلٌ في الدوائر الدبلوماسية والأكاديمية لقياس «النجاح» وفق حســـابات، وتقنيات آليات التعويض ومؤسسات النقد. وغـــاب عن معايير النجاح معيار الاعتراف بالفعل الخاطئ المتمثل في تهجير الفلســـطينيين واقتلاعهـــم وانتزاعهم من ممتلكاتهم، وكذلـــك معيار الاعتذار الرســـمي أو تحمل المســـؤولية عن إنصافهم في إثر الظلـــم الذي لحق بهم. وأظهـــر المبحث الأخير من هذا الفصل أنه خـــلال تاريخ المفاوضات كانت دولة إســـرائيل مســـتعدة كحد أقصى للتعبير عن الأســـف بخصوص مأســـاة الفلسطينيين وظروفهم الإنسانية الأليمة. مثل تلك المقاربة تحرم اللاجئين من الاعتراف بالمسؤولية عن التسبب بمشكلتهم، وهي بعيدة كل البعد عن كونها فعـــل ندم موجهًا لتصحيح ما لحق بهم من ظلـــم وإنصافهم. لذا، تغيّب هذه المقاربة الدلالات السياســـية لقضية اللاجئين وتُقدّمها على أنها مسألة إنسانية فحسب.

من وجهة النظر تلك، يصبح إشـــكاليًا اعتبـــار أن مفاوضات طابا، على سبيل المثال، كانت على وشك أن تؤدي إلى نتيجة، لمجرد أنها حققت تقدّمًا على المستوى التقني. لهذه الأسباب، تبقى محادثات طابا مسوّدة ناقصة لجبر الضرر.

أهميــة عملية جبر الضرر في التاريخ الحديــث لا تنبع من التركيز على الماضي وتصفية الحسابات بين طرفين متنافسين. جبر الضرر هو آلية لتحويل ماضٍ جائرٍ إلى وسيلة للعبور نحو مستقبل أفضل. يُصبح ذلك ممكنًا فحسب عند مواجهة الماضي والاعتراف بالظلم الحاصل ـ لا تجاهله. حتى اليوم، لم تنجح عملية الســلام الإســرائيلية ـ الفلســطينية في تحقيق الاعتراف بالظلم الكامن في قلب الصراع، والاســتعداد للتعويض عنه. لذلك لا يمكن لعملية جبر الضرر أن تذهب إلى أبعد مما هي عليه اليوم.

القسم الرابع

الذاكرة والقدرة والتدامج

الفصل العاشر

المؤسسة الوحيدة الباقية والقابلة للحياة (الأسرة)(*)

سيلفان بيرديغون

مقدمة

في صيف 2008 كلّفت «جمعية إنعاش الأسـرة» (منظمة غير حكومية نسائية مهمة أُسسـت في عام 1965 وتتخذ من البيرة في الضفة الغربية مقرًا لها) شريف كناعنة، الأب الروحي لعلم الأنثربولوجيا الفلسطينية الذي لا يزال على قيد الحياة، تنظيم مؤتمر عن «دور الأسرة الفلسطينية ومستقبلها». وكان برنامج المؤتمر لافتًا بسـبب لغته القوية (Robust Language): البلاغة هي قول الحقيقة في وقتها، والواقع الذي يشـهد عليه الفلسطينيون منذ القرن الماضي هو «التدميـر الافتراضي لمجتمعهم». واعتبرت اللجنـة المنظّمة المؤتمر أن «العائلة هي «المؤسسـة التي لا تزال قائمة وقابلة للحياة بين الفلسـطينيين»،

(*) أمنت «مؤسسة فينر ـ غرن للأبحاث الأنثروبولوجية» و«المؤسسة الوطنية للعلوم»، و«مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية» تمويل العمل الميداني في صور. وأنا ممتن لساري حنفي وآري كنودسن، وهيلدا كجوستفيدت (Hilde Kjøstvedt) للفرصة التي أتاحوها لي للمشاركة في ورشة عمل ملهمة ومثيرة في بيرغن. كذلك أنا ممتن لفيناداس، وآرونغودفيلو وباميلا رينولدز لتقديم تعليقاتهم واقتراحاتهم على نسخة سابقة من هذا الفصل (وأنا مسؤول عن أي تقصير). امتناني الكامل لسكان منطقة نهر السامر وجلّ البحر والبص والرشيدية وبرج الشمالي الذين استقبلوني واستضافوني بكل كرم ومنحوني صداقتهم التي لم تعرف حدودًا.

وأعربت عن «الحاجة إلى تقويم نقدي لطبيعة العائلة الفلسطينية والدور الذي أدّته في نضالهم من أجل البقاء»[1].

في الوقت الذي طوّر فيه الباحثون في مجال المجتمع الفلسطيني طرائق خاصــة للبرهنة على أن العائلة تمثّل «المؤسســة التي لا تــزال قائمة وقابلة للحياة» في أوســاط الفلســطينيين، بدا أن المعنيين الأساســيين يؤيّدون هذه الفرضية بحماســة. على ســبيل المثال، فإن الأشــخاص الذيــن قابلتهم في مخيمات اللاجئين في مدينة صور (جنوب لبنان)، حيث عشــتُ مدة ســنتين (2006 - 2008) لإجــراء بحثي عن أخلاقيات علاقات القربى بين اللاجئين، غالبًا ما كانوا يتحدثون عن العائلة الفلسطينية باعتبارها واقعًا استثنائيًا ـ واقعًا مستمرًا في ظل ظروف اضطراب دائم يُضفي على التجربة الفلسطينية طابعها وهالتها الاستثنائيتين.

في هذا الفصل، لن أسعى إلى تأكيد صحّة هذا الادعاء، أو التشكيك فيه نســبة إلــى المجتمع الفلســطيني في مدينــة صور. ومن شــأن تقويم بعض الخصائص المجتمعية كالإقامة وأنماط الهجرة وتداول وتشارُك أشكال متنوِّعة مــن رأس المال بين الأقرباء أو معدلات الزواج بين الأقرباء، أن يخلص إلى نتائج متطابقة مع ما خلصت إليه دراســات ممتازة أجريَت أخيرًا في أوســاط مجتمعات فلسطينية أخرى[2].

هدفي هو الوصول إلى الحقيقة والنفوذ المتميزين اللذين يســتمد منهما هذا الادعــاء وجوده في الحياة اليوميــة ـ في تجلياته الروتينيــة، كالعبارات المجازية أو الاستعارات، وفي سلسلة الكلمات ولحظات الصمت التي تتألف منها أحاديث العائلات العادية في مخيمات مدينة صور وتجمّعاتها. وفي هذا الســياق أسأل الأشــخاص الذين أســتجوبهم، والذين هم أيضًا أمهات وآباء

---

(1) <http://www.inash.org>.

(2) S. Latte Abdallah, *Femmes Réfugiées Palestiniennes* (Paris: Presses Universitaires de France, 2006); M. Rosenfeld, *Confronting the Occupation: Work, Education, and Political Activism of Palestinian Families in a Refugee Camp* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2004), and L. Taraki, ed, *Living Palestine: Family Survival, Resistance, and Mobility under Occupation* (Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2006).

وبنات وأبناء وشـقيقات وأشقاء وأزواج وزوجات، ما الذي يحثّ على تأكيد استثنائية الحياة الأسرية الفلسـطينية على نحو متكرر ويدفع إليها؟ وما الذي يلمّحون إليه حين يشدّدون على هذا الطابع الاستثنائي؟ وعلى ماذا يعتمد هذا الاستثناء وممّ يتكوّن؟

في النهاية، غالبًا ما تؤكّد الإشـارة إلى الاسـتثناء أن هنـاك غالبًا قاعدةً سائدة في حالات أخرى، وأن هناك اعترافًا قويًا بهذه القاعدة. أحاول في هذا الفصل الموجز البرهنة على أنّه حين يتحدث اللاجئون الفلسطينيون في مدينة صور عن العائلة بوصفها المؤسسـة الوحيدة التي أثبتت قدرتها على مقاومة الكارثة التي حلّت بالشعب الفلسطيني، وأكدت قابليتها للبقاء خلال الكارثة، لا يشـير اللاجئون حصريًا أو بشكل رئيس إلى الاستمرارية في أنماط الحياة العائلية التي يرغب باحثو العلوم الاجتماعية في وضعها في صدارة تحليلاتهم. وما هو أكثر أهمية، ربما، أن هؤلاء اللاجئين يُعبّرون من خلال ذلك أيضًا عن شعورهم بالاغتراب والافتراق عن غيرهم من سكان هذا العالم: أولئك الذين يتمتعـون بمواطنية معترَف بهـا، والذين لا يبدو أن بقاءهـم على قيد الحياة وتحقيقهم ذواتهم يتوقف، بسبب ذلك، كليًا على فروع شجرة العائلة. بعبارات أخرى، أحاول هنا البرهنة على أن اللغة القائلة بفرادة واقع العائلة الفلسطينية هي اللغة نفسـها أيضًا التي يؤثّق من خلالها اللاجئون التأجيل المفتوح الأمد لتحقيق السيادة الفلسطينية، والأهم من ذلك، تبعات ذلك على الخبايا العميقة لحيواتهم وعلاقاتهم الحميمة.

بهدف إظهار ذلـك، أبدأ بتحليل موجز لخطابيـن متداولين ومتواطئين عن العائلة الفلسـطينية: الأول خطاب تقليدي يربط علاقـات القُربى بالقيم والقوانين العشـائرية التي تُعتبر غير ملائمة لإرسـاء أسـس الذاتيـة السياسـية (Political Subjectivity) للمواطنـة العصريـة. أما الخطاب الثاني فحداثـويّ يُعطي الأولوية لفردية ضعيفة منسجمة مع دور مقيّد للتبعية القائمة على علاقات القُربى في عقيدة الدولـة الحديثة والليبرالية. بعدها، أنتقل إلى سلسـلة من الوجوه «البورتريهات» العائلية ولقطات حقيقية تعـود إلى الوقت الذي أمضيته في مخيمات مدينة صور واللقـاءات التـي أجريتهـا هنـاك بهـدف اسـتحضار العوالـم المتماسـكة والحالية والمتعدِّدة لحياة العائلة الفلسطينية اللاجئة التي يفشل هذان الخطابان في

التقاطها. بعض هذه القصص واضح وحاد، بينما الأخرى ضبابية وغائمة. بعضها مرتبط مباشـرة بقصص حياة فردية، في حين لا يرتبط بعضها الآخر بموضوعات فردية. وقد تبدو الروابط بين هذه القصص، أول وهلة، ضعيفة. أسمّيها «لقطات» (Snapshots) للاعتـراف بأنّها تتوقف على وجهة نظـري المحددة بظروف معينة والمتجسدة في النص، وأن القسم الأكبر منها يقع خارج الإطار. وعلى الرغم من هذه القيود، تبدو لي مثل هذه الاستراتيجية كافية في حدود فصل موجز كهذا من أجـل «زيادة تكثيف التمثيـل الاجتماعي بهدف تلبية كثافـة العوالم الاجتماعية الفعلية»[3] وتلويناتها المُبقّعة (Patchiness) المدهشة كذلك.

تقع مختلف الحالات التي تُجسّـد زيجات أبنـاء العمومة والخؤولة في صلب هذه القصص كلها التي يمكن لقصة واحدة أن توجزها. وتشـكّل هذه الحـالات رُبع الزيجـات الـ 750 التي درسـتُها في مخيمات وتجمعـات الفلسـطينيين في مدينة صـور، والتي تمّت منذ عـام 1948 حتى الآن. عبر اللجوء إلى سـلوك متعمد غالبًا ما يكون مُحاطًا بالشـك والإحراج والجدل، أتطلّع إلى استكشـاف التحديـات النظرية والوصفية التـي تفرضها الأعراف (المتصلة بعلاقات النسـب في هذه الحالة) التي يلتزم بها سكان المخيم في تحدٍّ لعلاقات النَسَـب المعياريـة التي تروّج لها الأشـكال التحررية للتنظيم السياسـي. وليس هدفي هنا تقديم تفسير لاسـتمرار وجود معدلات مرتفعة نسـبيًا من زواج الأقارب فـي المخيمات والتجمعات الفلسـطينية في مدينة صور. في الواقع، إني أفحص تحديدًا الفرضية القائلة إنّ مثل ذلك الاضطراد والانتظام في علاقات النسب من شأنه أن يعكس احتضان اللاجئين الفلسطينيين بشـكل لا لبس فيه نموذجًا مسـتقرًا وواضحًا للحياة العائلية، بهدف مواجهة البيئـة المحيطة بهم، والتي تتسـم بعدم اليقين وانعدام الاسـتقرار. وسـبق للفيلسوف كريبكي أن حاجّ في دعم هذه المفارقة المشكوك في صحتها التي تفيد بأنّ اتّباع قاعدة ما غالبًا ما يتضمّن «قفزة في الظلام»[4]. ما أريد التشـديد

---

(3) E. Povinelli, *The Empire of Love: Toward a Theory of Intimacy, Genealogy and Carnality* (Durham, NC; London: Duke University Press, 2006), p. 21.

(4) S. Kripke, *Wittgenstein on Rules and Private Language: An Elementary Exposition* (Cambridge, MA: Harvard University Press, 1982), p. 55.

عليه في القصص التالية هو قفزة مماثلة في الظلمة، وفصل القاعدة (ما يُسمّى تفضيل زيجات أبناء العموم والأخوال هي حالة مرئية واحدة فحسب فريدة من نوعها) عن تجسيداتها الفعلية في النضال اليومي من أجل البقاء. ينبع الظلام في هذه الحالة من واقع الحياة نفسها بالنسبة إلى مجموعةٍ بشرية لا يزال وجودها السياسي ومكان عيشها في هذا العالم أمرين معلّقين إلى أجل غير مسمّى. أعتقد أن القفزة هي ما يُضفي على الحياة الأسرية في مخيمات وتجمعات الفلسطينيين في مدينة صور هالةً من الاستثناء الأبدي.

أولًا: بين «الحامولة» والعائلة بحسب المنظمات غير الحكومية

في دراسات أُجريَت داخل دولة إسرائيل منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي حتى مطلع سبعينياته، اهتمّ علماء أنثروبولوجيون إسرائيليون حصّلوا دراستهم في بريطانيا ببقاء أو إحياء مبدأ علاقات القربى (Kinship Principle) الذي اعتبروا أنه يبني التنظيم الاجتماعي بين السكان الفلسطينيين الأصليين[5].

تمّ التركيز على «الحامولة» المهيمِنة وكلية الوجود، وهي التعريف الأقرب الذي وجدوه لمفهوم العشيرة (Clan)، وهو «الرابط الأبوي الذي يرتبط أفراده معًا عبر شبكة معقّدة من العلاقات»[6]. وبحث هؤلاء عن تجسيدات تلك الظاهرة في

---

(5) A. Cohen: «The Politics of Marriage in Changing Middle Eastern Stratification Systems,» in: L. Plotnicov and A. Tuden, eds, *Essays in Comparative Social Stratification* (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1970), and *Arab Border- Villages in Israel: A Study of Continuity and Change in Social Organization* (Manchester: Manchester University Press, 1972); H. Rosenfeld: «Analysis of Marriage and Marriage Statistics in a Moslem Arab Village,» *International Archives of Ethnography*, vol. 48 (1957), pp. 32-62; «Processes of Structural Change within the Arab Village Extended Family,» *American Anthropologist*, vol. 60 (1958), pp. 1127-1139, and «Change, Barriers to Change and Contradictions in the Arab Village Family,» *American Anthropologist*, vol. 70 (1968), pp. 732-752.

(6) Cohen, *Arab Border-Villages*, p. 3.

الطابع البطريركي الأبوي للحامولة كان موضوع بحث في دراسات عدّة حديثة، وعُرِّفت الحامولة بوصفها «مجموعة نَسَبية تشاركية غير متكاملة نَسَبيًا» يتم من خلالها التعبير عن العضوية «بمصطلح بطريركي». انظر: S. Atran, «Hamula Organization and Masha'a Tenure in Palestine,» *Man*, vol. 21 (1986), p. 281.

زيجات ذوي القربى الأبوية (Patrilineal Endogamy)، أو في «الحزبية السياسية»[7]. غالبًا ما كانت الخلاصة هي نفسـها. هكذا، بالنسبة إلى روزنفلد، لم يكن لدولة إسـرائيل تأثيرٌ فعلي في حياة الفلسـطينيين الاجتماعية والاقتصادية، و«حافظت القرية العربية على بنية قرابة عشائرية»[8] مُعبِّرة عن «اقتصاد إقطاعي»[9]. وبالنسبة إلـى كوهين، نتج عـودة ظهور «الحامولة»، «ذلك الشـكل القديـم من التنظيم السياسي للسكان الأصليين»[10]، من «ضعف المؤسسات الحكومية (الإسرائيلية) لجهـة عدم قدرتها على الحفـاظ على القانون والنظام العـام في القرى»، ومن «الاستمرارية الثقافية والاجتماعية المرتبطة بالماضي» أيضًا[11].

بشـكل صادم، لم يتطرّق هؤلاء الكتّاب في دراسـتهم نظام «الحامولة» إلى حوادث العنف التي شـهدها عام 1948، ولا إلى علاقـات الهيمنة الجديدة بين اليهود والعرب في إسـرائيل، أو إلى النظام العسـكري الاسـتثنائي المطبّق على الفلسـطينيين حتى عام 1966. كان من شـأن هذا السهو أن دفع بطلال أسد، في مراجعتـه الثاقبة لكتاب كوهين، إلى اسـتنكار قيام هذه الأعمـال بقلب «الأولوية المنطقية للمسألة الإثنية على الاقتصاد السياسي»[12]. وفي ما يتعلق بما يُسمّى عودة «الحامولة» باعتبارها مبدأً للتنظيم السياسي بعد عام 1948، كان الأمر بالنسبة إلى أسـد «مجرّد مثالية مُبتذلة تسـمح لكوهين بأن يتحدث عن «الشكل نفسه»» الذي ساد في السابق[13]. إذ شـكّلت «الحامولة» بعد عام 1949 أكثر من نمط لإحكام السـيطرة، ومبدأً مكوِّنًا للهوية، والتعبير الوحيد عن الوجود السياسي المسموح به لـ«أفراد طبقة مستغلّة، محرومين بسبب البنية الصهيونية لإسرائيل من تطوير تنظيم سياسـي قائم على أساس طبقي أو على أساس قومي وطني»[14]. بعبارات أخرى،

(7) Rosenfeld, «Change,» p. 740.

(8) Rosenfeld, «Analysis of Marriage,» p. 59.

(9) Rosenfeld, «Processes of Structural Change,» p. 1138.

(10) Cohen, *Arab Border-villages*, p. xiii.

(11) Ibid., p. 177.

(12) T. Asad, «Anthropological Texts and Ideological Problems: An Analysis of Cohen on Arab Villages in Israel,» *Economy and Society*, vol. 4 (1975), p. 259.

(13) Ibid., p. 270.

(14) Ibid., p. 273.

كان مفهوم كوهين عن «الحامولة» و«علاقات القرابة السياسية» (Political Patriliny) بالنسبة إلى قراءة أسد الماركسية عبارة عن تصنيفات أيديولوجية معبّرة عن التهميش المعياري الممنهج للعرب الفلسطينيين في دولة من طبيعة صهيونية[15].

أذكر بشــكل عابر هذا السجال القديم المتعلق بوضع الفلسطينيين داخل دولة إســرائيل، لأنه يُذكّرنا بأنّ الخطاب الــذي يُبقي ظاهريًا القرابة في حقل منفصل، يعود في كثير من الأحيان إلى توزيع (Allocation) الســيادة السياسية. فالحديث عن شؤون عائلية غالبًا ما يكون حديثًا عن الدولة أيضًا، أو حتى من أجلها. وفي حين يوفّر السياق الاســتعماري للأنثروبولوجيا الإسرائيلية مثالًا فريدًا وواضحًا عن هذا المنطق، يتعلق الأمر هنا على الأرجح بأكثر من واقع يتصل حصرًا بالاستعمار: في الواقع، يتعلق الأمر بتأثير لاهوت سياسي غربي متجسّد في قراءة هيغل المعروفة للأســطورة الإغريقية «أنتيغون» (Antigone) التي تُصوّر سلطة الدولة باعتبارها تســمو فوق النظام السياسي السابق القائم على صــلات القربى، وفي الوقت نفســه تكفــل بقاءه كدعامة لها وســلطة وســاطة[16]. لكن هل يعني ذلك، بحسب ما يقترحه أسد على ما يبدو، أنه لا يوجــد أي وظيفة مادية أخرى مثلًا لـ«الحامولــة» غير تفعيل خطاب للهيمنة والتهميش؟ قد يتوقع المــرء أن توفّر لنا تجربة اللجوء منظورًا نقديًا إزاء هذا الموضوع، وهي تجربة يذكّرنا ســياقها بشــكل ساخر بسياق آخر، أي السياق الــذي تحوّلت الأنثروبولوجيا من خلاله إلى دراســة علاقــات القربى في ما يُسمّى «المجتمعات المحرومة من الجنسية».

---

(15) كي نكون منصفين، يجب أن نقول إنّ تحليلات روزنفلد اللاحقة (1968 و1976)، وكذلك أعمال تاريخية أخرى حديثة مثل Y. N. Miller, *Government and Society in Rural Palestine, 1920-1948* (Austin: University of Texas Press, 1985), and T. Swedenburg, *Memories of Revolt: The 1936-1939 Rebellion and the Palestinian National Past* (Fayetteville: University of Arkansas Press, 2003).

تهتم أكثر بدور الدولة (البريطانية ثم الإسرائيلية) في «الدعم والإسناد»، من خلال تشجيع دور رؤساء الحمائل. والحامولة «نظام نسَب يتمتع بالقوة ويتحكم ويسيطر على زمر وعصبيات عائلية معتمدًا على استخدام النساء اللواتي تكون أقدارهن اليومية والزوجية تحت سيطرة الآباء والأعمام والأخوة ومن أجل خدمة هدف التحكم والسيطرة فحسب». انظر: Rosenfeld, «Change».

(16) J. Butler, *Antigone's Claim: Kinship between Life and Death* (New York: Columbia University Press, 2000), p. 5.

فـي مخيمات الفلسـطينيين في مدينة صـور كنتُ أُثيـر ضحكات مَن أُحدّثهم، أو أتلقّى نظراتهم الفضولية المستغرِبة، عندما كنتُ أستخدم مصطلح «الحامولـة» الذي نادرًا ما يُسـتخدم، أو يُتـداول في اللغـة اليومية لهؤلاء الأشـخاص. السائد هو سـرديّة حداثوية عن العائلة الفلسـطينية تشدّد على تضحيات الجيل الأوّل من اللاجئين الفلسـطينيين غير المتعلِّم إلى حد بعيد مـن أجل توفير التعليم لأولادهم وتمكين الأجيال التالية من تحقيق إنجازات خاصة بهم في لبنان وفي الشـرق الأوسط بشكل رئيس وخارج هذه المنطقة. تُعطي هذه السرديات التي تتضمن نفسًا وطنيًا الأولوية لقيمة التعاون وفضيلته التـي يُنظر إليهـا باعتبارها جزءًا من التقاليد الفلسـطينية، فضـلًا عن الطابع الفلسـطيني المُتّسم بسـعة الحيلة والقدرة على التأقلم والتكيّف مع الظروف الصعبة والتعايش معها. وتصف هذه السـرديات التعليم نفسه باعتباره وسيطًا أساسـيًا لعلاقات القربى، وتنطوي على سـياق زمني للقرابة، حيث الوجهة العامـة تفرضها زيادة المعرفة لدى الأجيال، وبشـكل أعـمّ، فهْم أن «الأهل سيطبقون الأعراف والتقاليد المتعلقة بالتنشئة الاجتماعية لأولادهم، في حين سيطبّق الأولاد خياراتهم المتصلة بعيش حياتهم الخاصة» بحسب ستراثيرن[17].

صحيح أن مَن قابلتهم غالبًا ما كانوا يضيفون إلى هذه السـردية السـمة المهمـة بأن مجتمع اللاجئين، وتحديدًا مجمتـع اللاجئين داخل المخيمات، لا يزال «بيئة محافظة» أو حتى «متخلفة». لكن اسـتحضار الطابع المحافظ لا يغيّر بشـكل أساس من السـياق الزمني المثبَّت والمحدَّد في السرديات التي تصف العائلة الفلسـطينية كأنها تبتعد عن تقاليدها بشـكل مضبوط وبطريقة ملائمة. وما تسـتحضره هذه السـرديات هو حالة تجميد وتقليص للأعراف والتقاليد في انتظار الانفراج الذي قد يأتي مع تمتُّع الشعب الفلسطيني بالسيادة السياسـية. أفهم انتشار مظاهر عيد العشّـاق (Valentines) بشكل واسع النطاق بين أُسَـر اللاجئين ـ الدُمى الحمراء والبيضاء والوسائد على شكل قلوب مع رسائل حب بالإنكليزية ـ أنها تُشـير إلى التوق المنتشر في مجتمع اللاجئين نحو الأشـكال المعولَمة والمتشابكة مع الأشكال المحلية لـ«حميمية» الحب

(17) M. Strathern, *After Nature: English Kinship in the Late Twentieth Century* (Cambridge: Cambridge University Press, 1992), p. 19.

التي «تُخلّص الفرد من جِلده الاجتماعي»[18]: الحب، لا التقاليد، هو ما يكوّن العائلات، أو هكذا يُفترَض أن يكون.

ما يثير الفضول هنا الفجوةُ الموجودةُ بين هالة الأيام الغابرة التي يربطها الأشخاص الذين قابلتهم بفكرة «الحامولة» من جهة، وسردية العائلة الحداثوية التـي يتبنّونها بقوة من جهة ثانية. وانطلاقًا من عملها الإثنوغرافي مع عائلات الناشـطين السياسـيين في الضفة الغربية، خلال الانتفاضـة الأولى، وضعت الأنثروبولوجية إريس جان ـ كلاين الفرضية «الاستفزازية» القائلة إن وجهات النظر الأكاديمية عن التحوُّل الاجتماعي في سياق النضال الوطني الفلسطيني غالبًا ما تكون منحازة بشـكل غير مباشر تحت تأثير شكل من أشكال الغائية السياسـية. وهي تحاول إثبات أن الأبحاث عـن الجندرة «النوع الاجتماعي» الفلسـطينية وعلاقات القربى تسـيِّرها في العادة نيّة الباحـث في إظهار «أن الفلسـطينيين واثقـون من أنهم قـادرون على أن يكونوا مواطنين سياسـيين حداثويين ومدركين ماهيّة المواطنـة الحديثة». وعادةً ما تنطوي تلك العملية على انفصالهم بكتمـان (مثلًا من خلال تقديم «لجـان الانتفاضة» على أنها مجال من السلوك الاجتماعي السيادي والتحرُّري) عن شكل علاقات النسب المحدَّدة فـي المفاهيم المحلية للمنزل، «الدار» و«البيت»، التي تُعتبَر أخلاقيًا ذات مرتبة متدنية وغير ملائمة لإرسـاء أسـس «الذاتية السياسية» لمن يمكن اعتبارهم مواطنين حداثويين[19].

يمكـن إظهار افتراضـات مماثلة لتوضيح نشـاط اللاعبيـن المحليين والدوليين الناشـطين في مجتمع اللاجئين في لبنان. ويظهر ذلك على سبيل المثـال في تصميم ملصَـق حَملةٍ أُطلقت في أيار/ مايـو 2006 من تحالف منظمات غير حكومية محلية لمناصرة الحقوق المدنية للاجئين الفلسـطينيين في لبنان، تحت شعار «حقوق مدنية وصولًا إلى حقّ العودة». يصوّر الملصق الذي صُمِّم للحملة عائلةً تقف على بداية طريق تتطلّع إلى الأفق. لا تجسّـد

(18) Povinelli, *The Empire of Love.*

(19) I. Jean- Klein, «Into Committees, Out of the House? Familiar Forms in the Organization of Palestinian Committee Activism during the First Intifada,» *American Anthropologist*, vol. 30 (2003), pp. 557-558.

هذه العائلة الفكرة النمطيّة عن «الحامولة» ولا حتى نموذج «البيت» أو «الدار»: إنها عائلة تتألف من 3 أفراد: أم شابة، سافرة الرأس وترتدي فستانًا بالكاد يغطّي ركبتيها، وأب حليق الذقن، وطفل وحيد. مرّة جديدة ـ لكن هذه المرة في إطار شكل ديمقراطي وتشارُكي من السيادة السياسية ـ الفكرة الرئيسة (Motif) الضمنية هنا هي الدولة ذات السيادة التي تحرم العائلة من الحياة، هي في الوقت نفسه الدولة الصالحة (التي لا تزال افتراضية) التي تقر شكلًا معيّنًا من العائلة الصالحة.

خلال مقابلات أجريتُها في مخيّمات اللاجئين وتجمعاتهم في مدينة صور، غالبًا ما كان اعتماد السردية الحداثوية عن العائلة مثلما هو محدَّد أعلاه، يتضمّن بطريقة مماثلة إنتاجًا استطراديًا للآخرين ـ على سبيل المثال «الفلاح» في مخيم الرشيدية و«الغوراني» في البرج الشمالي[20] و«البدوي» في التجمُّعات الفلسطينية ـ ويفترض من أجريت معهم المقابلات أن الشؤون العائلية لهؤلاء الآخرين لا تلتزم بالإطار الزمني نفسه من التحرُّر، ولهذا السبب بالكاد يمكن فهمها، أو أنها مفهومة في إطار أوصاف مثل: «الجهل» أو «الزعرنة» فحسب. هذا هو الحال غالبًا حتى عندما تبرهن مقابلة ونَسَب الشخص الذي أقابله بأن سلوكيات مثل (زواج أبناء العمومة والخؤولة المتكرر، والنسبة المرتفعة للخصوبة والاضطرابات المتكررة المرتبطة بتعدُّد الزوجات أو حالات الطلاق، فالزواج مجددًا) التي سيعتبرها أو ستعتبرها (في الحالات النادرة التي تكون فيها المتحدثة امرأة) من مناحٍ أخرى على أنها سلوكيات شاذّة أو متخلّفة. بناءً عليه، ربما يفهم المرء أنّ لا يمكن ببساطة الركون إلى أو الاعتماد على تجربة عائلية واحدة مُعاشة في مخيمات اللاجئين وتجمعاتهم.

(20) هم اللاجئون المتحدرون من قرى سهل الحولة (مثال: الزوق والناعمة والخالصة)، وهو سهل كبير فيه مستنقعات يقع شمال شرق فلسطين. وغالبًا ما يُعتبر هذا الإصل إثنية في خطاب اللاجئين الآخرين، وكلمة «غوارنة» لها دلالات تنطوي على إزدراء ودونية. يوصف سكان المخيم «الغوارنة» بصفات سلبية معينة مثل كونهم ذوي جذور جغرافية غير فلسطينية (غالبًا من أفريقيا) وتمتعهم بملامح عرقية مميزة (لون جلد داكن) وأخلاق سيئة يمكن ملاحظتها مثلًا في ميلهم المفترض لجعل نسائهم يعملن خادمات «بالبيوت». من المرجح أن تكون خصائص بيئة سهل الحولة أدت إلى نمط إنتاج وتنظيم اجتماعي ميّز سكانه من الفلاحين وسكان المدن في شمال الجليل.

أودّ هنا أن أطرح هذا الجانب من انعدام الوضوح. ومثلما آمل أن أكون قد أوضحته، أشكّك بشدّة في أن ذلك يتعلق بغائية سياسية تتصل بالدولة (الصالحة) وبالعائلة (الصالحة)، حيث إن العلاقات تكتسب وضوحها فحسب عندما تكون جزءًا من إطار زمني تحرُّري. ليس هناك حاجة كبيرة إلى تأكيد أنه في إطار النتائج الحالية لتجربة اللاجئين الفلسطينيين، فإنّ أهمية هذه الغائية السياسية غير مؤكدة في أحسن الأحوال. وأقترح هنا الانتقال إلى بضع لقطات من مخيمات مدينة صور وتجمّعاتها الفلسطينية، ليس لإظهار كيف أن الحالة القانونية غير المستقرّة للاجئين الفلسطينيين تُنتج سيناريوات لعلاقات قربى «غير سوية»، لكن أيضًا لمحاولة تصوير، بطريقة إثنوغرافية، الأدوار الفردية التي من شأنها أن تقلب وضوح ومعضلات علاقات القربى حين تحصل بالتالي في حالة استثناء دائمة.

ثانيًا: شجرة العائلة والروابط والدُميَة

لم يكد يمضي على وجودنا في غرفة الضيوف في منزل أبي علي في مخيم البص عشرة دقائق حتى طلب من ابنه إحضار ما اعتبره يهمنا: شجرة العائلة مرسومة على لوح كبير من الكرتون. هي لوحة استطاع إكمالها في السنوات الأخيرة بعد رحلة إلى فلسطين في عام 1995 لجمع المعلومات التي يحتاجها عن أقرباء لا يزالون يعيشون في الجليل. الأجداد المشتركون، قبل ستة أو سبعة أجيال، هم في أسفل اللوحة، ويشهدون على جذور بيت الحسن في القدس[21]. ويمتد جذع من الأسفل، ومن ثم غابة من الأغصان ومنها واحد يرتبط بقرية العباسية في شمال الجليل، وصولًا إلى مخيم البص في صور، وإلى ورقة من الشجرة تحمل كما يدلنا أبو علي اسمَه، وأسماء الذكور من أولاده. تحدثنا مطوّلًا عن الجهد الذي قام به أبو علي لإنجاز هذا العمل المذهل. ثم فسرت لأبي علي أنّ شجرة العائلة التي أريد أن أرسمها معه مختلفة: حيث علينا أن نبدأ منه، ثم ننتقل إلى أهله ثم أجداده وأخواته وأعمامه وعمّاته وأخواله وخالاته وأبناء أعمامه وأخوالة وحموه. بمعنى أين

(21) غيّرتُ أسماء جميع الأشخاص وبعض أسماء المحلة.

وُلِد هؤلاء (الرجال والنساء) وأماكن سكنهم الحالية ومهنهم ووظائفهم والزيجات التي عقدوها. وافق أبو علي بحماسة، وتوقع أن تكون المعلومات التي تُجمَع بهذه الطريقة قادرة على برهنة الصفات الحميدة لآل الحسن. بالفعل، تُظهر نتائج البحث في النسب مسارَ عائلة لاجئة ناجحة. **الجيل الأول** تمكّن من إيجاد مكان للسكن في جنوب لبنان وإيجار بساتين ليمون وتطويرها، بفضل رأس مال صغير ومهارات في العناية بالأشجار جاءوا بها من فلسطين. بينما دُفع **الجيل الثاني** للبحث عن فرص تعليمية، واستطاع تأمين وظائف جيدة في الخارج (السعودية وليبيا)، أو محليًا في «وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى» (الأونروا) ومنظمة التحرير الفلسطينية. **الجيل الثالث** لا يزال قيد التأهيل، لكنه يُشجّع بشكل مماثل للسعي وراء التطور والتقدم عبر التعليم والحصول على مهارات يمكن تسويقها في عالم اليوم (علوم الكومبيوتر والطب).

إذا كان أبو علي يُركّز خلال المقابلة بشكل مستمر على عناصر (مثل ازدياد المعرفة من جيل إلى آخر) تتعلق بسردية العائلة المتسمة بالحداثة، فهو يرغب أيضًا وبالقدر نفسه، أو ربما أكثر، في توضيح أن قصته الناجحة تعكس مستوى الاندماج الاستثنائي لعائلته، المُرتكز على قواعد وآداب صارمة، يعزوها بدوره إلى ولاء مشترك لأسلوب عيش العائلة الفلسطينية التقليدي. يُفسر أبو علي كيف أن بيت الحسن، ويعدون 500 شخص من أصل 5000 هم سكان البص، يتمسكون بقوة بالمربع الذي يعيشون فيه في المخيم مقابل تضحيات كبيرة (اضطر إلى الاستدانة ودفع ثلاثين ألف دولار أميركي لشراء بيت لابنه عوض أن يترك المربع). ويصف أبو علي نظام عمل رابطة آل الحسن العائلية ونشاطها الذي يتمظهر على سبيل المثال في تحشيد شبكات التضامن العائلية الممتدة حين يحتاج أحد أفراد العائلة لعملية جراحية مكلفة، أو التي تُعبّر عن نفسها في القبضة المحكمة على أفراد العائلة الذين تُغريهم تصرفات شاذة مثل الطلاق أو تعدد الزوجات. ويُخبر أبو علي عن حوادث ملحمية سابقة حين تعاضد آل الحسن في أوقات العنف في منتصف الثمانينيات ضد ميليشيا حركة أمل (أوضحنا لهم، كما يقول أبو علي، أننا سنقتل عشرة لبنانيين شيعة مقابل كل شخص من آل الحسن)، أو مؤخرًا

خــلال صراع مع العائلة الخصم لهم في المخيم. فســر لي في أثناء تعدادنا أفراد العائلــة أنماط الزيجات المتكررة حتى يومنا هــذا المُتّبعة مع عائلات أخرى من القرية نفسها في الجليل، لكنها استقرت في تجمع خارج المخيم، ملمحًا إلى نظام هرمي قديم لا يزالون يعتمدونه لتنظيم الزيارات الأســبوعية في ما بينهم وتنســيقها. ويبرهن الزواج بين أقربائه المباشرين عن قوة النسب أيضًا في تأســيس الزيجات. كان جَدّاه لأبيه وأمه، بالتالي أولاد خالٍ (MBD marriage) وأولاد عــم[22] (FBD marriage). والدتــه (77 عامًا) هي ابنة عمة والده (78 عامًا) (FZD marriage). اثنان من أشقائه (47 و 36 عامًا) وواحدة مــن شــقيقاته (30 عامًا) تزوجوا علــى التوالي شــقيقتين (32 و 30 عامًا) وشــقيقهما (40 عامًا) وهم أولاد عم أبي علي وخالتــه (هكذا يصبح لدينا ثلاث زيجات (FBD/MZD) . ابنة أبي علي (31 عامًا) متزوجة من ابن عمها (FBSD Marriage). واللائحة تطول (انظر الشكل (10 - 1)).

تركتُ أبا علي مع انطباع بأن الرجل لم يبتعد عن احتمال ســرد علاقات النسب الفلسطينية في ســياق ما كان يُسميه علماءُ الأنثروبولوجيا البريطانيون «الجماعة المتحدة»[23] (Corporate group). نظرة عامة إلى الشبكة التي يوصّفها أبو علي تشهد على فاعلية خطاب نموذج القرابة الذي يمنح القرارات المتعلقة بالولادة والزواج وتربية الأطفال والموت بشكل كبير لمن هو في الوقت نفسه جامع وسيّد، على قاعدة النسب، وملائم لبيئة اللجوء.

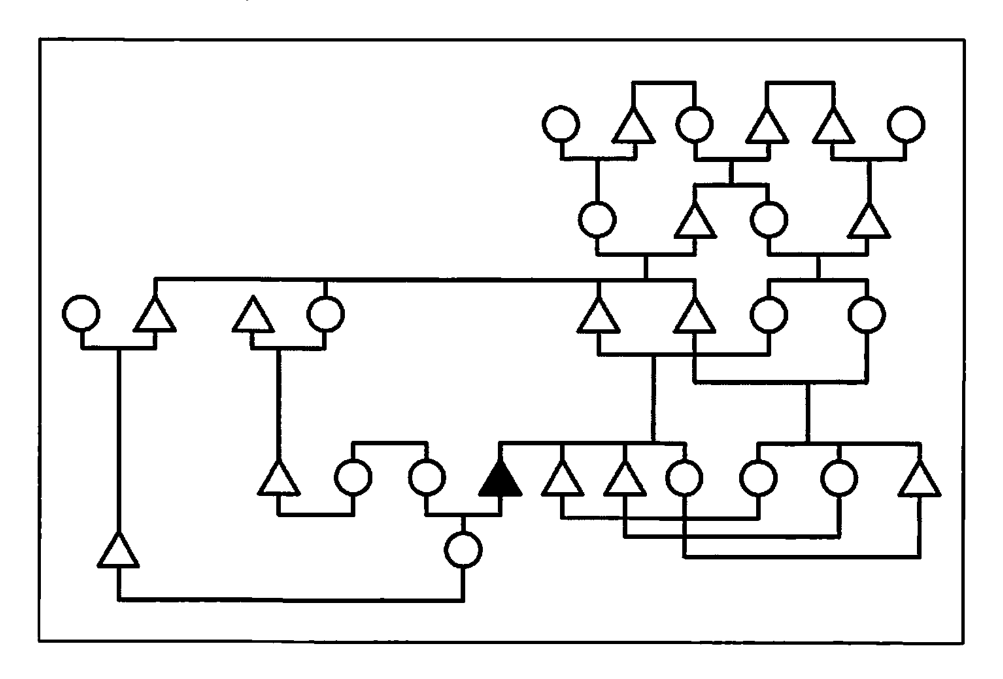
لكن إذا كانت صورة «البطريركية» (الأبوية) (Patriarch) تُهيمن على أجواء العائلة، فإن أول وأهم تجســيداتها تتمثل في كلمــات الرجال الذين تحدثتُ معهم التــي يفرضونها على المحادثة. كان يوجد علــى رف خلف أبي علي صورة في إطار لياســر عرفات وهو يمتطي حصانًــا أبيض، وإلى جانبها دمية دب أبيض كبيــر يحمل قلبًا أحمر بين يديه كُتب عليــه «أحبك» بالإنكليزية،

(22) تدلّ الأحرف الأولى المستخدمة على ما يلي: (M) Mother تعني أم؛ (B) Brother أخ، (D) Daughter ابنة، (S) Son ابن، (Z) Sister أخت، (F) Father أب. على سبيل المثال، «Marriage MBD» تعني زواج شخص من ابنة أخ أمه، أي ابنة خاله.

(23) على سبيل المثال: M. Fortes, *Kinship and the Social Order: The Legacy of Lewis Henry Morgan* (Chicago: Aldine, 1970).

شعرت أنه كان يحدق بي بصمت طوال المقابلة، وهنا أتساءل عن السجلات التي تحوي قصصًا لم تُحكَ.

الشكل (10 – 1)
الزيجات بين الأقارب داخل عائلة أبو علي



ثالثًا: جمال وسارة وتقلّبات القانون

في عمر الرابعة والأربعين لم يستمتع جمال حتى اليوم بكثير من ألفة الحياة العائلية للاجئين الفلسطينيين: حتى عمر السابعة، عاش جمال مع أهله وأشقائه في مخيم في الضفة الغربية، ثم في ضواحي عمّان (1967)، ومنذ عام 1999 حين تزوج وأنشأ عائلة خاصة به يعيش في مخيم الرشيدية. في المرحلة الفاصلة بين تلك المرحلتين، كانت الحياة العائلية بالنسبة إليه تعني مجموعة كبيرة من الترتيبات. قُتلت والدته في المعارك التي خاضها الجيش الأردني ضد قوات الثورة الفلسطينية في عام 1970. ترك والده الأردن إلى

لبنان ووضعه في مدرسة أبناء شهداء فلسطين في سوق الغرب/ جبل لبنان التي كانت تموّلها منظمة التحرير الفلسطينية (1970 - 1973). في تلك الأيام كان أعضاء منظمة التحرير يدخلون لبنان من دون الحصول على سِمات دخول رسمية من السلطات اللبنانية، وبهذا كان قرار الأب اصطحاب ابنه ذي السبعة أعوام إلى لبنان خطوة مصيرية جعلته لاجئًا غير شرعي في البلد وممنوع من العودة إلى الأردن. أخرج الوالد جمال من الميتم في عمر العاشرة، ووضعه في رعاية عائلة مسيحية في جونية لمدة تزيد على السنتين (1973 - 1976) لكنه أُضطر إلى تركها مع بداية دخول القوات السورية إلى لبنان. وكانت تلك بداية مرحلة جديدة في حياته عاش خلالها وتنقل كفدائي في القواعد العسكرية، في مخيم عين الحلوة/ صيدا (1976 - 1978) وقلعة أرنون في جنوب لبنان (1978 - 1981) وأقبية المدينة الرياضية/ بيروت (1981 - 1982)، وخلال الثمانينيات تنقل بين تونس ووادي البقاع وطرابلس ومخيم برج البراجنة في بيروت ومخيم عين الحلوة مجددًا. وأخيرًا في منتصف التسعينيات انتقل إلى مخيم الرشيدية، من دون أن نُسقط فترة السنوات الخمس التي قضاها في السجون السورية (1987 - 1991). تزوّج جمال في مخيم الرشيدية في عام 1999، وأول مرة أصبح لديه منزلٌ خاص به. وكان الأول في سلسلة من المنازل المستأجرة: وظلّ عدم الاستقرار المنزلي لعنة تُلاحقه حتى يومنا هذا، إذ إن وضعه بالغ الدقة بصفته لاجئًا لا يحمل أوراقًا ثبوتية أدى إلى وقوعه في مشكلات دائمة مع أصحاب المنازل الذين يتعاطفون معه بداية ثم لا يلبثون أن يسأموا انتظار الإيجارات غير المدفوعة. ويتسبب وضعه هذا في معاناته المتكررة مع اضطراره إلى البحث عن منزل جديد داخل حدود المخيم.

زوجة جمال سارة التي تبلغ من العمر 31 عامًا هي أصغر بنات الزوجة الأولى لأبيها متعدد الزوجات والدائم الترحال ـ حالة وجدتُها مشتركة بين الفدائيين القدامى الذين لا يحملون أوراقًا ثبوتية، كما لو أن سلطة الوالد الموزّعة بين أولاده تسمح للقيادة السياسية ـ العسكرية للمخيم بالتدخل أكثر في وضع الفتيات الشابات. الزواج الذي أقدمت عليه سارة كان بالتأكيد خطوة مصيرية بحد ذاتها، نظرًا إلى غلبة النسب أو الخط

الأبوي في تعريف اللاجئين في سياسة الدولة اللبنانية وفي سياسة الأونروا حتى وقت قريب، كانت سارة تدري وربما لا تدري، أنها ستُنجِب أطفالًا لا شخصية قانونية لهم. ما لم يكن ذا أهمية تُذكر في عام 1976 أصبح اليوم مسألة حياة وموت، أو على الأقل مسألة تُساهم في جعل الحياة جديرة بالعيش. هذا، وفيما كانت الدولة اللبنانية تحاول إعادة بسط سيادتها على الأراضي اللبنانية كلها بمشقة، كانت آخر رحلة قام بها جمال إلى صور البعيدة عن المخيم مسافة 3 كلم تعود إلى عام 1999، يوم زواجه. منذ ذلك الوقت، لم يترك جمال المخيم خوفًا مما يمكن أن يحصل لزوجته وأولاده إذا اعتقلته السلطات اللبنانية. إلى جانب الإهانات المتكررة في حياته ـ إذ إن الوصول إلى ضرورات الحياة مثل الرعاية الصحية والمدارس أو السكن مشروط على الدوام بمفاوضات يكون وضعه فيها ضعيفًا ـ يتحمّل جمال مع سارة العبء النفسي والعملي لتصور مستقبل ابنتيهما وابنهما (أعمارهم 6 و5 و3 على التوالي) في عالم سيدخلونه محرومين من الاعتراف بشخصيتهم القانونية.

وضع جمال، المميز في بعض جوانبه، لكنه ليس فريدًا في مخيمات جنوب لبنان، يُظهر نمطًا واضحًا وخاصًا لضعف وضع العائلات اللاجئة أمام التقلبات المستمرة في البيئة القانونية التي بالكاد يُمكن فهمها.

تطور حصل أخيرًا في فترة مقابلتي جمال (كانون الأول/ ديسمبر 2006) يُظهر مُجدّدًا وبشكل قاطع مغزى وقوة ومدى القرارات السيادية التي تُعيد توزيع الأدوار على من هو خارج حدود القانون وداخلها. في إثر الحصار على السلطة الفلسطينية الذي أقرته الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في أعقاب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعة الديمقراطية في عام 2006، أُوقف الراتبُ الشهري القليل الذي كان يحصل عليه جمال من منظمة التحرير الفلسطينية عبر فتح. وبعد شهور من تكديس الديون قررت سارة بيع الذهب الذي حصلت عليه يوم زواجها من أجل تسديد المال الذي تدين به إلى أصحاب الدكاكين المجاورة الذين تعرفهم منذ صغرها وتعرف أن أوضاعهم، كما تقول، ليست جيدة.

رابعًا: ممثلة قديرة غير معروفة

تُحب أم ناصر أن تُقدّم لزوّارها مثل الأقرباء الذين يعيشــون بعيدًا (مثلًا مدينــة حلب ومدينــة ميامي/ الولايات المتحدة)، والذيــن يعودون دومًا إلى صور جزئيًا لانجذابهم إلى هذه الشــخصية الكاريزمية المحببة، وجهَ امرأةٍ في السابعة والســتين من عمرها أنعم الله عليها بعائلة ســعيدة ومتماسكة. ترشد الناس في الجوار، وتركز دومًا على أن أولادها الأربعة متزوجون ويعيشــون، مع زوجاتهم وأولادهم، معها في الدار نفسها الواقعة في تجمع صغير للاجئين المتحدرين مــن الطبقة الدنيا في مدينة حيفا في أحــد جوانب مخيم البص. يعيش أحدهم في البيت المجاور، وآخر في الطبقة العلوية، واثنان في الجانب الآخــر من الزقاق. اثنان من أبنائها متزوجان مــن بنات أختها التي تعيش في حلب (سورية) زواج (MBD). ابنتها الوحيدة التي تركت الدار لم تذهب بعيدًا، بــل تزوجت بواحد مــن أبناء المخيــم، وتعيش في الجهة المقابلة للشــارع الرئيس. في ظروف مماثلة، لا تتأخر أم ناصر في التعبير عن أنّ ما يراه الزائر وما أنعم الله به عليها هو التطبيق الســعيد لتقاليد فلســطينية في شأن علاقات القربى في الدار الواحدة. الرجوع إلى فلســطين، المتعلق بنوع من الســلوك الاجتماعي، يعود هنا إلى التكوين الذاتي لا إلى معرفة أن الموضوع سيتجسد حين لا يكون المرء يدركه بشــكل كامل. مرات عدّة شاهدت أم ناصر تسرع إلى بيتها لتلبس ثوبها الفلســطيني التقليدي الأســود المطــرز لتقابل الزوار باللباس الملائم. كما أن اندماجي الموقت في الدار تم في قسمه الأكبر بفضل صحــون الطعام التي كانت تُحضرها إلى بيتي وهي تقول «الطيور الصغيرة لا تشــكر الطيــر الأم حين تحضر لهم الطعــام»، و«هادا (هذا) أكل فلســطيني فلسطيني فلسطيني، هادا فولكلور».

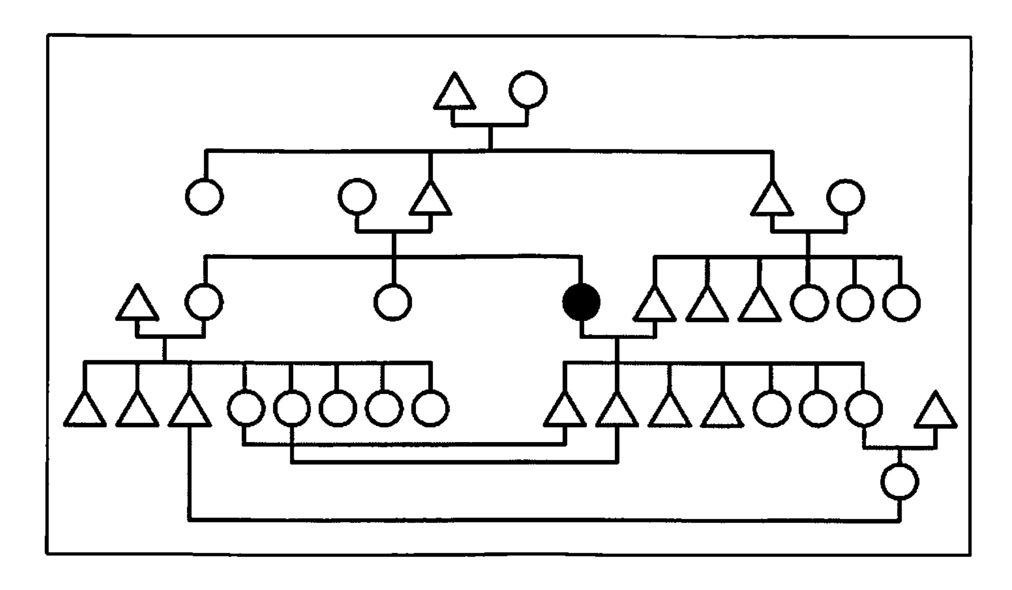
لكن أم ناصر جعلتني أدرِك ببطء، من خلال بعض الأحاديث والإشارات المجتــزأة والتلميحات غير المباشــرة، كيف أُميّز خلف هــذا الوجه المتآلف والمتصالح علامات اكتئاب وســوداوية عميقة وحزنًا لا ينتهي، اكتشفت مداها حين رأيتها في ســاعات العيد الأولــى تلازم المنزل، فيما ذهــب باقي أفراد عائلتها إلى المدافن فوق التلة القريبة لزيارة أضرحة أفراد العائلة المتوفين. كما

هو الحال بالنسبة إلى عدد من نساء جيلها، يعود هذا الاكتئاب، من دون شك، إلى ذكريات الحروب التي بالكاد تُسترَجع، خصوصًا الاجتياح الإسرائيلي في عام 1982 حين هُدِم بيتُها وسُجن زوجها وأصيبت الشاحنة التي نقلت أولادها من الجنوب بالقصف الإسرائيلي، ما أدى إلى إصابة أحدهم بجروح خطرة ومرواحته بين الحياة الموت لشهور، وبقائه في مزاج عصبي منذ ذلك الوقت. ثم مجددًا في حرب المخيمات 1986 حين تعرضت اثنتان من بناتها لاعتداء عنيف من جيرانهم اللبنانيين، ولم تشفيا من جراحهما النفسية حتى اليوم. وتعلّمتُ أيضًا أن أربط هذا الحزن بالتجربة الشخصية التي تُميّزها من باقي أفراد العائلة، وأدركتُ أنّ شبابها سُرِق منها بسبب الحرمان والظروف التي تزوجت فيها في عمر صغير جدًا. وُلِدت أم ناصر في حيفا في بداية الأربعينيات، وكانت في السادسة من عمرها حين يُتّمت. اختفى والدها، وهو بحّار في البحرية البريطانية، في حرب 1948. ماتت أمها حزنًا عليه بعد بضعة سنوات من ذلك. كبرت أم ناصر وشقيقتاها في بيوت أقاربهن في فلسطين، قبل أن يوضعن في ميتم في القدس. حين بلغت أم ناصر الثالثة عشر من عمرها أخذتها جدتها لزيارة أقرباء لها في صور، وماتت الجدَة في مخيم البص في أثناء الزيارة، فزوّجت أم ناصر لابن عمها زواج (FBS) وأصبح أبا ناصر لاحقًا، وبقيت في صور منذ ذلك الحين. هذا الزواج بين أولاد العم لا يشبه بأي شكل من الأشكال زواج الفلاحين في أماكن أخرى مثل الرشيدية، كما يحب أولادها أن يكرروا، حيث كان هذا الزواج ثمرة حب. لكني أدركت أن مصير ثلاث فتيات يتيمات هو مصدر قلق لأي عائلة، ومشكلة يجب حلها من دون أي تأخير. كذلك، كنت أتساءل أحيانًا إذا كان سبب حزن أم ناصر الصامت هو موهبة أعاقتها مصاعب بلوغها سن الرشد، وبشكل أعم تحمّل تقاليد الحياة المنزلية الفلسطينية التي تُدافع عنها بحماسة. وكانت الفرصة التي أتيحت لها في القدس للظهور على خشبة المسرح ضمن مشروعات وتجارب مسرحية نظّمها الميتم إحدى الثمار غير المتوقعة لسنوات تشرّدها الأولى، ولولعها الكبير بالتمثيل الذي شجعته هذه التجارب. سمّت بناتها الثلاث على اسم ممثلات عربيات معروفات في الخمسينيات وبدايات الستينيات. في السبعينيات ظهرت على المسرح من جديد في مشروعات ثقافية رعتها منظمات فلسطينية

يسارية، وقامت في التسعينيات بأدوار صغيرة في بضعة أفلام إيرانية ومصرية صوّرت في جنوب لبنان. ويعرف أولاد الحي أنّهم يُمكنهم الاعتماد عليها إذا كانوا بحاجة إلى من يمثل دور امرأة كبيرة في السن في أي من مشروعات الفيديو التي قد ينظمها أحد المراكز الثقافية في المخيم.

إلى جانب ذلك، من الواضح أنه لدى زوجها وذريتهما أيضًا موهبة في تحويل الحياة اليومية إلى مسرحية، غالبًا ما تكون هزلية، لكن هذه قصة أخرى. ونلاحظ هنا أن شجرة العائلة الخاصة بأم ناصر (الشكل (10 - 2)) لا تبدو مختلفة عن تلك الخاصة بأبي علي. وهذا يدلنا على تشابه التكوينات العائلية والاستخدام القسري للتعابير المعيارية المماثلة للحديث عن العائلة، ما قد يؤشر فعليًا إلى مسارات مختلفة كليًا بالنسبة إلى مجموعة الحوادث التاريخية نفسها (النزوح والمنفى) حين تتحول إلى علاقات نسب وقربى. وفي ما يتعلق بشبكة النسب، فمن شأن ذلك أن يوفر إمكانات وصلاحيات تؤسس لتشكيلات ذاتية وعلاقات قربى من شأنها أن تربك هذه الشبكة.

الشكل (10 - 2)
الزيجات بين الأقارب داخل عائلة أم ناصر



خامسًا: كورنيش العزّاب

فــي تموز/يوليو 2007 قابلتُ إســماعيل (20 عامًا) علــى الكورنيش الشــمالي لمدينة صور الذي كان يعج بالناس في ســاعات المساء الأولى من تلــك الليلة الصيفية الحــارة. تحدثنا قليلًا وأخبرني أن شــقيقته «تغريد» التي هاجــرت إلى ألمانيا قبل ســنوات عدّة في إثر زواجها مــن ابن خالتها زواج (MZS) موجودة في لبنان للزيارة (انظر الشــكل (10 - 3))، فقلتُ له إني سعيد بذلك. وكنت قــد أجريت مقابلة مطوّلة مع والدتــه فاطمة قبل أكثر من عام، وصفــت لي فيها بالتفصيل كيف انقطع التواصل بينها وبين ابنتها نتيجة خلاف وقع بين أفراد الجيل الأكبر سنًا في العائلة في شأن تقاسم حصص في بيت يقع في مخيم جلّ البحر، حيث تعيش. وهو تجمع فلسطيني للبدو عند طرف مدينة صور الشــمالي. كما أخبرتني أن التواصل انقطع أيضًا مع ابنها حســن الذي يعيش في ألمانيا أيضًا. تغريد وحسن متزوجان بالتتالي بابن وابنة شقيقة فاطمة ـ وهذا ما يســمى «زواج بَدل»، على الرغم من أن هذه العبارة تكاد تختفي من لغة الحياة اليومية ـ وامتد خلاف الجيل الأكبر ليشــمل أفراد العائلة البعيدين. لذلك، كنت سعيدًا بمعرفة أن الأمور تتحسن كما قلت لإسماعيل، لأن الأسى كان باديًا على الأم حين التقيت بها قبل سنة. قدّر الشاب اهتمامي بالأمر وقال إنّه سينقل تحياتي إلى والدته، وباستطاعتي زيارتهم متى شئت لرؤية الكومبيوتر المحمول الذي اشتراه أخيرًا، والذي يعمل على توصيل خط إنترنت له مباشرة من سطح منزلهم الحديدي على شــاطئ البحر. ثم بعد لحظة صمت، سألني شــبه ممازحًا، إذا كنت أعرف فتاة فرنســية يســتطيع الزواج بهــا ليتمكن من الدخول إلى أوروبا. وأضاف ضاحكًا: «حتى لو كان عمرها أربعين ســنة». في ليالي الصيف المفعمة بالنشــاط تلك، كان ذلك الجزء من الكورنيش الشمالي في صور يشبه «كورنيش العزاب» ـ مشهد يشبه الحفل الراقص الذي استحضره بيار بورديو في مقاطعة بيارن الفرنســية في خمســينيات القرن الماضي، حيث البؤس الاجتماعي للمنبوذين بنيويًا يبدو مكشوفًا بشكل قاسٍ أمام الجميع[24].

---

(24) P. Bourdieu, *Le Bal des célibataires: crise de la société paysanne en Béarn* (Paris: Seuil, 2002).

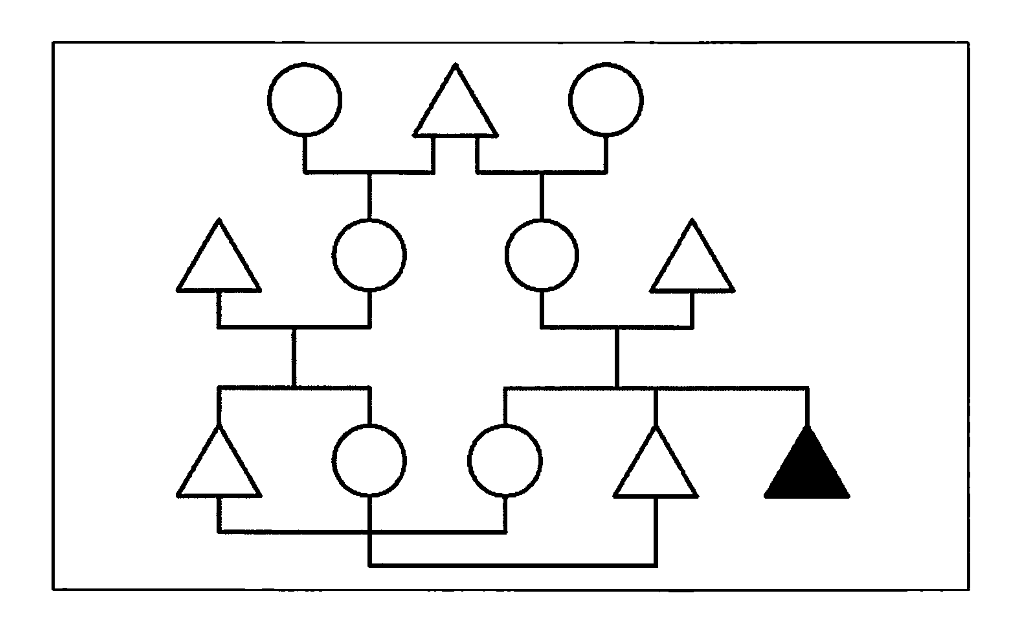
يجلس شـباب من جلّ البحر على السياج ويشاهدون الفتيات اللواتي يتمشين في مجموعات صغيرة، فيما الأزواج والعائـلات، ومن ضمنهم مجموعة من المهاجريـن الذين يعـودون لقضاء عطلة الصيف، يجلسـون حول الطاولات البلاستيكية ويستمتعون بشرب كوب من الشاي أو تدخين النارجيلة.

ضحكات وصراخ ومزاح تملأ الهواء الذي يمتلئ أيضًا بمشـاعر الحسد والإحباط، فبسـبب القواعد الصارمة حيال أعمـال البناء في جل البحر الذي يقع على جزء من الشـاطئ اللبناني المرغوب من السـياح، يعتبر الشباب إنه أصبح من غير الممكن بناء عائلة خاصة بهم في هذا التجمع، حيث بدأ الفضاء العام المكتظ يصل إلى نقطة التشـبع، ولم يعد يتسـع لأي ساكن جديد. في الوقت نفسه، فإن وضعهم في سوق العمل إلى جانب القوانين اللبنانية الخاصة باللاجئين الفلسـطينيين تجعل من المسـتحيل عليهم الحصول على بيت في المخيم أو في أي مشروع سكني جديد يُطوّر في ضواحي صور. في مثل هذه الظروف تحوّلت فكرة الهجرة إلى ألمانيا لدى هؤلاء الشباب نوعًا من الهوس، بوصفها الطريق الوحيدة الممكنة والمرغوب فيها لتفادي المستقبل ذي الأفق المسـدود الذي يُهيئه لهم تجمع جل البحر. وبسـبب الوجود الراسـخ منذ الثمانينيات لجالية من أهالي تجمـع جلّ البحر في ألمانيا، أصبح الزواج من أبنـاء العمومة والخؤولة طريقـة للهروب من بيوبوليتيـك (Biopolitics) نظام اللجوء. هكذا ومن دون سـابق إنذار احتفل محمد صديق إسـماعيل وجاره بحفـل خطبته على ابنة عمـه زواج (FBD) التي جاءت مـن ألمانيا في زيارة صيفية أيضًا. بالنسـبة إلـى من هم مثـل إسـماعيل، أي لا قريبات عندهم ليتزوجوهن، لا يبقى أمامهم سوى خيار الهجرة غير الشرعية الخطر، أو الحلم بلقاء عاطفي أو عبر الإنترنت مع امرأة أوروبية.

خضتُ نقاشـات عدة مماثلة خلال سنتين مع شباب من جلّ البحر. إن الحلـم بالجنسـية (الحرمان منها واكتسـابها) يحوم حول خيـالات الزواج وحكايـاه التي يتبادلها هؤلاء الشـباب على كورنيش صـور. على الرغم من القول إن هؤلاء الشباب يسعون إلى زواج كهذا من أجل الحصول على حقوق حُرموا منها بسبب كونهم ولدوا لاجئين، قول صحيح بعض الشيء، لكنه يبدو قولًا منقوصًا خصوصًا في ما يتعلق بالمعضلة الأخلاقية التي يفهم من خلالها

الكبار في السن أحلام الجيل الجديد. الشباب من جهتهم لديهم أسباب وجيهة لاعتبار خوض لعبة الزواج في جل البحر غير مبرّرة، حيث إنها لا تحقق النتائج المرجوّة منها، أي التأسيس الجماعي لهذا العالم الخاص المعروف بـ«حرمة البيت». هذا الحسّ بالاستحالة غير الإنسانية يدفع بعض الشباب لتطوير منظومة أخلاقية بديلة من الزواج، مُقدّمين حلم الهجرة وما يترتب عنه من امتياز الحصول على جنسية معترف بها، على «المعرفة» بالشريك، أي الإلفة الناجمة عن المعرفة الداخلية الطويلة بالشريك المحتمل التي طالما أسست لإيجاد تلك العوالم الحميمة في تجمّع جل البحر.

الشكل (10 - 3)
زواج أبناء العمومة والخؤولة في جيل إسماعيل



بعض كبار السن يشجع هؤلاء الشباب ويساندهم، لكن ليس من دون انزعاج أو أسى في مسعاهم إلى عقد زواج لا يعتمد على معرفة الشريك الآخر، بل ليكون مهربًا من بيوبوليتيك نظام اللجوء. بالنسبة إلى البعض الآخر

من كبار الســن، لا تعدو تلك المعرفة التي أشــرنا إليها سابقًا أكثر من عمى مخيف حيال الــذات والعالم. هذه المعضلات الأخلاقية المتعلّقة بالشــرط الــذي يحقق صحة الــزواج وحقيقة العلاقات داخله تُضفــي على العلاقات الإنسانية ألمًا ينبغي عدم التقليل من قيمته.

خــلال كتابتي هذا الفصــل، قررتُ زيارة فاطمة لأســألها كيف تكوّنت شبكات المصاهرة المعقدة هذه - أي زواج أخ وأخته من أخت وأخيها، وهم أيضًا أولاد خالة. كنــت قد اعتقدت حتى ذلك الوقت أن فاطمة وأختها التي تعيش في ألمانيا دبّرتا المسألة بشكل أو بآخر، وهذا ما قاله لي أحد الأصدقاء المشــتركين الذي عرّف بعضنا إلى بعض قبل أكثر من عام. لكن ما أخبرتني إياه فاطمة كان مختلفًا جدًا، وكانت الدموع تملأ عينيها في أثناء الحديث. قبل خمس سنوات في جلّ البحر، حظيت تغريد بزيارة من ابن خالتها الذي بالكاد كانت تعرفه بســبب عيشــه في ألمانيا خلال العقديــن الماضيين. في الزيارة الثانية، طلب ابــن خالتها الزواج منها. لكن فاطمة التي يشــوب علاقتها مع شــقيقتها بعضًا من الاضطراب والتأرجح نصحت ابنتها تغريد بالرفض، لكن تغريد أجابتها أنها تحبه، فيما ردّت فاطمة على تغريد بأنها في حقيقة الأمر لا تحبــه، لكنها مُغرمــة بفكرة الهجرة. وردّت تغريد حينهــا أنها حرة في اتخاذ قرارها، وهكذا تم الزواج. وبعد ســنتين تكررت الحكاية نفســها مع حسن. وتبيّن أن تغريد عالقة اليوم في زواج تعيس في برلين، بحسب ما تقول فاطمة، حيث إن زوجها عاطل عن العمل، وتتعرض لعنف منزلي، ما تســبب مؤخرًا في هرب تغريد إلى ملجأ للنســاء المعنّفات. خلال زيارتها الصيف الماضي، حين التقيت إســماعيل على الكورنيش، قالت تغريد إنها تريد البقاء في لبنان وترك زوجها. لكن فاطمة قالت لها «موتي في ألمانيا ولا تعودي إلى هذا البلد البائس والتعِس» (God-forsaken country). وهكذا، عادت إلى ألمانيا[25].

---

(25) طوّرت في مكان آخر معالجة أكثر عمقًا لهذه الحالة (في اللغة الفرنسية)، انظر: S. Perdigon, «La Corniche des célibataires: L'Intimité à l'épreuve du transnationalisme chez les jeunes palestiniens de Jal Al-Baher, Liban- Sud,» in: B. Drieskens, ed, *Les Métamorphoses du mariage au Moyen- Orient* (Beirut: Les Cahiers de l'IFPO, 2008).

خلاصة: بلورة «حالة الاستثناء»

تشـــير هذه القصص الصغيرة، على اختلاف تلاوينها، إلى أنه لا توجد وسيلة واحدة تغدو من خلالها العائلة بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات مدينة صور وتجمعاتها «المؤسســة الوحيــدة التي لا تزال قائمة وقابلة للحيــاة». إنهم يؤمنون فعليًا بأنّه في مثل هــذه الفضاءات والأمكنة تُرسّخ علاقات القربى البقاء اليومي عبر تأمين خريطة منتجة لترتيبات مادية كثيفة، غالبًــا ما تدمج بين الملكية المشــتركة أو المتحركــة، وزواج أبناء العمومة والخؤولة والشبكات العائلية في الشتات. لكن هذه القصص تُظهر أيضًــا أن تلــك التدابير تترجم فــي مجموعة كبيرة من التنوعــات العائلية والترتيبات والتجارب. كما أنها تظهر أن أفراد العائلة يمكن أن يكونوا خلال هــذه التدابير بحاجة بعضهم إلى بعض، وهم غالبًا كذلك. بعبارات أخرى، فيما وافق محدثي الفلســطيني في صور على أنّ العائلة تمثل بالنسبة إليهم «المؤسســة الوحيدة التي لا تزال قائمة وقابلة للحيــاة»، من دون أن يعني ذلك أنهم يعتمدون نظامًا مســتقرًا مســتقلًا من العادات والتقاليد والأوامر الصارمة في ما يتعلق بمفهوم شــفاف للعائلة العربية المثلى. وعلى العكس من ذلك، فإن موضوع هذا الاعتقاد ومسنداته ـ «العائلة» و«البقاء» و«القابلية للحياة» ـ تشكل في عوالم اللجوء الفعلي أهدافًا متحركة: هي دلالات قوية ذات مرجعيات غير مؤكدة غالبًا، وتعددية على المستويات كلها، وتتخللها مؤثرات معقدة.

هذه الملاحظة البسيطة تسمح للمرء، ربما، بأن يتساءل بخصوص الادعاء المغري بأنّ سكان مخيمات اللاجئين يعيشون «حالة استثناء» دائمة[26]. وفيما يمكــن الدفاع عن هذا الإدعاء في الإطار القانوني، أعتقد أنّه يصبح إشــكاليًا بشــكل كبير حين يتعدى ذلك ليصف تجربة اللجوء والجانب الذاتي المتعلق بـ«الحياة العارية» (Bare Life)، أي عالم «هوبسي» نسبة إلى هوبس (Hobbes) يستمر بسبب الحاجات البيولوجية الأساسية والسلطة البطريركية غير المحدودة.

---

(26) G. Agamben, *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life* (Stanford, CA: Stanford University Press, 1998).

القصص التي جمعت هنا تصور المصطلحات المتعددة، الشـفوية وغير الشفوية التي يستخدمها اللاجئون خلال عملية تجسيد التزاماتهم الكبرى تجاه أقربائهم. وهم من خلال ذلك يبرهنون أنماطًا معينة وجهدًا مشـتركًا من أجل بناء أنفسهم كموضوع أخلاقي من خلال تصرف أي منهم تجاه الأقرباء ـ حتى لو كان هذا التصرف وفق أسـس أخلاقية يوحي بوجود اعتماد ما متجذر في الصـراع من أجل البقاء. هذا الجهد لبناء النفس في خبايا العلاقات الحميمة، هو برأيي، أساسي لفهم أخلاقيات الحياة اليومية وطبيعة المستقبل في مجتمع يبقى وجوده السياسي ومكانته في العالم معلّقين إلى أمد غير معلوم.

الفصل الحادي عشر

«عالم متحرِّك»

ذاكرة الفلسطينيّات وواقعهن في مخيمات لبنان

ماريا هولت

مقدمة

في عام 2007 أحيت أم صالح الذكرى الستين لمنفاها. أم صالح باتت في سنّ الـ 75 ومولودة في اللد، حيث يقع اليوم مطار إسرائيل الرئيس. تتذكر أن مدينتها كانت مليئة بأشجار الليمون والزيتون والتين والمشمش، وفيها مدارس ومستشفيات، على الرغم من أن الفتيات كُنّ يُمنعن في العادة من دخول المدارس، كما تقول أم صالح التي لازمت منزل عائلتها ولم تتعلّم القراءة والكتابة. غادرت فلسطين من دون ذويها عندما كانت في الرابعة عشر من العمر؛ هم ذهبوا إلى الأردن، ولم تلتقِ بهم قط منذ ذلك التاريخ. تزوّجت في لبنان وأنجبت خمس بنات وخمسة ذكور. أمضت العائلة حياتها في مخيم تل الزعتر للاجئين في شرق بيروت؛ وفي عام 1976 قُتل زوجها وثلاثة من أبنائها خلال الحصار والمجزرة التي دمّرت المخيم. انتقلت بعدها إلى الدامور، ثم إلى الروشة في بيروت، وفي عام 1986، بعد حرب المخيمات، انتقلت إلى «مبنى غزّة» الذي كان عبارة عن مستشفى في منطقة صبرا (بيروت)، الحي الفقير الذي يقطنه لبنانيون وفلسطينيون، بالقرب من مخيم شاتيلا.

ترافق إحياء الذكرى الستين للمنفى الفلسطيني مع أجواء من الحداد والحزن، خصوصًا في لبنان، حيث أعرب اللاجئون عن غضبهم من أن

مطالبهم بالعدالة والكرامة لم تُلبَّ، والعنف الممارَس بحقهم لا يزال متواصلًا. في أيار/ مايو 2007 تسببت المعارك بين الجيش اللبناني والمقاتلين الإسلاميين في مخيم نهر البارد قرب مدينة طرابلس بتهجير حوالى 32 ألف لاجئ فلسطيني من منازلهم في أجواء من الذُعر. وبحلول شهر تموز/ يوليو كان المخيم المذكور قد دُمِّر بشكل كامل تقريبًا، وبات مستقبل سكانه غامضًا. وعمّق هذا الحادث شعور الفلسطينيين بانعدام الأمان الذي طبع فترة إقامتهم في لبنان منذ عام 1948، وهو الشعور البارز في سرديّة أم صالح. في هذه المناسبة وغيرها من المناسبات العديدة السابقة أدرك اللاجئون أنه لا يمكنهم الشعور بالانتماء الدائم أو التمتع بالحقوق في بلد مثل لبنان. بدلًا من ذلك، فإنّ مصير اللاجئين اليوم، مثلما كان حال أم صالح قبلهم، هو نموذج عن هؤلاء الذين أُرغموا على ترك منازلهم بحثًا عن البقاء على قيد الحياة وسط بيئة غريبة. تشير أم صالح إلى أنها لا تزال تشعر بالغربة في لبنان. «يذكر اللاجئون الفلسطينيّون إجمالًا حادثة واحدة على الأقل حصلت مع كل منهم حيث تعرّضوا فيها للإهانة... لمجرد كونهم لاجئين»[1]. بدورها، أعربت الحكومة اللبنانية على امتداد السنين عن رغبتها في التخلص من «مشكلة اللاجئين الفلسطينيين» من خلال معاملتها القائمة على التمييز بحقهم.

تطرح قصة أم صالح، والحقيقة المرة المتمثلة في عدم حلّ مشكلة اللاجئين على الرغم من مرور 60 عامًا على اللجوء، مسألة الهوية على بساط البحث، وتُشير تحديدًا إلى الكيفية التي تشكلت فيها هوية الفلسطينيين في لبنان من خلال العنف وانعدام الأمان وفقدان الأمل. كيف يمكن لامرأة مثل أم صالح سبّبت لها حسرة فقدانها وطنها وأفراد عائلتها حزنًا عميقًا أن تُطالب بهوية مجمَّدة في الزمان والمكان؟ وفي إطار السعي إلى الإجابة عن هذا السؤال، سأحلّل إشكالية كيف أن واقع التشرُّد ومفاهيم الشتات المختلف في شأنها، يُحدِّدان حيوات النساء. سأحاول إنجاز ذلك، أولًا من خلال مناقشة الهوية الجندرية والممارسات والتجارب ومسارات التغيير الخاصة التي تلقي الضوء على حيوات اللاجئات؛ وثانيًا، على الرغم من أن مفهوم الهوية الوطنية

(1) B. N. Al-Hout, *Sabra and Shatila: September 1982* (London: Pluto Press, 2004), p. 23.

المشـــتركة يمارس تأثيرًا قويًا في جميع الفلســطينيين، لكـــن يمكن للمرء أن يجادل في أن تلك الهوية تعرّضت لأضرار كبيرة في السنوات الأخيرة الماضية؛ وفي النهاية، أعرض الحجج في شـــأن الهوية الجغرافية التي من المفترَض أن يحملهـــا اللاجئـــون انطلاقـــا من مفهـــوم «العالـــم المتحـــرك»[2] (World of Movement). وعبـــر التركيز على «الأشـــكال المتداخلة للهوية المتعلقة بكيفية تمكُّن الفلســطينيين من التعريف بأنفســـهم كشـــعب»[3]. ســـأناقش كيف أن اللاجئين عالقون في صراع بين اعتزازهم بأنفسهم ككيان وطني قاوم محاولات عديدة لطمســـه من جهة، وشـــعور ثابت لديهم بأنه غير مرحَّب بهم من جهة ثانية. كما سأناقش أنه من غير الواقعي ولا العادل توقُّع أن يحلّ الفلسطينيون بأنفسهم هذه الأزمة السياسية التي تجاوز عمرها الستين عامًا.

المنهجيّة

يعتمد هذا الفصل على عمل ميداني قمتُ به في بعض مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان في عامَي 2006 و2007[4]، بهدف تقويم هويّة اللاجئات الفلســطينيات في لبنان حاليًا من خلال معالجة سلســـلة مـــن العوامل: معرفة وتذكُّر مـــن أين يأتي الفلســـطينيون؛ تاريخ وجودهم في لبنـــان؛ العنف الذي تعرّضوا له؛ التغييرات التي طرأت على حيوات النساء الفلسطينيات، والتغييرات التي طرأت على صعيد العالم الأوسع، والتي تترك آثارًا في اللاجئين؛ علاقات النســـاء مع الأمكنة حيث يعشـــنَ؛ وآمالهن وتخيلاتهنّ في شـــأن المســـتقبل. يكشف بحثي عن ثروة من التفصيلات عن الحياة في فلسطين قبل عام 1948،

---

(2) N. Rapport and A. Dawson, eds, *Migrants of Identity: Perceptions of Home in a World of Movement* (Oxford; New York: Berg, 1998), p. 4.

(3) R. Khalidi, *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness* (New York: Columbia University Press, 1997), p. 6.

(4) مُوّل المشروع من «مجلس الأبحاث البريطاني للفنون والإنسانيات». خلال خمس فترات عمل ميداني في لبنان في الفترة بين عامي 2006 و2007، وعلى مدى تسعة أسابيع، قابلت 65 امرأة في مخيمي برج البراجنة وشاتيلا ومبنى غزة في بيروت، ومخيمات الرشيدية وعين الحلوة والقاسمية في الجنوب، تتراوح أعمارهن بين 13 إلى أكثر من 80 عامًا. وأُضيفت المواد المجمعة من خلال بحث ميداني نفذ في عام 2003. أجريت المقابلات باللغة العربية، وتُرجمت إلى الإنكليزية بوساطة مترجم محلي. وغيّرت أسماء جميع النساء اللواتي أجريت معهن مقابلات من أجل إتمام هذا الفصل.

واللجوء الرهيب إلى المنفى، والسنوات الأولى للضياع والمرارة المذهلين في لبنان. يكشف هذا الفصل أيضًا المروحة الواسعة من التجارب، الإيجابية منها والسلبية التي عاشتها النساء خلال حيواتهنّ الخاصة، داعية النساء إلى التعليق على مصادر القوة أو التمكين، مثل التعليم والحياة العائلية والدين، إضافة إلى الصعوبات الخاصة التي واجهنَها. ومن خلال تسليط الضوء على ذكريات النساء اللاجئات وتجاربهن، سيدرس هذا الفصل كيف يعيش الفلسطينيون في عالمنا الحالي: إنهم شعب منفيّ في انتظار العودة إلى الوطن؛ مجتمع يعيش في الشتات، متناثر على امتداد أنحاء الكرة الأرضية كلها؛ شعب/ ضحيّة يسعى إلى إحقاق العدالة والتعويض عن الظلم الذي عاناه طوال 60 عامًا؛ إنه حركة مقاومة. وأسأل كيف تؤثّر هذه «الهويات» المتعدِّدة في سلوك النساء وطرائق صوغ قصصهنّ وتأطيرها؟ وكيف تستخدم النساء سمات وحيثيات هويتهن للتأثير في مستقبلهن؟

يطرح مفهوم «النساء اللاجئات»، كمجموعة متجانسة، عددًا من المسائل المنهجية المعقدة. كان الاستماع إلى قصة أم صالح تجربةً قاهرة جعلتني أتساءل عن وضعي الخاص كباحثة وناشطة غربيّة. أتفق مع موهانتي[5] أننا بحاجة إلى تفكيك بعض المصطلحات، مثل «علاقات القوة» و«القمع» و«المقاومة» بهدف تسليط الضوء على القصص الفريدة والتجارب الفردية المتداخلة لـ«اللاجئات النساء». وبدلًا من التفكير في النضالات الثورية بوصفها - «امتلاك القوة في مقابل أن نكون مجردين من أسباب القوة»، وبالنساء على اعتبارهن «مجموعات موحدة، ضعيفة لا حول لهن ولا قوة»، بدلًا من ذلك نحن بحاجة إلى دراسة كيف تتشكل «نساء العالم الثالث» كنساء من خلال... البنى القائمة على علاقات القربى، والبنى القانونية وغيرها من البنى»[6]. شجّعت النظرية النسوية ما بعد الاستعمارية (Post-colonial Feminist) الناشطات النسويات الغربيات على «التفكير في شأن إلى مَن يتحدّثنَ عندما

---

(5) C. T. Mohanty, «Under Western Eyes: Feminist Scholarship and Colonial Discourses,» in: R. Lewis and S. Mills, eds, *Feminist Postcolonial Theory: A Reader* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2003).

(6) Mohanty, pp. 66-67.

يتكلمن على «امرأة» أو «نســاء»»[7]. وتشير سبيفاك (Spivak) إلى أنه «إذا كان الطــرف الثانوي أو التابع بلا تاريخ، ولا يمكنــه التحدث، وعندما يكون هذا الطرف أنثى، يصبح وضعه حينها في الظل ومطموسًــا بشكل أكبر»[8]، لذلك على المنظِّرات النســويات الغربيات أن «يُسقطن فكرة امتياز المرأة»[9] بهدف إعادة النظر في وضعها الخاص «في ما يتعلق بالتابع»[10]. ومن باب التبســيط النظر إلى «اللاجئات الفلســطينيات في لبنان» كـ«مجموعة واحدة مجردة من القــوة». بدلًا من ذلك، علــيّ الاعتراف بوضعي الخاص كشــخص غريب، وتقويم ادعائي بـ«التحدث باسم» النساء الفلسطينيات. الأرضية الوحيدة التي تجعل ادعائي هذا مقبولًا، هو أن يكون ذلك بمنزلة فعل تضامني مع مجموعة معينة، أي اللاجئين الفلسطينيين الذين لا يزالون عاجزين عن إسماع صوتهم.

في حيــن يُمكن للمرء أن يلجأ إلــى حدّ ما إلى التعميــم في ما يتعلق بالتجارب المشــتركة للاجئين في معايشة القسوة والظلم، لكن غالبًا ما يكون التركيز على القصص الخاصة الفردية أكثر فائدة. تنظر النساء الفلسطينيات إلى أنفســهنّ على أنهنّ عقلانيات مدركات، ومن خــلال التحدث عن تجاربهنّ الحياتية الخاصــة للأجانب يُقمنَ قناةً يتحدّثنَ من خلالها «للعالم» عن الظلم الذي لحق بالفلســطينيين[11]. من خلال عيشهم على الهامش، طوّر اللاجئون الفلســطينيون «وســيلة خاصة للنظر إلى الواقع»[12]، وليس من مهمة الباحثة الغربية أن تلوي عنق الواقع كي «تُثبت» حججها الخاصة.

---

(7) S. Mills, «Post- Colonial Feminist Theory,» in: S. Jackson and J. Jones, eds, *Contemporary Feminist Theories* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 1998), p. 99.

(8) G. C. Spivak, «Can the Subaltern Speak?» Reprinted in: P. Williams and L. Chrisman, eds, *Colonial Discourse and Post- Colonial Theory* (Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1993), p. 83.

(9) Ibid., p. 91.

(10) Mills, p. 107.

(11) R. Sayigh, «Gender, Sexuality, and Class in National Narrations: Palestinian Camp Women Tell their Lives,» in: S. H. Armitage, P. Hart and K. Weathermon, eds, *Women's Oral History* (Lincoln; London: University of Nebraska Press, 2002), p. 321.

(12) B. Hooks, «Marginality as a Site of Resistance,» in: R. Ferguson [et al.], eds, *Out There: Marginalization and Contemporary Culture* (New York: The New Museum of Contemporary Art; Cambridge, MA: The MIT Press, 1990), p. 341.

أولًا: معاني الهوية والذاكرة

يشـير وولـن[13] إلى أن هنـاك «صنفين مـن الهويـة: أحدهما خاص بالأشخاص الذين لا يغادرون أوطانهم، وآخر خاص بأولئك الذين يتحرّكون خارجهـا». ومن جانبي أقترح وجـود فئة ثالثة تضم هـؤلاء الذين يغادرون أوطانهم رغمًا عن إرادتهم. لا يمكن للفلسـطينيين أن ينسوا أنهم طُردوا من وطنهـم في عام 1948؛ إنهم مصرّون في المقابـل على حقهم بالعودة إليه. تقول ناديا، رئيسـة جمعية نسـائية عاملة في مخيم عيـن الحلوة، إنّ «للهوية الفلسطينية أهميةً رئيسة، فمنذ الولادة يتعلم الأطفال أنهم فلسطينيون وأن لبنان ليس بلدهم». وفي السـياق نفسـه، تلفـت بيتيت (Peteet) إلـى أن الهويات الفلسـطينية تكمن في ثلاث زُمر من الظواهر تشكلت في ثلاث مراحل: «في المرحلة الأولى، كان اللاجئون من فلسـطين الوطن الأم وليس من أي مكان آخر. وأطلق التهجير العنيف بحقهـم وما تلاه من الحرمان القوي من الهوية الوطنية الفلسطينية مرحلة تشـيء (Objectification) هوياتهم... وفي المرحلة الثانية، تشكلت هويتهم من الصوغ (Crafting) الاجتماعي والثقافي للمكان في المخيمات. وفي المرحلة الثالثة، كان النشاط السياسي المعادي للاستعمار في تلك الأمكنة، مولِّدةً للهويات»[14].

يُبرز ذلك مسـألة كيف تقوم الذاكـرة والهوية بتدعيـم بعضهما بعضًا. والهوية، بحسـب بيترسـن وروثرفورد[15] «هي جزء من حركـة لامتناهية». بالنسـبة إلى الفلسـطينيين طريقة للتعبير عن الذاكرة، وأودّ التشـديد على أن مفاهيم «الحركة اللامتناهية» تفشـل في معالجة عمق التجارب الحقيقية لحياة الفلسطينيين في المنفى.

---

(13) P. Wollen, «The Cosmopolitan Ideal in the Arts,» in: G. Robertson, ed, *Travellers' Tales: Narratives of Home and Displacement* (London: Routledge, 1994), p. 189.

(14) J. Peteet, *Landscape of Hope and Despair: Palestinian Refugee Camps* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2005), pp. 99-100.

(15) K. H. Petersen and A. Rutherford, «Fossil and Psyche,»: in B. Ashcroft, G. Griffiths and H. Tiffin, eds, *The Post-Colonial Studies Reader* (London; New York: Routledge, 1995), p. 142.

إذًا، كيف تتفاوت المقاربات المتعلقة بـ«الهوية» بين الرجال والنساء؟ في الدراسة عن الذاكرة، بحسب ما تقول شيدغزوي (Chedgzoy): «نادرًا ما تخضع الذكورية للتحليل النقدي». وأكثر من ذلك، تضيف «لأن الذاكرة أمر حاسم في فهم الذات كموضوع اجتماعي، تقع الجندرة حتمًا في قلب آليات عملها»(16). يدعم عملي مع النساء اللاجئات في المخيمات هذه النظرية. بالنسبة إلى عدد من النساء، أصبح العمل خارج المنزل حاجة اقتصادية، وحتى الآن لا تزال بعض النساء تواجه مقاومة من أزواجهنّ ضد العمل خارج المنزل. على سبيل المثال، أخبرتني سلوى، من مخيم الرشيدية، كيف أنها نالت قرضًا لافتتاح متجر لبيع الملبوسات، لكن كان عليها نيل الإذن من زوجها لمتابعة مشروعها. وشدّدت سلوى على الجانب النفسي من الموضوع؛ كان زوجها راضيًا لأنها كانت تؤمّن مساهمة مادية العائلة بأمس الحاجة إليها، وهذا ما أوجد جوًا إيجابيًا في المنزل. وتلفت مين ها(17) إلى أن هناك إجماعًا عامًا في المجتمعات البطريركية (الأبوية) على أن الشوارع والأمكنة العامة هي للرجال، لذلك تحدثت بعض النساء اللواتي التقيتُ بهنّ عن كونهنّ مقيَّدات بفعل سلطة أزواجهنّ. وكتبت كوكبرن(18) عن «الهويات القسرية» التي «تبقينا رهائن». لذلك، عن أي هويات نحن نتحدّث؟

بالنسبة إلى الفلسطينيين كجماعة وطنية، ترتبط الهوية بالتشرُّد والظلم، وبالنضال أيضًا. وفي حين يتشارك الرجال والنساء في هذه الأوجه الجوهرية للهوية الوطنية، هناك أيضًا عامل من عوامل الاختلاف. وقالت نساء عدة إنهنّ ينظرنَ إلى السياسة على اعتبارها «غير مفيدة» وإطارًا يُهيمن عليه الرجال؛ إذ فشل القادة السياسيون في استرجاع حتى إنش واحد من الأراضي الفلسطينية، أو في تحسين ظروف حياة مجتمعات اللاجئين. فضلًا عن ذلك فإنهم احتكروا

---

(16) K. Chedgzoy, «Introduction,» in: M. Rossington and A. Whitehead, eds, *Theories of Memory: A Reader* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2007), p. 216.

(17) Trinh T. Minh-ha, «Other than Myself/my Other Self,» in: G. Robertson [et al.], eds, *Travellers' Tales*, p. 15.

(18) C. Cockburn, *The Space Between Us: Negotiating Gender and National Identities in Conflict* (London; New York: Zed Books, 1998), p. 11.

سرديّة فلســطين. تشــير ريدنغ[19] إلى أن طريقة عمل الذاكرة أمر معقّد: مَن ينظر إلى الخلف، مَن يملك ســلطة النظر إلى الماضي، مَن يُصدّق حين يُنظر إلــى الماضي، مَن يُذكَر كشــاهد من هؤلاء الذين يملكون الســلطة، مَن هو المهدَّد بالنســيان؟ كما أن محاولة استعادة التجارب المعاشة وتحديدها لنساء طُردنَ من وطنهنّ أمر شديد الأهمية أيضًا. تبدو سانغستر[20] محقّة عندما تشير إلى أن المصادر التقليدية «غالبًا ما أهملت حيوات النساء»، وأدّى ذلك أحيانًا إلى بروز افتراضات في شــأن دور المرأة، وميل إلى تجاهُل أصوات النســاء كراويات ذات مصداقية للتاريخ. كتبت صايغ[21] عن اســتبعاد سرديات النساء من التاريخ الوطني الفلســطيني المحدد بحسب رأيها «بمعرفة الحوادث التي هُمّشت فيها التجارب خصوصًا تجربة النساء بشكل قاطع».

ثانيًا: الهويّة الجندرية

تنتقد جميلة، وهي أم لأربعة أطفال في مخيم الرشــيدية، تبلغ من العمر 35 عامًا، اللجنة الشــعبية التي تدير المخيم، وتقول إنه لم يكن هناك كهرباء فــي المخيم طوال عشــرة أيام، وقُطِعَت الأســلاك، ولم تكن تعمل ســوى المولّدات. وتضيف أن «اللجنة الشــعبية لا تؤدّي أي دور في تحسين أحوال المخيم الحياتية اليومية. إنهم لا يهتمّون إلا بأنفســهم». وتوافق ســهام على كلام جميلة، وهي شــابة مــن مخيم برج البراجنة، تعتــرف بأنها غير مهتمّة بالسياسة؛ وبحسب تعابيرها، لا يقوم زعماء الأحزاب السياسية بأي أمر جيد، وهي لا ترغب في الانخراط في هذا الشأن. وتشرح سهام أنه لا يمكن العثور على كثير من النســاء المنخرطات في الشأن السياســي، كون أولويتهنّ هي

---

(19) A. Reading, «From the Social Inheritance of the Holocaust: Gender, Culture and Memory,» in: M. Rossington and A. Whitehead, eds., *Theories of Memory: A Reader* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2007), p. 220.

(20) J. Sangster, «Telling our Stories: Feminist Debates and the Use of Oral History,» in: R. Perks and A. Thomson, eds, *The Oral History Reader* (London; New York: Routledge, 1998), p. 87.

(21) R. Sayigh, «Women's Nakba Stories: Between Being and Knowing,» in: Ahmad H. Sa'di and Lila Abu- Lughod, eds, *Nakba: Palestine, 1948, and the Claims of Memory* (New York: Columbia University Press, 2007), p. 138.

الــزواج وإنجاب الأطفال. وعدد من النســاء اللواتي التقيتهنّ كنّ ســلبيات بشكل مماثل. ويشير ناشط في مجال حقوق الإنسان في بيروت إلى أنه على الرغم من كون أغلبية المشاركين في التظاهرات هي من النساء، إلا أنّ الجميع يلاحظ أن النساء غائبات عن اللجان الشعبية مثلًا، لذلك يدرك الناس أهمية البرامج التدريبية للنســاء: «تحتاج النســاء إلى المهارات والثقة بالنفس؛ من الضروري تشجيع النساء على المشاركة».

بحسب ممثّل حركة «حماس» في لبنان، أسامة حمدان، فإن للنساء دورًا مهمًا في المجتمع الفلســطيني؛ إنهن مســؤولات عن عائلاتهنّ، «وقد يكون ذلك أمــرًا بالغ الصعوبة». وتؤكّد العبارات التي يســتخدمها حمدان في هذا السياق، المكانة التقليدية المحجوزة للنســاء داخل العائلة، وتُبرز المصاعب التي تعيشــها النســاء، والتي لا يمكن وصفهــا بأنها «تقليديــة»، كالاحتلال الإســرائيلي وعنف العيش كلاجئات في لبنــان. كما أن دور حماية عائلاتهنّ الذي يُنسبه حمدان إلى النساء، يشمل مروحة واسعة من النشاط سمح للنساء بالتحرك أبعد بكثير من الإطار المنزلي البحت، واكتساب هوية «المقاوِمات». وتشــير تجاربهنّ إلى الحاجة إلى إيجاد «لغة للهوية تتيح المجال للاختلاف والتنوُّع»[22].

عندما تكبُر الفتاة في المخيم تتلقّى مؤشــرات رسمية وغير رسمية عن هويتها، فتتعلّم في النوادي الشــبابية والمدارس تاريخ فلسطين وجغرافيتها. كما تتعلم العادات والتقاليد الفلسطينية، مثل الأغاني والرقصات والمأكولات الفلســطينية، وتسمع من أهلها وأجدادها باســتمرار عن قريتها في فلسطين، وتفهم بسرعة مركزية مسألة العودة إلى الوطن. ويُخبرها أشخاص يكبرونها ســنًا عن الظلم المتجسِّد في طردهم وإبعادهم قسرًا عن بلدهم، ويخبرونها أيضًا عن الأساليب التي اعتمدها الفلسطينيون للمقاومة. كانت الفترة الممتدة بيــن عامــي 1969 و1982 حقبــة مهمة في حيــاة عدد مــن اللاجئات الفلسطينيات في لبنان، حين ازدهرت الثورة الفلسطينية و«الدعوة إلى الكفاح

(22) D. Kandiyoti, «Identity and its Discontents: Women and the Nation,» in: P. Williams and L. Chrisman, eds, *Colonial Discourse and Post- Colonial Theory: A Reader* (New York; London: Harvester Wheatsheaf, 1993), p. 388.

الشـعبي المسـلَّح التي شجعت النسـاء على المشـاركة الكاملة في حركة المقاومة»[23]. وتشـمل ذاكرة تلك النسـاء عددًا كبيرًا من النشاط، يبدأ من إعـادة بناء المخيمات وحمايتها في ظل غيـاب الرجال، وصولًا إلى القتال جنبًا إلى جنب مع الرجال في صفوف منظمة التحرير الفلسـطينية، وتجنيد نساء أخريات من أجل القضية[24]. خلال تلك الفترة، تشير صايغ[25] إلى أن «الأعراف والمعايير الجندرية أصبحت ميدانًا للصراع، حيث اختلفت النساء مع عائلاتهنّ من أجل الانضمام إلى المقاومة، أو من أجل الزواج من رجال يخترنهنّ بأنفسهنّ».

في الوقت نفسه، وخلال نموّها، تتعلم الفتاة ماذا يعني أن تكون أنثى في مجتمع تقليـدي، والقيود التـي يفرضها ذلك عليها. فعاشـت أم صالح في فلسطين في أربعينيات القرن الماضي، ولم تذهب إلى المدرسة، وهو ما كان يُنظر إليه من أغلبية الفلسـطينيين في تلك الحِقبة علـى أنه أمر طبيعي. لكن اليوم، تسـتفيد معظم الفتيات من فرص التعلُّم والشهادات الجامعية. كما أن مساهمات النسـاء كعاملات بأجر أصبحت مهمة بشكل متزايد من أجل رفاه العائلات. وأثار اهتمامي الاسـتماع إلى المزيد عـن التناقض بين التطلعات الطموحة ومفاهيم «مكانة المرأة» النابعة من جهة من الممارسـات التقليدية، ومن جهة ثانية من الوضع المتدني للفلسـطينيين في لبنان. كيف تفهم النساء هذه التناقضات؟ تشـير شطّي وهندت[26] إلى أن «حركة الفتيات مقيَّدة داخل العائلة والمجتمع... وتميل الفتيات إلى تحمُّل أعباء المهام المنزلية». وتشرح أم خالـد، وهي أم لولدين في مخيم بـرج البراجنة، هذه الفكرة، فتخبرني أن «هناك تمييزًا بحقّ النسـاء. دائمًا تُنتقَد النسـاء، وهنـاك اختلاف في معاملة الفتيات مقارنةً مع معاملة الفتيان». وتضيف: «نحن نحاول تغيير هذا الوضع،

---

(23) Sayigh, «Gender,» p. 319.

(24) J. Peteet, *Gender in Crisis: Women and the Palestinian Resistance Movement* (New York: Columbia University Press, 1991).

(25) Sayigh, «Gender,» p. 320.

(26) D. Chatty and G. L. Hundt, «Policy Implications and Summary of Main Findings,» in: D. Chatty and G. L. Hundt, eds, *Children of Palestine: Experiencing Forced Migration in the Middle East* (New York; Oxford: Berghahn Books, 2005), p. 178.

واليوم بات للمرأة دورٌ أفضل». أما عزيزة، القابلة القانونية التي تبلغ من العمر 44 عامًـا وتعيش في المخيم نفســه، فتوافق على أن «النســاء اليوم بتنَ أكثر تحرُّرًا وتعلمًا؛ هنّ يعملنَ في المستشفيات والمدارس وأماكن أخرى، لم تعد الأمور مثلما كانت عليه أيام الجيل القديم». وفي السياق ذاته تتفق حنان، 23 عامًا، التي تعمل في منظمة غيــر حكومية في المخيم، مع التقويم الذي يفيد بوجود تطور في حيوات النســاء. وتقول عن هذا الموضوع إنّ «شابات اليوم مختلفات كليًا عن الجيل الســابق. عندما جاء الناس من فلســطين كان دور النســاء محصورًا بالمهام المنزلية. اليوم باتت النساء أقوى من ذي قبل. بات الرجال مختلفين أيضًا، والممارسات عمومًا تتغيّر». إلا أن زهرة، الطالبة البالغة مــن العمر 18 عامًا، لا توافق على هذا التقويــم، فتقول: «الفتيات لا يتمتعنَ بحريتهنّ، وهناك تمييز ضدّ النساء، وهذا أمر تقليدي، والأهل يسيطرون على الفتيــات، وبعد الزواج، تنتقــل الهيمنة على المرأة من الأهــل إلى الزوج». وتتحدث نســاء أخريات بشكل إيجابي عن الحماية التي يؤمّنها الدين للمرأة. على ســبيل المثال، تقول أم وليد، وهي أم لســبعة أولاد وتبلغ من العمر 45 عامًا، يُعطي الإســلام المرأة كامل حقوقها، لكن المشكلة تكمن في أن الناس يتبعون التقاليد بدلًا من المبادئ الإســلامية. وتتلاقى نظرة أم محمد، الأرملة البالغــة من العمــر 67 عامًا، مع الإحباط الذي تُعرب عنــه زهرة إزاء أنماط الســلوك التقليدية. بدورها، تنطلق أم محمد مــن تجربتها الخاصة لتؤكد أن للمرأة حقوقًا عدة؛ إن كانت متزوجة، فزوجها ملزَم بمعاملتها معاملةً حســنة؛ ينبغي ألا يضربها، وعليه أن يتحمّلها ويحترمها ويســاعدها كي تربّي أولادها، ويجب أن يحميها.

في ما هو أبعد من الصعوبــات العملية المفروضة على المرأة في بيئة محافظة ومغلقة نســبيًا، على النســاء التعامل مع بعض العوامل ذات البعد الميثولوجــي. وتتحــدّث ســليوموفيكش (Slyomovics) مثلًا عــن معادلة «الزوجة» و«المنزل»؛ وتشــير إلى أن صورة المرأة التي تكون «في كثير من الأحيان المرأة الفلاحة، تجسّــد البيــت العربي الفلســطيني المفقود»[27].

(27) S. Slyomovics, *The Object of Memory: Arab and Jew Narrate the Palestinian Village* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1998), p. 199.

لا يزال هذا التجسيد يؤثّر في صورة النساء عن أنفسهنّ، وهذا ما يظهر في سرديات النساء من خلال إشارتهنّ إلى تقاليد الماضي، كتلك المتعلقة بالملبس وعادات الزواج والطعام. لكن هذا التصوير للمرأة في صورة الأمة (Nation-as-woman)، على حدّ وصف آخرين، «يعتمد في فاعليته التمثيلية على صورة خاصة للمرأة كمطيعة وعفيفة، أكانت ابنةً أو أمًا»[28]. ويمكن للمرء ملاحظة أن ذلك يُلقي عبئًا ثقيلًا على النساء اللاجئات العالقات بين «تحقيق ذواتهنّ» أو أن يكنّ «تابعات». هناك اختلاف بين رؤية أم محمد لكيفية وجوب معاملة الزوج زوجته، وتجربة سلوى مع زوجها الذي كان يجب الحصول على موافقته، قبل أن يخوضا تجربة ناجحة في افتتاح متجر لبيع الملبوسات.

هوية المرأة راسخة أيضًا في المسؤولية العائلية. وتعتبر أغلبية نساء المخيم، على حدّ تعبير أسامة حمدان، أن دورهنّ الأساس يكمن في كونهنّ أمهات وربات منازل وحاميات لأولادهنّ. على سبيل المثال، تتذكّر أم رشيد، أم لخمسة أولاد، الأيام الصعبة التي عاشتها خلال حصار الستة شهور الذي فرضته ميليشيات حركة «أمل» اللبنانية على المخيمات في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وتصف كيف كان الأطفال يتضوّرون جوعًا، بالتالي كان على النساء الخروج بحثًا عن طعام، وأُصيبَ بعضهنّ برصاص القنّاصة. وتضيف أنه خلال الحرب الأهلية «كان للنساء دور كبير في المجتمع». لكن الظروف الحالية الصعبة في المخيمات، تجعل من تأدية المرأة دورها التقليدي في حماية الأسرة أمرًا صعبًا. يشعر الأهل بالقلق «من تنامي مشاعر الاستياء والغضب في المخيم ـ ويعدّدون قائمة من المشكلات مثل النقص في فرص العمل والتعليم العالي لأولادهم واكتظاظ المكان والانحرافات السلوكية وسيادة الإحباط والفقر ـ خصوصًا عدم كفاية الخدمات التعليمية والترفيهية المتوافرة لأبنائهم وللشباب عمومًا»[29].

---

(28) A. Parker [et al.], eds, *Nationalisms and Sexualities* (New York; London: Routledge, 1992), p. 6.

(29) B. Serhan and S. Tabari, «Palestinian Refugee Children and Caregivers in Lebanon,» in: =

تشير خديجة التي تدير منظمة نسائية في مخيم برج البراجنة إلى أن وتيـرة العنف داخـل المخيم ترتفع؛ وبما أن الناس يعيشـون في منازل ضيقة، لا يبقى هنـاك مكان للأطفال كي يلهـوا، وبالتالي فإن الإحباط يرافـق نموّهم؛ تزداد درجـة العنف لدى الأطفـال إزاء بعضهم بعضًا، ويصبّون جام غضبهم أحيانًا على أمهاتهم. فضلًا عن ذلك، تلفت صايغ إلـى أن «المنفى كثّف مـن بعض مظاهر أيديولوجيـا النوع الاجتماعي (الجندرة)، مثلما هو حاصل مثلًا في الرقابة المفروضة على الشـابات، والعنف الممارَس ضدّ اللواتي انحرفنَ عن تقسـيم المهام بين النوعيين الاجتماعيين»[30].

كمـا أن هوية النسـاء كأمهات تنطوي على مجموعة من الرسـائل المختلطة. ففي حين يتملّكهنّ شعور عارم بضرورة حماية أطفالهنّ مثلما أشـرت أعلاه، يُحتَفى بالنسـاء أيضًا في المجتمع الفلسـطيني بصفتهنّ «أمهات الشهداء» والنسـاء اللواتي يُنجبنَ «المزيد من الأطفال من أجل الثـورة»؛ وترتبط هذه الأدوار بفكرة الموت والتضحية. ولاحظتُ خلال أحاديثي مع نساء في المخيمات أنه في معظم الأحيان الشعور الغرائزي الأقوى عند النساء هو حب الأطفال والعناية بهم. أعرب عدد منهنّ عن الأسـى في تذكُّر الأبناء والبنات الذين قُتلوا خلال الصراع. مثلًا، فقدت أم صالح ثلاثة من أبنائها الخمسـة في مجزرة مخيم تل الزعتر للاجئين في عـام 1976، وهي لا تـزال «تعيش حزنها» حتى اليـوم، على حد تعبيرهـا. كما أنّه بالنسـبة إلى بعضهن هناك شـعور يفيد بأنّ تضحيات أبنائهنّ قد تكون ذهبت سـدًى. وأعربت كثيرات منهن عن غضبهنّ إزاء واقع أنه في حين أنهنّ قمن بدورهنّ في ولادة الأطفال لمواصلة النضال ظلت القيادة السياسـية الفلسطينية عاجزة عن بلورة حلّ مرضٍ للصراع، أو حتى توفير الأمل.

= D. Chatty and G. Hundt Lewando, eds, *Children of Palestine: Experiencing Forced Migration in the Middle East* (New York; Oxford: Berghahn Books, 2005), p. 38.

(30) Sayigh, «Gender,» p. 319.

ثالثًا: الهويّة الوطنيّة

بحســب باومان هناك «جزء كبير من العملية الأولية لبناء إحســاس الفرد بالهوية يكمن في رفض التلاؤم مع التعريفات التي يحاول الآخرون فرضها»[31]. كما يتحدث ســويدنبرغ أيضًا عن محاولات الفلســطينيين «بنــاء هوية «أصيلة» لأنفسهم»[32]. تكمن الهوية في الانتماء إلى مجتمع أو جماعة وإلى كيان وطني. كما أنها ترتبط بمفهوم ما لـ«المــكان»، وبالتالي قد يكون لها تداعيات مختلفة بالنسبة إلى الرجال والنساء. قد يرى المرء أن النساء والرجال يختبرون «المكان» بطرائق مختلفة، حتى أن علاقاتهم بالأمكنة تختلف. تميل ذكريات نساء المخيم نحــو التركيز على المنزل، وعلى طقوس الحيــاة اليومية وحميميتها، وهي التي تعرفها ســليوموفيكش بأنها «جندرة ذاكــرة المكان»[33]. وعلــى الرغم من أنه «بالنســبة إلى كثيرين من المهجرين والمنفيين من وطنهم، توقّفت الأماكن منذ وقت طويل عن توفير السند المباشر لهويتهم»[34]، إلا أن المكان الذي تربّي فيه امرأة أولادها يبقى مركزيًا بالنسبة إلى إدراكها ذاتها. هناك مظهران يجب التوقف عندهما في هذا السياق: أولًا الحاجة العملية إلى إيجاد بيئة مقبولة لتجري الحياة الأُســرية في كنفها؛ وثانيًا، مفهوم أوسع وأكثر تجريدًا عن الجماعة: على الرغم من أن الفلســطينيين مقتلعون وهائمون على وجوههم وسط «عالم متحرِّك»، إلّا إنهم يملكون إحساسًــا قويًا مشترَكًا بالانتماء إلى شعب واحد، سيُترجَم يومًا ما إلى وطن حقيقي لهم. وبحسب ليلى، المرأة المتزوجة البالغة من العمر 38 عامًا في مخيم برج البراجنة، فإنّ الفلســطينيين أينما وُجدوا ينتمون إلى هوية واحدة؛ إنهم فلسطينيون. وأعربت كثيرات عن موافقتهنّ على هذا الشعور.

شــتتت نكبة عام 1948 مجتمع الفلسطينيين الطبيعي. وكان هذا الحدث ذا

---

(31) G. Bowman, «Tales of the Lost Land: Palestinian Identity and the Formation of Nationalist Consciousness,» in: E. Carter, J. Donald and J. Squires, eds, *Space and Place: Theories of Identity and Location* (London: Lawrence & Wishart, 1993), p. 75.

(32) T. Swedenburg, «Popular Memory and the Palestinian National Past,» in: J. O'Brien and W. Roseberry, eds, *Gold Ages, Dark Ages: Imagining the Past in Anthropology and History* (Berkeley: University of California Press, 1991), pp. 153-154.

(33) Slyomovics, p. xx.

(34) Carter, Donald and Squires, eds, p. vii.

تأثير عميق إلى درجة أنه ظلّ يشـكّل تعريفات الفلسطينيين المرتبطة بالمكان في الوقـت الحاضر. يقدّم بحثي ثـروة من المعلومات عن تكيّف النسـاء مع واقع الهجرة الكارثية من فلسطين. وفي قصصهنّ تورد النساء عددًا من التفصيلات عن الحياة اليومية. على سبيل المثال، تتذكّر أم إياد، 77 عامًا، والمولودة والمتزوجة في قرية الكابري، شـمال فلسـطين، أنه في إحدى الليالـي كان هناك عُرس في المنطقـة، وكان الناس يرقصون «الدبكة»؛ اقتـرب رجل من الجمع وأبلغهم بأن هناك مجازر تُرتكب بحق سـكان القرى الفلسطينية المجاورة. وحذّرهم من أن اليهود قادمون إليهم، فأوقفوا الرقص لتحضير أنفسـهم. وتقول: إن «اليهود كانوا مجهَّزين عسـكريًا، بينما لم يكن الفلسطينيون يملكون شيئًا». بدورها، تصف أم هشـام كيف أن أفراد عائلتها طُردوا من قريتهم؛ غادروا ليلًا ركضًا ومشـيًا على الأقدام لـفترة 24 ساعة متواصلة، إلى أن وصلوا إلى بلدة بنت جبيل في جنوب لبنـان. أعتقد أن هذه القصص تُعطـي مثالًا عن «تذكُّر النسـاء الماضي بطرائق مختلفة مقارنةً مع الرجال»[35]. وأبعد من المعاناة الضمنية الموجودة في قصص النساء، تظهر هذه القصص مناعة استثنائية. وعلى الرغم من أن بعض النساء يجد أن مقدار الألـم الكامن في ذكرياتهنّ تجعل استعادتها أمرًا صعبًا، وأعربن أغلبيتهنّ عن رغبتهنّ في عيش رحلة العمر تلك من جديد، في شـكل من أشكال «إعادة جندرة الماضي» المغلّف بالضحك حينًا، وبالدموع حينًا آخر.

لكن، على الرغم من المطالب بـ«تسـوية الأوضاع والهويات في مخيمات اللاجئين»[36]، يبقى هناك اختلافات كبيرة بين مجتمعات الفلسطينيين. وتوضح أم صالح في صبرا التي زارت أخيرًا ابنتها المقيمة في الأردن، أن الفلسـطينيين في الأردن يُعامَلـون بطريقة أفضل من معاملتهم في لبنان؛ حيث أُعطي هؤلاء الهوية الأردنية التي سمحت لهم بامتلاك منازلهم الخاصة وتلقّي العلاج في المستشفيات. وتوافق أم سـليم التي تقيم في المبنى نفسـه على أن أحوال الفلسطينيين خارج لبنان أفضل بكثير؛ فهم يعيشـون «كالملـوك والملكات» على حد تعبيرها. حتى

(35) Sangster, p. 89.

(36) J. Peteet, «Transforming Trust: Dispossession and Empowerment among Palestinian Refugees,» in: E. Valentine Daniel and J. Chr. Knudsen, eds, *Mistrusting Refugees* (Berkeley; Los Angeles; London: University of California Press, 1995), p. 168.

داخل لبنان، يُلاحظ وجود اختلافات بين المخيمات وأنماط سلوك سكانها. على سبيل المثال، تتحدث إحدى النساء المهجَّرات من مخيم نهر البارد إلى بيروت في عام 2007 عن شعورها بالاختلاف عن سكان مخيم برج البراجنة. وفي السياق نفسه تلفت رشا (34 عامًا) التي عاشت في نهر البارد منذ عام 1986 الانتباه إلى أنها شعرت وأفراد عائلتها بـ«الصدمة» من طريقة تصرُّف الناس في مخيم برج البراجنة ونمط ملابسهم؛ وتقول رشا إنها تشعر «كأنّها غريبة. فالحياة هنا تختلف كليًا عن الحياة في نهر البارد، حيث لا يزال الناس يتبعون أفكارًا قروية؛ وهم غير مواكبين الحداثة ولا يقبلون العادات الجديدة».

بالنسبة إلى اللاجئين، كل ما تبقّى من فلسطين قبل عام 1948 هو «بلد منسوج من الذكريات والأغاني وقصص الجدود والصور والطوابع والنقود المعدنية القديمة والأحلام التي ترفض التصالح مع واقع غير عادل»[37]. يحاول بحثي هذا الغوص في حقبة النكبة في ما يتعلق بذكريات النساء عن الأمكنة والعادات. ومعظم النساء الطاعنات في السن اللواتي قابلتهنّ وصف الحياة القرويّة في فلسطين بأنها كانت أكثر بساطة، حيث تسودها الثقة أكثر من اليوم. على سبيل المثال، تقول أم وسام، وهي امرأة غادرت فلسطين حين كانت طفلة، إن الناس هناك كانوا طيّبين ويهتم بعضهم ببعض؛ وكان الجيران يتبادلون المساعدة. وتشير أم داود، المولودة في عكا (73 عامًا)، إلى أن الحياة في فلسطين «كانت كالعيش في الجنّة»، كانت حياةً رائعة. بالتأكيد، يمكن للمرء أن يجادل في أن جرعة الرومانسية في وصف واقع الحياة في فلسطين قبل النكبة «العصر الذهبي»، وصفًا ورديًا غير واقعي، لكن من شأن ذلك أن يطمس جوهر ما تحاول هذه النساء اللاجئات قوله حاليًا. إنهنّ يقمنَ مقارنة مهمة بين حياة أصيلة إلى حيث ينتمينَ ويشعرنَ أنهنّ في «وطنهنّ»، في مقابل حياة زائفة وغير مريحة وسط بيئة غريبة وغير مضيافة. لا يتعلق الأمر بأنّ ذكريات النساء غير دقيقة، بل بالأحرى أن تلك الذكريات هي وسيلة للتعبير عن شعور بالتناقض الكبير بين الوضعين المذكورين. وبذلك، تكون تلك الذكريات، كما أشرت سابقًا، أسلوبًا لتعزيز المطالب الجماعية بإحقاق العدالة.

---

(37) N. Kanafani, «'Homecoming',» *Middle East Report*, vol. 25 (May-August 1995), p. 40.

ترى بيتيت أن «مقاومة المنفى... ومقاومة الوصف القانوني للفلسطينيين بوصفهم «لاجئين» زخارف أساسية في ثقافة المنفى الفلسطيني»[38]. وهذا الإدراك لوضعهم كـ«لاجئين» والمقاومة التي تنتج من ذلك الإدراك شعرتُ بهما بقوة خلال إجرائي مقابلات مع النساء من مختلف الأعمار. وتقول خديجة من مخيم عين الحلوة لا يكفي للفلسطينيين أن يستذكروا بلدهم: عندما يشعر الشخص بأنه لاجئ، يكون بلا كرامة؛ بالتالي، يشعر الفلسطينيون أنّهم مختلفون عن الآخرين لأنّهم لاجئون. وتكرّر على مسمعي، مرارًا وتكرارًا، من عدد من النساء شعورهنّ باليأس والإذلال من جراء وضعهن كـ«لاجئات». على سبيل المثال، قالت أم طارق (52 عامًا) وهي أم لستة أولاد، إنّ كونك لاجئًا يعني «أنّ هناك شيئًا ما مفقودًا»، كذلك حال أم هشام، المولودة في فلسطين وباتت اليوم في العقد السابع من العمر التي تقول: أكره كلمة «لاجئ»، وتعتقد أنه في المستقبل ستتحرّر أرضها وسيكون بمقدورهم العودة إليها، وعندها لن يُسمّوا «لاجئين».

هناك اختلاف وتوتر بين هوية/ ضحيّة، أو هوية عاجزة من جهة، وهوية أخرى متجذّرة في نضال بطولي من جهة ثانية. من دون حركة تحرر وطني، يضعف كثيرًا إحساس الفلسطينيين بالهوية، كما تضعف لديهم روح المقاومة، وسيكون عندئذ من الصعب عليهم تخيُّل مستقبلهم[39]. إن صورة فلسطين وتخيُّل عملية العودة إليها يوفران حافزًا لعدد من النساء اللاجئات. بالنسبة إلى رندا، المولودة قبل 45 عامًا في مخيم برج البراجنة والتي قضت حياتها فيه، توحي لها فكرة الحياة في فلسطين بالأمان والحماية. سيكون الأمر مريحًا بالنسبة إليها، حتى وإن كان عليها أن تعيش تحت شجرة؛ لأن ذلك سيُضفي على وجودها معنى ما؛ ومثلما هو حال عدد من النساء، شددت رندا على أهمية الانتماء. بدورها، تُشدّد أم مروان (58 عامًا)، الأرملة التي تعيش في المخيم نفسه، والتي تعود جذورها إلى قرية الصفصاف الفلسطينية، على أن الناس في فلسطين «كانوا أحرارًا، بينما هم يعيشون في لبنان لاجئين». وخلال

(38) Peteet, «Transforming Trust,» p. 171.

(39) Swedenburg, pp. 171-172.

أحاديثي مع نساء يعشن في المخيمات، كنّ يُذكّرنني بشكل دائم بقيمة ما خسرنَه. غالبًا ما يؤدّي هذا الإحساس المؤلِم بخسارة المكان إلى إيجاد صورة رومانسية عن فلسطين. تتحدث النساء اللاجئات عن غزارة محصول الفاكهة والخضار هناك، ووفرة المشاهد الطبيعية الجميلة، وتختصر رندا الصورة بالقول إن العيش هناك كان «وجودًا ذا معنى». أظن أن لحنينهن ذاك غايتين: من جهة، هو يستحضر حياة جميلة مناقضة تمامًا لحياتهنّ الحالية البائسة والمعدمة. إذ تلفت أم صالح إلى أنها تملك بلدًا في فلسطين، لكنها لا تملك شيئًا في لبنان. وتضيف أنها لو عاشت في فلسطين لكانت تملك الآن منزلها الخاص، ولكان الجميع يعيشون معًا. من جهة ثانية، يؤكّد هذا الحنين مطلبًا وإصرارًا مستمرين على استعادة الوطن.

رابعًا: المنفى والحدود والشتات

على الرغم من أن المنفى، كما يقول إدوارد سعيد، هو «صدع قسري لا يرممّ... بين النفس وموطنها الحقيقي»[40]، لكن هناك من يراه أيضًا «نوعًا من الانسلاخ»[41]. في هذا المبحث أريد أن ألقي نظرة أعمق إلى العلاقة بين الوطن الفلسطيني وما أصبح عليه الفلسطينيون اليوم، كشعب «منسلخ» (Dissident Nation). يحاجّ بعضهم في أنّه «ليس ممكنًا معالجة مفهوم الشتات من دون النظر إلى علاقته بفكرة الحدود». وتُعرّف «الحدود» بوصفها «خطوط تقسيم عشوائية، لكنها تلقائيًا حدود اجتماعية وثقافية ونفسية»، وكل حدود «تجسد سردية فريدة من نوعها»[42]. لكن، وكما يقول خالدي: الحدود هي «مشكلة للفلسطينيين بما أن هويتهم ـ التي تتعزز دومًا بأشكال إيجابية وسلبية كثيرة ـ ليست عرضة للتشكيك من القوى المسيطرة فحسب، لكنها أيضًا في سياقات كثيرة موضع تشكيك من خلال التعريف تقريبًا»[43]. بالنسبة إلى

(40) E. Said, «Reflections on Exile,» in: Ferguson [et al.], p. 357.

(41) J. Kristeva, *The Kristeva Reader*, edited by T. Moi (New York: Columbia University Press, 1986), p. 296.

(42) A. Brah, «Diaspora, Border and Transnational Identities,» in: R. Lewis and S. Mills, eds, *Feminist Postcolonial Theory: A Reader* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2003), p. 625.

(43) khalidi, p. 2.

الفلسطينيين، الحدود موجودة على مستويات عدّة. يمكن إيجادها في الحواجز الحدودية المُحصّنة التي تبنيها إسرائيل لمنع الفلسطينيين من العودة إلى وطنهم، وفي أطراف المخيمات أيضًا التي تفصل اللاجئين عن المجتمع الذي يستضيفهم، وفي الخطاب التخويفي الذي يجعل من النضال الفلسطيني إرهابًا أو أمرًا ليس ذا أهمية.

بالنسبة إلى الفلسطيني في المنفى، «جزء من عملية تخطي الحدود الطبيعية الفعلية وما وراء الطبيعية... هو الاستثمار في رؤية مثالية عن المجتمع الأم أو الوطن»[44]. هذه «الرؤية المثالية» توارثت عبر أجيال وتُنتَج من بنات وحفيدات الجيل الذي هُجّر من فلسطين. على سبيل المثال، تحدثت معي مجموعة من الفتيات من مخيم القاسمية في عام 2007 عن الأماكن التي جاءت منها جداتهن. صغن سردياتهن بلغة مماثلة لتلك الخاصة بالجيل الأكبر. قالت دلال، 18 عامًا: «كان الناس يعيشون سوية ويحبون بعضهم بعضًا كجيران»، مكررة عبارات أم وسام. أما عائشة، 13 عامًا، ورُهَينة، 15 عامًا، فهما كأم داود تعتبران فلسطين «الجنة» و«أجمل بلد في العالم». لكن الفتاتين الشابتين عبّرتا أيضًا عن تقديرهما للمكان الذي تعيشان فيه. المخيم وفق فرح[45] «أصبح فضاءً أضفى عليه سكانه هوية فلسطينية». وكما قالت رُهَينة «مكان جميل... فيه أشجار وفضاء عامًا». كذلك، عبّر سكان مخيم نهر البارد الذين طردوا بشكل غير متوقع من منازلهم في أيار/ مايو 2007 عن رغبتهم في العودة، لكن هذه المرة لم يكن يتحدثن عن العودة إلى فلسطين بل إلى مخيمهم المدمّر. وتُعبّر رشا بعبارات خاصة فتقول: «عشنا حياة حلوة وبسلام». بالنسبة إليها المخيم معادل الوطن. قالت «نسينا فلسطين لأنّنا كنا نعيش بسعادة، وكانت لدينا أرض»، أو «التوق إلى البيت»[46] (Homing Desire)، أي ليس مماثلًا «للتوق إلى وطن» (Desire for a homeland).

---

(44) G. Buijs, ed, *Migrant Women: Crossing Boundaries and Changing Identities* (Oxford: Berg, 1993), p. 3.

(45) R. Farah, «Palestinian Refugees: Dethroning the Nation at the Crowning of the «Statelet»,» *Interventions*, vol. 8 (2006), p. 243.

(46) Brah, pp. 614-615.

نتيجة «تشــتيتهم القسري وانتشــارهم الإكراهي»[47] أصبح الفلسطينيون جالية شتات. هناك عدد كبير من الأدبيات عن قضايا «الشتات»، لكن إلى أي مدى يُمكن اعتبار تعبير «الشتات» (Diaspora) معبرًا بدقة عن حال الفلسطينيين في المنفى؟ الشتات الذي يُعرف بكونه «هوية أو ثقافة غير أساس، بل هجين، يتألف من «تقاطعات» مختلفة يصعب «تحديدها» وفق انتماءات مناطقية»[48]. هذا التعريف هو طريقة لمفهمة الشــعب الفلسطيني المنتشر في العالم؛ تعبر عــن الرغبة في «الابتعاد عن تقديــس التمايز والفــرادة»[49]. يعتبر كوهن[50] الشتات الفلســطيني «شــتات/ ضحية» (Victim-diaspora) ناتج من إنشاء دولة إســرائيل، لكنّه يُحاجّ بأن «كل تجارب حالات الشــتات/ الضحية في الدول القوميــة الحديثة كانــت تجارب غنيــة ومبدعة بقدر ما كانــت مبعث وهن وخوف». كتبت هوكس[51] عــن «التهميش» بوصفه «وضعًا مولّدًا للحرمان»، لكنّها تقول إنّه «أيضًا وضع يولّد إمكانية التطرف، ويشــكّل فضاء للمقاومة». بالنسبة إلى حريق[52]، بما أن الفلسطينيين في حالة شتات «كونهم شعبًا يعيش خارج حدود وطنه الأصلي»، فإنّ مــن الدقة تصنيفهم ضمن فئة «فاعلين من دون دولة» (Non-state Actors) يطمحون إلى إقامة دولة وطنية (Nation-State). إنّهــم قبيلة مبعثرة «هويتها لا تتحقق إلا عبر وطن خاص بهم، وعليهم جميعًا العودة إليه بأي ثمن»[53].

(47) P. Gilroy, «Diaspora,» *Paragraph*, vol. 17, no. 1 (March 1994), p. 207.

(48) L. Anderson, «Introduction [to section 9: Diaspora],» in: M. Rossington and A. Whitehead, eds, *Theories of Memory: A Reader* (Edinburgh: Edinburgh University Press, 2007), p. 272.

(49) S. Hanafi, «Rethinking the Palestinian abroad as Diaspora: The Relationships between the Diaspora and the Palestinian Territories,» in: A. Levy and A. Weingrod, eds, *Homelands and Diasporas: Holy Lands and Other Places* (Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2005), p. 118.

(50) R. Cohen, «Rethinking «Babylon»: Iconoclastic Conceptions of the Diasporic Experience,» in: S. Vertovec and R. Cohen, eds, *Migration, Diasporas and Transnationalism* (Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 1999), p. 272.

(51) Hooks, p. 341.

(52) I. Harik, «The Palestinians in the Diaspora,» in: G. Sheffer, ed, *Modern Diasporas in International Politics* (London; Sydney: Croom Helm, 1986), p. 316.

(53) S. Hall, «Cultural Identity and Diaspora,» in: P. Williams and L. Chrisman, eds, *Colonial Discourse and Post- Colonial Theory* (New York: Columbia University Press, 1994), pp. 401-402.

أتفق مع كوهين بأن الفلسطينيين هم «شتات/ ضحية»، وحالة شتات إكراهي أيضًا يتطلّعون إلى إقامة دولة وطنية كما يقول حريق، أو هم شعب يسعى إلى تجميع نفسه في وحدة إقليمية. إلا أن رابورت وداوسون[54] محقان أيضًا حين يُحجان بأنه يجب أن تكون هناك طرائق جديدة للتعبير عن الهوية في العالم الحديث: يقولان إنّ «العالم المتحرك» يمكن فهمه «وفق الحركة الحقيقية عبر الكرة الأرضية أو كمخيال». بهذا المعنى، تنبع هوية الشتات الفلسطيني من التوتر بين تجاربهم في «العالم المتحرك» بوصفها تجارب «مغنية ومبدعة»، وتوقهم إلى أن يصبحوا دولة وطنية ويستقروا، وفوق كل ذلك، أن يتمكنوا من المطالبة بحقوقهم.

كذلك هناك اختلافات جندرية في الانتماء إلى الشتات، وهي متعلقة بالحركة وتقييدها. يتحدث بعض الشبان الذين يعيشون في المخيمات عن الهجرة إلى مكان آخر، لتحسين حياتهم ومستقبلهم. الرغبة في الهجرة تُعتبر «وسيلة يحمي بها الأطفال أنفسهم ضد واقعهم، وبوصفها وسيلة للبحث عن مخرج»[55]، لكن لدى الشابات خيارات أقل. قالت أم سمير، وهي من مخيم الرشيدية: إن الشباب يفكرون دومًا بالهجرة لأنّه لا فرص أمامهم في الزواج أو بناء بيت، حتى إذا كانوا متعلمين، لا حظّ لهم في أن يجدوا عملًا.

التقويمات المتفائلة للسكان العابرين الحدود و«العالم المتحرك» تفشل في إحقاق العدالة لفلسطينيي الشتات. فيما أنه من المؤكد أن المجتمع الفلسطيني يضم في عداده كثيرًا من الأفراد الذين يتحركون بحرية ويشعرون بأنّهم مواطنون عالميون، يشتكي معظم النساء اللاجئات اللواتي التقيتهن في لبنان من كونهن عالقات في المخيم. وحتى لو كان لديهن أقارب في بلدان أخرى فبعضهن غير قادرات على الانتقال أبعد من حدود المخيم. إنهنّ مكبّلات بالفقر والقيود القانونية. أكثر من ذلك، لا ترغب كثيرات منهن في أن يكنّ جزءًا من «العالم المتحرك»؛ وأقصى رغباتهن هي العودة إلى قرى أجدادهن والعيش مثل البشر «الطبيعيين».

---

(54) Rapport and Dawson, p. 4.

(55) Serhan and Tabari, p. 41.

خلاصة

استنادًا إلى نتائج بحثي، أود أن أُقدّم ثلاث خلاصات:

أولًا، تُظهر ســـرديات النســـاء اللاجئات مرونة غير عادية. ذكريات كبار السن الناجين من النكبة، تقدم رؤى مهمة عن صدمة التهجير في عام 1948 وسنوات اللجوء الأولى الصعبة. كما تُغني التاريخ الشفوي الذي يسيطر عليه الرجال بـ«تقليد نســـائي»[56]. وتنطوي هذه السرديات على تفصيلات ساحرة وأحيانًا فكاهية أصبحت تشـــكل الأساس لسردية جماعية للبقاء. نقلت النساء تلك إلى أولادهـــن كذكريات عن حياة ومجتمع مختلفيـــن في وطنهم الأم، وكذلك نقلن إليهم العزم على تخطي ظروف العيش الصعبة ومظالم المنفى. القوة المعنوية لتلك النســـاء شـــجعت الأجيال اللاحقة على تبني مقاربة أكثر إيجابية في ما يتعلق بقضية تحرير الوطن، وهنا أدّت النساء دورًا مفصليًا أيضًا.

ثانيًا، كان لنشـــاط النســـاء تأثير في خصائص الهوية الوطنية الفلسطينية. يشـــير أبادوراي[57] إلى أن «دور الخيـــال والإرادة في تعبئة المجموعات أكبر بكثير مما تخيلنا حتى اليوم». فـــي بحثهن عن هوية «أصلية» وفي محاولتهن تربية أولادهن وحمايتهم، ســـاهمت النساء بنشـــر قيم الصمود والقدرة على التكيـــف مع ظروف غير مواتية وعنيفة أحيانًا. حيوات الفلســـطينيين في لبنان تقدم نموذجًا عـــن الكيفية التي تمكن من خلالها مجتمع أجبر على ســـلوك طريق المنفى، وتعرض لعنف متواصل وكان دومًا عرضة للطعن في شـــرعية مطالبه من المجتمع الدولي، من اســـتخدام الوسائل القليلة المتوافرة لديه من أجل إطلاق حركة ثورية اســـتطاعت أن تعيد الكرامة الوطنية للفلسطينيين في المنفى، وتشكل بدايات دولة فلسطينية (بمعنى المؤسسات الثقافية، السياسية والاقتصاديـــة)، وتعبئة بعض النســـاء للقيام بدور كبير في حركـــة المقاومة. بعبـــارات أخرى، توجد «موقعًا للمقاومة». على الرغم من أن الحركة الوطنية

(56) B. Ashcroft, G. Griffiths and H. Tiffin, «Introduction to Part Nine: Feminism,» in: B. Ashcroft, G. Griffiths and H. Tiffin, eds, *The Post-Colonial Studies Reader* (London; New York: Routledge, 2007), p. 223.

(57) A. Appadurai, *Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization* (Minneapolis and London: University of Minnesota Press, 1996), p. 145.

الفلسطينية في لبنان دُمّرت في أثناء الاجتياح الإسرائيلي لبيروت في عام 1982، كما تبددت الآمال بتحقيق حل ناجع لمشكلة الفلسطينيين في لبنان بعد اتفاق أوسلو 1993، إلّا أن نموذج المقاومة والصراع من أجل البقاء لا يزال يمارس تأثيره في مجتمع الشتات الفلسطيني في لبنان ومن ضمنه النساء.

الثالثة، تركز على الحاجة إلى تغيير حقيقي. تُساهم أصوات النساء الفلسطينيات اللاجئات في لبنان في تشكيل نسيج غني من التجارب. من النساء الكبيرات مع ذكرياتهم عن وطن طال ضياعه، إلى المراهقات اللواتي يُطالبن بمستقبل أكثر تسامحًا، لا يكاد يلمس المرء لدى تلك النساء أي حسّ بتقبل سلبي لمصيرهن. لكن ليس السرديات والذكريات فحسب، بل الأفعال الحقيقية والملموسة هي التي تجعل حيوات النساء أكثر تحمّلًا، وأود هنا أن أقدم بعض الاقتراحات. بداية، على الرغم من عدم ثقة اللاجئين بالحكومة اللبنانية، فهي تقول إنها تُقدِم على خطوات باتجاه تحسين ظروف عيش الفلسطينيين ويجب تشجيع ذلك، خصوصًا من المجتمع الدولي. كذلك، يجب زيادة البرامج المخصصة للنساء، لتثقيفهن في شان حقوقهن وتدريبهن على مهارات جديدة. وثالثًا، يجب على اللاجئين وممثليهم ومناصريهم أن يستمروا في ممارسة الضغط على حكوماتهم الوطنية للحيلولة دون استبعاد «قضية اللاجئين» من عملية السلام الفلسطينية ـ الإسرائيلية، أو التعامل معها بوصفها قضية إنسانية بحتة. وأخيرًا، ينبغي ألا تهمل البرامج التي تعين اللاجئين على العيش بكرامة، وعلى سبيل المثال، برامج ومعونات كبار السن وبناء ملاعب للأطفال والحق في تحسين السكن وظروف العيش داخل المخيمات وتوفير القدرة والإمكانات لتحقيق ذلك.

أريد في النهاية العودة إلى أصوات النساء والفتيات اللواتي يشكلن موضوعات هذا الفصل. في عام 2007 حين تحدثت إليّ أمينة وهي إحدى الناجيات من مجزرة صبرا وشاتيلا في عام 1982، قالت: «لا نزال نأمل في العودة... وهذا الأمل يعيش في قلوبنا كل يوم». وقالت أم منيف التي تعيش في مخيم برج البراجنة وقُتل ابنها خلال حصار حركة أمل المخيمات في الثمانينيات، إنها تتخيل الحياة في فلسطين كما كان يعيش أهلها في الماضي، وهي تحب أن تعود إلى قريتها. أما عائشة التي تبلغ من العمر 13 عامًا وتعيش

في تجمّع القاســمية، فقالت إنّها تريد العودة إلى فلسطين «لأنّها بلدي». من أجل إيجاد حل يشــمل تلك النساء وغيرهن ممن ساهمت حكاياتهن في بناء بحثي هذا، يجب على مختلف مكوّنات المجتمع الدولي تعلّم كيفية الإصغاء لأصوات تلك النسوة.

الفصل الثاني عشر

السياسة والمحسوبية واللجان الشعبية في مخيم شاتيلا

منال قرطام

مقدمة

منذ نفيهم قسريًا من فلسطين قبل 65 عامًا ظل اللاجئون الفلسطينيون في لبنان من بين اللاجئين الأكثر حرمانًا مقارنةً مع أقرانهم المقيمين في دول عربية مضيفة أخرى. وفي حين أن جميع الفلسطينيين المقيمين في لبنان يخضعون لتمييز قانوني رسمي، فإن وضعهم كأفراد يعتمد على ما إذا كان الواحد منهم مقيمًا في مخيّم أم لا. فالوضع بالنسبة إلى سكان المخيمات صعب بشكل خاص، ويشكّل ما يُسمّيه ساري حنفي «الفضاء المغلق» (Closed Space) الذي يُعزّز عزل الجماعة[1].

من بين الدول المضيفة كلها، يُسجّل لبنان النسبة الأعلى من سكان المخيمات (51 في المئة من مجموع اللاجئين). في سورية النسبة تساوي النصف تقريبًا (27 في المئة)، وفي الأردن 16 في المئة من اللاجئين فقط لا يزالون يعيشون في المخيمات. تشكل هذه الأرقام مؤشرًا إلى الوضع الاقتصادي الصعب الذي يواجهه الفلسطينيون في لبنان. إذ وُصفَت المخيمات من عدد من الباحثين باعتبارها أطرًا مدينية ذات كثافة سكانية عالية تعجّ بالفقر والمشكلات البيئية.

(1) S. Hanafi, «Palestinian Refugee Camps in Lebanon: Laboratories of State-in-the-Making, Discipline and Islamist Radicalism,» in: R. Lentin, ed, *Thinking Palestine* (London: Zed Books, 2008).

تشــكّل مخيمات الفلســطينيين في لبنان فضاءً شديد التعقيد تتداخل فيه مختلــف الأطراف الفاعلة. وعلى الرغم من أن تدخّل بعض الأطراف الفاعلة ينحصر في تقديم الخدمات الإنسانية أو تلك المتعلقة بتنمية المخيمات (مثل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين ـ الأونروا، وبعض المنظمات غير الحكومية)، فإن أطرافًا أخرى أوكلت لنفســها مهمة التحدث باســم اللاجئين الفلســطينيين، وفرضت ســلطتها عليهم (الفصائل السياسية واللجــان الشــعبية). حتــى الآن، لا توفر أي مــن تلك الأطــراف الحماية للفلســطينيين في المخيمات. ومن شــأن تلك الوضعيــة أن توجد مناخًا من انعدام الأمن داخل مجتمع المخيمات. يشعر هؤلاء اللاجئون المهمّشون من الدولــة المضيفة وصنّاع عملية الســلام أنهم متروكون مــن قيادتهم المحلية العاجزة عن الاتفاق على نمط سليم من الإدارة لتحسين أوضاعهم.

خضعت المخيمات في لبنان لسلطة منظمة التحرير الفلسطينية بعد توقيع اتفــاق القاهرة في عــام 1969. لكن أدّى خــروج مقاتلي منظمــة التحرير الفلسطينية من لبنان بعد الاجتياح الإسرائيلي في عام 1982 والتراجع اللاحق لنفوذها في لبنان إلى نتائج ســلبية بالنسبة إلى شــروط حياة الفلسطينيين في لبنان، تحديدًا حياة المقيمين منهم في المخيمات. في الواقع، بعد عام 1982 أصبحت المخيمات مجالًا لتشكُّل شبكة من بُنى السلطة المعقّدة المؤلّفة من لجنتين شــعبيتين (إحداهمــا تتألف من فصائــل التحالف الموالية لســورية والأخــرى من فصائل منظمة التحرير الفلســطينية)، فصائل سياســية (موالية لمنظمة التحرير الفلسطينية وأخرى معارضة)، ومجموعات إسلامية فلسطينية وأخرى غير فلسطينية، وأئمّة ومنظمات غير حكومية ووكالة الأونروا. وتعتمد قدرة هذه الأطراف الفاعلة على تأدية دور رئيس في إدارة المخيم على توازن القوى في ما بينها.

في هذا الفصل، اعتبرتُ مخيمات الفلســطينيين «أنظمة سياسية»، حيث توجــد ديناميات وأنماط تفاعُــل مختلفة. لذا أُحلّل قــدرة مختلف الأطراف السياسية الفاعلة (اللجان الشعبية والفصائل السياسية) على «معالجة» الحاجات الناشــئة لمجتمع اللاجئين. ويركّز هذا الفصل على مخيم شــاتيلا (بيروت) المتداعي للاجئين الفلســطينيين. واختيار هذا المخيم كحالة للدراسة نابع من

تاريخه الفريد مـن ناحية الإدارة الذاتية عن طريق لجنة مُنتخبة من السـكان بهدف تحسـين شـروط حياتهم في المخيم، لكنها أُفشلت في نهاية المطاف على يد «اللجنة الشعبية» الرسمية التي تحكم المخيم، والتي تضمّ ممثّلين غير منتخَبين من مختلف الفصائل الفلسـطينية السياسـية. ويُعتبَـر هذان الكيانان الوسيطين بين الجمهور الفلسطيني من جهة، وممثلي منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان والسلطات اللبنانية من جهة ثانية. ويستند البحث في هذا الفصل إلى مقابلات أُجريَت مع الأطراف الأساسـية الفاعلة في مخيم شاتيلا (المنظمات غير الحكومية واللجان والفصائل السياسية) ومع أفراد آخرين، خلال إنجازي رسـالة الماجستير في شـتاء عام 2006. وأجريتُ في وقت لاحق، في شتاء 2008، مزيدًا من المقابلات من أجل تطوير هذه الدراسة.

أبدأ هذا الفصل بنظرة عامة موجزة عن اللاجئين الفلسـطينيين المنفيين إلى لبنان منذ عـام 1948، وعن تاريخ مخيم شـاتيلا. ثمّ أعرض الأوضاع الحياتية في المخيم، قبل أن أخوض في موضوع إدارة المخيم، وعملية تشكيل لجنة منتخَبة قادرة على حلّ المشكلات الاجتماعية الكثيرة في المخيم.

أولًا: اللاجئون الفلسطينيون في لبنان

تاريخ موجَز

بدأت التراجيديا الفلسـطينية مباشـرةً بعد تصويت الجمعية العام للأمم المتحدة على القرار رقم 181 في 29 تشـرين الثاني/نوفمبر 1947 المتعلّق بتقسيم فلسـطين إلى دولتين يهودية وفلسطينية، حين رفضه الفلسطينيون لأنه يُقسّـم وطنهم، لكن أُعلن عن قيام دولة إسـرائيل في عام 1948 من طرف واحـد. وفي المعارك العسـكرية التي تلت ذلك الحـدث، خططت القوات الإسرائيلية لطرد الفلسطينيين المنهجي، ونفّذت هذه الخطط[2]. وأجبر التطهير العرقي الذي مارسـه الجيش الإسرائيلي والعصابات الصهيونية، حوالى 750

---

(2) B. Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1986).

ألف فلسطيني على الهرب من وطنهم؛ أُجبر نحو 100 ألف منهم على التوجه شمالًا عابرين الحدود اللبنانية[3].

تمثّل التأثير اللبناني الأولي في اللاجئين من خلال فرزهم طائفيًا وطبقيًا، حيث استقرت الطبقة الفلسطينية الوسطى المدينية بحرية في المدن اللبنانية، وواجهت القليل من المشكلات في العثور على وظيفة، وبعدها أعطيّت الجنسية اللبنانية[4]. وحُرمت من ذلك الأغلبية الريفية الفقيرة من اللاجئين الذين كانوا عُرضة للاستغلال الاقتصادي، والذين استقروا بشكل أساس في مناطق زراعية أو مدينية ذات أغلبية إسلامية، حيث وفّروا العمالة الزراعية الموسمية، وشكّلوا يدًا عاملة رخيصة لورش البناء العائدة للقطاعين العام والخاص[5].

أصبحت المناطق التي خصصتها سلطات البلد المضيف كي يستقر فيها الفلسطينيون مخيمات اللاجئين الحالية المعترف بها رسميًا. وخلال العقدين الأولين للجوء (1948 - 1967)، كانت ظروف المخيمات صعبة. وكان الفلسطينيون يعيشون في ظل فقر مدقع، معتمدين على خدمات الإغاثة التي توفّرها وكالة «الأونروا» التي أسست في عام 1949 من أجل تأمين الدعم الإنساني للاجئين الفلسطينيين. وجسّدت اتفاقية القاهرة (1969) بداية عهد جديد في تاريخ الفلسطينيين في لبنان بعد سلسلة من الاشتباكات مع الجيش اللبناني دامت أكثر من عام. و«حرّرت» هذه الاتفاقية المخيمات من قمع استخبارات الجيش اللبناني (المكتب الثاني) وسمحت لمنظمة التحرير الفلسطينية بإدارة المخيمات. وأرسي نظام جديد في المخيمات تحت إدارة منظمة التحرير الفلسطينية سنفصّله لاحقًا. وفي العقد اللاحق (1967 - 1975) تحسّنت ظروف الفلسطينيين في لبنان، لكن الشروط الحياتية ظلّت صعبة، كون معظم البيوت في المخيمات كانت لا تزال محرومة من إمدادات مياه الشرب حتى عام 1971، ونصفها كان محرومًا من إمدادات المجارير ومياه

(3) M. Khalidi, *Palestinian Refugees in Lebanon* (Beirut: Institute for Palestine Studies, 2001).

(4) في واقع الحال مُنحت الجنسية اللبنانية في الخمسينيات لآلاف عدة من الفلسطينيين لاعتبارات طائفية واقتصادية، وليس لأفراد الطبقة الفلسطينية الوسطى كافة [المحرر].

(5) R. Sayigh, *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon* (London: Zed Books, 1994).

الصرف الصحي حتى عام 1980. وبشــكل متزايد، راح الفلسطينيون يعملون في مختلف مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية (مستشفيات ومصانع ومراكز اجتماعية وفرق عسكرية).

ثانيًا: مخيم شاتيلا: نظرة موجزة

تُحدّد روزماري صايغ[6] في بحثها المســتند إلى شــهادات شفوية أولى مراحل تاريخ مخيم شاتيلا. فرأت أن المخيم أُسس على يد قائد للمجاهدين كان يُدعى عبد بشــر (المعروف أيضًا باسم أبو كمال) الذي كان موجودًا في لبنان لإتمام مهمة شــراء أســلحة لمصلحة مفتي القدس فــي 15 أيار/ مايو 1948 حين أقفل الإسرائيليون الحدود. وأملًا منه بإيجاد مكان يعيش فيه إلى جانب أهل قريته، مجد الكروم، قابل بشــر شــخصًا كان يُدعى الباشا شاتيلا الذي ســمح له باســتخدام قطعة أرض. لم تكن الأرض الممنوحة أكبر من حقل، كانت عبارة عن مســتطيل ضيّق مساحته 200×400 م. ثم تمكّن بشر مــن تأمين 20 خيمة من وكالة «الأونروا»، وقصد الأماكن كلها التي لجأ إليها سكان قريته مجد الكروم وأعادهم معه إلى قطعة الأرض تلك في بيروت، مع أقاربهم وأصدقائهم من قرى مجاورة.

أراد بشر لمخيم شاتيلا أن يكبر بأسرع وقت ممكن، لعلمه بأنه بمقدار ما يكبر عدد سكانه سيكون من الصعب إخلاؤه. وظل بشر على اتصال دائم مع «الأونروا» بهدف تأمين حاجات اللاجئين ـ توزيع الحليب والحصص الغذائية والخيــم وأمور أخرى. وفي مطلع الخمســينيات كان هناك حوالى 20 عائلة تســكن في المخيم؛ وبعد بضعة شــهور، ارتفع عدد العائلات إلى 60 عائلة. وفي مطلع ستينيات القرن الماضي، قِيل إن عدد سكان المخيم وجواره وصل إلى 3 آلاف شــخص. وعلى الرغم من أن حوالى نصف السكان الأساسيين لمخيم شــاتيلا كانوا من قرية مجد الكروم، كان يقيم فيه لاجئون من أكثر من 25 قرية أخرى من شمال غرب الجليل[7].

---

(6) Sayigh, *Too Many Enemies.*

(7) Ibid., pp. 35-37.

في حزيران/يونيو 1982 نفّذت إسرائيل اجتياحًا ثانيًا للبنان، كان أوسع بكثير من الاجتياح الســابق في عام 1978. واســتهدفت المخيمات ومواقع الثورة الفلســطينية بشــكل خاص، وكانت درجة التدمير كبيــرة، ما أدّى إلى مغادرة منظمة التحرير الفلســطينية لبنان بعد الاتفاق على حلّ وافقت بموجبه منظمة التحرير الفلســطينية على الانســحاب من لبنان مقابل تعهدات أميركية بضمان أمن «الفلســطينيين المدنيين الذين ســيبقون في بيروت بشــرط عدم مخالفة القوانين»، لكن بعد خروج المنظمة طوّق الجيش الإسرائيلي مخيمات الفلسطينيين في بيروت، وأطلق يد حلفائه من الميليشيات اللبنانية اليمينية في شــاتيلا وفي حي صبرا المجــاور له، ما نتج منه فــي المحصلة مجزرة راح ضحيتهــا على الأقل 1500 مدنــي[8]. وفي غضون أيام بعــد المجزرة، بدأ السكان يعودون إلى المخيم لرفع الأنقاض ومحاولة ترميم منازلهم. كان هناك إلحاح مزدوج للإســراع في إعادة البناء: ليس لأن فصل الشــتاء كان يقترب فحسب، بل لأن الجيش اللبناني كان قد عاد ليتسلم زمام الأمور في مخيمات اللاجئين في بيروت؛ وتوقع الجميع بأنه ســيُعاد فرض القيود المتعلقة بالبناء داخل المخيمات قريبًا[9].

أول وهلــة، بدا أن هذا الاجتياح الإســرائيلي أدّى إلى تغيير جذري في موازين القوى اللبنانية والإقليمية. وفي ما بعد، حُدّدت السياســة السورية إزاء الفلسطينيين في لبنان بشــكل رئيس من ضمن سياستها إزاء لبنان ككلّ، وفي الوقت نفســه بما يتوافق ومسعاها للســيطرة على منظمة التحرير الفلسطينية انسجامًا مع الاســتراتيجيات والأهداف السورية الإقليمية. وفي شباط/فبراير 1984 سيطر مقاتلو ميليشيات حركة «أمل» على مواقع الجيش اللبناني حول المخيم، وفي 19 أيار/مايو 1985 اندلعت المعارك بينهم وبين الفلســطينيين في المخيم. ظلّ مخيم شــاتيلا تحت الحصار الأول حتى 23 حزيران/يونيو 1985. ووقع الحصار الثاني بعد عام واحد، واستمرّ بين 29 أيار/مايو و 27 حزيران/يونيو 1986. أما الحصار الثالث والأخير فكان بين تشــرين الثاني/

---

(8) Khalidi, *Palestinian Refugees.*

(9) Sayigh, *Too Many Enemies.*

نوفمبر 1986 ونيسان/ أبريل 1987، وكان الأقسى، وزادت من تعقيده مشكلات وانشقاقات داخل المخيم[10]. تُعرَف هاتان السنتان في التاريخ الفلسطيني بـ«حرب المخيمات»[11] التي شملت أيضًا مخيم برج البراجنة في بيروت، ومخيمات جنوب لبنان. لم تتمكن حركة «أمل» من السيطرة على أي من المخيمات، لكن القصف المكثّف أدّى إلى التدمير الكلّي لمنطقة صبرا، وتدمير 80 في المئة من المنازل في مخيم شاتيلا و50 في المئة من منازل مخيم برج البراجنة. وخلال المعارك، دُمّرت المستشفيات والمنازل ومنشآت أخرى[12]. في المحصلة، قُتل حوالى 2500 شخص، بعضهم بسبب النقص في العناية الطبية نتيجة الحصارات الثلاثة.

مع نهاية هذه الحرب في عام 1987، حلّت فرقة عسكرية سورية مكان مواقع حركة «أمل» حول مخيمات بيروت، مُحكمةً سيطرتها على مداخلها ومخارجها، مانعة حرية الحركة من المخيمات وإليها، كما منعت إدخال مواد البناء. واستمر هذا الحظر مطبّقًا لأكثر من عام كامل، ما حوّل مخيم شاتيلا إلى سجن من الركام. ومع ذلك، لم يوفّر السوريون الحماية للمخيم، ففي أكثر من مناسبة أطلق عناصر من ميليشيات «أمل» النار على أشخاص كانوا واقفين بالقرب من مدخل المخيم[13].

بعد انتهاء حرب المخيمات، اندلعت فجأةً معارك بين الفصائل الفلسطينية، خصوصًا في مخيمات بيروت في أيار/ مايو 1988 بين موالين لعرفات ومنشقين عنه، ما أدى إلى انتصار المنشقين المدعومين من القيادة السورية[14]. فسيطروا على المخيمات، وألّفوا لجانهم الشعبية والأمنية الخاصة: «الصاعقة» (جناح فلسطيني من حزب البعث السوري أُسس في عام 1966) و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ـ القيادة العامة» (فصيل منشقّ عن الجبهة الشعبية

(10) Sayigh, *Too Many Enemies*.

(11) لمعرفة المزيد عن مقاومة الفلسطينيين وصمودهم في شاتيلا خلال حرب المخيمات، انظر:
Ibid.

(12) Khalidi, *Palestinian Refugees*.

(13) Sayigh, p. 329.

(14) Khalidi, *Palestinian Refugees*.

لتحرير فلسطين في عام 1969) و«فتح الانتفاضة» (انشقوا عن حركة «فتح» في عام 1983)[15].

ثالثًا: التغييرات في نسيج المخيم الاجتماعي

منذ خمسينيات القرن الماضي أدّت موجات عدة من الهجرة إلى الانفجار الديموغرافي في منطقة المخيمات. كما أدت عوامل عدّة ونقاط تحوُّل في التاريخين الفلسطيني واللبناني إلى موجات الهجرات السكانية تلك: إزالة ثلاث مخيمات خلال الحرب الأهلية (تل الزعتر وجسر الباشا والكرنتينا)؛ جهد إعادة إعمار بيروت في تسعينيات القرن الماضي؛ ضغط أصحاب الأجور المتدنية والمحرومين من الأرض في المناطق الريفية النائية؛ والحرب في جنوب البلاد. غيّر هذا التدفّق السكاني جذريًا طابع منطقة المخيمات وشجّع نمو التجارة والمؤسسات الخدماتية، إضافة إلى قطاع تأجير المساكن ذات الكلفة المنخفضة[16]. ولاحقًا، أصبح مخيم شاتيلا عبارة عن مدينة من صفيح تجذب إليها العمال المهاجرين (من سودانيين وسوريين وأكراد). وبطبيعة الحال، خسر المخيم عددًا من سكانه الذين هاجروا إلى الخارج بعد مجزرة صبرا وشاتيلا مباشرة، وصولًا إلى ذروة موجة الهجرة بعد انتهاء حرب المخيمات. وهاجر كثيرون إلى دول اسكندينافية وألمانيا، وانتقل آخرون إلى تجمعات مدينية، مثل تجمع وادي الزينة على تخوم مدينة صيدا الجنوبية.

أدت هذه الموجات كلها الداخلة إلى المخيم والخارجة منه إلى تغييرات في نسيج المخيمات الاجتماعي، فبات اليوم حوالى 50 في المئة من المقيمين البالغ عددهم 16 ألف شخص في مخيم شاتيلا هم من غير الفلسطينيين، في حين أن رُبع الفلسطينيين المقيمين فيه هم من الوافدين الجدُد نسبيًا إلى

(15) للمزيد من التفصيلات عن الفصائل المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتلك المدعومة سوريًا، انظر: R. Brynen, *Sanctuary and Survival: The PLO in Lebanon* (Boulder, CO: Westview Press, 1990).

(16) Sayigh, pp. 37-38.

المخيم. ومن بين غير الفلسطينيين هناك حوالى الثلثَين من اللبنانيين، والثلث الآخر من جنسيات مختلفة (سودانيون وسريلانكيون وسوريون...).

رابعًا: الظروف الحياتية من سيئ إلى أسوأ

بعـــد انتهاء حرب المخيمات أصبح مخيم شـــاتيلا مخيمًا موقّتًا. لم يكن هناك سيطرة على عملية بناء المخيم ولا تخطيط لها. وتحوّل مخيم شاتيلا إلى مكان مكتظّ: أصبحت المنازل فيه أصغر حجمًا وأكثر ازدحامًا من المخيمات الأخرى، وطرقاته أضيق[17]. ولاســـتحالة توســـيع منطقة المخيم، كان السكان بحاجة إلى إيجاد طرائق بديلة لاستيعاب المزيد من الناس في المســـاحة المكتظّة أصلًا. كان الحل المتبقي بالنسبة إليهم هو إضافة طوابق جديدة إلى المنازل المشيَّدة، على الرغم من أن قوانين البناء تمنع ذلك[18].

إن الكثافة الســـكانية في مخيم شـــاتيلا أمر ظاهر للعيان بالنسبة إلى أي زائـــر. يعيش حوالى 8532 لاجئًا في مســـاحة تقل عـــن 40 ألف متر مربع، تشكل حيّزًا مكتظًا جدًا من المخيم. في مخيم شاتيلا لا توجد سوى طريقين رئيستين، لا تتسع الواحدة تقابل سيارتين ولو كانتا من الحجم الصغير. معظم «الشوارع» أقرب إلى الأزقة لا تتسع لمرور شخصين معًا. المنازل في معظمها متداعية، وبناء الكثير منها غير آمن؛ مكتظة بقاطنيها حيث يعيش أشخاص عدة فـــي غرفة واحدة، ولا تتوافر فيهـــا المعايير الصحية وتنقصهـــا المياه النظيفة والتهوية. وكانت البنية التحتية في المخيم مصممة منذ البداية للمديَين القصير والمتوسط. وبحسب المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، خدمات المياه والكهرباء ضئيلة، وهناك من يستفيد من تحويل هذه الخدمات الأساسية إلى أعمال خاصّة[19].

---

(17) Sayigh, *Too Many Enemies.*

(18) A. Knudsen, «Islamism in the Diaspora: Palestinian Refugees in Lebanon,» *Journal of Refugee Studies*, vol. 18 (2005), pp. 216-234.

(19) Shahed, «Palestinians' Conditions in Shatila,» Social Study, Beirut, 2005.

شـروط الصحة البيئية سـيئة للغاية، حيث الرطوبة والملاجئ المكتظّة والمجارير المفتوحة. فنظام الصرف الصحي يحتاج إلى توسـيع وتجديد، إذ يشـرب سـكان المخيم المياه الملوّثة وغير الصحية المتوفّرة لهم من خلال شبكة توزيع سـيئة تؤمّنها بلدية بيروت، أو من خلال مياه أربعة آبار أرتوازية عامة. وأدى الإفراط في استخدام شبكة مياه الصرف الصحي بما يفوق طاقتها إلى تلوث المياه، ما يتسبب بمشكلات بيئية وصحية كبيرة.

معظم الرجال في مخيم شاتيلا عمال أو أصحاب متاجر بقالة ومؤسسات صغيرة أخرى (محلات تصفيف شـعر وصيدليات ومطاعم...). يعيش سكان المخيم في ظل الظروف الاقتصادية نفسـها التي يعانيها فلسطينيو المخيمات الأخرى. ونسـبة البطالة بين الفلسطينيين مرتفعة جدًا، تصل إلى 60 في المئة بحسـب ريتشـارد كوك[20] (Richard Cook). تنحصر معظـم فرص التوظيف بالنسبة إلى الفلسطينيين بوكالة «الأونروا» وبمؤسسة الهلال الأحمر الفلسطيني أو الفصائل الفلسطينية. والعمل مع المنظمات غير الحكومية لا يشكل وظيفة دائمة بالنسـبة إلى الموظفين الفلسـطينيين؛ حيث يعمل بعضهم على أسـس برامج ذات مُدَد زمنية محددة، ونادرًا وفق عقد سـنوي. ويوفّر قطاعا الزراعة والبناء فرص عمل على أسـاس موقّت. يمكن للمؤسسات اللبنانية أن تعرض العمل على الفلسطينيين، لكنها لا تفعل ذلك، وهم إمّا أن يكونوا عاطلين من العمل أو أنهم يسـتخدمون بشـروط مجحفة[21]. كما أنه لا يتوفّر أي ضمان وظيفي في أي نوع من الوظائف. وتعتمد الأغلبية العُظمى من الفلسطينيين في معيشتها على تحويلات أقاربهم من الخارج وعلى مساعدات «الأونروا»، كما يشـير إلى ذلك تقرير المفوض العام لـ«الأونروا» بتاريخ 26 أيلول/ سـبتمبر 2005: «اللاجئون الفلسطينيون في لبنان هم من بين الأشخاص الأكثر حرمانًا فـي المنطقة. لدى هؤلاء قـدرة محدودة على التمتـع بالخدمات الحكومية والقدرة على الوصول إلى سـوق العمل، وهم مضطرون إلى الاعتماد بشكل

---

(20) Richard Cook, «Palestinian Camps and Refugees in Lebanon: Priorities, Challenges, and Opportunities ahead,» Lecture at American University of Beirut, 21 May 2008.

(21) S. Hanafi and Å. Tiltnes, «The Employability of Palestinian Professionals in Lebanon,» *Knowledge, Work and Society*, vol. II (2008).

كامل تقريبًا على وكالة «الأونروا» في ما يتعلق بالخدمات الأساسية. البطالة بين اللاجئين مرتفعة، والظروف الحياتية سيئة».

وفي تقرير آخر للمفوض العام لـ«الأونروا» صادر في تموز/يوليو 2008 ويغطي الفترة بين (1 كانون الثاني/يناير و31 كانون الأول/ديسمبر 2007) يقول: «في حزيران/يونيو 2005 سمحت وزارة العمل اللبنانية للاجئين الفلسطينيين المُسجّلين والمولودين في لبنان بالعمل في الوظائف اليدوية والمكتبية، وبنيل إجازات عمل، وهذا ما كان محظورًا عليهم في السابق. لكن ظلّ اللاجئون الفلسطينيون ممنوعين عمليًا من ممارسة مهنٍ عدّة، من ضمنها الطب والمحاماة والصحافة والهندسة. كانت البطالة في صفوف اللاجئين مرتفعة، والظروف الحياتية سيئة... لدى هؤلاء قدرة محدودة على التمتع بالخدمات الحكومية، وهم مضطرّون إلى الاعتماد بشكل كامل تقريبًا على وكالة «الأونروا» في ما يتعلق بالخدمات الأساسية. ولا تزال التشريعات التي تمنع اللاجئين الفلسطينيين من شراء أملاك غير منقولة مطبّقة».

يعيش الفلسطينيون في مخيم شاتيلا الظروف القاسية نفسها التي يعانيها سكان باقي المخيمات الفلسطينية في لبنان في ما يتعلق بالظروف الصحية والتعليمية السيئة. وتظهر قساوة هذه الظروف بشكل خاص في حالات السكان الأكثر حرمانًا. وتشهد مستويات التعليم في أوساط الفلسطينيين تدهورًا مستمرًا[22]، ما يثير القلق في ما يتعلق بمستقبل الفلسطينيين. وتقف مجموعة من العوامل خلف هذا الوضع؛ يستخدم المعلمون وسائل تعليمية تقليدية، وتعتمد المدارس نظام الدوامين النهاري والمسائي. ويسجّل الفلسطينيون في لبنان المستويات الأدنى من نواحي تحصيل الشهادات التعليمية مقارنةً مع الفلسطينيين المقيمين في البلدان الأخرى، ومقارنةً مع المدارس اللبنانية. أما بالنسبة إلى رأس المال البشري فهناك نسبة كبيرة من الأميّة في صفوف الفلسطينيين مقارنةً مع مستوياتها بين اللبنانيين ومع اللاجئين الفلسطينيين في البلدان الأخرى[23].

---

(22) تراجعت النسبة المئوية للنجاح في مرحلة التعليم التمهيدي للتلامذة، بشكل كبير من 68.6 في المئة في العام الدراسي 2004/ 2005، إلى 45.2 في المئة في 2006/ 2007.

(23) J. Delage, «Needs Assessment Palestinian Refugees in Lebanon,» Unpublished Report, = Beirut, UNRWA, 2008, p. 12.

يتمحور القلق الرئيس بالنسبة إلى اللاجئين الفلسطينيين حول الظروف الصحية، فهم محرومون من نظام الضمان الصحي اللبناني ومن الاستفادة من المستشفيات اللبنانية الحكومية إلا حين تكون إحدى المستشفيات متعاقدة مع «الأونروا». مستوى الاكتئاب والتوتر النفسي مرتفع بشكل كبير في صفوف اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في لبنان مقارنةً مع المستويات الموجودة في البلدان الأخرى، والتمتع بالخدمات الصحية يزداد صعوبةً. تسجّل مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين حاليًا مستويات متزايدة من العنف في إطار علاقة سببيّة[24].

في مخيم شاتيلا، تدير «الأونروا» مدرستين ابتدائيتين، ومركزًا صحيًا يُعالج ما معدله 79 مريضًا يوميًا، وعيادة لطبّ الأسنان. كما أن هناك عيادةً تديرها منظمة غير حكومية بالقرب من المخيم، وتؤمّن الرعاية الصحية للأمهات والأطفال. إضافة إلى ذلك، ينشط عدد من المنظمات غير الحكومية في مخيم شاتيلا، من بينها «النجدة» و«بيت أطفال الصمود» و«المساعدات الشعبية النرويجية» و«مركز الأطفال والفتوة» ومؤسسة الهلال الأحمر الفلسطيني. وتشمل الخدمات التي توفّرها هذه المنظمات، العيادات الصحية والمساعدة النقدية والنشاط الصيفي ودور الحضانة ومراكز إعادة التأهيل. إن توفير وظائف لائقة في المستقبل من شأنه المساعدة في علاج مشكلات ثانوية مثل التسرب المدرسي وضعف أداء الطلاب الذكور في مراحل التعليم المبكرة والمخدرات والعنف[25].

انحسرت موارد منظمة التحرير الفلسطينية بعد إجلائها من لبنان في عام 1982، ما أدّى إلى إغلاق المؤسسات الاجتماعية التي كانت توفّر فرص العمل والخدمات الاجتماعية للفلسطينيين. وخفّضت هذه الخدمات المحدودة أصلًا بعد إطلاق عملية السلام بين العرب وإسرائيل في عام

= نسبة الأمية لدى الذكور المقيمين في المخيمات هي ضعف النسبة الموجودة في غزة والضفة الغربية. وهي أيضًا ضعف نسبة الأمية الموجودة في أوساط السكان اللبنانيين (17 في المئة مقارنةً مع 9 في المئة).

(24) Delage, p. 13.

(25) Ibid., p. 12.

1991، حيث وُجّه التمويل لاحقًا لدعم السلطة الوطنية الفلسطينية الجديدة. تعتمد «الأونروا» على هبات الدول المانحة وخدماتها تتقلّص بشكل مطّرد. مع ذلك، المشكلة الأساس في تدهور وضع الفلسطينيين في لبنان هي سياسة التمييز المفروضة من الدولة اللبنانية الهادفة إلى استبعاد الفلسطينيين من الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمدنية في لبنان. بهذا المعنى، لا يعطي لبنان الفلسطينيين أي حقوق، لا باعتبارهم مقيمين فيه ولا كـ«أجانب». ولا ينطبق عليهم أي نظام قضائي ينص عليه التشريع اللبناني. ويتميّز وضعهم القانوني بالفراغ القانوني. وقضت الدولة اللبنانية على وضعهم القانوني، وأنتجت كيانات لا يمكن توصيفها ولا تصنيفها بموجب القانون. استبدل لبنان الحصار العسكري المفروض على المخيمات بحصار سياسي ليشكل بذلك ما سمّاه أغامبن «حالة الاستثناء»[26]. وفي ظل هذه الوضع، دُفِع بأغلبية عُظمى من الفلسطينيين في لبنان إلى أن تكون معتمدة كليًا على الجهات المحلية التي توفّر الخدمات لهم (الفصائل السياسية واللجان الشعبية والمنظمات غير الحكومية).

أحلّل في المبحث التالي، كحالة دراسية، نمط تدخل هذه الأطراف الفاعلة في التخفيف من وطأة «حصار» مخيم شاتيلا.

خامسًا: إدارة مخيم شاتيلا

أعطت اتفاقية القاهرة (1969) منظمة التحرير الفلسطينية الحق بإدارة المخيمات في لبنان بهدف «تحرير» سكان المخيمات من القمع الذي كان ممارَسًا بحقهم من الاستخبارات العسكرية اللبنانية. وشرعت المنظمة في إرساء مؤسستين مسؤولتين عن إدارة المخيم: أولًا، «قيادة الكفاح المسلَّح»، حيث أدّى هذا الجهاز دورًا شبيهًا بالشرطة المحلية في المخيمات، ومنح سلطة إرساء النظام العام واعتقال المخلّين بالأمن. واعتبر هذا الجهاز السلطة التنفيذية للجنة الشعبية. والمؤسسة الثانية هي «اللجان الشعبية» التي أدّت أدوار البلدية في المخيمات، وتولت مسؤوليات الحفاظ على الخدمات

(26) G. Agamben, *State of Exception* (Chicago: University of Chicago Press, 2005).

العامة، مثل الكهرباء والمياه وجمع النفايات وحل المشـكلات الصغيرة من خلال تنظيم الوسـاطات والمصالحات. وضمّت اللجان ممثلين عن الفصائل السياسـية كلها للحركة الوطنية الفلسطينية، إضافة إلى ممثلين عن المنظمات الشعبية، مثل اتحاد المرأة الفلسطينية والمستقلين[27] وكبار وجهاء المخيم[28]. ونفّذت هذه اللجان عددًا من مشـروعات البنى التحتية في المخيمات (أنظمة المياه والصرف الصحّي). إضافة إلى ذلك، أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية مؤسسات عديدة كانت المصادر الرئيسة لتوفير الخدمات الاجتماعية وفرص العمل للفلسطينيين.

منذ فرض الفصائل الموالية للقيادة السورية سيطرتها على اللجان الشعبية في عام 1988، كما أشـارنا سـابقًا، باتت اللجان الشـعبية عاجزة عن تلبية حاجات الناس وتوفير الخدمات الأساسـية. لكن ذلك لم يمنعها من تحصيل رسوم شـهرية من أجل تحسين الخدمات. وفي شاتيلا، تسيطر فصائل موالية للسوريين على اللجنة الشـعبية للمخيم، وكان أداؤها في إدارة المخيم مخيبًا للآمال، خصوصًا في ما يتعلق بإعادة البناء. وسـهّلت اللجنة الشـعبية البناء العشـوائي داخل المخيم بعد موجة إعادة إعمار بيروت في عام 1993، حين انتقل العديد مـن المهجرين بفعل الحرب الأهلية إلى شـاتيلا لعجزهم عن العيش في أماكن أخرى وسط بيروت.

ويُنظَر حاليًا إلى اللجان الشعبية ليس بوصفها هيئة بلا فاعلية فحسب، بل باعتبارها سـببًا لعدد من المشـكلات أيضًا، من خلال استخدام قوتها لتعزيز مصالحها السياسية والفردية. ويتم التداول بشكل دائم بمصطلحات «الفساد» و«المصالح السياسـية والفردية» في أحاديث الفلسـطينيين لوصف تصرفات «اللجان الشـعبية». وأوجد هذا الوضع انعدام ثقة كبيرة بين السكان والزعماء السياسيين واللجان الشعبية التي أسقطها هؤلاء الزعماء السياسيون عليهم من

---

(27) «المستقلون» فئة أوجدها الرئيس الراحل ياسر عرفات بهدف طمأنة الفصائل الأخرى إلى أن حركة «فتح» لم تستحوذ على أغلبية المقاعد، بينما كان يعقد اتفاقًا تحت الطاولة مع المستقلين المزعومين لكسب أصواتهم.

(28) J. Peteet, «Socio- Political Integration and Conflict Resolution in the Palestinian Camps in Lebanon,» *Journal of Palestinian Studies*, vol. 16 (1987), p. 33.

أعلى. لذا، لــم يعد بمقدور اللجان الشـعبية مواصلة تأديــة دورها في حل النزاعــات. وحاليًا، لا توجد آليات فاعلــة لحل النزاعات في المخيمات. في العــادة، تنتهي النزاعــات بانتصار الطرف الأقــوى[29]. وفي بعض الحالات، يكون بإمكان «الوجهاء» تأدية دور الوســاطة في النزاعات العائلية أو حتى في النزاع السياسي[30]. ويتسبب حياد «الأونروا» وحصر تفويضها بتوفير الخدمات بالمزيد من تعقيد الوضع.

أدّى عجز اللجنة الشعبية في مخيم شاتيلا عن تأمين الحاجات الأساسية إلى دفع سكان المخيم لأخذ زمام الأمور بيدهم: فألفوا حركة اجتماعية ولجنة شعبية محلية منتخَبة لتكون مســؤولة عن تحسين ظروف الحياة في المخيم. تكمن أهمية هذه اللجنة المنتخَبة في كونها تجربة فريدة بين مخيمات اللاجئين كلها في منطقة الشرق الأوسط. إذًا، كيف تمكّن سكان مخيم شاتيلا من اتخاذ خطوة استثنائية كتلك؟

سادسًا: لجنة سكان مخيم شاتيلا

مع عام 2004، كانت الأوضاع في مخيم شــاتيلا قد أصبحت بائســة: انقطعت الكهرباء لتســعة شهور متتالية، وكثرت المواجهات العنفية، في حين تعاملــت اللجنة الشــعبية مع هذه المشــكلات بازدراء كامــل. في ظل هذه الظروف، قررت مجموعة من الناشــطين في المخيم كســر جدار الصمت... والتصرُّف. شــكّل هؤلاء ســويًا «لجنة المتابعة والإصلاح». وعكس الاســم الذي اختاروه للجنة المهمــة الموكلة لها التي كانت تُختصَر بمتابعة حاجات الناس من خلال الإصلاح بهدف تحسين شروط الحياة في المخيمات. مُثّلت مختلف الطبقات الاجتماعية والفئات المهنية في هذه اللجنة، ومن ضمن من شــملتهم إمام مســجد وطبيب ومدير نادٍ رياضي ومهندس كهربائي ومقاول وعامل وموظف ومدرِّس ومساعد اجتماعي.

(29) تعبير رائج ومستخدَم من عدد من الفلسطينيين عندما يتعلق الأمر بآليات حل النزاعات داخل المخيم.

(30) في العادة، لدى كل أسرة كبيرة شخص يستشار في شأن المسائل المهمة.

في ظل هذه الظروف ذلك جاءت الوفاة المفاجئة لرئيس اللجنة الشعبية، الأمر الذي خلّــف فراغًا في آلية اتخاذ القرار قبل أن يســـمى خلف له. كان الفصيلان الأكثر تأثيرًا في المخيم: «الصاعقة» و«فتح الانتفاضة»، وسعى كل منهما إلى أن يكون الرئيس الجديد من صفوفه. كانت حركة «حماس» ضعيفة في ذلك الوقت، كذلك كان حال حركة «فتح» الساعية إلى إعادة بناء وجودها في المخيم أول مرة منذ انســحاب القوات السورية من لبنان في عام 2005. انتهزت «لجنــة المتابعة والإصلاح» هذه الفرصة وعقــدت اجتماعًا عامًا في التاســع من أيار/مايو 2005 لمناقشــة الحلول الممكنة للظروف الاجتماعية والحياتية البائسة للمخيم (الكهرباء والمياه والصرف الصحي والصحة والتعليم والعنف الاجتماعي).

حضــر الاجتماع العام حوالى 200 شــخص. وخلصوا إلى أن جســمًا منتخبًا وخاضعًا للمحاسبة وحده يمكنه أن يكون مُحفزًا للتطوّر. وفي الوقت نفســه، ومن أجل تفادي أي سوء تفاهم أو سوء تفســير، أوضحوا أن الهيئة المنتخَبــة تلك ليــس الهدف منها أن تكون بديلًا من أي ســلطة موجودة في المخيم، كما أنه لن تقوم أبدًا بأي نشــاط سياســي. وحُدد تفويضها بتحسين الشروط الحياتية للفلسطينيين في المخيم.

كان المســجد المكان العام الأكثر فاعلية لاستضافة نقاش عن وضع المخيــم، واعتماد قرار مبدأ الانتخاب لتشــكيل هذه اللجنة. وكان لإمام المســجد الشيخ بســام الكايد دور مركزي في التحشيد لمبدأ الانتخاب. وفي ذلك الوقت كانت «المنظمة الفلســطينية لحقوق الإنســان/ حقوق» أنهت دورة تدريبية للشــباب في شأن «الإشراف على الانتخابات ومراقبة وتوثيق التجــاوزات»، بهدف إعطاء المشــاركين آفاقًا عــن الديمقراطية والإدارة الســليمة فــي المجتمع الفلســطيني. وبذلك كانــت «المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان» تشجّع على السير بالعملية الانتخابية، وكانت قد أرســت علاقــات إيجابية مع إمام المســجد، ومع التنظيم الشــبابي لـ«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين».

سابعًا: التحضيرات للانتخابات

كان أمام «لجنة المتابعة والإصلاح» أسبوعان فقط، مع إمكانات محدودة، للتحضيــر للانتخابات في جوٍّ من التوتر وانعدام الأمان. وعلى الرغم من ذلك، نجحـت اللجنة فـي تأمين الترتيبات كلها اللازمة. وحُددت شـروط الترشـح والتصويت بشكل جيد. وسُمح للفلسـطينيين من الرجال والنساء المقيمين في المخيم، البالغيـن من العمر 18 عامًا وما وفوق، بالتصويت. واشـتُرط امتلاك بطاقة هوية لإثبات السنّ ومكان الإقامة. كان هذا الشرط ضروريًا لمنع الفصائل من جلب ناخبيهم من خارج المخيم. كان على المرشـح القانوني أن تتوافر فيه الشروط التالية: أن يكون فلسطينيًا ذكرًا عاش بشكل دائم في المخيم، وأن يكون قد بلغ من العمر 21 عامًا، ويحمل شـهادة ثانوية على الأقل، ويكون ذا سمعة حسـنة، وألا يكون منتميًا إلى أي فصيل سياسي، وقادرًا على تخصيص الوقت للخدمة العامة. وكان تبرير هذا المعيار الجندري، أي الانحياز إلى الرجال، كما عرفـت من الأعضاء الذيـن التقيتهم، خدمة الجماعة، بافتراض أن النسـاء غير قـادرات على تحمّل خدمـة المجتمع في ظل المشـكلات الكبيرة الموجودة. تشجع الناس على الترشح. ومن بين 35 شخصًا تقدموا بطلبات للترشح، تمّت الموافقة على طلبات 32 منهم، ورُفض ترشـح 3 أشـخاص بسبب عدم توافر شروط الترشح. بذلك، كان على 29 مرشحًا التنافس على 11 مقعدًا. واستخدمت الكتيّبات والملصقات واللافتات للترويج للمرشحين والانتخابات.

ثامنًا: اليوم الموعود

كان مـن المفترض أن يكون يـوم 22 أيار/ مايو 2005 نقطة تحوُّل في تاريخ مخيم شـاتيلا بشكل عام، وفي حياة سكانه الفلسطينيين بشكل خاص. وكان الأمر مهمًا للغاية بالنسبة إليهم وقد ضاقوا ذرعًا بزعمائهم غير الشرعيين، وكانـوا بحاجة إلى تغيير جذري. اعتُبـر الأمر على أنه خطوة إلى الأمام نحو التطوير الذاتي. كانت نسـبة المشاركة معبّرة: شـارك في الانتخابات حوالى 783 ناخبًـا، أي حوالى 30 في المئة ممن يحق لهم التصويت، في حين كان المنظمون يتوقعون مشاركة 400 ناخب كحدّ أقصى.

استُخدِمَت أماكن عامة مثل المراكز الشبابية، مراكز اقتراع. واحتُرِمت المبادئ والقوانين والإجراءات الانتخابية المعتمدة عادةً (من نواحي مراكز التصويت وصناديق الاقتراع واللوائح وسرية التصويت...). وصدّق مراقبو الانتخابات، مثل منظمة «شاهد» و«المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان/حقوق» والمنظمات الشبابية على نزاهة العملية الانتخابية. وفُرضت مبادئ انتخابات عالمية وقاعدة سلوك «ميثاق شرف» على مراقبي الانتخابات. وفاجأت هذه الانتخابات ليس فلسطينيي المخيمات الأخرى فحسب، بل أيضًا الإعلام اللبناني.

كان هناك إجماع على استخدام عبارة «مهرجان» لوصف يوم الانتخاب. كما انتشرت عبارات الفرح والأمل والحماسة لوصف شعور الجماهير إزاء الحدث. وقالت أم محمود لمراسل إحدى الصحف اللبنانية[31]: «نهضتُ من فراشي وجئتُ للتصويت على الرغم من مرضي، آملةً بأنه إذا كان لنا ممثلون في اللجان، ستتوافر لنا خدمات أساسية وسينتهي الفساد». وشجّعت أجواء اليوم الانتخابي عددًا من الأشخاص للتصويت، منهم مقاطعون سابقون لم يكونوا يؤمنون بجدّية الانتخابات.

تاسعًا: لجنة فاعلة على الرغم من قصر فترة عملها

تشكلت «لجنة سكان المخيم» من أعضاء ينتمون إلى مختلف الفئات الاجتماعية؛ لكن كان من المهم أن الأعضاء التكنوقراط في اللجنة (مهندسون وأطباء) نجحوا في جعلها مختلفة جدًا عن اللجان الشعبية الموجودة في المخيمات الفلسطينية الأخرى في لبنان. وكان أمام «لجنة سكان المخيم» عامان لإنجاز ما كان متوقعًا منها.

بداية لعملهم، نظّم أعضاء اللجنة اجتماعًا مع السلطات اللبنانية المسؤولة عن توفير الخدمات للمخيم (مؤسسة كهرباء لبنان وبلدية المنطقة ومؤسسة مياه لبنان). وبذلت «لجنة سكان المخيم» جهدًا كبيرًا، ونجحت في حل أزمة

(31) السفير، 32/ 5/ 2005.

الكهرباء فـي المخيم من خلال مفاوضات مباشـرة مع شـركة كهرباء لبنان. ونجحت أيضًا فـي إقناع بعض الأُسَـر بالامتثال للقوانين مـن خلال تركيب سـاعات كهرباء بدلًا من مدّ الخطوط الكهربائية بشـكل غير شـرعي. بعدها، اشـترت اللجنـة محـوِّلًا كهربائيًـا إضافيًا لتخفيـف الضغط عـن المحوِّلَين الموجودين، فضلًا عن شـراء كابـلات كهربائية جديدة وإصـلاح العُطل في الشـبكة. ودعمت منظمة فرنسـية مرتبطة باتفاق توأمة مـع المخيم اللجنة في جهدهـا لإصلاح الأعطـال. وكان التزوُّد بالمياه، ولا يزال، مشـكلة كبيرة في المخيم، خصوصًا من ناحيـة تلوُّث المياه. وعلى الرغم من أن اللجنة حاولت تنظيف آبار المخيم، واستبدلت مضخات المياه، إلا أن مشكلة التلوث لم تُحَلّ. وتولّت اللجنة مسـؤولية جمع النفايات أيام العطل وفي نهاية الأسبوع. كما أن بعض السـكان راح يقصد اللجنة كي تحل لهم مشكلاته الاجتماعية والعائلية. قرارات «لجنة سـكان المخيم» كلها كانت تؤخَذ بالتصويت، وكان يجب على كل قـرار أن ينال موافقة 7 مـن الأعضاء الـ 11 كي يصبح سـاريًا، بينما في «اللجان الشـعبية» ترفع اللجنة الفرعية المتخصصة في شـأن معين الموضوع الواقع ضمن اختصاصها إلى الأمانة العامة للجنة كي تتخذ القرار النهائي.

عاشرًا: نهاية قصة النجاح

هدّد نجاح «لجنة سكان المخيم» «مشروعية» اللجنة الشعبية الرسمية في المخيم. وأرادت الأطراف السياسية والفصائل الحؤول دون تمكّن قوة وديناميةشـعبية جديدة في المخيم من تغيير الوضـع القائم وفرض ميزان قوى جديد. كانت مصالحهم السياسية والشخصية على المحكّ. الخدمات المتعلقة بالمياه والكهرباء في المخيمات يُتاجر بها، بالتالي فإنّ إصلاح هذه الخدمات قد حدّ مـن منافعهم. وبعد وقت قصيـر من إجراء انتخابات «لجنة سـكان المخيم» اتفقت الفصائل الموالية للنظام السـوري التي تتشـكّل منها «اللجنة الشعبية» على مرشـح واحد لاستبدال الرئيس السـابق المتوفى. وحصل ذلك الاتفاق للحد من دور «لجنة سـكان المخيم»، وقوتها على حساب «اللجنة الشعبية». لاحقًا، أسسـت منظمة التحرير الفلسطينية «لجنة شعبية» أخرى منافِسة، ما زاد من تعقيدات الوضع. وبعد حوالى ستة شهور من تأسيس «لجنة سكان المخيم»

انسحب ستة من أعضاء اللجنة لأنهم لم يعودوا قادرين على تجاهُل التهديدات التي طالتهم.

اتفق جميع أعضاء «لجنة سكان المخيم» تقريبًا على ضرورة نيل الدعم الشعبي لتواصل لجنتهم عملها، ولتعزيز مكانتها في المجتمع، وللتغلب على مصالح الأطراف الفاعلة المتنفّذة التي حاولت استيعاب اللجنة وإيجاد أجواء من انعدام الثقة بين أعضائها. أكثر من ذلك، رأى أحد أعضاء «لجنة سكان المخيم»، حسن عبد الهادي، أن نقص الثقة بين أعضاء اللجنة كان أحد الأسباب الرئيسة لانهيارها. وساهم الانعدام المزمن للأمان ونقص الحماية بالنسبة إلى اللاجئين في عدم تشجيعهم على الإعراب عن دعمهم لـ«لجنة سكان المخيم». كانوا خائفين من القمع الذي قد يُمارَس ضدهم من الأطراف والفصائل السياسية المهيمنة على المخيم.

خلاصة

فيما كانت اللجان الشعبية في الأساس تشكيلة من النخب السياسية والاجتماعية التقليدية ومن الوجهاء، إلا أنها تطوّرت لتصبح جسمًا سياسيًا وإداريًا مؤلفًا حصرًا من ممثلين لمختلف الفصائل السياسية. ولا يزال هناك لجان شعبية في المخيمات الفلسطينية كلها. تعادل اللجان الشعبية الإدارات البلدية، تتولّى من ضمن أمور أخرى مسؤولية حل النزاعات داخل المخيمات ومع سلطات الدول المضيفة. في العادة، يكون لأعضاء اللجنة الشعبية رصيد اجتماعي كزعماء اجتماعيين أو سياسيين. لكنهم باتوا لا يمثلون مختلف الفئات الاجتماعية لمجتمعهم. وعلى الرغم من حقيقة أن «لجنة سكان المخيم» حاولت علاج وإصلاح البنية غير الشرعية للجنة الشعبية في المخيم إلا أنها فشلت في الصمود. وأدى ذلك إلى نشوء أزمة جدية في إدارة مخيم شاتيلا، تركت، مثلما هو الوضع عليه في مخيمات أخرى في لبنان، آثارًا هائلة في حياة السكان.

منذ وصولهم إلى لبنان، كان سكان المخيمات الفلسطينية خاضعين للسيطرة والرقابة في ظل «حالة الاستثناء»، ليس على يد السلطات اللبنانية

فحسب، بل أيضًا من فصائل سياسية متعدّدة، بحسب توازن القوة في ما بينها. كان لغياب سلطة سياسية موحدة تأثيرات سلبية في مظاهر حياة اللاجئين كلها: اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا. وعلى الرغم من أن سلطة الفصائل السياسية محدودة بمجالات معينة في المخيمات، إلا أن بعضها يوجد جوًا من الخوف. نقص الحماية والمحاسبة والشفافية، فضلًا عن نقص الآليات الديمقراطية، عوامل كلها حاسمة في إيجاد ثقافة من الخوف في أوساط المجتمع الفلسطيني في لبنان.

أدى تضارُب المصالح بين مختلف الفصائل الفلسطينية والصراع من أجل السلطة إلى إيجاد حالة فوضى في شاتيلا وفي مخيمات أخرى. لكن السياسة اللبنانية القائمة على تمييز قانوني وتهميش بحق اللاجئين هي الأسباب الرئيسة التي أدّت إلى هذا الوضع المزري للفلسطينيين. إن الفراغ القانوني الذي يميز وضع الفلسطينيين في لبنان و«حالة الاستثناء» المفروضة عليهم من الدولة اللبنانية تُترجَم بتعليق سيادة القانون[32].

تحول عوامل داخلية وأخرى خارجية دون إرساء نظام للإدارة السليمة داخل المخيمات. إن وضع الفلسطينيين في لبنان واستبعادهم من الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في البلد المضيف، يُحرمهم من فرصة إيجاد بنى تمثيل رسمية في الحياة العامة. أكثر من ذلك، إنّهم مهمشون ليس في ما يتعلق بعملية اتخاذ القرار في لبنان فحسب، بل أيضًا في ما يخص المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية. يمكن أيضًا ملاحظة كيف تعمل هذه الديناميات داخليًا في مخيم شاتيلا، حيث تسعى الفصائل السياسية (من خلال اللجان الشعبية) إلى الحؤول دون تمكّن السكان من تنظيم أنفسهم من أجل تحسين ظروف عيشهم.

---

(32) S. Hanafi, «Vivre dans le camp, vivre ailleurs: Les Palestiniens réfugiés en Egypte et dans les territoires palestiniens,» *Géographies*, Bulletin de l'Association des géographes Français (Janvier 2006).

المراجع

1 ـ العربية

كتب

الأزعر، محمد خالد. **حكومة عموم فلسطين في ذكراها الخمسين.** تقديم محمد حسنين هيكل. القاهرة: الشروق، 1998.

تميمـــي، تمارا [وآخ.]. **عبـــور الحدود وتبدل الحواجز: سوســـيولوجيا العودة الفلسطينية.** تحرير ساري حنفي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

جامعـــة الدول العربيـــة. **قرارات جامعـــة الدول العربيـــة الخاصة بإقامة الفلســـطينيين في الدول العربية.** تحرير عباس شبلاق. رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، 1998. (سلسلة دراسات؛ 11)

جمعيـــة رواد Frontiers. **الوقوع في المتاهات: الثغرات القانونية والعملية في الوضع القانوني للاجئين الفلســـطينيين، دراســـة حالة حول اللاجئين غير المعترف بهم في لبنان.** بيروت: رواد frontiers، 2005.

الحاج علـــي، أحمد علي. **مخيم بـــرج البراجنة: ظل المـــوت والحياة.** بيروت: المنظمة الفلسطينية لحق العودة «ثابت»، 2007.

حنفي، ســـاري. **هنا وهناك: نحو تحليل العلاقة بين الشـــتات الفلسطيني والمركز.** رام الله: المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية ـ مواطن، 2001.

شـبلاق، عباس (محرر). الفلسـطينيون في أوروبا: إشـكاليات الهوية والتكيف. القدس؛ رام الله: مؤسسـة الدراسـات المقدسـية ومركز اللاجئين والشتات الفلسطيني/ شمل، 2005.

________. النازحون الفلسطينيون ومفاوضات السلام. رام الله: مركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل)، 1996. (ندوات؛ 1)

عدوي، جمال. الهجرة الفلسطينية إلى أمريكا من نهاية القرن التاسع عشر حتى عام 1945. الناصرة: المطبعة الشعبية؛ بيت الصداقة، 1993.

يحيى، عادل. قصة مخيم الجلزون: تاريخ شـفوي. رام الله: المؤسسـة الفلسطينية للتبادل الثقافي، 2006.

يزبك، محمود. الهجرة العربية إلى حيفا في زمن الانتداب: دراسة تاريخية اقتصادية، سكانية واجتماعية. الناصرة: دار القبس، 1988.

دورية

حنفي، سـاري وإسماعيل الشيخ حسـن. «إعادة إعمار مخيم نهر البارد وحكمه». مجلة الدراسات الفلسطينية: السنة 20، العدد 78، ربيع 2009.

ندوة

الرنتاوي، عريب. «الفلسطينيون في الأردن وإعادة بناء منظمة التحرير». ورقة قدمت إلى: ندوة إعادة بناء مؤسسـات منظمة التحرير الفلسـطينية التي نظمها المركز الفلسـطيني لأبحاث السياسـات والدراسـات الاستراتيجية/ مسارات (اسطنبول، 19-21/12/2012).

تقرير

الإسكوا. «تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية في البلدان العربية 2011:

الأهـداف الإنمائية في زمن التحول: نحو تنمية تضمينية شـاملة». 29 كانون الأول/ ديسمبر 2011.

2 ـ الأجنبية

Books

Abu- Lughod, Lila and A. H. Sa'di (eds). *Nakba: Palestine, 1948, and the Claims of Memory*. New York: Columbia University Press, 2007.

Abu-Odeh, A. *Jordanians, Palestinians & the Hashemite Kingdom in the Middle East Peace Process*. Washington: United States Institute of Peace Press, 1999.

Agamben, G. *Homo Sacer: Sovereign Power and Bare Life*. Stanford, CA: Stanford University Press, 1998.

________. *State of Exception*. Chicago: University of Chicago Press, 2005.

Agier, M. *On the Margins of the World: The Refugee Experience Today*. Cambridge: Polity Press, 2008.

Al-Hout, B. N. *Sabra and Shatila: September 1982*. London: Pluto Press, 2004.

Aouragh, M. *Palestine Online: Cyber Intifada and the Construction of a Virtual Community, 2001-2005*. Amsterdam: The Amsterdam School for Social Science Research, 2008.

Appadurai, A. *Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization*. Minneapolis; London: University of Minnesota Press, 1996.

Arendt, H. *Origins of Totalitarianism*. New York: Meridian, 1985.

Armitage, S. H., P. Hart and K. Weathermon (eds). *Women's Oral History*. Lincoln; London: University of Nebraska Press, 2002.

J. S Aruri, N. H. (ed). *Palestinian Refugees: The Right of Return*. London: Pluto Press, 2001.

Arzt, D. E. *Refugees into Citizens, Palestinians and the End of the Arab-Israeli Conflict*. New York: Council on Foreign Relations, 1997.

Ashcroft, B., G. Griffiths and H. Tiffin (eds). *The Post- Colonial Studies Reader*. London; New York: Routledge, 1995.

________. ________. ________. 2007.

Augé, M. *Non- Places: Introduction to an Anthropology of Supermodernity*. London: Verso, 1995.

Badil. *Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons (2004-2005)*. Bethlehem: Badil Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, 2006.

________. *Survey of Palestinian Refugees and Internally Displaced Persons (2006-2007)*. Bethlehem: Badil Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, 2007.

Barghouthi, M. *Saw Ramallah*. New York: Anchor, 2003.

Barkan, E. *The Guilt of Nations: Restitution and Negotiating Historical Injustices*. Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 2000.

Bauman, Z. *Globalization: The Human Consequences*. New York: Columbia University Press, 1998.

Beilin, Y. *The Path to Geneva: The Quest for a Permanent Agreement 1996-2004*. New York: RDV Books, 2004.

Ben-Ami, S. *Scars of War, Wounds of Peace: The Israeli-Arab Tragedy*. London: Weidenfeld & Nicolson, 2005.

Blome-Jacobsen, L. (ed). *Finding Means: UNRWA's Financial Crisis and Refugee Living Conditions*. Oslo: Fafo, 2003.

Bocco, R., B. Desteremau and J. Hannoyer (eds). *Palestine, palestiniens. Territoire national, espaces communautaires*. Amman: CERMOC, 1997.

________ [et al]. *The Living Conditions of the Palestine Refugees: A Synthesis Report*. Geneva: UNRWA-IUED/UCL Survey, 2007.

Bourdieu, P. *Le Bal des célibataires: crise de la société paysanne en Béarn*. Paris: Seuil, 2002.

________. *Pascalian Meditations*. Oxford: Polity Press, 2000.

Bowker, R. *Palestinian Refugees: Mythology, Identity, and the Search for Peace*. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 2003.

Brand, Laurie A. *Palestinians in the Arab World: Institution Building and the Search for State*. New York: Columbia University Press, 1988.

Brittan, V. (ed). *'The Gulf between Us', On the Repercussions of the Invasion of Kuwait*. London: Virago Press, 1991.

Brooks, R. (ed). *When Sorry Isn't Enough: The Controversy over Apologies and Reparations for Human Injustice*. New York: New York University Press, 1999.

Brynen, R. *Building a Better Relationship: Palestinian Refugees, Lebanon, and the Role of the International Community*. Canada: International Development Research Centre (IDRC), 2009.

———. *Sanctuary and Survival: The PLO in Lebanon*. Boulder, CO: Westview Press, 1990.

——— and R. El- Rifai. *Palestinian Refugees: Challenges of Repatriation and Development*. London: I.B. Tauris, 2007.

Buehrig, E. H. *The U.N. and the Palestinian Refugees. A Study in Nonterritorial Administration*. Bloomington: Indiana University Press, 1971.

Buijs, G. (ed). *Migrant Women: Crossing Boundaries and Changing Identities*. Oxford: Berg, 1993.

Butler, J. *Antigone's Claim: Kinship between Life and Death*. New York: Columbia University Press, 2000.

Cambrézy, L. *Réfugiés et Exilés. Crises des sociétés, crises des territoires*. Paris: Éditions des Archives Contemporaines, 2001.

Caplan, N. *The Lausanne Conference, 1949: A Case Study in Middle East Peacemaking*. Tel Aviv: Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv University, 1993.

Carter, E., J. Donald and J. Squires (eds). *Space and Place: Theories of Identity and Location*. London: Lawrence & Wishart, 1993.

Castles, S. and A. Davidson (eds). *Citizenship and Migration: Globalization and the Politics of Belonging*. Basingstoke: Macmillan, 2000.

Chatty, D. and G. L. Hundt (eds). *Children of Palestine: Experiencing Forced Migration in the Middle East*. New York; Oxford: Berghahn Books, 2005.

Citizenship and the State: A Comparative Study of Citizenship Laws in Israel, Jordan, Palestine, Syria and Lebanon. Reading: Ithaca Press, 1997.

Cockburn, C. *The Space between Us: Negotiating Gender and National Identities in Conflict*. London; New York: Zed Books, 1998.

Cohen, A. *Arab Border- Villages in Israel: A Study of Continuity and Change in Social Organization*. Manchester: Manchester University Press, 1972.

Daniel, E. Valentine and J. Chr. Knudsen (eds). *Mistrusting Refugees*. Berkeley, Los Angeles; London: University of California Press, 1995.

Daniels, E. and J. Knudsen (eds). *Mistrusting Refugees*. Berkeley: University of California Press, 1995.

Darwish, M. *Memory for Forgetfulness*. Berkeley; London: University of

California Press, 1995.

De Greiff, P. (ed). *The Handbook of Reparations*. Oxford: Oxford University Press, 2006.

Dean, M. *Governmentality: Power and Rule in Modern Society*. London: Sage Press, 1999.

Douglas, M. *Purity and Danger: An Analysis of the Concepts of Pollution and Taboo*. London: Routledge and Kegan Paul, 1966.

Drieskens, B. (ed). *Les Métamorphoses du mariage au Moyen- Orient*. Beirut: Les Cahiers de l'IFPO, 2008.

Dumper, M. (ed). *Palestinian Refugee Repatriation: Global Perspectives*. London: Routledge, 2006.

Evans, G. and R. Newnham (eds). *The Penguin Dictionary of International Relations: Reparations*. London: Penguin Books, 1998.

Ferguson, R. [et al.] (eds). *Out There: Marginalization and Contemporary Culture*. New York: The New Museum of Contemporary Art; Cambridge, MA: The MIT Press, 1990.

Fischbach, M. *Records of Dispossession: Palestinian Refugee Property and the Arab-Israeli Conflict*. New York: Columbia University Press, 2003.

Fortes, M. *Kinship and the Social Order: The Legacy of Lewis Henry Morgan*. Chicago: Aldine, 1970.

Foucault, M. *Discipline and Punish: The Birth of the Prison*. New York: Vintage Books, 1995.

Frontiers – Ruwad Association. *Falling Through the Cracks; Legal and Practical Gaps in Palestinian Refugee Status, a Case Study of Unrecognized Refugees in Lebanon*. Beirut: Frontiers, 2005.

Ginat, J. and E. Perkins (eds). *The Palestinian Refugees: Old Problems – New Solutions*. Brighton: Sussex Academic Press, 2001.

Gove, W. and M. Hughes. *Overcrowding in the Household: An Analysis of*

Determinants and Effects. Toronto; New York: Academic Press, 1983.

Grabska, K. and L. Mehta (eds). *Forced Displacement: Why Rights Matter*. Houndmills: Palgrave Macmillan, 2008.

Gutkind, P. (ed). *The Passing of Tribal Man in Africa*. Leiden, Netherlands: E.J. Brill, 1970.

Haddad, S. *The Palestinian Impasse in Lebanon: The Politics of Refugee Integration*. Brighton: Sussex Academic Press, 2003.

Hagopian, Elaine (ed). *Amal and the Palestinians: Understanding the Battleof the Camps*. Belmont, MA: AAUG, 1985.

Hammond, L. *This Place will become Home*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004.

Hanafi, S. *Entre deux mondes: Les hommes d'affaires palestiniens de la diaspora et la construction de l'entité palestinienne*. Cairo: CEDEJ, 1997.

Hilal, J. (ed). *Where Now for Palestine: The Demise of the Two- State Solution*. London: Zed Books, 2007.

Hirschhorn, M. and J.- M. Berthelot (eds). *Mobilités et ancrages. Vers un nouveau mode de spatialisation?* Paris: L'Harmattan, 1996.

Human Rights Watch (HRW). *Stateless Again, Palestinian-Origin Jordanians Deprived of their Nationality*. New York: HRW, 2010.

Hyndman, Jennifer. *Managing Displacement: Refugees and the Politics of*

Humanitarianism. Minneapolis: University of Minnesota Press, 2000.

Isin, E. and P. Wood. *Citizenship and Identity*. London: Sage Publications, 1999.

Jackson S. and J. Jones (eds). *Contemporary Feminist Theories*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 1998.

Jensen, M. *The Political Ideology of Hamas: A Grassroots Perspective*. London: I.B. Tauris, 2009.

Joseph, I. *La Ville sans qualités*. Paris: Editions de l'Aube, 1998.

Keller, A. *L'Accord de Genève. Un Pari réaliste*. Geneva: Labor & Fides, 2004.

Khalidi, M. *Palestinian Refugees in Lebanon*. Beirut: Institute for Palestine Studies, 2001.

Khalidi, R. *Palestinian Identity: The Construction of Modern National Consciousness*. New York: Columbia University Press, 1997.

Khalidi, W. (ed). *All that Remains. The Palestinian Villages Occupied and Depopulated by Israel in 1948*. Washington, DC: Institute for Palestine Studies, 1992.

Khan, M. H., G. Giacaman and I. Amundsen (eds). *State Formation in Palestine: Viability and Governance during a Social Transformation*. London: Routledge Curzon, 2004.

Khawaja, M. *Internal Migration in Syria*. Oslo: Fafo, 2002. (Fafo Report no. 375)

Kodmani- Darwish, B. *La Diaspora palestinienne*. Paris: PUF, 1997.

Kripke, S. *Wittgenstein on Rules and Private Language: An Elementary Exposition*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 1982.

Kristeva, J. *The Kristeva Reader*. Edited by T. Moi. New York: Columbia University Press, 1986.

Latte Abdallah, S. *Femmes réfugiées palestiniennes*. Paris: Presses Universitaires de France, 2006.

League of Arab States (LAS). *League of Arab Resolutions on Palestinian Refugees' Residency in Host Arab States*. Compiled and edited by A. Shiblak. Ramallah: SHAML, 1996. (Monographs' Series no. 8)

Lentin, R. (ed). *Thinking Palestine*. London: Zed Books, 2008.

Levy, A. and A. Weingrod (eds). *Homelands and Diasporas: Holy Lands and Other Places*. Palo Alto, CA: Stanford University Press, 2005.

Lewis, R. and S. Mills (eds). *Feminist Postcolonial Theory: A Reader*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2003.

Lischer, S. K. *Dangerous Sanctuaries: Refugee Camps, Civil War, and the Dilemmas of Humanitarian Aid*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2005.

Lønning, D. J. and G. Giacaman (eds). *After Oslo: New Realities, Old Problems*. London: Pluto Press, 1998.

Lybarger, L. D. *Identity and Religion in Palestine: The Struggle between Islamism and Secularism in the Occupied Territories*. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2007.

Malkki, L. *Purity and Exile: Violence, Memory, and National Cosmology among Hutu Refugees in Tanzania*. Chicago: University of Chicago Press, 1995.

Marshall, T. H. *Citizenship and Social Class*. Cambridge: Cambridge University Press, 1950.

Masalha, N. *The Concept of 'Transfering' the Palestinian Arab in Zionist Thinking, Planning and Action, 1882-1948*. Beirut: Institute of Palestinian Studies, 1992.

Mattar, P. *Encyclopedia of Palestine*. New York: Facts On File, 2000.

Meier, D. *Mariages et identité nationale au Liban. Les relations libano-palestiniennes dans le Liban de Taef, 1989-2005*. Paris: Karthala, 2008.

Meintjes, S., S. A. Pillay and M. Turshen (eds). *The Aftermath: Women in Post-Conflict Transformation*. London: Zed Books, 2001.

Migdal, J. S. (ed). *Palestinian Society and Politics*. Princeton: Princeton University Press, 1980.

Miller, Y. N. *Government and Society in Rural Palestine, 1920-1948*. Austin: University of Texas Press, 1985.

Minow, M. *Between Vengeance and Forgiveness*. Boston: Beacon Press Books, 1998.

Mishal, S. *West Bank/East Bank – The Palestinians in Jordan, 1947-1967*. New Haven: Yale University Press, 1978.

Morris, B. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem 1947-1949*. Cambridge: Cambridge University Press, 1986.

Mundt, A. and E. Ferris. *Durable Solutions for IDPs in Protracted Situations: Three Case Studies*. Canberra: Relief Web, 2008.

Nabulsi, K. (ed). *Palestinian Register: Laying Foundations and Setting Directions: Report of the Civitas Project*. Oxford: Nuffield College, 2006.

Noe, N. (ed). *Voice of Hezbollah: The Statements of Sayyed Hassan Nasrallah*. London: Verso, 2007.

O'Brien, J. and W. Roseberry (eds). *Gold Ages, Dark Ages: Imagining the Past in Anthropology and History*. Berkeley: University of California Press, 1991.

Ophir, A., M. Givoni and S. Hanafi (eds). *The Power of Inclusive Exclusion: Anatomy of Israeli Rule in the Occupied Palestinian Territories*. New York: Zone Books, 2009.

La Palestine en transition: Crise du projet national et construction de l'Etat. Paris: Institut national des langues et civilisations orientales, 2001.

Pappe, I. *The Ethnic Cleansing of Palestine.* Oxford: Oneworld, 2006.

Parker, A. [et al.] (eds). *Nationalisms and Sexualities.* New York; London: Routledge, 1992.

Patai, R. *The Arab Mind.* Long Island City, NY: Hatherleigh Press, 2007.

Pedersen, J., S. Randall and M. Khawaja (eds). *Growing Fast: The Palestinian Population in the West Bank and Gaza.* Oslo: Fafo, 2001. (Fafo report no. 353)

Peretz, D. *Palestinian Refugees and the Middle East Peace Process.* Washington, DC: United States Institute of Peace Press, 1993.

Peristiany, J. G. (ed). *Mediterranean Family Structures.* Cambridge: Cambridge University Press, 1976.

Perks, R. and A. Thomson (eds). *The Oral History Reader.* London; New York: Routledge, 1998.

Peteet, J. *Gender in Crisis: Women and the Palestinian Resistance Movement.* New York: Columbia University Press, 1991.

________. *Landscape of Hope and Despair: Palestinian Refugee Camps.* Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 2005.

Peters, J. *Pathways to Peace: The Multilateral Arab-Israeli Peace Talks.* London: Royal Institute of International Affairs, 1996.

Plascov, A. *The Palestinian Refugees in Jordan, 1948-57.* London: Frank Cass, 1981.

Plotnicov, L. and A. Tuden (eds). *Essays in Comparative Social Stratification.* Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1970.

Pollack, K. and D. Byman. *Things Fall Apart: Containing the Spillover from an Iraqi Civil War.* Washington, DC: Brookings Institution, 2007.

Povinelli, E. *The Empire of Love: Toward a Theory of Intimacy, Genealogy and Carnality.* Durham, NC; London: Duke University Press, 2006.

Rapport, N. and A. Dawson (eds). *Migrants of Identity: Perceptions of Home in a World of Movement.* Oxford; New York: Berg, 1998.

Refuge Studies Centre (RSC). *Children and Adolescents in Palestinian Households:*

Living with the Effects of Prolonged Conflict and Forced Migration – A Regional Study. Oxford: RSC; University of Oxford, 2001.

Robertson, G. [et al.] (eds). *Travellers' Tales: Narratives of Home and Displacement*. London; New York: Routledge, 1994.

Rose, N. *Governing the Soul: Technologies or Human Subjectivity*. London: Routledge, 1990.

Rosenfeld, M. *Confronting the Occupation: Work, Education, and Political Activism of Palestinian Families in a Refugee Camp*. Stanford, CA: Stanford University Press, 2004.

Rossington, M. and A. Whitehead (eds). *Theories of Memory: A Reader*. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2007.

Rougier, B. *Everyday Jihad: The Rise of Militant Islam among Palestinians in Lebanon*. Cambridge, MA: Harvard University Press, 2007.

Sa'di, A. H. and L. Abu- Lughod (eds). *Nakba: Palestine, 1948, and the Claims of Memory*. New York: Columbia University Press, 2007.

Salah, R. *L'An prochain à Tibériade: Lettres d'une jeune palestinienne du Liban*. Paris: Albin Michel, 1996.

Salih, R. *Gender in Transnationalism: Home, Longing and Belonging among Moroccan Migrant Women*. London: Routledge, 2008.

Sayigh, R. *Too Many Enemies: The Palestinian Experience in Lebanon*. London: Zed Books, 1994.

Sayigh, Y. *Armed Struggle and the Search for State. The Palestinian National Movement, 1949-1993*. Oxford: Clarendon Press, 1997.

Schiff, B. *Refugees unto the Third Generation. UN Aid to Palestinians*. New York: Syracuse University Press, 1995.

Schulz, H. L. and J. Hammer. *The Palestinian Diaspora: Formation of Identities and Politics of Homeland*. London: Routledge, 2003.

Sfeir, J. *L'Exil palestinien au Liban. Le Temps des origines (1947-1952)*. Paris: Editions Karthala; Beirut: IFPO, 2008.

Shami, S. (ed). *Population Displacement and Resettlement. Development and Conflict in the Middle East*. New York: Center for Migration Studies, 1994.

Sheffer, G. (ed). *Modern Diasporas in International Politics*. London; Sydney: Croom Helm, 1986.

Shiblak, A. (ed). *The Palestinian Diaspora in Europe, Challenges of Dual Nationality and Adaptation*. Ramallah: Institute of Jerusalem Studies and Palestinian Refugee and Diaspora Center SHAML, 2005.

Shlaim, A. *Collusion across the Jordan: King Abdulla, the Zionist Movement and the Partition of Palestine*. Oxford: Clarendon Press, 1988.

Slyomovics, S. *The Object of Memory: Arab and Jew Narrate the Palestinian Village*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1998.

Smith, M. (ed). *World Refugee Survey 2004*. Arlington, VA: US Committee for Refugees and Immigrants, 2004.

Stein, R. and T. Swedenburg (eds). *Palestine, Israel and the Politics of Popular Culture*. Durham, NC: Duke University Press, 2005.

Strathern, M. *After Nature: English Kinship in the Late Twentieth Century*. Cambridge: Cambridge University Press, 1992.

Swedenburg, T. *Memories of Revolt: The 1936-1939 Rebellion and the Palestinian National Past*. Fayetteville: University of Arkansas Press, 2003.

Takkenberg, A. *The Status of Palestinian Refugees in International Law*. Oxford: Clarendon Press, 1998.

________. and C. Tahbaz (eds). *The Collected Travaux Préparatoires of the 1951 Relating to the Status of Refugees*. Amsterdam: Dutch Refugee Council, 1989.

Taraki, L. (ed). *Living Palestine: Family Survival, Resistance, and Mobility under Occupation*. Syracuse, NY: Syracuse University Press, 2006.

Terry, F. *Condemned to Repeat? The Paradox of Humanitarian Action*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 2002.

Tiltnes, Å. (ed). *Palestinian Refugees in Syria: Human Capital, Economic Resources and Living Conditions*. Oslo: Fafo, 2006. (Fafo Report 514)

Torpey, J. (ed). *Politics and the Past: On Repairing Historical Injustices*. Lanham, MD: Rowman & Littlefield Publishers, Inc., 2003.

Turner, B. *Vulnerability and Human Rights*. University Park, PA: Pennsylvania State University Press, 2006.

Turner, V. *The Forest of Symbols: Aspects of Ndembu Ritual*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1967.

Ugland, O. F. (ed). *Difficult Past, Uncertain Future: Living Conditions among Palestinian Refugees in Camps and Gatherings in Lebanon*. Oslo: Fafo, 2003. (Fafo Report; no. 409)

UN-HABITAT. *State of the World's Cities Report 2006/7*. London: UN- HABITAT/ Earthscan, 2006.

United Nations Development Programme (UNDP). *Governance for Sustainable Human Development*. New York: UNDP, 1997.

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). *The State of the World's Refugees: Human Displacement in the New Millennium*. Oxford: Oxford University Press, 2006.

Vertovec, S. and R. Cohen (eds). *Migration, Diasporas and Transnationalism*. Cheltenham: Edward Elgar Publishing, 1999.

Wedeen, L. *Ambiguities of Domination: Politics, Rhetoric, and Symbol in*

Contemporary Syria. Chicago: University of Chicago Press, 1999.

Williams, P. and L. Chrisman (eds). *Colonial Discourse and Post- Colonial Theory*. Hemel Hempstead: Harvester Wheatsheaf, 1993.

________. ________. New York: Columbia University Press, 1994.

________. *Colonial Discourse and Post- Colonial Theory: A Reader*. New York; London: Harvester Wheatsheaf, 1993.

Zureik, E. *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism*. London: Kegan Paul Int, 1979.

Periodicals

Abbas, M. [et al.]. «The Socio- Economic Condition of Palestinians in Lebanon.» *Journal of Refugee Studies*: vol. 10, 1997.

Abed Rabbo, S. «A Unified Strategy against all Odds: The Popular Refugee Movement.» *Article*: vol. 74, December 1997.

Abou Samra, D. «Military- Induced Displacement.» *Forced Migration Review*: Iraq Special Issue, June 2007.

Agha, H. and R. Malley. «Camp David: The Tragedy of Errors.» *The New York Review of Books*: vol. 48, no. 13, 2001.

Agier, M. «Between War and City: Towards an Urban Anthropology of Refugee Camps.» *Ethnography*: vol. 3, 2002.

_______. «De Nouvelles villes, les camps de réfugiés – éléments d'ethnologie urbaine.» *Annales de la recherche urbaine*: vol. 91, 2001.

Al-Mufti, B. «Mixed Areas: A Dangerous Term.» *Middle East Report*: no. 239, 2006.

Al-Natour, Souheil. «The Legal Status of Palestinians in Lebanon.» *Journal of Refugee Studies*: vol. 10, 1997.

Al-Qutub, Ishaq Y. «Refugee Camp Cities in the Middle East: A Challenge for Urban Development Policies.» *International Sociology*: vol. 4, 1989.

Asad, T. «Anthropological Texts and Ideological Problems: An Analysis of Cohen on Arab Villages in Israel.» *Economy and Society*: vol. 4, 1975.

Atrache, S. «Nurturing Instability: Lebanon's Palestinian Refugee Camps.» Middle East Report no. 84, 2009.

Atran, S. «Hamula Organization and Masha'a Tenure in Palestine.» *Man*: vol. 21, 1986.

Barak, O. «Don't Mention the War? The Politics of Remembrance and Forgetfulness in Postwar Lebanon.» *The Middle East Journal*: vol. 6, 2007.

Berthomière, W. and M. A. Hily. «Décrire les migrations internationales. Les expériences de la co-présence.» *Revue Européenne des Migrations Internationales*: vol. 22, 2006.

Black, R. «Fifty Years of Refugee Studies: From Theory to Policy.» *International Migration Review*: vol. 35, 2001.

_______. «Refugees and Displaced Persons: Geographical Perspectives and Research Directions.» *Progress in Human Geography*: vol. 15, 1991.

Bocco, R. «UNRWA and the Palestinian Refugees: A History within History.» *Refugee Survey Quarterly*: vol. 28, nos. 2-3, 2009.

Bradley, M. «The Conditions of Just Return: State Responsibility and Restitution for Refugees.» *RSC Working Paper*: no. 21, 2005.

Brubaker, R. and F. Cooper. «Beyond «Identity».» *Theory and Society*: vol. 29, no. 1, 2000.

Brynen, R. «Much Ado about Nothing? The Refugee Working Group and the Perils of Multilateral Quasi- Negotiation.» *International Negotiation*: vol. 2, 1997.

________. «The Neo- Patrimonial Aspect of Palestinian Politics.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 25, 1995.

________ and J. Tansley. «The Refugee Working Group of the Middle East Multilateral Peace Negotiations.» *Palestine-Israel Journal*: vol. 2, 1995.

Bulle, S. «Une Urbanité dans l'épreuve: Le Mur de séparation à Jérusalem et ses bordures – Eléments pour une analyse des actions situées en milieu problématique.» *Asylon*: vol. 5, 2008.

Byrne, A. «Engaging Refugees in Change: Some of the Challenges Facing UNRWA in Engaging Neirab's Refugees in Camp Development.» *Al-Majdal*: no. 24, Winter 2005.

Doraï, M. Kamel. «Les Camps de réfugiés palestiniens d'Al Buss à Tyr: Ségrégation et précarité d'une installation durable.» *Géographies, Bulletin de l'Association de Géographes français*: vol. 1, 2006.

________. «Palestinian Emigration from Lebanon to Northern Europe: Refugees, Networks, and Transnational Practices.» *Refuge*: vol. 21, 2003.

El Abed, O. «Immobile Palestinians: Ongoing Plight of Gazans in Jordan.» *Forced Migration Review*: vol. 26, August 2006.

El- Husseini, R. «Women, Work, and Political Participation in Lebanese Shia Contemporary Thought: The Writings of Ayatollahs Fadlallah and Shams al-Din.» *Comparative Studies of South Asia Africa and the Middle East*: vol. 28, 2008.

El Khazen, F. «Political Parties in Postwar Lebanon: Parties in Search of Partisans.» *Middle East Journal*: vol. 57, 2003.

Esmeir, S. «Introduction: in the Name of Security.» *Adalah's Review*: vol. 4, Spring 2004.

Fábos, A. and G. Kibreab. «Urban Refugees: Introduction.» *Refuge*: vol. 24, no. 1, 2007.

Farah, R. «Palestinian Refugees: Dethroning the Nation at the Crowning of the «Statelet».» *Interventions*: vol. 8, 2006.

Fischbach, M. «The UN and Palestinian Refugee Property Compensation.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 31, no. 2, Winter 2002.

Forsythe, D. «UNRWA, the Palestine Refugees and World Politics, 1949-1969.» *International Organization*: vol. XXV, Winter 1971.

Gilroy, P. «Diaspora.» *Paragraph*: vol. 17, no. 1, March 1994.

Goddard, B., M. Kagan and N. Morris. «UNRWA and the Palestinian Refugees 60 Years Later.» *Refugee Survey Quarterly*: vol. 28, nos. 2-3, 2009.

Halabi, U. «The Legal Status of Palestinians in Jerusalem.» *Palestine-Israel Journal*: vol. 4, 1997.

Halabi, Z. «Exclusion and Identity in Lebanon's Palestinian Refugee Camps: A Story of Sustained Conflict.» *Environment and Urbanization*: vol. 16, 2004.

Halevi, I. «D'une Intifada à l'autre.» *Revue d'études palestiniennes*: vol. 84, 2002.

Hamzeh, A. N. «Lebanon's Islamists and Local Politics: A New Reality.» *Third World Quarterly*: vol. 21, 2000.

Hanafi, S. «Vivre dans le camp, vivre ailleurs: Les Palestiniens réfugiés en Egypte et dans les Territoires palestiniens.» *Geographies, Bulletin de l'Association des Géographes Français*: Janvier 2006.

________ and Å. Tiltnes. «The Employability of Palestinian Professionals in Lebanon.» *Knowledge, Work and Society*: vol. II, 2008.

________ and T. Long. «Governance, Governmentalities, and the State of Exception in the Palestinian Refugee Camps of Lebanon.» *Oxford Refugee Studies*: vol. 23, 2010.

Hanieh, A. «The Camp David Papers.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 30, 2001.

Haugbolle, S. «Public and Private Memory of the Lebanese Civil War.» *Comparative Studies of South Asia Africa and the Middle East*: vol. 25, 2005.

Hilal, J. «PLO Institutions: The Challenge Ahead.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 23, 1993.

Høigilt, J. «Islamism, Pluralism and the Palestine Question: The Case of Hizbullah.» *British Journal of Middle Eastern Studies*: vol. 34, 2007.

Hovdenak, A. «Trading Refugees for Land and Symbols: The Palestinian Negotiation Strategy in the Oslo Process.» *Journal of Refugee Studies*: vol. 22, 2008.

Jacobsen, K. «Editorial Introduction. Refugees and Asylum Seekers in Urban Areas: A Livelihoods Perspective.» *Journal of Refugee Studies*: vol. 19, no. 3, 2006.

Jean- Klein, I. «Into Committees, Out of the House? Familiar Forms in the Organization of Palestinian Committee Activism during the First Intifada.» *American Anthropologist*: vol. 30, 2003.

Khalaf, Salah (Abu Iyad). «Lowering the Sword.» *Foreign Policy*: vol. 78, Spring 1990, and «Questions and Answers with Abu Iyad».

Khalili, L. «Grass-Roots Commemorations: Remembering the Land in the Camps of Lebanon.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 34, 2004.

________. ««Standing with my Brother»: Hizbollah, Palestinians and the Limit of Power.» *Comparative Studies in Society and History*: vol. 49, 2007.

Khashan, H. «The Lebanese State: Lebanese Unity and the Sunni Muslim Position.» *International Sociology*: vol. 7, 1992.

Knudsen, A. «Acquiescence to Assassinations in Post-Civil War Lebanon?» *Mediterranean Politics*: vol. 15, 2010.

________. «Crescent and Sword: The Palestinian Hamas.» *Third World Quarterly*: vol. 26, 2005.

________. «Islamism in the Diaspora: Palestinian Refugees in Lebanon.» *Journal of Refugee Studies*: vol. 18, 2005.

________. «Widening the Protection Gap: The «Politics of Citizenship» for Palestinian Refugees in Lebanon, 1948-2008.» *Journal of Refugee Studies*: vol. 22, 2009.

Kunz, E. F. «Exile and Resettlement: Refugee Theory.» *International Migration Review*: vol. 15, 1981.

Lee, L. «The Right to Compensation: Refugees and Countries of Asylum.» *American Journal of International Law*: vol. 80, 1986.

Lutz, C. «Empire is in the Details.» *American Ethnologist*: vol. 33, 2006.

Lynk, M. «The Right to Restitution and Compensation in International Law and the Displaced Palestinians.» *Refuge*: vol. 21, 2003.

Malkki, L. «Refugees and Exile: from «Refugee Studies» to the National Order of Things.» *Annual Review of Anthropology*: vol. 24 1995.

________. «Speechless Emissaries: Refugees, Humanitarianism, and Dehistoricization.» *Cultural Anthropology*: vol. 11, 1996.

Mamdani, M. «The Politics of Naming: Genocide, Civil War, and Insurgency.» *London Review of Books*: vol. 29, 8 March 2007.

Mazen, A. «A Declaration Bracing for Concessions to the Right of Return.» *al-Sabil*: 7 March 2005.

Perouse de Montclos, M.- A. and P. M. Kagwanja. «Refugee Camps or Cities? The Socio- Economic Dynamics of the Dadaab and Kakuma Camps in Northern Kenya.» *Journal of Refugee Studies*: vol. 13, 2000.

Peteet, J. «Problematizing a Palestinian Diaspora.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 39, no. 4, 2007.

________. «Socio- Political Integration and Conflict Resolution in the Palestinian Camps in Lebanon.» *Journal of Palestinian Studies*: vol. 16, 1987.

Pollack, K. and D. Byman. «Iraq Runneth Over: What Next?» *Washington Post*: 20 August 2006.

________. «Iraqi Refugees: Carriers of Conflict.» *The Atlantic Monthly*: November 2006.

Radler, M. «US Senate Takes up Issue of Jews who Fled Arab Lands.» *The Jerusalem Post*: 2004.

Refugee Survey Quarterly. Special Issue on UNRWA and the Palestinian Refugees 60 Years Later. Edited by R. Bocco and L. Takkenberg. vol. 28, 2009.

Rogge, J. R. «A Geography of Refugees: Some Illustrations from Africa.» *Professional Geographer*: vol. 29, 1977.

Rosen, N. «The Flight from Iraq.» *The New York Times Magazine*: 13 May 2007.

Rosenfeld, H. «Analysis of Marriage and Marriage Statistics in a Moslem Arab Village.» *International Archives of Ethnography*: vol. 48, 1957.

________. «Change, Barriers to Change and Contradictions in the Arab Village Family.» *American Anthropologist*: vol. 70, 1968.

________. «Processes of Structural Change within the Arab Village Extended Family.» *American Anthropologist*: vol. 60, 1958.

Samy, S. «When Australia Said Sorry.» *Al-Ahram Weekly*, 6-12 March 2008.

———. «Would «Sorry» Repair my Loss? Why Palestinian Refugees should Seek an Apology for their Displacement.» *The International Journal of Human Rights*: 2010.

Sayigh, R. «A House is not a Home: Permanent Impermanence of Habitat for Palestinian Expellees in Lebanon.» *Journal of Holy Land Studies*: vol. 4, 2005.

Serhan, B. «Al-tagheyer al-binyawi fil- ilaaqaat al-usra al-filastinyya: dirasat sociolojiyya» ('Structural change in palestinian family relations'). *Ad- dar al-kitab al-filastini*: 22 (Winter 1991).

Shami, S. «Mosaic Societies: Problems of Terminology and Perception.» *Encyclopedia of Women and Islamic Cultures*: vol. 2, 2005.

Shaqqura, H. «Refugees and the Palestinian Authority.» *News from Within*: vol. XI, August 1995.

Shiblak, A. «A Time for Agony, the Case of the Palestinian Expellees from Libya.» *Palestine-Israeli Journal*: vol. 11, 1995.

Smith, D. «200 Years on, the Queen is Told to Say Sorry for Britain's Role in Slave Trade.» *The Observer*: 5 December 2004.

Suleiman, J. «The Current Political, Organizational, and Security Situation in the Palestinian Refugee Camps of Lebanon.» *Journal of Palestine Studies*: vol. 29, 1999.

Tabar, L. «Memory, Agency, Counter-Narrative: Testimonies from Jenin Refugee Camp.» *Critical Arts*: vol. 12, 2007.

Waldron, J. «Superseding Historic Injustice.» *Ethics*: vol. 103, no. 1, October 1992.

Wilkinson, R. «Refugee Assistance – UNRWA's Role in Housing Reconstruction.» *Al-Majdal*: no. 20, 2003.

Wratten, E. «Bottom- up Planning for Urban Development: The Development Planning for Real Pilot Project.» *RRA Notes*: vol. 21, 1994.

Zaki, A. «Apology to Lebanon on Behalf of the Palestinian People (Delivered 7 January 2008).» *Journal of Palestine Studies*: vol. 37, 2008.

Zetter, R. «More Labels, Fewer Refugees: Remaking the Refugee Label in an Era of Globalization.» *Journal of Refugee Studies*: vol. 20, 2007.

Zureik, R. «Hizbullah's Controversial Move to Aid Nahr el Bared Camp.» *Scoop-Independent News*: 28 May 2007.

Conferences

Akram, S. and G. Goodwin – Gill. «Reinterpreting Palestinian Refugee Rights under International Law, and a Framework for a Durable Solution.» Joint Paper Prepared for the International Conference «The Right of Return: Palestinian Refugees and Prospects of a Durable Peace» Organized by TARI, Boston University of Law, 8 April 2000.

Al-Ali, Nadje. «The Relationship between Migration within and from the Middle East and North- Africa and Pro- Poor Policies.» Discussion Paper, Department for International Development, Institute of Arab and Islamic Studies, University of Exeter, 2004.

Al Husseini, J. «Observations on Compensation in the Palestinian Refugees' Case.» Paper Presented at the «Workshop on Compensation for Palestinian Refugees.» International Development Research Centre, Ottawa, 14-15 July 1999.

Al-Kasim, F, paper presented at the «Regional Workshop on Statelessness in the Arab Region.», Organized by Palestinian Diaspora and Refugee Centre (Shaml). Cyprus, 2-4 November 2001.

Bouagga, Y. «Le Camp de réfugiés peut- il faire cité ? Réflexions sur la politique dans un camp palestinien de Syrie en cours de réhabilitation.» Proceedings of Colloque Asiles, EHESS-IRIS, 2-4 September 2008.

El- Malak, L. «Israel's State Responsibility vis-à-vis Palestinian Refugees.» Paper Presented at the International Symposium: «A Just Solution for Palestinian Refugees?» Organized by the A'idun Group in Cooperation with the University of Damascus, 6-7 September 2004.

The IDRC Stocktaking II Conference on Palestinian Refugee Research, Ottawa, 17-20 June 2003.

Lee, L. «The Issue of Compensation for Palestinian Refugees.» Paper Presented at the 'Workshop on Compensation for Palestinian Refugees', International Development Research Centre, Ottawa, 14-15 July 1999.

The Regional Workshop on Statelessness in the Arab Region. Organized by Palestinian Diaspora and Refugee Centre (Shaml), Cyprus, 2-4 November 2001.

«Speech of H.E. Fuad Siniora, «Nahr el Bared Crisis Appeal»- Post Conflict Relief, Recovery and Reconstruction.» Lebanese Republic, Presidency of the Council of Ministers, Beirut, 10 September 2007.

Reports and Studies

Adalah. «The Legal Centre for Arab Minority Rights in Israel.» 2006.

Al Husseini, J., C. Calvé and Ch. Skhiri. «Education Profile of the Palestine Refugees in the Near East.» IUED/ Louvain-La-Neuve/ UNRWA Survey. Geneva/Amman, UNRWA intranet, May 2007.

Bakr, I. «Sovereignty and Abrogation of Nationality in Amman, Jordan.» Unpublished Paper (1995) (in Arabic).

Bensaid, M. and F. Lapeyre. «Labour Markets of UNRWA Registered Refugees.» IUED/ Louvain-La-Neuve/ UNRWA/ NEP Survey. Geneva/Amman, UNRWA intranet, 25 July 2006.

Blin, L. «Les Mutations du nationalisme des réfugiés palestiniens. L'exemple de Homs, Syrie.» Master II de sciences politiques, Paris, 2008.

Brynen, R. «New Hampshire International Seminar/Yale- Maria Lecture in Middle East Studies.» University of New Hampshire, 3 April 1998.

Budeiri, M. «Planning, Design, and Community Participation for Camp Development and Re- Housing Projects.» Internal Report, UNRWA HQ Amman: Department of Technical Services, May 2005.

Chalcraft, J. «Syrian Migrant Workers in Lebanon: The Limits of Transnational Integration, Communitarian Solidarity, and Popular Agency.» *EUI Working Papers*, RSCAS no. 2006/26, 2006.

Cook, Richard. «Palestinian Camps and Refugees in Lebanon: Priorities, Challenges, and Opportunities ahead.» Lecture at American University of Beirut, 21 May 2008.

CPFPH. «Ad-hoc Committee for the Protection of Foreign Passport Holders Residing in and/or Visiting the Occupied Palestinian Territory.» 2008.

Deboulet, A. «Ethiopiennes, philippines et soudanais: voisinages migrants et confrontation aux sociétés d'accueil à Beyrouth.» Papier non publié, Communication à l'Association Française de Sociologie, RT2, Migrations et production de l'altérité, 5 September 2006.

Delage, J. «Needs Assessment Palestinian Refugees in Lebanon.» Unpublished Report, Beirut, UNRWA, 2008.

Electronic Intifada. «Banning of Internationals and Foreign Passport- Holding Palestinians.» 2008.

Fadhel, Kh. «Requalification d'un espace d'un camp: L'Exemple du camp de refugiés palestiniens d'al-Yarmuk a Damas.» Unpublished Paper, 2008.

Fafo. «Gaza Poll Summary.» September 2005.

———. «Low Trust in Political Institutions, Strong Support for Calm and High Expectations about Elections Palestinian Opinions on the Local Political Situation, Conflict and Peace, and the PLC Elections.» 2009.

Fresia, M. «Des «réfugiés- migrants»: Les Parcours d'exil des réfugiés mauritaniens au Sénégal.» UNHCR Research paper no. 135, Geneva: UNHCR, 2006.

Grandi, F. «Press Statement by Filippo Grandi, UNRWA Deputy Commissioner General.» Gaza City, quoted in *Al-Hayat*, 10/8/2007.

GTZ. «Promoting Good Governance in Post-Conflict Societies.» Unpublished Report, Commissioned by Ministry for Economic Cooperation and Development, 2004.

Hilal, J. «Elite Formation and Conflict Resolution.» Research Paper Commissioned by the UNRWA/Stuttgart Cooperation Project, 2007.

Horst, C. «Xawilaad: The Importance of Overseas Connections in the Livelihoods of Somali Refugees in the Dadaab Refugee Camps of Kenya.» WPTC- 02- 14, 2002.

International Organization for Migration. «Internally Displaced Persons (IDP) Camp Assessment Report.» March 2007.

«Iraq: Number of IDPs Tops One Million, Says Iraqi Red Crescent.» UN Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, 9 July 2007.

IUED. «Palestinian Public Perceptions Reports.» Published from 2001 to 2008 by the IUED.

Johnson, P. «Public Spaces and Public Life: Amari, Deheishe, Fawwar.» Research Paper Commissioned by the UNRWA-Stuttgart Cooperation Project in 2007.

Jureidini, R. «Migrant Workers and Xenophobia in the Middle East.» Identities, Conflict and Cohesion Programme paper no. 2, United Nations Research Institute for Social Development, 2003.

Kanafani, N. «'Homecoming'.» Middle East Report: no. 25, May-August 1995.

Khalidi, M. A. and D. Riskedahl. «The Road to Nahr al-Barid: Lebanese Political Discourse and Palestinian Civil Rights.» Middle East Report: no. 244, 2007.

King Hussein. «Address to the Nation.» Amman, 31 July 1988.

Khawaja, M. «Between the Hashemite Kingdom of Jordan and the State of Israel.» 26 October 1994.

Klaus, D. «Palestinians in Lebanon between Integration and Segregation. Contextualisation of a Conflict.» Unpublished Phd Dissertation, Freiburg im Breisgau: Ruhr- Universität Bochum, Fakultät für Geowissenschaften, 2000.

Kortam, M. «Le Rôle des acteurs locaux dans le processus d'incorporation des palestiniens du Liban.» Master's Thesis, Beirut: Saint- Joseph University, 2007.

Lapeyre, F. and M. Bensaid. «NEP Report: Socio-Economic Profile of UNRWA Registered Refugees.» IUED/ Louvain-La-Neuve/ UNRWA Survey, Geneva/ Amman: UNRWA intranet, 25 July 2006.

Lebanese-Palestinian Dialogue Committee (LPDC). «Joint Press Conference: Ambassador Abbas Zaki and Ambassador Khalil Makkawi Clarify Issues in the Current Political Debate.» 15 April 2009.

________. «LPDC Briefing Note.» Beirut, September 2008.

The Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS). «Releases the Final Results of Gaza Strip Census 2007.» 2009.

Palestinian Centre for Policy and Survey Research. «Preference and Behaviour in a Palestinian-Israeli Permanent Refugee Agreement Survey.» 2003.

________. «««Results of PSR Refugees» Polls in the West Bank/ Gaza Strip, Jordan and Lebanon. On Refugees' Preferences and Behavior in a Palestinian-Israeli Permanent Refugee Agreement». Press Release, January-June 2003.

Palestinian Refugee Research Net. «Palestinian Refugees and Final Status: Key Issues.» 2006.

Qaffisheh, M. «The International Law Foundations of Palestinian Nationality: A Legal Examination of Palestinian Nationality under the British Rule.» Doctoral Thesis, University of Geneva, 2007.

Rempel, T. «The United Nations Conciliation Commission for Palestine and a Durable Solution for Palestinian Refugees.» Badil Information and Discussion Brief, no. 5, June 2000.

Rueff, H. and A. Viaro. «NEP Report: Assessment of Housing Conditions of

Palestine Refugees.» IUED/ Louvain-La-Neuve/ UNRWA Survey, Geneva/ Amman, May 2007.

Samara, A. «Refugees must Re-Gain their Self-Representation.» Pamphlet, Badil Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, 1997.

Seren, H. (ed). «Rapport de recherche: L'urbanisation des camps de réfugiés dans la bande de Gaza et en Cisjordanie.» SHAML-PRUD, Projet 93, Paris, 2004.

Shahed. «Palestinians' Conditions in Shatila.» Social Study, Beirut, 2005.

Shikaki, K. «Results of PSR Refugee Polls in the West Bank/Gaza Strip, Jordan and Lebanon on Refugees' Preferences and Behaviour in a Palestinian-Israeli Permanent Refugee Agreement.» Palestine Centre for Policy and Survey Research, 2003.

Soffer, A. «Demographics in the Israeli-Palestinian Dispute.» Policy Watch/Peace Watch #370, Special Forum Report, Washington; DC, The Washington Institute for Near East Policy, 2002.

Suleiman, J. «Marginalised Community: The Case of Palestinian Refugees in Lebanon.» University of Sussex, April 2006.

United Nations General Assembly (UNGA), UNGA Resolution 48/40 (13/12/1993): «Assistance to Palestine Refugees.» 1993.

United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). «Briefing Statements.» June 2006-August 2008.

________. «The Continuing Needs of Iraq's Dispalce.» 26 February 2008.

________. «Country Operation Plan: Executive Committee Summary, Kingdom of Saudi Arabia and Gulf Countries, Planning Year 2007.» 2007.

________. «Note on the Applicability of Article ID of the 1951 Convention Relating to the Status of Refugees to Palestinian Refugees.» October 2002.

________. «Protocol for the Treatment of Palestinians in Arab States ('Casablanca Protocol').» 2009.

________. «Statistics on Displaced Iraqis around the World.» April 2007.

________. «UNHCR Executive Committee Report of the 39th Session.» 1988.

United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA). «Consolidated Eligibility and Registration Instructions (CERI).» 2006.

________. «Jordan Refugee Camp Profiles.» 2009.

________. «Medium Term Plan (MTP): A Better Future for Palestine Refugees.» 2005.

________. «Nahr el-Bared Crisis.» 2010.

________. «Planning, Design, and Community Participation for Camp Development and Re-Housing Projects.» Prepared by Muna Budeiri, UNRWA HQ Amman, May 2005.

________. Registration Statistical Bulletin, 4/2006, Amman: UNRWA HQ/ Department of Relief and Social Services, December 2006.

________. «Registration Statistical Bulletin.» Department of Relief and Social Services, UNRWA HQ (Amman), The First Quarter (1/2103). 2013.

________. «Report of the Commissioner- General of UNRWA, 1 July 1991-30 June 1992.» Supplement No.13 (A/47/13), 1992.

________. «Report of the Conference «Meeting the Humanitarian Needs of the Palestine Refugees in the Near East: Building Partnerships in Support of UNRWA.»» Geneva Conference, Results of the Working Group II «Community Development and Refugees: Infrastructure, Environment, Housing and Social Development,» Discussion Paper, Geneva, 7-8 June 2004.

________. «Report of the Director of UNRWA.» Supplement no. 16 (A/1905), 1951.

________. «UNRWA and the Transitional Period: A Five- Year Perspective on the Role of the Agency and its Financial Requirements.» Vienna: UNRWA Headquarters, 31 January 1995.

________. «UNRWA in Figures – Figures as of 31 December 2002.» Public Information Office, UNRWA Headquarters, March 2003.

World Refugee Survey. «Refugees and Asylum Seekers Worldwide.» Table 2, Washington DC: US Committee on Refugees, 2007.

فهرس عام

- ب -

- م -

هذا الكتاب

ظلت فكرة العودة، طوال العقود التي أعقبت النكبة، قوةً محركةً للنضال الفلسطيني المعاصر، بدءًا من النضال السري الصامت في مخيمات اللجوء في حقبة الخمسينيات والستينيات، مرورًا بصخب البنادق ثم أفولها وصمتها في دهاليز المفاوضات. وفي أطول قضية لاجئين في التاريخ الحديث، يجد اللاجئون أنفسهم عالقين بين المنفى والاغتراب بصفتهم «غير مواطنين» في الدول المضيفة.

يفتح هذا الكتاب الذي ساهم في وضع فصوله فريق من الباحثين الفلسطينيين والأجانب، آفاقًا مهمة جديدة للبحث، كاشفًا النقاب عن مصطلحات جديدة تخصّ اللاجئين والهجرة ودراسات الشتات، والترابط الموجود بين المتخيلات الإثنية والطائفية والتهجير المعاصر. وهو يعالج ما يخلّفه وضع اللاجئين الفلسطينيين القانوني في البلدان المضيفة من أثر عليهم، ويتفحص بشكل أكثر تحديدًا كيف يشكّلهم هذا الوضع ويصنّفهم ويجعلهم ينظرون إلى أنفسهم كمنفيّين، ذلك المنفى المطوّل الذي يؤدي إلى ولادة ممارسات ومفاهيم اجتماعية وثقافية جديدة، مثل أهمية الذاكرة وإعادة صوغ مفهوم العائلة، والهويات الذاتية الجديدة.

Palestinian Refugees
Identity, space and place in the Levant

Edited by
Are Knudsen and Sari Hanafi

المحرران

آري كنودسن كبير الباحثين في «معهد كريستيان ميكلسون» (CMI). حائز الدكتوراه في الأنثروبولوجيا الاجتماعية من جامعة بيرغن (2001) بالنرويج. نشر مؤلفات عن التيارات الإسلامية بين اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، والإسلام السياسي في فلسطين، والعنف السياسي والهجرة القسرية في مرحلة ما بعد الحرب الأهلية اللبنانية.

ساري حنفي رئيس قسم علم الاجتماع والأنثروبولوجيا في الجامعة الأميركية في بيروت، ومحرر مجلة **إضافات: المجلة العربية لعلم الاجتماع**، وعضو المكتب التنفيذي للجمعية الدولية لعلم الاجتماع. حائز الدكتوراه في علم الاجتماع من «معهد الدراسات العليا للعلوم الإنسانية - باريس». عمل مديرًا لمركز اللاجئين والشتات الفلسطيني (شمل) في فلسطين (2000 - 2004).

المترجمة

ديما الشريف كاتبة ومحررة في عدد من الصحف والمجلات الثقافية العربية، ومترجمة عن اللغتين الإنكليزية والفرنسية.

- فلسفة وفكر
- اقتصاد وتنمية
- لسانيات
- آداب وفنون
- تاريخ
- علم اجتماع وأنثروبولوجيا
- أديان ودراسات إسلامية
- علوم سياسية وعلاقات دولية

السعر: 8 دولارات

ISBN 978-614-445-013-0





المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies